

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

الرؤيا الإشتراكية بين الماضى والحاضر

العدد التاسع والعشرون - السنة الثامنة

أكتوبر / ديسمبر ١٩٧٧



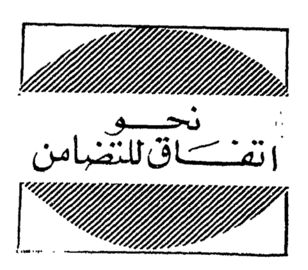
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



السنة السابعة
العدد التاسع والعشرون
١٠ أكتوبر ١٩٧٧
١٠ تشرين الأول ١٩٧٧
٢٦ شوال ١٣٩٧

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ - شارع طلعت حرب
تليفون ٢٢٤٠٢
ميدان التحرير بالقاهرة

محتويات العدد



نحو اتفاق للتضامن

يمكن أن تفخر منظمة هيئة الأمم للتربية والعلوم والثقافة (اليونسكو) بالعمل القيم الذى أسهمت به « المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية » فى توسيع آفاق جهود البحث وتشجيعها التى يقوم بها أولئك الذين تتلاقى اهتماماتهم ومسئولياتهم عند التنمية البشرية ٠

ومنذ أن أنشأت منظمة العمل الدولية المعهد الدولى لدراسات العمل فى سنة ١٩٦٠ والمعهد يسعى عن طريق اعمال الفكر وبذل الجهد لكى يعمق من تفهم مشكلات التنمية الاجتماعية وينير الطريق للحلول الممكنة ٠ وعلى ضوء هذه السياسة نظم المركز ندوة دولية من ١٩ الى ٢٣ يناير سنة ١٩٧٦ لدراسة المتطلبات الاجتماعية لقيام نظام اقتصادى دولى ٠

وقد كان الاهتمام الذى أبدته منظمة اليونسكو بندوة جنيف دليلا اضافيا على تصميم المنظمة على الاسهام بما يتصل بمجال عملها ووظيفتها فى الأنشطة التى تقوم بها الدول الأعضاء فى هيئة الأمم لدفع هذا النظام الاقتصادى الدولى الجديد الى الأمام ٠

● **فشل النظام الحالى للاقتصاد الدولى**

وتنبع الرغبة التى كثيرا ما أبدتها دول وشعوب كثيرة لوضع وتأسيس نظام اقتصادى دولى جديد من واقع أن النظام الاقتصادى الدولى الحالى لم ينجح فى تحقيق آمالهم المشروعة فى التنمية والتقدم الاجتماعى ٠

الكاتب : البرت تيفو جرى

كان وزيرا للاعلام فى بلاده من سنة ١٩٦٠ حتى سنة ١٩٦١، ثم أصبح سكرتيرا عاما للاتحاد الافريقى وملاجاش . والتحق بمنظمة العمل الدولية فى سنة ١٩٦٥ وتولى منصب المدير المساعد لها فى سنة ١٩٦٩ . ومنذ نهاية سنة ١٩٧٤ عين مديرا للمعهد الدولى لدراسات العمل ، قام بمبادرة تنظيم مجلة عالمية تتناول موضوع المتضمنات الاجتماعية لنظام اقتصادى دولى جديد بمدينة جنيف فى يناير سنة ١٩٧٦ . وقام بالتدريس فى سويسره والولايات المتحدة ، ونشرالعديد من الدراسات عن مظاهر التنمية فى أفريقيا .

المترجم : محمد كامل النحاس

وكيل وزارة التربية والتعليم سابقا .

ان اتجاههم الانتقادى للمبادىء التى حكمت حتى الآن أنشطة المنتجين والمستهلكين، تلك الأدوار القابلة فى بعض الأحيان للتبادل ولكنها غير قابلة للتحويل ، تمخض عنه مفهوم جديد عن العلاقات بين الدول شعوبا وأفرادا .

وقد أدرك حديثا جمهرة متزايدة من الناس أن معدل النمو الاقتصادى وأهدافه فوق ذلك ، أصبحت موضع اعتراض وفيما يتصل بالاقتصاد السياسى يبدو أن الناس يتفقون فى الرأى مع جون ستيوارت ميل فى أن الرجل الاقتصادى الذى هو اقتصادى ، ولا شىء غير ذلك ، انسان فقير جدا .

ان نهجنا نحو المشكلات الاقتصادية هو نهج انسانى ، بمعنى أنه يشمل كل أبعادها الاجتماعية ، ولا يعتبر الانسان مجرد منتج فقط أو مستهلك فحسب . ولكن فى عالم أصبح يرى أن موارده ليست بغير حدود فان ظهور حاجات جديدة ، أو الالتزام بتحقيق مطالب ظلت قائمة أمدا طويلة ولكنها تجوهلت حتى الآن ، يعنى وجوب تقديم تضحيات فى ميادين أخرى معينة .

وما دام الأمر كذلك فعلى الاقتصاديين بطبيعة الحال أن يقوموا بدور هام ، ولكن الهدف النهائى من بحثهم يجب أن يعاد توصيفه من حيث بدائل جديدة . ان التوسع النسبى الذى أحرزته الدول النامية لم يثمر عن حل موفق لمشكلات البطالة والتوظيف الأقل من الضرورى ، بل انه فى بعض الحالات زاد هذه المشكلات سوءا .

ان أزمة الطاقة ، والتضخم المتزايد بسرعة ، والفوضى فى النظام النقدى الدولى، كل أولئك قد أوضح بلا شك أن النمو والتقدم المستمر اللذين يسعى اليهما كغاية

فى ذاتها كانا أشبه بالسراب الذى يغلف ما كان يمكن أن يصبح حقيقه واقعه فى مجتمع من النمط الذى ما كان حتى لتوماس مور أن يتخيله ٠

هل ينبغى أن نكيف أنفسنا للحقائق كما نجدها ، أو أن نحاول ، بدلا من ذلك، اخضاعها لضغط أخلاقى قائم على القدرة العامة للانسان على تنمية كل امكاناته الثقافية والاجتماعية ؟ وعلى الرغم من الخطوات التى نخطوها كل يوم فى الاتجاه المضاد، والتى تبدو أنها تثبت أن الحوافز الاجتماعية هى حوافز غير عملية ، فقد اخترنا الحل الثانى ٠

وكما نعيش وسط نظام اقتصادى تندر فيه الاشياء الأساسية اللازمة للبقاء المادى للانسان فاننا نعيش كذلك فى عالم زاخر بالنقائص الاجتماعية ٠

ومن غريب التناقض أن الحياة الأفضل ، والاستحواذ على الأكثر ، أصبحا أمرين لا يتمشيان معا ٠ لقد سار الاثنان متلازمين معا لفترة وجيزة من التاريخ ٠ ونحن ندرك الآن أن الزيادة فى الاستهلاك فوق حد معين يؤثر على نوعية الحياة تأثيرا عكسيا متناسبا ٠

ويوحى هذا بأن نماذج التنمية يجب أن يعاد تشكيلها بحيث يكون للظواهر الاجتماعية مكانها الذى كان من الواجب دائما أن تحتله ٠ وعلى ذلك نرى من الضرورى أن نقيم نظاما اقتصاديا دوليا جديدا ، لا كغاية فى ذاته ولكن كوسيلة للوصول الى تنظيم كلى لتنمية أى مجتمع ٠

● أطراف النظام الجديد

ان المجتمع الدولى الذى كان لأمد طويل يتكون من دول فقط بدأ يمنح بالتدريج مكانا خاصا لوحدات شرعية قائمة فردية جماعية فى اطار المفهوم لقانون خاص ٠ وفى القرن العشرين تم قبول المنظمات الدولية ، على مستوى أقل من الدول أحيانا ، وعلى قدم المساواة معها أحيانا أخرى ، ولكن من النادر أن تكون على مستوى أعلى ٠ وحديثا جدا ظهر على المسرح الدولى شخصية جديدة ، يستحيل فى الغالب أن نحددها، لأنها تبدو على أشكال متعددة ، وتعمل بطرق مختلفة : وهذه هى الاتحاد عبر الدول٠

وأصبح الآن للمناقشات الثلاثية كما هى مشروعة فى اطار منظمة العمل الدولى دور رئيسى تقوم به ٠ وفى البلاد النامية التى لا تزال تفتقر الى الاتحادات المهنية والنقابات العمالية يجب العمل على خلق تلك المناقشات الثلاثية اذا أريد الشروع بالسياسات الاجتماعية الديناميكية ٠ ان انشاء منظمات للعمال وتطويرها ومنحها الامكانيات والمسئوليات الضرورية لواجب جدير بأن يكون له صفة الأولوية ٠ وان اخراج مثل هذه المنظمات الى حيز الوجود لأقوى علامة وأفضل دليل على أن الأطراف الأخرى المعنية قد اعتزمت فعلا قبول المفاهيم الاجتماعية لنظام اقتصادى دولى جديد ٠

● الدول

ان المبدأ الذى يعلن غالبا عن السيادة المتكافئة للدول ، أو تكافؤ الدول فى السيادة ، يظل مبدأ معنويا الى حد كبير عندما يكون هناك ما يقرب من مئة وخمسين

دولة تجلس كتفا الى كتف على المسرح الدولى ، كبيرة كانت أو صغيرة ، قويه أو ضعيفة ، مختلفة جميعا احداها عن الاخرى فى الثروة ، والحجم ، والموارد البشرية ، والقوة الاقتصادية أو الحربية • واعلان نظام اقتصادى جديد دون أن ناخذ بعين الاعتبار عدم المساواة الواقعى بين الدول ، ونعرض السيادة للأذى والخطر ، يعنى أننا ندفع بفكرة معنوية موازيه • ومع ذلك اذا نحن وضعنا النظام الجديد على اساس قدسية السيادة وثباتها ، دون أن نفرض أقل قيد على هذا المبدا للصالح العام ، فاننا بذلك نضعف الالتزام الخلقى للتضامن لدرجة خطيرة ، ونقوى الأنانية القومية •

ويثير النظام الاقتصادى الجديد المسأله الحيويه الهامة الخاصة بالسيادة ،وعليه أن يوفق بين الحاجه الى تعزيزه وتدعيمه ، وخاصه من حيث استغلال الموارد الطبيعيه، وبين الحاجه المتعارضة ، لتحديده من حيث صالح التضامن والتعاون • وسوف تتطلب هده العلاقات الجديدة التى تنشا ، كوسيله وغايه معا ، تغييرات راديكاليه فى التركيبات الداخلية للدول • انها سوف تفرض قيودا سياسية واجتماعية • ان الدول تشتد سواعدها بسيطرتها الكامله على اقتصادها ، وسوف تقبل مدى أوسع من المسئوليات بالنسبة للصالح الاجتماعى لمواطنيها •

ان المبادىء الأساسية التى اعتمدت عليها الدول النامية فى العمل من أجل أن يكون لها السيطرة على اقتصادها هى مبادىء « السيادة الدائمه على الموارد الطبيعيه» ومن الواضح أن السيادة لا تكتمل ما دامت لا تمارس الا فى المجال السياسى دون أن تشمل المجال الاقتصادى أيضا • ولكن أحيانا يغفل المظهر الاجتماعى لهذه المبادىء ، على الرغم من أن الجمعيه العموميه لهيئه الامم قد اعلنت فى ١٤ ديسمبر سنه ١٩٦٢ ، ان « حق الناس والشعوب فى السيادة الدائمة فى ثروتها ومواردها الطبيعية يجب أن يمارس لصالح تنميتها القومية ولصالح شعب الدولة المعنيه » •

وعندما تكرر هذا المبدأ فى النصوص الحديثة طرأ على صياغته تعديل طفيف • فبادىء ذى بدء لا توجد فى آخر نص اشارة الى صالح الشعب • ثم يبدو أن الاهتمام بالمشكلات الاجتماعية قد اختفى فى نصوص سنة ١٩٧٤ و سنة ١٩٧٥ وبينما تظل السيطرة المطلقة على الموارد الطبيعية لدول العالم الثالث متطلبا لتنميتها فان الهدف الانسانى للتنمية ، ومن ثم للسيادة ، لا يرتبط بها فى كل من « ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية » والقرار الخاص بالنظام الاقتصادى الجديد • وهذا اغفال خطير دون شك ، اذ أن أهمية المظهر « الاجتماعى » كما رأينا من قبل مقرر ضمنا فى جميع الأنشطة الجارية ، تأييدا لتدعيم السيادة الاقتصادية للدوله ، وفى اغفال الهدف الانسانى مخاطرة من حيث تعميق التفرقة بين سكان البلاد ، لأن ثمرات الانتعاش الكبير فى الاقتصاد لن تكون موزعة توزيعا عادلا كما هو الحال فى أحد البلاد حيث كان ١٪ من السكان فى سنة ١٩٧٠ يملكون ٢٠٫٨٪ من الدخل القومى ، وكان ٦٠٫٩٪ منهم يملكون ١٢٫٢٪ فقط ، على الرغم مما أحدثه البترول من ازدهار كبير فى ذلك البلد فى سنة ١٩٦٧ •

حقا ، نستطيع أن نجد شيئا من التأمين فى المادة (١) من ميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية التى تنص على أن « لكل دولة حق السيادة المطلق فى اختيار نظامها الاقتصادى ، وكذلك نظامها السياسى والاجتماعى والثقافى ، وفق مشيئة شعبها ، دون تدخل من الخارج ، أو ارغام أو تهديد على أى شكل يكون » • وليس من

السهل تفسير ذلك. ويخشى باسم مبدأ عدم التدخل ان تجد المنظمات الدولية نفسها عاجزة عن ان تقدم المعونة التي قد تكون مطابقة لمشيئة شعب من الشعوب ، ولكن النظام الاقتصادي والسياسي والاجتماعي والثقافي الذي يعيش الشعب في ظله قد يمنعه من الافصاح عما يراه امرا مرغوبا فيه ، او طلبه ، او الحصول عليه . وفي الاحوال الحاضرة للمجتمع الدولي فان الكثير من الحقوق المدنية والسياسية او الحقوق الاقتصادية والثقافية التي حرم الناس منها كان رفضها بسبب الترتيبات السياسية أو الثقافية الجامدة غير المتغيرة ، أكثر منها بسبب الصعوبات الاقتصادية ، ولو ان هذه الاخيرة لا يمكن اهمالها مطلقا ، بل انها قد تشكل عاملا حاسما .

ان لفظ « السيادة » يجب أن يفسر بشيء من المرونة ، والا فهناك الخطر في أن يتخذ غطاء لعمل استبدادي او ستارا للرجعية او الجمود الاجتماعي ، او يصبح حائطا مشئوما يقبع وراءه بؤس الاغلبية وفقرهم ، بل ربما يزدادان سوءا ، في حين تحصد الاقلية مكاسب الاستغلال .

وبينما أن ادارة الفقر شيء لا يحتمل فهناك اغراء كبير بعدم ربط التنمية بالحرية ونعني الحرية ، لا الفوضى ، ولا رفض قبول اي نظام . ويعلمنا التاريخ على ضوء امثلة كثيرة ان اية سياسة للتنمية تتجاهل الحق الاساسي للانسان في التعبير ، الذي هو المعنى الحقيقي للحرية ، تؤدي باولئك الذين يتخذون هذا المسار الى ان يحكموا مقابر من نوع او آخر ، مقابر للاجسام . وهنا تكمن المأساة المادية للعنف الاعمى ، تكديس النفايات غير القابلة للاستعمال من ضائع الموارد البشرية . مقابر للعقول ، حيث نشهد وأد الابتكار والطاقة الذهنية ، والحيـــاة الثقافية ، وتلك جميعـــا هي أنبل المطامح والتطلعات . واذا كانت التنمية هي الاسم الجديد للسلام » فان الحرية المنظمة هي بكل تأكيد هدفها ومتطلبها . ولكن الى جانب هذه المخاطرة التي يجب ان لا نبررهـا ببريق خادع فهناك أيضا تهديد للتقدم الاجتماعي للشعوب ، يكمن في اعتمادهـا على العالم الخارجي .

ولكي نقاوم هذا الخطر فان مبدأ السـيادة أصبح حديثا موضوع تشـديب فكري يتجه الى توسيع مجاله وتطبيقاته ، ولو ان جميع النتائج العملية لم تحدد بعد ان الاشارة الى السيادة على الموارد والثروة الطبيعية مصحوبة الآن بعدد من النتائج والظروف التي تتحكم في ممارستها والتي تؤثر تأثيرا كبيرا في مادة النص . ان السيادة ترتبط ارتباطا وثيقا بالحق في تأميم الممتلكات التي يحوزها الأجانب ، وتمنح الدولة ، ضمن أمور أخرى ، القوة على امتلاك الموارد الطبيعية واستغلالها أو التصرف فيها .

ويستدعي هذا تعليقا ذا أهمية أساسية . فمنذ أمد غير بعيد كانت السيادة تتكون أصلا من الممارسة الكاملة للسلطة الشرعية على أساس حدود اقليمية .. وعلى الأكثر كانت الدولة تحدد الشروط التي تحكم حقوق الملكيةفيما يتصل بالموارد الطبيعية ،والمؤسسات التي تستغلها ، والمواد التي تستخرجها هذه المؤسسات .ولكن لا يمكن الآن تحديد مجـــال أهليـــة الدولة . ان السـيادة دائمة ، وأية مهلة قانونية تمنحها الدولة غير ثابتة الى حد كبير . ولا يمكن أي التزام فردي او تعاقدي أن ينفي حق الدولة في أن تقرر في أي وقت كيف تستغل مواردها . وأكثر من ذلك

أن الاحتفاظ بهذه الموارد يتوقف أيضا على سلطة الدولة فى ممارسة حق واقعى للملكية بأن تصبح مساهمة مع المؤسسات المستغلة ، أو أن تلجأ الى التأميم الفورى ٠

وعلى ذلك فالسيادة تفترض الاستقلال ٠ ان لها صفة الاستقرار ، وهى أسبق فى الوجود من القانون الدولى ٠ ولا يعتمد على الأخير الآن فى تحديد محتوياته ، ولم يكن من قبيل الصدفة أن الدول النامية رفضت الرجوع الى القانون الدولى فى المادة الثانية لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية للدول ٠

وبذلك يقع على الحكومات واجب حماية رعاياها من شرور الاستغلال عندما يحدث تغيير فى التوزيع الجغرافى للمشروعات الصناعية ٠ وبينما تصنيع العالم الثالث هو وسيلة لمنع القيمة المضافة ، بسبب عمليات الانتاج ، التى يسهم فيها العمال المهاجرون ، من أن تمتصها البلاد التى تم تصنيعها ، فمن الواجب أن يحال بينها وبين أن تكون موضع استغلال محلى للعمال عن طريق الشركات الاجنبية ٠ ان تدفق العمال على البلاد الصناعية يجب أن يوقف دون شك عن طريق اعادة التوزيع الجغرافى للمشروعات ، ولكن ينبغى أن يكون هناك تحكم ديموقراطى صارم على عملية التصنيع ٠

● الشركات الأجنبية

لقد أثير تساؤل ، خصوصا فيما يتصل بمشكلة توصيف الأهداف الرئيسية لميثاق الحقوق والواجبات الاقتصادية ، ألا يوجد شيء من التعارض بين الاتجاه الى زيادة التعاون الدولى لصالح البلاد الفقيرة وبين الحاجة الى تدعيم السيادة ٠ ومن المحتمل أن يكون الهدفان متوافقين بل متكاملين ٠ وزيادة على ذلك يعتقد بعض الناس اما صوابا أو خطأ ، أن الأحكام التى وقع عليها الاختيار تحقيقا لهذين الفرضين يجب أن لا تقف سدا مانعا من أية تحويلات مالية ، أو تحويلات علمية وتكنولوجية ، تنفذ أساسا فى الوقت الحاضر عن طريق الاستثمارات الأجنبية ٠

والواقع أنه من المتفق عليه غالبا أن حرية العمل وحرية التدفق لرأس المال تؤديان بطبيعة الحال الى الاستثمارات الخاصة التى تسهم فى تنمية الاقتصاد القومى وهو أمر مطلوب كثيرا ، خصوصا من جانب الدول النامية ٠

وعلى ذلك فلا ينبغى أن تكون هذه الاستثمارات ، ولا الاعتماد المتبادل الذى هو سمة للنظام الاقتصادى الجديد ، موضع تساؤل ٠ وقد يكون الأفضل كثيرا أن يقام نظام تصفية يصمم بحيث يمنع الأجانب من أن يستأثروا بعائد هذه الاستثمارات ٠

ان الشركة الأجنبية كعميل وهدف معا للنظام الاقتصادى الجديد فى خلال تكوينه تتميز بالحقيقة الواقعة بأنها تمتلك أو تتحكم فى مراكز الانتاج ، أو فى فرص وامكانيات العمل خارج البلد الذى اتخذت قاعدتها فيه ٠

انها مراوغة ، بسبب ما تتخذه من صياغات مختلفة لا حد لها ، من حيث الأشكال والتركيبات وأساليب العمل ٠ ولكن يكفينا تعريف عام اذا ما اقتصرنا على تحليل سياستها العامة من حيث مشكلة التنمية ، بالاضافة الى تحليل أساليبها المعقدة أحيانا فى تحويل التكنولوجيا أو رأس المال ، أو العمالة من أحد فروع الشركة الى غيره ٠

وكعامل رئيسى رائد تان فى النظام الاقتصادى الدولى الجديد فعلى الشركة الاجنبيه أن تقوم بدور يجب أن يحدد بعناية فى اتجاهات رئيسيه ثلاثة : العمالة ، والاستثمارات ، ونقل التكنولوجيا .

ووضع سياسة للعمالة واجب ضخم للبلاد النامية ، ويجب أن نسلم فى سياق الحديث عن نظام اقتصادى دولى ، بأن لعمليات الشركات الاجنبية آثرين متناقضين ، فانها من جهة تمنح العمال أجورا أكبر ، وتهىء لهم ظروف عمل أفضل ، ولكنها من جهة أخرى تشكل تهديدا خطيرا لأمن الخدمة ، ولفاعليه المساومة الجماعيه .

وهنا تبرز نقاط متعددة جديرة بالاهتمام : التنافس الدولى ، وتحرك العمال وظروف العمل ، والتدريب . ولكن يمكننا أن نركز باختصار على النقطتين الاخيرتين فقط .

ويمكن تحسين ظروف العمل لدرجة ملحوظة اذا طبقت الشركات الأجنبية ما يمكن أن يسمى « الشرط الأكثر قبولا لرعاية العامل » . ينبغى أن تطالب الشركات الأجنبيه بأن تمنح العاملين فى البلاد الناميه ، التى تقرر العمل فيها ، الفوائد نفسها التى تمنحها للعاملين فى بلدها الام ، من حيث احتياطات الامان والشروط الصحية ، والتامين ، على ان ياخذ البلد المضيف على عاتقه مسئوليه ادماج مثل هذه الاجراءات فى أنظمته العامة لحماية العاملين .

وثمة قطاع اجتماعى آخر يتأثر بأنشطة الشركات الأجنبيه ، هو قطاع التدريب المهنى ، الذى يمكن أن يقوم المستثمرون به على الفور وتدريب سكان البلاد الناميه هو كما نعلم أمر أساسى لضمان استمرار الجهد ودوام النتائج ، اذا ما شرع فى تنفيذ برنامج لاستغلال الموارد القومية أفضل استغلال . واذا ما أراد البلد المضيف أن يسهم حقا فى جميع خطوات الانتاج والتوزيع التى يتضمنها استغلال الموارد الطبيعية ، فلا بد أن يكون لديه عاملون وطنيون موهلون ، فضلا عن احتفاظه بالسيادة الدائمة . وقد اشترطت بعض البلاد الناميه على المؤسسات الاجنبية بقوة القانون أن تقوم بتدريب العاملين المحليين . وقد أفردت بعض البلاد الناميه الاخرى نصا مكتوبا بذلك فى الاتفاقيات الاستثمارية أو التعاونية . واذا ما ثبت هذا الاجراء ، وأصبح اجراء عاما ، فان الشركات الاجنبية يمكن أن تقوم بدور قيادى خصوصا فى التدريب التقنى والادارى والتجارى والصناعى .

وليس هذا بالمهمة المهنية . ويمكن أن نتخذها ذريعة لقلب « تناقض ليونتيف » الشهير الذى يقول بأن تفوق البلاد المتقدمة فى شؤون الصناعة لا يرجع الى مواردها الرأسمالية ، ولكن الى القوة البشرية المؤهلة التى تملكها . وحالما نتوقع ظهور قوة من العمالة الماهرة فى البلاد النامية فان بنود الصناعة تصنبغ لها رؤيه مختلفه عن ذلك الى درجة كبيرة ، وتبعا لذلك يمكن التفاوض فى أنواع أخرى من الارتباطات .

ويمكن أن تقدم الشركات الاجنبية المعونة بتشجيع مشروعات التدريب او البدء بها عن طريق الاستثمار المباشر . ولقد أوضح المجتمع الدولى تماما أن الاستثمار الدولى الخاص هو جزء ضرورى من استراتيجية التنمية . وقد أعلنت بلاد العالم الثالث أنها ستتخذ « اجراءات مناسبة لدعوة رأس المال الخاص الاجنبى ، وتشجيعه ، والافادة منه ، آخذة بعين الاعتبار الجهات التى يتلمس فيها رأس المال هذا ، واضعة نصب أعينها لاجتذابه أهمية الظروف التى تؤدى للاستثمار المستمر » .

ومن حيث التكنولوجيا تواجه البلاد النامية صعوبتين :

الأولى ، وهى الأكبر ، هى اعتماد هذه البلاد على الاجراءات التى تتخذ فى الخارج ، خصوصا بواسطه الشركات الأجنبية التى تملك القدرة الكبيرة على اختراع وتطبيق الأساليب الفنية اللازمة للتوسع •

والصعوبة الثانية ، التى تبدو أقل أهمية لأنها أقل وضوحا ، هى ما يمكن أن نطلق عليه اسم « عدم الثبات » ، أى عدم ملاءمة التقنيات او المنتجات التى توردها الشركات الأجنبية من أجل تحقيق الأهداف الاقتصادية والاجتماعيه للبلد المضيف •

ومن الواضح أن حل هذه المشكلة الثانية ينحصر فى القيام باختيار أكثر دقة . على ضوء الظروف المحلية ، وعلى أساس المعرفة التقنيه اللازمه • ويمكن ان تصل البلاد النامية الى الكثير من هذه المعرفة بشكل آلى اذا استطاعت أن تتغلب على العقبة الكبرى التى تعوق تقدمها ، وهى افتقارها للاستقلال التكنولوجى ، وبذلك تحل المشكله الاولى • ولكن من الصعب الحصول على الخبـــرة التقنيه والتجـــارية والصناعية بسبب تكلفتها ، وبسبب الحماية والسرية وغيرهما من العوائق الاخرى التى تحيط بها •

ويجب أن تكون اقامة نظام اقتصادى دولى جديد مصحوبا أيضا باعادة النظر فى براءات الاختراعات بهدف جعله أقل تقييدا ، بينما يستمر فى حماية المخترعين • هل يعد ضربا من الوهم أن نأمل فى انشاء مصرف عالمى للبراءات التقنية آخذين هذا الهدف بعين الاعتبار ؟ ويمكن أن تودع المؤسسات العامة فى هذا المصرف البراءات التى فى حوزتها أو التى قد تحصل عليها ، وخاصة البراءات المحققة للهدف ، حتى تستطيع البلاد النامية أن تفيد منها • ويجب أن يتوافق كل من القـــانون الدولى والتشريع الداخلى للبلاد الخاص بالملكية الصناعية والفكرية والتقنية لحاجـــات النظام الاقتصادى الجديد ، وأن يكون من المحتم على الشركات الأجنبية ، كأمر طبيعى ، أن تنقل التقنيات الجديدة التى تبرز من خلال أبحاثها المتواصلة الدائبة •

ان المشكلتين اللتين سردناهما هما سببان وجيهان لاقتراح سن تشريع سلوكى للشركات الأجنبية ، يغطى كل أنشطتها التى تقوم بها داخل تخوم البلد المضيف ، أو التى تؤثر فى الظروف السائدة فيه • وسوف نحصر كلامنا هنا فى ايضاح ضرورة القيام بالاجراءات الخاصة بالسياسة الاجتماعية والتشريع الاجتماعى •

ان تشريع السلوك الطيب للشركات الأجنبية معرض للنقد الشديد اذا لم ينص على نظام تفتيشى داخلى ودولى لتأمين احترام التشريع الاجتماعى للدول المضيفة • وحتى اذا افترضنا أفضل الأمور — أى اذا لم يتضمن التشريع هذا النص — فلن يكون للتفتيش أثر فعال ما لم يوجد نوع من السلطة مسئولة عن تنفيذ هذا النص • وهنا يجب أن نؤكد الدور ، الذى لا مناص منه ، الذى يمكن أن تقوم به النقابات العمالية والاتحادات المهنية فى اجراءات التفتيش ، للاشراف على الشركات الأجنبية على كل من المستوى المحلى والمستوى الدولى •

● النقابات العمالية والاتحادات المهنية

تتضمن الحقوق الاقتصادية والاجتماعيه التى التزمت بها الدول لتامين ميثاق سنة ١٩٦٦ « حق كل انسان فى ان يوسس نقابات عماليه ، وان ينضم الى النقابة العمالية التى يختارها ، على ان يخضع فقط لاحكام المنظمه المعنيه ، حتى ينمى ويحمى مصالحه الاقتصاديه والاجتماعيه • ولا تفرض أيه قيود على ممارسه هذا الحق الا تلك التى يشرعها القانون ، التى هى ضرورية فى مجتمع ديمقراطى من اجل صالح الأمن القومى أو النظام العام أو لحمايه حقوق الاخرين وحرياتهم » •

وعلى الرغم من هذا الاعلان فهناك القليل جدا من البلاد النامية التى نجد فيها نقابات عمالية فى كل نوع من قطاعات الاقتصاد • واذا تواجدت النقابات فانها لا تكون فى الغالب من القوة او الاستقلال أو التمثيل الكافى تمكنها من القيام بدور فعال حقيقى فى انشاء نظام اقتصادى دولى جديد •

وفى سنة ١٩٧٢ أثار المدير العام لمنظمة العمل الدولية الاهتمام بالمشكلة فى تقريره الذى رفعه الى مؤتمر العمل الدولى . وحدد فيه أهداف منظمة العمل الدوليه فى هذا المجال • ويشير التقرير الى أن الحكومات تميل فى الغالب لأن ترى فى الحركة النقابية العمالية مجرد أداة سياسية أو مصدرا لتهديد سياسى • وفى معظم الاحوال تعبىء النقابات أعضاءها من بين فئة قليلة نسبيا من العمال فى قطاع صناعى حديث فحسب ، وبسبب ذلك يكون مجال نشاطهم محدودا • ويتساءل التقرير هل من واجب منظمة العمل الدولى العظيم الاهمية أن تمد يد العون للنقابات حتى تصل الى حل لهذه المشكلات •

وعلى ذلك يكون أول هدف هو تشجيع انشاء منظمات للعمال وتطويرها فى المناطق التى لا تتواجد فيها • وسوف يشمل هذا الجهد القطاع الزراعى ، اذ اننا نعرف أنه فى العالم ككل يعيش شخصان من كل ثلاثة أشخاص فى البيئات الريفية ، وتزداد هذه النسبة فى البلاد النامية • ونحن ندرك أن الظروف فى الريف أقل ملاءمة لانشاء نقابات للعمال عنها فى المدن ، ولذلك نستطيع أن نقدر حجم المهمه • وقد وافق مؤتمر العمل الدولى على توصية بشأن منظمات للعمال الريفيين ، ودورها فى التنمية الاقتصادية والاجتماعية ، الهدف الاساسى منها هو تشجيع نمو مثل هذه المنظمات عن طريق اجراءات تتخذها البلاد نفسها فى مجالات : التشريع ، والمعونة المالية ، والاعلام ، والتعليم •

ويقع على عاتق نقابات العمال مسئولية تشجيع انشاء تعاونيات ومؤسسات أخرى لمساعدة الفلاحين والحرفيين ، الذين هم غالبا فى حال من الفقر يعجزهم عن زيادة انتاجهم وتسويقه ، وعن أن يرفعوا من مستواهم المعيشى • ويمكن أيضا أن تقوم نقابات العمال بدور فريد فى التربية الاجتماعية من حيث ضبط النسل ووقاية البيئة • وهى فى بلاد كثيرة ، عوامل حاسمة فى تحسين الخدمات الاجتماعية والمعدات • وفى تأدية وظيفتها الخاصة بحماية مصالح العمال تستطيع أن تكون خير ممثل يقظ لهم فى التفاوض مع الشركات الأجنبية •

ونحن نؤكد دور العمال ، اذ أن من الأهمية بمكان أن نفحص فى العلاقة بين نشوء الحركة العمالية وظهور نظام اقتصادى دولى جديد • لقد أحس الناس فى القرن الماضى الظلم الاجتماعى الذى كان مظهرا لعلاقات الانتاج بعد « الثورة

الصناعية » ، وأصبحوا يدركون فى السنوات الحديثه عدم التكافؤ الاقتصــادى بين البلاد الصناعيه والبلاد الناميه التى يمكن ان توصف « بالشعوب البروليتاريه » • ان العامل المشترك بين تاريخ المنظمات العماليه وظهور نظام اقتصادى جديد هــو ادراك العلاقة غير العادله وغير المتكافئه بين الاغنيـاء والفقراء • وقد كان رد الفعـل فى كلتا الحالتين واحــدا : التحالف بين أولئك الذين ادركوا انهم عاجزون عن ان يحدثوا تحسينا فى الموقف وهم فرادى ، وقرروا أن يتضافروا حتى يعوضــوا عن نقص مكانتهم بالتفوق العددى • وفى كلتا الحالتين فان ما كان ينبغى القيام به هو خلق الظروف التى تهىء للمناقشة بين الاطراف ، وأن تسير المفاوضات بينهـم على قدم المساواة ، وبذلك تصبح المفاوضة الجماعية هى الوسيلة المفضلة للمضى فى البحث عن نظام اقتصادى دولى جديد •

أداة ضرورية

عقد للتضامن

يجب أن يقوم النظام الجديد على أساس عقد اجتماعى لا يتجسد فى ميثاق ، لان هذا يستلزم تنازلات مهما وصل حد الكرم فيها ، ولا حتى فى اتفاقيه ، لانهـا تتطلب امتيازات • ان ما نود الوصول اليه هو نظام لمناقشـــه بين الاطراف ، تمكنهم من أن يبحثوا معا فى تحديد أهدافهم ، ووسيلة عملهم ، وتقرير التزاماتهم المشتركه• فاذا ما نجحنا فى الوصول الى ذلك فمن الممكن أن يقوم التضامن •

لقد كان الاعلان المؤيد لنظام اقتصادى دولى جديد دعوة للعدالة ، وعملا من صنوف الايمان والثقة • وقد حان الوقت الآن لتخطيط المستقبل •

والحوار القائم بين الشمال والجنوب يضع ركيزة للأمل فى أننا قد نكون سائرين نحو عقد او تضامن ، لأن المفاوضات قد بدات اخيرا بين الاطراف ، ولكن هذا مجرد بدايه فحسب •

ويعرض النظام الاقتصـــادى الدولى الجديد على كل دولة وكل شعب مشـــكلة أساسية • انه تخطيط عظيم مثل ذلك الذى يمكن أن نقوم بتنفيذه بنجاح ، اذا ما عملنا معا على تحديد أهداف معينة واضحه وبسيطة ، لا يمكن التعبير عنها بالنص فقط على ثمن برميل من البترول • ان الصياغه اللفظية لهذه الأهداف يجب أن تتضمن أن حدا ادنى من الرفاهية امر ضرورى لكى يعيش الانسان حياة طيبة ، وأن أول ما يجب أن نهتم به هو سعادة الجميع ، لا سعادة قله قليلة فقط ، وأن تقدمنـــا وكرامتنا يتوقفان على ارادتنا لتأمين العدالة للجميع ، وأن الفقر يهدد الخير فى كل مكان ، وأننا والحرب تدق دائما بمخالبها على الابواب لا نستطيع أن ننسى أن حالة السلام النسبية التى نعرفها هى حالة زلقة قلقة • وكل هذا يعنى وجوب التضامن • بيد أننا أصبحنا نستعمل الكلمة بمعنى « مبدأ » ، أى مفهوم خلقى • ولسوء الحظ ترتفع غالبا فوق المبادىء حتى لا نضطر الى الالتزام بما تأمر به ، أما من حيث المفاهيم الخلقية فلا يفكر أحد فى هذه الأيام تفكيرا جديا فى أن يتخذها معايير للسلوك فى العلاقات الدولية • ولذلك أقترح وجوب اعتبار التضامن موضوعا للعقد • نحن بأشد الحاجة الى عقد للتضامن يجعلنا قادرين منذ الآن على أن نحدد ، عن طريق المفاوضة، اطارا لتعاون مسئول •

قيمة وضع معايير لمبادىء التضامن

لا يعتبر جميع الناس أن التمسك بالمبادىء التى تحكم التضامن امر ملزم • ويرى البعض فيها مجرد سلسله من واجبات أخلاقية • فهل للقرارات التى تعبر عن تلك المبادىء قوة وضع معايير ، واذا كان الأمر كذلك فالى أى حد ؟

ويبدو أن هذه المجموعة من المبادىء لا تنطوى على أية قيمه أكثر من القرارات التي تنضمن هذه المبادىء •

ولأن هذه القرارات ليست مصاغة على شكل بنود لأية اتفاقيه فهى ليستملزمه بالشكل الذى تكون المعاهدة فيه ملزمة ، وعلى أية حال فان المعاهدة لا تسرى الا على الدول التى صدقت عليها فقط • وبذلك تكون القرارات مجرد توصيات نشكل تعهدات خلقيه ، أكثر منها تعهدات قانونية •

ولقد عكست الممارسة الدولية التغير الملحوظ الذى حدث فى صياغة نصوص القانون الدولى فى عالم تضاعف فيه بسرعة عدد الدول أربع مرات ، مما نتج عنهتكوين مجموعات لها خصائص اقتصادية واجتماعية وفكرية يختلف بعضها عن بعض اختلافا كبيرا • وقد أصبح من المألوف أن نحدد المواقف بوضع قرارات علنية ، وإن نصوع البنود على شكل برنامج ينفذ أكثر منه على شكل احكام يلتزم بها • وهكذا تعلن بعض القرارات معايير سبق أن أقرها جزء كبير من المجتمع الدولى • انها لا تخلق اى التزام ، وانما تعبر عنه • وقد قام العرف والعادة بعمل جديد على المستوى الاقليمى والدولى • فمثلا أصبح حق الدوله فى تاميم ممتلكات الاجانب عملا مشروعا لا يواجه أيه تحديات •

ومن جهة أخرى وضعت قرارات أخرى مبادىء للمستقبل لا تعتمد على أى مبدأ سابق استحدثه العرف والعادة • ومن الصعب ان نذكر الى اى حد يمكن اعتبارها ملزمة • ومثل هذه القرارات تتكاثر فى المجال الاقتصادى والاجتماعى تماما ، وفى بعض الأحيان لا تعالج هذه القرارات المعايير الخلقية التى يجب أن تراعيها دولةمعينه فحسب ، ولكنها تعالج أيضا اشكالا معنيه من المعونة الماديه التى يجب أن تقدمها • ومن الصعب أن نعتبر هذه القرارات أوامر مشروعة ، ويثبت صحه ذلك اثباتا كافيا اجراءات متابعه القرار فى خطة التنمية الثانية • وعلى درجة مماثله منالصعوبه يكون اعتناق الرأى بأن هذه القرارات لا تشكل قوة الزام على أى نحو •

واذا كان الأمر كذلك فيمكن أن نخلص فى بعض الحالات ، الى أن القرارات الخاصة بانشاء نظام اقتصادى جديد تقوم بدور وضع المعايير ، ولكنها ليست بناءة بعد ، لأنها لا تذكر شيئا عن الاجراءات ، ولا تحدد من حيث الشكل للمؤسسات القائمة مجالات خاصة بالأهلية والاختصاص •

ويمكن فى المستقبل القريب عقد اتفاقيات مفصلة عن مسائل مختلفة ، مثل معاملة الشركات الأجنبية ، ونقل العلم والتكنولوجيا ، ومظاهر معنية للعلاقات التجارية ، مثل تصميم الأفضليات التعريفية ، وحماية البيئة ، وأحواض البحار والمرافىء ، وغير ذلك •

ان التضامن الذى هو المتطلب الثانى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية لايتعارض مع السيادة • انه بين حدودها ، فهو من جهة يلزم الدولة بأن تاخذ بعين الاعتبار

مصالح الدول الاخرى ، عند ممارسة سيادتها · ومن جهة أخرى يجعل لزاما على الدولة أن تسهم اسهاما حقيقيا وفعالا ، خصوصا عن طريق التعاون ، فى انشاء نظام اقتصادى جديد وأفضل · والنظام الجديد يكون نظام تعاقد ، والاتفاقيه التى تحدده تكون عقد تضامن ، تتعهد بموجبه الأطراف الموقعة عليه بأن تباشر ، كل فيما يخصه ، وفى مجال معين من العمل ، تطبيق المبادىء الاساسية التى تحددهـا الجمعية العامة لهيئة الامم فى النصوص التى تعرض انشاء نظام اقتصادى دولى جديد اذ بينما تثير فكرة النظام الجديد تطلعات كبيرة فانها يمكن أن تصبح حقيقة واقعة بين الحين والحين ، اذا اتخذت خطوات فى ذلك الاتجاه بمجهود من الارادة والعزيمة ، لا نتيجة للصدفة أو الظروف المواتية ·

وهكذا ، فى استقلال الموارد الطبيعية التى يشترك فيها بلدان أو أكثر ينبغى على كل دولة أن تتعاون على أساس نظام من المعلومات ، والاستشارات المسبقه ، حتى يمكن الوصول الى أقصى حد من الانتفاع بهذه الموارد ، دون الاضرار بالمصالح المشروعة للدول الاخرى · وبالمثل فى حالة المجموعات الاقليمية يجب تأمين الدول من حيث أن يكون لسياسة المجموعة الاعتبار الكامل لصالح البلاد الأخرى وخصوصا بلاد العالم الثالث · وبالاضافة الى ذلك يجب أن تمتد ممارسة منح أفضليات تعريفية غير متمايزة وغير متقابلة الى التجارة الدولية التى ينبغى أن تساس بحيث تأخذ بعين الاعتبار لدرجة أكبر حاجات البلاد النامية ، على أساس المصلحة المتبادله ، والارباح المتعادلة ، وتبادل أفضل المعاملة للشعب ·

وهذا هو الميدان الذى يمكن أن يقوم فيه عقد التضامن بين الدول · ان شروط الالتزامات كثيرة ومختلفة · انها تتضمن الاسهام فى انشاء نظام جديد حتى يمكن التوسع والارتقاء بالنمو المحدود للاقتصاد العالمى ، وتنمية التجارة الدولية بحيث نؤمن تبادل المنتجات الأولية بأسعار ثابتة ومربحة وعادلة ، ودفع تحقيق نزع السلاح التام ، حتى يمكن استغلال الموارد التى تطلق من هذا العقال فى التنمية ، وباختصار الوصول الى اقامة علاقات اقتصادية دولية أكثر معقولية وأجل عدلا ·

وسوف يقوم عقد التضامن بطبيعة الحال على أساس شروط من المساواة ، وينفذ تبادل الالتزامات التى يتضمنها العقد بروح من التعاون · وتقع على عـاتق الدول الآن مسئولية التعـاون فى المجالات الاقتصـادية والاجتماعيه والعلميـة والتكنولوجية ، ودفع التقدم الاقتصادى والاجتماعى فى العالم كله ، وبخاصـة فى البلاد النامية ·

عقد التضامن وسياسة التعاون

هناك وجهان لهذا الشكل الخاص من التضامن · ويعتبر فى بعض الأحيان أمرا اختياريا محضا : حق المشاركة فى تعاون اقتصادى بصرف النظر عن أية اختلافات فى الأنظمه السياسية والاقتصادية والاجتماعية ، حق الانضمام الى منظمات للمسيرين حق الاسهام فى تعاون اقليمى جزئى ، واقليمى ، واتحاد أقاليم · وفى بعض الاحيان يعبر عن هذا بشكل أكثر حتمية والزاما ، ويعد أمرا واجبا ، يختلف فى طبيعتـه تبعا لأطراف عقد التضامن · ان عقد التضامن يمتد فى مداه الى أبعد من التعاون · ان التعاون ممكن دون تضامن ، ولكن التضامن يشمل التعاون ·

وقد يبدو أن الالتزام بالتعاون يكون واجبا أضخم بكثير بالنسبة للبـــلاد المتقــدمة · انها تتعاون أولا مع البلاد الاشــد فقرا فى انشاء وتقوية وتنمية بنياتها الأولية العلمية والتكنولوجية ، وأنشطه بحوثها العلميه والتكنولوجية ، حتى تساعد فى توسيع اقتصادياتها وتغيير أشكالها · ونتيجة لذلك من المحتمل أن تحاول البلاد المتقدمة زيادة حجم التدفق المالى من المصادر الرسمية الى البلاد النامية ، وتحســـين بنودها وظروفها ·

ويجب أن تتخذ اجراءات على ضوء عقد التضامن ، لتحسين محتوى المشروعات التقنية التعاونية ، وتوضيح أهدافها الاجتماعية · ويجب أن تخطط بشكل افضل حتى تتمكن البلاد من التحكم فى مواردها المحلية ، وأن يعطى نوع التدريب الذى يمكن الناس حقا من أن يصبحوا أسيادا لمصائرهم ، وأن يستوثق من ان تستثمر الجهود بحيث تهدف الى صالح أكبر عدد من الناس ، ومثل هذه المشروعات تحقق متطلبات عقد التضامن اذا لم تقف تكاليفها حائلا دون ذلك .

ماذا يمكن أن تصل اليه تكلفة خط حديدى يربط بين زامبيا وجمهوريه تنزانيا المتحدة اذا حسبت على أساس الاسعار الدولية السائدة الآن ؟ هذا سؤال جدير بأن يطرح · ولكن هنا أيضا يجب أن تدرس الاجابة فى اطار عقد للتضامن يشـمل تقويما ماليا لالتزامات الطرفين المعنيين ·

وليس التعاون « عملا جيدا » الا من ناحية انشاء وظائف لخبراء دائمين فى المجالات الاقتصادية بتطلعات قلقة للتنمية ، ولذلك فلا يكون له اى معنى على الاطلاق ما لم نأخذ فى الحسبان الظروف الفعلية القائمة التى تسود كلا من البلدين ، ويكون من المستطاع تحقيق التقدم عن طريق تجميع الامكانيات الممكن توحدها ·

ومع ذلك فان مثل هذا التضامن عن طريق التكامل ليس كافيا لكى يؤدى للحلول المرغوبة · وكذلك يجب أن ينظم التضامن عن طريق التماثل · فتماثل الثروة والظروف والمعايير والبنيات مثلا يمكن من انشاء اتحادات للمنتجين ، تسند قوة العالم الثالث فى التفاوض مع البلاد الصناعية ، فى حين تضع فى الوقت نفسه أساسا على درجة كبيرة من الاهمية للمعونة المتبادلة · وانه لأمر يثير الأسى أن الموافقه الاجتماعية على قيام مثل هذه الاتحادات لم تتحقق فى الاجتماع السابع الخاص للجمعية العمومية لهيئة الأمم المتحدة ·

وقد بين مثال حديث كيف أنه من غير وجود روابط لمؤسسات قائمة مسبقا فان البلاد الافريقية وبلاد البحر الكاريبى والمحيط الهادى التى عقدت معاهدة لومى مع الوحدة الاقتصادية الأوربية استطاعت أن تشكل قضية مشتركة ، وتحصل على نتائج كبيرة على هيئة نظام لتثبيت ايراد الصادرات ، وزيادة التعاون المالى والتقنى · ولكن تبقى الحقيقة الواقعة ، أن معاهدة لومى لم تصبح بعد نافذة المفعول ·

وكما أشار رئيس الاجتماع السابع الخاص للجمعية العمومية لهيئه الامم المتحدة فان اتحادات المنتجين المصدرين يقدمون للبلاد النامية اطارا مناسبا لتوحيد الخبرة فى مجالات الانتاج والتجارة بهدف زيادة مقدرتهم الجماعية على مقاومه قوى سوق المواد الخام الذى يسيطر عليه المشترون · وسيكون لهم فى المستقبل دور رئيسى يقومون به لتحديد الاسعار وتنظيم العرض والطلب العالميين ·

ولكن التعاون بين بلاد العالم الثالث يجب أن لا ينحصر فى التكامل الاقتصادى الذى يجب أن تعمل للوصول اليه باجراءات الخطوة فالخطوة ، لانشاء مناطق تجارية حرة ، واتحادات جمركية ، وما يتبع ذلك من أسواق مشتركة • ويجب أيضا أن يأخذ التعاون شكل زيادة كبيرة فى الروابط الأفقية فى معظم القطاعات الاقتصادية ويمكن تنظيمه حول محاور معينة مثل تنسيق مخططات التنمية ، وانشاء بنك استثمارى للعالم الثالث ، وادخال نظام نقدى خاص للبلاد النامية يهيأ بهدف التعاون مع الأنظمة الأخرى القائمة ، وانشاء جهاز للحصول على التكنولوجيا والمعلومات ونقلها •

وقد كان القرار بانشاء صندوق للتنمية الاقتصادية والاجتماعية للبلاد غير المحازة الذى اتخذ فى ليما فى أغسطس سنة ١٩٧٥ خطوة فى الاتجاه السليم ، ويمكن أن يخدم كمثال لما يجب القيام به • ويمكن أن يهدف التكامل من هذا النوع الى تأمين مصالح بلاد العالم الثالث فى الدور الذى تقوم به كبلاد منتجة من جهة ، وفى دورها من جهة أخرى ، كبلاد مستهلكة لصادرات البلاد المتقدمة من المعدات والمنتجات المجهزة •

ومع ذلك فيجب أن لا يتضمن التعاون والتضامن التزامات من جهه واحدة • فليس فى الصالح المشترك للأطراف أن ندخل فى ادارة الشؤون الدولية اتجاها مانيشيا (١) لا شعوريا للتمييز ، وفق نوع منحرف من الانقسام الثنائى ، بين أولئك الذين « يعطون » من جهة — والمفروض أن يكون عليهم واجبات يؤدونها — وأولئك الذين « يتسلمون » ، من جهة أخرى ، دون أن يخرجوا بشىء من التاريخ الاستعمارى المأساوى ، سوى مبررات للتنفيس عن الشكاوى والاتهامات فى القرارات « المليئة بالصخب والغضب دون أن تعنى شيئا • يجب أن نتخلص من هذا النمط السقيم ، ونرفض استغلال كل منا للآخر • وينبغى بدلا من ذلك أن نعمل معا لكى نحدد الأهداف والالتزامات والمسئوليات التى يقوم فيها كل فرد بالدور المحدد له تماما •

ومن الالتزامات التى يمكن أن تقترح لعقد تضامنى وجوب مباشرة البلاد النامية تعهدات اجتماعية معينة ، ويمكن الحكم على نتائجها عند اتمام مشروع من مشروعات التعاون التقنى اذا ما كان الهدف هو تنظيم مجتمع قرية من القرى ، وامداده بما ييسر له حياة صحية أفضل ، أو اذا كان الهدف هو ادخال طرق للانتاج أكثر معقولية • ان مثل هذه التعهدات تكون مبررا كافيا للعمل الذى تقوم به الأطراف الأخرى ، وتكون دلالات المشروعات فى هذا المجال أقل غموضا مما هى عليه فى الوقت الحاضر • وبذلك فان استراتيجيات التنمية القومية التى تصمم تصميما حاسما بحيث تؤكد « الاعتماد على النفس » يمكن أن تتوقع الحصول على فائدة أكبر من التبرعات الجديدة التى سوف يكون ادخالها فى المجال الجغرافى والثقافى أمرا أكثر يسرا وسهولة •

ومن وجهة النظر هذه نرى أنه اذا كان هناك ميدان خاص يحتاج بقوة الى عقد للتضامن فان هذا الميدان هو القطاع الريفى ، اذ ينبغى أن نعيد التفكير فى مشكلة

---

(١) المذهب الذى قال به مانى اومانيشراكس الفارسى ، الذى ينص على ان هناك مبداين قويين هما : النور وهو خالق ماهو خير ، والظلام وهو خالق كل ماهو شر (المترجم)

الزراعة لكى تحدد بنياتها ، وحدودها ومتطلباتها من حيث السكان ، والماء ، والتربة ، والمخصبات ·

● التضامن والتركيبات الداخلية للدول

وسوف يثير مثل هذا العقد التضامنى الذى نجد محتواه فعلا فى الاتفاقيات والمعاهدات التعاونية ، أى فى الالتزامات المتفق عليها اراديا ، مسائل جانبيه كثيرة تؤدى حتما الى سلسلة جامعة من نتائج غير مباشرة · ان النظام الاقتصادى الدولى الجديد سوف يفوق الاتفاقيات · انه سوف يؤثر فى التركيبات الداخلية للدول ، ويفرض قيودا اجتماعية وسياسية ·

فمثلا سوف يحدث تدريجا تعديل فى التركيبات الداخلية للبلاد النامية حتى تقل الاختلافات الاقليمية أو القطاعية أو الاجتماعية لدرجة محسوسة · ويجب أن لا يشجع أى اجراء متسرع يتخذ لدفع هذه العملية بنقل الاساليب التقنيه التى صممت وهذبت أصلا للمجتمعات الصناعية الى البلاد النامية · لقد أثبتت الخبرة فى الغالب أن مثل هذا العمل يؤدى الى استثمار مشوه وضائع وغير مربح ·

انه لا محل للمقارنة بين التركيبات الاقتصادية الداخلية من وجهة النظر الجيوفيزية والديموجرافية والاجتماعية والتنظيمية والتكنولوجية · ان نمط التوزيع بين القطاعات الأولية والثانوية والثلاثية والعلاقات بين الاستهلاك والادخار قد يختلف اختلافا أساسيا ·

وقد كان للتقدم التكنولوجى تأثير سلبى على التركيب الاجتماعى للبلاد النامية من نواح كثيرة ، لسبب بسيط هو أن التقنيات الجديدة أدخلت دون تخطيط سليم ، وبهدف واحد فقط هو تكرار ما تم عمله من قبل فى البلاد المتقدمة · ونتائج هذه المبادرة التى يعوزها التفكير السليم معروفة جيدا · وكما يشير التقرير الذى رجعنا اليه تعيش أقلية متميزة من السكان وتعمل فى ظروف عصرية نسبيا ، ولكن الأغلبية لا تزال تعيش فى عصر آخر وتستعمل أدواته ·

ولا يمكن أن يقام نظام اقتصادى دولى ما لم تتحقق الديموقراطيه فى السلطة ـ كعامل ومحصلة نهائية ـ وبخاصة عن طريق اللا مركزية ، حتى يحظى كل فرد بالفرص الحقيقية فى الاسهام فى مزاولة السلطة على كل مستوى فى المجتمع · والطرق التى بها تتحقق هذه الديموقراطية ، والأشكال التى تتخذها ، سوف تختلف اختلافا كبيرا تبعا للناس المعنيين · ولكن يجب أن يكون بالامكان تحديد الهدف بهذه الكلمات نفسها : « يجب أن تخضع البيروقراطية الخاصة والعامة لضبط اجتماعى · ويجب أن تسمح الاجهزة الاجتماعية بشفافية أكبر تمكن الفرد والمجتمع من أن يتحكموا فى حياتهم الخاصة » ·

ويجب أن أنوه فى هذا الخصوص بحاجة كل فرد للتضامن مع نفسه · فمثلا ظهرت أخيرا ، خصوصا فى البلاد الصناعية ، رغبة مشكورة للارتفاع بالعمل اليدوى وذلك بدفع أجور أعلى وأكثر انصافا لهذه الفئة من العاملين · ولكن هل هذا هو الطريق السليم الذى نتخذه ؟ هل يجب أن نرد الاعتبار للعمل اليدوى بمجرد أن

ندفع أجورا أعلى ؟ أم هل يجب أن نضفى قيمة مناسبة لعمل الانسان عموما بتمكينه من أن يصل الى وحدة متوافقة من العقل والجسم ؟ لا ينبغي أن تكون هناك بعض الفئات من الناس الذين يستطيعون أن يستمتعوا باسترخاء جسمى عن طريق الانغماس فى رياضات باهظة التكاليف ، فى حين نجد فئات أخرى يرهقها العمل العضلى الى درجة لا يبقى لديهم معها أية طاقة للقيام بنشاط أو ترويح عقلى ، وليس لديهم أى بديل الا أن يتقبلوا العبودية السيكولوجية ٠

ان اعتبار العمل اليدوى اسهاما فى الاختراع والتقدم التكنولوجى يمكن كل فرد من تحقيق التوازن بين الجزءين من مقدرته الابتكارية اللذين لا غنى عنهما ٠

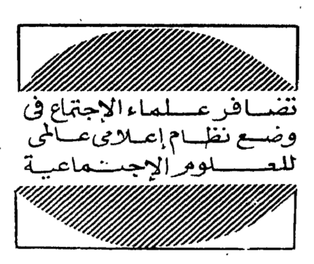
ويكون تحقيق التوحد بين العمل اليدوى والعمل الفكرى باستخدام الاثنين معا لصالح الفرد والتقدم الاجتماعى ، ويمكن أن يؤدى الى تحسينات أخرى تؤثر فى جميع مظاهر التعليم والتوظيف والصحة ونوعية الحياة ٠ واذا ما أدرك كل فرد شخصيا هذا التوحد فانه يكون قد وصل الى عقد تضامن مع نفسه ٠

والخلاصة أن عقد التضامن هو تعبير عن ارادة سياسية جديدة ، تستمد قوتها أساسا من البيئة المباشرة والطبيعة الخاصة بكل بلد ٠ انه يعنى رفض التسامح فى عدم المساواة الاجتماعية ، ومن ثم فهو يعنى بذل جهد مخلص مسئول ومخطط للقضاء عليه ٠ انه يؤدى الى اسهام العمال فى الادارة ٠ انه يضع عمل الرجال فوق عمل الآلات ٠

ان عقد التضامن وسيلة لقيام تنظيمات اقليمية متزنة على أحسن مايكون الاتزان ويمنح البلاد المتجاورة الفرصة لتشجيع التبادل فى المجالات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية ٠ انه يمكن من تنظيم الهجرة على شكل محكم الترتيب ٠

ان عقد التضامن دولى ٠ انه يضفى حياة جديدة على الاتفاقيات التعاونيـــة التى يجب أن تساس الآن نحو أهداف نظام اقتصادى دولى جديد ٠ انه يمدنا بالاطار الذى يمكن أن تقوم هذه الأهداف من خلاله ٠ انه يمكن البلاد الصناعية والبلاد النامية من أن ترى لماذا هى بحاجة لأن تتناقش وتتحاور حول نقاط محددة تمام التحديد ٠

ان عقد التضامن هو حقا وسيلة لتشريع مفاوضات جماعيـــة بين المنتجين والمستهلكين للمواد الخام ٠ انه يؤمن التصنيع المنظم للعالم ، وقيام كل فرد بدور مسئول ومتطور فى هذه العملية ، وقبوله لتحويل السلطات التى تماثل فى آخر الأمر الامكانيات والتركيبات الحقة ٠ وباختصار ان عقد التضامن يضع العلاقات بين الأفراد والشعوب والأقوام على أسس معقولة وسليمة ٠



●● ان أولئك المجددين الذين يبدون كالحالمين اليوم فى حين أنهم يأملون أن يصبحوا منظمين نشطاء فى الغد يبرزون فى تصورهم جهازا عالميا موحدا ــ ان لم يكن مركزيا ــ « لربط عقول العالم معا » ٠

هـ ٠ ج ٠ ولز

فكرة دائرة معارف عالمية دائمة

لقد وردت على مر القرون عدة اقتراحات لفكرة تجميع كافة أنواع المعرفة داخل « مجمع اعلامى » دولى ٠ ولقد كان يبدو دائما امكان القضاء على الكثير من مشكلات الانسان لو كان هناك طريقة لتنسيق العديد من مصادر المعلومات الموجودة ، مثال ذلك اقامة بنك ضخم للبيانات فى شكل جهاز يسمح باستقبال أى سؤال علمى والاجابة الفورية عليه وذلك بملخص شامل غير متحيز لكل ما هو معروف عن هذا الموضوع ٠ ولقد أدلى كوشين (١٩٧٢) فى عرض له لتلك المقترحات بأن كبار المفكرين منذ عهد الانجيل قد شكوا من عدم استخدام حكامهم الا لجزء ضئيل من الحكمة الاجتماعية والسياسية والاقتصادية المتواجدة فى أيامهم ، ذاكرين ان الانجيل كان توحيدا للحكمة السائدة فى عصره ٠

ومهما كان مدى صدق هذا التعليق عن وظيفة الانجيل ، فقد قام عدد من قادة المفكرين ، مثل بيكون وديديروت وليبنيز ، بمحاولات لتركيز كل أو بعض المعرفة العلمية والفلسفية فى وقتهم ٠

الكاتب : رالف آدم

مسئول الاعلام الخاص بالعلوم الاجتماعية بجامعة المدينة بلندن ، ومقرر مؤتمر الخبراء الخاص بمشكلات ومخططات ادماج العلوم الاجتماعية فى اليونيسيت (نظام الاعلام العلمى العالمى التابع للأمم المتحدة) ٠

المترجم : الدكتور بدر الدين على

أستاذ ورئيس قسم الاجتماع بجامعة لويزفيل بالولايات المتحدة ٠

ونجد فى الحقيقة أن النمو السريع للنشاط العلمى بعد حوالى عام ١٨٥٠ هو الذى بين الحاجة الى توحيد المعرفة ، ولقد ورد منذ ذلك الحين عدد من المقترحات الهامة لتجميع مصادر ومستودعات المعرفة العالمية ٠ وهذا النوع من المشروعات كان يبدو حتى وقتنا الحاضر كأنه مجرد أحلام « اليوتوبيا » ٠ غير أن الحال قد تغير خلال السنين القلائل الماضية ، حيث أصبح جهاز الاعلام العلمى حقيقة واقعية ٠ ويهدف هذا المقال الى وصف العديد من المقترحات الواردة فى الماضى ، كما يهدف الى النظر فى بعض الاقحامات المحتملة للعلماء الاجتماعيين فى اجتماع دولى حديث نوقشت خلاله مدى امكان تواجد جهاز اعلام عالمى للعلوم الاجتماعية ٠

● كتالوجات الجمعية الملكية

لقد قامت احدى المحاولات العلمية الأولى لتنظيم تدفق المعلومات العلمية على يد الجمعية الملكية بلندن فيما بين سنة ١٨٥٨ وسنة ١٨٦٤ باعداد منشور يتضمن « قائمة بعناوين المذكرات العلمية الواردة بالدوريات العلمية فى جميع اللغات » ٠ وعلى الرغم مما فى هذا المنشور من مغامرة مثيرة فان فيه ــ على حد قول مورا (١٩٥١) ــ عيبين أساسيين أعجزاه عن التغلب على المشكلات الناجمة عن الكمية المتزايدة من المادة العملية ٠ ويتلخص العيب الأول فى اقتصار تلك القائمة على الدوريات ، مما يعنى على سبيل المثال استبعاد أعمال داروين تلقائيا لأنه نشر نتائج أبحاثه على شكل كتاب٠ أما العيب الثانى فهو فى ترتيب القائمة على هيئة دليل للمؤلف ، مما يجعل التعرف من خلاله مقصورا على العلماء المعروفين فقط ٠ وعليه فان مؤلفات عالم مثل مندل

الذى لم يكن معروفا فى ذلك الوقت) لم يكن من الممكن اســـترجاعها الا اذا وجد دليل الموضوع بالاضافة الى دليل المؤلف • وللتغلب على تلك المصاعب وعلى غيرهـا قامت الجمعية الملكية عام ١٨٩٦ بعقد مؤتمر دولى بهدف استخراج قائمة أخرى يمكن جمعها على أساس من التعاون الدولى ، وتكون شاملة لكافة أنواع الوثائق العلمية ، كما تحتوى على كلا الدليلين الخاصين بالمؤلف والموضوع ، وبحيث تظهر بصـــفة منتظمة طوال القرن العشرين • ولقد أسفر عن ذلك المؤتمر منشور باســـم القائمة الدولية للمادة العلمية استمر فى الظهور حـــوالى عشرين عاما الى أن توقف لعـــدم وجود ميزانية •

● أسلوب دائرة المعارف

ظهر بعد ذلك أسلوب آخر فى توحيد المعرفة انعكس فى سلسلة من البحوث قدمها هـ٠حـ٠ولز فيما بين سنة ١٩٣٦ وسنة ١٩٣٨ • ولقد كان جوهر نظامه أن يصبح « دائرة المعارف العالمية » (ولز ١٩٣٦) ، على أن تحتوى مختارات ومستخرجات ومقتبسات مجمعة فى عدة مجلدات ، ومعتمدة من القادة المختصين فى كل مادة ، وممثلة لكافة الآراء على اختلاف ألوانها • وقد رأى ولز فى دائرة المعارف هذه مصدرا معياريا للمعلومات فى خدمة المدارس والجامعات من ناحية ومركزا لتجميع ما يجرى انتاجه فى تلك المعاهد من ناحية أخرى • كما أشار ولز الى احتياج هذا العمل الى المراجعـــة المستمرة حتى يمكن تنميته نحو « جهاز عالمى جديد لتجميع وفهرسة وتلخيص واطلاق المعرفة •• بحيث لا يصير منافسا للجامعات بقدر كونه ملحقا اضافيا لتنسيق أنشطتها التربوية على النطاق العالمى » (ولز أ ، ١٩٣٧) • وكان فى اعتقـــاد ولز أن تلك الموسوعة « سوف تؤدى دور انجيل غير ملزم لحضارة العالم » ، كما ستجمع عقول الرجال على تفسير عام للواقع (ولز ١٩٣٦) • وعلى الرغم من أن الموسوعة العالميـــة لم تتحقق فان تصورات ولز قد تأيدت فى العديد من المشروعات الاخرى مثل «مجموعة موسوعة الاعلام العالمى » • (كوشين ١٩٧٢)« ومجموعة المراجع العالمية» (دى جرازيا ١٩٦٥ و ١٩٦٧) •

وفى الوقت الذى كان ولز يعمل فيه لتنمية الموسوعة العالمية كانت مجموعـــة من فلاسفة العلم (وعلى رأسهم أونيراث ورودولف كارناب) تعمل فى تدعيم حركة تماثل فى أهدافها ما يسعى اليه ولز • ولقد أصبح المذهب الذى ساندته تلك الحركة معروفا باسم « العلم الموحد » ، وكانت الآراء خلف هذه الحركة ممثلة لمجموعـــة من أصحاب مذهب الوضعية المنطقية الذين ينتمون الى دائرة فيينا • ولقد اتخذ أفراد تلك المجموعة وجهة نظر كلية نحو العلم آملين فى توليف الاتجاهات العلمية المتباينة ولكن بطريقة تبرر ما فى المعرفة من فجوات وتناقضات • وقد نشرت على أثر ذلك سلسلة من المقالات مصحوبة بظهور العلم الموحد • غير أن العنصر الأساسى فى كل هذا هـــو أن يصبح « موسوعة دولية للعلم الموحد » كعمل شـــامل للعديد من المجلدات التى تستكشف أسس العلوم المتنوعة بهدف ادماجهم فى موكب للمعرفة العلمية بأسرها • فلم يكن المقصود من الموسوعة مجرد سلسلة من المقالات المرتبة ترتيبا أبجديا ، بل شيئا مماثلا للموسوعة العالمية حاويا لسلسلة طويلة من الكتب مع فهـــرس تحليلى دقيق يسمح بتحديد مكان أى بند من المعلومات • ولقد كان فى نية نيراث (١٩٣٨) أن يصبح تكوين الموسوعة على شكل بصلة ، حيث يشكل المجلدان الافتتاحيان «القلب»

وتشكل سلسلة المجلدات المتعلقة بمشكلات تنسيق وترتيب العلم (الحاوية ضمن أشياء أخرى على منطق وتصنيف وتاريخ وسوسيولوجية العلم) • « الطبقة » الأولى ، فى حين تتناول « الطبقات » التالية المشكلات الاكثر تخصصا ، غير أن المشروع تداعى خلال الحرب العالمية الثانية ، ولم يظهر منه الا المجلدان الافتتاحيان (اللذان كانا مكرسين لأسس وحدة العلم) •

ولقد أسهم فى تلك الأجزاء التى نشرت ضمن آخرين كارل همبل ، وجون ديوى ، وأرنست ناجل ، وبرتراند راسل ، وتوماس كون • وكان كتاب « بنية الثورات العلمية » أحد العناصر الأصلية للموسوعة •

ومن المثير ملاحظة أن الطبعة الخامسة عشرة للموسوعة البريطانية (وهى الطبعة التى كثر الاعلان عنها) تبدو مسايرة للتقليد المتبع فى المشروعات المذكورة ، وذلك فى كونها مصممة فى ضوء موضوعى منتظم لمجمل المعرفة الانسانية على شكل دائرة للتعلم أى موسوعة (آدلر ١٩٧٥ ص ٧) •

وعجيب حقا أن عددا قليلا من المخططين لمشروعات تجميع كافة المعرفة فى مصدر واحد كان كل منهم فيما يبدو على دراية بأفكار الآخرين ، ومع ذلك أقدموا على معاودة اختراع النظام نفسه •

● طبيعة العلم المتغيرة

حظى الاهتمام بتوحيد نتاج البحوث العلمية بدفعة قوية بعد الحرب العالمية الثانية ، وذلك بسبب شيوع وازدياد الاعتقاد بأن هناك « أزمة فى الاعلام » . بل انفجارا فى الاعلام » وبالرغم من عدم نجاح أحد فى تصوير تلك الظاهرة أكثر من كونها « انفجار فى المؤلفات » فقد صار هذا الاعتقاد تدريجا جزءا من الحكمة التقليدية لا فى علم الاعلام فحسب بل لدى الباحثين فى الميادين الأخرى أيضا • وكما كان على العلماء مجابهة الحجم المتزايد من المؤلفات كان عليهم التكيف مع التغيرات الانشائية الجارية فى العلم لتمكينه من مواجهة الحجم المتزايد من المؤلفات ، وذلك بخلق مجلات جديدة وتسهيلات للبحث ، وتنمية المكتبات ومراكز البيانات وما الى ذلك • وسوف يتفق الكثير من العلماء مع وجهة نظر ج•د• برنال (١٩٦٥) فى ان الوصول الى اكتشاف علمى جديد يكون غالبا أسهل من التأكد من واقع المادة المنشورة من أن مشكلة ما قد تم حلها بالفعل • •

ولم يقتصر الأمر على قيام تلك التعقيدات فحسب ، بل أصبح من الواضح أيضا أن تركيز الاهتمام بدأ يتغير فى تنظيم العلم نفسه • ولقد كان نيراث (١٩٣٨) فى الحقيقة من أوائل الذين أشاروا الى تلاشى الحدود العلمية التقليدية مستخدما ذلك لتبرير خلق موسوعة جامعة وشاملة •

وكان العلم خلال القرن التاسع عشر قد قسم الى ميادين تعتمد فى تعريفها على أسس أكاديمية • وكانت النزعة الجديدة تتجه نحو أسلوب الارساليات ، مما يتضمن تشكيل جماعات من أجل معالجة مشكلات محدودة (مثل تلك المتعلقة بمصادر الطاقة وأثر المرور على البيئة ومكافحة التلوث • ولما كان هذا العلم فى أغلبيته متعدد الميادين

ويعتمد على اتجاهات ومجموعات مختلفة من الباحثين فيه أصبح من الضرورى تنميــة خدمات الاعلام ذات الطابع الارسالى لمواجهة الاحتياجات الجديدة وللتغلب على الصعوبات الناجمة عن اتساع وتنوع مدى خلفيات المشتركين فى تلك الجماعات (مما قد يشمل كلا من العلماء والفنيين) ٠

هذه التغيرات التى أخذت مجراها فى العلم وما تترتب عليها من عقبات فى طريق الاتصال خلقت الوعى بالحاجة الى تنظيم وتنسيق نقل المعرفة على المستوى الدولى ٠ وقد أثمرت محاولات الأفراد والجماعات السابق الاشارة اليها بالكثير من الأفكار والاقتراحات القيمة ، ولكن كانت هناك حاجة الى قاعدة أكثر اتساعا للضبط والهيمنة ٠ وتحول الاهتمام الذى كان مركزا على توكد كافة أنواع المعرفة الى تعاون لبلوغ هذا الهدف ٠ ولقد أثار ولز (١٩٣٧ أ و ١٩٣٧ ب) نقطة هامة وهى أن الضرورة لم تكن لمجرد التعاون بين العلماء فحسب بل الى نظام شامل يسمح بجلب خبراء المراجع (مثل أمناء المكتبات) كوسطاء فى عملية الاتصال العلمية ٠

● الأسلوب الدولى

اتخذت خطوة هامة فى اتجاه الأسلوب الدولى عام ١٩٤٨ عندما عقد المؤتمر الدولى للاعلام العلمى الذى كان الهدف منه « الدعوة لاجتماع المكتبات والجمعيات والمؤسسات المسئولة عن النشر والتلخيص وخدمات الاعلام من أجل فحص مدى امكان تحســين الوسائل الموجودة لجمع وفهرسة وتوزيع المادة العلمية » للجمعية الملكية ١٩٤٨ ٠ولقد نوقشت فى ذلك الاجتماع كافة جوانب الاتصال العلمى مما نتج عنه قائمة مثيرة من التوصيات المتعلقة بعدة نواح مثل تمويل البحوث ، وتصـــميم وادارة مجلة علمية ، والتعاون بين الهيئات القائمة بتلخيص المادة العلمية ، ومؤهلات أمناء المكتبات وضباط الاتصال ، وتوحيد نظم التصنيف والفهرسة ، وأثر حق الطبـع على التدفق الحـر للمعلومات ٠ وبينما تعرض الكثير من تلك الموضوعات للمناقشة من قبل كانت هذه أول مرة يرتبط فيها بعضها بالبعض على المستوى الدولى ٠

بعد مرور عشر سنوات على انعقاد مؤتمر الجمعية الملكية عقد اجتماع دولى آخر فى الولايات المتحدة (الأكاديمية القومية للعلوم) ٠ وهكذا تم للمرة الثانية جمع قادة العلماء وخبراء الاعلام معا ٠ غير أن مدى الموضـــوعات التى نوقشت هذه المرة كان جدا ، وكان جل اهتمامه مركزا على أثر تعبئـة الاعلام وطرق الاسترجاع على جهاز الاتصال للعلوم أكثر منه على الدورة الكاملة لتاريخ الاعلام التى كانت موضوع مؤتمر ١٩٤٨ ٠ كما تميزت بحوث المؤتمر الثانى بكونها ذات صيغة نظرية ومبعث الهـام لكثير من البحوث المتعلقة باحتياجات ومشكلات الاعلام التى أجريت خلال العقد الأخير ٠

ان المحاولات العالمية للتعاون التى استهلتها تلك المؤتمرات أدت الى ما ســماه روزسا ١٩٧٣ « بالمرحلة الكيفية الجديدة » فى تطور نظم الاتصال العلمية ٠ ولقـــد صار الاهتمام بتنظيم أجهزة الاعلام ينظر اليه الآن على أنه مسئولية حكومية (بل مسئولية مشتركة بين الحكومات) حيث يقوم بدور المحرك الأول لها هيئة اليونسكو ٠

● أثر منظمة اليونسكو

اهتمت منظمة اليونسكو منذ أول أيامها بمشكلات الاعلام العلمى • ففي عـــام ١٩٤٨ مثلا انعقد مؤتمر يتناول خدمات الفهرسة والتلخيص فى العلوم الحيوية ، تبعه فى العام التالى مؤتمر يتناول بتوسع متضمنات التلخيص العلمى • ولقد نتج عن كلا المؤتمرين اتخـاذ اجراء ايجـابى ، ولم يكن بمستغرب عام ١٩٦٧ أن تضامنت هيئة اليونسكو والمجلس الدولى للاتحادات العلمية فى اقامة لجنة مركزية لدراسة مدىامكان خلق جهاز علمى للاعلام العلمى • ولقد تقدمت اللجنة بتقرير مستفيض (اليونسكو / المجلس الدولى ، ١٩٧١) انتهى الى توصيات باقامة شبكة منسقة لخدمات الاعلام • وباختلاف الوضع عن أغلب الاتجاهات السابقة نجد أن الهدف هنا هو التوحيد على المستوى الدولى أكثر منه للتغطية الشاملة • ولقد سمى النظام الجديد « يونيسيست» وكان مصمما ليتآلف مع العلم الموجه لتحقيق رسالة ، وليهيىء فى الوقت نفســه سبلا لتفهم ومجابهة المشكلات الجديدة الناتجة عن المطالب المتزايدة المقدمة الىفروع الاتصال العلمى • وعندما نوقشت المبادىء العامة لليونيسيست بصفة رسمية ــ كما ورد فى تقرير الدراسة الاجرائية ــ وافق عليها واعتمدها أكثر من ثمانية وفود حكومية (اليونسكو ، ١٩٧١) •

ان فلسفة وأهداف برنامج اليونيسيست قد تعرضت للافصاح عنها بالتفصيل (اليونسكو / المجلس الدولى ١٩٧١) ، غير أن بعض النقاط الرئيسية جديرة بالذكر هنا باختصار •

ان اليونيسيست ــ كما ذكر سابقا ــ لم يكن يرى فيه نظام عالمى ، أى نظام رسمى متكامل سبق تخطيطه (مما يجوز توقعه من « العقل العالمى ») ، بل كان يرى فيه أنه شبكة دولية مرنة لخدمات الاعلام المتعاونة التى تم وصلها وتنسيقها خلال معايير مشتركة • وقد كانت المقترحات موجهة الى العلماء وخبراء الاعلام •

وبينما يشكل مثل هذا النظام هدفا بعيد المدى لليونيسيست أمكن تخطيـــط خمسة أهداف محددة توجه نحوها التوصيات الخاصة بالبرامج والمشروعات والأنشطة •

ويرمى الهدف الأول الى تحسين وسائل الربط الداخلى للنظم ، كما يهتم الى حد كبير ــ عن طريق استخدام وسائل المسح الفنية ــ بتحديد الانواع المتاحة لتسهيلات المراجع الببليوغرافية فى الدول المختلفة (حتى بتـــواجد خط أساسى للتنمية فى فى المستقبل) مع التوصية بالمعايير المتعلقة بتلك التسهيلات • ويدخل فى هــذا السبيل أشياء من بينها ايجاز عناوين المجلات العلمية ، وصياغة المراجع الببليوغرافية، والترجمة الحرفية) وتصنيفات الموضوع ، وملاءمة الأجهزة الألكترونية •

ويتجه الهدف الثانى نحو تحسين أداء مكونات سلسلة النقل الاعلامى ، مثـــل المكتبات ، وعملية الاختصار ، وخدمات الفهرسة والترجمة • على أن يحقق ذلكبتحديد المستوى الأدنى للوظائف وللأداء ، وبالبدء فى اجراء البحوث التى ترمى الى مضاعفـة فاعلية تلك الخدمات ، وبتنمية التحليل الاعلامى ومراكز البيانات التى قد يسمح بتفتيت (أو تفريق) المنشورات العلمية الى الجزئيات المكونة لها ثم اعادة تشكيلهـا حسبما يتطلب الأمر ، وذلك بمثل الطريقة التى يمكن بها فصل المسوح الاجتماعيـة لأرشيف البيانات الى أسئلة منفردة حيث يمكن حينئذ تجميعها لاعادة تحليلهـا أو لابتكار استبانات جديدة •

ويتضمن الهدف الثالث لليونيسيست تنمية الموارد الانسانية الضرورية لتخطيط وادارة شبكات الاعلام فى المستقبل • ويمكن تحقيق ذلك بتشجيع المحررين على ضبط وتحديد ماهية المقالات التى تقبل للنشر ، وعلى القيام بدور أكثر نشاطا فى العملية الكلية للنقل الاعلامى، وذلك بالتشجيع على تقوية الميل الى الوعى الاعلامى بين العلماء (بواسطة الاهتمام بقيمة استعراض أو انتقـــاد وضع الميادين المختلفة وبتدريبهـــم على الطرق الفنية لايجاد المعلومات وايصالها) ، وبتنسيق التعليم لاخصائيى المكتبات وعلماء الاعلام مع تشجيع البحث فى تلك الميادين •

ويهتم الهدف الرابع ـ وذلك بالتضامن مع الحكومات ـ بتهيئة السياسة التى سوف تشجع على خلق شبكات الاعلام وعلى تنميتها بكفاءة ، فى حين يتجه الهدف الخامس نحو تقديم المعونة للدول النامية وذلك بمساعدتها على خلق حد أدنى لقواعد الاعلام العلمى ـ للمعلومات العلمية ـ وكذا بتنمية المشروعات الاستطلاعيه بالتعاون مع هيئات الأمم المتحدة •

● نظام للعلوم الاجتماعية

وبمجرد افتتاح برنامج اليونيسيست أصبحت الحاجة واضحة الى امتداد ذلك البرنامج الى العلوم الاجتماعية ، أو الى اقامة نظام مجهز بصفة أولية ليلائم احتياجات العلوم الاجتماعية •

ولبحث مدى امكان اقامة هذا النظام عقدت هيئة اليونسكو مؤتمرا للخبراء فى مدينة فالسكير الفرنسية فى صيف ١٩٧٤ • وقد اشترك فى هذا المؤتمر خليط متنوع من ذوى الخبرات الداخلة فى نطاق العلوم الاجتماعية ، علاوة على بعض المتخصصين فى مشكلات الاعلام فى العلوم الاجتماعية حيث كان بينهم ممثلون للدول المتقدمة والدول النامية على السواء • ولقد شملت المناقشات مدى واسعا من الموضوعات ، وبينمـــا كانت آراء المشتركين متفقة بصفة عامة مع توصيات دراسة اليونيسيست نجد أنهـا قد اهتمت بصفة خاصة بالسمات والمشكلات التى تواجه العلماء الاجتماعيين فى تحديد مكان المعلومات وفى توصيلها (اليونسكو ، ١٩٧٤) • ولما كانت الموضوعات التى تمت مناقشتها ذات دلالات معينة بسياسة العلم الاجتماعى فسوف يقدم بقية هـــذا المقال ملخصا لبعض الشعارات الرئيسية للمؤتمر مع مناقشة مدى صلتها بمجتمع العلوم الاجتماعية • وسوف يعنى بصفة خاصة بالحقيقة القائمة فى اختلاف الاعلام فى مجال العلم الاجتماعى عن أشكال المعلومات العلمية ، وذلك فى عدد من الاعتبارات الهامة اذ أنه من الضرورى ومن اللازم بالنسبة لأى محاولة تسعى لتأسيس نظام عالمى أن تعتمد أساسا على الدراية بتلك الاختلافات •

وبالرغم من أن اصطلاح « معلومات العلم الاجتماعى » قد استخدم عدة مرات دون القيام بتعريفه فانه يمكن أن نرى هذا المصطلح مؤشرا لكافة المعلومات المتعلقة بالنشاط الانسانى ، أو نرى فيه أنه هو تلك المعلومات التى يتطلبها العلماء الاجتماعيون بصرف النظر عن ماهية الموضوع • وأنه لمن المهم ـ كما يشير لاين ١٩٧٣ ـ أن تضم نظم الاعلام بحيث تناسب المستخدمين لها ، وأن يكون التفكير بمفهوم ما يتطلبه العلماء الاجتماعيين من معلومات بدلا من مفهوم « متطلبات العلم الاجتماعى » • وينطبق هذا

بصفة خاصة فى حالة البحث الملتزم برسالة » • غير أنه من الملاحظ حتى فى مجال تطبيق التقسيمات التقليدية للموضوعات أن المواد والموارد التى يستخدمها العلماء الاجتماعيون تعطى كل موضوع أو عرض بأى شكل يمكن تصوره ، وأن أى شيء ذا صلة بالنشاط الانسانى سوف يكون له أهمية كامنة لباحث فى مكان ما ، كما يمكن بالمثل ايجاد المعلومات الملائمة فى كل وسط وفى كل شكل لا فى الكتب والمجلات فحسب ، بل نجده على سبيل المثال فى شكل آلة أو فى شكل عرض مصور أو خريطى ، أو على هيئة تسجيلات صوتية • فمن أجل هذه العوامل وبسبب المشكلات التى قد يتسبب فيها ذلك التنوع كان اهتمام مؤتمر فالسكير بالعلماء الاجتماعيين كمستخدمين للمعلومات • وكان العلماء الاجتماعيون يؤخذون فى هذا الصدد على انهم أولئك العاملون فى ميادين الاقتصاد والسياسة وعلم النفس وعلم الاجتماع وعلم الانسان ، ولو ان مثل تلك التعاريف لا تعدو بالطبع كونها ارتجالية صرفة ، كما يحتمل أن تكون الحدود بين هذه الميادين أكثر ميوعة من تلك الحدود القائمة بين مجموعات التخصصات الأخرى •

وهناك حاجة الى عمل تمييز آخر بين العلماء الاجتماعيين والتكنولوجيين الاجتماعيين ، اذ توجد اختلافات هامة بين الجماعتين فى أسلوب تناولهم للمعلومات ومصطلح « التكنولوجى » يستخدم هنا بمعناه العريض الذى وضعه فوريز (١٩٧١) ، أى التطبيق المنظم للعلم والأدب نحو نتائج مفيدة • ويسمح هذا التعريف بادراج المحامين والتربويين والاداريين مثلا تحت وصف « التكنولوجيين الاجتماعيين » •وهؤلاء جميعا يستخدمون معارف العلوم الاجتماعية ، غير أنهم معرضون كفئات أخرى من التكنولوجيين (مثل المهندسين والاطباء) « لاكتساب اتجاهات واستجابات ثقافية معينة ، وذلك نتيجة استمرار انهماكهم فى محاولات للانتاج من عملهم الخاص لحصيلة يلزم تبريرها بقياس منفعتها أكثر منه صحتها ، (فوريز ، ١٩٧١) ، ان احتياجاتهم الاعلامية تختلف بدرجة كبيرة عن احتياجات العلماء الاجتماعيين ، وعليه ينبغى التسهيلات التى توفى بتلك الاحتياجات أن تكون مختلفة أيضا • وهناك على الأقل دراية رئيسية واحدة (جارفى ، نلسون ولين ، ١٩٦٨) ظهرت فيها تلك الاختلافات ، كما وضح فيها من جوانب عديدة أن اتجاهات التربويين نحو المعلومات مثلا هى أقرب ما يكون الى اتجاهات التكنولوجيين الفيزيقيين منها الى اتجاهات العلماء الاجتماعيين •

● اعلام العلم الاجتماعى
السمات والمشكلات

اذا فرضنا أن نظم الاعلام ـ الدولية منها بصفة خاصة ـ قد صممت بحيث تلائم احتياجات المستخدمين لها فانه من الضرورى على مصممى تلك النظم أن يكونوا على علم بتلك الاحتياجات • ونجد لحسن الحظ أن العلوم الاجتماعية قد حظيت بدراسات عديدة فى هذا الميدان خلال العقد الأخير • ومن أهم تلك الدراسات : مشروع «رابطة علم النفس الامريكية » الخاص بتبادل المعلومات العلمية فى علم النفس (رابطة علم النفس الامريكية ، ١٩٦٣ ـ ١٩٦٩) ، الذى درس بشيء كبير من التفصيل اتجاهات علماء النفس الأمريكيين نحو استرجاع المعلومات والاتصال العلمى ، وأعمال مركز بحوث الاتصال العلمى بجامعة جونز هوبكنز (١٩٦٧ ـ ١٩٧١) التى تابعت دراسات

رابطة علم النفس الأمريكية وقارنت أنشطة الاتصال بين العلماء الاجتماعيين بأنشطة الاتصال بين العلماء الفيزيقيين والتكنولوجيين . والمشروع الخاص بالتقصى عن المتطلبات الاعلامية للعلماء الاجتماعيين (جامعة باث ، ١٩٧١) ، وهى دراسة دقيقة لسلوك البحث عن المعلومات بين العلماء الاجتماعيين • ولقد تبين من كل هذه الدراسات أن الاحتياجات الاعلامية بين العلماء الاجتماعيين تختلف عن احتياجات الآخرين ، ولو أن سكلتون (١٩٧٣) يرى أنها اختلافات فى الدرجة أكثر منها اختلافات فى النوع • وبينما قد يصح هذا القول نجد رغما عن ذلك عددا من السمات التى تميز العلماء الاجتماعيين عن غيرهم من مستخدمى المعلومات ، وهذه بدورها تؤدى الى مشكلات خاصة فيما يتعلق باستخدام المعلومات وبالاتصال •

سبقت الاشارة الى بعض السمات المميزة للعلوم الاجتماعية ، بما فى ذلك المدى الواسع لموضوعاتها ، وتعدد الوسائل التى يمكن بواسطتها تجميع المعلومات ، وتنوع الأشكال التى يمكن أن تظهر بها تلك المعلومات • وتميل كل هذه الخصائص الى تعقيد حياة أمناء المكتبات وغيرهم من المسئولين عن تنظيم ووصف المحتويات • فمن الممكن – كما يحدث غالبا – أن يحتاج العلماء الاجتماعيون الى معلومات مصنفة حسب خصائص ممثلة فى طريقة العرض ، أو الوجهة النظرية ، أو النطاق الجغرافى • والحقيقة أن الكثير من البحوث قد اهتم بوحدات جغرافية معينة فقط ، وليس هذا فحسب ، بل يبدو ان الكثير من العلماء الاجتماعيين لا يلقون بالا يذكر الى الأعمال التى أجريت فى أجزاء أخرى من العالم • وقد يكون هذا على أى حال انعكاسا لقدرتهم اللغوية التى تميل نسبيا الى الضعف بالمقارنة بقدرة العلماء الآخرين ، أكثر من كونه راجعا الى عدم ملاءمة البحوث التى تجرى فى الأماكن الأخرى (سوندرز ، ١٩٧٢) ، وهذا لاينسينا بالطبع حقيقة أن الكثير من المعلومات ذات قيمة محدودة اما لأنها مرتبطة بمجال خاص أو لأنها ذات أهمية وقتية حيث أنتجت للوفاء بطلب محدد • ومن الجائز أيضا أن تتضاءل قيمة المادة المنتجة داخل نطاق الثقافات الأخرى أو خلال فترات زمنية أخرى اذا ما اكتنفها نظم ادراكية مختلفة •

وتتميز العلوم الاجتماعية بما تعطيه من أهمية لأنواع معينة من المعلومات التى لا توجد فى الميادين الأخرى ، أو اذا وجدت يكون شأنها أقل أثرا • وينطبق هذا بصفة خاصة على المعلومات المتعلقة بالمفاهيم ، اذ يندر أن تكون مادتها صالحة للتركيز ، كما أنها تؤدى بحكم طبيعتها الى صعاب جسيمة بالنسبة لتصنيف الموضوعات والفهرسة • وهناك كذلك المشكلات التى تتسبب فيها البيانات الاحصائية والرقمية • اذ تحتاج تلك البيانات غالبا الى أن تكون حديثة جدا وفى شكل يمكن من تفريغها ثم اعادة تركيبها من أجل مسايرة التغيرات الفجائية فى مدى الاهتمام ، أو لكى تسمح بتغيير نقطة التركيز فى مستلزمات التحليل • كما أن الكثير من البيانات الاحصائية تجمع لأسباب ادارية أو سياسية بحتة ، وبالتالى لا تكون معدة للوفاء باحتياجات الباحثين الذين يعجزون غالبا عن اكتشاف خلفية تلك البيانات ، وذلك بالنسبة لما تمثله تلك الأرقام على كل من المستويين الذاتى والموضوعى •

ولقد أظهرت عدة دراسات) بجامعة راث مثلا ١٩٧١ (أن اهناك نزعة قوية بين العلماء الاجتماعيين للاعتماد على طرق الاتصال غير الرسمية أكثر من اعتمادها على الطرق

الرسمية . ويرجع ذلك الى عدة احتمالات ، منها ان الوسائل الرسمية تفرض نفسها على العلماء الاجتماعيين بسبب الطول النسبى للمدة التى يمكن أن تقتضيها نشر نتائج البحوث (جارفى . لين ، ونلسون ، ١٩٧٠) ، ومنها يمكن أيضا الشكل المعقد والمتعب لكثير من المجلات المختصة بالتلخيص والفهرسة . فهذا يشجع الناس على اللجوء الى الزملاء للمساعدة بدلا من استخدام تلك المنشورات (جامعة ياث ، ١٩٧١) . ومن ناحية أخرى من الجائز جدا أن يكون العلماء الاجتماعيون بحكم طبيعة موضوعاتهم وكذا سماتهم الشخصية أكثر تفضيلا من الآخرين للأسلوب غير الرسمى (أو أكثر انسانية) للاتصال . ومهما كان السبب فان هذا النفور من النظم الرسمية يجعل عملية التعرف على ماجريات الأمور وعلى القائمين بتلك الأمور صعبة . كما يحتمل أن يؤدى ذلك الى تعطيل النمو الفردى لخدمات المكتبات والاعلام ، وهذا بدوره سوف يواصل من نفور الناس من استخدام تلك الخدمات .

ليس من الصعب تفهم أسباب جزع بعض علماء الاعلام المعتادين أساسا على أساليب العلماء الطبيعيين والمهندسين من مشرعات تنظيم احتياجات العلماء الاجتماعيين للمعلومات عندما تواجههم مثل تلك المشكلات ، وخاصة اذا أخذنا فى اعتبارنا ما يظهر من اتجاه فوضوى نحو المصطلحات . والآمال المرجوة فى تحسين نظام الاتصال للعلوم الاجتماعية ليست ببعيدة المنال كما قد يتصور لأول وهلة ، فلقد نوقش عدد من الابتكارات الممكنة فى مؤتمر فالسكير ، وهى فى مجموعها تستحق المزيد من التحقيق الدقيق .

● كسر الحائل « المفهومى »

ان المسئولين عن تهيئة الخدمات الاجتماعية ينتقدون غالبا العلماء الاجتماعيين على أساس تواجد التسهيلات بلا استخدام لها . وان المشكلة لسوء الحظ دائرية النوع مع أن حلها يقع غالبا فى أيدى (غير) المستخدمين (المهتمين بالكسل أو اللاعلمية) أكثر من وقوعه بصفة جزئية على الأقل فى أيدى خبراء الاعلام . وغالبا يوحى مثل هذا النقد بعدم الدراية بالسمات الخاصة للعلوم الاجتماعية وبالأساليب التى يعمل بها العلماء الاجتماعيون . كما أن هذا يتعارض مع قول لاين الذى ينادى بلزوم تجهيز خدمات الاعلام حسب احتياجات مستخدميها المتوقعين . ولقد كان الاتجاه المحبب فى الماضى هو ذلك التسويف فى تصميم نظام ذى منظر جذاب ثم محاولة موافقة مستلزمات المنتفع بهذا النظام . ان الخدمات الاجتماعية الكثيرة قد عاملت مواد العلم الاجتماعى بالطريقة التى عاملت بها مواد العلوم الأخرى تقريبا ، وكانت النتيجة هى التجاهل الكبير للموارد التى لم تتوافق مع الأشكال التقليدية الممثلة فى المجلة أو الكتيب حتى عهد قريب جدا . ولا يتضمن المقصود هنا الطبع أنه لا داعى لتلقين العلماء الاجتماعيين أحسن طريقة للانتفاع بالامكانيات المتاحة لهم ، انما يقصد بالأكثر ضرورة اعطاء الأولية لاقامة نظام يمكن الاستفادة منه . ولقد قام بالفعل مشروعات بريطانيان باتخاذ خطوات رئيسية فى ذلك السبيل : أحدهما هو ابتكار فهرست موجه للمنتفع عن «ملخصات علم الاجتماع التربوى » (سويفت ، وين وبرامر ، ١٩٧٣) ، والثانى هو

المشروع الذى أكمل حديثا عن تصميم نظم الاعلام فى العلوم الاجتماعية لدى جامعة باث ٠

واذا ما قدر لخدمات الإعلام فى العلوم الاجتماعية أن تنمو بمثل الدرجة التى نمت بها فى الميادين الأخرى كالكيمياء مثلا فانه من اللازم ايجاد سبل للتغلب على العقبات القائمة فى طريق الاتصال التى تتمثل فى طبيعة المعلومات ذات المفاهيم ٠ وان لمثل هذه المعلومات أهمية بالغة لدى العلماء الاجتماعيين ، غير أنها تخلق مشكلات ضخمة لأجهزة استرجاع المعلومات بسبب صعوبة عمل التقديرات السديدة ، وخاصة فيما يتعلق بأجهزة العقل الألكترونى ، فانه من الممكن مناقشة المفاهيم على مر السنين الطويلة بل على مر القرون دون تعريفها بالمرة ، كما يوجد لكثير من المفاهيم مصطلح مرادف أو أكثر لوصفها مما قد يتسبب أيضا فى المتاعب ٠ ويجوز قيام الوضع الأخير فى الحالات التى يتوصل فيها المؤلفون فرادى الى نقطة معينة ، ولكن من اطار مفهومى (أو منظور) مخالف ، مما يرجع الى عدم دراية الواحد منهم بعمل الآخر ٠ أضف الى ذلك أنه من الصعوبة بمكان ان لم يكن من المستحيل ، نتيجة الفروق الاصطلاحية الآخذة فى النمو ، أن يتعرف مؤلف على أعمال مؤلف آخر عن طريق استعمال خدمات التلخيص والفهرسة ، اذ أن هذه الخدمات لا ترتب عادة على أساس مفهومى بل غالبا يكون ترتيبها حسب موضوعات قديمة ٠ وغالبا ما يزيد اهتمام الباحثين بالعمل الذى يقوم به باحثون آخرون لهم مثل ذلك الاقتناع النظرى عن اهتمامهم بمعرفة العمل الذى يتناول موضوع مماثل ، ولكن من خلال اطار فكرى مختلف عنه ٠ وهكذا قد يكون للباحث الذى يدرس السلوك فى المدارس مثلا وجهة نظر ماركسية ، أو وفقا لمذهب التفاعلية الرمزية ، ولكن فى مؤسسات أخرى ، أكثر من اهتمامه باكتشاف الدراسات الأخرى التى أجريت فى المدارس ولكنها نهجت منظورا مخالفا ٠ وهذا أمر تعجز عن تغطيته الفهارس التقليدية ٠ ولقد ظهر حديثا تطوران مفيدان فى هذا الشأن : أحدهما هو نتاج العلامة سويفت وزملائه الذين سعوا لابتكار نظام للفهرسة يأخذ فى اعتباره تلك الاتجاهات ، والثانى هو مقدمة سرد فهارس العلوم الاجتماعية ٠

كل هذا يجعل من الممكن اقتفاء أثر المراجع ، وذلك بربط أعمال مؤلف ما بأعمال المؤلفين الآخرين الذين يتبعون وجهة نظر مماثلة بدلا من طرق متابعة الموضوع التقليدى ٠

● توحيد اللغة

تعرضت الطريقة التى تستخدم بها اللغة فى العلوم الاجتماعية للنقد لمدة طويلة ٠ وان استعمال « رطانة » خاصة بفئة معينة لا يعتبر بالضرورة أمرا معيبا ٠ فان تنمية اللغة الفنية كما أشار برنال (١٩٦٥) وآخرون ، لها أهميتها فى تسهيل الاتصال بين المتخصصين ٠ غير أن العلوم الاجتماعية تعانى نقصا فى هذه الناحية ، اذ أن مجموعة كلماتها الفنية تتكون فى معظمها من كلمات مستعارة من اللغة العادية ، وهذا أمر قد لا يستسيغه دائما غير المتخصصين ٠

والأمر الأكثر أهمية هو ميل كثير من العلماء الاجتماعيين الى وصف الكلمات

بمعان متعددة فى الغالب دون تعريف هذه الكلمات ، فقد يأتى أحد المؤلفين بمعنيين أو أكثر لمصطلح واحد دون اعطاء أى اشارة لاستخدامه للكلمة بطرق مختلفة • ولقد انتقد هذا السلوك كثير من العلماء الاجتماعيين أنفسهم ومن بينهم تولس (١٩٣٩) وويبر (١٩٤٧) ووتوت (١٩٥٠) • ولقد أشار الأخير فى كتابته عن البلبلة اللغوية التى قد تترتب على ذلك نتيجة لممارسة هذا الأسلوب بقوله :

« •• ان لم يكن هناك تسمية واضحة للكلمات يصبح من السهولة بشكل مميت أن تنحدر المناقشات حول الأشياء بلا ادراك الى مناقشات حول الكلمات • وليس بمصادفة وجوب استهلال الاجابة على الكثير من الأسئلة الدارجة بعبارة « هذا يتوقف على ما تعنيه بكلمة ••• » ، اذ أنه لا مفر من الاستمرار فى مناقشة لفظية صرفة وعقيمة حتى يستقر وضع المعنى المختلف عليه •

ونجد مع الأسف فى الطريقة التى تنشأ بها النظريات سببا كامنا للبلبلة اللغوية وغالبا تشترك أعمال المؤلفين المختلفين فى نقطة بداية واحدة ، وبحكم استخدامهم لمصطلحات مماثلة فان معانى تلك المصطلحات سوف تتباعد بالتدريج • ومن ناحية أخرى نجد كما أشرنا سابقا أن الباحثين المنتمين الى مدارس فكرية مختلفة ، الذين يدرسون موضوعهم من وجهات نظر متنوعة ، سوف يستخدون فى أغلب الظن مصطلحات مختلفة للمفاهيم •

وعلى ذلك فبالرغم من وجود أسباب أهم لتوليد المصطلحات والمعانى من مجرد الابهام أو التعمية كما قرر أندريسكى (١٩٧٤) وآخرون فان الحالة غير صحية بالنسبة لتنمية العلوم الاجتماعية • وقد يتجه الكتاب فورا لتناول صفحة من كتاب هامبتر دامبتى ، الذى برغم اتجاهه القائل « عندما استعمل كلمة •• فانها تعنى ما أريد لها أن تعنى ، لا أكثر ولا أقل » (كارول ، ١٨٧٢) قد بذل على الأقل جهدا فى تعريف كلماته ، وأصبح فى امكانه أن يستخدم بشكل مشروع تماما كلمة « مجد» لتعنى « حجة حاسمة ومتقنة » • اذ أنه بمجرد الانتهاء من تعريف المصطلحات أصبح لدى الناس فكرة ما عن موقفهم منها •

ولقد قامت الآن عدة محالات لتوحيد مصطلحات العلوم اجتماعية ، ومن بينها تلك التى استهلتها هيئة اليونسكو عن طريق استبانة مرسلة بالبريد الى حوالى خمسمئة خبير على أمل الاستفادة من اجاباتهم فى ضبط الاستخدام الشائع للمصطلح « ديمقراطية » (ماكيون ، ١٩٥١) • وهناك مشروع دولى آخر يهتم الآن بعملية توحيد وتهذيب لغة العلوم الاجتماعية بصفة عامة حتى يمكن توليد مجموعة من المرادفات قابلة للاستخدام لأهداف استرجاع المعلومات (ريجز ، ١٩٧١ ، سارتورى، ١٩٧٢) •

● فرز البيانات الاحصائية

ولا تقتصر مشكلات الاعلام فى العلوم الاجتماعية على استخدام اللغة بلا قيود ، بل هناك أيضا عدم الاكتراث فى تحصيل البيانات الاحصائية والمسحية ، لدرجة أن أحد الكتاب (برجس ، ١٩٧٣) أدلى بأن الأسئلة الوحيدة التى تجيب عليها بعض المنشورات الاحصائية هى من ذلك النوع الذى يوجه فى برامج التلفزيون • ويحدث

مثل ذلك تقريبا فى سجلات البيانات التى تقوم غالبا بجمع المادة لا بسبب غير مجرد تصادف وجودها . وانه لمن الضرورى اذا أردنا رفع قيمة تلك البيانات أن نحدد معايير خاصة بتحصيلها ، وأن نستوثق من أنه من الممكن تفتيت تلك المادة واعـادة تركيبها لأهداف التحليل الثانوى مثل المادة المودعة فى سجلات البيانات والمجموعات الاحصائية ، كما ينبغى فوق كل هذا أن تكون فى الشكل الذى يتطلبه المنتفعون بها . ومثل تلك المستلزمات كالقدر التفصيلى الضرورى لايداع البيانات . وتوحيـد المصطلحات ووحدات القياس والأسئلة (كما هو الحال بالنسبة للمسوح المتعددة الهدف، والقدرة على استبعاد المادة التى لم يعد لها حاجة ، كلها مستلزمات لها أهميتهـا ، وتحتاج الى التحقق منها اذا أردنا أن تكون البيانات الاحصائية والمسحية ذات نفع للباحثين . وهذه مسائل يمكن التحكم فيها جيدا على المستوى الدولى بواسطة هيئة ذات دور تنسيقى كتلك التى اقترحت فى المجلس المنتهى الآن أى مجلس سجلات بيانات العلوم الاجتماعية (بيسكو ، ١٩٦٦ ، جليسر ، ١٩٦٨) .

● دور البيانات القصيرة الأجل

وهناك أيضا أنواع أخرى من المعلومات المقيدة بالعمر القصير ، مثل كتيبـات الجماعات الضاغطة ، والنشرات السياسية ، والمذكرات ، وغيرهـا من الوثائق الادارية . وهى التى تشكل فى مجموعها قيمة كافية للباحثين فى العلوم الاجتماعية، ومع ذلك يتعـذر الآن ايداعها بالمكتبات على أسـاس ثابت . ولقد اقترح بمبرتون (١٩٧٠ ، ١٩٧٢) ادخال مراكز الوثائق القومية ، التى لا تقوم بدورها كمستودعات لمثل هذه البيانات فحسب ، بل يمكنها أيضا أن تحتفظ بسجل للمجموعات المودعة فى المكتبات الأخرى والمجموعات التى فى حيازة الأفراد . فانه فى تواجد تلك المراكز ضمان لاتاحة استخدام مثل تلك البيانات القصيرة الأجل فيما بعد ، علاوة على امكان حسن تنسيق تلك البيانات على الصعيد الدولى .

● نظام الاعلام للعلوم الاجتماعية

يفترض نظام الاعلام العالمى للعلوم الاجتماعية أن يكون المشتركون فيه على علم بمجريات الأمور فى وقت معين . وبينما ينبغى ايداع المعلومات والبيانات بشـكل يسهل لمستعمليها الاستعلام عنها واسترجاعها فانه من المهم أيضا أن يكون الباحثون قادرين فى المراحل الأولى لبحوثهم على اكتشاف الأعمال الأخرى المتصلة بتلك البحوث. ويفتقر الكثير من جوانب نظام الاعلام للعلوم الاجتماعية الى التأثير والفاعلية ، وذلك كما تبين من أعمال رابطة علم النفس الأمريكية (١٩٦٣ ـ ١٩٦٩) وأعمال مركز بحوث الاعلام العلمى بجامعة جونز هوبكنز (١٩٦٧ ـ ١٩٧١) ، فقد قام مشروع رابطة علم النفس الأمريكية مثلا بفحص السلوك الفعلى لعلمـاء النفس فيما يختص باتصال نتائج البحوث ، وأظهر أن مجرد الانتباه الى الاسترجاع وحده لا يعتبر وسيلة سليمة لتحسين نظام الاعلام اذا ما كانت النتيجة المرجوة هى الزيادة الخالصة لمقدار المعرفة المتعلقة المتاح للعلماء العاملين .

ولقد تم تسجيل عدة نقاط دالة على عدم فاعلية نظام الاعلام ، ومن بينها : طول الفترات الفاصلة بين وقت اتمام الأصول المكتوبة ووقت نشرها فيما بعد علاوة

على الفترات الأطــول التى تسبق ظهورها فى ملخصـــات ، وكذلك انخفاض حجم القراء للمقالات الفردية بمجرد نشرها (وذلك بسبب انتشار قدر من محتويات تلك المحتويات مثل نشرها) ، وعدم استعمال المجلات الخاصة بالتلخيص ٠

ولقد زاد الكثير من هذه النتائج من قدر ما كان موضع اشتباه لمدة طويلة ، فلقد سبق تقديم بعض المقترحات بالفعل من جانب علماء غير اجتماعيين مثل برنال (١٩٤٨) ، بل قامت رابطة علم النفس الأمريكية على أساس بحوث أولئك العلماء بتصميم نظام اتصالى قومى لعلم النفس (كلارك ، ١٩٧١) ٠ ولقد كان الهدف من هذا النظام هو السماح بتجميع نبذات عن الاهتمامات الفردية لأعضاء الرابطة حتى يمكنهم الحصول على المقالات والملخصات ذات الصلة المحتملة بأعمالهم الخاصة ، بدلا من حصولهم على مجلات النمط الواحد الحالية ٠ وكان هناك أيضا مجال للتوزيع المبكر للمادة التى تأخذ عادة مدة طويلة حتى تظهر رسميا ، أو المادة التى قد لا تنشر أبدا ، وذلك من خلال نظام تجريبى للنشر ، وقد يكون فى الاســـتطاعة تطبيق مثل هذا الاتجاه على النطاق الدولى ، وبالتالى توفير موارد كبيرة للمجتمع العلمى ، ولو أن الضرورة تستدعى بلا شك وجود شبه مصفاة لنوعية المادة (اتزيونى ، ١٩٧١) ٠

واذا كان من المهم كما تبين من مشروع رابطة علم النفس الأمريكية وما لحقها من أعمال بجامعة جونز هوبكنز أن يعلم العلماء الاجتماعيون بالبحوث قبل مرورهـا فى عملية النشر الرسمية فانه من اللازم ابتكار وسائل جديدة لجعل الباحثين على اتصال بعضهم بالبعض الآخر ٠ وعلى ذلك يكون لنشر سجل البحوث أهمية كبيرة ، ويكون من الواجب تشجيع الأعمال المماثلة لعمل شتيل (١٩٧٤) حتى يمكن انتاج سجلات شاملة على المستوى الدولى ٠ والعروض العامة للمؤلفات كتلك التى قدمهـــا كروز (١٩٦٩) والمجلس السويدى لبحوث العلوم الاجتماعية (١٩٧٢) لها أيضـا قيمتها فى جلب أعمال الأفراد داخل نطاق أوسع قوميا ودوليا وكوسيلة لتهيئة طريق للباحثين لاكتشاف من يعمل فى مجال متصل بأعمالهم ، كما أن هناك حاجة الى خلق وســـيلة لتمكين العلماء الاجتماعيين فى مختلف أرجاء العالم من التعاون بعضهم مع البعض الآخر ، وهناك سابقة فى هذا الاتجاه متمثلة فى انشاء المركز الأوروبى لتنسيق بحوث وثائق العلوم الاجتماعية (وهو مركز فيينا) الذى كان يهدف أصلا الى تنمية التعاون بين دول أوروبا الشرقية ودولها الغربية ٠

● استخدام الوسطاء

ومهما زاد تحسين وتبســـيط وسائل اســـترجاع وتوصيل معلومات العلوم الاجتماعية فسوف يظل النظام معقدا بدرجة يصعب معها على الأفراد استعمـــاله بدون مساعدة اضافية ٠ ويمكن توفير تلك المساعدة عن طريقين رئيسيين ، أحدهما تدريب كل من موردى الخدمات ومستخدمى النظام على كيفية تشغيله ، والثانى توفير الوسطاء الذين يمكنهم بحكم وضعهم مساعدة الداخلين فى النظام على الانتفاع منـــه بكل فاعلية ممكنة ٠ ويتضمن كل من الطريقين عـــلاقة عمل وثيقة بين العلمـــاء الاجتماعيين وخبراء الاعلام ٠ وبعض الأساليب البريطانية تجاه هذه المشكلات جديرة بالذكر هنا ، اذ قد يكون فيها ارشادات للتطورات المستقبلة على المستوى الدولى ٠

ولكى يتمكن ممولو الخدمات الاعلاميه للعلماء الاجتماعيين من تغطية احتياجات عملائهم من المعلومات نرى من المهم أن يكونوا على علم بالمشكلات الخاصة بالعلوم الاجتماعية وبالأساليب التى يعمل بها الباحثون فى تلك الميادين ٠ وهذا أمر لم يحظ حتى الآن الا بقليل من الاهتمام الخاص ٠ والتقرير النهائى للمقرر التجريبى لدرجة الماجستير فى أعلام العلوم الاجتماعية بجامعة شيفيلد بالدراسات العليا لمدرسة علم المكتبات وعلم الاعلام سوف يكون مرشدا قيما ، وخاصة فيما يتعلق بتدريب خبراء الاعلام فى الدول النامية ٠ كما يمكن كسب الخبرة النافعة من مفعول مواد علم المكتبات المقرر على طلبة الدراسات العليا فى العلوم الاجتماعية بالمؤسسة القومية للعلوم السياسية فى باريس ٠

وهناك أمر جوهرى آخر هو تدريب العلماء الاجتماعيين على الأساليب الفنية فى معالجة المعلومات ٠ ولا يعنى هذا وجوب تحويلهم الى شبه أمناء مكتبات بل يعنى وجوب اعلامهم بكيفية سير نظام الاتصال للعلوم الاجتماعية بالامكانيات المتاحة لهم وكيفية الحصول على أكبر استفادة ممكنة من تلك الامكانيات ٠

ولقد قامت من قبل عدة محتملات لمثل هذا النوع من التعليم ٠ ففى جامعة المدينة بلندن مثلا يشمل تعليم طلبة العلوم الاجتماعية خلال فترة الدراسة بالجامعة كيفية الاستعلام والبحث عن المادة المطلوبة ، كما يشمل طرق تنظيم الوثائق التى يتم بها اتصال نتائج البحوث ٠ أضف الى ذلك تدريب طلبة البحوث على ايجاد المادة وتنظيمها وعقد حلقات دراسية لأعضاء هيئة التدريس ٠ ولقد عقدت حلقة غير رسمية من ذلك النوع بجامعة شيفيلد ، وقام جوبنز (١٩٧٤) بوصفها ٠

وترجع فكرة اعداد الوسطاء للعمل كدخلاء بين المنتفعين والخدمات الاعلامية الى زمن طويل مضى ٠ فمن المؤكد أن شورت قد بكر عام ١٩٣٩ بمناقشة مسألة استخدام ضباط الاعلام بمكتبات الجامعات ، ومنذ منتصف العقد السابع بدأ ضم هؤلاء الناس الى موظفى المكتبات فى عدد من الجامعات البريطانية (هول ١٩٧٢)، وكانت وظيفتهم الرئيسية تتضمن بصفة عامة : جمع المراجع الببليوجرافية ، والرد على الاستفهامات ، وتقديم النصائح عن طريقة العثور على المعلومات ، ومساعدة الناس على استعمال خدمات الاعلام الخارجية ، وتزويد المنتفعين بالتعليمات ٠

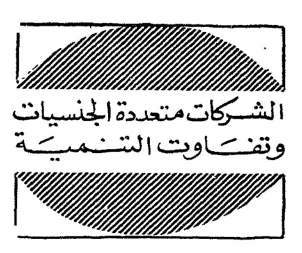
ولقد قامت مكتبة جامعة باث بين سنة ١٩٦٩ وسنة ١٩٧١ بادارة خدمة اعلامية تجريبية للعلوم الاجتماعية (لاين ، كننجهام وايفانز ، ١٩٧٢) حيث كان ضباط الاعلام يحتلون أماكنهم بقسم العلوم الاجتماعية بدلا من تواجدهم شخصيا فى المكتبة وكانوا يركزون جهودهم على تقديم خدمات يدوية للمعلومات الجارية ، ولو أنه كانت هناك امكانيات أخرى متاحة ٠ ولقد كسبت هذه الخدمة الكثير من قرب ضباط الاعلام من عملائهم ٠ وعندما تم فى النهاية تقويم تلك الخدمة كان تقدير معظم المنتفعين بها عاليا جدا لدرجة ممارسة الضغط على الجامعة عند انتهاء التجربة بضم الخدمة اليها والحرص على استمرارها (ايفانز ولاين ١٩٧٣) ٠

ومنذ عام ١٩٧٠ أدارت مكتبة جامعة المدينة بلندن خدمة أكثر اتساعا للعلوم الاجتماعية ، وذلك فى اطار خدمة اعلامية ٠ ولقد أجريت تجارب لخدمات المعلومات الجارية بكلتا الطريقتين الطريقة اليدوية والعقل الألكترونى ، ولكن يلاحظ أنه

بينما اهتمت الخدمة بجامعـــة باث بمداومة اعلام عملائهم كانت الخـــدمه بجامعة المدينة موجهة لتدريب الناس على العثور على المعلومات بأنفسهم ، وعلى ذلك يعتبر التعليم عاملا هاما فى الخدمة (بكلا الشكلين الرسمى وغير الرسمى) • وعلى أى حال فقد قامت هناك أيضا خدمات للاستفهام العام والاحالة لارشاد الناس وسط حيرة الموارد والهيئات •

وبينما حافظت كل من التجربتين السابقتين على قيام اتصال غير رسمى وثيق بين المنتفعين نجد أن خدمة جامعة باث قد تميزت عن خدمة جامعة المدينة بموقفهـا بقسم الدراسات الاجتماعية نفسه بدلا من المكتبة الرئيسية بالجامعة • وهناك خدمة على نمط الوساطة قائمة بمكتبة وحدة الدراسات العلمية بجامعة أدنبرج ، والمسئول عنها ضابط يقوم مقام خبير الاعلام ضمن الهيئة العاملة بكل قسم دراسى بحيث يكون مثل هذا الشخص مؤهلا بمثل مؤهلات أى عضو آخر بالقسم • وبالاضـافة الى تدريسه لشؤون الاعلام والاتصال يقوم أيضـا بدور المدرس الخاص حتى يكون على علم دائم بالمشكلات التى يصادفها الطلاب ، وينظر اليه كند لزملائه ومشترك اشتراكا كاملا فى أعمال القسم ، ويحظى بالتالى بثقة أعضاء القسم الآخرين ، وهذا أمر حيوى لتشغيل أية خدمة اعلامية • وينبغى أن تعطى أولوية قصوى لدراســة مدى امكان ادخال هذا النوع من الوسيط المشترك ، كما ينبغى التحرى عن وسـائل تقويم الخدمات المقدمة • ومن المحتمل أن يكون لخبراء الاعلام أهمية أكبر فى العلوم الاجتماعية منها فى العلوم الطبيعية التى تتميز بزيادة فى اتساع نمو الخدمـات الاجتماعية وبتعقيد أقل فى نظام الاعلام • م

أعد هذا المقال لوصف الاتجاهات الرئيسية نحو نظـام اعلام عالمى ، تلك الاتجاهات التى ظهرت على مر السنين ، مع ابراز مؤتمر فالسكير لعام ١٩٧٤ كأهم تطور للعلماء الاجتماعيين فى هذا الشأن • وبينما تم خلال ذلك المؤتمر مناقشة أفكـار كثيرة ومتنوعة فقد استهدف هذا المقال الاشارة الى تلك التى يحتمل أن يكون لهـا أعظم تأثير على العلماء الاجتماعيين ، على أمل متابعة تلك الآراء بالمناقشة مع البدء فى تنفيذ بعضها على الأقل فى المستقبل القريب • ومن الواضح أن هناك ضرورة لاجراء الكثير من البحث قبل التمكن من اتمام تنمية نظام منسق للاعلام العالمى للعـلوم الاجتماعية ، بل كلما كان البدء السريع فى اعداد برنامج رئيسى للاعلام قرب اليوم الذى يمكن القول فيه بأمانة ان هناك نظاما عالميا يشـد عقول العلماء الاجتمـاعيين معـا •



● **سجل ناقص**

من النقاط القلائل التى اتفقت عليها « مجموعة البارزين » الذين عينهم الأمين العام للأمم المتحدة لبحث مشكلة الشركات متعددة الجنسيات (شمج) (×) ، كان الفقر فى المعلومات « المفيدة التى تدعو الى الاطمئنان» وهذا ما شدد عليه أغلبية الأعضاء فى تقاريرهم ٠

مثل هذا الموقف بصدد موضوع كان يشــغل مركز الصدارة فى الكتابات السياسية والاقتصادية خـــلال العقد الماضى ، موقف يبعث على الدهشة فى ذاته ، وهو لا يعود كذلك حين نبحثه من حيث علاقته بالطابع الأيديولوجى بدرجة عالية الذى يتسم به هذا النقاش ، وهو طابع يميل بصفته هذه الى أن يغفل بل وأن يتهرب من البيانات وذلك فى سبيل النتائج التى تستخلص ٠

واد لست شخصيا من المتخصصين فى الموضوع ، ففى امكانى وأنا أكتب هـــذا المقال تقييم التباين بين طبيعة النقاش المبالغ فيها وضآلة الحقائق ٠ مثال ذلك أن أحدث رقم استطعت الوصول اليه عن مجموع « رأس مال » الاستثمارات الأجنبيـة فى البلاد النامية ، يرجع تاريخه الى عام ١٩٦٧ ونشر فى عام ١٩٧٣ ٠ وعلاوة على

(×) هذا اللفظ مكون من الحروف الأولى فى اصطلاح « الشركات متعددة الجنسيات » ويقابل اللفظ الانجليزى « مينك » (المترجم)

الكاتب : أرغيري إيمانويل

مدير البرنامج الدراسي للعلاقات الاقتصادية الدولية لمعهد دراسات التنمية الاقتصادية والاجتماعية بجامعة باريس وهو متخصص فى العلاقات بين الدول الصناعية والدول النامية وفى مجريات اقتصاديات الدول الرأسمالية المتقدمة • أصدر كثيرا من الكتب والمؤلفات •

المترجم : الدكتور راشد البراوى

كان أستاذا مساعدا فى كلية التجارة جامعة القاهرة • عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته • له عديد من المؤلفات •

هذا لما كانت أغلبية الاحصاءات المتعلقة بأنشطة الشركات متعددة الجنسيات مجرد تقديرات ، لهذا تصبح الاختلافات البالغة التى تعكس وجهات نظر أصحابها الخاصة• مسائل عادية • وعلى ذلك ففيما يتعلق بالآثار على العمالة فى الولايات المتحدة والناجمة من اخراج رأس المال الأمريكى ، يشير تقديران للأمم المتحدة الى خسارة فى الوظائف تبلغ ٤٠٠ر٠٠٠ ، ١ر٣٠٠ر٠٠٠ على التوالى ، بينما يقدر تقرير لمدرسة ادارة الأعمال بجامعة هارفارد ، وجود كسب يبلغ ٦٠٠ر٠٠٠ وظيفة !

● أبطال القضية

فى هذا المجال القائم على التكهن يحسن أولا وقبل كل شىء أن نفرق بين المدافعين والمهاجمين • ان حجة الأولين بسيطة ، فعندهم أن الشركات متعددة الجنسيات تقضى على الاختلالات التى يسببها انفصال الحدود السياسية ، اذ تميل الى أن تجعل المجال الاقتصادى بالعالم فى مثل تجانس ونقاء المجال الذى تتحدث عنه النماذج الكلاسيكية الجديدة عن حرية التجارة •

ونظرا لأن هذا لا يمثل حجة ذات طابع خاص تؤيد الشركات متعددة الجنسيات، فانه يمكن القول بأنه ليس هناك خفاء أو سر غامض • فالشركات متعددة الجنسيات لا تفعل أكثر من أن تستعيد بأحسن ما تقدر عليه ، حالة مثالية قلبها أسلوب التدخل من جانب البيروقراطيات الوطنية • انها توضح التفوق الاصلى للمشروع الخاص على

الادارة التى تتولاها الحكومات ، فما يصلح لشركة جنرال موتورز يصلح للولايات المتحدة ويصلح من باب أولى للبرازيل ·

وما دام هذا الأسلوب متماسكا ولا يضيف شيئا أيا كان الى الحجة التقليدية المنبثقة من الكلاسيكية الجديدة وهى أن دافع الربح يسفر عن التوزيع الأمثل لعوامل الانتاج ، فليس هناك ما يضاف الى الحجة التقليدية بالمثل فى تفنيد هذه الحجة ·

● الخصوم اليمينيون

مع الخصوم تكون الأمور أقل بساطة · أولا ، يجب تقسيمهم الى مجموعتين رئيسيتين · وتنشأ انتقادات المجموعة الأولى من الدفاع عن النظام الاقتصادى القائم، وتنشأ انتقادات الأخرى من الشك فى سلامته ·

من الناحية الموضوعية نقول ان الدوائر التى تشكل المجموعة الأولى جزءا لا يتجزأ من النظام أو حتى تشغل مراكز متسلطة فيه ، وبصفتها هذه تدخل بشكل مباشر أو غير مباشر فى صراع مع القوة المنافسة لها وهى قوة « الشمج » ·

ومن الناحية الأيديولوجية فهى ترى فى هذه الشركات سوء استخدام للنظام وعلى سبيل الدفاع تقدم نفس المثل الأعلى وهو المنافسة ، ولكنها على خلاف هذه الشركات ترى أن الأخيرة بسبب طبيعتها القائمة على احتكار القلة ، تسبب ضروبا من التشويه وعدم الاستمرار أشد خطورة مما تسببه تدخلات الدولة القومية ·

وهذه المجموعة تضم كلا من المنظمات الدولية مثل منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية ، والبنك الدولى ، بل ومنظمة اتفاقية شمال الأطلنطى ، والدول القوميه وتتدرج فى هذه الفئة المنظمات النقابية الكبرى بالبلاد المتقدمة ·

ويجب توجيه اهتمام خاص الى الاتحاد الأمريكى للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية اللذين شنا أعنف حملة وأكثرها انتظاما على الشركات متعددة الجنسيات · ان موقفهما هو دون مواقف غيرهما من الناحية الايديولوجية ، بمعنى أنهما لا يثقلان كاهلهما بأية اشارة الى خير البشرية المشترك ، فهما يهتمان صراحة بالمصالح الخاصة لقطاع واحد من « الارستقراطية العمالية » بالعالم – عمال الولايات المتحدة وهنا يجد المحللون التابعون لهما أنفسهم واقفين على أرض صلدة ·

ان أية محاولة تهدف الى أن تبين لهما أنهما يرتكبان خطأ فنيا محاولة عديمة الجدوى · انها تتكون من مستويات متغيرة عند الانتقال من الفترة المبدئية التى خلالها يزيد انفاق الأموال على الدخل ، الى الفترة التالية حين يربو الدخل على الاستثمارات الجديدة · فعند الحديث عن الأمر الاول يجرى الاستشهاد بالتأثير الايجابى على الميزان التجارى ، وعند الحديث عن الأمر الآخر يجرى الاستناد الى التأثير الايجابى على ميزان المدفوعات ·

الحيلة البارعة هنا هى عزل عمليات الشركات متعددة الجنسيات عن بقية الاقتصاد · حقيقة ليست صادرات رأس المال سوى صادرات سلع غير مدفوع ثمنها ويعوضها اقتناء أصول أجنبية · ومن ثم ، حين تعمد شركة متعددة الجنسيات فى

المرحلة الأولى الى اقامة مشروع خارج حدود الولايات المتحدة وتبعث هناك بالدولارات، فالواضح مع افتراض ثبات الاحتياطيات النقدية في بقية العالم ، أن هذه الدولارات سوف تستخدم لشراء وسائل الانتاج التى بدونها يصعب أن نرى كيف تتمكن الشركة المعنية متعددة الجنسيات من تثبيت أقدامها في الخارج • وعلى ذلك ، فالواقع انه في الوقت الذى تغادر فيه الشركة متعددة الجنسيات الأرض الأمريكيـة ، تخلق عمالة اضافية حتى يتسنى انتاج الصادرات الاضافية التى هى الشكل المادى الذى يتخذه ما « تصدر من رأس المال » •

ولكن ، ومع الافتراض أيضا بأن الاحتياطيات تظل بدون تغيير ، فان ما يتلو هذا من عودة الدولارات في صورة أرباح أسهم وفوائد ، لا يمكن أن يتحقق الا عن طريق الواردات من السلع والتى لا تعوضها الصادرات من البلد الذى يتلقاها • ومن ثم ، عندما يحدث خلال الفترة الثانية ــ فترة نضوج الاستثمارات ــ أن تبدأ الأموال الداخلة فتفوق من جديد الأموال الخارجة ، فان التأثير على الميزان التجارى (الذى يؤثر وحده في مستوى العمالة) يكون سالبا بذلك المبلغ وان كان موجبا اذا تعلق الأمر بميزان المدفوعات • وبرغم ما قد يبدو من التناقض فالفترة التى تسىء الى الطبقة العاملة ليست هى الفترة التى يصدر فيها رأس المال ولكنها الفترة التى تبدأ فيها ثماره تعود الى البلد المستثمر •

هـذه الواردات وهى الصورة المقابلة لأرباح الأسهم ، ليس من المحتـــوم أن تحققها الشركات متعددة الجنسيات ذاتها ، وعلى ذلك فهى لا تظهر في ميزانياتها مما يترتب عليه تفاوت أرقام العمالة فتقل بمقدار ٣ر١ مليون أو تزيد بمقدار ٦٠٠ر٠٠٠ وظيفة • ولكن من السهل أن نفهم العملية لو تخيلنا أنها سارت حتى نتيجتها المنطقية حيث يكون الرأســماليون الامريكيون قد بعثوا بجميع فروع الصناعة الى الخارج (باستثناء الفروع التى لا يمكن نقـل منتجاتها) وعند هـذه النقطة وقد صاروا ممن يعيشون على ايرادات الأسهم والسندات ، يصبحون قادرين على استيراد أية سـلع استهلاكية يريدونها ويدفعون ثمنها من أرباح أسهمهم •

عندئذ يقتصر الميزان الخارجى على أن يبين الواردات من السلع في جانب وحصيله الأموال في الجانب الآخر • لن يكون أصحاب جنرال موتورز أسـوأ حالا ، فسوف تقام مصانعهم في المكسيك أو البرازيل حيث الاجور أقل • ومن هذه البلاد وغيرهـا يكون في مقدورهم استيراد سياراتهم الخاصة وغيرها من السلع الاستهلاكية ، وربما يستوردون فضلا عن هذا عناصر ما يوزعونه على المعدمين وهو ما يتعين عليهم أن ينظموه من أجل عمالهم السابقين • سوف تتوازن حسابات ، الشعب الخارجية كما تتوازن الميزانية أيضا ، ويكون الدولار في مركز قوى • وسوف يشغل العمال مركزا حديا اذا صح التعبير ، وعندئذ يكونون أحرارا في أن يتبعوا جنرال موتورز في الخـارج وينضمون الى غيرهم من « العمال المهاجرين » أو أن يقبلوا العمل كخدم بالمنازل وهم الذين سوف يزداد استخدامهم من جانب الرأســماليين الذين يعيشون على أربـاح أسهمهم ، وذلك بنسبة انخفاض أجور هؤلاء الخدم •

وعلى ذلك ، يرى الاتحاد الأمريكى للعمل ومؤتمر المنظمات الصناعية الأشـياء بوضوح من وجهة نظرهما • فصادرات رأس المال تسىء الى الطبقة العاملة الأمريكية •

فسواء من وجهة نظر الألفى مليون من أهل البلاد النامية والألف مليون من الجياع ، أو من وجهة نظر التقدم البشرى بوجه عام ، كانت امكانية هبوط مركز بعض الأجراء الأمريكيين ظاهرة سلبية أو ايجابية ، نقول ان هذا يعتبر مسألة أخرى ٠

● أهل اليسار

علينا الآن أن ننظر الى مجموعة الخصوم الثانية وهم أوفر عددا ٠ فعلى خلاف مشروعاتهم الثورية ، وبقدر ما ينزلقون بصورة لا يمكن مقاومتها ، نحو الاتجاهات الفطرية الكامنة فى نظام العلاقات الرأسمالية وينتهون بأن ينظروا الى « الشمج » باعتبارها أحد العناصر المكونة لصورة مغايرة من النظام وينتقدونها بصفتها هذه ولنفس الأسباب وبنفس المصطلحات التى يستخدمها النقاد من أهل اليمين ، فانهم يصبحون أكثر أنواع الميثولوجيا ، أيديولوجية » وأغزرها انتاجا ٠ فى أسوأ الأحوال لا تعتبر المشكلة مشكلة تتعلق بالذين يأتون فى أعقاب « الشمج» ولكنها مشكلة عدم وجود الاخيرة على الاطلاق ٠ وهى ليست مشكلة تدمير النظام مع « الشمج » أو بدونها ، ولكنها مشكلة القضاء على الأخيرة فى داخل النظام ٠ وفى أفضل الأحوال، سوف يتعين القضاء على النظام ولكن السبب الوحيد هو استحالة الخلاص من الشركات متعددة الاجناس التى يشتمل عليها ٠ هذا الموقف ليس مستقلا عن العنصر التاريخى الثابت ونقصد به معارضة البورجوازية الصغيرة للنظام الرأسمالى ، تلك المعارضة المنبثقة من أساس مضطرب ولا شعورى فى « الفردوس المفقود » الذى كان يتمثل فى العلاقات التجارية قبل العصر الرأسمالى ، والذى يتفجر من حين لآخر فى صورة حملات رجعية ضد الآلات والحياة الحضرية والترستات والنزعة العالمية وما الى ذلك ، والتى تعتبر « طرقها القومية » الى الاشتراكية من متغيرات المخاطر السياسية التى تنطوى عليها الحياة ٠

ومع كل ، يتعين القول وبقدر ما يتعلق الأمر ، بالشمج ، أن الذى يبعث على أشد الحيرة ليس الاتجاهات النظرية للأحزاب الشيوعية ٠ بالعكس فهذه الأحزاب اذ ترفض الاعتراف بأن « الشمج » ذات طابع نوعى معين ، وتنظر اليها على أنها مجرد امتداد جغرافى فحسب لرأسمالية الدولة وقوامها الاحتكار ، فانها لا تناقض اطلاقا موقفها الاصلاحى الصريح من هذا النوع من المجتمع والذى يجرى النظر اليه الآن كصورة متغيرة من الأسلوب الرأسمالى للانتاج ٠ وعلاوة على ذلك ، لما كان هذا الموقف قد اتخذه بوجه خاص منظرو أحزاب أوربية معينة يزداد انصرافها عن مشكلات البلاد النامية ولا تهتم الا بالجوانب الثانوية من المشكلة ان صح القول ، أو تهتم بعبارة أخرى ، بالنواحى التى تؤثر مباشرة فى بلد كل منها : التوغل الأمريكى من جهة واستنزاف رأس المال الوطنى من جهة أخرى ، نقول ان حججها هنا ذات أهمية ثانوية فقط ٠

بل ويزداد انطباق هذا على الأحزاب الاشتراكية الديموقراطية ذات النزعة الاصلاحية صراحة ، والمنظرين الليبراليين ، والتقدميين والماركسيين غير الملتزمين ٠

يمكن أيضا أن نطرح جانبا المواقف التى يتخذها نفر معين من المنظرين فى بلاد أوربا الشرقية الذين يوفقون بين التجريد العلمى والبرجماتية الحكيمة التى

تتبعها حكومة كل منهم فى شىء شبيه بالطريقة الآتية : (أ) أولا ، يسهمون فى النقد العالمى العنيف الذى تتضمنه الحجج الروتينية ، (ب) وثانيا ، يعلنون مباشرة أن « الشمج » (التى ربما أصبحت أكثر توافقا بعد تحريمها فى العالم الرأسمالى) سوف تجد الفرص للقيام بعمليات مشتركة فى البلاد الاشتراكية ولصالح الطرفين ، وسوف تحظى فضلا عن هذا ، باحترام هذه البلاد المشهور للاتفاقات وباستقرار حكوماتها ، (ج) ويفسرون التناقض بين (أ) ، (ب) بأن « قمم » الاقتصاد الاستراتيجية لا تزال فى حالتهم تحت امرتهم ولا تتعرض لأية مخاطرة . يستطيع المستثمرون الأجانب أن يكسبوا ما لاولكنهم لن يسيطروا على هذه القمم أبدا . ولما كان المعروف أن المستثمرين الاجانب لا يريدون سوى كسب المال وليست لديهم أطماع معينة بشأن السيطرة على « القمم » ، فهذا قول مأمون تماما يبعث الطمأنينة فى نفس أحد الجانبين دون أن يقلق الآخر .

لسنا نلقى التنجيم « الأيديولوجى » الا فى صفوف اليسار ، فى ذلك الحشد من الجماعات الصغيرة التى تزعم التبشير بالماركسية الثورية ، والتى تفقد هدفها وتلجأ الى المهاترة على نحو ما يحدث دائما فى الفترات التى تبطىء فيها الحركة الاجتماعية الخطى بسبب ظروف مادية . وانى لأشير بوجه خاص الى ذلك العدد الذى لا نهاية له من ظلال الرأى عن « تدويل رأس المال » .

وفوق هذا كله ، فالذين يهاجمون « الشمج » موجودون فى جميع المعسكرات وهذه الحقيقة تضفى على حجتهم طابعا بارزا يدعو الى الاحترام ، مما نتج عنه أن تنتشر الرسائل والأبحاث مما يسهم فى توليد الخلط العام .

لا يسمح لى المجال ببحث هذه المذاهب التى لا حصر لها ، واحدا تلو الآخر ، كما أن هذا يبدو فى نظرى لازما ، فالحجج النوعية ضد « الشمج » ، والاساطير تتداخل مع أشد أفكار العالم تباينا ، وعلى ذلك سوف أناقش المشكلة مع اعطاء الأولوية للحجج المتعلقة بالتنمية .

● صادرات رأس المال بوجه عام :

ربما كان يجب التفرقة بين مشكلات « الشمج » ومشكلة صادرات رأس المال بوجه عام . فالأولى وسيلة فحسب تؤدى الى الأخيرة . ومع كل ، ففى حالة البلاد الأقل نموا ، فالاستثمارات الأجنبية الخاصة هى دائما تقريبا استثمارات مباشرة من الناحية العملية ، نظرا لأن أمثال هذه البلاد لا تملك مشروعات ضخمة خاصة بها ، ولا يمكن أن تأخذ استثماراتها سوى شكل مساهمة الأقلية أو اقتناء سندات فى مشروع أجنبى قائم كان من ثم نتيجة لاستثمارات مباشرة سابقة .

أما عن الاستثمارات المباشرة نفسها ، وباستثناء مشروعات المستوطنين وهى اليوم ظاهرة هامشية فقط ، فان الاتجاه الحالى نحو توسيع نطاق تعريف الشركات متعددة الجنسيات يجل أية تفرقة بشأن وضع المستثمر تفرقة عديمة الجدوى . ومن جهة أخرى ، فالتفرقة بين صادرات رأس المال من البلاد المتقدمة الى غيرها من ناحية وحركات رأس المال بين البلاد المتقدمة نفسها من ناحية أخرى ، تفرقة ما تزال مهمة جدا . وعلى هذا الأساس بذلت محاولات لتفسير « التدويل » الحالى لرأس المال على أنه حركة جديدة من حيث النوع وأرقى من حيث الكم ، من الحركات المشابهة فى الماضى .

بقدر ما يتعلق الأمر بالنوع فهذه مسألة تقدير وتقييم ، وسوف أتقدم بتحليلي فيما بعد • ولكن الكم مسألة أرقام ، واذ الأمر كذلك ، فالقول باطل بل ومضلل بشكل غريب •

فى عام ١٩١٤ كان مجموع الأصول المتجمعة التى تملكها المملكة المتحدة فى الخارج ٤٠٠٠ مليون جنيه ذهب • وسواء حولنا هذا الرقم على أساس قيمة الذهب أو على أساس القوة الشرائية ، فانه يصل الى حوالى ١٣٠٫٠٠٠ مليون دولار من دولارات عام ١٩٧٤ •

وفى عام ١٩٧٤ وصل مجموع الأصول العامة والخاصة للمملكة المتحدة من جميع الفئات (بما فيها اعتمادات التصدير قصيرة الأجل) الى ٢٦٥٫٠٠٠ مليون ، أو بعبارة أخرى الى حوالى الضعف بالأرقام المطلقة • ولكن اجراء مقارنة بالأرقام المطلقة بين دولة كالمملكة المتحدة بسكانها البالغ عددهم ٤٥ مليون نسمة فى عام ١٩١٤ ودولة كالولايات المتحدة كانت تضم أكثر من ٢١٠ مليونا فى عام ١٩٧٤ مقارنة ذات مغزى قليل ،ومن الناحية النسبية نجد أن الأصول الخارجية البريطانية فى عام ١٩١٤ كانت تمثل حوالى ضعف الايراد القومى السنوى فى تلك الفترة ، بينما الأصول التى تملكها الولايات المتحدة اليوم لا تمثل سوى الخمس •

لو أخذنا فى الحسبان « سطح » البلاد الاقتصادى المستمر فى كلا التاريخين لكانت النتائج واحدة تقريبا وعلى ذلك ، سواء من وجهة نظر « الافراط فى تراكم رأس المال » وخاصة الى منافذ تتجاوز حدود « المركز » أو من وجهة نظر العدوان الذى يتعرض له « الهامش » ، فاننا نجد أن الرقم الحالى وهو ٢٦٥٫٠٠٠ مليون دولار والذى يثير مثل هذا الشعور ، رقم يبعث على الضحك لأن انجاز المملكة المتحدة كان أفضل عشر مرات منذ ستين سنة خلت •

ولو أضفنا البلاد الأخرى الأعضاء فى منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية لوصلنا الى رقم يمثل بالنسبة الى الأصول الامريكية عام ١٩٧٤ حوالى نفس النسبة التى كانت تمثلها أصول البلاد الأربعة المستثمرة الوحيدة فى عام ١٩١٤ (المملكة المتحدة ، فرنسا ، ألمانيا ، الولايات المتحدة) بالنسبة الى الأصول البريطانية فى ذلك الوقت ، أى حوالى الضعف •

ولكن هذا يثير مشكلة تجمع نظرا لأن هذه البلاد تتبادل الاستثمارات فيما بينها ، ويترتب على هذا التجميع أن تتغير النتائج بما يؤيد موقفى • وهكذا ، بينما كانت قيمة الأصول المملوكة للولايات المتحدة فى بقية العالم فى عام ١٩٧٤ تبلغ ٢٦٥٫٠٠٠ مليون دولار ، كانت لبقية العالم (بقية بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية فى الواقع) أصول فى الولايات المتحدة قيمتها ١٨٧٫٠٠٠ مليون دولار فى الوقت نفسه وهذا يهبط بصافى أصول الولايات المتحدة من ٢٦٥٫٠٠٠ مليون دولار الى ٧٨٫٠٠٠ مليون • ولم يكن هذا هو الشأن بالنسبة الى المملكة المتحدة فى عام ١٩١٤ حيث كانت الاستثمارات فى الاتجاه الآخر تشكل كما مهملا •

لو نحينا جانبا الأصول الكلية وتناولنا موضوع الاستثمارات المباشرة فى

البلاد النامية فقط ، وهو الغرض الحقيقي من هذا المقال ، لوجدنا أن من الاستثمارات الأمريكية المباشرة البالغ قدرها ١١٨ر٦٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ لم تبلغ الاستثمارات في المحيط سوى ٢٨ر٥٠٠ مليون دولار بما فيها ١٩ر٦٠٠ مليونا في أمريكا اللاتينية التي لا تعتبر بالمعنى الدقيق أقل الأقاليم نموا • وعلى ذلك بقي مبلغ ٨ر٩٠٠ مليون دولار للبلاد المتخلفة حقيقة — أي لأكثر من ١٥٠٠ مليون نسمة •

ولكن ليس ذلك كل شيء اذ من هذا المبلغ يستثمر ٤٧٠٠ مليون دولار في النفط وهو من جميع وجهات النظر حالة خاصة ، وبهذا الصدد لا يعني سوى نسبه صغيرة من شعوب هذه المجموعة من البلاد • وعلى ذلك ، فبالنسبة الى جميع الأنشطة الصناعية الأخرى كالتعدين والصناعة التحويلية الخ ، لا يبقى سوى ٤٢٠٠ مليون دولار لهذه المجموعة (هذا عبارة عن ٣ر٦٪ من المجموع الكلي ويمثل أقل من ٣٪ بالنسبة لكل فرد من السكان أو ٧ دولارات بالنسبة الى العامل ، أي ما يكاد يكفي لتزويد كل منهم بمفك جيد) •

بقدر ما يتعلق الأمر بالاستثمار المباشر من جانب منظمة التعاون الاقتصادي والتنمية ككل ، فكل ما يتوافر لدينا هو رقم عام ١٩٦٧ كما سبق لي القول ، وهو عبارة عن ٨٢٠٠ مليون دولار بالنسبة الى بلاد خلاف بلاد أمريكا اللاتينية ولا يتضمن النفط • ولو طبقنا على هذا الرقم نفس المعامل الذي تمثله الزيادة في مجموع الاستثمارات المباشرة الاجنبية بين عامي ١٩٦٧ ، ١٩٧٤ لوصلنا الى رقم تقريبي هو ١٦ر٠٠٠ مليون دولار • (هنا أتحدث مرة ثانية عن الأصول المتراكمة وليس عن التدفق) •

هذا تقدير سخي للغاية نظرا لأنه خلال نفس الفترة كان النصيب الذي تمثله الاستثمارات في البلاد المتقدمة يسير في طريق الازدياد ، بينما السحبيات من الاستثمارات من البلاد النامية كانت تزيد نتيجة للتأميم • ومع كل ، يكفي أن نقارن هذا الرقم بالاستثمارات الامريكية في كندا وحدها والتي بلغت ٢٨ر٣٠٠ مليون دولار في عام ١٩٧٤ ، لترى على الفور أن بلاد العالم الثالث كانت تشعر بجوع الى رأس المال الأجنبي بدلا من أنه كان يغزوها •

لو أوردنا بلاد العالم ، أولا بالترتيب التنازلي لرأس المال الذي جرى تسلمه ، من كندا الى الهند عن طريق أوربا ، وأمريكا اللاتينية والبلاد النامية في أفريقيا وآسيا • وثانيا بالترتيب التنازلي للمنتج القومي الاجمالي بالنسبة الى كل فرد من السكان ، فسوف نجد أنه بخلاف استثناءات قليلة ، فان القائمتين تتطابقان تماما. وعلى ذلك اما أنه لا توجد صلة عرضية بين رأس المال الأجنبي والتخلف وفي هذه الحالة لا يمكن اتهام الشركات متعددة الجنسيات بأنها سببت أزمة في المحيط ، أو أن الأزمة لم تحدث لأن رأس المال الأجنبي تدفق بسبب أنه ظل خارجا عنه •

● صادرات رأس المال والماركسية :

برغم انه في مناخ النشوة الحالي تبدو هذه النتيجة الأخيرة منطوية على تناقض الا أنها تتفق تماما لا مع أشد الأفكار عن الاعمال تقليدية ولكن تتفق أيضا مع أصدق

التعاليم الماركسية . لم يشعر لينين انه كان مبتدعا حيث كتب فى « الاستعمار أعلى مراحل الرأسمالية « أن تصدير رأس المال يعجل بتنمية البلاد التى يرسل اليهـا ويبطىء بتنمية البلاد التى يرد منها . فقبل ذلك كتب كارل ماركس فى « مقدمة » الطبعة الالمانية الأولى من مؤلفه « رأس المال » أن « أكثر بلد متقدم صناعيا انمـا يبين فحسب للبلاد التى تتبعه على السلم الصناعى ، صورة مستقبلها هى » . وفى مقاله المنشور فى « نيويورك ديلى تربيون » بتاريخ ٨ أغسطس ١٨٥٣ أوضح كيف ان بناء الخطوط الحديدية فى الهند سوف ينتج عنه حتما تطور الهند أرادت بريطانيا أو لم ترد.

وبنوع من عملية الأوانى المستطرقة استنزف الاقليم المتأخر الفائض من الاقليم المتقـدم . فكما أوضحت لوكسمبورج بعثت مدن شـمال ايطاليا بالفـائض من رأس المال عندها لتمويل تنمية هولندا خلال القرن السادس عشر .وخلال القرنين السابع عشر والثامن عشر أسهم رأس المال الهولندى فى انطلاقة انجلترا . واتخـذ رأس المال البريطانى بدوره سبيله الى أمريكا الشمالية واستراليا خلال القرنين الثامن عشر والتاسع عشر ـ ا نالتشبع المحلى أفرغ فائض المواد المغذية من القمة الىالمنحدرات الأدنى .

وعندما أكملت بريطانيا ثورتها الصناعية فى بداية القرن التاسع عشر ، لم تكن أوربا القارية قد بدأتها . وهذا لم يجعلها «حافة » بريطانيا . لم يخطىء ماركس اذ لم ير سوف ثغرة زمنية بين التنمية والتخلف .

ما الذى سبب مثل هذا التشبع السريع فى القمة وتوقف التراكم الداخلى ، فجعل رأس المال والتكنولوجيا يتدفقان الى الوديان الخارجية ؟ كان انعدام المرونة فى السوق الداخلية هو الذى عمل بعد نقطة معينة على تثبيط الاستثمارات ويرجع انتقاء المرونه هذا الى ركود الأجور النسبى فى مستوى قريب من تكلفة التكاثر البيولوجى للعمل ، وتفادى النظام مؤقتا فرض التوقف باخراج الفائض لديه من رأس المال . ولكن هذا كان مجرد تأجيل لليوم المشئوم اذ لم يكن هناك عدد لا ينفد من بلاد كالهند . وعندما تحولت جميع البلاد الشبيهة بالهند فى العالم الى بلاد مثل بريطانيا ، كان النظام قد استنفد هوامش تنمية « القوى الانتاجية الذى يتسع لاحتوائها » .

وحدث شىء حوالى نهاية القرن التاسع عشر ولم تعد هذه الصورة الماركسية التقليدية تعكس الواقع ـ كان هذا عبارة عن تغيير جذرى فى توزيع القوة بينالطبقات فى داخل النظام البرلمانى البورجوازى فى البلاد التى حققت تصنيعها ، مما كان من أثره أن رفع فى النهاية سعر القوة العاملة من مجرد الابقاء البيولوجى على العامل . وحتى يتسنى تقييم الأثر الناجم من هذا الحادث يكفى أن نتذكر أن أجر العامل كان طيـلة الآلاف من السنين أشد الاحجام الاقتصادية التى وجدت اسـتقرارا . فقوة العامل الأوربى المتوسط الشرائية حوالى عام ١٨٣٠ لم تختلف الا قليلا جدا عنهـا فى حاله العامل فى بيزنطة وروما ومصر فى عهد الفراعنة . وفى القرن ونصف القرن التاليين لذلك التاريخ زادت عشر مرات .

هنا أعقب هذا قلب فى الظروف للتراكم على المستوى الدولى . ففى البـلاد الوسطى شهدت السوق المحلية توسعا بسرعة مذهلة . وفضلا عن هذا فجهار التبادل

المتفاوت جعل فى امكان عمال الوسط من ذوى الأجور الزائدة من الحد الواجب ، أن يستفيدوا من المستهلكين بالعالم الثالث بدرجه أكبر من استفادتهم من الرأسماليين بالبلد الذى ينقدهم اجورهم ، وتحطمت جميع الحواجز عن طريق رسمله الأرباح ٠ وعمل النضال النقابى بطريقة ما على تحرير النظام من النهاية المحتومة ضد ارادته ، على الأقل بصفة مؤقتة ،بأن فض الحجة بين اثنين من مستلزمات الاستثمارات : توسيع السوق بدون خفض الأرباح ٠

واذا كان الأمر كذلك لم يعد رأس المال بحاجة الى الهروب الى الجهـــات المقابلة لبلده ، فهو يجد وسائل التجميع فى وطنه أو على الأقل فى اقليم «المركز» ، وبدلا من أن يكون انتقاله الى البلاد الأقل نموا تدفقا مستمرا ويعمل على التنظيم أصـبح عرضيا وحسب ٠ ربما كان أصحاب «النظريات الماركسية » على حق عندمـــا اعتقدوا أن صادرات رأس المال تعمل على التسوية ٠ الشىء الوحيد هو أن مثل هذه الصادرات لم تتجه الى فئة معينة من البلاد الا بمقادير غير كافية ٠

ان الذين يتحدثون عن المأزق ربما لديهم على ما يظهر سبب وجيه للافتراض بأن هذه المقادير لا تزال باهظة ٠ وفى تلك الحالة اذا لم يستطيعوا تفسير السبب ٠ فعليهم أن يقولوا على الأقل كيف أمكن لهذه البلاد أن تحقق التنمية بدون هذهالمقادير٠ لقد استغرقت المملكة المتحدة ٢٠٠ سنة فى ذلك ٠ فخلال القرن السابق على الحرب العالمية الأولى زاد ايرادها القومى بمعدل ٨/٣ ١ فى المائة فى السنة ٠ وفى غياب « الطريق المختصر » الذى تمثله الموارد الأجنبية من رأس المال والتكنولوجيا ، فهـل هناك اى سبب يوجب أن تتقدم البلاد المعنية فى داخل النظام الرأسمالى بأسرع ممـــا تقدمت بريطانيا فى الأزمنة السابقة ؟ فاذا لم يكن الأمر كذلك فهل ترضى بمعـدل يجعل المنتج القومى الاجمالى يتضاعف كل خمسين سنة ، ويضمن أن البلد النامى المتوسط اليوم سوف يصل الى مستوى فرنسا الحالى فى عام ٢١٧٦ ؟ ٠

ولكن ربما يكون الذين يدعون الى التنمية التى تدور حول نفسها لا يعنـــون التنمية « فى داخل النظام الرأسمالى » وهنا ينشأ سوء التفاهم الرئيسى فى النقاش ٠ وكما يوضح بل وارين ليس هناك تحول دائم من مفهوم التنمية الى مفهوم التنميـة التى تدعو الى الرضاء من وجهـة نظر المجتمع ٠ اننـا ببساطة ننسى التفرقة التى أجراها ماركس بين « تنمية القوى الانتاجية » و « استيلاء الشعب عليها » ٠

ومما هـو موضع النســيان أن الرأســمالية ليست حلما مزعجا ولكنها نظام اجتماعى له دور تاريخى يلعبه ، نظام اذ نشأ وتطور ، لم يقدم آلات جديدة وتلوثا فحسب وانما عمل أيضا على نشر المعرفة بالقراءة والكتابة ، وجعل فى الامكانأن يكون متوسط العمر المتوقع سبعين سنة بدلا من أربعين ٠ ومن ثم بينما ينتظـــر الثورة الاجتماعية ، فذلك ليس بالتأكيد مسألة لا يكترث لهـــا الناس سواء كانوا يعيشـون فى الهنـد أو الولايات المتحدة ، مهما كان التشابه الذى يمكن التعرف عليه بين علاقات الانتاج فى هذين البلدين ٠

● الامكانيات المادية للتنمية :

ذلك لا يعنى القول بأنه فى ظل الظروف التاريخية الحاضرة تستطيع الهند أن تصبح كالولايات المتحدة ، بأن تعجل بتنميتها عن طريق المعونه المالية الخارجية . لقد أوضحنا الاسباب التى من أجلها يسير مثل هذا التمويل فى طريق الانخفاض . ولكن المؤلف يسير خطوة أبعد ، فيرى أنه أيا كانت الظروف فلن تستطيع بلاد مثل « الهند » أن تصبح بلادا من قبيل الولايات المتحدة ، وحتى لو أرادت . الولايات المتحدة هى الولايات المتحدة لا لسبب الا لأن الأخريات ليست كذلك . فمستوى التنمية الذى تحقق هناك يفوق الى حد كبير الامكانيات المحتملة الشاملة للنظام الرأسمالى على نطاق عالمى ، وبالمعنى الرأسمالى نقول ان الولايات المتحدة فيها تنمية أكثر من اللازم ، ومن الطبيعى تماما أنها لا يمكن أن تكون كذلك الا لأن حولها عددا كافيا من البلاد النامية التى يمكن أن تكون موضع الاستغلال .

ربما لا يزال فى الامكان خلق هذه التنمية المعجل بها والمتجهة صوب الخارج ، فى بلد صغير اذا كان المتاح من رأس المال الدولى القليل متركزا فيه . وسوف يكون الأمر كذلك لأن البلاد الأخرى لا تتبعه فى الطريق ذاته . بالنسبة الى البلاد النامية بوجه عام تكون مثل هذه المحاولة عديمة الجدوى ، بغض النظر تماما عن أية اعتبارات تتخذ مقياسا أو معيارا . وعلى ذلك فالطريق الوحيد المفتوح أمامهم هو تخطى المرحلة الرأسمالية أى تجاوزها . وعندئذ يمكن أن يساورنا الأمل ، وان يكن من وجهة النظر الاقتصادية الدقيقة فحسب ، فى أن تعبئة الموارد الداخلية وترشيد الانتاج سوف يحلان على نحو مفيد محل الفتات القليل والمثير للمشاكل بصورة متزايدة ، المتاح لها عن طريق التمويل الخارجى .

لكن هذا كله ينشأ من التشكك فى النظام وليس من الشركة متعددة الجنسيات لو كانت المسألة مسألة تنمية اشتراكية لكان من المضحك بصراحة أن نلوم « الشمج » لأنها لا تنهض بهذا الدور . ولو كانت مسألة تنمية رأسمالية لكان النقد السليم الوحيد هو الذى يفرق بين « الشمج » والشركة الرأسمالية الوطنية .

مثل هذه التفرقة لم تحدث أبدا ، وبوجه خاص لم يحدث أبدا أن فسروا بوضوح كيف يمكن لجنسية المالك أن تغير طبيعة رأس المال . حين يتحدث الناس عن مراكز القرار ينسون أن يحدثونا كيف ولماذا يؤثر موقع المراكز فى طبيعة القرارات . ان ثلثى جميع رأس المال فى كندا ملك لأجانب ٨٠٪ منهم أمريكيون . ومن جهة أخرى فالهند هى البلد بلا منازع الذى نفذ فيه التصنيع على أيدى البورجوازية المحلية وحدها تقريبا . ليس واضحا جدا ماذا يكسب الشعب الكندى وهو من أغنى الشعوب فى العالم ، اذا انتقلت « مراكز القرار » من ناطحات السحاب فى منهاتن الى العمائر ذات المكاتب فى مونتريال ، أو ماذا يخسر أهل الهند ـ وهم من أشد شعوب العالم فقرا ـ لو سلم رأسماليوها مصانعهم الى غيرهم ممن يحملون حواز سفر يابانيا أو المانيا .

وعلى النقيض جدا ، فحيثما نجد بالحق أو بالباطل ، أن سلوك « الشمج » يختلف من أية ناحية معينة عن سلوك المشروع الرأسمالى التقليدى ، فان طابع الأولى الخاص هو عموما لصالحها .

● نقل التكنولوجيا

من هذه الانحرافات المزعومة وربما أهمها ، الانحراف المتعلق بتلك المشـــكلة المشهورة عن التكنولوجيا « المناسبة » • من الأزمنة الموغلة في القدم كان المنظم يلام عى تبديد العمل البشرى باختياره تكنولوجيته على أساس « وقت العمل المدفوع » وليس على أساس « مجموع وقت العمل المخصص للانتاج • كانت قوى السوق تعطى « لكل حقه » ، فتعطى العامل من أبناء غانه فأسه وللعامل الامريكى جراره • كانت العضلات الرخيصة تطرد المخ أى المنظم ، والآلات من البـــلاد التى تنخفض فيهـــا الأجواء ، بينما حل المنظم والآلات محل القوة العضلية الغالية فى البلاد المتقدمة •ووصل الموقف الى مأزق ، وهذا بالضبط يسبب أن ندرة المنظم والآلات أبقت على الانتاجيــة فى مستوى منخفض ، وبذا زادت من تكلفة القوة العضلية • وخفض التكلفة هذا عمل يدور على التقليل من ربحية المنظم والآلات • وعندئذ تراءى لنا أن التدخل المتعمد من جانب الدولة ، وبخلاف العقلانية الرأسمالية ، هو وحده القادر على كسر الدائرة الخبيثة وادخال الجرار « غير المناسب » فى الزراعة الكبيرة الأمريكية ، والا لكان من الصعب أن نرى كيف كان يمكن أن تتحقق التنمية •

والآن ، يقال لنا ان الشركات متعددة الجنسيات ـ وهى أكثـــر المشروعات الرأسمالية نزعة رأسمالية ـ اكتشفت خدعة توطين التكنولوجيا الثقيلة فى الأقاليم التى يكون فيها العمل رخيصا ، أو بعبارة أخرى اكتشفت ما فعله باضبط الاتحـاد السوفييتى خلال مشروع السنوات الخمس المبكر وما يفترض أن يعمله كل اشتراكى يقـــوم بالتخطيط • وبدلا من أن نفرح للنبأ السـعيد يفترض فينـا أن يفكر فى الاستراتيجية الشيطانية التى تنتهجهـــا الشركات متعددة الجنسيات التى تبـــدد رأس المال (رأسمالها هى) لغرض خاص لا غير وهو احداث نقص فى العمالة فى البلاد التى تتلقاه •

وحتى يتسنى دعم حجة « التكنولوجيا المناسبة » (وهى أساسا تعبير مهذب عن التكنولوجيا « المتوسطة ») يشـــار أحيانا الى الأسلوب الصينى • ولكن المبـدا الصينى الأساسى هو فى الحقيقة تعدد التكنولوجيات وهو نقيض التكنولوجيا « المتوسطه» التى يوحى بها النقاد من أمثال أ•ف• شوماخر • فالأخير يخفف تركيز رأس المـال المتاح بين جميع الوحدات الانتاجية المعنية « والأول يستخدم مباشرة التكنولوجيـا الرائدة التى تجرى فى أعقابها أعلى تركيب عضوى فى أكبر عدد ممكن من الوحدات، بغض النظر عن حقيقة ما اذا كان نقص المال يحـول دون انتشارها الفرعى فى بقية الفرع • وتبين الحسابات المبنية على الاقتصاد الكلى أن هذا هو الأسلوب الذى يسفر عن الحد الأقصى من الناتج فى الأجل الطويل ومع كل ، فهو أسلوب مســـتحيل فى اقتصاد سوق تحول فيه المنافسة دون أى تفاوت بين ظروف الانتاج فى المشروعات المختلفة • انه أسلوب لا يمكن انتهاجه الا فى اقتصاد مخطط •

أما أننا تقيم صناعات صغيرة ومتوسطة الحجم على نطاق واسع برغم اعتقادنا بأن المشروعات الكبيرة تشكل القوة الموجهة ، واننا نستخدم تكنولوجيا تقليدية فى كل مكان برغم اعتقادنا أن التكنولوجيا الاجنبية تشكل القوة الموجهة ، هذه الحقيقـــة ترجع أساسا الى رغبتنا فى تحقيق تصنيع سريع •

حى ظنى أن التكنولوجيا « المناسبة » هي الشيء الذى يجب اســـتبعاده • فالتكنولوجيا المناسبة بالنسبة الى البلاد الفقيرة لا يمكن ان تكون سوى تكنولوجيـــا ضعيفه • ذلك أن التكنولوجيا المناسبة التى توضع حسب الطلب للبلاد المتخلفة ، لا يمكن الا أن تكون تكنولوجيا مضادة للتنمية •

● التكنولوجيا المستقلة

أحيانا يكون المطلوب « تكنولوجيا وطنية وهى المسماة « مســـتقلة » ، وليس تكنولوجيا « مناسبة » • وبدون الدخول فى التفاصيل بصدد هذه النقطة المعينة يمكن بخلاف مسائل الكرامة السياسية ، أن نقول ان التكنولوجيا « المستقلة » هى أقل السلع قيمة فى السوق الدولية • وبرغم انها من منتجات البلاد التى تصنعت الا أنها تعرض بثمن منخفض بشكل غير عادى • وهذا راجع الى قيام الدولة بطريق مباشر أو غير مباشر ، بجرء من الاتفاق على التعمير والتنمية يعوض بهـــامش واسع كلا من المكافأة العالية التى تحصل عليها عوامل انتاج التكنولوجيا والأرباح فى جميع الأشكال التى يحصل عليها البائع حتى ولو تجاوزت الحد •

لا شك أن تكنولوجيا «المحاكاة » وخاصة فى اليابان وايطاليا ، عادت بالنفع على هذه البلاد • فاذ استوردت ايطاليا أغلبية التكنولوجيا خلال الخمسينات من القرن الحالى ، ولم تخصص للتعمير والانشاء سوى ٦ر٠ فى المائة من منتجها الاجمالى مقابل ٠٩ر٣ ٪ فى الولايات المتحدة ، ١٥ر١٪ فى فرنسا ، حققت زيادة رائعة فى الانتاجية ويقدرون أن ٧٢٠٪ من النمو الاقتصادى بين عامى ١٩٥٤ و ١٩٥٩ ، كان راجعا الى التقدم التكنولوجى •

وعلاوة على هذا ، فأحيانا يربط بهذه الحجة بعد نوعى ، ويأســـفون لأن تنميط السلع الاستهلاكية فى جميع أرجاء العالم ، أصاب الثقافة بقدر معين من الفقر • وما من شك أنه بالاضافة الى مشكلة الوسائل ، هناك أيضا مشكلات بصدد الغايات • ويمكن الظن بأن الثورة الاجتماعية لن تقنع بتنظيم انتاج وتوزيع السيارة وجهاز التليفزيون بصورة أدنى الى المعقول ، ولكنها سوف تدخل عليهما تعديلا عميقا يجعلهما يناسبان بيئة وأسلوب حياة هما أقل طابعا فرديا وأكثر نزعة انسانية • ولكن سوف يكون من الحماقة تماما أن نزيد فى هذه الأثناء عدد ماركات السيارات وعمليات التليفزيون الملون مع ما ينطوى عليه هذا من تبديد وازدواج ، بحجة الخلاص من سيطرة شركات جنرال موتورز وسيكام ، بمثل ما يكون من التفكير الصبيانى أن نبقى على المحراث الخشبى لكى نحمى تقاليد الناس الحقيقية •

ان تكلفة التكنولوجيا المستوردة موضوع محبب آخر تتناوله الأساطير عن الشركات متعددة الجنسيات • ويقدر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية مجموع التكلفـــة السنوية بالنسبة الى العالم الثالث ككل بمبلغ ١٥٠٠ مليون دولار •

وحتى لو كان هذا الرقم صحيحا فهو لن يمثل ســوى حوالى ٤ر٠ فى المائة من المنتج القومى الاجمالى ، بينما الانفاق على الانشاء والتعمير فى أكثر بلاد منظمة التعاون الاقتصادى والتنمية تقريبا وصل الى حوالى ٠٠٠ر٥٠ مليون دولار ، أى حوالى ٢٪ من من المنتج القومى الاجمالى فى السنة ذاتها •

ولكن الرقم الذى يطالعنا به مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، يغطى فئة احصائية مركبة • فهو لا يقتصر على أنه يتضمن « تكلفة الاختراعات والرخص والمعرفة الفنيـة ، ولكنه يتضمن أيضا العلامات التجـارية والاتاوات وتأجير الأفلام وبرامج التليفزيون وكل ايراد ثمار الفكر بوجه عام » • والواضح أن جزءا كبيرا من هذا الانفاق يشكل جزءا من ميزان الخدمات بدلا من ميزان التحويلات التكنولوجية •

● شروط المنفذ المحلى

وثمة مظهر محدد من مظاهر « الشمبج » ينظر اليه بصورة غامضة على أنه يولد الأذى ولكنه ان كان موردا حقيقة ، مقيد الى حد كبير ، ذلك هو استقلالها عن السـوق المحلية بالبلد الذى يستقبلها • ولما كانت المشكلة الرئيسـية للرأسمالية هى البيع وليس الانتاج فان رأس المال التقليدى الذى كانت تجتذبه الأجور المنخفضة فى بلاد معينة ، أقل مما يثبطه ضيق السوق المحلية المرتبطة بمثل هذه الأجور • ونقص رأس المال حال بدوره دون النمو ومن ثم دون زيادات الأجور وكانت النتيجة نشوء مأزق •

من الناحية النظرية كان الحل يتمثل فى الانتاج من أجل الصادرات وحدها ، ولكن اذا استثنينا المنتجات الأولية الموحدة الأنماط ، فقد ظهر أن مثل هذه العملية **تتجاوز مجال الرأسمالى العادى • وعلى أى حـال فهى لم تحدث • فالشركة متعـددة** الجنسيات بشبكتها الخاصة بمبيعاتها فى الخارج ، بل وأكثر من هذا باستهلاكها هى فى **حالة وجود تكتل ، لن يثبطها عدم توافر منافذ محلية « قائمة من قبل » ، اذ انهـا تستفيد على ما يقول جى آدامز من كل من الأجور المنخفضة فى المحيط الخارجى والأجور العالية فى المركز • ليس لدى فكرة عن أهمية النسبية للظاهرة • وهنا ، وكما فى أى موضع آخر ، تعوزنا المعلومات الاحصائية • وفى رأى ألبيرت ميشاليه انها كبيرة جدا** من حيث الكم ومهمة جدا من وجهة نظر الكيف • فاذا كان الأمر كذلك فكل مايمكن أن أقوله هو أن هذا يعطينا لأول مرة امكانية كسر أسوأ دائرة خبيثة كانت تعرقل نمو العالم الثالث • والأخرى أنها مسألة تدعو الى الابتهاج •

● البؤر واخراج الأرباح

مما ينم عن التناقض نوعا أن تتهم « الشمبج » بأنها بؤرة مستقلة تحيط بهـا أرض أجنبية ، وأنها مبعث ضيق فى الوقت نفسه • لو أصبحت الشركة منطقة من هذا القبيل لما عادت تشكل أذى نظرا لأن علاقاتها — سواء كانت طيبة أو سيئة — مع المجال الاقتصادى الوطنى محدودة ، واذا زادت آثارها على الاقتصاد البيئى لتوقفت من تلقاء ذاتها عن أن تكون بؤرة مستقلة وسط أرض أجنبية •

لنتناول تلك المحاولة التى تمثل بؤرة من هذا القبيل — أى منطقة حرة • فمقابل الترخيص باغلاق بضعة أفدنة من الأراضى الرملية الساحلية والسماح للسلع بالمرور ، يدفع الأجنبى رسوما معينة • ليس هذا ربحا صافيا وليس ثمة مشكلة تحيط به •

لنفرض الآن أن الأجنبى يطلب ترخيصا بأن يقيم فى نطاق المساحة التى يشملها الترخيص وبموارده هو ، وورشة لاصلاح معداته ، أو حتى مصنعا لانتاج شىء لا يهـم

الدولة المحيطة به • هذا الاجنبى يعرض أداء مدفوعات اضافية فى صورة ضريبةشركات ولتكن مثلا ٥٠٪ من الأرباح • فهل يمكن وجود أى سبب وجيه للرفض ؟ هل يهتم أحد بما سوف يفعله بالنسبة الباقية من الربح والبالغة ٥٠ فى المائة ؟ بعد ذلك يسأل عما اذا كان يستطيع استخدام بعض الرعايا الوطنيين كعمال • لا يهم أن أراهن على أنهم لن يوافقوا فحسب بل أنهم ليعارضون فى أن يأتى بعمال من الجانب الآخر عن المحيط اذا أمكن اسناد بعض الوظائف للسكان المحليين •

هذه بالطبع النقطة التى يتوقف عندها تدفق المزايا فى اتجاه واحد من المنطقة الواقعة داخل أرض أجنبية ، الى البلد الذى يتلقاها • لا تعود الآجور المدفوعة تمثل ربحا صافيا » ، ويجرى توفير قوة العمل التى تستخلص منها هذه المنطقة قيمة تربو على ثمنها ـ أى تستخلص فائض قيمة ـ ولكن أحدها بلد رأسمالى متخلف يعانى من قصور العمالة شأنه شأن جميع البلاد الرأسمالية المتخلفة • وعلى ذلك فمن الأفضل بكثير أن تقيم « الشمج » مصنعا حيث تزاول نشاطها ، بدلا من أن تبعث بالعمال الى مصنعها فى وطنها الأصلى • وأخيرا فالواضح انه لما يبعث على السرور أن تشترى هذه المنطقة المحصورة بين أراض أجنبية » من التجار • والمنتجين المحليين ، أكثر ما يمكن من الامدادات التى تحتاج اليها ، وبالعملة الاجنبية ، على نحو ما تفعل بالنسبة الى الأجور •

ويصبح الموقف أكثر تشابكا لو تداخلت الشمج مع الاقتصاد الوطنى الى مدى أبعد ، أى عندما لا تعود تشكل منطقة قائمة بذاتها وحقيقة ، وخاصة (أ) اذا باعت جزءا من انتاجها فى السوق المحلية بأسعار تزيد على الأسعار العالمية ، مستفيدة من التعريفات الحامية ، (ب) واذا حصلت على الأموال محليا واختصت نفسها بالفرق بين سعر الفائدة والأرباح ، أو (ج) اذا استغلت الموارد الطبيعية ، معدنية أو غيرها ، فى داخل المنطقة المشار اليها واستهلكتها • وهى لا تدفع الا ريع أرض منخفضا بشكل غير عادى ، يحدده هو نفسه أن البلد متخلف ولم يأخذ بقدر كاف من التحضر •

كل ما سلف ذكره مسألة حساب ـحسابلايكون له معنى الا اذا تجاهلنا كمايوحىو•م•كوردن ، علاقات منطقة عمل الشمج بالعالم الخارجى واقتصرنا على علاقاتها بالبلد الذى يضمها • ومن وجهة النظر هذه فان مشكلة اعادة الأرباح الى الوطن الأصلى ، وهى المشكلة التى كانت موضع الجدل الكثير ، تتخذ معنى آخر تماما • ففى ظل ظروف قصور العمالة وهو المصير الذى تشترك فيه البلاد الرأسمالية من المركز والمحيط ، فان رأس المال وبغض النظر عن المجال الذى يستثمر فيه ، يولد « قيمة مضافة أى المجموع الكلى للأجور والريوع والأرباح والضرائب • يمكن اخراج الأرباح وبعض الريوع ، ويؤول الباقى الى الاقتصاد المحلى • واذا ما استثنينا حالات معينة كالتى سلف ذكرها ، فالواضح أن المركز يعانى خسارة فى الدخل ، بالقياس الى الموقف الذى فيه يستثمر نفس رأس المال داخل حدود بلده هو ، ولكن من الصعب أن نرى ما يخسره البلد الذى يتلقاه بالقياس الى موقف لم يفد فيه رأس المال هذا على الاطلاق•

ان الشكاوى بشأن اخراج الأرباح هى تذكرة فحسب بأن مجموع القيمة أكبر من القيمة المضافة ناقصا الربح • ليس هذا كلاما سخيفا فحسب ولكنه متناقض •

فلا يمكن النظر الى « الشمج » على أنها الشر الأعظم بينما نأمل فى الوقت نفسه أن تنمو وتضاعف عن طريق استثمار أرباحها محليا • وعلاوة على هذا ، ليس ثمة فرق مطلقا من الناحيتين العملية والنظرية ، بين اخراج الأجنبى لأرباحه واخراج المواطن من أهل البلد لرأس المال ، ولقد بينا أن مثل هذا الاخير يسىء الى بلد المنشأ • الحقيقة أنه فى هذه الحالة ، ليس المركز هو الذى لا يهم ولكنه المحيط الذى يصدر رأس المال • ان البلد الواقع على المحيط هو الذى يعانى كمستورد لرأس المال وليس كمصدر له ، حين تعاد أرباح رأس المال الى موطنه الاصلى • سواء كان رأس المال متعدد الجنسيات أو وطنيا ، فالذى بحكمه هو الفرص المتاحة لاستثماره ، واذ لا يوجد اختلاف شديد بين الأجور فى البلاد التى تصنعت والبلاد النامية ، لم تعد هذه الفرص دالة لتناقص التنمية ولكنها دالة لزيادتها • فنفس رأس المال يعيد استثمار أرباحه فى كندا الى ما لا نهاية ويصبح كنديا ، وهو يسحبها بأسرع ما يمكن من زائير ويصبح هناك منطقة مستقلة داخل أرض أجنبية • ولهذا تأثير تجميعى على الثغرة الانمائية الى الحد نفسه الذى عنده لا تعمل « شمج » على على عرقلة هذه العملية • فبرغم امكانياته المزعومة على « سلب الطابع المحلى » من الانتاج فى علاقته مع الأسواق ، الا أنه أقل وضوحا مما يجرى الزعم به •

● اعداد الفواتير الصورية

كما سبق أن لاحظنا ، كثيرا ما يتناول النقد الموجه الى « الشمج » المساوىء التى يمكن أن تقع ، وهذا ما يقطع نياط القلوب على حسب تعبير الماركسيين • لقد كان ماركس يشدد دائما على أن الاستغلال ليس هو الغش ، ولكنه الأثر المحتوم المتولد من القوى المحركة للنظام ، وهذا ما يفرق بين الثورة والاصلاح • يستطيع الاصلاح أن يقضى على الخداع ، ولكن النظام لا يمكن تغييره الا بالثورة • ومع كل ، يمكن الافتراض بأنه لو كانت روح الأولى لم تتغلب فى الحقيقة اليوم على روح الاخير ، لما كان هذا الانفجار بشأن « الأسعار الصورية » •

من الناحية العملية المشكلة أشد تعقيدا مما يظن • هناك سببان يمكن أن يحملا شركة متعددة الجنسيات على خفض أو رفع القيمة التى تقيد فى فواتير السلع المرسلة من منشأة الى الأخرى ، للاستفادة من الاختلافات فى الضرائب ، أو لتفادى القيود المفروضة على العملة •

قد يكون السبب الثانى مسيئا فى الحقيقة الى البلاد النامية فهى التى يعظم فيها انتشار القيود على النقد • ولكن الأول يعمل بوجه عام لما فيه صالحها ، نظرا لأن مستويات الضرائب فيها أقل بكثير منها فى البلاد المصنعة • وعلى ذلك يميل أحدهما الى أن يلغى أو يبطل مفعول الآخر • ان المساوىء التى يمكن أن تقع ليست حتما بالمساوىء الفعلية •

● الشركة متعددة الجنسيات أداة للتحكم

وثمه مظهر آخر يتعرض للنقد هو أن الشركة متعددة الجنسيات تشكل جهاز نقل يسير فى اتجاه واحد نزولا على ارادات سياســية • فنظرا لان الاطار القانونى لحكومة الشركة مبنى على قوانين الملكية ، فان نواهى قانونية معينة يمكن أن تنقل من الشركة الأم الى الشركة التــابعة لها ، وليس العكس ، وبالتــالى قد تتطلب قوانين الولايات المتحدة من مقــر جنرال موتورز الرئيسى أن تحرم على تابعتها فى البرازيل تصدير معدات معينة الى الصين ، بينما لا يمكن أن يطلب القانون البرازيلى من الشركة التابعة المحلية أن تحرم على الشركة الأم فى الولايات المتحدة أن تفعل الشيء نفسه •

أولا ، نحن معنيون هنا بالتدخل المباشر من جانب عامل غير اقتصادى ، والخاسر الرئيسى هو الشركة متعددة الجنسيات نفسها • وهو يفترض سلفا أيضا أن الشركة متعددة الجنسيات ذات تنظيم مركزى وأنها موالية لبلدهـــا الأصلى الى حد لم يقم الدليل عليه • ومن جهة أخرى هناك حشد من أمثلة ملموسة تثبت العكس ، أبرزها كان رفض اكسون ــ الفلبين اعادة تزويد الأسطول الأمريكى بالوقود فى خليج سوبيك فى عام ١٩٧٣ احتراما للحظر العربى •

ولكن بخلاف ذلك تماما ، فلا يمكن لتحريم من هذا النوع أن يؤثر فى البلد المتلقى اذا لم تكن هناك مشروعات وطنية قادرة على تنفيذ العقد الذى حرم على الشركة متعددة الجنسيات أن تتولاه • ليس من سبب يدعو الى الاعتقــاد بأن أمثال هذه المشروعات كانت توجد اذا لم تكن الشركة متعددة الجنسيات هناك ــ بالعكس ليس من شــك فى أنه لو لم توجــد جنرال موتورز البرازيل لما واجهت الحكومة الأمريكية تلك المشكلة الاضافية وهى وقف الثغرة البرازيلية فى الخطر الذى فرضته •

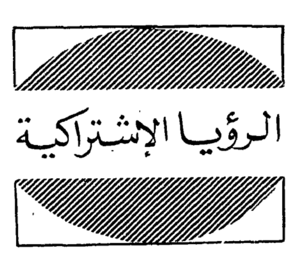
وأخيرا ، فبقدر ما يتعلق الأمر بميزان القوة بين الشركة متعددة الجنســيات والحكومة المحلية ، فليس صحيحا وحسب أن الأولى تشغل مركزا أقوى مما قد يشغله مشروع وطنى • مثال ذلك انه يبدو واضحا لى انه مهما كانت استنتاجات الأجانب فان الليندى كان يظل حيا وفى يده الحكم لو أنه قنع بتأميم آناكوندا ولم يمس رأس المال الوطنى • وبالطريقة ذاتها فانى متأكد تماما من أن المملكة العربية السعودية ما كان فى مقدورها تأميم أرامكو بمثل هذه السهولة لو كان رأسمالها عربيا •

● النتائج المستخلصة

ان أغلبية النقاد الذين يهتمون بمشكلات العالم الثالث لايمثلون الشركة متعددة الجنسيات باعتبار كونها عاملا يسهم فى ازدياد التوتر ــ وهو أمر لعل أحدا لا ينازع فيه ، ولكن باعتبارها قوة هيكلية أى عاملا يحدد « تجميد » المحيط الخارجى من جهة ، ويسهم من جهة أخرى فى تحقيق زيادة مقابلة فى تنمية البلاد المتسلطة • وهذا ما لا يمكن أن يلقى القبول •

ان موقف الكتاب الذين يبنون آراءهم على الماركسـية الثورية موقف ممتـع بوجه خاص • فبعد ان بداوا بعزل الشركه متعددة الجنسيات باعتبارها الشر الذى تميز القرن الذى نعيش فيه ، راحوا يدرسونها من الناحيه المادية باعتبارها من فضلات النظام غير المرغوب فيها • وبرغم هذا ، يظلون يرون الخلاص واقعا خارج النظام فى التنمية المحليه المخططة ، هذا التناقض بين التحليل والنتائج المستخلصه يجعل فى الامكان الاتفاق مع الأخيرة بينما فى الوقت نفسه تختلف مع التحليل •

ذلك انه اما الأمر الأول أو الأمر الآخر • اما ان الحسابات الاقتصادية للشركة متعددة الجنسيات واحدة فى جوهرها وتتم بنفس الطريقة التى تجرى بها حسابات أى مشروع رأسمالى آخر ، وفى هذه الحالة وحتى يتسنى تفسير المأزق فى بلاد معينـة فانه يكفى أن نبين كيف يختلف الحد الأمثل الرأسمالى عن مثيله الاجتماعى ، حتى ولو كان لوجود الشركة متعددة الجنسيات نفسه تأثير معين يعمل على التضخيم ، أو ان حسابات الشركة متعددة الجنسيات تتعارض بصفة أساسية (وليس من الناحيـة التفصيلية وحسب) مع حسابات الشركة المستقلة ، وفى هذه الحالة لا يمكن تفـادى الاستنتاج بأن انتهاج سياسة بسيطة معادية للشركة متعددة الجنسيات ، والعودة الى اقتصاد قائم على حرية السوق ، سوف يطلقان سراح القوى المركزية الدافعة •



الرؤيا الإشتراكية

●● تقوم الرؤيا الاشتراكية للمنظمات الدولية على المبادىء التى وضعها لينين لتوجيه السياسه الخارجية ، فنرى الاتحاد السوفيتى وبقية الدول الاشتراكية تشارك فى جهد الأمم المتحدة وفى كثير من المنظمات الدولية الأخرى ، تحدوها الرغبة فى السلام وفى التعاون الدولى •

فالرؤيا الاشتراكيه للموقف الحاضر ، بما انتهى اليه التوتر الدولى من استرخاء ، تقوم على تزويد المنظمات الدولية بدور أكبر ودرجة من المسئوليه أعظم • فالكثير من المنظمات الدوليه الآن فى وضع أحسن لتحقيق قدراتها الايجابية التى أعلنت عند قيامها ، وحالت دونها الحرب الباردة فى الماضى ، وان كانت آثارها ما زالت جلية بارزة •

وفى الاتحاد السوفيتى ، كما فى الدول الاشتراكية الأخرى ، تحتدم الرغبة عارمة لانجاز برنامج مستمر من الكفاح الدائب للسلام والتعاون الدولى وحرية الشعوب واستقلالها ، وهو ما أقره المؤتمر الخامس والعشرون للحزب الشيوعى السوفييتى سنة ١٩٧٦ ، تفسيرا للمعايير التى يراها القائمون على دراسة المنظمات الدوليه فى البلاد الاشتراكية لجدوى أى منظمة فيما تقوم به من عمل لتحقيق الوفاق •

وقد شارك المشرعون والمؤرخون ورجال الاقتصاد وعلماء الاجتماع فى تكوين الرؤيا الاشتراكية للمنظمات الدولية • أما البحث العلمى الكبير فى هذا الصدد فقد اضطلع به معا أساتذة فى عدد من البلاد الاشتراكية ، ونشر منذ سنوات خلت بمناسبة العيد الخامس والعشرين للأمم المتحدة •

الكاتب : جريجوري موروزوف

رئيس قسم المنظمات الدولية فى معهد الاقتصاد العالمى والعلاقات الدولية بالاتحاد السوفيتى وأكاديمية العلوم بموسكو • وقد أصدر عددا من الكتب والبحوث عن المنظمات والعلاقات الدولية •

المترجم : الدكتور حسين فوزى النجار

وكيل وزارة التربية والتعليم سابقا • عضو مجلس ادارة اتحاد الكتاب ورئيس رابطة أساتذة العلوم الاجتماعية • زميل أكاديمية العلوم السياسية بجامعة كولومبيا ، والمركز الدولى للتربية بواشنطن • عضو بعثة القادة الى الولايات المتحدة الأمريكية عام ١٩٥٧ • أصدر ثلاثين كتابا وترجم كتابين •

المنظمات الدولية والعلاقات الدولية

من السمات البارزة للعلاقات الدولية فى الوقت الحاضر ذلك الدور النامى الذى تقوم به المنظمات الدولية ، فلم يكن لها دور محدد قبل الحرب العالمية الثانية عندما قصرت همها على مجالات قليلة متخصصة (كالمواصلات ، والصحة ، الخ) • ولم تكن عصبة الأمم ، وهى وليدة النظام الذى تمخضت عنه معاهدة فرساى ، غير عنوان للفشل فى كل ما يتصل بالمحافظة على السلام •

وينكر الفكر الشيوعى أن تكون هيئة الأمم المتحدة عقبا لعصبة الأمم • فهيئة الأمم المتحدة ، وهى أول منظمة دولية فى التاريخ تقوم على الرغبة الصادقة فى المحافظة على السلام ، لم تكن الا نتاج النصر الذى حققه التكاتف ضد هتلر فى الحرب العالمية الثانية •

وفى أعقاب الحرب لم يكن النماء كميا ، ولكنه كان الى حد ما نموا فى السمات الناجمة عن تحول أساسى فى المسرح العالمى جعل من المنظمات الدولية عنصرا هاما فى العلاقات الدوليه • فبينما كانت تقوم من قبل على الدول الرأسمالية فحسب أصبحت بعد هذا التحول الجذرى فى الوقت الحاضر مقاما لنظام اشتراكى عالمى ينبثق من وجود نظام عالمى لمنظمات دولية لحكومات مشتركة تربط الدول بعضها الى بعض فى اطار من النظم الاشتراكية الأصلية ، وبالتالى من المنظمات الدولية التى تتجاوز الحدود الفاصلة بين هذه النظم ، وتوفق بين هذه الدول على اختلاف

نظمها وتباينها أحيانا ، حيث تمثل هذه المنظمات فى طورها الأخير سمة بارزة هامة فى الحياة الدولية المعاصرة تتميز فى حقيقتها بالتعايش السلمى بين دول لها أنظمتها الاشتراكية المختلفة ، وما الأمم المتحدة الا واسطة العقد بين هذه المنظمات ٠

وقد أدى انهيار الاستعمار وبروز عدد كبير من الدول القومية الناشئة الى ظهور عدد من المنظمات الدولية فى البلاد النامية ، كما كان للمدى البعيد الذى بلغته الحركات الاشتراكية هى الأخرى من التقدم ما أدى الى قيام عدد من المنظمات الدولية غير الحكومية ٠ ومن أبرز السمات الرئيسية للمنظمات الدولية المعاصرة ما كان لثورة العلم والتكنولوجيا من نتائج تكاكات معضلات من سماتها أنها تغطى الكرة الأرضية، وأولها بل على قمتها تجنب حرب نووية عالميه ، يليها حماية البيئة ، والغزو السلمى للفضاء ؛ ثم معضلات الطعام والطاقة والمواد الخام وغير ذلك من المعضلات ٠

وتستطيع المنظمات الدولية ؛ كما يراها من قاموا على دراستهـــا فى البلاد الاشتراكية ؛ ان تثرى التعاون بين الدول فى ميادين معينة بامكانيات بارزة ٠ فمن المنظمات ؛ كالأمم المتحدة وبعض المنظمات الاقليمية ؛ ما تقدم وسائل متميزة لتسوية المنازعات بين الدول ، فان تقرير العوامل السياسية والاجتماعية التى تقوم عليهـــا المبادىء والمقومات الأساسية التى تشكل مسيرة العلاقات الدولية فى وقتنـــا هذا ما تحتاج اليه أى دراسة للمنظمات الدولية ، وتقوم النظرة الاشتراكية على أن مثـــل هذا العامل الرئيسى ما هو الا رباط فكرى بين القوى السياسية والطبقيه فى الساحة الدولية مع غيرها من العوامل التى تقرر العلاقة بين الدول من خلال نظم اشــــتراكية عليا ، كما هى بين دول لها نظمها المتباينة بما فيها موقفها من المشكلات السياسية والاقتصادية الرئيسية ، بداية من موقفها حيال الحرب والسلام فى عالمنا الحاضر ٠

ولهذا فان الرؤيا الاشتراكية فى دراسة المنظمات الدولية فى البلاد الرأسمالية تضع فى اعتبارها ظاهرة جديدة فى تطور الرأسمالية ٠ هذه الظاهرة قد أدت الى قيام تكتلات عسكرية وسياسية وتجمعات اقتصادية تنظر اليها الاشتراكية فى كثير من الحذر باعتبار أن التكتلات العسكرية تورى نـــذر الحرب وان الطبيعة الجائحة للتجمعات الاقتصادية تهدر السعى لتدويل العلاقات الاقتصاديه العالمية وتفضى الى مواقف متحيزة فى العلاقات بين الدول ذات النظم الاشتراكية المختلفة ٠

ومن الواضح أننا ما زلنا بعيدين عن تعريف عــــام مقبول لما تعنيه المنظمة الدولية ، ففى تقديرى (تقدير الكاتب) أنه من اليسير على ضوء المعتقدات الأساسية للرؤيا الاشتراكية تعريف المنظمة الدولية فى صورتها العامه انها أداة واضحـــة البنيان للتعاون الدولى ، أقامها أعضاؤها على أساس حر لحل المشـــاكل العامة حـــلا مشتركا وتنسيق الجهود فى الاطار الذى حدده دستورها ، على أن لا يقل عدد أعضائها كقاعدة عامة ، عن ثلاثة ، قد تكون حكوماتٍ ، أو هيئات رسمية ، أو هيئات غــــير رسمية ، وانما لهاأهدافهاالمشتركة ، وتعمل وفقا لشروط مناسبة تستمدها وترجع فيها الى مؤسسات ذات طبيعة تحددها الدساتير أو النظم أو اللوائح الخ ٠ ويكون نشاط هذه المنظمة الدولية وأهدافها مما يتوافق والمبادىء العالمية المقررة فى القانون الدولى الذى يتضمنه ميثاق الأمم المتحدة ، على أن لا تكون لها صفة التجارة أو أى اتجاه للانتفـــاع والكسب ٠وليس للمؤسسات المتعـددة الجنسية ولا للكارتلات أو الاحتكارات الدولية الخاصة وما شابهها من الهيئات الدولية الأخرى ما يمكن أن يعد من قبيل المنظمات الدولية بالمعنى الدقيق لهذا المصطلح ٠

المنظمات الدولية
للحكومات المشتركة (ايجو)

تستند أهمية هذه المجموعة من المنظمات الدولية الى حقيقة أن الدول تشترك فيها بشكل رسمى ، كما تستند الى أهمية العمل الذى يدعى للاسهام فيه أكثر هذه المنظمات تعددا وتنوعا •

فالايجو (١) ليســت مجرد أدوات لدبلوماسية فســيحة ، اذ يمتــد نشاطها غالبا الى آفاق تتجاوز العلاقات السياسية وتعدوها الى تبنى مجالات أخرى عديدة ، وكانت الحاجة اليها منذ قيامها أن تضطلع الحكومات بحلول مشتركة للمشكلات العالمية الكبرى لصالح السلام ورغبة الدول الأكيــدة فى قيام علاقات اقتصاديه وثقافية بين بعضها والبعض الآخر ، وان عاق انجازها أسباب عديدة كالتمييز الاقتصادى الذى يمارسه عدد من البلاد فى الغرب •

والتعاون الدولى من خلال الايجو يساعد على التقدم العلمى والتكنولوجى ، ويمتد الى توثيق العلاقات الثقافية وايجاد الحلول لمشاكل العالم •

وحتى ندرك المعنى الواسع لاسهام الدول الاشتراكية فى الايجو ، حيث تمثــل دولا اشتراكية تتباين نظمها ، علينا أن نعى المبدأ الذى ساقه لينين من أننا فى السياسة الخارجية تحملنا الضرورة على الا نضع فى الاعتبار الدوائر الرأسمالية الباغيــة فحسب، وانما علينا كذلك أن نقدر موقف ذوى التفكير المعقول من الساسة البورجوازيين والفرص المتاحة لعقد اتفاقيات مع الدول الرأسمالية • وعلى هذا فان نشاط دول الايجو لا يتسم بالتعاون فحسب ، وانما يتسم أيضا بالصراع المرير ، اذ أن التعايش السلمى يتضمن حتما توفيقا فى القضايا الفكرية •

وتعزو الرؤيا الاشتراكية للمنظمات الدولية أهمية بالغة الى دور الدول الصغرى فى الايجو ، اذ أن اشتراكها فى هذه المنظمات هو مما يعزز سيادتها ويؤكد استقلالها القوى ويجنبها الضغط الاقتصادى ويحل مشاكلها الملحة •

وتقوم المنظمات الدولية فى الوقت الحاضر بدور قويم هام فى العلاقات الدولية وخاصة فيما يتعلق بالنظرة الى الوفاق ، الا أن التأثير الحقيقى للمنظمات على اختلافهــا قد يتباين الى حد كبير بتباين طبيعتها وتكوينها والطريقة التى تنتظم عليها القــوى السياسية فى داخلها •

وتقوم الرؤيا الاشتراكية على التمسك بأن الايجو ، شأنها شأن الدول ، ما هى الا بعض الكيان العام لنظام العلاقات الدولية وان كانت ذات دور محدود ، فحيث تملك الحكومات كل الحقوق التى يسوغها القانون الدولى فتعين دول الدرجة الأولى فى النظام ، فان الايجو لا تعد بوجه عام الا دولا من الدرجة الثانية ، ولكنها فى اطــار النظام الدولى يمكن أن تدرج تبعا لأهميتها الحقيقية وللمعايير الرسمية التى لها ، اذ انها وفقا لهذه المعايير بعض هذا الكيان العام لنظام العلاقات الدولية كتركيب فى هذا

---

(١) IGOS, Intergovernmental Organizations.

النظام أولا وبالتالى ككيان من كياناته الفرعيه من حيث علاقتها بمنظمات أكبر تعين هذه الكيانات الصغرى ، ومن أمثلة ذلك ما تقوم به الأمم المتحدة من دعم علاقاتها بالمنظمات المتخصصة فى داخلها • وهو ما تواجهه فى الواقع على أساس استشارى من غير طريق المنظمات الحكومية ، ويمكن اعتبار بعض المنظمات كاليونسكو ومنظمة العمل الدولية من المنظمات الفرعية للامم المتحدة ، عناصر لها استقلالها الذاتى فى النظام العام للعلاقات الدولية • الا أن هذه المنظمات الصغرى - أو أى تجمع لأى عدد من المنظمات الدولية يرتبط بعضها ببعض ارتباطا رسميا - لا تعد من قبيل المنظمات الدولية ، فأسرة الأمم المتحدة على سبيل المثال - بصورتها تلك من حيث منظماتها الصغرى - لا تستطيع أن تكون عنصرا مستقلا من حيث الاطار العام فى حين تستطيع ذلك أجهزتها الصغرى •

ويضاف الى ما ذكرنا أن المكانة التى تحتلها أى منظمة دولية فى الاطار الحكومى للعلاقات الدوليه انما تقوم على عدد من العوامل الاخرى كنوعيه النشاط الذى تنجزه وطبيعتها العضوية وحجمها الخ •

أما الجهد الذى تبذله المنظمات الدولية للتأثير على سياسة الدول وعلى العلاقات الدولية عامة فانه ظاهرة معقدة ، ففى حالة معينة يتخذ هذا التأثير اجزاء من صورتين ما دام الموقف فى المنظمات الدولية تحكمه الى حد كبير تلك الاجراءات السائدة فى المحيط الدولى ، فى حين يكون نشاطها من ناحية أخرى كيانا متماسكا فى العلاقات الدولية ككل ، فان هذا النشاط بصورته تلك يغير من المشكلات الدولية ، اما بايجاد الحلول لها ، واما ببيان أن لاحل لها الى وقت ما ، ومن أعظم الفوائد أن تتيح لوائح معينة للأعضاء فى المنظمات الدولية فرصا جديدة للكلام أو البحث المشترك أو ايجاد الحلول الخ • ومن ألوان هذا النشاط المقرر تدبيج مشروعات الاتفاقات الدولية ، وترتيب الاجتماعات والأنظمة ، وتقنين مبادىء القانون الدولى ، وبذل المحاولات - التى لم تحقق حتى الآن نجاحا ملحوظا - لاستخدام أشكال تقليدية من الوساطة لحسم المنازعات الدولية •

وبينما نعزو أهمية بالغة للايجو فان العقيدة الاشتراكية ، تنكر مع ذلك احتمال أن تتمخض الايجو عن وحدة دولية عليا فى صورة حكومة عالمية : المستقبل القريب أو برلمان عام أو ما شابه ذلك من النظم التى يراها بعض مفكرى البورجوازية قمينة بوضع حلول جذرية لكل المشكلات الدولية • ولنا موقفنا من الدعاة لحكومة عالمية ، وبخاصة فيما يتعلق بمسألة الحدود المحتملة للمنظمات العالمية ، والأهمية البالغة لمسألة انشاء اتحاد عالمى هى أن تقوم الفكرة على أن يكون الاتحاد من القوة والقدرة بما يمكنه من تغيير العالم تغييرا جذريا ، أو حتى حل ما يمكن حله من مشاكله السياسية والاجتماعية المعقدة •

ومع ما تتبوأه المنظمات الدولية من مكانة هامة فى نظام العلاقات الدولية ، وان غلفتها الموضوعية وحددت اطارها ، فان هذه المكانة تحدها أصلا موضوعية قوانين التطور الاجتماعى فضلا عن مصالح الدول منفردة واتجاهاتها وسيادتها • وفى داخل هذه الحدود تتمتع الايجو بدرجة من الاستقلال ، الا أن حريتها فى العمل لا تعوقها حدود ، فمسائل الحرب والسلام ، فضلا عن المشكلات الاجتماعية الأساسية ، هى مما يمكن حله تبعا لما تقوم به الدول ، بالتعاون والعمل المشترك للقوى السياسية الكبرى • ولهذا فليس لدول الايجو كفاية ذاتية ، ولا تستطيع أن تقرر مسيرة التطور العالمى ، ولا يعدو

دورها العمل مع دعم السلام والتعاون فيما بينها ، ملقية بكل ثقلها وراء المصالح التى تعنى أعضاءها ، أكثر مما تعنى بمتابعة الهدف المنبثق من التهويم بفكرة حكومة عالمية والقضاء على السيادة القومية ، وان كانت داخل حدودها البينه الواضحة تستطيع أن تعاون كذلك فى حل بعض المشكلات الاجتماعية •

فاذا تحقق قيام نظام متين للأمن الدولى ، وأحرز تقدما ، فان بعض دول الايجو تستطيع دون شك أن تجرى تغييرا ضخما فى طبيعتها ، حتى ليلغى بعضها وجوده ، اذ أن الرؤيا الاشتراكية تقوم فى الواقع على حقيقة ما تقدم به الاتحاد السوفيتى ، وكرره مرارا ، من أن الخطوة الأساسية نحو الوفاق فى العالم وفى القارة الاوربيه هى فى فض كل من كتلةالناتو (منظمة حلف شمال الاطلنطى) ومنظمة معاهدة وارسو (ميثاق وارسو) ، فمن المعروف أن مجلس تبادل المعونة الاقتصادية (كوميكون) قد قام تحت ظروف معينة لدعم الصلات بين جماعة الاقتصاد الأوربى •

وتقوم الرؤيا الاشتراكية أيضا على أن الايجو تحظى فى القانون الدولى بشكل من أشكال الشخصية الدولية المشروعة تتمثل فى طبيعتها ذات الاطار المحدود اذا ما قورنت بالدول ذات الكيان المستقل الكامل ـ وفى هذا الاطار من الشرعية التى تضفيها عليها الأمم المتحدة يغدو عدد من الوكالات المتخصصة وبعض المنظمات الأخرى أعظم سعيا من دول الايجو •

وتقوم دراسة الاشتراكية نشاط الايجو على تحليل العمل الذى تقوم به أجهزتها حيث ترى أن نشاط أى تركيب فى بناء أى من دول الايجو لابد أن يعكس ـ فوق أى اعتبار آخر ـ المبدأ الأساسى للقانون الدولى فى المساواة بين الدول فى حق السيادة كما تضمنه ميثاق الأمم المتحدة وفيما جاء فى النظام الاساسى لكثير من دول الايجو اذ أن مراعاة هذا المبدأ هى الضمان الحقيقى للسلام على الأرض •

وقد أنشئت الايجو للعمل المشترك لصالح الدول التى تتكون منها ، فالدول الأعضاء فيها ، وان تساوت قانونا فى معاملاتها الدولية ، تتوقف مسئولياتها وجهودها الفردية لحل مشكلات أى منها على كل ما تتضمنه الفرص المتاحة لكل منها •

والمساواة القانونية لكل من الدول الأعضاء فى الايجو كمبدأ من مبادىء القانون الدولى لا يحجبها حقيقة أنها ليست سواء فى الواقع تبعا لقدرة كل منها العسكرية والاقتصادية فضلا عن تعدادها ومواردها الطبيعية الخ • فقد قامت الايجو على أساس من التوافق الصارم مع ما يثيره العالم من مبادىء القانون الدولى متشبثة تماما بمبدأ صوت واحد لبلد واحد ، فقاعدة الاجماع فى التصويت للأعضاء الدائمين لمجلس الأمن فى الأمم المتحدة ما هى الا تعبير عن نوع من المسئولية تضطلع بها تلك القوى عن أقدار العالم ، كما هى تعبير عن المساواة بين نظامين اجتماعيين متناقضين يريان ضرورة الاجماع على حل المشكلات الدولية •

ويتوقف جهد الايجو أساسا على ارادة الدول الاعضاء ، وما يضطلع به كل منها من عمل لتحقيق التعاون واقرار السلام ، ولا ننكر فى هذا كفاية جهادها الوظيفى والمساواة فى الخدمات الدولية المدنية ، فانها جميعا عظيمة الأثر فى تحقيق رسالتها •

وتضع الرؤيا الاشتراكية فى اعتبارها التوافق والامتيازات المتبادلة (ما دامت بعيدة عن المضمون الايديولوجى) كعناصر هامة فى التعاون الدولى بين الدول ، فبدونها لا يمكن حقا قصور نشاطها •

وعلى الايجو أن تحترم لذلك مبادىء تحقيق السلام والمساواة فى السيادة ،وأن تضع مصالح كل الدول الأعضاء موضع الاعتبار الى أبعد مدى ممكن ٠

وجريا على نشاطها فان لهذه السمات دلالتها فى القرارات التى تتخذها ويكون لها تأثيرها فى سياسة الدول الأعضاء في اتجاه أو آخر ، ولا نستطيع أن نتقبـــل وجهة النظر القائلة بأن المنظمات الدولية تنمى ارادة قانونية مستقلة عن ارادة الدول الأعضاء وتعلو عليها ، فان هذا يعنى محاولة لاثبات أن ارادة دولة من دول الايجـو مستقلة عن ارادة الدول الأعضاء التى تتكون منها ، كما نقيم الدليل على سيادتهـا الذاتية الكاملة وسموها بالنسبة لسياسة أعضائها ٠ ويمكن اتخاذ هذا التفســير كما كان خلال الحرب الباردة تمكينا لعدد من الدول تتمتع بأغلبية تلقائية فى التصويت من الاستعانة بدول الايجو لها صفة الالزام القانونى باعتبارها صادرة من ارادة أسمى، فان ذلك مما يتناقض ولا يتوافق مع الاطار العالمى المقبول لهذا النسق من المنظمـات الدولية ، فمما هو جدير بالاعتبار أن الايجو تضم دولا تختلف فى نظمها الاجتماعية كما تختلف فى بنائها الطبقي ، ولا تستطيع ارادة دول من دول الايجو تختلف فى نظامها الاجتماعى أن تتمازج معا لتكون ارادة عامة أو أسمى بالمعنى التقليدى أو ارادة واحدة ثابتة بمعنى آخر ، اذ أن تناقض المصالح الطبقية لا يمكن أن يقرر ارداة مركبة من هذا النوع ٠ وحتى يكون لنشاط الايجو جدواه فى الوقت نفسه لتحقيق نتـائج طيبة تقوم على احترام سيادة الدول الأعضاء ومصالحها ، فان تقدير مصالح هـذه الدول التى تتعارض أوضاعها الاجتماعية عامل أساسى لا ينكر ٠

وتتخذ دول لايجو قراراتها وفقا لاجراء ثابت حيث تعكس هذه الاجراءات حينئذ بصورة العمل المشترك الذى هو مزيج من التضاد والتوافق) فيما يثار بين القوى السياسية المتعددة فى المنظمة ، وهو ما يمكن وحده أن يزود شرعيتها بقاعدة صلبة ، كما أن المواقف التى تتبناها مجموعة من الدول أو دول فرادى ، فضلا عن الاتجاهـات التى تتخذها الوحدات الاقليمية فيما يثار من نقاش وغير ذلك ، هى من العوامل التى نلقى بمؤثراتها على قرارات الايجو ٠

وتتميز الارادة المشتركة للايجو عن الارادات الفردية لأعضائها من حيث الشـكل والجوهر ، اذ تصدر نتيجة لقرارات يتفق عليها الأعضاء عادة ، وهذا المزيج من الارادات له قوته الدافعة ، اذ أن البحث عن حلول للمشاكل العديدة مع وجود هذه الارادات المتضاربة للدول المختلفة ما هو الا نتيجة للتوفيق فيما بينها ليكون موقفها واحـــدا تعبر عنه فى أى مسألة تجمع عليها ٠

وليست هذه الارادات المتعددة تجمعا عدديا ، اذ أن كلا منها له وجوده المستقل، أو من خلال تجمع منسق سياسيا واجتماعيا يمكن أن تتوحد فى اطاره ، ومن ثم فان الارادة النوعية للايجو ما هى الا تعبير معقد لموقف أعضائها من الدول ٠

وتنكر الرؤيا الاشتراكية اتجاه بعض البورجوازيين الدوليين فيما يذهبون اليه من ان المنظمات الدولية لا جدوى منهـــا ما دام الغموض يغلف الرؤيا التى تقوم عليها المنظمات الدولية نفسها ، ويحول دون قيام جماعة متآلفة من أعضائها ، وهو زعم باطل تنقضه الشواهد الايجابية للمنظمات الدولية فى ميدان التعاون الدولى ٠

فمن البين أن التوسع المكتمل لنشاط المنظمات الدولية بكل احتمالاته لا يتم مالم تتوافق الخلفيات الكامنة وراء العلاقات الدولية ٠

الأمم المتحدة

تضفى الرؤيا الاشـــتراكية أهمية بالغـــة على الأمم المتحدة وعلى الكثير من وكالاتها المتخصصة ، فالأمم المتحدة ما هى الا رباط وثيق فى العلاقات الدولية الحاضرة، ومهما يكن ما يوجه اليها من نقد صائبا فلا يمكن انكار أنها كانت أداة فعالة فى فتـرة ما بعد الحرب لتجنب حرب عالمية جديدة •

فالأمم المتحدة منظمة دولية فريدة سواء فى عضويتها أو فى اتساع قدرتها ، فمن سماتها الهامة أنها عالمية ، وفضلا عن ذلك أنها تضم دولا ذات أنظمه اجتماعية متعارضة ، كما يؤكد ميثاقها من جديد المبادىء الرئيسية لديمقراطية القانون الدولى، وهو قوام التعايش السلمى ، وقد برهنت الاحداث على صمود ميثاقها أمام التجربة اذ يتضمن الوسائل الحتمية لتأمين السلام والتعاون الدولى •

والمبدأ الأساسى فى الميثاق ، وهو التصويت الاجماعى للأعضاء الدائمين فى مجلس الأمن على القرارات مما يضمن التعاون بينهم ويحول دون استخدام هذا الجهاز ليكون أداة لأغراض تتنافى مع صالح السلام والأمن • وهذا المبدأ بالغ الاهمية بالنسبة للدول الصغرى كما هو بالغ الاهميه بالنسبة للبلدان والشعوب الصغيرة التى تكافح فى سبيل حريتها واستقلالها ، ومن أمثلة ذلك قرار الفيتو الذى أصدره الاتحاد السوفيتى عام ١٩٦١ اذ حال بين نظام سالازار وجر الأمم المتحدة الى مغامرة ضد الهند فيما يتعلق بتحرير جوا وديماو وديو •

وما الأمم المتحدة الا ساحة دولية بالغة الاهمية للمناقشات الواسعة ، فهى الساحة الحية حيث تصاغ النصوص ، كما أنها فى جميع الحالات يمكن أن تكون محورا للدفاع عن السلام ولانجاز مشروعات التعاون الدولى •

ويؤدى تحليل نتائج النشاط الذى قامت به الامم المتحدة من ناحية أو أخرى الى الحزم بأنها لم تف تماما بكل ما كان عليها أن تقوم به ، وهو ما تلقى لفتة بريجنيف الضوء على أسبابه بقوله : « ليست الأمم المتحدة صورة لقوة قائمة بذاتها ، ولا شـــكلا لحكومة عالمية تسمو على الحكومات ، اذ أن أعمالها ومواقفها التى تضطلع بها ما هى الا صورة لتوازن القوى القائم بين دول العالم ، وهو الاتجاه السائد فى الحياة الدولية » •

وتتباين لذلك نتائج الأعمال التى تقوم بها الامم المتحدة والمدى الذى يمكن أن تتوافق معه تلك النتائج مع الميثاق فى شتى مستويات النشاط معتمدة فى ذلك على توازن القوى المطرد نماء •

وقد كان لسنى الحرب الباردة تأثيرها السلبى العميق على الامم المتحدة ، فقـــد أدانت بعض البلاد باسم الامم المتحدة عددا من الاعمال التى قامت بها مخالفة لأهداف الميثاق بما لها من أغلبية تحظى بها فى التصويت • وأدت هذه السياسة فى التحيف الى أضرار خطيرة ألمت بالأمم المتحدة ، ومن قبيل ذلك عمليـــــة كوريا سنتى ١٩٥٠ و ١٩٥١ ، وكتب عنها معلق أمريكى للشؤون الدولية يقول ان علم الامم المتحدة كاف يخفق على رأس الحملة ، الا أن سير الحرب لم يكن فى الحقيقة فى قيادتها • ولم تكن القرارات الخطيرة على كثرتها لتصدر الا عن الولايات المتحدة • ومن اليسير أن نعثر على أمثلة عديدة لشواهد مماثلة لعدد من الأعمال التى قامت بها الأمم المتحدة ، كعملية الكونغو خاصة •

وفى سنى الحرب الباردة ابتلى مبدأ العضوية العامة للأمم المتحدة بأعظم الأوضار ، اذ خضعت البلاد الاشتراكية للتفرقة الساخرة ، ومن سوء الطالع أن يقترف مجلس الأمن أيضا هذه التفرقة أخيرا (بالنسبة لقبول جمهورية فيتنام الديمقراطية وجمهورية فيتنام الجنوبية سنة ١٩٧٥) ٠

وكيفما كان فقد كانت البلاد الاشتراكية وغيرها من القوى المحبة للسلام قادرة حتى فى خلال الحرب الباردة على تحقيق بعض النتائج الايجابية ، كما فى أثناء مناقشة الكفاح القومى للتحرير وغيره من المسائل ، واتخاذ خطوات ايجابية لا تقل ، على تواضعها أهمية عن ذلك ، كالمبادرة التى قام بها الاتحاد السوفيتى لادانة حرب الدعاية فى أى بلد وعلى أى صورة (١٩٤٧) والمقترحات التى تقدمت بها تشيكوسلوفاكيا لأصـول التعايش السلمى وغير ذلك ٠

ومما أدى اليه تغير ميزان القوى فى العالم تغير مماثل فى وضع هذه القـوى داخل الأمم المتحدة أتاح لها أن تتخذ القرارات نافعة فى المسائل الحيوية كشـجب الاستعمار ونزع السلاح وحقوق الانسان ٠ والسؤال الهام الذى يجب أن نلقيـه فيما يتعلق بهذه القرارات هو الى أى مدى كان انجازها ، فهناك مثلا أكثر من مائة قرار ضد التفرقة العنصرية فى جنوب افريقيا ما زالت بلا جدوى ، كما أن ما قامت به الأمم المتحدة لحسم المنازعات الدولية وتامين السلام ليس كافيا ، فما زال القرار رقم ٢٤٢ للشرق الأوسط مثلا غير نافذ بعد تلك السنوات الطوال ٠

وتتحدد العلاقة فيما بين الاتحاد السوفيتى والبلاد الاشتراكية وعدد من القـوى الأخرى فى كل الخلافات الكبرى وفقا للمبادىء الأساسية لميثاق الأمم المتحدة ، وهو ما يندرج مثلا على ما تقوم به الأمم المتحدة من اجراءات للمحافظة على السلام امتـد الجدل حولها سنوات طوالا ٠ ويصر الاتحاد السوفيتى على حتمية التمسك الصـارم بالميثاق وخاصة فيما يتعلق بالدور الحاسم لمجلس الأمن فى مراقبة تلك الاجراءات ٠ وقد أدى الاصرار على اقامة الأمانة العامة للأمم المتحدة فى مواجهة مجلس الأمن ليضطلع بمسؤلياته فى تقويم هذه الاجراءات تقويما فعالا الى بعض الآثار السلبية العميقـة (كعملية الكونغو مثلا) ، الا أن هذا الموقف لقى معارضة عنيفة ، اذ أن ميثاق الأمم المتحدة بما يخول الأمانة العامة من حقوق واضحة محددة وفى غاية الاهمية يضفى عليه استقلالا ويمنحه قوة ذاتية لتقويم عمليات المحافظة على السلام ٠

ويتساوى ذلك القرار الذى اتخذته الجمعية العامة للأمم المتحدة فى دورتهـا الثلاثين فيما يتعلق بضرورة اخراج القوات الأجنبية التى تعمل تحت علم الأمم المتحدة من كوريا مع ما ذكرنـاه من شجب الاجـراء الكورى ، وفى تاريخ الأمم المتحـدة ما يؤيد سلامة الموقف الاشتراكى ويقوم شاهدا على أن مشكلة العمل الجماعى الذى تقوم به الأمم المتحدة فى الدفاع عن السلام يمكن أن تحل على أساس الالتزام بميثاق الأمم المتحدة ٠

وهو ما يمكن قوله عن القضايا الأخرى التى أثارت النزاع فى الأمم المتحدة ٠ الا أن النشاط الاخير للأمم المتحدة يتميز بترجيح الاتجاه الجماعى على الاتجاه المدمر ،وان كان ذلك ليعنى أن الريح تهب رخاء من كل جانب ، فردا على ضعف موقفهم الناجم عن توازن القوى الطارىء فى الأمم المتحدة اتخذت القوى الغربية عددا من التـدابير

الانتقامية ضد ما دعته استبداد الاغلبية ، وهى تدابير تتناقض وميثاق الأمم المتحدة، نذكر منها التحيز فى قصر المعونة على الأمم المتحدة ، والنية المعلنه لحجز المعونة عن البلاد التى تنالها ، وهو ما تضمن مواقف فى الجمعية العامة أغضبت واحدة من القوى الغربية ، واستغلال الفيتو فى مجلس الأمن لشجب المقترحات التى لا تستريح اليها مجموعة معينة من البلاد الغربية ، الخ •• ويرى الجانب اليسارى المتطرف ، وقد تناثر فى الأمم المتحدة فى الآونة الاخيرة ، اقامة العراقيل من أجل مناقشات موضوعية للقضايا الهامة ومن أجل محاولات رصينة بحثا عن حلول موضوعية لها •

ومن الواضح أننا ما زلنا فى حاجة الى جهد غير قليل قبل أن تصبح الامم المتحدة أداة يمكن الاعتماد عليها للمحافظة على السلام ولتؤكد آمال شعوبها فيها •

وقد احتلت المشكلات الاقتصادية والانسانية والعلمية والتكنولوجية من عمل الأمم المتحدة فى السنوات الأخيرة مكانة أثيرة متزايدة •

ومما هو جدير بالاهتمام فى هذا الصدد توكيد التوازن الحقيقى بين الصور العديدة لنشاط الأمم المتحدة ، ويقوم الاتجاه الاشتراكى فى هذا على حقيقه آن الأمم المتحدة قامت على عصبة الشعوب المناهضة لهتلر لتأمين السلام أولا وقبل كل شىء، وغايته أن تزداد قوة وأن يعلو سلطانها فى شئون السياسة الدولية وأن تكون جهازا مؤثرا وأن تتشبث الدول الأعضاء بميثاقها فى اصرار لا يريمون عنه •

وثمة اتجاه آخر يثبت الحاجة الى حصر نشاط الامم المتحدة ومنظماتها بحيث يكون التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى متوافقا مع ما ينجم عن وظيفتها السياسية من أوضار ، وما هذا الاتجاه الذى تتبناه الدوائر ذات النفوذ فى الغرب الا محاولة منها لاستغلال الأمم المتحدة فى دعم نفوذها بين بلدان العالم الثالث ، اعتمادا منها على قوة مواردها الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية الهائلة ، اذ تأمل من ورائها أن تعوض ما تعانيه من خسارة فى قضايا السياسة الهامة نجمت عن توازن القوى الذى لا تستريح له فى الأمم المتحدة •

الا أن صالح التعاون الدولى ودور الأمم المتحدة فيه مما يؤكد الحاجة الى تقديم النشاط السياسى لتأمين السلام الدولى على غيره • ولا يعنى هذا قطعا ألا تعنى الامم المتحدة بالاسهام فى التعاون الاقتصادى والعلمى والتكنولوجى ، طالما كانت الحاجة ماسة إلى هذا النشاط وفى قدرة الأمم المتحدة أن تقوم بالكثير لحل القضايا السياسية ، وهى ما يجب حلها قبل أية حلول أخرى للمشكلات الاقتصادية وغيرها ، ولا سيما معضلات النظام الدولى الجديد للاقتصاد وتوكيدا لأولوية المهام السياسية للأمم المتحدة تعتنق الاشتراكية فكرة أن دعم اقتصاديات الدول النامية أدعى الى اعادة بناء العلاقات الاقتصادية الدولية ، وليس هناك من ينكر آن مطالب الدول النامية واحترام سيادتها على مواردها وحقها فى تأميم الممتلكات الأجنبية على أراضيها ، اذ آن تأييد مبدأ الحقوق المتساوية فى التعاون الاقتصادى بين الشعوب قد أصبحت حقوقا مشروعة•

كما كانت المساجلات التى دارت حول المسائل الاقتصادية فى الدورتين الخاصتين السادسة والسابعة للجمعية العامة للأمم المتحدة دعما للعلاقات المباشرة التى قامت فيما بين دعم الوفاق وحل المشكلات العاجلة للعلاقات الاقتصاديه الدولية ،ولا سيما بعد القضاء على مخلفات الاستعمار القاسية فى البلاد النامية •

منظمات الحكومات الدولية
المشتركة للبلاد الاشتراكية

تبدو أهمية المنظمات الدولية للحكومات فى النظام الاشتراكى فى الدور الذى تقوم به البلاد الاشتراكية للتعاون فى العالم الحديث ، وفى الملامح الخاصه التى تتسم بها علاقاتها الدولية ، والقاعدة فى هذه العلاقات هو مبدأ البروليتاريا الدولية ويقوم على المعونة الأخوية المشتركة والمساواة الحرة فى الحقوق واستقلال البلاد المعنية . فالعلاقات الدولية للبلاد الاشتراكية تتميز بالمعونة المشتركة المجردة من أى غاية ، والصداقة والتعاون ، والتكاتف التلقائى لقوى الكفاح لنصر الاشتراكية ، اذ تعكس علاقات البلاد الاشتراكية ديمقراطية مبادىء القانون الدولى من احترام سيادة الدولة ، والحقوق المتساوية للشعوب وحق تقرير المصير والنفع المشترك دون تدخل .

ومن أهم المنظمات الدولية فى البلاد الاشتراكية « منظمة حلف وارسو » و «مجلس المعونة الاقتصادية المشتركة » .

وقد وقعت معاهدة وارسو للصداقة والتعاون والمعونة المشتركة فى ١٤ مايو ١٩٥٥ ووضعت قاعدة المنظمة الدفاعية لدول أوربا الاشتراكية ، وكان انشاء منظمة حلف وارسو خطوة من جانب الدول الاشتراكية ردا على عدد من التحركات للدول الغربية تمثل تهديدا قائما للدول الاشتراكية ، وأننا لنعرف أن الفاتو (١) (حلف شمال الأطلنطى) قد أنشىء عام ١٩٤٩ وقد ضم اليه ألمانيا الغربية أخيرا ، كما أنشئت مجموعات من السيتو (٢) وحلف بغداد (السنتو فيما بعد) والانزوس فى وقت واحد معا مع حلقة من القواعد العسكرية تحيط بالاتحاد السوفيتى والدول الاشتراكية الأخرى .

ولحلف وارسو جهاز من التنظيمات الفعالة يحتضن القوات العسكرية الدفاعية لأعضائه (لجنة الاستشارات السياسية ، قيادة عسكرية موحدة ـ أركان حرب القوات المسلحة ـ مجلس عسكرى) . والمنظمة قادرة على وقاية وتأمين البلاد الاشتراكية فى حالة تعرضها لهجوم أوربى مسلح طالما أنه قادرة بكل الوسائل على مدها بالمساعدة العاجلة ومنها استخدام القوات المسلحة ، وترمى المعاهدة الى انشاء علاقات بين المنظمة التى تقوم عليها وبين الأمم المتحدة ، كما تنادى بضرورة قيام نظام للأمن الاوربى يضم كل دول القارة ، وتجسم أهم ما يحتويه ميثاق الامم المتحدة من مبادىء ، وتتضمن اشارة واضحة الى المادة ٥١ من الميثاق كاطار شرعى للعمل الذى يقوم به أعضاؤها ، وتركز الرابطة المنشودة بين المنظمة والامم المتحدة فى حالة ما اذا وضعت المعاهدة موضع التنفيذ على ما جاء فى مواد الفصل الثامن من الميثاق وبالاضافة الى مهام الدفاع المشترك فان المعاهدة قد وضعت فى حسبانها المشاركة فى كل ما يؤدى الى تأمين السلام الدولى ، والتعاون لنزع السلاح ، وتنمية العلاقات الاقتصادية والسياسية ، كما أنها تفتح المجال لاشتراك دول أخرى بغض النظر عن أنظمتها السياسية والاجتماعية . وكما اقترح أعضاؤها على الناتو أن يقوما معا بحل كل من المنظمتين ؛ أو حل تنظيماتهما العسكرية كخطوة أولى ؛ وفى كل مرة ترفض دول الناتو الاقتراح .

---

(١) منظمة معاهدة شمال الأطلنطى NATO وقد جرت تسميتها بالعربية حلف شمال الأطلنطى او حلف الأطلنطى وهو ما نأخذ به فى الترجمة ، (المترجم)

(٢) منظمة معاهدة جنوب شرق آسيا South East Asia Treaty Organization.

أما مجلس المعونة الاقتصادية المشتركة (كوميكون) فانه منظمة دوليةاقتصادية من الدول الاشتراكية للتعاون الاقتصادى والعلمى والفنى • قام فى يناير ١٩٤٩ ، وله ميثاقه ومؤتمره بكل ما فيه من مزايا وحصانات • ويضم بلغاريا وكوبا وتشيكوسلوفاكيا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر وجمهورية منغوليا الشعبية وبولندة ورومانيا والاتحاد السوفيتى ، وتشارك يوغوسلافيا فى أعماله وفقا لاتفاقية خاصة ، وتشترك جمهورية كوريا الديموقراطية الشعبية وجمهورية فيتنامالديمقراطية كمراقبين • كما أصبحت جمهورية فيتنام الاشتراكية عضوا مراقبا بعد الدورة الثلاثين للكوميكون فى يناير ١٩٧٦ ، وهى الدورة التى حضرها وفود كل من جمهورية أنجولا الشعبية وجمهورية لاوس الديمقراطية الشعبية كمراقبين ، كما تسهم مع الكوميكون وفقا لاتفاقية مبرمة من كل من فنلندة والمكسيك والعراق •

وهناك كم هائل مما يقرأ عن الكوميكون فى البلاد الاشتراكية ، ويبرز ميثاقه ما يجب أن يقوم عليه نشاط المنظمة من توثيق الصلات الاشتراكية بين الأعضاء • وهو ما يبدو جليا فى سير عملياتها ، ويحتوى الميثاق على نص مشروط يقضى بتطوير التعاون الاقتصادى بين الجميع على أساس من الانجازات المناسبة لقاعدة تقسيم العمل فى الاشتراكية الدولية ولمصالح الاشتراكية والشيوعية بين الدول الاعضاء ولتحقيق سلام عالمى دائم • ومن أسس هذا التعاون ما أشار اليه ميثاق الكوميكون من المساواة التامة فى الحقوق واحترام السيادة والمصالح القومية والمنفعة المشتركة والمعونة المتبادلة بين الرفاق ، ولا تقوم المنفعة المتبادلة فى الكوميكون على ما يؤدى اليه المغزى التجارى فحسب ، وانما هو قاعدة مقررة للأهداف العامة لدعم وتعزيز النظام العالمىللاشتراكية، وفى الوقت نفسه تقوية كل بلد فى الجماعة الاشتراكية ، وما من بادرة للتنافس بين أعضاء الكوميكون الا هى بادرة لا سند لها ، والحرية الكاملة للجميع فى علاقاتهم الاقتصادية بما فيها العلاقات التجارية دون تمايز •

ويقوم البناء التنظيمى لكوميكون على سلطة عليا ، فى دورات تعقد بين حين وآخر ، أشبه ما تكون بجهاز أكاديمى • والمجلس وهو جهاز دائم ، واللجنة التنفيذية للمجلس ، ولجنة للتعاون فى ميدان التخطيط ، وأخرى للتعاون العلمى والفنى ، بجانب الوكالات الدائمة لكل الجوانب الكبرى الهامة للاقتصاد القومى ، وقد بلغ عددها عشرين سنة ١٩٧٦ ، وأخيرا سكرتيرية المجلس •

ويتساوى أعضاء الكوميكون جميعا فى التمثيل ، ولهم من الحقوق مثل ما عليهم من الالتزامات على حد سواء • وقد تتخذ أجهزة المجلس وفقا لميثاق الكوميكون وسائل قانونية عديدة للاجراءات والتنظيمات ، ولا يتوقف التمثيل فى الاجهزة جميعا وكذلك حق التصويت على حجم الرسوم المالية •

واستكمل الكوميكون هيئات البحث العلمى الخاصة به ، وهى : المعهد الدولى لمشكلات النظام الاشتراكى الاقتصادية ، ومعهد التقويم • ويقوم الكوميكون بمهام عويصة هامة تتعلق بالتعاون بين البلاد الاشتراكية ، ويتجه نشاطه نحو توثيق عرى المنافع الاقتصادية المتبادلة بين البلاد كافة وتنميتها على أوسع نطاق بغض النظر عن نظمها الاجتماعية والسياسية على أساس المساواة والمنفعة المتبادلة وعدم التدخل فى الشؤون الداخلية •

كما تتعاون البلاد الاشتراكية بالتالى من خلال منظمات دولية أخرى تنتظمها ، منها : منظمات التمويل والقروض (البنك الدولى للتعاون الاقتصادى ، والبنك الدولى

للاستثمار ، ومنظمات الصناعات الخاصة ، ومنظمات للتعاون العلمي والفنى ، منها : المعهد العام للبحوث النووية والمركز الدولى للمعارف العلمية والفنيـــة) ، ومنظمات للنقل والمواصلات ، وغير ذلك من المنظمات التى يبلغ عددها جميعا ثلاثين منظمة ٠

ويحتفظ الكوميكون بصلاته مع المنظمات الدولية للبلاد الاشتراكية وغيرها من المنظمات الدولية الاخرى ومنها الأمم المتحدة ، حيث يشترك فى أكثر وكالاتهـــا المتخصصة (كالمجلس الاقتصادى والاجتماعى ومكاتبه الاقليمية) ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتنميـــة الصناعية ، ومكتب الأمم المتحدة للقانون التجارى الدولى ، والمنظمة الدولية للتقويم ، والاتحاد الدولى للتوثيق ، والمؤتمر العالمى للقوى ، الى غير ذلك ٠

ويقوم التعاون بين الدول الأعضاء للكوميكون على مبادىء مشروطة سواء من حيث المواثيق التى تقوم عليها ، أو الاتفاقيات والمعاهدات الثنائية أو الجماعية التى تربط بينها ٠ وذلك وفقا للمبادىء الأساسية التى تقوم عليها قاعدة تقســـيم العمل فى الاشتراكية الدولية ٠ والاتفاقيات المنظمة للتعاون فى مد الخطوط الحديدية ،والمواصلات البريدية ، وتوصيل الكهرباء وتوحيد الطاقة بين كل من بلغاريا وتشيكوسلوفاكيـــا وجمهورية ألمانيا الديمقراطية والمجر وبولندا ورومانيا والاتحاد السوفيتى ، والقرارات الجماعية للتعامل بالروبل ، الى عدد من المبادىء الاخرى العديدة ٠

ومما يستوجب أعظم الاهتمام هذا البرنامج الشامل للتكامل بين بلادالكوميكون بعد أن تقرر فى الدورة الخامسة والعشرين ٠

ويعنى تكامل الاقتصاد الاشتراكى : تخطيطا واعيا منظما لأحزاب العمالالشيوعية وحكومات الكوميكون دعما لقاعدة تقسيم العمل فى الاشتراكية الدولية وتنظيما وثيقا لاقتصادياتها ، ودستورا جديردا لكيان اقتصادى أعظمفاعلية ، واطرادا متعادلا منسقة لمستويات التنمية الاقتصادية فيما بينها ، مع قيام علاقات وثيقة دائمة بين القواعـــد الاقتصادية والعلمية والتكنولوجية ، وتقوية السوق الدوليه واتساع مداها للتجارة النامية والمعاملات النقدية ٠

ويشكل الانتاج الصناعى لبلاد الكوميكون ٥ر٣٧٪ من الانتاج الصناعىالعالمى (وتطرد هذه النسبة فى الزيادة) ويتفوق على النظام الرأسمالى فى معدلات التنميـــة الاقتصادية ٠

ومنذ أنشىء الكوميكون وهو يؤكد دوره الى أبعد مدى فى تنظيم التعاون بينالبلاد الاشتراكية ٠

المنظمات الدولية غير الحكومية (نجو) (١)

تضم المنظمات الدولية غير الحكومية أكبر عدد من المنظمات الدولية ، وتبعـــا للأسلوب الاشتراكى فى التفكير فان سمتها الخاص انما يرجع فى الدرجة الاولى الى التأثير المتزايد للجماهير على السياسة الخارجية ، والدافعة القوية للرأى العام للعلاقات

---

(١) NGOS, International non-governmental Organization.

الدولية والأهمية البالغة للعامل الأيديولوجي في مثل هذه العلاقات فضلا عن عمليات التنمية الاقتصادية وما نجم عن ثورة العلم والتكنولوجيا من آثار وقد أدت بدورها الى قيام مثل هذا العدد الضخم من الهيئات الدولية غير الحكومية (نجو) المتخصصة ، وقد شهدت السنوات الأخيرة مزيدا من الهيئات الدولية للرياضة ، ومثلها في ميادين الثقافة ٠

وتنبع الرؤيا الاشتراكية في اهتمامها بهذه الهيئات (نجو) من عاملين ، أولهما يتصل بالعوامل الاجتماعية وموقف هذه الهيئات من المحافظة على السلام ، فوجهت جل اهتمامها في هذا الميدان الى الهيئات الكبرى منها كالاتحاد العالمي للعمال والاتحاد الديمقراطي العالمي للشباب والاتحاد النسائي الديمقراطي الدولي ، وحركة السلام العالمي والمجلس العالمي للسلام وهلم جرا ٠ وهذه الهيئات التي تضم ممثلين لها من كافة القطاعات الجماهيرية تضطلع بكفاح متصل للمحافظة على السلام ، كما تتعاون تعاونا متصلا والى أبعد مدى مع مثيلاتها من الهيئات المؤثرة كالاتحاد العالمي لجمعيات الأمم المتحدة والمجلس الدولي للاتحادات العلمية والاتحاد العالمي للعاملين العلميين ، وغيرها من الهيئات ٠

وثمه عدد من أعضاء (نجو) المحافظين تقليديا (كالهيئات القائمة على معتقدات دينية أو المنادين بنبذ الحرب أو ذوي الميول الاقطاعية المسبقة) ، قد بدأ أخيرا بتأثير الاتجاهات العامة للتطور العالمي في اقامة صلات وعلاقات من التعاون مع عدد كبير من الديمقراطيات في (نجو) وخاصة فيما يتعلق بمنع الحروب ٠

وقد كان للنشاط الذي قامت به بعض أعضا (نجو) أثره المحسوس في تسوية عدد من المنازعات الدولية الكبرى وخاصة في فيتنام ٠

ومن أعظم ما أنجزته (نجو) المؤتمر العالمي القوي للسلام الذي عقد بموسكو في أكتوبر ١٩٧٣ ، وكان هذا المؤتمر أعظم تجمع عالمي في التاريخ للجماعات المحبة للسلام ، وقد حضره ٣٥٠٠ مندوب من ١٤٣ بلدا يمثلون أكثر من ١١٠٠ منظمة قومية عن ١٢٠ منظمة أو حركة دولية ، وقد خصص واحد من المكاتب الاربعة عشر للمؤتمر جهده لدعم التعاون بين المنظمات الدولية غير الحكومية والمنظمات الدولية الدولية للحكومات المشتركة ٠

وهناك عدد كبير من منظمات (نجو) لها طبيعتها الخاصة من حيث أهدافها وعضويتها وما الى ذلك تتفاوت في أهميتها ٠

كما أن بعض الهيئات العلمية ، كالمجلس الدولي للاتحادات العلمية (اكسو) (١)، تقوم بعمل نافع ، كما أن هناك عددا من الهيئات تتخذ جانبا واحدا لمصلحة جماعات معينة تقف موقف المعارضة من سياسة نزع السلاح ٠

وتقوم الرؤيا الاشتراكية على أن (نجو) منفذ هام يسلكه الرأى العام فى التأثير على المحيط الدولى وعلى جوهر القرار الحكومى .

وكان لمنظمة (نجو) دورها البارز فى اصدار قرارات نافعة عن الهيئة العامة للأمم المتحدة ، وفى ابرام معاهدة تحريم التجارب الذرية ، ومعاهدة الحد من الاسلحة النووية وما عداها من أسلحة الدمار الأخرى .

ويتصل نشاط (نجو) فى انجاز تطوير القانون الدولى ، مما يحمل الحكومات أو بعض بلدان الايجو على النظر فى المسوغات التى أعدتها لمواد القانون للقضايا المتعددة ، وهو ما يؤدى الى تنمية مقاييس القانون الدولى مما يعيبه .

وقد يكون لمنظمات (نجو) دورها فى التأثير على التعاون المشترك للحكومات فى ميادين خاصة ، ولهذا كانت السنة الجيوفيزيقية الدولية (ايجى) (١) التى تقدمت بها لجنة خاصة من عمل المجلس الدولى للاتحادات العلمية (اكسو) ، كما أن اللجنة العلمية لأبحاث القارة القطبية الجنوبية ، واللجنة العلمية لأبحاث المحيطات ، ولجنة السنة الدولية ، جميعا ، منظمات تعنى بحماية البيئة ، فى حين تعنى منظمات أخرى فى (نجو) لا بتطوير العلوم فحسب ، ولكن بتهيئة المناخ الملائم للعلاقات بين الدول ومما هو جدير بالاعتبار فى دور (نجو) فى العلاقات الدولية دورها القائم فى الجوار مع منظمات الايجو وخاصة الأمم المتحدة واليونسكو ومنظمة العمل الدولية (الو) (٢) وغيرها وقد نشر أخيرا عدد من الابحاث التى قامت بها فى هذا الصدد فى كل من الاتحاد السوفيتي والبلاد الاشتراكية الاخرى ، وهذه الروابط بين(نجو) والامم المتحدة هى مما يؤيد الاعتراف بالنشاط الذى تقوم به المنظمات غير الحكومية والمعارف التى تنجزها ، وصلاتها بدوائر الرأى العام ، وما الى ذلك ، لصالح الأمم المتحدة ، وان كان دارسو الشؤون الدولية فى البلاد الاشتراكية دائمى النقد للكثير منها ، ما دام التشاور حاصلا عن الوفاء بما تقتضيه العلاقات الدولية الحديثة .

وقد أثار المؤتمر العام الثالث عشر للمنظمات غير الحكومية فى مشاوراته مع المجلس الاجتماعى والاقتصادى للأمم المتحدة انتباه الامم المتحدة عام ١٩٧٦ الى جوانب عديدة من القصور فى هذه الناحية .

والخلاصة أن الرؤيا الاشتراكية تبدو فيما تحمله من تقدير حقيقى للمنظمات الدولية كأداة لتأمين السلام ، ودعم التعايش السلمى والتعاون الدولى . وتبدو الصورة البارزة لهذه الرؤيا فى الطريقة التى تربط بها بين نشاط المنظمات الدولية

---

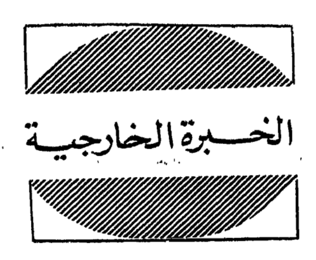
(١) IGY, The International Geophysical Year.

(٢) ILO, International Labour Organization.

وبين ما هو عملى واقع • والاسلوب الذى تمهد به الأرض لشتى الصـــور النظرية للمشكلات الهامة فى ألوقت الذى لا تغيم عنها فيه رؤية الاهمية الحقيقية لبعـــض المنظمات المعينة •

والرؤيا الاشتراكية ما هى الا نتاج دراسة مكثفة للمنظمات الدولية أجريت على القانون الدولى والعلاقات الدولية والاقتصادية وعلم الاجتماع والتاريخ وأشتات أخرى من فروع المعرفة لكل ما تحمل من علمية ، فليست خليطا مهوشا أو تلفيقـا لهذه المعارف ، ولكنها علمية مترابطة ومعقدة وفحص شامل للمشكلات الأساســية للمنظمات الدولية تقوم على دراسة المنظمات الدولية سواء كانت من الحكومات المختلفة أو كانت غير حكومية وفقا للتقييم الماركسى اللينينى •

ويعلق هؤلاء الذين أبدعوا الرؤيا الاشتراكية أهمية بالغة على التعاون العلمى مع دارسى المنظمات الدولية ممن يمثلون اتجاهات أو مدارس أخرى ، ما دام هــذا التعاون مجزيا لتطوير العلم لصالح التقديم والسلام •



●● مقدمة

يعرض هذا المقال للفرص والمصاعب التى تواجهها المنظمات الدولية فى استخدامها للخبرات الخارجية ، بعد أن تمت دراسة موجزة للدور الذى يقوم به الاستشـاريون والخبراء فرادى أو مجاميع ممن يعملون مع أمانة المنظمة أو فى الخدمات الميدانية •

ويستند الموضوع أساسا على اثنين وأربعين لقاء للعاملين فى هذه المنظمات الدولية فى يوليه ١٩٧٦ فى كل من جنيف وباريس وفينا مع عددمن ذوى الخبرات المتعددة ممن نختارهم أو نستخدمهم من المستشارين والخبراء • وقد قدم كل من أدلوا بمعلوماتهم معاونة صـادقة تستحق أعظم الامتنان والتقدير • وقد آثرت خبرات الكاتب بوصفه مستشارا لعدد من المنظمات الدولية • واذا لم يكن المقال يقدم دراسة مسهبة فانه يعطى صورة بارزة قد تنفع المنظمات أو تفيد من تعنيهم الخبرة الخارجية •

ويرى أصحاب هذه المعلومات ان هذه الدراسة جاءت فى وقتها وفى مناسبتها ، فالانفاق المتزايد والميزانيات الجامدة المقيدة للمنظمات الدولية تقتضى نوعا من الحيطة فيما يجب أن يكون عليه أسلوب العمل الجـاد المكثف من عمق وفاعلية • فالدور الذى تقوم به الخبرة الخارجية هو أحسن ما لدينا للوصول الى هذا الهدف •

الكاتب : بـول موريرجو

من هواة الباحثين ، يقدم استشاراته فى المسائل الاجتماعية والسكانية والبيئية ، مع الاهتمام بنوع خاص بالتنظيمات المكثفة والمشروعات المشتركة للوكالات • وقد عمل بالأمم المتحدة فى نيويورك وجنيف ، كما كان مستشارا للجنة الاقتصادية لأوربا ولصندوق الأمم المتحدة للنشاط السكانى ولليونسكو والفاو .

ترجمة : الدكتور حسين فوزى النجار

وقد نشرت الأمم المتحدة بنفسها تقريرا فيه نقد عنيف للمدى الذى تستخدم فيه الخبرة الخارجية وطبيعتها ، فمنذ قامت الجمعية العامة بخفض الانفاق العام فان حجم الخبرة قد استهدى أهون المرامى أكثر مما تناول الأجور الثابتة للموظفين . وفى المناقشات التى جرت حول هذا الموضوع وفيما تضمنه التقرير لم يكن لموضوع الخبرة الخارجية صدى مسموع فيها أو فى أى مكان آخر •

وفى هذا اللقاء كان الوضع مختلفا عن ذلك ، اذ جاء معبرا عن المعنى الايجابى والمزايا والانجازات المحققة لنظام الخبرة الخارجى ، فان مثل هذه الانجازات قد تبرر أوضاعا تؤدى الى تقوية الجهاز أكثر مما تضعفه ، فقد شمل التقرير المعونة الخارجية التى تقوم بها الأمانة العامة للأمم المتحدة ، كما يتضمن هذا المقال مسائل عن الخبرة الميدانية وحوارا مع الوكالات المتخصصة ومنظمتين من خارج جهاز الأمم المتحدة •

● الحاجة الى الخبرة وأنماطها

قد يجرى تعريف الخبرة الخارجية بأنها « الشخص » أو « جملة الأشخاص » الذين يتميزون بنوع من المهارة الخاصة ، يعار لمنظمة ما لمدة محدودة ليعاونها فى عمل ما أو مشروع ما ، وتكون غالبا عن طريق مستشار فرد أو خبير معين ، وليس هناك تمييز واضح بين ما يعنيه مصطلح « مستشار » وما يعنيه مصطلح « خبير » ، فالمستشارون فى العادة هم من تستعين بهم الأمانة العامة مباشرة فى اعداد الدراسات والتقارير ، وقد يقومون ببحوث ميدانية أيضا • وما سوى ذلك من الأعمال الميدانية ، وخاصة فيما يتصل بالتعاون الفنى • فمرده الى الخبراء • أما جماعات الاستشارة ،

وهم من يعرفون بخبراء الجدول أو الخبراء القانونيين ، وكذلك اللجان ، فانهم ممن تستعين بهم الوكالات المتخصصة وخاصه هيئة الصحة العالمية ، ومن هيئات الخبراء ما تجرى الاستعانة بها ككل كما هو جار فى منظمة الأمم المتحدة للتغذية والزراعة (فاو) ومنظمة الصحة العالمية فيما يتصل بالغذاء ولا يرتبط أكثرها بالاجتماعات الرسمية المتواترة كما هو فى حلقات الدراسة حيث يعنى جماعه من الخبراء بإستقصاء أحدث ما يجد فى ميادين معينة ليكونوا عونا للامانه العامه فى انجاز برامجها ، كما يقدم المستشارون والخبراء ايضا أعظم العون للمؤتمرات الاقليمية والعالميه فى دراساتها للموضوعات الهامه تحت رعاية الهيئات الدولية .

وقد تكاثرت عليها مشاكل التعيينات الميدانية فى السنوات الاخيرة وتشابكت، الدراسات الميدانيه لدراسه الاستثمارات بالنسبه للبنك الدولى او لمنظمه العمل فالى جانب خبراء الميدان على تعدد مهاراتهم فانها تقوم على اعداد بعضهم الاخر لانجاز الدوليه ضمن البرنامج العالمى للعماله ، كما تقوم مجموعه الخبراء مع مديرى المشروع ممن قامت الوكالات المشتركه باختيارهم فى انجاز عدد متزايد من البرامج الاقليميه ، كالمشروعات المتعدده للتعاون الفنى التى تتسع وتزداد بفضل الرعايه المشتركه لبرنامج الأمم المتحدة للتنميه ، والبنك الدولى ، واعتمادات الامم المتحدة للنشاط السكانى وبعض الحكومات .

وتنشأ الحاجة الى الخبرة الخارجية تلقائيا عندما تعوز هذه الخبرة أجهزة الامانة العامة ، ومع تزايد برامج العمل الدوليه وتشابكها فان الامانة العامه تحتاج غالبا الى استكمال ما تحتاج اليه من خبرات ، فاذا كانت حاجتها الى خبرات معينه موقوتة فانها تفضل اختيارهم من الخارج على انشاء وظائف دائمة لهم فيها . وفى حالات خاصة طارئة ترى من الاوفق لها هيئه من الخبراء لوقت محدد بدلا من الهيئات الاستشارية ، وهذا الاختيار او التعيين من الخارج أيسر وأسرع انجازا ، وخاصه عندما يخضع الموظفون الدائمون لنظام الحصص المقررة لكل دوله ، وقد أعدت مشروعات التعاون الفنى وغيرها من المشروعات الميدانية بل جميع المشروعات فى الواقع بحيث يمكن تزويدها بالخبراء الذين يحتاج اليهم المشروع .

وقد تحتاج بعض الأجهزة الى الخبرة الخارجية أكثر مما تحتاج اليه غيرها . وهو برنامج اجرائى مثقل بالعمل ليس له هيئة أبحاث فيلجأ الى الاستشارة فى بحوثه وخدماته الميدانية ، أما معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية (اترسيد) بهيئتها المتواضعة من العاملين فانه يلجأ عادة فى مشروعاته الى مستشارى الأبحاث ممن تزوده بهم معاهد الأبحاث فى البلاد النامية ، وان كان الباحثون المحليون ممن تعوزهم الخبرة الدولية الا أنهم أكثر الماما بالظروف المحلية ، حتى لا يلجأ مكتب الأمم المتحدة للاحصاء والتعداد الى الاستشارة الا فى أضيق الحدود أو لا يحتاج اليها اطلاقا بعد أن استكمل جهازه الفنى الى الحد الذى يغطى فى الواقع كل احتياجاته الادارية ، كما استغنى قسم البيئة والاسكان فى المكتب الاقتصادى لأوربا فى الوقت الحاضر عن أى استشارة، فى حين كان فى بداية تكوينه فى أشد الحاجة اليها . أما الجات (الاتفاقية العامة للتعريفة الجمركية والتجارة) فانها فى غير حاجة للخبرة الخارجية الا فى حالات نادرة .

ومن فروع مكتب العمل الدولى (الو) فرع عمل على اختيار هيئة من أبرع الاستشاريين لمدة عامين ليكون له منها مجموعة استشارية متخصصة تلم بمهامها تماما، وهو

ما يمكن أن تنهجه وحدة كبرى تستوعب خدمات الاخصائيين الى جانب تلك الكثرة من غير المتخصصين ، وثمة فرع آخر قام بتعيين استشاريين لأعمال لها طبيعتها الثنائية ومقرهم المركز الرئيسى لانجاز مشروعات معينة من ناحية وليزودوا رياسة الفرع بخبرتهم عند الحاجة اليها ٠

وتستعين اللجنة الاقتصادية لأوربا فى جنيف بثلاثة أنماط من الخبرة الخارجية فمن الاستشاريين من يتسنى لهم ثلاث مرات أو أربعا ما يكفى من الوظائف المقررة ، الا أن قصور الاعتمادات المالية يعوق الافادة منهم ٠ أما اعداد التقارير وقوى العمل المتخصصة فتتكفل بها الحكومات دون مقابل لمعاونة أمانة الهيئة ، مما يؤكد اهتمام الدول الأعضاء كما يؤكد التوفيق فى اعداد البرامج ٠ وحتى يدلل مكتب العمل فانه يعين شركاء من الخارج لأعمال تحيلها الوكالات الاخرى الى الهيئة الاستشارية ٠ أما هيئة الصحة العالمية فانها تفرق بين الاستشاريين والمشيرين ممن تستعين بهم فى اجتماعاتها بعض الوقت ٠ والمشيرون فرادى أو جماعات كثيرا ما يعملون على مستويات عالية اما مع الأمانة العامة للأمم المتحدة أو مع مديرى الوكالات المتخصصة ٠

وتختلف الآراء حول جدوى الهيئات الاستشارية ، فبعض المقررين ، وخاصة ممن يعملون فى برنامج الامم المتحدة للتنمية ، يرون جدواها فى أنها تمثل أرقى مستوى فى مجال الاستشارة الميدانية ٠ ويذهب رأى آخر الى انكار ذلك انكارا شديدا بسبب تعثر الصلات الشخصية فى العمل ٠ -

الا أن الخبرة الخارجية ، بغض النظر عن دورها المحدد فى بعض المشروعات ، لها دورها الهام فى تحقيق الصلة بين أمانة الهيئة والادارة الميدانية الدائمة من ناحية وفريق التقصى والمعرفة الخارجية بأكمله ، وان كانت الحصيلة العامة للخبرة الحديثة لها أثرها الفعال الذى لا يقدر على المشروعات الخاصة بأمانة الهيئة أو المتعلقة بالميدان

وهذه الحصيلة العامة هى كل ما يهم ما دامت المنح الدراسية والدورية للخدمات المدنية الدولية مقصورة على حالات خاصة ٠ ولقلة ماتقوم به المراكز الرئيسية من بحوث ميدانية لا تطول لقصور الاعتمادات المالية للسفر والانتقال ولكثرة ما يضطلع به رجالها من الاعمال اليومية ، فالوكالة الدولية للطاقة الذرية بما تقتضيه حاجتها الفريدة الى ملاحقة التقدم المذهل فى هذا الميدان ومتابعته لا تتعاقد مع أعضائها الدائمين الا لفترات قصيرة ٠

وتدرك المنظمات الدولية ادراكا تاما هذا الدور الكبير للخبرة الخارجية ، فعند اعداد اليونسكو لمشروعها المتواضع عقد مديرها اجتماعا لفريق من المستشارين لاستعراض مشكلات العالم الكبرى ، كما عقدت اجتماعات ضيقة لعدد من خبراء العالم فى طوكيو لوضع خطة العمل لجامعة الأمم المتحدة الجديدة ٠

أما برنامج الأمم المتحدة للبيئة فان ما يفيده من الجماعات العلمية الخارجية فى غاية الأهمية ، كما تلجأ الى الخبراء لمعرفة الفجوات فى البرامج الجارية وتبيينها ، كما يعمل مع الاتحاد الدولى لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية ست من اللجان الفنية الدائمة للاستشارات العامة ٠ وقد أوجز هذه النظرة أحد مقررى منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية ، وتشاركه فيها الوكالات الاخرى ، بقوله : ان الخبراء هم آذاننا

وعيوننا ، فنحن أسارى مقاعدنا ؛ ولا ندرى فى الغالب ما هى تلك البلاد • وتلك هى مشكلتنا •

● **الاختيار**

تتباين خطوات الاختيار وتختلف ، فهى تتراوح بين الاتصال الشخصى والاختيار عن طريق ادارات العاملين فى الدول أو وفقا للوائح الدقيقة للمنظمات الدولية •وتلجأ الأمم المتحدة ومنظمة الصحة العالمية ، وهى أكثرها استعانة بالخبرة الخارجية ؛ الى تلك اللوائح ، وان أبدى كثير من المخبرين اهتماما بالاتصالات الشخصيه العديدة . الا أن فرعا من فروع مكتب العمل الدولى يرى فيها صعوبة بالغة تبرز فى المشروعات الجديدة ، وان كان من اليسير الالمام تدريجيا بأحسن العناصر الملائمة فى البلاد المختلفة ؛ وتبرز المعرفة الشخصية فى اختيار مستشارى الابحاث ما دامت طريقتهم فى العمل فضلا عن كفايتهم الهائلة مما يؤكد نجاحهم • أما الوكالة الدولية للطاقة الذرية فانها تستطيع أن تعمل لما تتمتع به من ميزة فى العدد القليل من البلاد التى تمتلك منشآت ذرية يعتد بها فتعرف لذلك كبار الفنيين فى هذه البلاد ، مما يعنى أنها تعمل كما يقال فى محفل صغير ، وما أسرع أن تختار الخبرة التى تعوزها ممن عملوا معها فترات قصيرة من قبل ، ولهذا « فان قوتنا ـ كما يقولون ـ هى حقا فى أننا نعرف أجدر الناس بالعمل ، ممن هم معنا وممن كانوا معنا من قبل » • ويحظى النشاط السكانى للأمم المتحدة من هذه الميزات بميزة منها اذ تعرف هيئتها عددا كبيرا من أعظم الخبراء فى ميدانها • وللاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ميزته كذلك فى الاختيار ما دام يستطيع أن يبرق بالمواصفات التى يطلبها لوظائفه لكافة الانحاء •

وتجد المنظمات الدولية على حاجتها عادة من الخبرة الخارجية ، وان لم يخل الأمر من الصعوبات ، أو التقاعس فى العثور على الخبرة المطلوبة فى الوقت المناسب• ومن اليسير اختيار أعظم المستويات خبرة لفترات قصيرة وأجور قد تكون عالية • وان لم تذكر الاجور كحائل دون الاختيار الا فى القليل النادر من جانب مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ومنظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية • وقد أعدت قواعد أكثر مرونة لاستدعاء الأنماط الرفيعة من المستشارين والخبراء لمدد قصيرة لاتتجاوز بضعة أشهر •

ومن البلاد ، وخاصة بأوربا الشرقية ، ما يبطىء فى اعطاء أى بيانات عن المرشحين، كما تتلكأ بلاد أخرى فى استقبال من يوفدون اليها أو ترفض الخبراء المرشحين لها ، وقد يحدث مثل هذا التلكؤ من جانب المنظمات الدولية ، كما يحدث عندما ترفض الأقسام الفنية ومكاتب الاختيار الموافقة على الترشيحات المقدمة لها • الا أن منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية قد اتخذت فى الآونة الاخيرة اجراء حسنا عندما أحالت قسم ترشيح الخبراء من ادارة شؤون الافراد الى ادارة العمليات الصناعية ، وأصبح الرجل المناسب فى متناول اليد •

وقد سار معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية ومكتب الشؤون الاجتماعية فى جنيف فى تقاريرهما الى ما يلقيانه من مصاعب جمة فى العثور على كفاءات رفيعة عالية من المستشارين ترجع فى الاصل الى المستويات العالية التى تظلها فضلا عما يتطلبه الميدان الاجتماعى من المزج بين الخبرتين العامة والخاصة • ومن اليسير

العثور على مستشارى الأبحاث فى البلاد النامية من آسيا وأمريكا اللاتينية أكثر مما تعثر عليهم فى افريقية ٠

ولكن الصعوبات التى تواجهها هيئة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية فى العثور على الخبرة التى تحتاج اليها لا تبدو الا عندما تحول دونها أسرار الصناعة ، أما الاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية فانه يربط بين التدريب والمهارات الفنية فى برامجه التدريبية الموسعة لاكتشاف الخبراء ، وقد تنجم الصعوبة أحيانا من ربط الخبرة بلغة معينة هى المطلوبة ، وبصورة أعم عندما تنشد فى الخبرة الحداثة أو تتطلب أنماطا جديدة من المهارات ، مثال ذلك أن قسم الصناعات الزراعية فى منظمة الأمم للتنمية الصناعية يعنى باختيار الخبرات الحديثة ٠ ومن الطبيعى أن يكون حشد فريق من خبراء العمل الميدانى أو الخبراء المبعوثين أشد عسرا ، وترى الوكالة الدولية للطاقة الذرية أن التوفيق بين الخبراء والمعدات الفنية المتاحة وما يقابلها من الافراد المناسبين مشكلة عويصة أشبه ما تكون بالمنشار حين يسوى ألواح الخشب فى صعوده وهبوطه ٠

فاذا تم تعيين خبراء غير أكفاء فان تقرير هل المشروع ضرورى أو ملائم أمر يحتاج حتما الى شرح طويل مفصل ، وبغض النظر عن موافقة مندوبى الحكومات المشتركة على البرامج فليس هناك معيار دقيق للحكم على سلامة المشروع ٠ هذا فضلا عما لأمانة المنظمة من حرية تامة فى شرح البرامج وتأويلها ، وهذا الازدواج فى عرض المشروعات وتداخلها كان موضع نقد دائم من جانب المنظمات الدولية ٠

وحين كانت الاعتمادات المالية سهلة ميسرة من قبل كان الاتجاه لاستخدام المستشارين لأعمال تراها أمانة المنظمة من غير حاجة الى عون ما ، الا أن مثل هذا الاختبار لم يعد متاحا الآن ٠

وقد أدت سن التقاعد ، وهى فى العادة عند الستين ، الى تعيين الخبرة والاستشارة بدلا من المتقاعدين عن طريق المنظمات الدولية الى حد ما ، مما كان سببا فى نوع من الجدل استمر زمنا ، وان كان من الواضح أن مثل هؤلاء الاشخاص ممن يجمعون بين المهارة والمعرفة بوسائل أمانة المنظمة وطرائقها ٠ هذا الى ما تؤكده أجهزة الاختيار من أن كل حالة قد روجعت مراجعة دقيقة ، وان بقى كثير من الشك قائما اذ أن المقومات الأساسية للخبرة الخارجية يجب أن تقوم على المعرفة الواسعة كما تقوم على أحدث الاتجاهات القائمة ٠ الا أن واحدا من المقررين ممن يتشيعون لمبدأ التعيين عن طريق الاتصال المباشر كان دائم التشكيك فى طلبات التعيين لأنها تتضمن خبرات يدعيها المتقدمون للتعيين دون أن يكون لها ظل من الحقيقة ، ولذلك فان معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية يرى أنه اذا لم يكن متاحا العثور على الشخص المناسب فمن الأفضل اهمال المشروع ، الا أن بعض الوكالات ومنها منظمة الصحة العالمية وصندوق الامم المتحدة للطفولة (اليونيسيف) ومؤتمر الامم المتحدة للتجارة والتنمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية ترى جميعها أهمية تجديد مدد من يثبت نجاحه من المستشارين والخبراء ٠

● **الخبرة الرخيصة**

والميزانيات المقيدة هي من أكبر العوائق في استخدام الخبرة الخارجية ، ممـــا يدعو للتنويه بما يؤدى اليه انخفاض أجور الخبرة ، ومما هو جدير بالذكر ما تقدمه الحكومات من مقررين وخبراء اللجنة الاقتصادية لأوربا دون مقابل ومن تقدمهم ادارة الخدمات الصحية بالولايات المتحدة من مستشارين الى منظمة الصحة العالمية مجانا فيما عدا أجور السفر وبدل الاقامة , وهو اما تقدمه الجامعات الأمريكية أحيانا ٠

وتتلقى منظمة العمل الدولية مساعدات خارجية لقاء أجور رمزية ، كما أن برنامج الأمم المتحدة للبيئة يحظى بخدمات على أعلى مستوى علمي بأجور دون ما يستحقـون ويتعاقد معهد الامم المتحدة للتنمية الاجتماعية مع المستشارين فى البلاد النامية بأجور هى فى العادة ما تدفعه المنظمات الدولية ، وتلجأ الوكالة الدولية للطاقة الذرية الى استخدام المستشارين بعقود قصيرة الاجل ما دامت تعثر عليهم بمثل هذه الاجـور المنخفضة ٠ أما الخبراء المقيدون فى الوكالات المتخصصة فلا ينالون أجورا ما الا ماكان منها بدلا للسفر أو الاقامة ٠ ولا تدفع منظمة الامم المتحدة للتنميه الصناعية أجورا عن الجلسات التى يحضرها الخبراء بصفتهم مراقبين ، كما أن للاتحاد الدولى لحمـــاية الطبيعة والموارد الطبيعية بلجانه الفنية الستة من المداخـل ما يحرر استشاراته من تحفظات الوقائيين وغيرهم من العلماء ، كما يعمل المتطوعون مع الجمعيات التابعـة لهيئة الصليب الأحمر وفقا لنظام أصيل من نظم التطوع ٠ فليس من حق الهيئةالدولية للصليب الأحمر — وهى منظمة سويسرية فى الاصل ، وان كان ميدان عملها دوليا — أن تختار المتطوعين بنفسها ٠

الا أن الدور الذى يؤديه برنامج الأمم المتحدة لنظام التطوع قد حقق قدرا من النمو منذ بدأت سنة ١٩٧١ تحت ادارة برنامج الأمم المتحـــدة للتنمية ، وان كان بعض المتطوعين — وهم على قدر وافر من التأهيل ويعملون بوصفهم فنيين فىالزراعة والتمريض والتعليم وما عدا ذلك من مستويات المهارة — أصغر سنا من المستشارين والخبراء المأجورين ، كما يعملون أحيانا فى ظروف قاسية ، وبينما يستغرق قبولهم للعمل فى مشروعات الوكالة وقتا غير قصير ، الا أنه حقق نوعا من التقدم أمام الطلبات العاجلة لهم فى أى مكان يعملون فيه ٠

وكثيرا ما يقوم المتطوعون بالعمل بمثل القدرة التى يقوم الخبراء ، وهو ما يراه مكتب الأمم المتحدة للمتطوعين فى جنيف ، وما من طريقة واقية لمراجعة نظام الخبرة فكثير من الخبراء يقدمون الأجر ومزاياه على العمل ، فى حين أن المتطوعين أكثر ارتباطا وأكثر استجابة للظروف المحلية ٠ وبقليل من المحاباة نقول ان دور المتطوعين فى التعاون الفنى قد ينمو ويتقدم وخاصة اذا امتد الى المستويات العليا للمهارات ٠

علاقات العمل

تعتبر علاقة العمل بين المنظمات الدولية وخبرتهـــا الخارجية من أقوى الدعائم لاكتمال نجاح أى مشروع ، وعلى كل جانب أن يزوده بأقصى ما لديه من منجزات ٠فعلى المستشار أو الخبير أن يقدم الخبرة أو المعرفة الخاصة أو المستوى الرفيع من القدرة التى تحتاج اليها المشروعات ، بالاضـــافة الى الفكر المتميز والرؤيا الواعية القائمة على

المعرفة ، كما أن على خبراء الميدان أن يكونوا على قدر من المهارة فى التعامل مع الموظفين المحليين والسكان المعنيين • وعلى أمانة المنظمة مع ممثليها فى الوكالات المحلية أن تقدم تجربتها الدولية ، وخاصة ما وعته من معرفة فى الأعمال التى قامت بها المنظمة الدولية من قبل ، من حيث الملخصات والعوائق والتقارير والأحكام وما هنالك من أدوات يمكن أن يكون لها نفع عند الممارسة ، فى حين تقدم الحكومات ما يحتاج اليه العمل الميدانى من المعدات ومطالب المعيشة •

وفى هذا الاطار العريض المحدد تتنوع وتتباين علاقات العمل، ويجب أن يكون هناك نوع من الزمالة الفعاله مع المستشارين والخبراء يسمح بقدر من الحريه الواعية يحقق انجازا مبشرا ، على أن يكون تحت اشراف بارع وبناء من جانب أمانة المنظمة، ومن الواجب أيضا أن تنمو علاقات العمل على المستوى الشخصى على أساس من الثقة والتقدير المتبادلين •

ومن الطبيعى أن يتباين الاشراف والحدود المتاحة تبعا للقدرة وحجم العمل داخل أمانة المنظمة ، كما هو بالنسبة للحاجة الى التوجيه وفقا لطبيعة المشروع ونوعية الخبرة ، وهو ما عبر عنه أحد مقررى منظمة العمل الدولية بقوله « ان النتائج كثيرا ما تتوقف على نوعية موظفى الأمانة الذين يديرون المشروع » •

وعندما نتساءل عما أدته الخبرة الخارجيه لشعبه البيئه والاستيطان السكانى فى اللجنه الاقتصاديه الاوربية فان الرد هو السؤال التالى : « هل تقدم لهم العون؟» ولبيان كيف أن العمل مع مقررى الحكومة والقوى العامله قد حول القسم الى أداة لا مركزيه صار عسيرا عليها أن توجه توجيها فعالا فقد بقيت علاقات العمل الوثيقة قائمة وطيدة مع المستشارين • وقد تم انجاز العمل الخارجى للاتحاد الدولى لحماية الطبيعه والموارد الطبيعيه عن قدرة فائقة فقد واجهت هذه المنظمة نوعا من الصعوبة فى ممارسة اشراف حقيقى على عمل المستشارين الذين يعملون بالمجان •ومن الطبيعى أن تلقى الوحدات الصغرى مزيدا من المصاعب فى تسييج مشروعاتها والاحاطة بها ، وهو ما واجهته منظمه الامم المتحدة للتنمية الصناعية •

وتتيح منظمة اليونسكو مزيدا من حرية العمل لمستشاريها وخبرائها ، ففى حلقة عقدتها عن « دور الانسان فى تغيير البيئة » كانت أمانتها تأمل أن توصى الحلقة بسن التشريعات للبيئة أكثر فاعلية • الا أن الخبراء فى اجتماعهم قرروا شيئا آخر هو القيام بضغط عام مكثف على الحكومات قبلته أمانة المنظمة دون محاوله منها لابداء ما تراه • وهو ما احتذته وكالات أخرى منها المنظمة العالمية للارصاد الجوية واليونيسيف (صندوق الأمم المتحدة للطفولة) حين قبلت ما ارتآه مستشاروها وخبراؤها •

الا أن معهد الأمم المتحدة لأبحاث التنمية الاجتماعية ومكتب جنيف للشؤون الاجتماعية وصندوق الأمم المتحدة للنشاط السكانى وجهة أخرى حيث كرست فطنة رجالها ودهاتهم لربط مستشاريها بما تبغيه من نتائج • وقد أوجز مكتب الشؤون الاجتماعية مرماه فى عبارة نصها : « اننا نملك الرغبة العارمة للسيطرة على اتجاهات الموضوع » ، وهو شبيه بما يقوله اعلامى عمل طويلا مع منظمة العمل الدولية • ان العمل مع المستشارين مضن •ولا فانهم سيعملون ما يروق لهم •

وقد حققت كل من منظمة الصحة العالمية والوكالة الدولية للطاقة الذرية

وبرنامج الأمم المتحدة للبيئة ومكتب الأمم المتحدة للاغاثة علامات عمل وثيقة بصورة معقولة مع مستشاريها وخبرائها . ويقول اعلامى فى برنامج الأمم المتحدة للتنمية ان استخدام الخبرة يأخذ مجراه فى نظام مفتوح بصورة قادرة على تقبل الأفكار والأساليب الخارجية وان جدت حالات يلغى فيها المستشارون ما يعوق عملهم بصورة كريهة ، وما كان تقرير جاكسون الا نتاجا لتركيب سليم من الحرية والضبط ، فان النابه من الخارج يعمل مع فريق من النابهين فى الداخل فان ذلك هو الصورة المثلى .

والخبير الميدانى هو الآخر فى مسيس الحاجة الى اقامة علاقة قوية مثمرة مع الرياسة فى أمانة المنظمة ، ومهما يكن انجاز العمل من يوم لآخر فان الخبير يركن الى التعاون الوثيق مع المديرين المحليين للمشروع وممثلى الوكالة وموظفى الحكومة فضلا عن الأفراد المعنيين ، فان دور الخبير مهما تغيرت استجابته للظروف المحلية وللسياسة المدروسة للمنظمات الدولية وخاصه برنامج الامم المتحدة للتنمية يجب أن لا يكون على الأقل بسبب قلة الاعتمادات .

وتدرك البلاد النامية ادراكا ملحا أن الحلول الفنية المنقولة اليها من الخارج قد لا تستمر لديها . هذا فضلا عن أن الخبرة الغربية قد تفسر بأنها استعمار جديد . وقد نمت مستويات المهارة لدى كثير من البلاد النامية ، مما يرجع على الأقل الى المساعدات الفنية من قبل ، فألغت اعتمادها على القدرة الخارجية وان ظل تسعة وعشرون بلدا من البلدان الأقل نموا بنجوة من هذه الصورة ، حيث بقيت الأنماط التقليدية للتعاون الفنى قائمة لديها .

الا أن مفهوم التعاون الفنى الذى يطبعه برنامج الأمم المتحدة للتنمية قد تغير فى أمكنة أخرى . وبحثنا عن أبعاد جديدة . وقومت النتائج أكثر مما قومت المداخل ولقى استخدام المهارات والخبرة المحلية تأييدا أكبر ، ولم يعد استخدام الخبراء الخارجيين الا لفترة قصيرة ، وأصبح للحكومات أن تؤدى دورا أكبر فى ادارة المشروعات المعانة من الخارج ، وتم الكشف عن وسائل جديدة لتنمية التعاون الفنى بين البلاد النامية ، ونما وعى عام لديها بأن الوسائل والأفكار الخارجية المستوردة أجدى منها ما كان من صديق أو شريك يعززه اصرار مطرد بالاعتماد على النفس .

ومنذ بدت هذه الاتجاهات خلال برنامج الأمم المتحدة للتنمية كان التعقيب عليها من جانب أجهزتها الادارية مشوبا بالحذر ، ومن الطبيعى أن تترقب هذه الأجهزة مكامن الخطر والا تهاوى دورها فى التعاون الفنى وان تقبلت فى الواقع ما يقتضيه التوافق مع سياسة البرنامج ما دامت تعتمد اعتمادا كليا على اعتمادات البرنامج المالية ، الا ان اليونيسيف لا تواجه هذه الحاجة الى تغيير أسلوبها ما دامت تؤيد المشروعات المحلية التى تنمى القدرة على الخدمة الذاتية ، وقد أنذر اعلامى من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية الحكومات بأن لا تضع ضوابط حادة على الاعتمادات المالية حتى لا تكون قيدا على المشروعات الصناعية ، الا أن عددا آخر من الاعلاميين يرون أن أكثر البلدان ما زالت تلتمس الخبراء من الأقاليم المتقدمة ولا ترى الا أن التعاون الفنى بين البلدان النامية ما زال محدود الأثر . وتؤكد وكالات عديدة استمرار هذه الحاجة وخاصة فيما يتعلق بالمستويات العليا من الخبراء والمستشارين ويرى أحد رجال الاعلام فى برنامج الأمم المتحدة للتنمية أن أكثر البلاد تقدما تعوزها الحاجة أحيانا الى هذا المستوى الرفيع من الخبرة .

● **الانجــاز**

ويقدم رجال الاعلام صورة ايجابية واضحة عن الخبـــرة الخارجية وان كانت بعيدة عن تقويم انجازاتها تقويما مفصلا • والواجب قبل أى شىء أن يكون التأثير العام لها حقيقة ملموسة وخاصة اذا ما كانت النظرة الشاملة موضع الاعتبار منذ قيــــام المنظمات الدولية المختلفة ، الا أن مقومات النجاح كثيرا ما تواتى المستشارين والخبراء المقيدين ممن يعملون مع أمانة المنظمة مباشرة ، ما داموا أكثر سيطرة على العمل أكثر مما تواتى خبراء الميدان ممن يعنيهم العديد من العوامل التى تؤثر على نتائج المشروع من قبل التغييرات السياسية والدور الذى يؤديه المناخ بالنسبة لمشروعات الزراعة وكثرة تنقلات الأفراد •

وثمة رأى عن برنامج الأمم المتحدة للتنمية يمثل اجماعا عاما مداه أن البعض من الخبراء على أرفع مستوى والأغلبية طيبة والقلة رديئة • أما الوكالة الدولية للطـــاقة الذرية فانها تقرظ نظام الاستشارة وهى راضية تماما عن مستشاريها وخبرائها ، كما لقيت الانجازات بوجه عام رضاء كل من اللجنة الاقتصادية لأوربا واليونيسيف وبرنامج الأمم المتحدة للتنمية والمنظمات العالميــــة للارصاد الجوية والاتحاد الدولى للمواصلات السلكية واللاسلكية ومكتب الأمم المتحدة للاغاثة ، وان كان هناك بعض الفشل وتقف منظمة الصحة العالمية موقفا ايجابيا مع أغلب مستشاريها وخبرائهــــا الميدانيين وان كان بعض خبراء الجدول موضع انتقادها •

الا أن اعلاميا من منظمة الأمم المتحدة للتنمية الصناعية يوجه نقده اللاذع بقوله ان أكثر الخبراء ليسوا من الاخصائيين الذين نطلبهم وانهم ليقبلون العمل دونمـــا دراية عنهم ولا يقبل مكتب جنيف للشئون الاجتماعية أوراق المستشارين كما يكتبونها دائما على أن تكون وافية بما يطلبون منهم ، أما معهد الأمم المتحدة للأبحاث الاجتماعية فانه يطلب أحد المستشارين لعمل ما ولكنه يعمل شيئا آخر أو يقدم عملا سيئا على أنه غاية ما ترضاه الأمم المتحدة ، ومن الواضح أن معايير التقويم أو التوقعات تختلف فيما بين هؤلاء الاعلاميين •

وفضلا عن ذلك فان الواجبات تتباين فى المدى وفى التركيب ، فمنها ما هو بسيط ومنها ما هو شديد التعقد وخاصة عندما تتداخل المهارات وتتعدد أطراف النظام أو عندما يعاق طموح الغاية نقص المعرفة ، ولقد أســـفرت الدراسات التى شـــملت بلدانا عديدة عن مشكلات نوعية ، وقد يعوزها السداد ما دامت قلة من الخبراء هى التى تمرست بالتجربة فى أكثر من بلد ، فقد يكون المشروع أكثر طموحا أو أشـــد تعقدا من أن تقوم بانجازه أعظم الخبرات قدرة ، هذا فضلا عن أن خطوط المشروع قد لا تكون محدودة بحيث تؤدى الى توقعات محددة • وقد تكون المشكلة أكثر ضخامة فى الدراسات الموسعة للتنمية أو الدراسات الاقتصادية الاجتماعية منها فى المشروعات الفنية الضيقة •

والتوجيهات غير الوافية هى مما يعوق الانجاز • وحين تواجه أمانـــة المنظمة ما يعوقها فانها حين تستدعى المستشارين يتأخر بها الوقت لانجاز المشروع • وتبدى الخبرة الخارجية غالبا تحيزا قوميا عارما ، كما حدث عندما طلب قســم التعمير فى الأمم المتحدة من مستشاريه مراجعة تقريره عن ضوابط ونتائج مقومات الاسكان» فان أمانة المنظمة هى نفسها التى أعدت الصورة الدولية المطلوبة وقد يحدث أن يعين

خبراء الميدان لمدد طويلة تتخلف فيها خبراتهم عن متابعـــة ما يجد على أســـاليب التنمية الفنية • ويعانى الارتبـــاط بنفقات مسبقة من اغفال العمل الخارجى أو ضياعه فى دوامة التقارير • وفى هـــذا المجـــال تتباين الممارسة ، فبرنامج الأمم المتحدة للبيئة والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وعلى سبيل المثال • يعرفان غالبا أسماء مستشاريهما وخبرائهما • والعمل الخارجى يتسم غالبا بالمعاناة حيث لا يكون النقد المباشر مقبولا أو تكون اللباقة أو اللين هما كل ما يتبقى لمواجهة العمل الدولى •

وتستخدم هيئات الخبرة على أوسع مدى وخاصة من جانب الوكالات الفنية حين تتجاوز التنمية الطارئة خبرة أمانة المنظمة • ويقوم المستشارون الذين يعاونون أمانة المنظمة وهيئاتها غالبا باعداد البداية التى تبدأ منها مثل هذه الهيئات عملها ،وكانت التعليقات على ما أنجزته هذه الهيئات مرضية بوجه عام ، فيما عدا منظمة الصحة العالمية اذ ترى أن هيئة الخبراء يعوزها التوافق الاجتماعى مع المطالب الرئيســية للبلاد النامية ، وقد غـــدوا أكثر جمودا ، اذ أن تكوين هيئة الخبراء ما هـــو الا صورة للتكوين الداخلى لمنظمة الصحة العالمية ، ومن الواضح أنه لم يتكيف تماما مع متطلبات التغير الصحى ، وان توافقت بعض اللجان أحيانا حول المسائل الصغرى• ومن العسير التخلص من العاملين فى هذه الهيئات طالما أنهم لا يتغيرون بسن معين أو أو مدة ما ، وقد أدخلت تعديلات أكثر مرونة من قبيل فرق الدراسة •

وثمة صورة أخرى فى منظمة العمل الدولية اذ تقوم بتعيين هيئة الخبراء فيها لمدة خمس سنوات ، كما أن المنظمة العالمية للارصاد الجوية تترك للحكومات تحديد المدة التى تستخدم فيها أعضاء الهيئة ، أما الوكالة الدوليـــة للطاقة الذرية فانهـــا عادة ما تجمع فريق الخبراء لموضوع معين دون الحاجة الى هيئة دائمة ، ولكن اللجنة الفنية للاتحاد الدولى لحماية الطبيعة والموارد الطبيعية فانها تعين لمدة ثلاث سنوات ولا يحق تجديدها •

وقد أشار عدد من الاعلاميين الى خدمات أخرى تناط بالخبرة الخارجية ، وترى وحدة الرقابة فى الأمم المتحدة أن المستشارين قادرون على القيام بجهد واضح فى تخطيط البرامج وفى وضع القواعد لكل مجالات العمل فى أى وكالة ، وهذه القواعد وهى نتاج خبرة شاملة ، قد لا تتمثل فى أمانة المنظمة ، ويؤيد برنامج الأمم المتحدة للبيئة الانتفاع بالمستشارين فى ملء الثغرات كما يقتضى البرنامج •

ويؤكد آلخرون من الاعلاميين الحوافز الخاصـــة والارتباطات المالية بالخبـــراء والمستشارين ، فقد تتوقف الانجازات الكبرى على الارتباطات المالية أكثر مما تتوقف على المهارة المتميزة •

● الخاتمة

وبينما نعترف بالتحيز والمحاباة لاستمرار الانتفاع بالخبرة الخارجية ، فان هذا الاستطلاع سواء من جانب الكاتب أو من ناحية الاعلاميين ما هو الا صورة حقيقيـة نافعة •

فالمستشارون والخبراء يشكلون جهازا مرنا من المهارات يتوافق مع الأغـراض العديدة لشتى المناحى فى المنظمات الدولية وفى العمل الميدانى ، فالحكم المستقل والفكر الحر والاتجاه الجديد الطارىء ما هى الا دعامات الخبرة الخارجية ومصدر قوتها ،

ومن اليسير أن تطرد المرونة فى الأمانة العامة مع ازدياد فكرة شغل المناصب لمـدد قصيرة ٠

وقد تغدو علاقات العمل بين المنظمات والخبرة أكثر أهمية من أن تكون وقفا على الأجور العمالية ٠ ومن المستشارين والخبراء من يقبل العمل بأجور أقل وفى المناسبات القليلة عندما يتعذر الحصول على خبرة معينة فان الاختيار يجب أن يخضع للاختبار ومن المحتمل أن تحتاج الى تأهيل خاص ٠

وعندما يحدث العجز وتنشأ المصاعب فى الاختيار وفى الانجاز فان على المنظمات الدولية أن تتلافى هذا القصور بما تتخذه من اجراءات حيالها وتستطيع الوكالات أن تفيد من تبادل الآراء حول الانتفاع بالخبرة ، وتتميز الوكالات الجديدة والوحدات الصغرى بوسائل أكثر مرونة عن القديمة ٠

وعلى ضوء اللقاءات التى أجريت عام ١٩٧٣ بدا تقرير الأمم المتحدة عن الخبرة الخارجية منحازا بصورة بارزة فان أى تغيير فى دور الخبرة الخارجية يجب ألا يقوم على الاقلال منها ولكن على الابقاء عليها وزيادتها ما أمكن ، وأن يزود النظام أينما كان بما يجعله أكثر فعالية ٠

ولأهمية هذا الموضوع فان عرضا منظما وأكثر تفصيلا قد يكون مثمرا الى أبعد الحدود ٠

ثبت

المقـال وكاتبه	العنوان الأجنبى واسم الكاتب	● العدد وتاريخه
* نحو اتفاق للتضامن بقلم : لبرت تيفودجرى	Towards a contract of solidarity by Albert Tévoédjré	مجلد ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦
* تضافر علماء الاجتماع فى وضع نظـــام اعلام عـــالمى للعلوم الاجتماعية بقلم رالف آدم	Pulling the minds of social scientists together : towards a world social science information system by Ralph Adam	مجلد ٢٧ العدد الثالث ١٩٧٥
* الشركات متعددة الجنسيات وتفـــاوت التنميـــة بقلم : أرغيرى ايمانويل	The multinational corporations and inequality of development by Arghiri Emmanuel	مجلد ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦
* الرؤيا الاشتراكية بقلم جريجورى موروزوف	The socialist conception by Gregory Morozov	مجلد ٢٩ العدد الأول ١٩٧٧
* الخبرة الخارجية بقلم بول موربرجو	The role of outside expertise by Paul Morpurgo	مجلد ٢٩ العدد الأول ١٩٧٧

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو
ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الاساتذة العرب ، تصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكين من ملاحقة البحث في قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو — تصدر شهريا

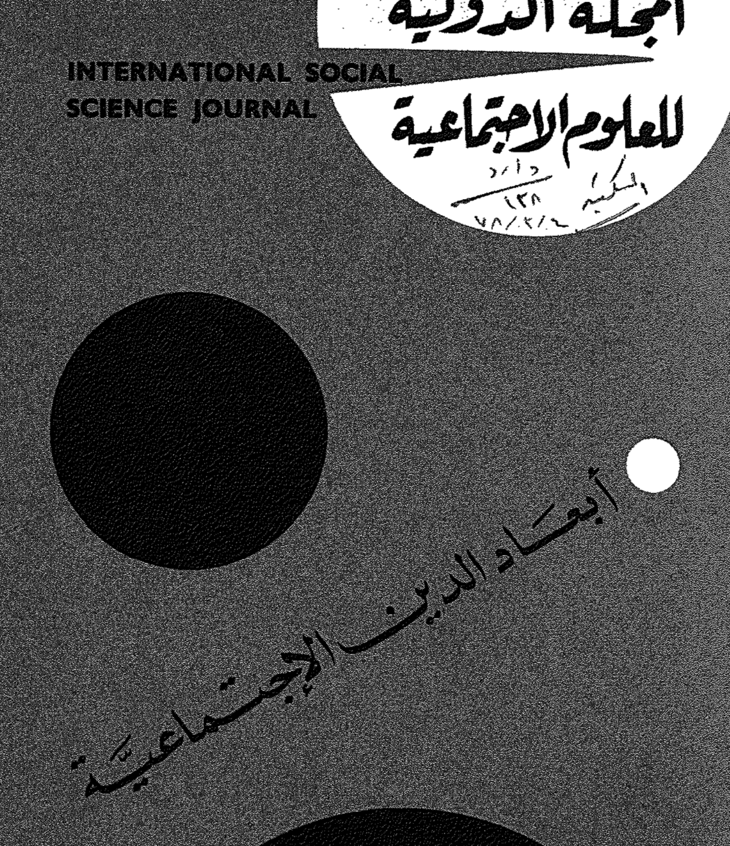
المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل التربية — يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات
مجلة (ديوچين) — فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

العلم والمجتمع — مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثمن ١٥ قرشا



العدد ثلاثون ـ السنة الثامنة
يناير / مارس ١٩٧٨
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



العدد الثلاثون
السنة الثامنة
يناير - مارس ١٩٧٨
١٠ يناير سنة ١٩٧٨
١٠ كانون الثانى سنة ١٩٧٨م
أول صفر سنة ١٣٩٨ هـ

تصدر عن :
مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
١ شارع طلعت حرب - ت ٧٤٠٢٩٢
ميدان التحرير - القاهرة

محتويات العدد



● يبحث هذا المقال فى العلاقات بين مختلف المحاولات التى قام بها علماء الاجتماع فى السنوات الأخيرة لفهم الحركات الدينية المعاصرة فى الغرب • والعلاقات أساسا نظرية منهجية وبالتالى تجريبية • والهدف هو اعادة النظر فى الممارسة التقليـــدية والاتجاهات الراهنة فى التفســير الاجتماعى للحركات الدينية (١) •

ولما كانت الخلافات حول ما هى أكثر الأساليب ملاءمة وفائدة فى ادراك الدين مازالت على أشدها بين علماء الاجتماع ، فان أكثر الاستراتيجيات دوبلوماسية وأنسبها للأخذ بها فى الظروف الراهنة هى البحث عن أقل تعريف ، ووجهة نظر جيرتز (١٩٦٨) عن الدين وهى أنه :

« منهج لرموز يعمل على أن يؤسس فى الناس أمزجـــة ودوافع قوية ، عامة ودائمة ، عن طريق تشكيل مفاهيم لنظام عام للوجود ، وكساء هذه المفاهيم بمثل هذه الروح من الواقع حتى تبدو الأمزجة والدوافع واقعية بصورة فريدة » (ص ٤) •

ووجهة نظر جيرتز هذه تعد وجهة نظر ملائمة ، لأنها لا تستثنى بصورة جائرة مظاهر ، قد يختار علماء الاجتماع بعضها دون أن يختاروها كلها ، ليضعوها تحت عنوان « دين » • ومن الأفضل أن يكون أكثر شمولا لا أن يكون أكثر قصورا فى هذه الحالة •

الكاتب : جيمس ٠ أ ٠ بيكفورد

محاضر فى علم الاجتماع بجامعة دور هام (المملكة المتحدة) أشرف على بحث تناول عددا من مجموعات الطوائف الدينية ، خاصة طائفة « شهود يهوه » ، وقد ظهرت نتائجه فى سنة ١٩٧٥ بعنوان « بوق النبوة » ، وتتضمن اهتماماته الراهنة مشروعا عن عمليات الانسحاب من كنيسة التوحيد ودراسة لحملات الأخلاقيات العامة ٠

المترجم : عبد الحميد سليم

المدير العام لمركز وثائق وتاريخ مصر المعاصر بالهيئة العامة للكتاب ٠

وصياغة مفاهيم وتعاريف « الحركة » ليست أقل تنوعا أو تعرضا للخلاف من مثيلاتها عن « الدين » ، ولكن يمكن القول مرة أخرى أن أكثر الاستراتيجيات فائدة للظروف الراهنة هو الأخذ بنوع من المعالجة الشاملة لما له على الأقل من تأثير محدود بصورة مستترة ٠ أعنى معالجة لا تتضمن افتراضات مستترة عن علة للمظاهر المقصودة ، بل تلك التى تقيم حولها ببساطة حدا رحيبا جدا ٠

وسيكون من الملائم للأغراض الراهنة تعريف « الحركة الاجتماعية » ببساطة بأنها :

« مخاطرة جماعية تمتد فيما وراء مجتمع محلى أو حادثة انفرادية ، متضمنة جهدا منظما للبدء فى تغييرات فى الفكر والسلوك والعلاقات الاجتماعية » (كنج ، ١٩٥٦ ، ص ٢٧) ٠

وهذا بلا شك تعريف أكثر شمولا ومرونة من أغلبية ما يناظره ويتميز بأنه يسهل ربطه بتعريف جيرتز عن الدين بأن نصف ببساطة « المخاطرة الجماعية » بأنها « يمدها بالمعلومات منهج لرموز يعمل على أن يؤسس ٠٠ »

●● المشكل التقليدى :

ان حقيقة أن علماء علم الاجتماع قننوا الحركات الدينية بأنها مشكلة اجتماعية لتستدعى بعض التأملات فى تنوع معالجاتها الممكنة ٠ وأبرز مظهر للمعالجة التقليدية هو قضاء مسلم به بين « البناء » و « الحركة » ، فمن المسلم به أن الحركات الدينية ما هى الا انتقال من المجالات الطبيعية للعمل الدينى ، فهى تمثل تغييرا فى نضالها ضد البناء ٠ وما هو أكثر من ذلك هو أن الحركات الدينية لا تنعم بالوضع الطبيعى قياسا على الحركات الأكثر استقرارا ، وهى لا ينظر اليها على أنها مماثلة لمظاهرات دينية فحسب ، اذ هى فى أغلبية الأحوال تصاغ مفاهيمها على أنها دلالات غير عادية لظروف اجتماعية غير عادية ٠

هذه الافتراضات حول الوضع الطبيعى بها تضمينات بنوع الأسئلة التى يوجهها عادة علماء الاجتماع حول الحركات الدينية ٠ أولا تصاغ أسئلة لكشف مصدر القصور المؤكد للمؤسسات الدينية القائمة التى من المعتقد أنها تنادى بحركة علاجية أو اصلاحية ٠ ثانيا تصاغ أسئلة لكشف السبب فى أن بعض الناس ينبغى أن يؤيدوا الحركات الدينية ، ثالثا تصاغ أسئلة لكشف الظروف التى فى ظلها يمكن لحركة دينية أن تبقى لفترة أطول ٠ كل هذه الأسئلة تعكس الافتراضات الأساسية (وهى عادة تكون ضمنية) التى تجعل الحركات الدينية من وجهة نظر علم الاجتماع مشكلا بالمعنى النظرى أو العملى ٠

وما يبرز من بين هذه الافتراضات الأساسية هو الرأى القائل بأن شذوذ الحركات الدينية يمكن أن يعلل فى نصوص من خبرة أتباعها بالحرمان والاحباط قبل الانضمام اليها ٠ انه تعبير عن الوضع الاستقرارى والشكلى المسلم به للمنظمات الدينية ، حتى أن وجود حركات دينية ليثير مشاعر الدهشة بين علماء الاجتماع ٠ وعنصر الدهشة هو ما يستلزم محاولة للتفسير ، والتفسير هو بعد ذلك متأصل تقليديا فى نموذج من الدافع البشرى ، يتمثل فى عبارات لوفلاند (١٩٦٦ ، ص ٣٤) : « ٠٠ مفهوم ما للتوتر ، للضغط ، للاحباط ، للحرمان ، أو ما أشبه » ، ولكنه بناء على رأى زيجمونت (١٩٧٢) يعجز عن أن يعالج تعقد الدافع علاجا موفقا ٠ وقمة التعبير عن الايمان فى هذا النوع من النموذج تظهر فى محاولات جشفندر (١٩٦٨) وجور (١٩٧٠) لتعليل أصول وتقدم الحركات والثورات الاجتماعية فى ظل نظرية الحرمان الكامل الشامل ، التى نعمل على الوصل بين مفاهيم متنوعة مثل : ثورة الآمال التقدمية ، الحرمان النسبى ، الأشياء من التغير الاجتماعى الهابط ، تقلب الوضع ، تفاوت المعرفة ٠ ومع ذلك فان الصعوبات المنطقية والعملية حتى المضمنة فى استخدام المفاهيم الأكثر دقة « للحرمان النسبى » هى صعوبات هائلة (١) ٠ لقد ثبت بالبرهان الى حد بعيد أنه من المستحيل ، فى اعتقادى ، ابتكار وسيلة لاستخدام مثل هذه المفاهيم التى تطابق كل الشروط المنهجية التى تحكم استخدامها ٠

وفى بعض الحالات تتضمن أيضا المعالجة التقليدية للحركات الدينية افتراضات مفهومة ضمنا وافتراضات هى مثار خلاف حول حقيقة هـــذه الحركات . فهناك مثلا اتجاه عام الى اعتبار أنها مجرد مظاهر سطحية « لفظتها » تغيرات أعمق فى التكوينات الاجتماعية التحتانية ، هى أشبه بأراجوزات يحدد كل عمل من أعمالها يد غير مرئية. ولادراك أعمال الأراجوزات لا يستلزم الأمر الا مجرد ادراك للقوى التى تحركها ، وهى كمواد للدراسة أهميتها ضئيلة جدا .

وتضمين آخر للمعالجة التقليدية للدراسة الاجتماعية للحركات الدينية هو أنها بالتحديد تتوقف عن أن يصبح لا معنى عندما تحقق استقرارا تنظيميا وبناء تأسيسيا شكليا (أنظر زارسكى وليون ، ١٦٧٤ ، ص ١٣) ، واذا ما انعدم هـــذا الوضـــع المضاد مرة دل على أن الظواهر المقصودة لم يعد فى الامكان اعتبارها بمثابة حركة دينية . هذا نوع من شريعة انكار الذات المتأصلة فى افتراضات تقليدية عن طبيعة النظم الدينية وعن خاصية الحركات الدينية التى هى بالضرورة قصيرة الأجل وثانوية. وليس بلا معنى أن تتمثل هذه الآراء فعلا فى نظرة المتدينين للجماعات الدينية التى ينتمون اليها . والتضاد بين « البناء » و « الحركة » على سبيل المثال هو مظهر لوجهات نظر الأعضاء الخاصة حول معنى وتطوير الجماعات الدينية .

وفى مغزاه الدائم عند الفلاسفة المسيحيين ورجال الكنيسة وعلماء الاجتماع يصل هذا التضاد أو التوتر الى « شجن ميتافيزيقى » (ايتزيولى ، ١٩٦٠) . ومن المعروض أن التعبير الاجتماعى للمسيحية معينة له دورة لا تنتهى للتحول من حركة راديكالية الى تنظيم محافظ ، وفى بعض الحالات ارتدادى مرة أخرى ، ويمكن الاحساس بالأشجان بشكل واضح خارج التقليد المسيحى ، كما يستبين بوضوح فى تحليل هاشيموتو وماكفرسون (١٩٧٦) للتحولات التى طرأت حديثا فى حركة « سوكا جاكاى » فى الولايات المتحدة ، بصورة واضحة ، وكانت نتيجتها أنه كما أن الحركات الدينية تدعم مكاسبها فانها تصبح بالضرورة :

« تقليدية فى كل من المبادىء والسلوك التنظيمى ... ومن المحتمل تماما بالنسبة لحركة « سوكا جاكاى » أنها ســوف تنتظم فى طائفـــة بوذية أخرى كبيرة » .
(ص ٩١) .

والمضمون العام لهذه الحجج هو أن الدراسات الاجتماعية للحركات الدينية قد بنيت تقليديا على مجموعة من الافتراضات النظرية والأســـئلة والتضمينات التى ساعدت جميعها فى وضع موضوع الدراسة فى صورة واضحة ، وان كانت محدودة أيضا . وهناك بلا شك تطابق منطقى فى هذه المعالجة الكاملة التى تضفى على المؤلفات المتوفرة عن الموضوع استحسانا جديرا بالاعتبار ، ومن خلاله يكون التسليم بالمشكل لدرجة معينة بيد أن العديد من الاتجاهات الجديدة واستراتيجيات البحث بدأت تظهر فى تحليلات الحركات الدينية التى صدرت حديثا ، وهذه تفتح آفاقا جديدة من الحديث تظل حبيسة المشكل التقليدى .

●● الاتجاهات الراهنة :

كنتيجة للتطويرات الجديدة فى التعبير الاجتماعى للدين فى الغرب من ناحية ، وكنتيجة للتغيرات فى الاطارات النظرية السائدة فى علم الاجتماع من ناحية أخرى ، تكشف عن الحركات الدينية عدد من الأبعاد الجديدة • والهدف الرئيسى لما يعقب ذلك هو عرض بيان دقيق لكل من الأبعاد الثلاثة الجديدة (١) وصعوباتها •

ويتطلب الأمر مذكرة مختصرة للتحذير حول هذه النقطة ، ففى الوقت الذى يبدأ فيه الشك فى الافتراضات النظرية السالفة التى هى أساس ما يسمى بالمعالجة التقليدية قد يبدو الاتجاه الأساسى للبحث الحديث باقياً بلا تغيير ، ولكنه لم يعد قائما على افتراضات حول التوتر الملازم فى التعاليم المسيحية بين « البناء » و « الحركة » أو بالايمان بأن التجديدات الدينية ينبغى أن تفهم أنها تجاوب جماعى للحرمان الفردى المحسوس به • وبالأحرى فان المشكل المنبثق تنبىء عنه اعتبارات مستمدة من نظريات اجتماعية أكثر شمولا ، تؤتى ثمارها بوجه عام فى دراسات مثل حركة تحرير المرأة (فريمان ، ١٩٧٣) والحملات المناهضة للدعارة (زورتشر و كيركباتريك ، ١٩٧٦) •

●● تنظيم الحركة :

ان أهم اتجاه فى البحث الراهن فى الحركات الدينية هو ظهور اهتمام بالغ التركيز بتنظيم الحركة • ومجمل القول أنه تبرز أسئلة حول خاصية العلاقات الاجتماعية النمطية التى تشكل الحركات الدينية وحول أساليب العمل التى يمكن بها التحكم فيها (أنظر لاور ، ١٩٧٢) • هذا التغير فى أولوية الأسئلة الموجهة يتصل اتصالا وثيقا بالرأى القائل بأن خاصية تنظيم الحركات هى عامل هام يكيف الامكانيات لتطوير ولضم أعضاء جدد الى الحركة • ومن المسلم به بصورة متزايدة أن فهم تنظيم الحركات أمر ضرورى لفهم أفضل حتى لبعض الأوجه المؤكدة تقليديا للحركات الدينية • وأكثر من هذا أن هذا الاتجاه ملموس حتى بشكل أقوى فى الدراسة الاجتماعية للحركات اللادينية (للحصر المناسب ، أنظر ماركس و وود ، ١٩٧٥ ، وكولنسكى ، وباترسون ، ١٩٧٦) ، لهذا فهو مجال فيه يمكن لعلم الاجتماع المتعلق بالدين أن يستفيد من دلالات التقدم فى وضع نظريات اجتماعية عامة •

وكثمرة لهذا الاتجاه فى السنوات الأخيرة كان عمل م• زالد وأعوانه ، الذى بدأه ببحثه المبكر فى عمليات التغير الموائم فى تنظيم جمعية الشبان المسيحيين (زالد ودينتون ، ١٩٦٣) ، مستمرا فى توضيح مفاهيم ونظريات فى مجال واسع لتنظيم الحركات (زالد و آش ، ١٩٦٦) ، ثم بالغا الذروة فى كتابه الشامل عن جمعية الشبان المسيحيين (زالد ، ١٩٧٠) • وهكذا كانت هناك نهضة تقدمية لابراز فكرة تنظيم الحركة وشحذ للخطط المناسبة لدراستها • لقد أوضح « زالد » ، بصورة خاصة ،

فائدة فهم عمليات التغير فى حركة (شبه) دينية بأنها الى حد ما تجاوب تنظيمى لتطلبات « اقتصاد تسجيلى » • وتغيير أساس العضوية يضع قيودا على وضع البرامج وعلى اتخاذ القرارات على كافة المستويات ، وفيه ضمان فى حالة جمعية الشـبان المسيحيين بأن القادة المحليين المستقلين استقلالا ذاتيا يمكن أن يعملوا فى مرونة لمواءمة شروط الخدمات والتيسيرات مع ما يطرأ من تغييرات فى الظروف المحلية • والنتيجة هى أن جمعية الشبان المسيحيين قد تطور تبكل تأكيد من « انجيلية الى خدمة عامة » ، فى حين أو عدد الأعضاء قد زاد بالفعل بصورة أسرع من الأشخاص البالغين فى الولايات المتحدة • هذه النتائج مناقضة بصورة جليه لما كان متوقعا مما يسمى بنمط « فيبر »/ « مايكلز » للتحول التنظيمى ، الذى قد يوحى بأنه :

« اذا ما بلغ تنظيم الحركة أساسا اقتصاديا واجتماعيا فى المجتمع ، واذا ما حلت محله القيادة الأصيلة الموهوبة ، يظهر بناء بيروقراطى وتسنح مواءمة عامة مع المجتمع » (زالد و آش ، ١٩٦٦ ، ص ٣٢٧) •

وتلخص هذه التغييرات تحت العناوين التالية : (أ) هدف التحول ، (ب) صيانة التنظيم ، (ج) التحول الى الاوليجاركية • ونقطة جدال زالد وآش هى مع ذلك أن مجال العوامل المؤثرة فى تحول تنظيم الحركات أرحب مما يتيحه نمط فيبر/مايكلز وأنه نتيجة لذلك يجب أن يتسع مجال التحولات المتاحة تبعا لذلك ليشمل بصورة خاصة :

(أ) « مد وجزر المؤثرات والحوافز المتاحة للمنظمات » ، (ب) المتطلبات البنائية للعضوية وطبيعة الأهداف التنظيمية » (زالد وآش ، ١٩٦٦ ، ص ٣٤٠) •

هذه الركائز النظرية للتحليل الاجتماعى لتنظيم الحركات قد تضمنتها على الفور دراسة ريتشاردسون وستيوارت وسيموندس (١٩٧٧) لكميون « حركة يسوع » • لقد وجدوا أن من الضرورى تعديل بعض مفاهيم زالد وآش لاجراءات تجاوزات نظرا لحقيقة أن كميونهم كان « فتيا وصغيرا نسبيا » ، كما كان ضروريا أيضا تقسـيم بعض اقتراحات « زالد » و آش العامة الى عناصر قائمة بذاتها ومتغيرات • وبالرغم من بعض التحفظات اتضح أن معالجة زالد ـ آش كانت مفيدة فى دفع الباحثين الى عدد من المظاهر البالغة الأهمية لتنظيم الكميون التى أثرت على امكانية نموه وعلى الأسلوب الذى تتبادل فيه الاتصال فيما بينها بصورة منتظمة •

وفى الوقت الذى لا يوجد فيه عجز فى البيانات الوصفية لحركة يسوع (على الأقل فى الولايات المتحدة) فانها تفتقر بوجه عام الى الحكمة النظرية والى مغزى الاسهام نحو المعرفة التجميعية • ويمكننا أن نجد تاريخا يركن اليه عن نمو وتطوير الحركة عند انروث وايركسون وبيترز (١٩٧٢) ، كما يمكننا أن نجد تقـويما لأصدائها الاجتماعية الثقافية مع تغييرات فى المجتمع الأمريكى الأرحب ، فى محاولة قام بها زارتسكى وليون (١٩٧٤) وويلسون (١٩٧٦) ، ولكن الانعكاس النظرى على أسئلة

عن البناء التنظيمى لمجموعات « حركة يسوع » وعلاقاتها بالخصائص الأخرى وتوجيه الاهتمام التجريبى اليها آخذ فى الظهور فى الوقت الراهن ، وان كان ذلك فى بطء ، لقد ساعد عمل « ريتشاردسون » وأعوانه على التنويه به ، كما أوضح مؤخرا : فائدته فى طرح أهمية العوامل التنظيمية فى تعليل نجاح « حركة أبناء الله » فى ضم أعضاء جدد اليها والحفاظ على أعضائها (دفيز وريتشاردسون ، ١٩٧٥) ٠

وبعد عدة سنوات من النزاع أفلح مؤسس وزعيم « حركة أبناء الله » ، ديفيد موسى برج ، فى سنة ١٩٧٥ فى فرض كيان تنظيمى موحد على الحركة فى كافة البلدان وعلى كافة المستويات ٠ لقد تميز بظاهرة فريدة هى أن كل موضع قيادة يتقلده شخصان (عادة اثنان متزوجان) وطبقا لتقليد « الوظيفة الثنائية » فان تقسيم المستعمرة الواحدة (مجموعة محلية) الى قسمين وقتما ينضم العضو الثالث عشر يؤدى على الفور الى زيادة عدد مواقع القيادة فى الهيكل التنظيمى بأكمله ٠ والحوافز بالنسبة لقائد طموح ليعمل بجد فى ضم أعضاء جدد هى لذلك حوافز مغرية لما فيها من درجات ترق عالية ٠ والجانب الآخر من العملة ، بطبيعة الحال ، هو أنه يصعب على القادة كسب عدد كبير من الأتباع الشخصيين ٠ والنتيجة هى صورة من تنظيم حركة مرنة ، متوائمة ومناسبة لاجراء ضم أعضاء جدد بصورة مستمرة ، تمنع تنظيميا من التحول عن الهدف والمواءمة مع المجتمع الأرحب ٠

لقد برهن الاهتمام بالمظاهر التنظيمية للمجموعات الدينية على فائدته فى دراسة بيبى وبرنكرهوف (١٩٧٤ ب) « لرعاة » الكنيسة بالاضافة الى « من يرعونهم » فى عشرين جماعة من الجماعات الدينية الكندية ، وكان اقتراحهما الخاص هو أنه : « ٠٠٠ لو كانت الجماعات جادة فى اضافة أعضاء جدد ، اذن » ٠٠ يكون لزاما عليها أن تطور أساليب العمل لكى (١) تمتد الى الأفراد ، (٢) وتجذبهم ، (٣) وتبقى عليهم » (ص ١٩٠) ٠

ان تقصيهما عن العمليات المسماة بعمليات « الاتصال » و « ملء الفراغ » و « الاستيعاب الكامل » فى نموذج من عشرين مجموعة من « الراغبين فى الهداية » فى غربى كندا أوضح أنه بالرغم من « التزام المجموعات الجهرى بالتبشير بالانجيل » فانه من « رابطة المهتدين المستترين » الى الطائفة الانجيلية يبدو أن الذين اتصلوا قلة وأن الذين ملأوا الفراغ أقل منهم ، وكان عدد من استوعبوا العقيدة استيعابا كاملا أكثر قلة (بيبى وبرنكرهوف ، ١٩٧٤ ب ، ص ١٩٧) ٠ وكانت النتيجة أن أقل من ٩٪ من الأعضاء الذين انضموا بين سنة ١٩٦١ و سنة ١٩٧٠ يمكن تصنيفهم بأنهم « دخلاء » ٠ والأغلبية السائدة من المنضمين كانوا ممن أعيد انضمامهم من طوائف انجيلية أخرى أو من أبناء الأعضاء ٠ وقد يكون من الحماقة ألا يعاز بأن عدد المهتدين ربما زاد ارتفاعا لو أن عمليات الاتصال وملء الفراغ والاستيعاب الكامل أدخلت فى البناء التنظيمى لهذه الكنائس المحافظة ٠ ولكن هناك دلالة توضح أن وجود مثل أساليب العمل هذه والبناء التنظيمى العملى تساعد بالفعل على ايجاد مزيد من الأشخاص المنضمين ٠

ولقد أكدت دراسات مورمونز أيضا فائدة الفحص الدقيق للعلاقة بين الحركة وانضمام أعضاء جدد • ان تقصى فالير (١٩٧٢) المقارن للكنيسة الرئيسية للمسيح يسوع وقديسى اليوم الآخر ولكنيسة من فروعها ترجع الى القرن التاسع عشر وكنيسة المسيح يسوع وقديسى اليوم الآخر المعاد تنظيمها قد أظهر أنها بالرغم من التشابهات القويه فى المعتقدات والقيم والالتزام بالتبشير حظيت بأنصبة مختلفة جدا بالنسبة لمن انضموا اليها • ومن أبرز التعليلات التى ذكرت لهذا الاختلاف حقيقة أن تنظيمى الحركة شكلا تشكيلا مختلفا تماما ، والنتيجة المتناقضة هى أن مصروفات ال ١٪ من ميزانية كنيسة المورمونز المخصصة لمساعدة الشبان المبشرين غير المتخصصين من أبناء الطبقات الدنيا ، الممولين ذاتيا ، تؤتى ثمارها اذ تضم عددا من الأعضاء الجدد يفوق العدد المنضم الى أية كنيسة من الكنائس المعاد تنظيمها التى تخصص ٢٥٪ من مصروفات ميزانيتها للانفاق على مبشرين ناضجين ، أختيروا اختيارا دقيقا ، ومتخصصين •

ولقد ظهرت نتائج مماثلة من دراسة « لشهشور يهوه » (بيكفورد ، ١٩٧٥ (أ) ، ١٩٧٥ (ب)•) • وواحدة من نتائج القاعدة التى تقول بأن كافة أعضاء « حركة برج الرقابة » يجب أن يكرسوا عشر ساعات شهريا على الاقل للهداية والتبشير بالانجيل ، هى أن قدرا ضخما من العمل التبشيرى غير المأجور يتحقق نظير تكلفة بسيطة تدفع لمنظمى الحركة ، وبالنسبة لهذه الخاصية تنظيم الحركة هرمى صارم وشكلى البناء ، والقيادة تستأثرها قلة من الصفوة تعاونها هياكل مدربة على الحركة على أعلى مستوى ، ويعمل أعوانها كل الوقت • ولكن الاتصال بالمنضمين المستترين ، والمبيعات الضخمة لمؤلفات الطائفة ، هى أمور يتولاها أفراد « شهود » غير مأجورين على المستوى المحلى • والتعبئة الاختيارية لهذه الموارد البشرية فى الاتجاهات المقررة بدقة تمد الحركة بديناميكية فعالة تسمح لها بحقها فى زيادة نسبة عضويتها السنوية فى الاقليم ما بين ٨٪ و ١٠٪ وهى النسبة السائدة فى العالم ، وتنظيم الحركة جدير بالاعتبار أيضا لحكمة أساليبه فى العمل لادخال حديثى التنصر طبقا لنظام ، ولمباشرته عملية انضمامهم الى الطوائف المحلية •

وفى حين ينبغى أن نقر بأن « حركة برج الرقابة » تكاد تكون فريدة فى العالم الغربى للدرجة العالية من العقلانية التى تتبعها فى تنظيم حركتها ، فان هناك حركات دينية عديدة أخرى يظهر تنظيم حركاتها على الأقل اتجاهات نحو استغلال عقلانى « لسوق انضمام أعضاء جدد » ، ونحو التحكم فى اشتراكية واستبقاء الأعضاء الجدد ، ومن ثم أبرزت مقارنة ووليس (١٩٧٣) المتبصرة بين العلم المسيحى وعلم العلوم الطبيعية أساليب العمل التى تولى وضعها مارى بيكر ادى • ورون هابارد على التوالى ، للتغلب على مشاكل ابقاء التحكم فى المبدأ ، ومنع السلطة من أن تصبح مشاعا ، ووقف تدهور التزام الأعضاء للحركات فى مواجهة اللامبالاة العامة لمعتقداتهم • وباختصار لقد تضمنت أساليب العمل (أنظر ووليس ، ١٩٧٣ ، ص ٤٢٠) :

« تفصيلا لأيديولوجية سامية مبررة لشرعية تركز السلطة والرقابة الصارمة •

وانتفاء الشخصية والتقنين يسهلان تقويض مصادر السلطة البديلة ٠ وتركيز الالتزام على الزعيم وعلى التنظيم المركزى والاشتراك فى الصراع مع المجتمع الأرحب ومنافسة النظم العقائدية تهدف الى زيادة تكامل الحركة والى زيادة ايضاح حدودها الأيديولوجية » ٠

وثمة بحث حديث فى تنظيم حركة « كنيسة التوحيد » (بيكفورد ١٩٧٥ ج وروبنز وآل ٠ ١٩٧٦ ، وهى حركة أسسها صن سيونج مون فى جمهورية كوريا فى منتصف العقد السادس من هذا القرن ، وهى تتمتع الآن بنجاح جدير بالمشاهدة بمن انضموا اليها من أعضاء فى الغرب ٠ ويؤيد هذا البحث حجة ووليس الى حد ما ، وان كان يوضح أيضا أن تلك المشاكل الأساسية يمكن أن تعالج بصورة أخرى ، ولم تحاول كنيسة التوحيد مثلا أن تفرض رقابة على أعضائها عن طريق انتفاء الشخصية والتقنين ، اذ كانت استراتيجيتها فى احتضان الالتزام والاحترام لزعيمها ولأيديولوجيتها من خلال المعيشة الكميونة المشددة فى المراكز العائلية ٠ ومن خلال ربط لترسيخ عقائدى منهجى ورقابة متبادلة لحياة كل عضو فى اليقظة وفى النوم ، تتغلب الجماعة جزئيا على مشاكل الأيديولوجيا والسلطة والالتزام ٠ ولقد اكتشف يهوذا (١٩٧٤) نمطا لا يختلف على الاطلاق فى مجموعات أمريكية عن « جمعية كريشنا الدولية اليقظة » ، كما اكتشف انروث وبيترز (١٩٧٢) نمطا مماثلا فى مختلف المخاطر الكميونية داخل « حركه يسوع » ٠

وتنظيم حركة « سوكا جاكاى » اليابانية هى على النقيض أقرب الى نمط حركة برج الرقابة فى تشكيلها وتقنينها وصرامة البناء الهيكلى لعلاقات السلطة ٠ وقد أوضحت دراسة جيمس هوايت (١٩٧٠) لهذا الذى يطلق عليه الدين الجديد لليابان كيف أن نجاحه المخلص فى ضم أعضاء جدد ومقدرته فى اشتراكية واستبقاء أعضاء جدد ارتبط ارتباطا وثيقا بالنشابك الأفقى والرأسى لتنظيمه ٠ وبعد الصفوة عن السياسة واتخاذ القرارات يصون وحدة الحركة وما يبدو من غرض خالص الطوية ، اذ تتفق هذه النتائج مع ملاحظات سكالف وميللر وتوماس (١٩٧٣) عن البناء التنظيمى لنوع من عشر كنائس معمودية فى أوهيو بالولايات المتحدة ٠ لقد اكتشفوا وجود ارتباط ايجابى قوى بين تحديد أهداف كنيسة ما والدرجة التى يصير فيها تنظيمها بيروقراطيا، بمعنى اتباع قواعد اجرائية قاطعة مبينة نظاما هيكليا « واضحا » لعلاقات السلطة ٠

وقيمة هذه النتائج فيما يتصف بمختلف تنظيمات الحركات الدينية هى أنها تتحدى بصورة موفقة الأولوية الضمنية الممنوحة تقليديا للعوامل السيكولجية الفردية فى تعليلات تطوير الحركات الدينية ، وهى توضح أيضا لا مبالاة حميدة تجاه افتراضات تقليدية حول المظاهر الثانوية أو الطبيعية المؤقتة لحركات دينية ، ولكن ما هو أهم هو أنها تفترن بحرية من النظرية الاجتماعية العامة ، ولهذا لا تقيدها التحزبات الملازمة فى مثل هذه الحالات « الغامضة » من التحليل (التى من المفروض أن تكون ملائمة بصورة فريدة للمجموعات الدينية) مثل نظرية الكنيسة الطائفية ٠

● الشعب الاجتماعية والميادين التنظيمية :

ويقترن بالاهتمام المتزايد الموجه الى مؤثرات البناء التنظيمى المستقل نسبيا الوعى المتزايد بأن تنظيمات الحركات لا تمارس وظيفتها فى فراغ اجتماعى • ويوجه اهتمام الآن الى الأساليب التى ترتبط فيها الحركات الدينية وتنظيمات حركاتها بالتنظيمات الاجتماعية والميادين التنظيمية • وتشير هاتان العبارتان ، على التوالى ، الى أنماط من الروابط بين الناس سواء كأفراد • أو كأعضاء جماعات (أنظر ميتشل ، ١٩٦٩) كما تشير الى المنهج المنسق لتنظيمات مجموعة اجتماعية فى تكوين طائفى (أنظر كورتيز و زوروتشر ، ١٩٧٣) ، وكلتاهما عبارتان مثيرتان للأحاسيس ، وما تحثان الى البحث عنه هو الأساليب المختلفة التى قد يتأثر بها الأفراد والجماعات فى أفعالها واجراءاتها تبعا لحقيقة أن لها علاقات خاصة مع غيرها •

وقد أسهمت تحليلات جيرلاتش وهاين (١٩٦٨ ، ١٩٧٠) المقارنة عن ديناميكيات جماعات الانجيليين المتحمسين والقوة السوداء فى الولايات المتحدة أوضح اسهام وأكثر ايجابية فى تبرير صلاحية عبارة « الشعب الاجتماعية » فى التفسير الاجتماعى لحركات دينية معينه • ولقد أكد بحثهما التجريبى بصورة خاصة أهمية لما للمؤثر الايجابى من علاقات اجتماعية سابقة » (جيرلاتش وهاين ، ١٩٧٠ ، ص ١٩٩) كمدخل عن طريقها ينضم أعضاء جدد فى مجموعات يشكلون جانبا من حركة الانجيليين المتحمسين • وهذا بلا شك ليس الا عاملا واحدا فقط من العوامل الخمسة التى يتوقف عليها تفسيرهما لانضمام أعضاء جدد ، ولكن فيما يتصل بما أقصد اليه ، هو حيوى لاصلاح المعالجة الاجتماعية للحركات الدينية •

وفى ضوء بعد جيرلاتش وهاين بالنسبة لعمليات انضمام الأعضاء الجدد ليس عجيبا أن تكون هناك مثل هذه الدرجة العاليه من التوافق بين (أ) ما توصلا اليه من أن « الأقارب هم علة انضمام ٥٢٪ من أعضاء على شاكلتهم من الانجيليين المتحمسين (جيرلاتش وهاين ، ١٩٦٨ ، ص ٣٠) ، (ب) وما توصلا اليه من أن ٥١٪ ممن على شاكلة جماعة « شهود يهوه البريطانية » قد بدأوا أول اتصال لهم مع « حركة برج الرقابة » عن طريق الأقارب والأصدقاء أو أقرانهم فى العمل (بيكفورد ، ١٩٧٥ (أ) ، ص ١٦٠ ، وقد توصل مونتر (١٩٧١) الى أن أكثر من ٨٠٪ من نموذجه من « شهود الهولانديين » •• « قد انضموا فيما بينهم مع الأقارب أو بعد أن فعل أقرباؤهم ذلك » (ص ٩٨) •

وأدق التفاصيل (رغم عدم درايتها) لتحليلات المشاكل والفرص التى أظهرها تطبيق « الشعب الاجتماعية » كمفهوم له حساسيته فى الدراسة الاجتماعية للمجموعات الدينية مبينة فى عمل بيبى وبرنكرهوف • وفى مختلف بياناتهما فى محاولتهما لفهم نمط الانضمام الى نموذج لعشرين كنيسة محافظة على مبادئها فى مدينة بغرب كندا ، أوضحا العجز التفسيرى عن صياغة النظريات القائمة على أساس فكرة الحرمان النسبى ، والفائدة المقابلة من فحص مصادر الانضمام البديلة (بيبى وبرينكرهوف ،

١٩٧٣ ، ١٩٧٤ (أ) ، ١٩٧٤ (ب)) • وكانت خاتمة بحثهمـــا أن « •• التحمس للمذهب الانجيلي بين هذه الكنائس العشرين بدأ أولا عن طريق الروابط القائمة مع الأسرة والأصدقاء « (١٩٧٤ (ب) ، ص ١٩٨) ، وهذا يمدني بتأييد أقوى لحجتي ، ولكن يجب أن نضيف أن أحجامهما عن الاعتقاد بأن مثل هـــذه الشـــعب الاجتماعية هي الوسيلة التي عن طريقها يتم الانضمام الى طوائف وديانات (تمييزا لهـــا عن الكنائس) هو احجام مضلل •

والواقع أن هناك دليلا على الفائدة الكامنة في ارجاء البت في اعتبارات مجموعات دينية خاصة أيمكن أن تسمى بشبه طائفية أو شبه دينية ، و بدلا من ذلك توجه أسئلة عنها جميعها كحركات دينية بدون تحديد • ووصف « كامبل « الدقيق (١٩٧٢) لفهوم « الوسط الديني « ، على سبيل المثال هو ببساطة بالغ التبصر ويوحي بأن يكون مقصورا في تطبيقه على الديانات فقط • وتشير العبارة من ناحية الى » كافة نظم العقائد المارقة وممارستها المقترنة بها » التي تشكل نوعا من الثقافة « السرية » للعلوم المخالفة لتعاليم الدين ، والى ديانة غريبة هرطيقية ، وطب منحرف (كامبل » ، ١٩٧٢ ، ص ١٢٢) ، من ناحية أخرى •

« تنضمن التجمعات ، التنظيمات ، الأفراد ، ووسائل الاتصال المقترنة بهذه العقائد •• وكنتيجه مباشرة لهذا ان الافراد الذين « يدخلون الوســط الديني عند أية نقطة ينتقلون غالبا بسرعة من خلال تنوع عريض للحركات والمعتقـــدات » • (ص ١٢٢ ــ ٢٣) •

وقد نبرهن هذه المعالجة على أنها مثمرة جدا لأنها تؤكد ثنائية المظاهر الاجتماعية الثقافية للشعب الاجتماعية كأماكن تسويق لمستهلكي « السلع » الدينية :

واختلاف موضوع العلاقة بين الشعب الاجتماعية والحركات الدينية فيما يتصل بانضمام أفراد جدد هو الرأي القـــائل بأن الأعضاء الجدد يكسبون حق الدخول في شعبة اجتماعية مهيأة من قبل قد تكون ذات قيمة لها اعتبارها بالنسبة لهم مادامو باقين في عضويتها • ومن تم كانت حجة روبرتس بالنسبة للمتحمسين الانجيليين في مدينة « جواتيمالا » هي أن طوائف البروتستانت يضمون أناسا جددا •

« ممن هم صغار السن ، جاءوا الى المدينة سعيا وراء معيشة أفضل ، وممن هم على حريتهم فيما يتصل بصلات القرابة والعمل •• لأن الطوائف وحدها تهيىء قدرا » من العلاقات الاجتماعية يسهل الدخول فيها ، وتمكن مثـــل هؤلاء الأفراد من معالجة المشاكل العملية للمعيشة في مدينة جواتيمالا (روبرتس ، ١٩٦٨ ، ص ٧٥٨) •

وقد أوضح أيضا بحث نونج عن « شهود يهوه » في زامبيا (١٩٦٨) أن شبكة الاتصالات التي قامت بها عضوية « حركة برج الرقابة » ساعدت « الشهود » على أن يوفقوا اقتصاديا •

لقد كان هناك اهتمام أقل بفحص مركز الحركات الدينية في الميادين التنظيمية بالأسلوب المتبصر الذي حلل به كورتيز وزورتشر (١٩٧٣) ، على سبيل المثـــال ،

مركز الجماعات المناهضة للدعارة بين تنسيقات مجتمع ما . ولكن مفهوم الفائدة الكامنة اتضح بصورة قاطعة فى تحليل هاياشيدا (١٩٧٦) للعلاقة بين قادة « تنظيم دينى مزعزع » فى جامعة ما ومجموعات أخرى فى ذلك الوسط . لقد أوضح أن قادة جماعة دينية « منحرفة » كانوا تحت ضغط ليعزلوا أنفسهم عن « الجماعات الدخيلة » للحفاظ على مستوى وضعهم الاجتماعى الراقى . وقد تكون هذه قضية طريفة جديرة بالبحث فى حالة جماعات دينية أخرى مسماة « بالمنحرفة » فى مختلف الميادين التنظيمية .

وقيمة تركيز قاطع على الشعب الاجتماعية التى هى أساس الحركات الدينية وعلى روابطها الاجتماعية مع الأقسام الأخرى من المجتمع هى أنها الى حد ما لا تؤكد الافتراضات السيكلوجية المبهمة المثارة تقليديا حول أعضائها الأفراد ، وتعمل الى حد ما على تأكيد بعض مظاهر الحركات الدينية التى كثيرا ما يضرب الصفح عنها . وهذه تتضمن حقيقة أن مثل هذه الحركات ، حتى أكبرها ، تناضل باستمرار ضد قوى التحول كنتيجة لاعتمادها على شبكة من المؤيدين مهيأة للنضال باســـتمرار وتعاود تهيئتها . وهناك فائدة أخرى من هذه المعالجة هى أنها تثير أسئلة حول الخاصية المضبوطة لمختلف الروابط التى تربط كل المؤيدين معا ، وبذلك يشكل التكامل مشكلة أكثر من أن يكون افتراضا . ويمكن اعتبار الحركات الدينية اذن كأنها المحصلة المتغيرة باستمرار لعديد من الضغوط الاجتماعية .

●● الخلل الاجتماعى واعادة التكامل :

لقد ركزنا الى حد بعيد تركيزا يكاد يكون مقصورا على مختلف « الوسائل » التنظيمية ، والعلاقات الاجتماعية التى ينجم عنها ويتدعم بها انضمام الأعضاء الجدد ، واشتراكية والتزام العضو ، ولكن قد يكون تضليلا خطيرا للتوزيع الفعلى للجهد أن نذكر ببساطة أن هذه هى أكثر الركائز أهمية عند علماء الاجتماع فى الوقت الراهن ، ولكنها على العكس من ذلك ، قد اختيرت لاهتمام خاص ، وبالضبط لأنها تشكل جزءا من اعادة توجيه لازم للأبعاد . ولكن هناك أيضا دلالات عن تعديل طفيف فى بعد تقليدى معين عن الحركات الدينية ، وهو : الاهتمام الواضح بوجه عام بالنتائج غير المقصودة للمساهمة فى الحركات الغربية الحديثة فيما يتصل بالقيم الأخلاقية للأعضاء ومواقفهم تجاه النظم الاجتماعية السائدة .

ويتمثل البعد المعدل بصورة ملائمة فى المؤلفات العديدة التى أصدرها روبنز وأنتونى عن آثار المساهمة فى الحركات الدينية الحديثة فى الولايات المتحدة . لقـد انشغلا بمهمة الحركات التصوفية الشرقية على اعتبار أنها « بيوت فى منتصف الطريق » لاعادة توطين مدمنى المخدرات من أفراد الطبقة المتوسطة ، على العادات التقليدية . والسبب الأول الذى ذكر هو أن استبدال تعاطى المخدرات بالتصــــوفية قد ساعد الناس على نجاحهم فى دراستهم أو فى مجرى حياتهم (روبنز ، ١٩٦٩ ، ص ٣١٠) ، ولكن كان من المعروف أيضا أن تكامل عدد المدمنين السابقين للمخدرات فى الطبقة الوسطى من التنظيم الاجتماعى لم يكن نتيجة مقصودة حتما ، ان لم يكن فى الواقع

غير مرغوب فيها ، للانضمام الى التصوفية الشرقية • هذه الحصيلة جانب منها نتيجة لعلاقة أيديولوجية بين « الهبير » وتحولات تصوفية من المجتمع ، وجانب آخر منها نتيجة « لعوامل علاقات اجتماعية وصلات متفاوتة » تلعب دورها عندما يكون التفاعل الاجتماعي اكثر انحصارا في أفراد متصوفين • وقد حدث مؤخرا تنقيح لما يطلق عليه الآن اسم « نظرية التكامل » (روبنز وأنتونى ، ١٩٧٥) هو توصيف أدق لأربع وسائل بها يتيسر التكامل الاجتماعي لأعضاء الحركات الدينية الثقافية الشبابية ، اشتراكية معدلة ، ترابط ، تعويض ، واعادة توجيه • ولقد نصور انروث وآل (١٩٧٢) ثلاث نتائج ممكنة بالنسبة للأفراد أعضاء « حركة يسوع » : التطرف ، التشابه مع الكنائس البروتستانتية ، و « الانطلاق » • وحكم ماوس وبيترسن (١٩٧٤) على النتيجة الاجمالية للحركة بأسرها صور أيضا « تغليف » الزخارف التنظيمية ، كما صور انجرافا نحو « الوقار » ، وفضلا عن هذا ، يوجد الآن اتجاه نحو الرأى القائل بأن تقدير نتائج التكامل ينبغى أن يأخذ فى اعتباره العمليات الرمزية التى تقوم فيها بدور الوفاق •

والعلاقة بين العلل والنتائج الأيديولوجية دينية ينبغى التقصى عنها تفصيلا ، مع توجيه اهتمام خاص الى التوفيقات الرمزية •

وقد وجدت بعض هذه التوصيات فى دراسات نظمتها تنظيما رمزيا « حركة قوم يسوع » ، وهى دراسات للطرق التى ندد فيها بعيب تعاطى المخدرات ، وامتدح فيها الطهر الجنسى وأخلاقيات العمل • لقد عدلت هذه المعالجة أكثر من ذلك لتأخذ فى اعتبارها الاختلافات بين الحركات التصوفية الشرقية والحركات المسيحية التأسيسية الجديدة بين الشباب الامريكى من جهة تناقض أساليبها فى ربطها ، نسبيا ، بالنظرية النسبية للأخلاق والنظرية المطلقة للأخلاق (أنتونى وروبنز ، ١٩٧٥ ، جلوك وبيلاه ، ١٩٧٦) • ولقد فحص التشكيل الرمزى لهذه الأوضاع الأخلاقية لمعرفة تأثيراته على مناهج المضامين عند الأعضاء ، وعلى أنماط العلاقات الاجتماعية والسلوك الاجتماعى •

وبعض التطويرات البالغة الطرافة فى هذا الخط الفكرى تشمل مسودة تالكوت بارسولز (١٩٧٤) لموجز للموضوعات الرمزية السائدة فى الكميونات الدينية المعاصرة فى الولايات المتحدة • واذا كان ما سماه « ديانة الحب » يمكن أن يصبح نظاما فسيمثل بكل تأكيد :

« ميلا عظيما عن التوازن السابق بين العناصر العلمية المنطقية لتوجيهنا الثقافى وبين طرق تحويلها الى نظم معاونة فى التدعيم التفسيرى الفعال القريب من التدعيم المنطقى العلمى » (ص ٢٢١) •

وقد يستلزم أيضا :

« مفهوما أعرض للانجاز الذاتى للفرد فى وضع فيه مظهر التضامن •• يصور على الأقل بشكل بارز كبروز المنفعة الذاتية فى المعنى النفعى » (ص ٢٢٣) •

وتحليل بن (١٩٧٤) لقوة الخلل والتحول فى تكييف التطوير فى الولايات المتحدة لحركة « قوم يسوع » و « الكاثوليكيين الانجيليين المتحمسين » ، على التوالى ، ربما كان أكثر واقعية ، ولكنه يحاول أيضا تفسير معنى العقد الرمزية مثل وسطاء الخبرة الحية ، وبالمثل يلاحظ أن زارتسكى وليون (١٩٧٤) لهما حساسيتهما بالنسبة للأصداء الرمزية للحركات الدينية الراهنة التى تمثل بالتأكيد .. آخر صيحة للامركزية ولنظام العمل الحر » (ص ٣٦) .

ويمثل الاهتمام المستحدث بالوساطة الرمزية للخبرة فى الحركات الدينية تحسنا عظيما فى المعالجة التقليدية للموضوع ، لأنه لم يعد هناك قياس تطبيقى يربط الحرمان والسخط بالاشتراك فى الحركات الدينية . والمعروف الآن أن الحركات نفسها قد تؤدى دورا نشيطا فى عملية الربط الرمزى لعواطف ومعتقدات وخبرات أتباعها .

●● خاتمة :

لقد كان لهذا العرض للنتائج التى توصل اليها بحث حديث فى الدراسة الاجتماعية للحركات الدينية هدفان رئيسيان : أولهما الشروع فى وصف ما أطلق عليه « المشكل التقليدى » والتنويه ببعض نقائصه الهامة ، وثانيهما كان هو اثبات أن ثلاثة أبعاد جديدة قد انبثقت حديثا فى هذا الحقل من الدراسة . وفى اعتقادى أن هذا قد أدى الى حساسية زائدة بالنسبة لاجراءات تنظيم الحركة والى تدعيم الحركات الدينية فى شعب اجتماعية وميادين تنظيمية ، كما أدى الى تنافسها فى خلق ربط رمزى لخبرات أنواعها . وأهم أثر معنوى لهذه الأبعاد المتغيرة هو تطعيم بآراء مستمدة من نظريات اجتماعية عامة تفوق فى قوتها ما هو موجود داخل اطار المشكل التقليدى ، وبذلك صارت مهمة تفسير الحركات الدينية أكثر تعقدا ، وأن صارت أكثر تحديا أيضا .



●● تمهيـــد :

تركزت دراسة الدين فى تركيا الحديثة بصفة أساسية حول القضايا المتصلة بموضوع العلمانية (تجاهل الاعتبارات الدينية فى تنظيم شؤون الحياة الدنيوية) • ولذلك دارت حول هذا الموضوع جميع النظريات والحجج والتحليـــلات والمجادلات والاعتراضات التى وردت على لســـان رجال الدين ، وأهل التقى والورع ، ورجـال السياسة ، وأصحاب النظريات السياسية ، وعلماء الاجتماع ، وواضعى النظريات • ولكن تشبث تركيا بالعلمانية قد أدى الى جدب الدراسات الدينية بشكل ملحوظ • ذلك أن هذه العلمانية قد أخرجت هذه الدراسات من دائرة الاحتياجات السيكولوجية الضرورية ، وجردتها من المعنى الثقافى ، والسلوك الدينى ، والقيم الاجتماعية ، بل جردتها ــ الى حد ما ــ من صبغتها التنظيمية •

وعلى الرغم من أن هذا المقال يصف وظيفة النظم الدينية فى المجتمع التركى ، فانه من الخطأ أن يتصور القارىء أن هذا الوصف الاجتماعى يكفى وحده لتفســـير السلوك الدينى فى تركيا • ولذلك ناسب أن نذكر لمحة عما يندرج تحت عنـــوان سيكولوجية الدين (علم النفس الدينى) قبل أن نورد هذا الوصف • وأهم الخصائص السلوكية التى تحتاج الى تفسير فى هذا المقام هى استمرار قوة العقيدة الدينية بين فئات كبيرة من الأتراك خلال السنوات الخمس والعشرين الأخيرة التى عقبت ربع قرن

الكاتب : شريف مـــاردين

سوسيولوجى (عالم اجتماعى) تركى ، يعمل الآن أستاذا وعميدا لمدرسة العلوم الادارية بجامعة بوغازينسى باستانبول. عمل أستاذا زائرا بعدة جامعات فى أمريكا الشمالية • يهتم بصفة خاصة بتاريخ النظريات السياسية ، ودراسة الدين ، والأيديولوجيا من الناحية الاجتماعية والسياسية • نشر عدة كتب منها : « نشأة الفكر العثمانى الشاب : دراســـة فى عصرية النظريات السياسية التركية » (١٩٦٢) ، « والدين والأيديولوجيا » (١٩٦٩ بالتركية) ، بالاضافة الى مقالات عديدة فى الدوريات العلمية من تركية وأجنبية •

المترجم : أمين محمود الشريف

رئيس مشروع الألف كتاب بوزارة التربية والتعليم ومدير مشروع دائرة المعارف العربية بوزارة الثقافة سابقا •

من السياسة العلمانية • وانى أعزو ذلك الى جدب الثقافة التركية الناجمة عن الاصلاح الجمهورى ، كما أعزوه الى عدم تغيير طابع الصرامة والجفوة التى اتسمت به العلاقات الانسانية فى المجتمع التركى ابتداء من سنة ١٩٢٣ وما تلاها ، وابتداء من القرية وما علاها • ذلك أن الرمزية الجمهورية كانت من الضحالة والجدب فى القيم الجمالية بحيث عجزت عن استهواء أفئدة الجماهير والتأثير فيهم • واذا كان لها من أثر فقد كان هذا الأثر سطحيا الى أقصى حد ، بمعنى أنها أثارت بعض الآمال فى نفوس الصـغار من طلاب المدارس دون غيرهم من الراشدين • ومن ناحية أخرى كانت العـلاقات الانسانية على مستوى القرية فى المجتمع التركى ولاتزال تتسم بالفظاظة والغلظة • وكانت هذه العلاقات ولاتزال بين الطبقة المثقفة علاقات خاوية وعاطفية ، ولكنها مع ذلك مجردة من روح الرحمة والشفقة • وقد حاول الأشـــخاص الذين رأوا صرامة العلاقات الانسانية السابقة على عهد الجمهورية ، والذين تتبعوا بقلق تدمير الرموز التقليدية التى قضت عليها الجمهورية بالقوة ، أن يخلقوا ثقافة جمهورية جديدة فى العقدين الرابع والخامس ، ولكنهم أخفقوا فى تجاربهم • ومن أبرز مظاهر هذا الاخفاق فشل التجارب العديدة التى استهدفت تطعيم الحياة التركية بنزعة انسانية رحيمة تجمع بين فضائل جميع الثقافات التى ازدهرت فى الأناضـــول • وفى هذا الموقف الذى ضربت فيه الفوضى أطنابها كان الدين هو الأمل الوحيد فى تحسين الأحـــوال الانسانية •

واذا أردنا أن نفهم السبب فى أن الأتراك الذين ركزوا اهتمامهم على القضايا الضيقة المتصلة بالعلمانية قد عمدوا غالبا الى الجدل دون الالتقاء على كلمة سواء بينهم ، بدلا من أن يشعلوا جذوة البحث المنير ، وجب علينا أن نتذكر أن الباحثين على الرغم من تركيز مناقشاتهم حول مكان الاسلام فى المجتمع التركى قد اختلفوا فى معانى الاسلام . فاذا نظرنا الى عودة الاسلام . الى الظهور والانطلاق فى هذه البلاد منذ العقد الخامس وجدنا أن الطبقة المثقفة العلمانية ترى فى هذا الظهور والانطلاق انتصـــارا للجهل على العلم ، وأن الطبقة البيروقراطية العليا ترى أنه تصدع فى بنيان الدولة وظهور للفوضى ، وأن السنيين الأصوليين (المتمسكين بأصول الدين) يرون فيــه وسيلة لسيادة الروح الاسلامى الاجتماعى فى الأمة ، وأن الموظفين الدينيين الذين يتقلدون المناصب العليا فى الادارة العامة للشؤون الدينية يرون فيه فرصة ذهبية لاقامة دعائم وطيدة للاسلام السنى على المستوى القومى ، وأن زعماء الفرق الدينية المحلية وتلامبذهم ـ وهم تلاميذ وراثيون فى الغالب ـ يرون فيه فرصـــة سانحة لتوسيع نطاق نفوذهم ، وأن الشيعة العلويين يرون فيه تهديدا لمذهبهم الخاص ولكن الباحثين من الأتراك لم يدخلوا فى اعتبارهم كل هذه الأبعاد المتعددة .

واذا كان المعتقد هو أن الاسلام دين يدعو للوحدة لا الفرقة فان مرد ذلك ـ على الأرجح ـ الى انتشار النموذج أو النمط الاسلامى المستقر فى وجدان الشعب التركى . وهذا النموذج أكثر ما يكون انتشارا بين السنيين من أهل التقى والورع . ولكن هــذا النموذج قد أثر أيضا فى المراقبين المنعزلين ، ومن بينهم المثقفون المتأثرون بالغرب الذين لا يجنحون الى مناصرة الاسلام أو معاداته . وهذا النموذج الذى يقول بوجود نمط واحد فقط للاسلام فى تركيا هو « الشعار » الذى نما على مر القرون ، وحال دون تفتيت الدين فى هذه البلاد . وقد ظهرت منذ عهد قريب جـــدا بعض الآراء والاتجاهات القيمة فى الدين ، وان كانت هذه الآراء والاتجاهات ـ فى هذه المرة ـ من وجهة نظر السوسيولوجيا (علم الاجتماع) الغربية على اختـــلاف أنواعها . وسأحاول فى هذا المقال أن أحدد بعض المعانى العامة والسياسات التنظيمية التى تطابق آراء الفئات التركية المختلفة فى الدين . على أنه يجب أن يكون من الواضح أن التمييز بين هذه الفئات هو جزء من الاستراتيجية الهادفة الى زيادة فهم الأحـوال الدينية فى تركيا ، وأن آراء هذه الفئات تتداخل فى واقع الحياة اليومية . ومن النقاط الأخرى المماثلة التى يجب التنبيه عليها تغير الأوضاع الاجتماعية التى تبـــدو فى ظاهرها متماثلة . فكثير من الأتراك يرون ـ مثلا ـ فى الزيادة الأخيرة الظاهرة فى نشاط الهيئات والجماعات الدينية المحظورة رسميا احياء حقيقتها للطرق الصوفية ،

وهذا خطأ لسببين أولهما أن كل نشاط من هذا القبيل ليس ضربا من احياء الطرق الصوفية القديمة • ذلك أن كثيرا من الهيئات الدينية قد نشأت دون أن تمت بصلة للطرق الصوفية السابقة • والأصح أن نقول ان ظهور هذه الهيئات هو حركة تدعو لاحياء الدين • وثانيهما أنه حتى لو اعتبرنا الحركة المذكورة امتدادا لشبكة الطرق الصوفية فان هذا لا يعنى أن العلاقات الاجتماعية فى نطاق هذه الشبكة هى هى العلاقات التى وجدت منذ ٥٠ سنة ، أو أن الطرق الصوفية تمارس وظائفها التى مارستها فى ذلك الوقت •

● **نظرة تاريخية :**

أعتقد أنه يجب فهم التاريخ الدينى للبلاد حتى يتسنى البدء فى فهم بعض الآراء الأساسية وما يتصل بها من النظم التى تدخل فى مجال النشاط الدينى فى تركيا الحديثة • وأول حلقة فى سلسلة التطورات التاريخية التى انتهت بانتشار الاسلام بفرقه المختلفة هى الديانة الشامانية ، أقدم الديانات بين الجماعات التركية التى أسست الدولة العثمانية فيما بعد • وقد جنحت هذه الجماعات الى ممارسة دور الزعامة السياسية بتأثير البيئة السياسية لحياة البداوة ، فكونت — أكثر من مرة — أحلافا قبلية ، وتطورت هذه الأحلاف الى دول • ثم وجدت هذه الجماعات أن الدين المبنى على كتاب سماوى منزل أصلح من الشامانية للممالك الوراثية • وقد اتفق الاسلام كدين ذى كتاب سماوى اتفاقا تاما مع اقامة المراكز السياسية الجديدة فى غرب آسيا يد الصفوة المختارة من الشعب التركى ، كما اتفق مع اقامة الدول التركية الجديدة التى تحميها جيوش دائمة ، ويتولى تصريف الأمور فيها طائفة من الكتاب • واقترن الاسلام فى هذه الدول بظهور طائفة العلماء الذين يتولون تفسير الدين • وبسط الاسلام سيطرته على المجتمع عن طريق هذه الطائفة ، تلك السيطرة المستمدة من المثل والقيم التى جاء بها الاسلام •

وقد أقامت الشامانية فى المرحلة القبلية جسرا بين الدنيا والدين أى بين الدنيا والآخرة • ولم يكن الشامانات موظفين فى الدولة ، بل كانوا رجالا أحرارا على اتصال بالآلهة عن طريق المواهب التى تفيضها هذه الآلهة عليهم • وعندما دخل الأتراك فى الاسلام لم يختف المرشدون الدينيون المشابهون للشامانات ، فعلى الرغم من تقلص نفوذ الشامانية فى ظل الدين الجديد الذى كان أصلح الأديان للدول التركية الوراثية فانها ظلت قائمة ، يدين بها الذين لم يندمجوا فى الأوضاع الوراثية الجديدة • وقد دخل المحاربون التركمانيون فى الاسلام أسوة بزعمائهم ، ولكن ترسبت فيهم بقية من العادات الشامانية واضحة الأثر ، ومن هذه الفئات نجمت الثورات الكبرى التى هزت كيان الدول الوراثية الجديدة ، نظرا لأن الميول والنزعات البدوية المناوئة لاقامة نظام ملكى مركزى ظلت قائمة ومتصلة بالشامانية • وقد صدق هذا على الدولة السلجوقية ، وتكررت العملية فى الدولة العثمانية • وحتى عندما بلغت الامبراطورية العثمانية أوج

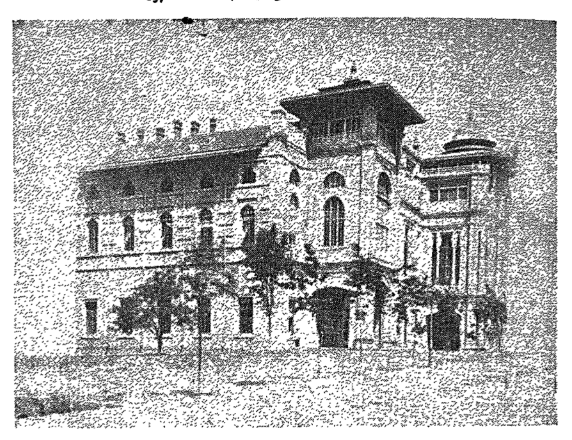
مجدها ظل السلطان يخشى بأس الزعماء الدينيين ، وبخاصة الشيوخ والدراويش الذين يتمتعون بمكانة شعبية • وقد أكدت ثورة التركمان هذه المخاوف •

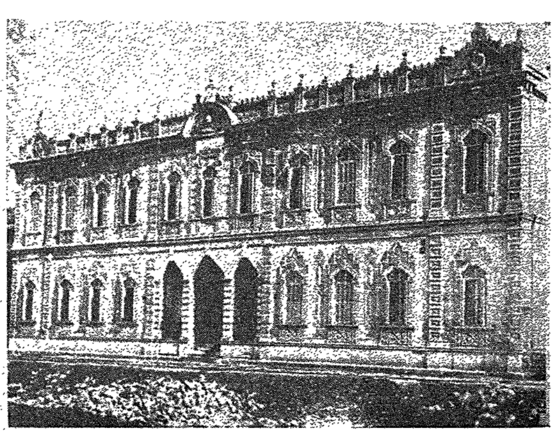
وكانت الطرق الصوفية التي ساعدت ، بما امتازت به من روح التسامح وسعة الأفق ، على دخول أتراك آسيا الوسطى فى الاسلام من الأسباب التى مكنت العادات « الوثنية » القديمة من أن تعيش فى ظل النظام الاسلامى الوراثى الجديد • ولذلك كانت الفرق الاسلامية المبتدعة ، كما كان التصوف والطرق الصوفية ، تحمل فى طياتها بذور الفتن والقلاقل السياسية بالنسبة للسلاجقة والعثمانيين • وقد عمل العثمانيون جاهدين على جمع الفرق الدينية المختلفة تحت سقف واحد • وكان أكبر ما يخشاه العثمانيون من تلك الفرق قبائل الشيعة التركمانية التى تولت حمايتها دولة منافسة هى الدولة الصفوية فى فارس التى ارتبطت بطريقة صوفية استمدت منها هذه الدولة اسمها ، هى الطريقة الصفوية التى تمتعت بالنفـــوذ الأكبر فى الأناضول

نشأت هذه الطريقة ابان القرن الرابع عشر فى أذربيجان وجيلان حيث ظهر البابات (جمع بابا) الأتراك الذين انتسبوا الى كل الفرق الاسلامية المنتشرة فى الأناضول • وكان هؤلاء البابات أشبه بالزعماء الشامانيين المثيرين للفتن والقلاقل الذين كان العثمانيون يخشون بأسهم فى القرون السابقة • وكان الشاه اسماعيل (ت ــ ١٥٢٤) من الزعماء الوراثيين للطريقة الصفوية ، فأسس دولة فارسية باسم الدولة الصفوية • وكانت الطريقة الصفوية فى بداية أمرها من أهل السنة والجماعة ، ولكنها تحولت فى ذلك الوقت الى الشيعة التى كانت تجنح الى الهدم والتخريب • وكانت الشيعة فى صدر الاسلام هى الفرقة الأساسية التى انشقت عن جمـــاعة المسلمين • والشيعة معروفون فى تاريخهم بتقديس أئمتهم ، وحماية الأقليات ذات المركز الاجتماعى الضعيف • ولذلك كا.نالشيعة فى الدولة العثمانية • يميلون الى تلك الطوائف التى ابتعدت عن مركز الحكم ، وهم قبائل التركمان ومن لف لفهم • ولما كان العثمانيون يخشون الصفويين لمنافستهم لهم فى السيادة على الشرق الأوسط فقد أخذوا ينظرون الى الشيعة فى الدولة العثمانية على أنهم طابور خامس • ولذلك حاول الشيعة أن يستروا أنفسهم ، ويخفوا ولاءهم الدينى الحقيقى ما استطاعوا : ولكن على الرغم من هذه المناورات ظل العثمانيون ينظرون بعين الريبة الى شـــيعة الأناضول المعروفين بالعلويين •

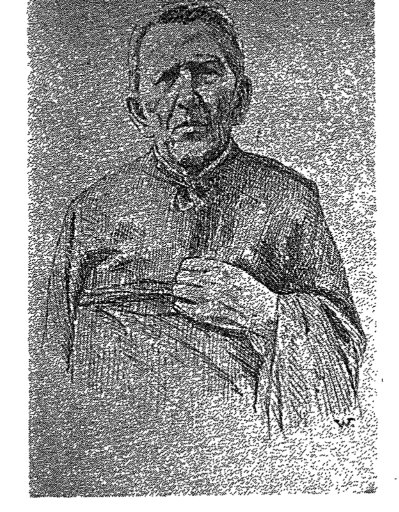
كذلك نظر الحكام الذين أسسوا الدولة العثمانية بعين الريبة الى طائفة «العلماء» أى فقهاء الشريعة الاسلامية الذين كانوا حراسا على مذهب أهل السنة والجماعة • وقد حدث أول اصطدام بين الدولة وكبار الموظفين الدينيين عندما دب الخلاف بين احدى أسر العلماء المعروفة باسم « قندرلى » وبين الدولة العثمانية ، تلك الأسرة التى أنجبت عددا من رجال السياسة • وفى نهاية المطاف كان رد الحكام العثمانيين على هـــذا التهديد وأمثاله هو سيطرة الدولة على المؤسسات الدينية ، فاستولى السلطان سليم الأول (١٥١٢ ــ ٢٠) على الخلافة ، واستطاع سلاطين آل عثمان بعد ذلك أن يلبسوا

الاستخدام الرمزى لفن العمارة فى عهد السلطان عبد الحميد الثانى (١٨٧٦ – ١٩٠٩ لتعزيز الشعور بالشخصية العثمانية.
مستشفى حيدر باشا – استانبول





تفضل شريف ماردين بتقديم هذه الصورة



برازيليان يصنعان المعجزة

بدو شيشبرون ١٩٣٦ (الرسم من عمل
واش رودريج)



بدر دونيزيتي في عيد ميلاده ١١ يوليه
١٩٥٨

تفضل بتقديم هاتين الصورتين ماريا آزورا بريرا

البردة التى يرتديها خلفاء النبى محمد صلى الله عليه وسلم • وتذرع حلفاؤهم بوسائل شتى لحجب نفوذ العلماء ، فبسطوا سلطانهم على المعاهد العالية للتعليم الدينى وأنشأوا محاكم فى الولايات العثمانية ، وزودوها بموظفين من العلماء تعينهم الحكومة المركزية ، ولكن جعلوا الادارة الاقليمية للشؤون المالية مستقلة • ومع أن القانون المعمول به فى الدولة هو قانون القرآن ، أى الشريعة الاسلامية ، فان السلاطين وضعوا لوائح ادارية علمانية واسطة النطاق أطلقوا عليها اسم « قانون نامه » (لوائح ادارية علمانية) • وعلى الرغم من أن شيخ الاسلام الذى يتقلد أسمى منصب دينى فى الدولة كان عضوا فى المجلس الامبراطورى فانه لم يتمتع بأى سلطة سياسية • وقد ازدادت قوة العلماء فى القرن السابع عشر ، ولكن عندما حاول شيخ الاسلام أن يستولى على منصب الصدر الأعظم وما يتصل به من سلطات أصيب بكارثة عندما عارضته الادارة العلمانية (١٧٠٣) • وقد أخذت بعد هذا التاريخ طائفة من الكتاب ورجال القضاء تترقى فى مناصب الدولة حتى آل الأمر بهم فى النهاية الى تزعم حركة تدعو لتحديث (ادخال الأساليب الحديثة) الدولة العثمانية •

وقد ترتب على محاولة الدولة بسط سلطانها على المؤسسات الدينية أن أصبح رجال الدين الفقراء من أتباع الطرق الصوفية والدراويش والشيوخ الذين كانوا غير المركزية يتولون المناصب العليا فى الدولة ، وصاروا بمضى الزمن طبقة أرستقراطية وراثية • وحدث هذا على نطاق ضيق فى الولايات حيث أصبح كثير من العلماء جزءا من طبقة النبلاء المحليين • والمهم بالنسبة لتاريخ الاسلام الاجتماعى فى الدولة العثمانية هو أنه حدث انقسام حقيقى بين طبقة العلماء التى تتمتع بنفوذ كبير وطبقة رجال الدين الفقراء من أتباع الطرق الصوفية والدراويش والشيوخ الذين كانوا يعيشون بالقرب من الطبقات المحرومة من الحقوق الانسانية والطبيعية • وبين هذين القطبين برزت طبقة ثالثة هم الصناع ورجال الطوائف الحرفية •

وقد برزت الطوائف الحرفية على هيئة منظمات ذات أهمية لما كان لها من شأن كبير فى الفتوحات التى تمت فى الأناضول • وأخذت الدولة العثمانية بعد ذلك تبسط سلطانها على هذه الطوائف • ولكن نظرا لأن الاسلام كان جزءا لا يتجزأ من نظم وقوانين الطوائف الحرفية فقد شكلت هذه الطوائف ، بالاضافة الى الجماعات التعاونية ، طبقة تعمل مستقلة عن السلطات « الرسمية » • وكما أن الدولة كانت تخشى النتائج السياسية للتسلل الشيعى كذلك كانت طبقة العلماء الحارسة على مذهب السنة والجماعة ترى فى الشيعة فرقة مبتدعة يجب استئصال شأفتها ، فظلت الجماعات السنية المحلية بقيادة رجال الدين فى الولايات ترقب طائفة الشيعة العلويين بعين ساهرة ، وتتعقب آثارهم ، وبخاصة فى الولايات الواقعة فى شرق تركيا بين نهر قزل رماك وولاية أرضروم حيث انتشر النفوذ الشيعى • وكان هؤلاء هم السنيين الأصوليين الذين حاولوا فى الولايات الأخرى وفى أوقات أخرى أن يفرضوا مذهبهم القائم على الأخذ بظاهر النصوص ، والتمسك بالرسوم الشكلية ، والتزمت فى الدين •

وجملة القول أنه كانت فى تركيا ثلاث طوائف على جانب كبير من الأهمية ، أولها طبقة رسمية تتألف من أهل السنة وتتمسك بالدين الصحيح • والثانية الفرق المبتدعة ، والمتصوفة ، وشبكة الاتصال والنفوذ المتصلة بالطرق الصوفية (ظهرت الزعامات المقدسة غالبا فى أوساط هذه الطبقة المقدسة) • والثالثة طبقة الصناع والحرفيين •

وقد بدأت الاصلاحات الهادفة الى تحديث الجيش التركى ابان القرن الثامن عشر واستمرت خلال القرن التاسع عشر بتحديث البيروقراطية وصبغ النظام القضائى والتعليمى بالصبغة العلمانية • وتضمن هذا انشاء محاكم علمانية للفصل فى القضايا التجارية والمسائل الادارية ، وتدريب معلمى المدارس فى مدارس نظامية بدلا من المدارس الدينية •

وفى أثناء القرن التاسع عشر انتقلت قيادة هذه الحركة الى البيروقراطيين (رجال الدواوين الحكومية) ذوى المناصب العالية ، فأخذوا يبسطون سلطانهم السياسى • وقد استولت هذه الفئات بالتدريج منذ بداية القرن الثامن عشر على السلطة السياسية بعيدا عن حاشية السلطان •

ولم تكن أصعب مشكلة واجهت هؤلاء المصلحين فى القرن التاسع عشر هى تحديث الجيش أو الادارة ، بل كانت هى خلق « نظام مركزى للقيم » • ذلك أن الدولة العثمانية كانت تفتقر الى هذا النظام ، على الرغم من رجوعها الى مركز واحد للقيم هو القرآن الكريم وعلى الرغم من ادخال الأساليب الحديثة فى الدولة • وكان فشل الدول فى ذلك فشلا مرجعه الى البيئة فى المقام الأول • ذلك أن الدولة لم تكن مجتمعا يسوده « التضامن العضوى » ، بل كانت كيانا مفكك الأوصال • وكان هذا التفكك ذا طابع دينى بالدرجة الأولى ، اذ كان المسلمون يعتقدون أنهم أهل « الملة الحاكمة » أى الطائفة الدينية التى تتولى الحكم ، ولكنهم كانوا يحرصون مع ذلك على ادماج الطوائف الدينية الأخرى فى كيان الدولة ، ولذلك اندمج اليونانيون الأرثوذكس ، والأرمن الجريجوريون ، واليهود ، ثم الكاثوليك فيما بعد ، فى كيان الدولة ، ووكلت ادارة شؤونهم الى رؤسائهم الدينيين • وكذلك كان المجتمع العثمانى منقسما من وجوه عديدة ، فالمسلمون أنفسهم كانوا منقسمين الى شيعة وأهل سنة ، والأقاليم كانت مفصولة بحواجز لغوية ، اذ يتكلم أهلها العربية أو الكردية أو التركية أو اليونانية أو البلغارية أو الأرمنية أو الألبانية أو الصربية • وكانت الأجناس المختلفة كالعرب والأكراد واللازيون (مسلمى القوقاز) والشراكسة والأفلاقيين (أهل الأفلاق أو والاشيا) واليونانيين والألبانيين ينفردون بنظمهم الاقليمية والمحلية الخاصة • وكانت الأوضاع الاقتصادية تقوم على ما يسمى بتقسيم العمل واحتراف كل جنس من الأجناس بمهن مختلفة • ولذلك لم يكن فى الدولة نظام اقتصادى قومى • ومن هنا أصبح بناء الأمة بناء علمانيا فى غاية الصعوبة فى تلك الظروف • وقد حاول المصلحون العثمانيون أن يخترعوا مظلة تضم كل هذه القطاعات المختلفة • وكان أول

علاج اقترحوه لاصلاح هذه الأوضاع هو تطبيق فكرة الرعوية أو الجنسية العثمانية ، أى منح الجنسية العثمانية المشتركة وما يتصل بها من حقوق لكل الأشخاص الذين ينتمون الى قطاع معين باعتباره مصدرا لهويتهم الطائفية • وكان ذلك المصدر بالنسبة للمسلمين هو الاسلام ، أما غيرهم من أعضاء الطوائف الأخرى فيصبحون طبقا لهذه الفكرة عثمانيين • وذهب بعض المصلحين الراديكاليين (المتطرفين) الى ضرورة تقرير الحكم الدستورى بالاضافة الى منح الجنسية العثمانية كوسيلة لدعم الصلات بين العثمانيين • واقترح آخرون أن يقوم الاسلام بهذه الوظيفة ، وكان السلطان عبد الحميد الثانى (حكم من ١٨٧٦ الى ١٩٠٩ (الذى يعد حاكما مستبدا متعطشا للدماء من مؤيدى هذه الفكرة • وكان أسلوبه فى الحكم — وان كان أسلوبا شاذا — حلا آخر لمشكلة بناء الأمة • ذلك أن السلطان كان — كأسلافه — يعتمد على الجيش من جهة ، ولكنه من جهة أخرى كان يرى رأيا جديدا فى استخدام سلاح الاسلام يذكرنا بالحل الذى اقترحه بعض المسلمين السابقين ، وهو صبغ السياسة الداخلية للدولة بالصبغة الاسلامية ، وذلك بعد أن فقدت الدولة كثيرا من الأراضى والسكان ابان القرن التاسع عشر ، فزادت بذلك نسبة السكان المسلمين فى الدولة زيادة ملحوظة •

ولكى نفهم الشكل الذى اتخذته سياسة السلطان يجب علينا أن نتذكر أولا أنه كان ذا بصر شديد بالأشكال الرمزية وبخاصة فى الاستخدامات الرمزية لفن العمارة ، وتحقيقا لهذه الغاية تم وضع برنامج شامل للمبانى يشمل : المدارس ، والثكنات والترسانات ، والسكك الحديدية ، وغيرها من المنشآت العامة التى أضفت طرازا موحدا على برنامج السلطان فى الاصلاح الادارى واقامة المنشآت العامة • وانك لترى المدن حتى يومنا هذا تمتاز بتلك الرموز الدالة على قيام الدولة باعادة بناء مؤسساتها ومنشآتها • وكذلك دارت سياسة السلطان الاسلامية حول المبانى الرمزية ، ففى كثير من القرى الفقيرة التى عجزت عن بناء مساجدها الخاصة ، أكد السلطان من جديد وجود الدولة بتنفيذ برنامج لبناء المساجد • وقد ذكر أكثر من مراقب أن هذا البرنامج نجح على مر السنين فى اشعار الناس بالشخصية العثمانية • وكذلك استخدم السلطان فكرة الجامعة الاسلامية ، واستعان بالطريقة المدنية فى نشر الفكرة القائلة بأن الدولة العثمانية هى حامية المسلمين • ومن ناحية أخرى وضع السلطان شيخ الاسلام تحت مراقبة شديدة ، وعمل على اضعاف شوكة الطرق الدينية ، واتخذ موقفا متحفظا وفاترا ازاء مؤسسات التعليم الدينى ، وان طالب هو بالاهتمام بتدريس الدين فى المدارس المهنية الحديثة كمدرسة العلوم السياسية التى أمر بانشائها • وكان ارتياب السلطان فى المعاهد الدينية القديمة يرجع الى خوفه من قيام الطلبة بالانتقاض عليه ، كما ثاروا من قبل على عمه وسلفه السلطان عبد العزيز وخلعوه • ومن الواضح أنه على الرغم من ايمان السلطان بالاسلام فان سياسته الدينية كانت تهدف الى اتخاذ الاسلام ذريعة لتحقيق أغراضه كما فعل أسلافه العثمانيون من قبل •

وما أن انتهى حكم السلطان عبد الحميد حتى كانت الادارة والمحاكم والمدارس

قد اصطبغت بالصبغة العلمانية على نطاق واسع • وفى هذا المجال واصل السلطان سياسة سلفه • على أن الطابع الاسلامى للدولة العثمانية والدور المزدوج الذى تولاه السلطان بوصفه خليفة ظل جزءا من المبررات الشرعية لمنصب السلطان • ولكن الأوضاع السياسية فى الحكومة العثمانية المركزية تغيرت • ومن أهم هذه التغييرات ظهور نخبة جديدة من خريجى المدارس الذين تعلموا فى المدارس المهنية ـ العسكرية والطبية والادارية ـ التى حرص السلطان على انشائها • وقد وجدت هذه الفئات الجديدة صفوفها بما تلقته من تعليم يقوم على أساس الفلسفة الوضعية ، وما اكتسبته من مهارات مهنية ، وما اتصفت به من صلابة العود بسبب احتكاكها بالامبريالية الغربية ، وما اعتنقته من آراء اجتماعية مستقاة من المذهب الوضعى والواقعى الذى قامت عليه الثورة الفرنسية ، وما استوعبته من فهم للسياسة الواقعية • وقد نادى فريق من هذه الفئات فيما بعد بلون مفيد من علم الاجتماع استمده من العالم الاجتماعى دوركهايم واستخدموه فى أغراض مماثلة لما توخته الجمهورية الفرنسية عندما أوفدت دوركهايم للدراسة فى ألمانيا عقب الهزيمة التى منيت بها فرنسا فى الحرب الفرنسية البروسية •

وكان عدم التوافق بين سياسة المحافظة على حياة الدولة التى ظلت تتبوأ المكان الأول من الأهمية فى نظر الطبقة المثقفة الجديدة وبين البقايا الهزيلة من الأوضاع القائمة على انشاء امبراطورية اسلامية من الأمور التى حدت بعض رجال هذه الطبقة الى الشك فى ضرورة الابقاء على الصلة بين الدولة والاسلام • وكانت هذه الطبقة تعتنق هذه الآراء سرا ، ولا تجرؤ على مناقشتها علانية لما تعرفه من مكانة الدين فى نفوس الجماهير سواء فى الحضر أو الريف • ذلك أن الفلاحين والصناع وكذلك أعيان الريف كان لهم جميعا شأن كبير فى الحياة اليومية • ولم يكن السبب فى ذلك هو أن الاسلام كان بمثابة علم ينضوى تحته أشخاص ذوو رأى واحد ، بل لأن الاسلام كان لا يزال مرشدا للسلوك على مستوى المجتمع ، كما كان هو الستار الذى يحمى بعض الأوضاع العائلية كولاء الأبناء للآباء وولاء المرأة للرجل • ولم تنشأ فى الدولة العثمانية طبقة بورجوازية شبيهة بتلك التى شاهدها ماركس وفيبر فى أوربا • ذلك أن الحرفيين وصغار التجار قد ازدادوا صغرا بسبب ازدياد سيطرة الدولة على الطوائف الحرفية ، واهدار شروط العضوية فى تلك الطوائف ، والأثر المدمر الذى أحدثته بضائع مانشستر ، واستيلاء الأقليات العثمانية من اليونانيين والأرمن بالتدريج على مقاليد الأعمال التجارية • وبذلك قام الأجانب والأقليات بالدور الرئيسى فى هذا الضرب من الاقتصاد الذى ظهر فى القرن التاسع عشر حيث استبدلت السلع الصناعية بالمنتجات الزراعية • وكان التجار المسلمون المحليون ـ وان مزقتهم الخلافات الدينية والاقليمية ـ يعتنقون نظرة اسلامية عالمية عميقة تقترن بقيم متينة خاصة بأشكال الانتاج والحياة التجارية • وكان هذا هو الاطار القومى الوحيد للقيم فى تركيا اذ ذاك خارج نطاق البيروقراطية العسكرية والمدنية ، والهيئة السنية التى ران عليها الجمود والركود •

وكانت طبقة الحرفيين وصغار التجار تمتاز بخصائص عامة اذا قورنت بالطبقة السنية القائمة فى مركز الحكم ، وببعض الفئات السنية المتزمتة ، وبالشيعة العلوية والمتسمة بالتسامح وسعة الأفق · وسأحاول أن أبين أن هذا كان له نتائجه بالنسبة للمستقبل

● التطورات الحديثة :

لقد أدت ثورة تركيا الفتاة الى قيام حكم الطبقة المثقفة الجديدة التى تخرجت فى المدارس المهنية ، واستمرت هذه الطبقة تمارس نمطا جديدا من السياسة العلمانية حتى ١٩٥٠ · وفى العقد الثانى من القرن العشرين التف بعض الأعضاء المتطرفين من هذه الطبقة حول مصطفى كمال فى تصديه لمقاومة احتلال اليونان للأناضول بين ١٩١٩ و ١٩٢٢ ، واستغل زعماء القوات الكمالية مشاعر السخط الذى سرى فى نفوس جماهير المسلمين من أهل الريف ضد اليونانيين ، فظفروا بتأييد هذه الجماهير لهم ، واستطاعوا أن يجندوا الشعب لمقاومة الغزاة ·

بل لقد نجح مصطفى كمال فى كسب تأييد بعض الفرق الاسلامية المبتدعة فى الأناضول مثل البكتاشية ، بيد أنه بعد نجاح حركة المقاومة أخذت تتكشف سياسة مختلفة عن هذا تماما ، فالغيت السلطنة أولا (أول نوفمبر ١٩٢٢) ، وأعلنت الجمهورية (٢٩ أكتوبر ١٩٢٣) ، ثم ألغيت الخلافة ثانيا (٣ مارس ١٩٢٤) ، وكانت هذه خطوة فى غاية الخطورة والأهمية · ومن الحجج التى ساقها أصحاب هذه الحركة لتبرير هذا التغيير قولهم ان الرابطة الجماعية التى كان يرجى أن يدعمها الاسلام لم تتحقق منذ البداية اذ فشل الاسلام فى جمع كلمة المسلمين حول الخليفة السلطان ، ويدل التاريخ على ان الاسلام لم يكن رابطة اجتماعية قوية · ولعل الدافع الحقيقى وراء هذه الحركة هو اعتقاد مصطفى كمال الذى كان يخفيه فى نفسه ان الاسلام من الأسباب الرئيسية فى « تأخر » الدولة العثمانية ، وهذا الموقف من جانبه يتجاوز موقف زياجو كالب فيلسوف تركيا الذى كان يعتقد أن الحياة الاجتماعية يجب أن تكون قومية موضوعا واسلامية شكلا (١٩١٨) ·

وبالغاء الخلافة تقطعت الصلات بين الدين وكل ناحية من نواحى الحياة اليومية يتدخل فيها الدين ، فتم تطبيق مبدأ العلمانية على كل النواحى التى اختص بها علماء الدين ، والتى لم تشملها العلمانية برغم التوسع فى العلمانية خلال القرن التاسع عشر وهى النواحى المتصلة بالولادة ، والتعليم ، والثقافة ، والزواج ، والوفاة ، والميراث · وعقب الغاء الخلافة الغاء وزارة الشؤون الدينية والأوقاف (٣ مارس ١٩٢٤) ، والغاء المحاكم الشرعية (١٨ أبريل ١٩٢٤) ، وجعل القبعة غطاء للرأس (٢٥ نوفمبر ١٩٢٥) ، وتعديل التقويم (أول يناير ١٩٢٦) ، واقرار القانون الجنائى الجديد (أول يولية ١٩٢٠) ، واقرار القانون المدنى السويسرى (٤ أكتوبر ١٩٢٦) ، والغاء جعل الاسلام دين الدولة (١٠ أبريل ١٩٢٨) ، واستبدال الحروف اللاتينية بالحروف العربية (أول نوفمبر ١٩٢٨) ، وتتريك الأذان (٣ فبراير ١٩٣٢) · وبعد

تبادل السكان بين تركيا واليونان أصبحت نسبة السكان المسلمين فى تركيا ٩٠٪ ، وبذلك أمكن حل بعض المشكلات المستعصية فى عهد الدولة العثمانية ٠

وبمقتضى القانون رقم ٤٢٩ الصادر فى ٣ مارس ١٩٢٤ أسندت جميع الأمور المتعلقة بالعقائد ، والعبادات ، وادارة المؤسسات الدينية ، الى ادارة جديدة باسم ادارة الشؤون الدينية يتولى رئيس الوزراء ترشيح مديرها ويصدر بتعيينه قرار من رئيس الجمهورية ٠ وألحقت هذه الادارة بمكتب رئيس الوزراء ٠ وبهذا أصبح تعليم الموظفين الدينيين ورواتبهم وتعيينهم خاضعا لسلطان الدولة ٠

وفى ١٩٢٤ تولت وزارة التعليم التركية الاشراف على كل المعاهد التعليمية فى الجمهورية التركية ٠ وترتب على ذلك الغاء المدارس التى تتولى تعليم رجال الدين والتى ينفق عليها من ريع الأوقاف ٠ ثم أنشئت بجامعة استانبول كلية اللاهوت لتحل محل المدرسة السليمانية المختصة بالتعليم العالى لرجال الدين ٠ وفى ١٩٣٣ حولت هذه الكلية الى معهد للبحوث الاسلامية ٠ وكان الباب الوحيد الذى بقى مفتوحا لتعليم رجال الدين هو تنظيم دروس لتعليم القرآن الكريم ، وتدخل هذه الدراسات فى اختصاص ادارة الشؤون الدينية ٠ وتدلنا العبارة الآتية التى تصف الموقف فى مدينة ريزى فى ١٩٤٥ على الصورة التى يمكن بها اقامة الشعائر الدينية فى ظل هذه الظروف : « يدفع الأهالى راتب الامام ٠ والعادة أن يتولى أحد الأغنياء ذلك ٠ ويتناوب الناس فى تقديم وجبتين من الطعام كل يوم للامام ، وأثر الامام والدين فى الناس على جانب كبير من الأهمية » ٠

وقد ظل الاسلام حتى ١٩٢٨ هو الدين الرسمى للدولة ، وقد نص مشروع القانون الذى اقترح فيه حذف هذا النص من الدستور التركى على أن « أرقى الصور المتقدمة للدولة هى الجمهورية الديمقراطية العلمانية » ، وفى ١٩٣١ أدرج مبدأ العلمانية ضمن المبادىء الأساسية الستة لحزب الشعب الجمهورى ، وفى ١٩٣٧ أدخل هذا المبدأ فى الدستور التركى ٠

وقد كتب الكثير عن معنى ودلالة العلمانية التى عرفها أحد المشرعين من طبقة العلماء بأنها ضد « الاكليروسية » (الكهنوتية) ٠ ويبدو ان ما أراد الكثيرون من فلاسفة العلمانية تحقيقه هو « خصوصية العقيدة » ، بمعنى أن يصبح الدين أمرا متعلقا بوجدان الفرد (أى ضميره) ، بدلا من أن يكون أمرا اجتماعيا مفروضا على الفرد ، وأسلوبا الزاميا فى الحياة يتم تنفيذه بصورة جماعية ٠ وكان المفكرون العلمانيون يأملون أن يتم تنفيذ ذلك بمرور الزمن ٠ ولكن الواقع ان الذى حيث هو عكس ذلك تماما ٠ ذلك أن تلك البقية من رجال الدين التى بقيت لتكون أداة لتبرير ما يراد ادخاله من تغييرات فى الاسلام ــ وهى تشمل رجال الدين الذين تقلدوا المناصب فى ادارة الشؤون الدينية ــ كانت تعارض على خط مستقيم كل بدعة جديدة تخالف الدين ٠ وقد نبه على ذلك آخر شيخ من شيوخ الاسلام نفى من البلاد لتأييده النظام الملكى ، وذلك فى كتاب له بعنوان « المصلحون الدينيون » ٠ ولكن كما ان ارتباط

الاسلام بالهيئات الرسمية فى الدولة حال فى العصور السابقة دون حدوث تطورات جديدة كذلك استمر الحال فى العهد الجمهورى ٠

وفى أواسط العقد الخامس تعددت الأحـــزاب فى الحكومة التركية ، فأخذت المعارضة تصوب سهام النقد الى حزب الشعب الجمهورى (ح ش ج) مؤسس العلمانية والى الأسس التى قامت عليها الجمهورية ٠ وكان من بين ما قالته المعارضـــة ان العلمانية كما نفذها (ح ش ج) تعنى تدخل الحكومة فى أداء المواطنين لفرائضهم الدينية وقالوا ان هذه السياسة تم تنفيذها تحت ستار فصل الدين عن الدولة ٠ وعندما تقدم نائبان باقتراح يطالبان فيه باعادة التعليم الدينى فى المدارس ، وذكرا ان السبب فى تقديم هذا الاقتراح هو عدم احترام الأبناء للآباء ، أيدت المعارضة السياسية هذا الاقتراح ، ولكن الحجة الرئيسية التى سيقت لتبرير الحرية الدينية هى عدم وجـود رجال مدربين لتعليم الدين ٠ وفى ١٩٤٧ وافقت وزارة التعليم التركية على أسس جديدة لتدريس الدين خارج نطاق المدارس ٠ وفى ١٩٤٩ أدخل التعليم الدينى فى المدارس بصفة اختيارية ٠ وفى يناير من العام نفسه نظمت دراسات لتخريج أئمة المساجد وخطبائها ٠ وفى يونية تمت الموافقة على قانون يقضى بانشاء كلية أصول الدين فى آنقرة ٠ وفى ١٩٥٠ تحولت دراسات الامامة والخطابه الى مدارس ٠ وفى١٩٧٦ شكلت هذه المدارس بالاضافة الى المدارس المتوسطة والمعاهد الاسلامية العليا نظاما تعليميا يعمل ــ مع اندماجه فى النظام التعليمى التركى ــ بصفة مستقلة ، مـع الاهتمام بالتعليم العالى وبعض المسائل الخاصة التى اختارها الشعب التركى ٠ بيد ان هذه المدارس والمعاهد لا يمكن أن توصف بأنها دليل على حدوث نهضة اسلامية ٠ وخير ما توصف به أنها تعمل على تضخيم عدد الخريجين ذوى الآمال العريضة الذين يشكلون عبئا على نظام التعليم العالى التركى ، ويزيدون من مشكلات العمالة ٠

وكان التطور الثانى الذى حدث بعد تحرير السياسة الدينية فى أواخر العقد الخامس هو عودة الطوائف الدينية الى الظهور ، تلك الطوائف التى كان يطلق عليهـا جميعا اسم الطرق الصوفية تجوزا ٠ ومنها الطريقة التيجانية التى تخصصت فىتحطيم تماثيل أتاتورك ٠ ولكن من الأمور ذات المغزى ان هذه الطريقة نشأت فى المراحـــل الأولى من التوسع الأوربى فى الشرق الأدنى ، وهى المراحل التى تتفق مع وهدة التدهور الذى أصاب المسلمين ٠ وفى أثناء انتشارها المبكر فى شمال أفريقيا اتسمت بصفات خاصة مثل « النفور من الزهد ، والاهتمام بممارسة العمل » وكانت تحافظ عـلى الأخلاق الصوفية وتتمسك بالشعائر الدينية ، ولكن لم يكن فى أساليبها وتعاليمها ما يتفق مع آراء الصوفيين القدامى ٠ والدليل على ذلك رفضها التعاليم الباطنية ٠

وبعبارة أخرى نقول ان هدف ووظيفة الطريقة التيجانية لم يكونا مماثلين لأهداف ووظائف الطوائف التى أطلق عليها اسم الطرق الصوفية فى العصـــور السابقة ٠ ويجب على كل من يتصدى لدراسة الطريقة التيجانية فى تركيا أن يأخذ هذا فى اعتباره ٠

ومن الحركات الأخرى التى يصعب تصنيفها الطريقة النورسية التى تتألف من أتباع سيدى النورسى • وكانت خطابات سيدى النورسى السرية والوجيزة والرمزية قد وسعت فى تركيا شبكة هذا الزعيم الدينى الذى ظهر على السطح لأول مرة أيام حزب تركيا الفتاة • وبعد وفاته فى ١٩٦١ ظل نفوذه ســـاريا بين طائفة كبيرة من تلاميذه • وتنصب رسالة سيدى النورسى أساسا على القدح فى اصلاحات أتاتورك • ويبدو ان أتباعه يتألفون من أشخاص تقليديين يهتمون أساسا بالمشكلات المتصلة بالسلطة داخل الأسرة وبخاصة فيما يتعلق بالمرأة • على ان كلتا الطريقتين التيجانية والنورسية لم تستطع أن ترسم اتجاها جديدا لنهضة اسلامية تتفق مع الأوضاع الاجتماعية الجديدة فى تركيا •

● الحياة الدينية والاقتصادية :

كذلك ازداد بعد العقد الخامس نشاط بعض الطرق التقليدية كالطريقة النقشبندية وهى طريقة سنية مترابطة • وقد أجريت فى بلدة « ايرغلى » الواقعة فى اقليم البحر الأسود احدى الدراسات الخاصة بالتدين فى تركيا الحديثة ، ودلت على ان الطريقة النقشبندية تستطيع فى ظروف خاصة أن تجمع بين الحياة الدينية والاقتصادية • ولهذه النتيجة دلالات هامة من الناحية النظرية (الفيبرية) • وفيما يلى بيان الظروف التى أدت الى هذا الجمع ، كما ورد ذكره فى الدراسة المذكورة •

منذ عهد قريب (١٩٦٠) أقيم أحد مصانع الصلب بمدينة ايرغلى ، فغير الحياة فى القرى المجاورة • وقد اختيرت فى هذه الدراسة ثلاث من هذه القرى ، منها ما أصاب حظا من النجاح ، ومنها ما كان حظه هو الفشل الذريع • ومن بين القرى التى شملتها الدراسة قرية أدخلت فيها المصانع الحديثة • التى تركت أثرا مريرا فى النفوس • وكانت هذه القرية من أولى القرى التى نال أهلها تعويضا عن استخدام الأرض الزراعية لمنشآت المصانع • ولكن القرويين لم يلبثوا أن بددوا هذا الكسب المفاجىء الذى هبط عليهم ، واضطروا الى تأجير بعض غرف من منازلهم للعمال المهاجرين الذين قدموا الى القرية للعمل فى المصنع ، وكان هؤلاء ينفقون مكاسبهم بحرص كبير ، ولذلك بدت عليهم مظاهر الثراء والرخاء ، ولكن القرويين شعروا بالمرارة والأسى عندما شاهدوا ذلك • ويصف المؤلف هذه القرية بهذه العبارة : « هذه القـــرية التى دخلتها مظاهر الحضارة الحديثة يسود فيها الحقد والكراهية لما يشاهده أهلها من الفروق بينهم وبين العمال المهاجرين » ••• وهنا وجدت الطريقة النقشبندية أرضا خصبة للدعوة وكسب الأتباع والمريدين • وهذه الطريقة محظورة بمقتضى القانون التركى ، ولذلك تعمل فى الخفاء ، ولكن يبدو ان هذا يتفق مع ميول أتباعها ، وهؤلاء الأتباع منعزلون عن المجتمع ، اذ يرفضون المشاركة فى النشاط السياسى ، وهو مظهر هام من حياة القرية ، ويفضلون أن يقضوا بعض وقتهم فى « احياء تقاليد السلف » ، ولكنهم رفضوا الحقد والكراهية الذى يدعو اليه الأقارب والشيوخ ، وأنكروا التقاليد الشائعة فى القرية ، وحينئذ فتحوا الباب للتغيير السريع • والواقع ان اضطرار النقشبندية للعمل

ـ وهو من نتائج انعزالهم عن مجتمع القرية ـ قد أفضى الى فوائد ملموسة . ذلك ان الطائفة النقشبندية تتوافر فيها كل الشروط اللازمة للانطلاق الاقتصادى .

أما القرية الثانية « سيماليز » فقد لمست فائدة ملموسة من اقامة المصنع ، ولكن محاولة أحد زعماء القرية المحبوبين لاقامة جمعية تعاونية استهلاكية هددت بقال القرية ، وهو مرشح للزعامة فى القرية ، فتصدى هذا البقال لهذا التهديد باشرافه على تنظيم سلسلة من الدروس لتلاوة القرآن الكريم ، وأشاع فى الوقت نفسه ان الجمعية التعاونية هى بدعة دينية محرمة لأنها من وحى الشيوعية ، ولكنه كان يخدع نفسه . ذلك انه اتضح ان الشخص الذى استأجره لتنظيم الدروس من أعضاء طائفة السليمانية التى قال المؤلف انها تهدف الى اقامة جيش اسلامى للاطاحة بالجمهور واعادة الخلافة . والواقع أن السليمانية ليست طريقة صوفية بالمعنى الدقيق ، وانما أسسها رجل من رجال الدين اعترض عى اشراف الادارة العامة للشؤون الدينية على دروس القرآن الكريم ، وان كان المندوب المحلى لهذه الادارة قد يكون معتنقا لتلك الأفكار المنسوبة الى هذا الشخص . وعلى كل حال فقد فزع الآباء من هذه الخطة المتطرفة فى القرية لما تتسم به من عدم الشرعية ، فثاروا ضد البقال .

والقرية الأخيرة هى « كتسانيسى » ، وهى قرية حضرية على صلة طيبة مع مجمع الصلب . وفيها يتجلى الروح الدينى فى كثرة الاحتفالات بالمولد النبوى الشريف حيث تنشد قصيدة تخليدا لذكرى ميلاد النبى محمد صلى الله عليه وسلم ، كما تتجلى فى الاجتماعات الحماسية التى تصاحب هذه الاحتفالات .

وأهم شىء فى هذه المقارنة هو دلالتها على طريقة تحويل الطاقات البشرية فى اتجاه العمل الاقتصادى الانتاجى . فالطائفة النقشتدية اضطرت أن توجه كل طاقاتها الى الانتاج .. وكان تكوين الطريقة نفسها من دواعى تأليف القلوب . وربما كانت الطريقة النقشبندية أكثر قوة وصلابة من السليمانية فى سيماليز ، وذلك بفضل أسلوبها فى العمل ، وان كانت تعمل فى الخفاء ، وبفضل انتشارها فى جميع أنحاء تركيا . على ان هذا لا يقلل من أهمية السليمانية فى توضيح الطريقة التى يمكن بها أن تتحول احدى الطوائف الى ممارسة عملية اقتصادية « عصرية » .

وفى وسعنا أن نذكر أمرا ثانيا يوضح لنا توجيه الاسلام الى ممارسة الأعمال الاقتصادية ، ولكن على المستوى القومى فى هذه المرة . وفى ذلك يمكن أن نضيف الى تأثير الطريقة النقشبندية الأخلاق الاسلامية للطوائف الحرفية فى تركيا .ويتجلى كل ذلك فى حزب الخلاص القومى (ح خ ق) .

ومن المشاهد ان النهضة الاسلامية التى عقبت الحرب العالمية الثانية فى وقت متأخر اتخذت صورة سياسية . فكان حزب الأمة ـ وهو فرع من أول حزب للمعارضة فى تركيا (الحزب الديمقراطى) ـ حزبا اسلاميا مناضلا ، ولكن دعائم هذا الحزب لم تتوطد قط ، ومن هنا ضعف شأنه بعد سنة ١٩٦٠ . ولم يظهر حزب قوى ذو آراء دينية الا بعد أن قام حزب (ح خ ق) .

قام بتأسيس (ح خ ق أستاذ سابق للهندسة الميكانيكية اسمه د٠ نجم الدين أربكان ٠ وكان أربكان فى السنوات السابقة على تأسيس (ح خ ق) من أنصار حزب العدالة الذى خلف الحزب الديمقراطى ، ثم اختلف مع سليمان ديميريل رئيس حزب العدالة ، وكان أربكان حينذاك سكرتيرا عاما لاتحاد الغرف التجارية والصناعية ٠ وفى ١٩٦٩ رشح أربكان نفسه نائبا مستقلا عن ولاية قونية ٠ وفى يناير ١٩٧٠ أسس « حزب النظام القومى » مع سبعة عشر شخصا من غير البرلمانيين ٠ ووصف أربكان الحزب الجديد بأنه تنظيم يهدف الى شغل جناح « اليمين » الذى خلا باتجاه حزب العدالة الى اليسار ٠ وذكر أربكان ان حزبه حزب « اسلامى مناضل ومصمم على استئصال شأفة الفساد الأخلاقى الذى أصبح الطابع المميز لتركيا الحديثة ٠ وقيل ان أربكان مستعد لاغلاق مدارس الباليه وما شابهها من أوكار الاثم والخطيئة ٠ ولم يكن أربكان يختلف فى فصاحته وبلاغته عن سيدى النورسى ، ولكن سياسته تضمنت « تعهدا » بمسايرة العالم الحديث ، وهو مالم يرد له ذكر فى فلسفة سيدى النورسى ٠ ولذلك فاقه أربكان فيما يتعلق بالنتائج السياسية والاقتصاديه ٠

ولكن المحكمة الدستورية التركية أصدرت حكما بحل حزب النظام القومى بحجة انه نشر بطريقة غير قانونية مواد تخالف النص الوارد فى الدستور بشأن العلمانية ٠ وقد تم حظر نشاط الحزب وفقا للقوانين الخاصة بتنظيم الأحزاب السياسية التى تحظر استخدام الدين فى الأغراض السياسية ٠ وفى أكتوبر ١٩٧٢ تأسس حزب جديد كان من الواضح انه استمرار لحزب النظام القومى ، هو حزب الخلاص القومى المشار اليه آنفا ٠ ومنذ ذلك الوقت أحرز هذا الحزب ٤٩ مقعدا فى الانتخابات القومية التى جرت فى ١٩٧٣ ، واشترك فى الحكومات الائتلافية التى تشكلت بعد ١٩٧٣ ، وكان شريكه فى أول حكومة ائتلافية هو حزب الشعب الجمهورى (ح ش ج) مؤسس العلمانية فى تركيا الحديثة ، وعزا (ح ش ج) هذا الاشتراك الى الطابع الشعبى لبرنامج (ح خ ق) ٠ والواقع ان المبادىء الرسمية التى ينادى بها (ح خ ق) تتلخص فى : النظرة الدينية الى العالم ، ودفع عجلة التصنيع فى تركيا ، واعـــادة توزيع الاقتصاد الشعبى ، واحياء الأخلاق فى المجتمع ٠

ويؤكد الأستاذ أربكان وأتباعه قدرة تركيا على النمو الصناعى ، ويقولون ان هذه القدرة لم يتم تدرك قط لأن الحكومات السابقة كانت أسيرة البنوك التى تقـــرر السياسة العامة للاستثمار والائتمان ٠ ويعزى الفشل فى ذلك الى الدسائس الأوربية الغربية وعدم ثقة الأتراك فى أنفسهم ٠

وينادى (ح خ ق) باعادة توزيع الدخل الشعبى ، وينتقد الانفاق الحكومى ، ويؤكد ضرورة الاهتمام بمطالب الفئات المحرومة من الامتيازات • ويعتقد أربكان وحزبه انهم يتكلمون بلسان فئة من السكان أغفلتها التنمية الاقتصادية فى تركيا منذ ١٩٥٠ ، واقترح فرض ضريبة على الثروة بدلا من ضريبة الدخل الحالية •

وعلى الرغم من ان قادة (ح خ ق) يتألفون من مهندسين وأطباء ومحامين بنسبة لا تقل عنها فى قيادات الأحزاب السياسية الأخرى ، فانه يظن ان التأييد ـ وربما الالهام ـ الذى تحظى به سياسة الحزب الاقتصادية مصدره الطوائف الحرفية فىالأقاليم التركية المعروفة فى تركيا باسم « الأصناف » • ولا يوجد دليل قطعى يؤيد هـــذا الظن ، وان كان يبدو معقولا جدا •

وقد تكشفت بعض الحقائق التى تدل على وجود صلة بين هذا الحزب والأصناف • منها انه اكتشفت صلة وثيقة بين النمو الاقتصادى فى المراكز الاقليمية وازدياد قوة الأصناف فيها وبين ازدياد تأييد تلك المراكز للنشاط الدينى المتفق مع أحكام القانون التركى • ونحن نرجو أن تدرس العلاقة بين (ح خ ق) وبين هذه الحقائق دراسة أدق فى المستقبل • ولكن على الرغم من أنه لا يوجد دليل قاطع على تأييد الأصناف لسياسة (ح خ ق) فان قوة (ح خ ق) فى المدن التركية بالأقاليم ، حيث تتمتع الأصناف بنفوذ قوى ، هى دليل كاف على اثبات الصلة بين هذا الحزب والأصناف •

والسمة الثانية التى تتميز بها حركة (ح خ ق) والتى ورد ذكرها على لســان الكثيرين ـ ومنهم الأستاذ أربكان نفسه ـ هى الصلة النقشبندية • وترجع صلة أربكان بهذه الطريقة الى أيام شبابه بمدينة طرابزون • ومن المعروف جيدا توليه فيما بعد زعامة النقشبندية فى (ح خ ق) • على ان اسهام الطريقة النقشبندية فى الحزب يكتنفه الغموض • ولكن رأينا آنفا أحد الأمثلة للطريقة التى استطاعت بها النقشبندية أن تعبىء الجهود بقرية ايرغلى المحدودة النطاق • ولا ريب ان الشبكة القومية للنقشبندية أفادت فى تحقيق أغراض التعبئة السياسية ، كما أفادت فى تحقيق أغراض التعبئة الاقتصادية فى الحالة المعينة التى ذكرناها •

ومنذ عهد قريب اشتهر أمر (ح خ ق) بسبب حمله حزب العدالة على أن يدرج فى ميزانية ١٩٧٧ اقتراحا بوضع برنامج للتوسع الخامس عشر فى الصناعة الثقيلة • ولذلك يمكن القول بوجه عام بأن (ح خ ق) يبرز اسمه بفضل برنامجه الاقتصادى الحديث ، وبفضل سياسته الدينية •

وقد ينطبع فى ذهن القارىء مما سبق ذكره ان هناك صلة عارضة بين الطريقة الصوفية والتنمية الاقتصادية ، ولكن هذا ليس بالتأكيد مقصود المؤلف • ويمكن تكوين صورة أدق عن حقيقة الوضع اذا استعرضنا ما حدث بشأن (ح خ ق) •

لقد عجز المسلمون فى الدولة العثمانية عن مواجهة المشكلات الناجمة عن تأثير الغرب والاحتكاك به ، ولم يواجهوا هذا التأثير بطريقة أصيلة وقوية وحية • وقد حاولت أن أبين ان ذلك لا يرجع الى الاسلام ، بل هو وليد الجمع بين أشكال مختلفة من الهيئات الاسلامية وبين المتغيرات الاجتماعية والسياسية والاقتصادية • فالهيئات الاسلامية الرسمية لم تستطع ـ بسبب ارتباطها وتقيدها بالدولة ـ أن تتوصل الى حل مبتكر أصيل للمشكلات الناجمة عن تأثير الغرب • وهيئة علماء الدين الذين تدربوا على معالجة مشاكل الناس والجماهير عجزت عن استخدام الوسائل العسكرية والمدنية الحديثة فى أغراض الدفاع والادارة الداخلية التى ظهرت فى أوربا خلال القرنين السابع عشر والثامن عشر • وكذلك الهيئات الاسلامية المحلية والطرق الصوفية التى كانت تعمل خارج نطاق النظم الادارية والعسكرية لم تبد نشاطا فى هذا المجال الا فى حركات سرية تعبر عن سخطها على هذه النظم • يضاف الى ذلك ان الدولة العثمانية لم يكن فيها « نظام مركزى للقيم » خلاف المذهب السنى الذى يمكن أن يستمد الاسلام منه قوته • وكانت الايديولوجية البيروقراطية التى هدفت الى المحافظة على كيان الدولة وركزت نشاط الموظفين فى هذا المجال تشكل مثل هذا النظام من القيم ، ولكن أصحاب هذا النظام كانوا ينظرون بعين الارتياب الى طبقة العلماء ويخشون مكايدهم ، ولذلك لم يظهر أثر هذا النظام من القيم الا جزئيا • ولم يكن فى المجتمع طبقة بورجوازية يمكن أن تضع مثل هذا النظام من القيم • وكانت الطوائف الحرفية مفككة الأوصال بحيث لا تستطيع أن تعمل شيئا • ولكن عندما تأسست الجمهورية انحلت مشكلة مواجهة التأثير الخارجى ثم ظهرت مؤسسات ونظم حديثة تعمل خارج نطاق الدولة ، وعلى المستوى القومى • وكان نمو القطاع الخاص هو أحد هذه التطورات الهامة • ومن التطورات الهامة أيضا ظهور الحياة الاجتماعية « الخاصة » ، وأعنى بذلك ان الأشخاص « الخصوصيين » من غير الموظفين أتيحت لهم طائفة من النظم الجديدة التى تعد بمثابة قوة دافعة من شأنها أن ترفع الروح المعنوية وتؤدى الى نتائج اجتماعية هامة وممارسة نفوذ كبير فى المجتمع • ومن هذه النظم نظام التعليم العام ، ومنها نظام السوق ، ومنها أيضا وظائف المهارة المهنية فى نظام السوق ، و فوق ذلك كله تلك القوة الدافعة التى تتمثل فى الديمقراطية • كل هذه النظم كانت تطورات فى اتجاه القيم « العامة » فى المجتمع الذى تزداد فيه أواصر « التضامن العضوى » • ولم يستفد

من هذه القوة الدافعة سوى بعض الهيئات الاسلامية القائمة كالطوائف الحرفية والطرق الصوفية التى أفادت فائدة جلى من هذه النظم وبرزت على المسرح الاجتماعى بقوة متجددة ٠

ولاشك ان هذه القوى الجديدة سوف تستولى على مقاليد الدولة فى نهاية الأمر ، ولا أحد يدرى كيف تنجح فى استغلال هذه القوة الدافعة ٠ بيد أنه يمكن القول بأن (ح خ ق) قد نجح فى الأخذ بالاتجاهات والأفكار الحديثة مما لم يسبق له مثيل فى تاريخ تركيا ٠

● خاتمـــة :

اذا تامل المفكر التركى ـ الذى يؤلمه ، الى حد ما ، نجاح اليابان فى التوسع الاقتصادى ـ فى مقولة العالم الاقتصادى الألمانى فيبر فانه يجد ان هذه المقولة تتكون من نقطتين رئيسيتين : (أ) لماذا استطاع الغرب أن يحقق النهضة الصناعية ، (ب) لماذا أخفق العالم الاسلامى والدولة العثمانية فى تحقيق ذلك ٠

والنقطة الثانية تتألف بدورها ـ كما أوضح بريان تيرنر من قولين من أقوال فيبر : (أ) القول بأن الأخلاق البيوريتانية (الصارمة المتزمتة) لا يوجد لها مقابل فى الاسلام (ب) القول بالآثار المعوقة لنظام الميراث والسلطنة ٠

وتتضمن مقولة فيبر الأصـــلية ان الزهد والتقشف شرط ضرورى وكاف للرأسمالية العقلانية ٠ ولكن التقشف يجب أن يقترن بعدد من المتغيرات الرئيسية الأخرى ، ومنها امتلاك رب العمل لوسائل الانتاج المادية ، وحرية السوق ،والتكنولوجيا العقلانية ، والقانون العقلانى وأخيرا ادارة الحياة الاقتصادية على أساس تجارى يهدف الى تحقيق الأرباح ٠

وطبقا لهذا البيان فان مقولة فيبر تتألف من ركنين : (أ) الأخلاق الكلفنية (نسبة للمصلح الدينى جون كلفن) ، (ب) خصائص التطور الرأسمالى فيما يتعلق بالأوضاع الاقتصادية ٠

بيد ان ميشيل ولزير أوضح فى كتابه « ثورة القديسين » انه يجب اضافة ركن ثالث الى هذه القائمة ، وهو الميزة التنظيمية للمجتمعات الكلفنية التى أفضت فى النهاية الى تأثير الكلفنية الكبير فى المجتمع الأوربى ٠

ويبين ولزير ان هذا الطابع التنظيمى للمجتمعات الكلفنية كان من الوسائل الهامة لتوجيه أعضاء هذه المجتمعات نحو الرأسمالية العقلانية ، فيذكر – على سبيل المثال – ان العقد أصبح مظهرا هاما للأخلاق الجديدة التى تنظم العلاقات بين هذه الجماعات ٠

ونخلص مما سبق الى أن المفهوم الثلاثى لمقولة فيبر يتلخص فى ثلاثة أركان : (١) الأخلاق الكلفنية ، (٢) الخصائص التنظيمية للمجتمع الكلفنى ، (٣) خصائص الرأسمالية المبكرة فيما يتصل بالأوضاع الاقتصادية ٠

فاذا اتجهنا الى المجتمعات الاسلامية للبحث عن الخصائص المجتمعية المناظرة لم نجد مثل هذا التطابق ، بل نجد بصفة خاصة ان نظام الميراث يفوق تحقيق الركن الثالث ٠ وفى الركن الثانى نجد بعض أوجه الشبه الضعيف فى التاريخ الحديث للطرق الصوفية ، اذ الواقع ان هذه الطرق اتجهت فى العصور الحديثة نحو توجيه وصياغة العمل الاجتماعى فى المجتمع على نحو شبيه تقريبا بصياغة العمل فى المجتمعات الكلفنية ٠ بيد ان العمل الذى استطاعت الطرق الصوفية تحقيقه فى العالم الاسلامى ، بعد أن قامت بتحديد نشاطها الاجتماعى على نحو جديد ، كان عملا سياسيا بالدرجة الأولى ٠ ويظهر اليوم انها قامت بصبغ القومية الأصلية فى البلاد الاسلامية ، ولكن لا يبدو انها نجحت فى تحويل الطاقات البشرية نحو التكامل الاقتصادى ٠ والاستثناء الوحيد من هذه القاعدة هو الطريقة الويسية التى قال عنها ترمنجهام ما يلى :

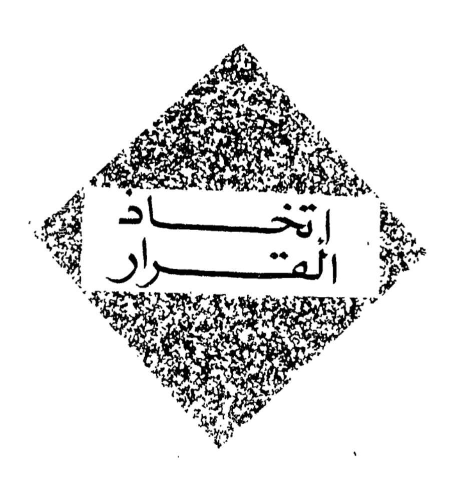
« تأسست الطريقة الويسية فى كازان فى ١٨٦٢ على يد بهاء الدين ويسوف ، وهى فرع من الطريقة الكبرى المعروفة باسم الطريقة النقشبندية ، ويتألف مريدوها من الحرفيين والصناع ، ومبادئها مزيج غريب من التصوف والبيوريتانية (التمسك الصارم بمبادىء الأخلاق) والاشتراكية الروسية » ٠

ومن المحتمل أن الويسية استطاعت أن تنمو الى الحد الذى نمت اليه بسبب ما هو معروف من تأثير تطور الرأسمالية الروسية على حركات البعث الاسلامى فى روسيا ٠ وبعبارة أخرى نقول انه من المحتمل أن الويسية كانت عالة على ذلك الجانب من الاقتصاد الروسى الذى كان صورة مكررة للتطور الرأسمالى المبكر فى أوربا الغربية ٠ والخلاصة إنه يبدو ان هذه الطريقة استطاعت أن تكتسب قدرات تنظيمية يمكن أن توجهها الى الطريق الاقتصادى – لا السياسى – مع اتصالها بالمكونات التنظيمية للرأسمالية المبكرة فقط ، واعتمادها على هذه المكونات ٠

ويتضح هذا بصورة أكبر فى حالة (ح خ ق) الذى تجاوز حدود الأوضـــاع الخاصة بالطرق الصوفية ، من حيث انه حزب سياسى لا طريقة صوفية • وقد اكتسب أهم قدراته من هذه الحيثية • وواضح ان خصائص الحزب السياسى تميزه عن الطريقة الصوفية هى قدرته على الأخذ بالمبادىء القومية ، والوسائل القومية للتطور والتنمية ، والتمسك بمفهوم الأمة التركية ، ووضع برنامج للتنمية الاقتصادية القومية • وقد وصلت كل هذه الأفكار مجانا الى السيد أربكان عن طريق انغماسه الحتمى فى نظام الجمهورية التركية • وبعبارة أخرى فان نجاح (ح خ ق) فى الجمع بين الاسلام والنمو الاقتصادى على النحو الذى تمثله الرأسمالية العقلانية ـ وان تعدلت بفكرة العـدالة الاجتماعية ـ لا يرجع الى سريان الأوضاع الاسلامية فى القطاع الرأسمالى العلمانى للجمهورية التركية بقدر ما يرجع الى سريان المستلزمات التنظيمية (أى المجتمع المدنى) للجمهورية التركية فى الأوضاع الاسلامية • واذا وازنا بين الأمرين وجدنا ان الأوضاع السياسية والاقتصادية للجمهورية التركية تتبوأ فى الأوضاع الاسلامية عند أربكان أكبر مما يعترف هو به •

وفى النهاية يمكن أن نستخلص مما تقدم نتيجة عامة بشأن علاقة الرأسمالية بالاسلام ، فنقول : ان المجتمعات الاســلامية والمجتمع العثمانى بوجه خاص كانت فى وضع غير ملائم للتطور الرأسمالى من وجوه ثلاثة ، أولها أنها كانت مجتمعات منقسمة مفككة ، وثانيها انها كانت خاضعة لأهواء نظام الميراث ، وليس هذان الأمران بالشىء الجديد فقد أشار اليهما انجلز وماركس ، وثالثها ان التنظيمات « الثانوية » السارية فى المجتمعات الاسلامية لم يكن لديها « الانفتاح » الايديولوجى الذى أتاح للمجتمعات الكلفنية أن تقاوم العلاقات القائمة بين الكهنوت والسلطة فى المجتمع • ويبدو لنا ـ عند هذه النقطة ـ ان الفرق الحقيقى بين المجتمعين الاسلامى والعثمانى يكمن فى مجال الفرص المتاحة لتطور لرأسمالية فى المجتمعات الاسلامية •





تحليل صنع القرار ، أو اتخاذ القرار ، احدى طرق دراسة العلاقات بين القوى . وبالطبع لا تكشف القرارات عن القوة بطريق مباشر ، أما ما يمكن أن تبينه بطريق مباشر فهو التأثير ، أو الطريقة التى تتحول بها القوة الى فعل ، والقوة النسبية للقوى المتصارعة استدلال يمكن استخلاصه من الملاحظة الدقيقة لأفعال هذا التأثير .

وعند استخلاص استدلال ينبغى على المرء أن يضم فى هذه العملية حالات عدم اتخاذ القرار ضمن مفهوم القرارات ، فعندما يمتنع فرد أو جماعة أو حكومة عن القيام بمبادأة أو فعل ما فأن هذا يكون عادة لأنهم قاموا بحسابات أظهرت احتمال أن يكون غير مثمر ، أو ربما يحول دون بلوغ الغايات ، لأنه سيواجه معارضه من

الكاتب : روبرت و. كوكس

و : هارولد ك. جاكوبسون

الأول هو المدير السابق للمعهد الدولى للدراسات العمالية فى جنيف ، وهو الآن أستاذ المنظمات الدولية فى جامعة كولومبيا بنيويورك • وهو مؤلف ومراجع «للمنظمة الدولية : سياسات دولية» (١٩٦٧) ، ويشترك مع هـ•ك• جاكوبسون فى تاليف «تشريح التأثير : صنع القرار فى المنظمة الدولية» (١٩٧٣) ، ويشترك مع ج• هارود فى دراسة مقارنة دولية لعلاقات الانتاج والقوة السياسية والاجتماعية •

والثانى : أستاذ ورئيس قسم العلوم السياسية بمركز الدراسات السياسية فى معهد البحوث الاجتماعية بجامعة متيشيجان ، أن أربور ، ميتشيجان • وهو مؤلف لكتاب « الاتحاد السوفيتى ، والنشاطات الاقتصادية والاجتماعية للأمم المتحدة » (١٩٦٣) : ومؤلف مشارك لكل من الكتب : « دبلوماسيون ، وعلماء ، وسياسيون : الولايات المتحدة ، ومفاوضات منع التجارب النووية » (١٩٦٦) ، وتشريح التأثير : صنع القرار فى المنظمة العالمية » (١٩٧٣) ، كما أسهم بمقالات لمجلات متعددة ، وهو عضو فى هيئات تحرير مجلة حل الصراع والمنظمة العالمية ، وتتضمن بحوثه الجارية الجوانب السياسية لنظام اقتصادى عالمى •

المترجم : الدكتور ابراهيم بسيونى عميرة

أستاذ ورئيس قسم المناهج وطرق التدريس وعميد كلية التربية بسوهاج ، جامعة أسيوط •

القوة بحيث لا يمكن التغلب عليها • وعلى هذا فأن القوة المعارضة المحتملة تؤخذ فى الحسبان ، ويتم التخلص من بعض التصرفات الممكنة قبل أن تصبح جزءا من سجل للتصرفات المحتملة • وكل صانع قرار ، فردى أو جماعى ، يحمل فى ضميره صورة لعلاقات القوة السائدة • وهذه الصور لطريقة تركيب القوة هى محددات مبدئية لعملية صنع القرار ، فمرحلة ما قبل التأثير فى صنع القرار عبارة عن صورة ذهنية للعلاقات بين القوى •

وعلى هذا يمكن أن نرى فى عملية صنع القرار اختبارا للعلاقات بين القوى التى افترضت عند بدء الفعل (الصورة الذهنية) ، وكذلك كوسيلة لتغيير هذه العلاقات

بين القوى ٠ فالقرارات يمكن أن تغير العلاقات بين القوى ، أما بتغيير الموارد المتاحة للأطراف أو بتغيير الاجراءات التى تتفاعل خلالها ، لاعطاء بعض الأطراف مركزا أكثر تميزا عن الآخرين ، وعلى هذا فان دراسة اتخاذ القرار هى دراســـة لديناميكيات العلاقات بين القوى ٠ وهى تبدأ بتحليل لتركيب علاقات القوى الكائنة ، كما تسعى الى فهم كيف أن عملية صنع القرار يمكن أن تنزع نحو المحافظة على هذا التركيب ، أو الى تغييره ٠

اختيــار الأطر

الضيق أم الاتساع ؟

واضح أن العلاقات بين القوى وصنع القرار تأخذ مكانها بين عديد من الأطر ، تختلف قليلا أو كثيرا فى اتساع نطاقها ، كما أنها متابعة قليلا أو كثيرا ٠ وقرب النهاية البسيطة والأقل تتابعا للمقياس يمكن ان يوجد مجتمع محلى صديق ، أما قرب النهاية المعقدة والأكثر تتابعا فتوجد السياسة الاقتصادية فى دولة حديثة كبيرة ٠ وكلما كان الاطـار المدروس أكثر تحديدا أمكن اضــفاء مزيد من الدقة على مفهوم القرار ، فاعطاء عمولة (أو هبة) لفرد ما يمكن أن يكون بوضوح قرارا محددا فى مجتمع صديق ٠ وعلى النقيض من هذا نجد أن السياسة الاقتصادية القومية تتضمن عديدا من الأفعال يمكن أن يطلق عليها جميعا اسم قرارات ، تتخذها مجموعات متميزة من الناس ، وان كانت غالبا متداخلة ، بدرجات مختلفة من الأهمية والفاعلية ، وفى مثل هذا الاطار المعقد الواسع ينزع مفهوم القرار لأن يفقد التحديد المرتبط بالاطار الأكثر بساطة ٠ ويتطلب الأمر تقسيمات عامة للتمييز بين أنواع الأفعال التى تكون معا سياسة ، أى أعلانات رمزية ، وتخطيط استراتيجيا ، ولتخصيصات تكتيكية ، وهلم جرا ، وكلما اتسع الاطار مال تحديد القرارات الى أن يبتلع فى عملية صــنع القرار ككل ٠

وينطبق هذا الاعتبار أيضــا على البحث فى العلاقات بين القــوى على المستوى العالمى ، كما ينطبق على المستويات المحلية والقومية ٠ ويتضمن اختيار اطار محدد النطاق نسبيا ، ومحدد تحديدا دقيقا لها من جانب الباحث ، افتراضــا باستقرار العوامل الأخرى فى السياســات العالمية التى يقع فيها الاطار المعين للقرار ٠ ومن الممكن طبعا السماح بتغييرات فى بيئة مثل هذا الاطار المحدد للقرار ، ولكن هــذه التغييرات البيئية ينبغى أن تعالج كما هى معطاة خارج نطاق البحث ٠

وفى أوقات الاستقرار النسبى يبدو أن بؤرة أضيق ، مع مايتيحه هنا من دقة أكبر فى التفاصيل ، هى أفضل طريق لتفهم الأعمال الداخلية لمؤسسات معينة ٠ ولكن فى أوقات التغيير الجذرى الشــامل من المرغوب فيه أن تكون النظرة أوسع ، نظرة تضحى بالتفاصيل فى سـبيل فهم التغير فى التخطيط العــام للكل الذى تقع فيه المؤسسات المنفصلة ويتضح منه العلاقات التى تجعلها مفهومة ٠ وهذا الكل هو النظام العالمى للعلاقات بين القوى ٠

لقد أكمل كاتبا هذا المقال دراسة لصنع القرار فى المنظمات العالمية عام ١٩٧٢ ، كانا قد بدآها فى أواخر عام ١٩٦٠ ، وقاما بها بالتعاون مع آخرين · وهى دراسة مقارنة للكيفية التى تتخذ بها القرارات فى ثمانية معاهد دولية متخصصة ذات نطاق عالمى أو شبه عالمى ، مثل الاتحاد الدولى للاتصالات ، ومنظمة العمل العالمية ، ومنظمة الأمم المتحدة للتربية والثقافة والعلوم (اليونسكو) ، ومنظمة الصحة العالمية ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، وصندوق النقد الدولى ، والاتفاق العام على التجارة والتعريفات ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية · وعلى النقيض من النظام العالمى لعلاقات القوى توفر هذه المنظمات المتخصصة مجموعة من الاطارات لقرارات معينة محددة نسبيا · وقد غطت الدراسة فترة تاريخية تمتد من عام ١٩٤٥ الى عام ١٩٧٠ ، وهذه الفترة كانت فترة استقرار نسبى فى الاطار الأساسى لعلاقات القوى الدولية ، ولو أن تغيرات مهمة قد عدلت فعلا من هذا الاطار العام ·

وقد ظلت الولايات المتحدة والاتحاد السوفيتى هما القوتين المسيطرتين فى النظام العالمى خلال هذه الفترة ، وفى حين تحرك الاتحاد السوفيتى نحو اللحاق بالولايات المتحدة فى بعض الجوانب فان قوتى الدولتين انخفضتا نسبيا بالمقارنة بالدول الأخرى· وكان التعديل الرئيسى فى زيادة القوة وزيادة الجهد الكامن نحو الاعتماد ، على النفس فى أوروبا الغربية ، وكذلك فى زيادة التنسيق بين مصالح دول العالم الثالث · وقد عكست المنظمات الثمانية التى درست تركيب القـــوة العالمى وتكيفت مع التعديلين الرئيسيين فى اطار علاقات القوى العالمية ·

وكنتيجة لهذا الاستقرار النسبى فى البيئة كان من الممكن لتحليلنا أن يوجه اهتمامه الأساسى الى التفاعل بين الأفراد الذين شاركوا مباشرة فى العمليات السياسية للمنظمات العالمية الثمانية ، وبناء على العرف المتبع فى دراسات صنع القرار داخل المجتمعات المحلية والدول القومية سعت دراستنا الى شرح كيف كان اكتســـاب التأثير ، وكيف مورس فى المنظمة العالمية بتحليل كيف كان اتخاذ القرارات · وقد سعينا لتحديد ما اذا كانت هناك أنماط وتركيبات مستمرة من التأثير ·

وقد طورنا اطار تحليل عام مشترك حتى تكون تحليلاتنـــا لصنع القرار فى الوكالات الثمانية قابلة للمقارنة · ولكى نحدد ما اذا كانت الأنماط والتركيبات ذات الأثر قد اختلفت اختلاف القضية التى اتخذ قرار بشأنها استخدمنا تقسيما للقرارات تضمن سبعة أقسام هى : القرارات الممثلة ، والرمزية ، والقرارات المتعلقة بالحدود ، والقرارات المتعلقة بالبرامج ، وقرارات وضع القواعد ، وقرارات الاشراف على تنفيذ القواعد ، والقرارات الاجرائية · وقد أظهر صنع القرار داخل كل من هذه الأقسام أنماطا مميزة معينة تشترك فيها معظم الأقسام التى درست · ويبدو أن الفروق بين الوكالات تنشأ من فروق فى الأهمية بالنسبة لكل من الأقسام المتعددة للفروق فى القرارات ، أى فى التأكيد على عدد من أقسام القرارات ، وكذلك فى العواقب العملية فيما يتعلق بالموارد الحقيقية التى تتأثر بالقرار وتترتب عليه · فالقرارات الرمزية مثلا كانت مهمة فى منظمة العمل الدولية وفى مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية

(وهى فئة من القرارات ليس لها بالتعريف عواقب عملية ذات دلالة) ، ولكنها كانت غير مهمة نسبيا لكل من الاتفاق العام للتعريفات والتجارة ، وصندوق النقد الدولى ٠ ومن جانب آخر فمع أن كل هذه الوكالات تشترك فى وضع القواعد فان العواقب العملية للقواعد فى حالات هيئة صندوق النقد الدولى والاتفاق العام على التعريفات والتجارة أكبر منها فى حالة منظمة العمل الدولية ، أو مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، وقد أثر هذا على الطريقة التى تتخذ بها القرارات ٠

وقد قسم الأفراد الذين كان لهم دور فى صنع القرار داخل المنظمات الدولية (الأطراف فى صنع القرار) الى الأقسام التالية :

(أ) ممثلون للحكومات القومية ٠

(ب) ممثلون لروابط خاصة قومية وعالمية ٠

(ج) الرؤساء التنفيذيون للمؤسسات ٠

(د) الرسميون الكبار وغيرهم من الأعضاء البيروقراطيين فى كل منظمة ٠

(هـ) الأفراد الذين يخدمون بصفتهم الشخصية رسميا أو غير رسمى كمستشارين ٠

(و) الممثلون للمنظمات الدولية الأخرى ٠

(ز) العاملون فى وسائل الاعلام الجماهيرية ٠

ولقد كان الأفراد فى الأقسام الأربعة الأولى نشيطين فى صنع القرار فى كل المنظمات خلال فترة الدراسة ، أما أولئك الذين ينتمون الى القسمين الخامس والسادس فكانوا نشيطين فى بعض المنظمات بعض الوقت ، ولكن أولئك الذين ينتمون الى القسم الأخير لم يكن لهم تقريبا أى دور ، ويعكس هذا الحد الأدنى من الاهتمام الذى أولاه الرأى العام بهذه الوكالات الثمانية قبل العقد الثامن من هذا القرن ٠

وقد نزعت أقسام مختلفة من الأطراف فى اتخاذ القرار الى أن يكون لهم تأثير فى أنماط مختلفة من القرارات ٠ فمثلا كان ممثلو الحكومات القومية لهم تأثير فى صنع القرارات الرمزية والتمثيلية ووضع القواعد ٠ أما الرؤساء التنفيذيون فكان لهم تأثير على وجه الخصوص فى صنع القرارات الخاصة بالحدود والتخطيط ، وكان أعضاء البيروقراطيات العالمية أكثر تأثيرا فى صنع القرارات الاجرائية أكثر من تأثيرهم فى صنع القرارات الخاصة بالبرامج ٠

وقد استخدمت عدة اجراءات للربط بين تأثير الأفراد المختلفين وبين أقسام الأفراد ٠ ومن الأساليب التى استخدمت فحص التركيب الرسمى للسلطة ، فأولئك الذين يحتلون مناصب سلطة فى وكالة افترض أن لهم تأثيرا ٠ وقد استخدم أسلوب آخر للتحليل هو ان يطلب الى الأفراد من ذوى العلم والمعرفة ذكر أسماء الأفراد الذين

لهم أكبر تأثير عام فى منظمة معينة • كما تمت محاولات لبناء معاملات سـلوكية لتأثير الأفراد فى بعض المنظمات على أساس الدرجات التى يحصل عليها نتيجة النجاح فى المبادأة بالاقتراحات أو فى تعويقها • وأخيرا استخدمت دراسات حالة للتفاعلات المتضمنة فى قرارات معينة لتقدير التأثير فى عدد من الحالات ، ولكل من هذه الأساليب نواح مقصورة ، ولكننا استطعنا بالاعتماد على عدد من الاجراءات الحصول على فهم واسع يمكن الى حد معقول الاعتماد عليه للتأثير النسبى للأفراد الذين شاركوا مباشرة فى صنع القرار فى ثمانى منظمات •

وكان اهتمامنا بالطبع موجها الى معرفة الخصائص العامة التى تؤدى الى التأثير أكثر من أن تؤدى الى تحديد الأفراد الذين يبـدو أنهم أكثر تأثيرا ، وتبعـا لهذا سعينا لتحديد كيف أن خصائص عامة معينة تتعلق بالمركز والشخصية قد أسهمت فى ما أصبح لدى الأفراد المختلفين من تأثير • وقد تضمن مفهومنا للمركز الدور الذى يقوم به فى التركيب الرسمى للسلطة ، وفى حالة ممثلى الوحدات فان هذا المفهوم يتضمن أيضا قوة الوحدة التى يمثلونها • وقد قدرنا فى هذا الاطار الطبقات المتغيرة لقوة الدول فى النظام العالمى ، وقد تتضمن الخصـائص الشـخصية عوامل مثل : الخبرات ، والمعرفة الفنية ، والعتاد ، والمهارة فى المفاوضات •

وقد تجاوز اهتمامنا القياسى الاستاتيكى ، والمقارنة ، وتحليل تأثير الأفراد الذين لهم دور فى اتخاذ القرار ، فقد سعينا أيضـا لتحديد كيف أن التأثير قد تجمع وراء توجيهات سياسات معينة • وقد درست الأيديولوجيات التنظيمية كوسـائل لاقرار مشروعية أهداف معينة ، واستراتيجيات لازمة لتحقيقها •

وأخيرا سـعينا للتوصـل الى تفسـيرات خارج عمليات التفاعل الداخلية فى الوكالات باعتبار البيئة التى وضعت الضوابط أو الاطار العـام للسياسـات فى كل وكالة • وقد تصورنا أن لهذه البيئة جانبين : أحدهما هو البيئة العامة للسياسات الدولية التى تؤثر فى كل المنظمات التى تعمل بين الحكومات ، أما الآخر فهو بيئة خاصة بكل وكالة من حيث الظروف الأكثر ارتباطا بمهامها الخاصة • ويمكن تصور كل من هذه البيئات من حيث تقسيم قرارات الدول الى : طبقات ، وأنماط مميزة للتنظيم والأيديولوجية ، وأشكال الولاءات وانقسام الاهتمامات بين الدول • وتعترف أن هذا النمط من التحليل يتركز حول الدولة ، بمعنى أنه يفترض أن الدول هى الوحدات الأسـاسية التى تنسق التعبير عن الاهتمامات خلال الوكالات الدولية ، ولكنه بالطبع أخذ فى الاعتبار العوامل التى توجد خارج نطاق الدول ، فى البيئة ، وفى الأطراف المشاركة فى صنع القرار وليست مندوبة عن دوله •

وخلاصة القول أننا سعينا للتوصل الى تفسـيرات لكيف أن التأثير يكتسب ويستغل داخل المنظمات الدولية على مستويين •

(أ) مستوى الأفراد كأطراف فى اتخاذ الأفراد ، أى الأفراد الذين شـاركوا مباشرة فى صنع القرار •

(ب) مستوى البيئة •

وكان التأكيد على العمليات الداخلية فى الوكالات ، وقد اتخذنا البيئة كالنقطة المعطاه للانطاق التى شكلت الاطار العام للعمل ، والتى يمكن ان يتوقع انها تفسر جزءا كبيرا من النتيجة ۰ لم يكن من الممكن فهمه عن طريق البيئة ، وكان علينا ان نفهمه كنتيجة للعمليات الداخلية لاتخاذ القرار ۰

وكانت النتائج العامة الرئيسية للدراسة هى أولا أن هـــذه المنظمات العالمية الثمانية تقع فى قسمين عريضين : فبعضها كان ما سميناه « النظم الفرعية الممثلة له ، وهى السيطرة على صنع القرار ، والقسم الثانى هو الذى كانت « النظم الفرعيه المشاركة فيه » هى المسيطرة على صنع القرار ۰

وتتألف « النظم الفرعية الممثلة للمنظمة » من الأفراد فى الدول المختلفة الذين تحدد تفاعلاتهم (التى تتم أساسا فى الدول) ۰ السياسة التى يتبعها ممثلو هـذه الدولة خلال الوكالة المعنية ، وتكون « النظام الفرعى المشارك » من التفاعلات التى تتم (أساسا فى المركز الرئيسى للوكالة) بين هؤلاء الممثلين والرسميين الكبار فى الوكالة وأى رسميين آخرين متورطين تورطا مباشرا فى العمليات الداخلية فى الوكالة۰ وقد شمل القسم الأول (الذى يسيطر عليه النظام الفرعى الممثل له) الاتفاق العام على التعريفة الجمركية ، والتجـارة ، وصندوق النقد الدولى ، والاتحـاد العـالمى للاتصالات ، والوكالة الدولية للطاقة الذرية ، أما القسم الثانى فقد شمل منظمة العمل الدولية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الصحة العالمية ، واليونسكو ۰ وقد حددت السياسات التى أتبعتها المنظمات فى القســـم الأول ، وتحكمت فيها تحكما وثيقا أكثر الدول الأعضاء قوة ۰ وقد شكل ممثلو الدول الأكثر قوة أقلية من صفوة ممتازة داخل هذه المنظمات ۰ ومع هذا فان هؤلاء الأفراد تمتعوا بقليل من التسيير الذاتى ، وكان يطلب اليهم التمسك بتعليمات تفصيلية صـــاغتها أنظمتهم الفرعية الممثلة للدولة ۰ وكان لمندوبى الدول الأعضاء القوية نفوذ أيضا فى المنظمات من القسم الثانى ۰ ولكن خارج الحدود التى وضعتها حكومات الدول الأعضاء الأكثر قوة سمحت هذه الحكومات لهذه المنظمات بقدر معقول من التسيير الذاتى ۰ أما داخل هذه الحدود فان السياسات تتحدد بواسطة أولئك الذين شاركوا مباشرة فى صنع القرار داخل المنظمات ۰ وترتب على هـذا أن هـــذه المنظمات تركت نطاقا معقولا للرؤساء التنفيذيين ، ولأعضاء البيروقراطيات الدولية ، ولممثلى الدول الأعضاء الأقل قوة ۰ وكان من الفروق الأساسية بين القسمين من المنظمات أن نشاطات الاتفاق العام على التعريفات والتجـــارة ، وصندوق النقد الدولى ، والاتحاد العالمى للاتصالات ، ووكالة الطاقة الذرية ، كانت لها نتائج مهمة فى صالح حكومات الدول الأعضـــاء الأكثر قوة ، فى حين كانت نشاطات منظمة العمل الدولية ، ومؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ، ومنظمة الصحة العالمية ، واليونسكو ، كانت أقل أهمية بالنسبة لها ۰

ومن المكتشفات العامة الرئيسية للدراسة أن هذه المنظمات العالمية أصبحت بعامة ، وان كان هذا بدرجات متفاوتة ، أكثر تورطا فى نشاطات موجهة نحو العالم

الثالث ، فى حين احتفظ أفراد يعكسون القيم المرتبطة بالمجتمعات الغنية الصناعية غير الاشتراكية بتأثيرهم المسيطر • وبهذا المعنى أصبحت هذه المنظمات وكالات لنوع من الاستعمار الجماعى • وفى الوقت نفسه فان حكومات هذه المجتمعات الغربية ، التى يسيطر مواطنوها على أنماط وتركيبات النفـــوذ فى المنظمات الثمانية أصبح استخدامها يتزايد لمنظمات منفصلة ، ذات عضوية محدودة ، لمعالجة الأمور ذات الأهمية القصوى المشتركة بالنسبة لها • فهناك مثلا جماعة العشرة المناظرة لصندوق النقد الدولى ، ولجنة معونات التنمية التابعة للسوق الأوربية المشتركة ، التى تناظر مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية • وعلى هذا فقد قادتنا دراسة صنع القرار فى هذه المجموعة المحدودة نسبيا من الاطارات الى تساؤل تجاوز الاطار العام للدراسة نفسها ، وهـو كيف أن قرارات المنظمات العالمية المختلفة يرتبط بعضها ببعض ، وبقرارات اتخذت فى مواقف أخرى للاطار الأوسع لعلاقات القوى فى العالم •

ومنذ اختتمت الدراسة المذكورة حدثت تطورات جديدة تبدو كأنها تشـير الى فترة من التغيير الجذرى والمتزايد فى علاقات القوة العالمية ، وتشمل هذه تحطم نظام برتون وودز للمعدلات الثابتة للتبادل ، والزيادة الدرامية فى سـعر البترول ، وما ترتب على هذا من تغييرات فى الأوضاع النقدية للدول ، وانسـحاب الولايات المتحدة من الهند الصينية ، وتهاوى الدائرة الخارجية التى تحيط بالأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا ، والدفع المستمر للدول غير المنحازة فى الدعوة الى نظام اقتصـادى عالمى جديد • وكذلك تميزت هذه الفترة بالمشاركة الأكثر نشاطا لجمهورية الصين الشعبية فى الشئون الدولية • وهذه التطورات تقطع خلال التقسيمات التقليدية بين السياسة والاقتصاد ، وبين الدولة والمجتمع • فالسياسة والاقتصـاد ، والقطاعان الخاص والعام ، ينبغى أن ترتبط معا داخل الفكرة التركيبية لنظام عالمى • وبينما كانت بؤرة الاهتمام فى الدراسة السابقة هى التفاعل بين الأفراد فى العمليات الداخلية للوكالات القائمة التى تعمل بين الحكومات ، فان عملية صنع القرار الآن ينبغى تصورها فى نطاق أوسع كمولدات ومعدلات لأشكال جديدة للمنظمات الدولية • ان ما يجرى داخل هذه الوكالات المعنية لايمكن الا أن يكون جزءا صغيرا من العملية الكلية التى ينبغى أن يضع المحلل يده عليها • وهذا التوسع فى نطاق البحث يتطلب اعادة لتعريف بعض المفاهيم المناسبة له •

والقضية التى تعرض هنـا هى قضية أواخر العقد الحالى ، ويحتاج الأمر الى مدخل لدراسة صنع القرار فى المنظمة العالمية مختلف نوعا عن المدخل الذى تبنيناه فى أواخر العقد الماضى • ولا ينبغى قراءة هذه العبارة كتنصل من العمل السابق ، ولكن كادراك لأن التغيرات فى العالم تتطلب مزيدا من التقدم عن الموقع الذى كنا قد بلغناه •

وينبغى البدء بمدخل يتلاءم مع مشاغل الحاضر ، مع النظـام العالمى لعلاقات القوى • وينبغى النظر الى المؤسسات العالمية على أنها تعمل داخل نظام أكبر • وينبغى أن تكون نقطة البدء صوره تركيبية لعلاقات القوى التى هى دائما نقطة البدء فى

عملية صنع القرار • ثم يركز المدخل بعد هذا على نقاط الصراع داخل النظام ، التى يبدو أنها توحي بامكانية تحول تركيبى • ثم يركز الانتباه على دور المنظمة العالمية ، وخاصة بالنسبة لما يلى :

(أ) هل التنظيم العالمى يميل الى الاستقرار ، أم الى تغيير علاقات القوى الكائنة •

(ب) ماهية العوامل التى تحدد نمو النظام العالمى •

وفيما يلى تخطيط لمدخل ممكن على امتداد هذه الخطوط •

القـــوة

المشكلة الأخرى فى تصميم نموذج ملائم هى تحديد طبيعة القوة ، والقول بلغة مجردة تماما بأن القوة هى القدرة على التأثير فى تصرفات الآخرين ، والتوصل الى الاستقلال فى تصرفات المرء الخاصة ، لا يقدمنا كثيرا ، ومن الضرورى أن ندخل الى المستوى التاريخى حتى نأخذ فى الاعتبار الدائرة التى يمارس فيها نوع القوة ذات الصلة ببحثنا • وكان هذا يفكر فيه تقليديا على أنه دائرة نفوذ للدولة ، وضمن نطاق العلاقات بين الدول • فهؤلاء الذين يعتبرون أن قوة الدولة هى التى تمدنا بالحقائق الصلبة فى دراسة السياسات العالمية يأخذون كنماذج لهم دول نظام توازن القوى ، الذى انبثق فى القرن السابع عشر وامتد فى القرن التاسع عشر ليشمل أمريكا الشمالية وروسيا واليابان • ويصعب عليهم فى الوقت نفسه أن يعدوا من بينها « الدول الناعمة » التى كتب عنها جونار ميردال أنها جاءت الى الوجود فى النصف الثانى من القرن العشرين • ويتضمن المدخل المتركز حول الدولة ضمنيا ، ولو أن هذا قلما يعبر عنه صراحة ، اشارة الى قلة محظوظة بين عدد من الوحدات ينظر اليها الآن قانونا كدول •

وقد أدى نقد المدخل المتركز حول الدولة الى تعريف مدخل يعبر الحدود بين الدول يأخذ اعتبارا أوفى للعوامل غير الدولية بالنسبة للعلاقات بين الشعوب ، خاصة العلاقات الاقتصادية وحركات الناس والأفكار • وتكتسب مثل هذه العوامل غير الدولية أهمية متزايدة لأسباب منها الموقف النووى المتجمد بين الدول التى تمتلك أسلحة الدمار الشامل والفائدة المتناقصة بعامة للقوة الحربية فى العلاقات بين الدول (تمييزا لها عن تأثيرها فى السياسات الداخلية) • واذا أمكن التفكير فى العلاقات المتركزة حول الدول كمستوى أول فى علاقات القوى يناظر دائرة الأمن السياسى فعندئذ يكون من المفيد التمييز بين مستويين آخرين يقع كلاهما فى القسم الذى يعبر القوميات ، أحدهما يناظر التمييز بين السياسات العليا والدنيا أو بالتقريب بين الأمن السياسى ، وسياسات الرفاهية الاقتصادية •

وفى مجال الرفاهية الاقتصادية ـ وهى المستوى الثانى من علاقات القوى ـ

فاننا نبقى داخل دائرة الدولة ، فى الدائرة التى تقوم فيها الدولة بدور فى تشكيل وتوجيه نمو المجتمع أو الاستجابة لضغوطه • وفى هذا المستوى الثانى أصبحت السياسة المالية فى الدول الرأسمالية الحديثة تؤدى الدور المحدد ، وتعمل كرابطة بين سياسات الرفاهية الاقتصادية للدول منفردة وعلاقاتها الدولية الاقتصادية •

وينشـــأ المستوى الثالث من علاقات القوى خارج دائرة الدولة وفى مجـال المجتمع • وهـذا هو مستوى القـوة الاجتماعية أو العلاقات المسيطرة ، والخاضـعة للطبقات والمجموعات الاجتماعية • ويمكن التعبير عن القوى الاجتماعية بلغة الانتاج والاستهلاك •

ففى علاقات الانتاج تتحكم بعض الجماعات فى جماعات أخرى ، وبازدياد جعل الانتاج عالميا تعمل هذه العلاقات الضابطة بين الجماعات الاجتماعية فى دول متعددة ، وترتيبا على هذا يوجد تركيب عالمى لعلاقات الانتاج • ويوجد تركيب ضابط للاقتصاد العالمى ضمنيا فى فكرة الاعتماد المتبادل التى تلقى الآن تقبلا واسعا • وهى تظهر أكثر بصراحة فى نظريات الاعتماد • ومفهوم الاعتماد يهتم بالقوة الاجتماعية فى العلاقات التى تجاوز القوميات •

والسؤال عما اذا كان هذا التركيب الضابط يلائم أن نفكر فيه من حيث ان له طبيعة متعلقة بالدولة ، أو ليست متعلقة بها ، سؤال محل نقاش • والاجابة عنه أنه تصعب محاولة فصل ما له صلة بالدولة بما ليس له صلة بها ، بل ان هذا قليل الصلة بالموضوع • فعلى سبيل المثال ما هى دلالة هذا التمييز بالنسبة لاتفاقية تعاون صناعى بين شركة متعدد الجنسية مركزها فى أوربا أو أمريكا وبين مؤسسة فى دولة اشتراكية ، يمكن للدول أن تحشد الموارد لتشجيع وتقوية وتعديل سلوك الأطراف غير التابعة للدولة • ويمكن لمصالح الجماعات الاجتماعية أو غير التابعة للدولة أن تؤثر فى سياسة الدولة فى هذه الأمور • وعلينا أن نفكر فى القوة الاجتماعية وفى التركيب الضابط للاقتصاد العالمى ، على اعتبار أنهما يتألفان من الاثنين : التابع للدولة ، وغير التابع لها •

واذا كان الانتاج هو الجانب المتحكم فى القوة الاجتماعية فالاستهلاك هو نظيره ، وكثيرا ما نتكلم بعدم تحديد عن الدول الغنية والدول الفقيرة ، عندما يكون ما نعنيه حقيقة هو أن بعض الدول تحوى عددا أكبر من المجموعات الاجتماعية القوية القادرة على التحكم فى النصيب الأكبر من الانتاج العالمى ، فى حين تحوى دول أخرى عددا أكبر من جماعات مســـلوبة القوى وغير قادرة على التحكم فى نصيب من الانتاج العالمى • ونحن نعرف أن هناك أناســا أغنياء فى الدول الفقيرة ، وأناسا فقراء فى الدول الغنية ، ولكن الحقائق المهمة تبنى على أساس الدولة ككل ، وهذا يعطى تحيزا اقليميا للطريقة التى أصبحنا نقيس بها القوة الاجتماعية مثلا بمقارنة نصيب الفرد من اجمالى الناتج القومى •

والخلاصة أن تعريفا عالميا لعلاقات القوى العالمية ينبغى أن يربط بين التمييز التقليدى وبين الدولة والمجتمع • والتصور الملائم للنظام العالمى ينبغى أن يأخذ مايلى فى الحسبان :

(أ) تركيب علاقات الانتاج الدولى ، من وجهة نظر التحكم فى الانتاج •

(ب) عواقب سياسات الأمن السياسى للدول على سياسات الرفاهية الاقتصادية •

(جـ) عواقب سياسات الرفاهية الاقتصادية على علاقات الانتاج بين الدول •

وعلى هذا فان علاقات الانتاج يمكن أن تكون مقياسا مشتركا يمكن استخدامه فى قياس المستويات الأخرى من القوة ، وهذا المدخل ينظر الى النظام العالمى أساسا بلغة القوة الاجتماعية •

أنموذج للنظام العالمى

لقد كان التفكير فى علاقات القوى العالمية عامة بلغة الثنائيات مثل «شرق/غرب»، «شمال/جنوب» ، وكان هذا يتمشى فى الحالة الأولى مع الحرب الباردة فى أواخر العقد الخامس ، وفى الحالة الثانية مع الجدل حول العلاقات الاقتصادية العالمية التى نشأت خلال العقد السابع • ولكن اذا أخذنا علاقات الانتاج كنقطة بداية أمكن تحديد نظام عالمى واحد ، يضم هذه الثنائيات البسيطة ، ولكنه يتجاوزها الى أبعد منها • وجعل الانتاج عالميا هو العملية التاريخية التى كانت هى الأساس لربط هذه الأجزاء من العالم معا ، وحددت علاقاتها داخل النظام بأكمله •

وباختصار شديد فان جعل الانتاج عالميا يأتى معه بتقسيم عالمى للعمل ، يتركز فيه التطور التكنولوجى فى منطقة محورية ، ويزداد انتقال الانتاج المادى للبضائع الى مناطق هامشية • ويرتبط الاثنان بميكانزمات ضبط فى المساحة المحورية • وينظر الآن الى الشركات الضخمة المتعددة الجنسية كميكانزمات تكنولوجيا وضبط من هذا النوع ، وتوجد بين المحور والمناطق الهامشية مناطق شبه هامشية تصارع لكى لا تفقد قدرتها على الاحتفاظ بمركزها فى المحور •

وهذا النظام ينبغى تحديده بلغة الأوضاع الوظيفية فى علاقات الانتاج ، كما يمكن أيضا النظر الى هذه الأوضاع الوظيفية كما لو كانت ضمن خريطة عالمية مكانية ، حتى تناظر الأوضاع الوظيفية دولا معينة ، ولا يعنى هذا بالطبع أن أنشطة مميزة لأوضاع وظيفية معينة يشتغل فيها بالضرورة معظم الناس فى هذه الدول ، ولكن هذا يعنى أنها الأنشطة السائدة ، تتبعها وتخضع لها الأنشطة المحلية الأخرى ، وأنها تحدد علاقة الدولة بالنظام العالمى • وبهذا المعنى يمكننا أن ننتقل من الحديث عن الأوضاع الوظيفية الى الحديث عن الدول ، وفى الوقت نفسه فان مفهومى « محورى »

« وهامشى » مفهومان وظيفيان وجغرافيان • وهذه الأقسام لها طبيعة النمط النموذجى الذى يمكن التفكير فيه على أنه يعبر عن جهد كامن بدلا من تقسيم محدد للدول •

ويمكن النظر الى تركيب واتجاه حركة النظام العالمى الحاضر من وجهة نظر علاقات الانتاج العالمية ، على أنه مكون من خمسة أقسام :

أولا : الدول الغنية التى تتجه نحو نمط مجتمعات ما بعد الصناعة أساسا • ونجد هنا تركيزا لقدرات البحث والتنمية فى الابتكار فى الانتاج ، كما نجد مراكز الضبط والتحكم فى الشركات الضخمة المتعددة الجنسية • وتقع الولايات المتحدة فى محور المحور ، وتستوعب بعض دول غرب أوربا واليابان فى هذا المركز • ويعيش مابين ١٠٪ و ١٥٪ من سكان العالم فى دول تعيش على عتبة ما بعد الصناعة •

ثانيا : القسم الذى يضم الدول الصناعية المتقدمة • ومجموعة دول مجلس المعونات الاقتصادية المتبادلة (الكوميكون) أكبر مكون الآن لهذا القسم ، ولكن الدول الرأسمالية الصناعية يمكن أن تكون مرشحة لهذا القسم من حيث انها فشلت فى الانضمام الى قسم ما بعد الصناعة • ومركز هذا القسم الثانى من الدول فى النظام العالمى شبه هامشى • والسياسات النمطية لهذه الدول سياسات تجارية • وتسعى الحكومات لكى توفق بين الحاجة الى روابط أكبر مع الانتاج العالمى (كوسيلة للحصول على التكنولوجيا المتقدمة) وبين محاولات تتسم بالدأب للحفاظ على اعتمادها على نفسها فى التنمية ، حتى لا تصبح معتمدة على الجيل الأول من المجتمعات بعد الصناعية ، وحتى تصبح فى نهاية الأمر قادرة على تحقيق انتقالها الى هذا المركز ، معتمدة على نفسها ، ويمكن أن يضم هذا القسم مابين ١٥٪ و ٢٠٪ من سكان العالم •

ثالثا : الدول الرأسمالية غير المستقلة ، وهى الدول التى تتقبل التصنيع تحت الادارة الضابطة لمراكز ما بعد الصناعة • وتشمل الدول الأقل تطورا ، التى لها سوق محلى كبير للبضائع الاستهلاكية المستديمة ، والتى أصبحت الآن قواعد لصناعات التصدير الى أسواق الدول الغنية فى العالم ، ومن هذه الدول : البرازيل ، وايران ، وجمهورية كوريا ، والمكسيك وسنغافورة ، وأسبانيا ، وغيرها • ويمكن مستقبلا أن تشمل ٢٠٪ أخرى من سكان العالم •

وهذه الأقسام الثلاثة الأخرى ، التى تضم معا نصف سكان العالم ، تشكل أكثر العناصر تكاملا أو اعتمادا بعضها على بعض ، اعتمادا وثيقا ، فى علاقات الانتاج العالمية • ويعيش النصف الباقى من سكان العالم فى دول أقل تكاملا فى الانتاج العالمى • ويمكن تقسيم هؤلاء السكان الى قسمين آخرين :

رابعا : يعيش حوالى ٢٥٪ من سكان العالم فى دول فقيرة لا يوجد لديها الآن الا توقعات محدودة جدا للتنمية داخل نطاق علاقات الانتاج العالمية الحالية ، أى فى اطار التركيب العالمى المعاصر للقوى الاجتماعية • ولا يستفيد النظام العالمى الا استفادة

محدودة من القوى العاملة بها ، ومن أسواقها • ولا يبدو أنها أساسية للنظام • ولكنها موجودة ، وكائنة ، وأى اضطرابات تنشأ من حالة خيبة أملها فى التنمية يمكن أن تكون مخلة بالنظام • فما ان ينزع حلو الحديث عن الاتصالات الدبلوماسية حتى يكون الميل من جانب الدول الأكثر تكاملا مع الانتاج العالمى الى اعتبار مشاكل هذه الدول كمشكلات عون للفقراء على المستوى العالمى ، وفى نهاية الأمر الى اعتبارها نوعا من حفظ النظام ، ومنع الاضطرابات على المستوى العالمى •

خامسا : يعيش ربع سكان العالم فى جمهورية الصين الشعبية ، وهى دولة لا تجد مكانا ملائما فى الأقسام السابقة • وتعتبر الصين بالمقاييس الاحصائية التقليدية دولة فقيرة ، ولكن القدر الذى أمكن به حشد سكانها للعمل والانتاج ميزها عن الدول الفقيرة التى تنتمى الى القسم الرابع • وتسعى الصين لتحقيق تطورها الذاتى ، وترفض الرأسمالية المعتمدة على غيرها • وعلى المدى الأطول • فمن الممكن تصور أن الصين يمكن أن ترتبط بالنظام العالمى فى مركز شبه هامشى ، يمكن أن يقارن بالطريقة التى توسع فيها الاتحاد السوفيتى فى روابطه مع الاقتصاد العالمى فى أواخر العقد السابع • ويمكن بمثل هذا القدر تصور أن الصين يمكن أن تخدم كنموذج مناقض يتجمع حوله أولئك الذين لا ترضيهم الطريقة التى يعمل بها الانتاج العالمى ، ويبرزون تناقضاته الديالكتيكية •

حقيقة أن المصادر الكامنة للصراع داخل النظام العالمى الحالى خطيرة ، فالمجتمعات ما بعد الصناعية تواجه مشكلة بسبب المشاركة الفعالة من جانب الجزء الكبير من سكانها ، الذين لا يعملون فى النشاطات الاقتصادية المحورية ، فى الانتاج ، والدخول ، واتخاذ القرارات ، وتغزو العداوات قلب النظام ، والطبيعة التجارية للدول شبه الهامشية التى تجعلها تأخذ وضعا دفاعيا فى النظام يمكن أن تشعل صراعات عالمية • وتولد الرأسمالية المعتمدة مفارقات متزايدة فى الدخل داخل الدول فى هذا القسم ، وطبيعة التكنولوجيا المتحولة التى تمزج بين رأس المال والعمل تنزع الى التقليل من العمالة فى الزراعة ، فى حين تزيد منها قليلا فى الصناعة ، ويؤدى هذا الى ارتفاع درامى فى عدد الفقراء الذين يعيشون على هامش الحياة • وتشجع الزيادة فى مفارقات الدخل وازدياد الذين يعيشون على هامش الحياة على الكبت • وعندما يبدأ المنحازون عند المحور فى فهم ردود فعل الفقراء على هامش الحياة ، ويتعاطفون معهم ، يمكن القول ان أزمة النظام قد أتت •

أيديولوجيات التنظيم العالمى :

لا يمكن اطلاقا تعريف القوة بلغة مادية أو فيزيقية بحتة • فالجانب المادى للقوة له نظيره فى الأفكار ، وأولئك الذين يسعون فى أى وقت لتغيير علاقات القوى عليهم أن يصارعوا لا ضد المصالح المادية الممتدة فقط ، ولكن أيضا ضد مشروعية الوضع القائم • وتحدد علاقات القوى الكائنة الى حد كبير المشكلات الجديرة

بالاهتمام ، من حيث التخلص ، مما يعتقد أنه اختلال وظيفى فى النظام الكائن • وقد وضعت مشكلات العلم والتكنولوجيا فى أطار خصائص علاقات القوى الكائنة• وهذه التوجيهات للسلوك ، وللعلم التطبيقى ، نطلق عليها أيديولوجيا ، والأيدولوجيا تحافظ على التركيب الكائن للقوة • بتنشيط الرأى لصالحها وتوجيه الجهود العملية نحو حل المشكلات التى تنشأ فى أطار علاقات القوى الكائنة •

وقد قامت الأيديولوجيات بدور هام فى تاريخ التنظيم العالمى ، واذا أخذنا فى الاعتبار تاريخ المذهب الوظيفى أو العملى الحديث منذ الحرب العالمية الثانية وجدنا أنه كان مذهبا سريا ذا تأثير ملحوظ فى تشكيل وسياسات المؤسسات العالمية التى انبثقت فى العقد الخامس ، وقد سعى المذهب الوظيفى العملى فى جوهره لجعل التنظيم العالمى يرتكز على المصالح الكامنة فى المجتمع ، بدلا من جعله معتمدا على النوايا الطيبة للدول • ورجوعا للوراء يمكن النظر الى المذهب الوظيفى كاسقاط على العالم ككل ، لمفهوم تعدد المصالح فى المجتمع ، وهو جانب مهم من العرف السياسى فى أوربا الغربية وشمال أمريكا •

والاعجاب بالمذهب الوظيفى العملى كان أساسا من جانب عدد صغير من الرسميين العالميين الكبار ، والنشيطين فى الدعوة للمؤسسات العالمية • وقد بدأ نفوذ هذه الأيديولوجية يضمحل خلال العقد السابع ، لتحل محلها أيديولوجية مسيطرة جديدة للتنظيم العالمى ، هى التنمية ، ويمكن تعريف التنمية بأنها المساعدة على النمو الاقتصادى فى الدول الفقيرة ، بطرق تتمشى مع التوسع الاقتصادى فى العالم الحر • ويعنى هذا فى الواقع خلق ظروف مناسبة لانسياب الاستثمار المباشر الخاص ، أو بعبارة أخرى تشجيع الرأسمالية المعتمدة •

وقد أنبعت التنمية فى العقد الثامن بايديولوجيتين جديدتين هما تخطى الحدود بين الدول وأيديولوجية النظر الى الكرة الأرضية ككل ، ولم تبتعد أيديولوجية تجاوز القوميات أو تخطى الحدود كثيرا عن أيديولوجية التنمية ، ولكنها نقلت التركيز من تطوير الخدمات الجماهيرية والسياسة العامة الموجهة نحو التنمية الى الأدوات التى يفترض أنها لازمه للنمو نفسها ، وهى الشركات المتعددة الجنسية • أما أيديولوجية النظر الى الكرة الأرضية كوحده واحدة فقد أضافت شيئا جديدا ، هو البعد البيئى ، أو أنها أدخلت فكرة أن هناك حدودا لعدد السكان الذين يمكن أن يستوعبهم العالم ، وحدودا للتلوث الذى يسببه الانسان والذى يمكن للنظام البيئى أن يتعامل معه • والاستدلالات السياسية لأيديولوجية اعتبار الكرة الأرضية نظاما واحدا هى ضبط نمو السكان ، وضبط الانتاج الصناعى ، والحاجة الى رقابة عالمية ، تنتهى الى معالجة النظام البيئى على مستوى الكرة الأرضية •

والسؤال الأساسى عن الأيديولوجيات هو : هل هى تحافظ على الوضع القائم لعلاقات القوى ، أو أنها تنزع الى مراجعته وتعديله ؟ ان كل الأيديولوجيات التى ذكرت سابقا أيديولوجيات تحافظ على الوضع القائم • فكلها أخذت علاقات القوى

الاجتماعية الكائنة والتركيبات الكائنة للاقتصاد العالمى كاطار عام معطى . فالمذهب الوظيفى العملى يمجد المصالح الاقتصادية ويقلل من قدرة الدول على التدخل فى هذه المصالح والتحكم فيها . أما التنمية ، وتخطى الحدود بين الدول ، فقد قدما برامج للتنمية داخل اطار التنظيم الكائن .

والنظرة الى الكرة الأرضية ككل وقفت على عقبة التناقض . فيبدو أنها تقول - أن سياسات النمو التى افتقدت الى التفكير السليم فى الماضى قادت العالم الى خطر عظيم ، لن يمكن التحول عنه الا اذا قل لدى الفقراء فى العالم عدد الأطفال ، وتخلوا عن آمالهم فى التصنيع السريع . ولكن يكمن داخل فكرة تحديد النمو ، قضية المشاركة . فالأيديولوجية الموجهة نحو النمو تعتمد على قسمة الزيادات كوسيلة لحل المشكلات ، وتقليل التوترات والصراعات . ولكن بدون نمو تطل المشكلة الصعبة الخاصة باعادة التوزيع برأسها . وأيديولوجية النظر الى الكرة الأرضية ككل بدأت كاحد اهتمامات القلة المرفهة ، ولكنها تحولت الى هجوم على الامتيازات التى حصلوا عليها عن طريق تخصيص نصيب لا يتلاءم مع حجمهم من الموارد العالمية، وتشكل الحاجة الى نظام اقتصادى عالمى جديد هذا التحدى من العالم الثالث كأيديولوجية لمراجعة التنظيم العالمى .

التنظيم العالمى وسيطرة الدول بعضها على بعض (الهجيمونى) البيئة

يتحد الجانبان المادى والأيديولوجى للقوة فى مفهوم الهجيمونى ، أو سيطرة الدول بعضها على بعض فهيجمونى مجموعة اجتماعية معينة تعكس سيطرة هذه المجموعة على المكونات المادية للقوة ، ولكنها سيطرة يعبر عنها خلال تراض (فى صورة أيديولوجية مثلا) تأخذ فيه القوة المسيطرة مصالح المجموعات الخاضعة فى الحسبان حتى توفر لهم بعض جوانب الرضى دون أن تعرض للخطر مركزها المسيطر . وتدمج مصالح المجموعات الخاضعة الى حد ما فى برنامج يمكن أن يمثل بمعقولية الصالح العام . ويكون هذا عادة برنامجا للتوسع تحت علاقات القوى الكائنة ، فانه رغم أن المنافع فيه لا توزع توزيعا متساويا يترك شيئا لكل من المجموعات المشاركة .

وينظر الى التنظيم العالمى هنا كعملية تتم فى أطار علاقات القوى فى العالم ، وهى عملية تصبح فيها سيطرة الدول بعضها على بعض (الهجيمونى) مؤسسة ضمن نظام . فعندما تنشأ مؤسسة رسمية مشتركة بين عدة حكومات فأنها تبلور الاتفاق الهجيمونى لزمن معين فيما يتعلق بعمل عالمى معين ، أو مجموعة من المهام العالمية . وعلى هذا فان الهجيمونى يشمل المتغيرات البيئية التى تتعلق باتخاذ القرار فى التنظيم العالمى . وبهذا يحل الهجيمونى محل المتغيرات الثلاثة التى استخدمناها لوصف

البيئة العامة فى دراستنا السابقة : تقسيم الدول من حيث قواها ، وتوزيع الدول والمقاطعات غير المستقلة تبعا لخصائصها السياسية والاقتصادية ، ونمط الصراعات والتحالفات • ان الهجيمونى قـــوة دافعة تاريخية ، ويتعدل بتغيير المكونات المادية والأيديولوجية لعلاقات القوى فى العالم على مر الزمن • وتواجه المؤسسات النوعية التى توجد فيها بذرة الهجيمونى عند لحظة ما من الزمن مشكلة التكيف مع الهجيمونى المتغير فى لحظة ما من الزمن • فالمؤسسات مرئية ، ولكن الهجيمونى غير مرئى ، فهو قوة كامنة لا يمكن أدراكها الا عقليا • ومع هذا فان الهجيمونى هو سر حيوية المؤسسات • فبعض المؤسسات تتأقلم بنجاح مع الهجيمونى المتغير ، فى حين تفشل مؤسسات أخرى • وترتبط فاعلية المؤسسات الدولية مع تلاؤمها مع الهجيمونى السـائد •

وهكذا فان مسألة التغير فى المؤسسات ثانوية بالنسـبة لقضية التغيير فى الهجيمونى • والتغير فى الهجيمونى يمكن أن يأتى خـلال انبثاق قوة مضـادة للهجيمونى • واذا تذكرنا الطبيعة المزدوجة للقـوة ــ ارتباط العنـاصر المـادية والأيديولوجية ــ فان القوى المضادة للهجيمونى سوف تنتج من تجمع (أ) زيادة فى الموارد المادية المتاحة لمجموعة خاضعة ، (ب) تنسيق متماسك ومسـتمر لمتطلبات المجموعة الخاضعة التى تتحدى شرعية الاتفاق السائد •

والاستجابة الأولى للمجموعة المسيطرة ، عندما تحس بالقوة المضادة للسيطرة وأنه ينبغى التعامل معها ، هى أن تحاول أن تختار بعض عناصرها القائدة ، وتعطيهم مكانا أكبر فى النظام ، دون أن تغير النظام تغييرا حقيقيا ، ويعيد التعاون تأسيس شرعية نظام السيطرة القديم • وهذه هى أكثر النتائج احتمالا فى نظام عالمى معتدل، ويترتب على هذا بعض التغيير التدريجى فى النظام العالمى ، ولكن لا يترتب عليه أى تغير جذرى فى النظام ككل •

والبديل عن التغيير الثورى العنيف فى النظام العالمى لا يكاد يكون من الممكن تصوره الا خلال حرب نووية لا يمكن التنبؤ الا بأن عواقبها سـتجعل بقاء البشرية ووجود أى نظام عالمى مشكلة • وفيما بين ضـم بعض العناصر المعتادة للجيمونى والثورة العنيفة يمكن تصور اعادة تركيب العلاقات بين القوى عن طريق التفاوض ، ويمكن للمرء أن يظهر بوضوح هذه الامكانية بالشرط الذى أثاره طلب المعارضة عام ١٩٧٦ لاعادة تنظيم النظام السياسى الايطالى لكى يعكس تغييرا سبق تصوره فى توازن القوى الاجتماعية • وهكذا فان التحديات الفعالة للهجيمونى يمكن أن تؤدى اما الى استيعاب بعض العناصر أو تسوية ذات أهمية تاريخية •

وفي الوقت الحاضر تعبر الحاجة الى نظام اقتصادى عالمي جديد عن قوة مضادة للهجيمونى فى صورة اتفاق فى الرأى بين عدد كبير من دول العالم الثالث • والحفاظ على هذا الاجماع فى الرأى هو الشرط الأول للتحدى الفعال ، وهذا صعب ، لأنه فى الاقتصاد العالمى الكائن تتضارب مصالح دول العالم الثالث الى درجة ما • وفضلا عن هذا فانه رغم هذا الاجماع فى الرأى بين حكومات لها سياسات مختلفة اختلافا كبيرا هناك حكومات تسعى للتنمية عن طريق جذب الاستثمار الأجنبى ، فى حين توجد حكومات أخرى تفضل درجة أكبر من الاعتماد على النفس ، وهناك حكومات تسعى لحشد شعوبها المحلية لتوسيع المشاركة الشعبية ، وتوجد حكومات أخرى تستخدم الضغط حتى تعوق مثل هذا التطور • وبرغم هذا فان الاتفاق العام ما زال قائما ، وقد شجعته ظواهر تغير فى القوة العالمية مثل ارتفاع أسعار البترول ، وانسحاب الولايات المتحدة الأمريكية من الهند الصينية ، والنكسات التى عانت منها حكومة الأقلية البيضاء فى جنوب أفريقيا •

وتسعى العناصر الأكثر راديكالية وراء اتفاق العالم الثالث نحو تسوية تاريخية ، يمكن أن تعطى دول العالم الثالث نصيبا أكبر من التحكم فى الموارد الحقيقية • ويستجيب الجانب الأقوى داخل الهجيمونى الكائن لهذا بمحاولة جذب مشاركة بعض عناصر الاتفاق العام فى العالم الثالث ، وذلك بتقديم بعض الاسترضاء فى أطار النظام الكائن ، دون تهديد سيطرتهم وتحكمهم ، وهذا تكتيك يمكن أن يبرهن على جاذبيته للنظم الحاكمة فى دول العالم الثالث التى تخشى من استثارة الضغوط الشعبية •

وينبغى أن نقترب من قضية أصلاح أو أعادة بناء المؤسسات الدولية فى ضوء العلاقات التى توجد بين المؤسسات • فدراسة أى هيئة معينة مثل منظمة العمل الدولية أو صندوق النقد الدولى كمجرد مثالين ، أثيرت داخلهما قضايا اصلاح المؤسسات ، تقودنا بسرعة الى خارج الهدف الأصلى من الدراسة ، وتقودنا الى المشكلات الأوسع للهجيمونى •

ويتضح الآن تقسيم للعمل بين الهيئات المختلفة التى تشترك فى عملية ترسيخ نوع جديد من الهجيمونى • فالدول المنضمة لمنظمة الدول المصدرة للبترول والدول المنضمة للوكالة الدولية للطاقة الذرية لها مصالح معينة • وهى تهتم اهتماما مباشرا بالموارد الحقيقية • والمفاوضات بين ممثلى هاتين المجموعتين وغيرهما تتم خلال المحادثات الثنائية المنظمة بين الشمال والجنوب التى تعقد فى باريس ، عن طريق

مؤتمر التعاون الاقتصادى الدولى . وتجتمع الدول غير المنحازة للحفاظ على الاتفاق العام بين دول العالم الثالث وتحديد محتواه (كما حدث فى المؤتمر الذى عقد فى ليما فى أغسطس ١٩٧٥ .) ، كما تحاول الحفاظ على أرضية مشتركة بين الدول التى لها بعض القوة والنفوذ بسبب ما لها من موارد (خاصة البترول) وبين الدول الفقيرة التى ليست لها هذه القوة . وتوفر سكرترية مؤتمر الأمم المتحدة للتجارة والتنمية ووكالة التنمية الصـــناعية بالأمم المتحدة الدعم الفكرى لدول الجنوب فى صورة بيانات وأفكار .

وتناقش الجمعية العامة للأمم المتحدة ـ مع أنه ليس لها تحكم فى الموارد الحقيقية ـ أهداف نظام اقتصادى عالمى جديد ، وهى محقة فى هذا . وهى بهذا تعمل كمهماز للحوار بين الشمال والجنوب فيما يختص بالموارد الحقيقية . وعندما تتوصل الجمعية العامة للأمم المتحدة الى نتائج يكون الاتفاق عليها واسعا فانها تسجل خلال المضابط الرسمية نتائج عملية معقدة غير رسمية من المفاوضات بين مجموعات الدول ، وهى مجموعات تحددها المصالح المتبادلة المستمرة .

وعندما يتدبر المرء فى قضية فى مؤسسة معينة مثل تعديل حقوق التصويت فى صندوق النقد الدولى ينبغى النظر اليها على أنها محكومة بكل هذه النشاطات الأخرى . وتشمل عملية اتخاذ القرار ، التى يصبح من خلالهـــا الهيجمونى نظاما مؤسسا ، المؤسسات العالمية الكائنة ، وما يمكن أن يطلق عليه أسماء أشباه المؤسسات (وهى منابر متعددة للتفاوض على موضوع معين) . وتمتد هذه العملية بعيدا الى خارج أماكن الاجتماع المركزى لتضـــم شبكات الرسميين العامين والمجموعات ذات المصالح الخاصة التى تشكل السياسة الدولية داخل الدول ، وباختصار فان عملية اتخاذ القرار فى المنظمة العالمية تتم بالمشاركة بين منظمات ، كما تتخطى المنظمات الكائنة ، حيث أنها ينبغى أن تشمل مبررات لخلق منظمات جديدة ، أو معدلة .

العوامل القريبة من صنع القرار :

الافراد والمجموعات :

هناك أفراد ومجموعات يستحقون انتباها خاصا ، حيث يمكن أن يقوموا بدور هام فى الكيفية التى يجرى بها تشكيل عميلة تأسيس علاقات القوى العالمية ، وبالتالى تقوم بدور فى الكيفية التى يتعدل بها الهيجمونى . ويمكن للملاءمة ان تطلق على

هذه العوامل اسم العوامل القومية من اتخاذ القرار ، وهى تحل محل الممثلين فى دراستنا السابقة ٠

والقسم الأول منها هو موجهو السياسة الخارجية فى الدول القومية ، وهم الأفراد الذين يتطلب دورهم تقديرا دقيقا للهيجمونى الكائن ، حتى يكون أساسا للعمل فى كل الأوقات ، وقد يكون تفوق الفكر الوظيفى قد سبب تحيزا ضد اعطاء اهتمام كبير للشخصيات ، من أمثال ديجول وكسينجر فى الدراسات السابقة للتنظيم العالمى ٠ وقد شملت معظم هذه الدراسات الرسميين المتوسطى المستوى فى المكاتب الخارجية والوزارات الوظيفية التى تشترك فى صنع القرار داخل المؤسسات الدولية ٠ وقد يكون هذا كافيا فى أدوات الاستقرار النسبى ، وما يعنيه هذا هو أن اطارات عمل هؤلاء البيروقراطيين المتوسطى المستوى ، ثانية ٠ أما فى أوقات التغير فى علاقات القوى العالمية فمن المهم أن نفكر فى كيف يتصور رؤساء الحكومات ووزراء الخارجية دور المؤسسات الدولية ٠ وما يمكن أن تقوم به ، ذلك أن تدخلهم يمكن أن يغير حدود عمل الرسميين من المستوى المتوسط ٠ ويشتمل القسم الأول من العوامل القريبة من صنع القرار فقط على المستوى الأعلى من صناع السياسة الخارجية ، هؤلاء الذين لهم سلطة تحديد اطار السياسة للرسميين من المستوى الأدنى ٠

أما القسم الثانى فيشمل الجماعات ذات المصلحة الخاصة التى تتجاوز نشاطاتها الحدود القومية ، وتشتمل هذه على كل من المجموعات ذات المصلحة ، سواء كانت خاصة أو غير حكومية ، أو كانت قطاعات من البيروقراطيات الحكومية التى تخدم مصالح متخصصة معينة ٠ وقد أطلق على نشاطات المجموعات ذات المصالح الخاصة ، ونشاطات المجموعات ذات المصالح العامة التى تعبر الحدود القومية اسما « العلاقات عبر القوميات » « والعلاقات عبر الحكومات » على الترتيب ٠ وقد أوضح كوهين وناى أن المؤسسات التى تعمل بين الحكومات لها مكان متميز فى العلاقات بين الحكومات ٠ أما العلافات عبر القوميات من النوع غير الحكومى فتتم خلال أنواع من الجماعات الدولية ذات المصلحة (مثل غرفة التجارة الدولية) ، أو خلال الرواط الدينية ، أو الخيرية ، أو العلمية ، أو الكليات غير المرئية ، والنوادى (مثل نادى روما) ٠

ويمكن أن يختلف مستوى الادراك الذى يميز هذا القسم الثانى عن مستوى أدراك القسم الأول ٠ فالقسم الأول يفكر بلغة الهيجمونى ، أو بلغة التركيب العام

للقوى العالمية · أما أدراك القسم الثانى فمن النمط الاقتصادى التعاونى ، الذى يهتم بالتماسك والتضامن بين مصالح مجموعات معينة · وتحدد للمصالح الاقتصادية التعاونية المختلفة أماكنها داخل هيجمونى معين · ولكن تركيب الهيجمونى منفصل عن اتباع المصالح الاقتصادية التعاونية · وعلى وجه العموم فان عمل المجموعات ذات المصالح الخاصة يميل الى المحافظة على الوضع القائم للهيجمونى الى الحد الذى تبنى فيه قناعات مصالح معينة فى الهيجمونى ·

أما القسم الثالث فيمكن أن يطلق عليه اسم « المحايد العاطفى » ، وأول من يمكن التعرف عليهم فى هذا القسم هم رؤساء المؤسسات الدولية · والرؤساء التنفيذيون لهم القدرة على أن يقوموا بدور هام فى تطوير مؤسساتهم ·

والارضية التى ننظر منها الى الدور القيادى للرؤساء التنفيذيين فى المؤسسة الدولية مشابه للأرضية التى وضع عليها كارل مانهيم دور رجال الفكر فى عالم من المصالح والأيديولوجيات الاجتماعية الاقتصادية المتعارضة ، فكل منهما يمكن أن تتحرر نسبيا من معوقات المصالح الخاصة ، ويمكن أن تكون أفضل من غيرهما فى فهم وجهات النظر المتعارضة للمصالح المتنافسة ، ويمكن أن يؤدى الرئيس التنفيذى دوره لا بحكم المنصب الذى يشغله فقط ولكن يمكنه هذا أيضا باقترابه من النموذج المثالى لعدم التحيز النسبى ·

واذا وجهنا تفكيرنا الى النمط النموذجى لا الى أحد المناصب التى يمكن أن تساعد على التوصل اليه فان هذا القسم يمكن الامتداد به ليشمل بعض أفراد ذوى مكانة معينة ، ليسوا رؤساء تنفيذيين لمؤسسات دولية ، ولكن يمكن أن تضعهم الأحداث فى مواقف يقومون فيها لغرض معين بأدوار مشابهة · والواقع أن المرء ينبغى ان لا يتقيد بالأفراد ، فالسياسات الخارجية لبعض الدول الصغيرة يمكن أن تؤدى مثل هذا الدور ·

وحيث أننا مهتمون بالتنظيم كعملية ، أكثر منه كمجموعات من المؤسسات الرسمية ، فالأفضل تحديد هذا القسم بأوسع طريقة ممكنة كما فعلنا مع المحايد العاطفى · والسؤال الخاص بالمصلحة هنا هو هل فترة ما من التغير الأساسى فى علاقات القوى العالمية أكثر أو أقل ملاءمة للمبادأة الفعالة من جانب المحايدين العاطفيين عن أوقات الاستقرار النسبى · ويمكن التفكير فى المحايدين العاطفيين

كمعابر بين المستويات الاقتصادية النقابية وبين المستويات الهجمونية للعمل ٠ ودورهم فى أوقات التغير فى علاقات القوى العالمية هو المساعدة على تعديل الهيجمونى لاحراز نوع من الانتقاء من بين القوى المضادة للهيجمونى (لضمهم للنظام) ، أو لاحراز تسوية معها ، وذلك باعادة تشكيل الاتفاق والبرنامج الهيجمونى ، حتى يضم بنجاح كل العناصر ذات الصلة ٠ ولهذا فهو دور وساطة بين المصالح الاقتصادية النقابية المعقدة بين صانعى السياسة الخارجية لمعظم الدول القوية ٠

أما القسم الرابع والأخير فهو ما يمكن أن نسميه « الرأى العام » ، فالمنظمات الدولية ما هى الا بيروقراطيات مبنية على البيروقراطيات القومية ٠ والعمليات السياسية العادية للمؤسسات الدولية هى عمليات ضمن بيروقراطيات ٠ والمصالح غير الحكومية التى نصطدم مع هذه المؤسسات يعبر عنها خلال بيروقراطيات المصالح الجماعات ٠ وقلما تكون هناك فرصة لأى مسئولية لأى رأى يرتكز على قاعدة واسعة ٠ وحتى هذه المؤسسات الدولية التى يزعم أنها تخدم مصالح قطاعات واسعة من الشعوب مثل مؤسسة العمل الدولية فيما يتعلق بالعمل الصناعى ، أو مؤسسة الغذاء والزراعة فيما يتعلق بالفلاحين ، فهى من الوجهة العملية ليس لها الا اتصالات قليلة ، أو ليست لهـا اتصالات مباشرة بين الجماهير ٠

ومع هذا فعند التفكير فى التغير المعاصر أو المستقبلى يبدو من المفيد أن نستفسر الى أى مدى كان حشد الاهتمام المرتكز على قاعدة عريضة بالنسبة لقضايا عالمية قادرا على تحقيق اعادة تشكيل الهيجمونى ، وتوفير قاعدة سياسة لأشكال معينة من العمـل الدولى ٠ وليس من غير المتصور أن تطور القوى التى تعمل فى الاقتصـاد العالمى يمكن أن يوفر ظروفا ملائمة للاهتمام المرتكز على قاعدة عريضة للتحكم فى الانتـاج العالمى ٠ وواضح أننا لم نصل بعد الى المشاركة الشعبية فى عملية التنظيم الدولى ، ولكن قد يكون من الحكمة الحفاظ على عقل متفتح فيما يتعلق بامكاناته المستقبلة ٠

وفيما يتعلق بالرأى العام ، فهناك سؤال يمكن أن يثار ، هو : لمن هذا الرأى العام ؟ فقد يكون هذا وسيلة لحشـد موارد سياسية جديدة خلف مواقع الدولة الغنية ، حيث أن الرأى العام فى الدول الغنية هو الذى يمكن بسهولة أن يكون قوة سياسية ٠ أما فقراء العالم عامة فيبقون عاجزين عن الافصاح عن آرائهم الى حد كبير ٠

والى الحد الذى يصبح فيه الرأى العام عاملا فى عملية صنع القرار فى التنظيم الدولى يمكن تحت الظروف الحالية أن يكون فى غير صالحها ٠

وهذا الاحتمال يمكن تغييره الى الحد الذى يمتد فيه الحشد الاجتماعى الى العالم الثالث ، ويمكن التعبير عنه خلال تمييز أكبر للناس والحكومات وبدراية شعبية أكبر فى هذه الدول للكيفية التى تؤثر بها القضايا العالمية فى مصالحهم الخاصة • وعلى الأمد القصير ينبغى للداعين لنظام اقتصادى عالمى جديد أن يعملوا معا خلال النشاط الدبلوماسى لتكوين نوع من الائتلاف غير المتجانس من الحشد الراديكالى ونظم الحكم الأتوقراطية الاستبدادية • وعلى المدى الطويل ربما كان عليهم أن يبنوا قاعدة شعبية أكثر صلابة لدعم برنامجهم بين شعوب العالم الثالث ككل ، وكذلك بين شعوب الدول الغنية • وعند احدى مراحل الطريق يصبح المثير النشيط للحشد الاجتماعى فى صراع مع العمل الدبلوماسى للحفاظ على دعم للبرنامج من جانب النظم الحاكمة فى الائتلاف التى تنظر الى عملية الحشد كتهديد للصفوة القائمة • وفيما يختص بميل التوازن نحو دعم شعبى أكثر وضوحا لأهداف العالم الثالث فان توقعات التسوية التاريخية أى اعادة التفاوض على نوع من الهيجمونى بما يترتب على هذا من كل العواقب التنظيمية للتسوية التاريخية تكون أكبر • أما اذا كان التوازن فى غير صالح حشد النظم الحاكمة الديكتاتورية فان احتمال الانتقاء من بين هذه النظم فى الهيجمونى القائم يكون أكبر •

وخلاصة القول أن مدخل صنع القرار فى المنظمة العالمية يحلل كيف تتفاعل هذه العوامل المباشرة الهامة مع الهيجمونى السائد ـ وهو البيئة ـ ويسعى الى أن يفهم الى أى مدى تدعم هذه التفاعلات الوضع القائم ، أو تشجع التغير فى تركيب علاقات القوى الكائنة •



نشرنا فى مجلد سابق نتائج استقصاء دولى قام به بول دافدسون رينولدز بعنوان « أزمة القيمة فى السلوك الرسمى لعلم الاجتماع » . وقد وضع هذا الاستقصاء المبادىء الرئيسية التى قد تدخل ضمن قواعد السلوك الأخلاقى . وقد تبع ذلك صدور النسخة الكاملة من التوصيات الخاصة بوضع الباحثين العلميين التى اتخذتها اليونسكو عام ١٩٧٤ .

ولقد كان الجدل الذى ثار حول العمل الذى قام به السير سيرل بيرت ـ الذى تحدث بشأنه مراسلنا فى لندن كما سيرد بعد ذلك ـ يوضح لأزمنية المقاييس التى تؤكد التكامل العلمى وتعضد قضية ضرورة ايجاد فحوص قوية لسلوك البحث وتقرير النتائج ودور ووضع المساعدين أو المؤلفين المساعدين .

كان بيرت سيرل الذى توفى عام ١٩٧١ من أشهر رجال علم النفس البريطانيين فى الجيل الذى ينتمى اليه . ولقد ترك بحثه الرائد الذى صدر منذ مايزيد على نصف قرن وتناول الأطفال المتخلفين والنزعة الى الجنوح والمساوىء التربوية أثرا كبيرا ،

الكاتب : بيتر ويلموت

مراسل المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية فى لندن ٠

المترجمة : سعاد عبد الرسول حسن

مديرة ادارة بالشعبة القومية لليونسكو ٠

وبالمثل كانت مساهمته فى علم المنهج فى مجال تطوير عامل التحليل وقياس حاصل الذكاء على سبيل المثـــال ٠ ولقد وصف بيرت بأنه « أب لعـلم النفس التربوى الانجليزى » ٠ ولقد عضدت شهرته رسميا بمنحه وسام الفروسية ، فقد أصبح يلقب السير سيرل بيرت ٠ غير أن مقالة حديثة نشرت فى جريدة « صنداى تايمز » أثارت جدلا مريرا انعكس فى المراسلات المطولة فى أعمدة جريدة « التايم » اللندنية حـــول تكامله العلمى ٠ ولقـد أثارت الفضيحة ــ لقد كان الأمر كذلك ــ بعض الموضوعات الرئيسية التى تتعلق بالعلوم الاجتماعية ٠

ولقد كان الموضوع الرئيسى للعمل الذى قام به بيرت ينصب على أن فروق الذكاء وغيرها من الفروق البشرية تحددها العوامل الوراثية ٠ وقد جعل للعوامل الاجتماعية والبيئية دورا صغيرا عند التدخل بقصد التقليل من تلك الفروق ٠ ولقد كان هذا الجدل المستمر حول تأثير الوراثة كعامل مقابل للبيئة أو « الطبيعة ضـــد التربية » جدلا له أهميته الواضحة لا داخل جماعة العلوم الاجتماعية فقط بل أيضا فى العالم بأسره حيث كانت صلته الوثيقة بالسياسة واضحة ٠ ولقد استخدم بيرت قاعدتين رئيسيتين للبيانات لتعضيد وجهات نظره ٠ كانت القاعدة الأولى ترتكز

على مقارنات ذكاء الآباء والأبناء بعد تقويمــــه ، وترتكز القاعدة الثانية على مقارنات مشابهة لذكاء التوائم ٠

وفى شتاء عام ١٩٧١ / ١٩٧٢ أى بعد موت بيرت مباشرة بدأ علماء النفس فى برنستون بالولايات المتحدة وعلماء النفس فى المملكة المتحدة كل على حدة يكشفون النقاب لأول مرة عن بعض الملامح التى تثير القلق فى العمل الذى قام به بيرت ٠ فقد قام العالم الأمريكى ليون ج٠ كامين ــ الذى كان مهتما بطريقة واضحة بالأثر السياسى الذى تحدثه الكتابات التى تتناول موضوع الوراثة والجنس والذكاء والتى كان يكتبها علماء النفس من أمثال أرثر جنسن ــ بدراسة البحوث التى تتصل بتلك الموضوعات ٠

ولقد تضمنت دراسة كامين دراسات مختلفة عن التوائم كان من بينها البحث الذى قام به بيرت ٠ وقد اختتم كامين كلامه فى كتابه « العلم والسياسة فى حاصل الذكاء » الذى نشر عام ١٩٧٤ بأن « الأعداد التى خلفها السير سيرل بيرت لاتستحق ببساطة اهتمامنا العلمى السائد » ٠ وفى الوقت نفسه أصبح جنسن نفســه قلقا نتيجة فحصه الدقيق للعمل الذى كتبه بيرت عن علاقات القرابة المتبادلة ٠

وفى الوقت الذى كان كامين عاكفا فيه على بحثه تقريبا بدأ اثنان من علماء النفس فى جامعة « هل » ــ هما البروفيسور آلان كلارك ، والدكتور آن كلارك ــ باعداد الطبعة الثالثة من كتابهما « القصور العقلى » ، وجهة النظر المتغيرة » ٠ فلقد كانت معظم فصول الكتاب فى حاجة الى مراجعة جذرية ٠ فبالنسبة للفصل الذى تناول تداخل العوامل البيئية والوراثية بصفة خاصة شعر المؤلفان بأنهما فى حاجة لالقاء نظرة فاحصة على الأعمال المرتبطة بالموضوع وتشمل النظر مرة أخرى فى الدراسات التى قام بها بيرت ٠ وعند القيام بتلك المراجعة شعر المؤلفان بعدم الرضاء عن كل من عمل بيرت الخاص بالتوائم والخاص بالعلاقات المتبادلة بين الآباء والأطفال٠ وعندما قاما بكتابة أحد أقسام الفصل المتصل بالموضوع انضم اليهما زميل من جامعة « هل » هو مايكل ما كاسكى ٠ وقد نشر كتابهم عام ١٩٧٤ ٠

ولقـــد كان الشـك الذى أحاط بنوعية عمل بيرت من العـوامل التى أدت بالدكتور آن كلارك ومايكل ماكاسكى للقيام بمراجعة فاحصة للدراسات الخاصـة بالعلاقات المتبادلة بين حاصل الذكاء عند الآباء وحاصل الذكاء عند أطفالهم ٠ ولقد نشر تقرير عن هذا العمل عام ١٩٧٦ ٠ ولقد استبعد بحثهم الذى قام بمراجعة خمسين عاما من البحوث البحث الذى قام به بيرت ٠ وعلى الرغم من أن استبعادهم هذا قد

صيغ بحذر أكاديمى مميز فان ماكأسى وكلارك أوضحا أنهما يعتقدان أن بحث بيرت لا قيمة له ٠

ولقد قام أحد الصحفيين فى مجال الشؤون الطبية ـ وهو الدكتور أليفر جيلى الذى كان يعد كتابا عن موضوع الطبيعة والتربية ـ بجمع تلك الخيوط المختلفة ٠ ولقد كانت المقالة التى نشرها جيلى فى جريدة « الصنداى تايمز » وأسسها على اكتشافاته الخاصة وقراءته لأعمال كامين والأعمال البريطانية ومشاوراته مع الدكتور آلاك كلارك والدكتور آن كلارك سببا فى اطلاع أكبر عدد من الناس على ما كان يعتبر من قبل جدلا أكاديميا متحفظا ٠ وكما تبدو الأمور الآن يقع نقد عمل بيرت تحت رؤوس أربعة موضوعات رئيسية ٠

يتعلق الموضوع الأول بأن نتائج بيرت كانت مثيرة للدهشة بحيث يمكن أن تكون تلك النتائج قد اخترعت فقط أو عولجت بطريقة غير سليمة ٠ ولقد كان المثال على ذلك هو الرقم الذى ذكر فى البحث الذى نشر عام ١٩٤٣ ، وهو رقم ١٥٣ر٢ الذى كان يمثل متوسط حاصل الذكاء للآباء الذين يعملون فى « وظائف عليا » أو فى مراتب مهنية « ادارية » ٠ ولقد اعتبر هذا الرقم الخاص بحاصل الذكاء بصفة عامة مرتفعا بطريقة مشكوك فيها وغير ممكنة ، ومن الصعب التوصل بأى حال الى الطريقة التى توصل بها بيرت لهذا الرقم ، حيث أنه لم يكن يوجد فى ذلك الوقت اختبارات معيارية لقياس حاصل ذكاء البالغين ٠ ولقد وصف بيرت طريقته « بالتقويم » ، وهو لفظ لا يوحى بالدقة العلمية ٠ ولقد أبرزت حقيقة أن الرقم تم تعديله الى ١٣٩ر٧ فى البحث الذى نشر عام ١٩٧١ احتمال ادراكه أن الرقم يعتبر عاليا جدا ، ومدى السهولة التى أمكن بها تعديل « تقويماته » ٠

ومثال آخر على نتائج بيرت المثيرة للتساؤل هو ذلك الثبات الغريب الذى أورده عندما تناول موضوع الارتباط الذى كان يجب من الناحية الاحصائية أن يظهر فيه بعض التنوع ٠ وكما عبر جيلى عن ذلك : مقابل فرق عدة ملايين الى واحد ، فان الرقم الخاص بالارتباط الاحصائى لحاصل ذكاء التوائم الذى ذكر منفصلا بقى على حاله بالنسبة لثلاث درجات عشرية (٧٧١ر٠) من كل من الثلاثة البحوث التى كتبها فى أعوام ١٩٥٥ و ١٩٥٨ و ١٩٦٦ ٠ ومع ذلك فان عدد التوائم المستخدم تغير من ٢١ الى ما يزيد على ٣٠ ثم الى ٥٣ فى تلك الأبحاث ٠ وفوق ذلك فان الرقم الخاص بالارتباط بالنسبة لحاصل ذكاء التوائم (٩٤٤ر٠) بقى على حاله بطريقة مثيرة للعجب بالنسبة لثلاث درجات عشرية ، على الرغم من التغير الذى حدث ثلاث مرات فى عدد التوائم ٠

ولقد وجد كامين ـ وهو أول شخص أشار الى تلك النتـائج المثيرة للدهشة ـ عشرين مثالا من تلك الأمثلة التى تتعلق بالارتباط والتى تظل ثابتة على الرغم من التغيرات التى تحدث فى عدد العينة ، ولقد علق كامين على ذلك بأن عشرين مثالا من تلك الأمثلة اعتمدت بطريقة غير ملائمة على الصدفة ، ولا يعنى ذلك غير الخطأ فقط » •

ولقد تناول النقد الثانى المرتبط بالموضوع أن بيرت فى ضوء المعايير العادية للعلم الاجتماعى قد أعطى تفسيرا هزيلا لمصادر بياناته أو لطرق التحليل المستخدمة• ولقد لاحظ البروفسور جاك تيزارد مؤخرا أن معظم أعمال بيرت « تنقل نقصـا مثيرا للقلق فى المعلومات الخاصة بالبيانات » ، ولقد أورد خطابا أرسله ماكاسكى والدكتور آلان كلارك والدكتور آن كلارك لجريدة « التايمز » كمثال خاص يوضح مراوغة بيرت •

« فى البحث الذى اقتبس منه كثيرا ، والذى نشر بعنوان « الذكاء والقابلية للتحرك الاجتماعى » (١٩٦١) ، والذى يفتقر لأدنى قدر من المعلومات العلمية عن جميع البيانات التى تتعلق بأوجه الشبه بين الآباء والأطفال فى الذكاء بالنسبة لعينة كبيرة جدا ، يجد القارىء نفسه مدعوا لاستشارة مصادر أخرى • ولقد جاء البحث خلوا من المراجع • والواقع أن مقالة سابقة قدمت بيانات عن الآباء والأطفال وأوردت تفصيلات أقل مما قدمته المقالة اللاحقة » •

ولقد كان النقد الثالث منصبا على أن بيرت أساء فى سنواته الأخيرة الى وضعه كرئيس تحرير للجريدة البريطانية فى علم النفس الاحصائى • فقد قيل أنه كان ينتحل أعمال الآخرين ، كما أنه كان يغير المقالات التى تقدم للجريدة ، وأحيانا يعدل نهاياتها بحيث تتناسب مع أهوائه الخاصة •

يأتى اتهام بيرت الرابع بأنه فى الفترة بين ١٩٥٢ و ١٩٥٩ ذهب الى أبعـد من ذلك بأن كتب بأسماء اثنين من المؤلفين يحتمل أنهما لم يريا المقالات أو لم يكن لهما وجود على الاطلاق • ولقد كان تبريره لذلك كما قيل ذا شقين : الشق الأول أنه كان يعلم أنه قد يبدو من غير السليم أن يكون الكاتب الوحيـد فى الجريدة • والشق الثانى أنه كان يعلم أن مادته اذا فحصت بعناية بواسطة مؤلف مساعد فانها قد تتعرض للنقد الذى يحـدث الآن • لذلك فقد كان محتاجا لأن يكتب الأبحاث بنفسه ، ولكنه شعر بأن تضمين أسماء الآخرين قد يضيف كما ذكر جيلى « عنصر التصديق للعمل » •

ولقد قام جيلى بمحاولة دقيقة لتعقب هؤلاء الباحثين ، فقد بحث فى سجلات كلية الجامعة بلندن (حيث كان يقال أنهم يعملون) وسجلات الجامعة نفسها وسجلات أماكن أخرى حيث كان بيرت يعمل فى مستهل حياته ، كذلك رجع جيلى لسجلات الجمعية البريطانية لعلم النفس ، واتصل بأشخاص كانوا يعرفون بيرت أو عملوا معه أثناء حياته ، ولقد تذكر أحد الزملاء السابقين المفقودين • غير أن كل هـذا البحث وما تلاه من نشر لم ينجح فى كشف النقاب عن هؤلاء الباحثين •

وهناك بعض العلماء البارزين الذين يدافعون عن بيرت ضد تلك الاتهامات • فهم يجادلون بأننا جميعا لسنا معصومين من الخطأ ، وأن الاتهامات الخاصة برياسته للتحرير مبالغ فيها ، وأن الفشل فى الوصول الى مساعديه من المؤلفين ليس دليلا على أنه لم يكن لهم وجود على الاطلاق • ولقد يبدو من الطبيعى صعوبة الوصول الى حكم أخير بالنسبة لكل تلك النقاط وخاصة النقطتين الأخيرتين • ولكنه يجب أن يقال أن كل عاقل يراجع كل الأدلة لابد أن يصل الى محصلة أن القضية ضد بيرت قضية قوية • فمهما كانت وجهة النظر الخاصة بسلوكه كرئيس للتحرير أو الخاصة بمعاونيه فان النقدين الأولين اللذين يقومان على الدليل الذى تتضمنه أعماله المنشورة يعتبران نقدين قائمين على أسس قوية •

ويجب أن يكون هناك من الآن بعض الشـك فى بيرت ، وأنه كان حقا مذنبا لا لارتكابه الأخطاء فقط ولكن لتشويهه المقصود أو لاختراعه البيانات (وربما اختراعه للأشخاص أيضا) بهدف تأكيد وجهة نظره •

ولكن ليس معنى ذلك أن جميع أعمال بيرت لا قيمة لها أو أنه يجب أن يحكم عليه بقسوة كانسان • وعلى الرغم من أن هناك بعض الذين يجادلون بأن كثيرا من أعماله الأولى يحوطها الشك فان النقد الذى يوجه لبيرت الآن يشير أساسا الى سنواته الأخيرة ابتداء من عام ١٩٤٠ وما تلاه • ففى عام ١٩٤٨ كان بيرت فى الخامسة والستين من عمره • فماذا ينتظر كما أشار أحد الصحفيين « لقد كان يعانى خلال الثلاثين سنة الأخيرة من حياته من مرض كان يعانى منه يوليوس قيصر ، وهو مرض يتسبب فى اصابة الشخص بالصمم وطنين فى الأذنين ونوبات من الدوار والقىء » • وبالمثل فانه يبـدو أنه منذ بداية عـام ١٩٤٠ أو منتصفه أصبح بيرت معزولا عن الآخرين بسبب مرضه وصممه بصفة خاصة • وفى الوقت نفسه أصبح بيرت أكثر وثوقا بصحة وجهات نظره التى اعتنقها لفترة طويلة •

وعلى الرغم من مشاعر العطف التى قد يحسها المرء تجاه رجل مريض كبير فى السن وعلى الرغم من الرغبة الكبيرة التى قد يشعر بها المرء لحماية سمعة عالم قام بعمل أصيل وقيم فانه من الواضح أن حماية علم الاجتماع نفسه أكثر أهمية .

ومع تطبيق أدنى معايير علم الاجتماع فان اهمال بيرت على أحسن الفروض وعدم أمانته على أسوأ الفروض بالنسبة لأعماله الأخيرة يجب أن تدان . كذلك فان النشر على الرغم من أنه ليس شيئا غير سار يجب أن يقابل بالترحيب لأنه من الصواب أن جميع الأعمال التى تلبس ثياب علم الاجتماع يجب أن تفحص جيدا بطريقة مفتوحة وتهاجم بطريقة مفتوحة اذا وجد أنها خطأ .

ما هى الصلة بين هذا الموضوع وبين « جدل الطبيعة مقابل التربية » ؟ من الطبيعى أنه من الواضح أن أى افتراض لا تثبت عدم صحته لمجرد أن بعض الأدلة التى استخدمت لتأييده قد ثبت عدم صحتها . فمن ناحية يبقى الموضوع مفتوحا الآن كما كان مفتوحا من قبل . ومع ذلك فقد أدت الاكتشافات الخاصة بأعمال بيرت بطريقة حتمية الى اضعاف مركز أولئك الذين يعتنقون وجهة النظر المتطرفة التى تركز على الوراثة . وفى غيبة وجود دليل أفضل فان أكثر الناس عقلا سوف يرفضون هذا التفسير الاستقطابى كما سيرفضون التفسير « البيئى » المتطرف . وسوف يجادلون على أن الأمر مستحيل من الناحية العملية فى كل الحالات بسبب تأثيرات العديد من العوامل الأخرى ، وسوف يجادلون على أنه من المستحيل من الناحية العملية وفى كل الحالات وذلك بسبب تأثيرات العديد من العوامل الأخرى ـ التوصل الى أن هناك نسبة مئوية معينة من الذكاء تفسر فى ضوء عوامل الوراثة كمقابل لعوامل البيئة ، وأنه بناء على الشواهد الحالية يجب أن تسود نظرة متوازنة .

وتعتبر قصة بيرت قصة هامة ، لأنه يبدو فى مواجهة « الدليل » الذى ساقه أن وجهة النظر التى نقف فى منتصف الطريق كانت فى الماضى أكثر ضعفا الى حد ما مما كان يمكن أن تكون عليه بطريقة أخرى . وليس هناك من شك فى أن أجيالا من علماء النفس كانوا ينقادون بواسطة دراسات بيرت الى التوصل الى أن العوامل الوراثية هى فى الواقع ذات الأهمية السائدة ، وقد يكون ذلك أحيانا ضد أحكامهم الشخصية . ولقد كانت آراء الآخرين تتأثر أيضا بالتبعية . ومن المؤكد أن السياسة كانت فى الغالب تتأثر بالمثل . ففى المملكة المتحدة كان يظن أن عمل بيرت كان له تأثير كبير على تقريرين رسميين عن التعليم وعلى التفكير الذى كان يقف وراء قانون التعليم لعام ١٩٤٤ .

وهكذا يبدو من المحتمل أن السياسة والاجراءات التعليمية البريطانية قد تأثرت بالعمل الذى كان يظن من قبل أن له سلطة علمية ثم ثبت الآن عدم صحته ٠

ان هذا التأثير القوى لعلم الاجتماع هو الذى يجعل الحاجة الى العمل الأمين تبدو أكثر أهمية ٠ ويمكن المجادلة بأن موضوع بيرت لم يكن ليثير كل هذا الاهتمام اذا كان يتعلق كلية بما يجرى داخل عالم مهنى محدود هو عالم أقسام علم النفس فى الجامعات والجرائد العلمية ٠ وحتى داخل هذا العالم فان قضية المعايير السليمة تجد مكانا بالطبع ٠ غير أنه كما يعتقد معظم علماء الاجتماع اذا كان الهدف الأعظم هو أن تكون ذا قيمة للعالم الخارجى فانه يصبح من الأهمية بمكان الاصرار على أن يسود التكامل وأن يكشف عن السقطات ٠



كان أمام المؤتمر العام لليونسكو فى دورته الثامنة عشرة (أكتوبر – نوفمبر ١٩٧٤) برنامج يتناول بين ما يتناوله تطوير الاتصالات ·

ولقد كان القسم الذى يعنينا من هذا البرنامج يتضمن هذه العبارة البالغة الأهمية : « يجب أن تبرز الاحتياجات وتعرف من خلال بحوث أفضل » · ولقد كانت تلك دعوة استجابت لها كثير من الذول بالفعل بمساعدة أو بدون مساعدة اليونسكو · ولقد شعرت جمهورية ألمانيا الاتحادية بالحاجة لتوجيه بعض البحوث والاهتمام بموضوع اتصالات المستقبل · ففى فبراير ١٩٧٤ قام الوزير الاتحادى للخدمات البريدية والخدمات السلكية واللاسلكية بانشاء لجنة مستقلة لتطوير نظم الاتصالات السلكية واللاسلكية أصبح تقريرها الذى يقع فى تسع مجلدات فى متناول اليد · ولقد كانت تعليمات اللجنة « وضع التوصيات الخاصة بتطوير حيوى من الناحية الاقتصادية ومرغوب من الناحية الاجتماعية لنظام الخدمات السلكية واللاسلكية فى جمهورية ألمانيا الاتحادية ، أى باختصار النظر فى نظم الاتصالات فى المستقبل ·

ولقد أعطى أعضاء تلك اللجنة بالتعاون مع مختلف معاهد علم الاجتماع وبحوث الاتصالات التى اختارتها اللجنة اهتماما فى تقريرهم بحالة الاتصالات كما هى وكما يجب أن تكون · وبذلك استطاعوا أن يتجنبوا بشعور طيب التشاؤم السائد الذى كانت تحسه بشدة الأغلبية العظمى من الذين يراقبون المستقبل فى الوقت

الكاتب : ألفونس سلبرمان

مراسل المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية فى كولونيا بجمهورية المانيا الاتحادية ٠

المترجم : سعاد عبد الرسول حسن

مديرة ادارة بالشعبة القومية لليونسكو ٠

الحاضر ٠ فهناك المبشرون بالقدر المشئوم الذين ينتهزون كل فرصة لتحذيرنا من المصائب التى تنتظرنا ويتجاهلون ، سواء عمدا أو عن غير قصد ، أن يأخذوا فى اعتبارهم القدرة الطبيعية على التكيف مع الأوضاع المتغيرة ، كما ان انغلاق فكرهم يمنعهم من الاستفادة من دروس التاريخ ، كما يمنعهم ايمانهم المطلق بالاحصائيات من التيقن من ان الانسان هو الذى أثر دائما فى الأحداث وسوف يستمر فى هذا التأثير فى المستقبل ٠

ومع ذلك فكما قلنا مضت اللجنة بعيدا عن تلك المرئيات دون أن تقع فى الفخ المقابل الذى تنصبه فلسفة التفاؤل ، فقد التزم رجال الاتصالات العقلاء بتعليماتهم كخبراء فى « تطوير نظم الاتصالات الفنية » ـ مع التأكيد على الكلمة الفنية ـ التى تسمح لهم من وجهة النظر الرسمية بمعالجة الجوانب الاجتماعية أو قد نقول الانسانية لنظم الاتصالات ، ونعنى وجهة نظر المستفيد أو المستهلك كشىء له أهمية ثانوية تقريبا ٠ فاذا عرضنا للموضوع بصراحة فاننا قد نقول ان اللجنة أخذت الانسان باعتباره موجودا لخدمة التكنولوجيا ، وليست التكنولوجيا موجودة لخدمة الانسان ٠

وعلى الرغم من اعتبار ذلك طريقة بدائية فى عرض الموضوع وعلى الرغم من ان أعضاء اللجنة لم يظهروا فى تقريرهم بطريقة غير انسانية فانهم أهملوا أن يأخذوا فى اعتبارهم ما يمكن أن يسميه المرء بالسلوك الاجتماعى « لمستهلك » الاتصالات ،

وذلك بتجنبهم المجال الشامل لمختلف أنواع التجاوب البشرى للظروف السائدة وتأثير العوامل الخارجية • ولم تعر اللجنة التفاتا للجملة التى اقتبسناها من البرنامج الذى قدم للمؤتمر العام لليونسكو •

وقد يعترض البعض على ان ذلك ليس صحيحا بالكامل • فقد عرف التقرير « الطلب » فى ضوء كل شكل من أشكال الاتصالات السلكية واللاسلكية التى يتناولها سواء استيم منها والحديث • ولكنها عرفت كلمة « الحاجة » الى كلمة « الطلب » فى العملية ، ومن الممكن ان تعنى الكلمتان مدلولا واحدا بالنسبة للجنة • ومع ذلك ففى الحقيقة أن للكلمتين معنيين مختلفين ، فعلى الرغم من ان كلمة « الطلب » لفظ من ألفاظ المصطلحات التجارية مشتقة من المجال الاقتصادى بان « الاحتياجات » تطابق منتجات المجال الاجتماعى ، أو بمعنى آخر تنتمى الى امكانية الوصول الى الموارد الفنية القديمة أو الاكثر حداثة ، وهذا التمييز الجوهرى بين اللفظين يعتمد على السلوك الاجتماعى الذى لا تستطيع اللجنة الطعن فى صحته بقولها وهى بصدد أحد اكتشافاتها : « ان الحاجة للبرامج المحلية للراديو والتلفزيون لا تبدو ماسة جدا » ، ثم تقول فى مكان آخر : « ليس هناك فى الوقت الحاضر طلب عاجل لتنوع شامل فى برامج التلفزيون » •

كذلك فانه لا يمكن توضيح مثل ذلك اللبس البالغ الأهمية لمفهومين — يكون التفريق بينهما لا يعنى المجادلة فى أمور تافهة — بمجرد ذكر حقيقة ان اللجنة ترى بوضوح انه ليس ثمة خطأ ما فى ادماج الآثار الاقتصادية والاجتماعية معا ومناقشتهما بطريقة لا تمييز فيها • وبالنسبة لرجل علم الاجتماع فان ذلك يمكن أن يفهم أيضا كطريقة لتجنيب المرء مشقة التحليل السليم للفظى « طلب » و « حاجات » ، فاما أن يترك الأمر كله غامضا ومبهما واما أن ينظر اليه من وجهة نظر اقتصادية محضة • وباختصار فان الدلالات الاجتمـــاعية للأنواع المختلفة من نظم الاتصالات من حيث اتصالها بأنماط سلوك المستهلك الفرد لا تلقى أى اهتمام • وعندما يصف التقرير الوضع الحالى يشعر المرء عندئذ فقط بالتلميح الى ان ثمة اهتماما قد أعطى للاستخدام القوى الذى تم بالنسبة للنظم ، وان أكثر تحاليل الاستخدام سطحية — وهو شرط جوهرى مسبق لأى تحليل للاحتياجات أو المطالب — قد تم اجراؤه •

عند التحدث عن « تحاليل الاستخدام » بهذا المفهوم يكون فى ذهننا نوع من المسح — يطلق عليه أحيانا المسح المصاحب — يمكنه أن يعمل فى اتجاهين • فمن ناحية يمكن تحليل تأثير نظم الاتصالات على السلوك الاجتماعى حسب خطوط سلوكية صرفة • وهذا يعنى ان ما تم تحليله ليس هو ما اذا كان الناس يستخدمون نظم الاتصالات التى لا تتوفر لهم والى أى مدى ، ولكن كيف يستخدم الناس وســـائل الاتصال المتيسرة لهم • وبعبارة أخرى ليست الأرقام المرئية والمسموعة التى تحسب يوميا فى كل دولة هى التى تعطى دليلا على الاحتياجات ، ولكنها الحالة التى تتخذ تجاه وسيلة الاتصال موضوع الحديث عندما يدار مفتاح تشغيل الجهاز • فعندما تعلن أصوات يائسة ان الأطفال يقضون فى المتوسط ساعتين أو ثلاثا يوميا أمام جهـــاز التلفزيون فان ذلك لا يعنى — كما قد يميل المرء للاعتقاد — انهم يقضون ساعتين

أو ثلاث ساعات متسمرين فى اماكنهم وعيونهم شاخصة الى الشاشة • فالأطفال مثلهم مثل البالغين ومثلنا نحن أنفسنا قادرون على أن يظهروا ، كما حدث فى مسح أجرى منذ عدة سنوات مضت ، انهم يقومون بالعديد من الأعمال والتلفزيون مفتوح ، أعمال تبدأ من الأكل الى المشى الى القراءة الى الكتابة الى مغادرة الحجرة الى عمل مكالمات تلفونية الى الكى الى الطبخ أو القيام ببعض الألعاب • ويمكننا أن نذهب الى أبعد من ذلك فنقول انه على الرغم من تشغيل التلفزيون لفترات طويلة فان مضمون البرامج المعروضة الذى يفتقر للأصالة يعنى أنه لا أحد فى الواقع يشاهدها ، أو على أحسن تقدير ان الذى يشاهدها يفعل ذلك بطريقة متقطعة • وقد وصلت الأمور الى نقطة الاشباع التى وجدت لها متنفسا من الأنماط السلوكية •

غير ان تحليل الاستخدام كضرورة مصاحبة لاستقصاء الأنماط السلوكية فى الحاضر والمستقبل يقود أيضا الى اتجاه آخر ، اتجاه له دلالات أكثر شمولية كان يمكن أن يكون أخذه فى الاعتبار من جانب تلك اللجنة وغيرها من اللجان الأخرى مصدرا لاعطاء اللمسة الانسانية المطلوبة لنتائجهم الفنية ، كما يجعل من الممكن التنبؤ على الأقل بكيفيه تطور السلوك الاجتماعى ، ونحن نفكر هنا فى بحوث أنظمة السلوك لأعضاء من مجتمعنا • ونحن نستخدم لفظ « نظام » لأننا لا نريد أن نورط أنفسنا مع ما تقوم به مؤسسات لا حصر لها من حيث احصاء عدد المرات التى ظهرت فيها مشاهد العنف على شاشة التلفزيون ثم يهملون الصفة غير العادية لمثل تلك النتائج ويذهبون الى التوصل الى نتائج نهائية تتعلق بالسلوك الاجرامى للشباب بصفة عامة أو يتوهمون أنهم قد أظهروا ان التلفزيون مسئول عن هذا السلوك الاجرامى وعن غيره من الشرور •

ان المطلوب على العكس من ذلك هو تقرير ما اذا كان من الممكن والى أى مدى كشف التغيرات فى نظام السلوك الاجتماعى كله ، مما قد يؤدى الى تقديم طرق جديدة للاتصالات ، أو ، لكى نكون أكثر دقة ، طرق ذات مفهوم مختلف محسنة وبسيطة ويسهل الوصول اليها ، أو مما يجعل تقديم تلك الطرق ضرورة عاجلة •

ولكى نتفهم تلك المشكلة من الضرورى أن ندرس نتائج البحوث الاجتماعية النفسية التى يمكن بالطبع تلخيصها فى تلك المقالة • دعنا نستخدم كأساس لمناقشتنا بعض الأرقام التى قامت بجمعها هيئات معروفة ويمكن اعتبارها مصادر موثوقا بها تماما • ان المادة المرغوبة فى مجتمع اليوم فى جمهورية ألمانيا الاتحادية يجب تحقيقها على نطاق واسع اذا أخذنا فى اعتبارنا أن ٩٣ منزلا على الأقل من بين كل مئة منزل تمتلك جهاز تليفزيون ومكنسة كهربائية ، ويمتلك ٩٢ منزلا ثلاجات ، ويمتلك ٨٤ منزلا غسالات كهربائية ، ويمتلك ٩٧ منزلا أفرانا كهربائية ، وأن السائحين من جمهورية ألمانيا الاتحادية ينفقون أموالهم ببذخ على قضاء العطلات بالخارج أكثر من غيرهم من السياح من الجنسيات الاخرى • ومع ذلك فقد تبين من بحث تناول عينة من المجتمع قامت به لجنة المجموعة الاوروبية الاقتصادية أن السكان ليسوا راضين بصفة خاصة عن الحياة ، مقابل متوسط يبلغ ٤٠٪ من السكان ككل يقولون أنهم راضون عن

الحياة ، وبذلك فا نجمهورية المانيا الاتحادية تعتبر أقل من المتوسط بالنسبة للدول الاخرى • وتبين البحوث الأكثر تفصيلا التى أجريت بانتظام منذ عام ١٩٦٤ أن الاهتمام بالعمل مثلا يعتبر اهتماما معتدلا ، وأن المشاركة الاجتماعية فى أنشطة مؤسسات مثل الكنيسة والنوادى والأحزاب السياسية والنقابات العمالية تعتبر مشاركة راكدة أو هى فى تناقص مستمر • فجمهورية ألمانيا الاتحادية بها أعلى معدلات للانتحار ، والانتحار الناتج عن الافراط فى تناول الخمر فى تزايد مستمر ، وامرأة من بين اثنتين ورجلا من بين ستة رجال ، أو قل ثمانيـة مواطنين من بين كل عشرة يخشـون من وجودهم فى الشوارع ليلا بمفردهم وواحد من كل خمسة لا يشـعر بالأمان فى منزله ، وخمس مخالفات نعرض للابهام أو المقاصاة ترتكب كل دقيقه ، دون اعتبار العدد الكبير من الحالات التى لا تسجل مطلقا ، ومن الممكن أن تستمر القائمة •

ونحن لا نقصد باقتباس تلك الأرقام خلق حالة من التشاؤم واليأس أو أن نقود الى العقلية التى تعلق الأخطاء على شماعات الآخرين فتجعل التقدم التكنولوجى والتلفزيون بصفة خاصة مسئولين عن جميع الشرور التى يعانى منها مجتمعنا ، ولكننا نقصد لفت النظر الى اتجاه أصبح سائدا فى نظام السلوك الاجتماعى هو الاتجاه نحو الفردية • فمن الواضح أن الناس فى مجتمعنا فى طريقهم الى خلق عالم داخلى خاص بأنفسهم قد يصل فى الغالب الى حالة « هجرة داخلية » ، ومع التشجيع النشيط والتعضيد والاستحسان من جانب الثقافة الحديثة فان هذه الهجرة الداخلية تظهر نفسها على سبيل المثـال فى الأنماط السلوكية التالية :

١ ــ الموضوعية فى العلاقات الانسانية بسبب الانتقال من الجماعة الى المجتمع •

٢ ــ الموضوعية غير العاطفية كنموذج علمى •

٣ ــ اللامبالاة والعزلة فى المدن الكبرى •

٤ ــ تفكك السلوك اليومى بسبب الانتماء الى تشكيلة من المجموعات المتنوعة تضطر الناس أحيانا لأن نلعب أدوارا متناقضة مع ما يتبع ذلك من فقدان الاحساس بالانتماء والتكامل •

٥ ــ الواقعية الزائفة كتبرير أو اقناع للبناء الخيالى •

٦ ــ تناقص الشعور بالاندماج فى حياة المجتمع بسبب القوى التى لا تقـاوم مثل التبعية والتحيز والتلاعب •

وحتى على أساس تلك الأمثلة القليلة من الانسحاب الى حالة من التحفظ تجاه المجتمع الذى ينظر اليه باعتباره مجتمعا للصراع فانه من الممكن المجادلة بأنه اذا نظر الى وسائل الاعلام على أساس أنها تتحمل المسئولية كنوع من الحكومة الموازية فانها سوف تحملهم على القيام بعمل مقابل لاتجاه يعتبر غير مرغوب فيه • ومع ذلك فتلك مجادلة لا يمكننا الاشتراك فيها • لأنه اذا حولنا اهتمامنا • من نظام للسلوك الاجتماعى الى الاتجاه العام الذى يسير فيه مجتمعنا فمن الواضح أن المجتمع الاستهلاكى الموضوم

سيتزايد اتجاهه نحو تقديم الخدمات ، بمعنى أنه سيتحول من كونه سوقا توجهها السلعة ليصبح سوقا يوجهها المستفيد ، ومثال ذلك أن نوع السوق الذى يبدو فى تقرير اللجنة يصور فى ضوء « الاحتياجات » بطريقة مبسطة دون تقديم أى مناقشات تعضيدية أو اعطاء الموضوع الاهتمام الكافى على الاطلاق • غير أن هذا يؤدى الى خلط الموضوع والنتائج فقط ، اما بسبب الفشل فى تفهم الانتقال من نوع من المجتمع الى نوع آخر يوضح ويتفهم كل تلك التغيرات الفردية فى الأنماط السلوكية ، أو فى أفكار الموارد الغنية الجديدة على المستفيد اما بسبب النزعة الى الشك أو لأسباب ثقافية • ويبدو الأمر جد مختلف عندما نأخذ هذا الانتقال بين المجتمعات فى الاعتبار عند دراسة الوضع الثقافى بهدف تتبع الأشكال التى مر بها فى مختلف الأنماط السلوكية التى يكون من المتوقع ظهوره فيها •

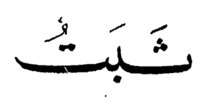
اذن ما هى الطرق التى يعبر فيها هذا الانتقال الى مجتمع توجهه الخدمات عن نفسه ؟ هل هذه الطرق تكون أساسا فنية بطبيعتها بحيث تشمل على سبيل المثال موضوعا بسيطا مثل تزويد التليفون التقليدى بذاكرة ألكترونية ، بمعنى أن الانسان لا يحتاج الى ادارة القرص أو ضغط الأزرار حتى يدمى اصبعه حيث أن أرقام التليفون أصبحت أطول وأطول ، أو هل يكون الاتجاه نحو الفردية التى أوضحنا أنها تعبر عن نفسها مباشرة فى الأنماط الجديدة للسلوك الاجتماعى ؟ اننا نميل الى الاعتقاد بأن الوضع الأخير هو الذى سيكون ، لأننا اذا وضعنا الخطين معا وعرفنا الاتجاه نحو الفردية والاهتمام بالخدمات تعريفا صحيحا كوجهين لعملة واحدة فاننا سنكون مضطرين للاعتراف بوجود « حركة » نحو الفردية (وقد استخدمت كلمة « حركة » عن عمد لأن تلك هى الطريقة الوحيدة التى يمكن بها فهم الثائرين والعصاة المتعددى الأشكال لما يسمى بالثقافة المضادة) التى لا يمكن أن تتجنبها أى مناقشة تتناول نظم الاتصالات • فالفرد يعيش فى الوقت الحاضر محاطا بوسائل الاتصال مثل الصحافة والسينما والراديو والتليفزيون التى تعتبر موجهة من حيث الهيكل والوظيفة لا نحو الفرد فقط ، ولكن كما تبين مسمياتها موجهة نحو الجماهير التى تعنى فى ضوء اهتمامنا أنها شكلا ومضمونا موجهة نحو الأنماط السلوكية الكلية أو الأنماط السلوكية مهما كان نوعها •

ويحدث ذلك فى جمهورية ألمانيا الاتحادية بالنسبة للتلفزيون مثلا فى خليط البرامج اليومى المكرر من حيث المضمون حيث تتشابك السياسة مع فقرات الأخبار مع التسلية والرياضة والمسرح والموسيقى والباليه والنقد الاجتماعى • ويعنى ذلك أنه على الرغم من النوايا الطيبة من جانب المؤسسات العامة المعنية فان الفرد يشعر بنفسه وكأنه مرتبط ومعتمد على المجموع كما كان من قبل ، وأنه نتيجة لذلك يساق داخل اطار الاتجاه نحو الفردية الذى سبق شرحه ، ليتقوقع بطريقة أكثر عنادا داخل قوقعته لا تحركه صيحات المطاردة التى يطلقها أولئك الذين يريدون لأسباب تتعلق بهم اثبات صدق وصحة الوسيلة الاعلامية ، أو تحويل الانتباه الى مشكلات تقسيم البرنامج والتعيينات والتمويل ومراقبة الاحتكار والتأميم والانتقال الى القطاع الخاص أو مسئوليتهم تجاه التعليم ، أى كل المشكلات التى يقصد باظهارها تحويل الانتباه عن فشلهم فى

تكييف انفسهم مع التغير الاجتماعى ، ومحاولاتهم اليائسه للمحافظه على وضعهم الاجتماعى ٠ تلك المشكلات بعيدة كل البعد عن تطلعات الفرد واحتياجاته ويمكن أن يكون من الأكثر مناسبة توجيه مناقشة ــ مثل تلك التى توجه لمناقشة الفردية ــ لموضوع نظم الاتصالات التى تصل الى الفرد والبرج العاجى الذى يحبس نفسه فيه ٠ ذلك لأن الفرد أصبح من ناحية صحية لعملية الاشباع التى تمارسها وسائل الاعلام نفسها ، ومن ناحية أخرى فان الفرد فى غيبة أى تغير يحدث فى المجتمع يزداد ميله للجوء الى عالمه الداخلى ٠ وأخيرا قد يكون السبب أن الفرد فى طريقه الى نبذ دور المستهلك الذى كان يشتهيه فى سبيل اتجاه توجهه الخدمات وينال مزيدا من الاهتمام ٠

تلك المؤشرات الاجتماعية ــ لأنها كذلك ــ توضح أننا على عتبة تطوير سوف يقودنا فى النهاية من الاتصالات الجماهيرية الى الاتصالات الفردية من ذلك النوع المعروف « بالاتصال حسب الطلب » ٠ وتلك العملية من التكيف مع الأنماط السلوكية التى يقررها النظام لا تعنى أن أيام الاتصالات الجماهيرية وقد ولت ، ولكنها تعنى ببساطة ــ أنه فى المرحلة ــ الحالية من مراحل التطور لا يمكن نبذ الرغبة فى ايجاد الاتصالات حسب الطلب التى تشكل جزءا من النمط الاجتماعى العام على أساس الاستقصاءات (مثل الاستقصاء الذى أجرته لجنة بون) التى لا تتعلق بغير الامكانيات الفنية والتجارية للتلفزيون التلغرافى والتلفزيون الذى يدار بوضع قطعة من العملة ، والاتصالات الاسترجاعية أو المسجلة على شرائط ٠

وعلى الرغم من أنه لا توجد لدينا الرغبة فى عرض النتائج التى توصلت اليها اللجنة بخصوص الاتصالات ونظم الاتصالات فى المستقبل للمناقشة ، أو للتقليل من أهميتها فاننا نشعر بأن تلك اللجنة قد فاتها كما فات لجانا أخرى مشابهة أن هناك عالما اجتماعيا من الأفراد يدخل فى كل عملية من عمليات الاتصال ، وأن تلك تعتبر حقيقة تماثل حقيقة البيئة المادية التى تتم فيها عملية الاتصال ٠ ان سلوك الانسان الاجتماعى ليس مقياس كل شىء ، ولكن هذا السلوك يعتبر بلا شك أحد المفاهيم الهامة التى توجد تحت تصرفنا ٠



المقال واسم الكاتب	العنوان الأجنبى والكاتب	العدد وتاريخه
ـ تفسير الحركات الدينية بقلم : جيمس ٠أ٠ بيكفور	Explaining religious movements by James A. Beckford	مجلد : ٢٩ العدد الثانى ١٩٧٧
ـ الدين فى تركيا الحديثة بقلم : شريف ماردين	Religion in Modern Turkey by Serif Mardin	مجلد : ٢٩ العدد الثانى ١٩٧٧
ـ اتخاذ القرار بقلم : روبرت ٠و٠ كوكس و هارولد٠ك٠ جاكوبسون	Decision-making by Robert W. Cox and Harold K. Jacobson	مجلد : ٢٩ العدد الأول ١٩٧٧
ـ التكامل فى علم الاجتماع وليد لفضيحة بقلم : بيتر ويلموت	Integrity in social science — the upshot of a scandal by Peter Willmot	مجلد : ٢٩ العدد الثانى ١٩٧٧
ـ نظم الاتصالات وأنماط السلوك المستقبلة بقلم : ألفونس سلبرمان	Communication systems and future behaviour patterns by Alphons Silbermann	مجلد : ٢٩ العدد الثانى ١٩٧٧

مطابع الهيئة العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٧/٤٧٣

المجلة الدّولية للعلوم الاجتماعية

INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

أصحاب الرسالات الدينية وصانعو المعجزات

العدد الحادى والثلاثون ـ السنة الثامنة
أبريل / يونيو ١٩٧٨
تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو



١٠ ابريل ١٩٧٨
٢ جمادى الأولى ١٣٩٨
١٠ نيسان ١٩٧٨

تصدر عن :
مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
(شارع طلعت حرب ت ٢٤٠٢٥٢
ميدان التحرير - القاهرة

محتويات العدد



السمات المميزة للدين :

منذ القرن الثامن عشر عندما جرت أول بداية بدائية فى دراسة الدين بطريقة علمية ، واجهت العلماء مشكلة التعريف التى أصبحت أكثر تعقيدا بقيام نزعة انسانية فلسفية فى أوربا الغربية كانت تنكر فكرة وجود اللاطبيعى . وكسبت النزعة الانسانية العلمانية عددا كبيرا من الأنصار فى الغرب ومن ثم انتشرت فى صفوف العلماء . والحجة التى أدلى بها هنا هى ان هذا الادراج لفكرة اللادين تحت مفهوم الدين ، هى ان نتراجع عن وجهات نظر المبدأ العلمى والتصنيف السليم للظواهر .

وثمة حاجة أساسية للبحث العلمى بالمعنى الحقيقى هى اختيار المادة حسب درجة أهميتها لا بالنسبة الى الحاجات البشرية فحسب ولكن أيضا بالنسبة الى توضيح ، ان لم يكن حل ، المشكلات الفلسفية والدينية التى شغلت اهتمام البشر منذ العصور الموغلة فى القدم . ليس أمام البشر حسب طبيعة المتاح لهم ، سوى سبيلين للاختيار بينهما فى توجيه وتنظيم الحياة : تنظيم للحياة لا يتجاوز النطاق العلمانى ، أو تنظيم يشير الى الأهداف غير العلمانية ، يضم ما يطلق عليه اصطلاح الروحى وما فوق الطبيعة .

وبينما النظرة العلمانية لا تستبعد الاهتمام بالمسائل التى تتجاوز جانب المنفعة البحتة ، فالتوجيه غير العلمانى لا يخلو أيضا من الاهتمام بالجوانب الدنيوية والعلمانية للحياة ، ليس هناك بديل ثالث ، برغم وجود درجات من

الكاتب : سيد حسين الأتاسى

أستاذ دراسات الملايو بجامعة سنغافورة ، ومراسل هذه الدورية . نشر كتبا ومقالات عن مسائل التنمية والفساد والتعصير ، منها أسطورة ابن البلد الكسول (١٩٧٦) . والمثقفون فى المجتمعات النامية (١٩٧٦) ، ومقالين عن التنمية والعقل الأسير فى هذه المجلة .

المترجم : الدكتور راشد البراوى

أستاذ مساعد فى كلية التجارة بجامعة القاهرة سابقا عين عضوا متفرغا بالمجلس الدائم لتنمية الانتاج القومى ، ورئيسا لمجلس ادارة البنك الصناعى وعضوا منتدبا لادارته . من مؤلفاته : مشكلة القارة الأفريقية السياسية والاقتصادية ، حرب البترول فى العالم ، اقتصاديات العالم العربى من المحيط الى الخليج ، العلاقات السياسية الدولية . كما ترجم عشرات الكتب منها راس المال لكارل ماركس ، وعشرة اقتصاديين عظام لجوزيف سومبيتر .

الاقتراب الى أى منهما ، فلا يمكن أن يكون المرء متدينا وعلمانيا فى نفس الوقت الواحد .

لقد اختارت الأغلبية الساحقة من البشر اتجاها يتجاوز فى أساسه الجانب العلمانى ، يقال له الأسلوب الدينى للحياة وهو اتجاه يتجلى فى المجتمعات وأنظمتها وفى مظاهر الفردية ، كان تأثير الدين على المجتمع البشرى من العمق وسعة الانتشار بحيث يكاد أن يكون هناك اجماع بين العلماء فى العلوم الاجتماعية التى تتعلق به (مثل علم النفس ، الاجتماع ، وعلم أصل الانسان والتاريخ) على ان للدين وبصورة مستقلة تماما عن حقيقته ، قيمة وظيفية كبيرة ، فمعظم العلماء الاجتماعيين المعاصرين يدركون الحاجة الاجتماعية الى الدين ، وان لم يكونوا جميعا يؤمنون بدين .

من بين ما يدعى المقولات العالمية للثقافة ، يجرى ذكر الدين كواحدة منها . فهناك الادراك بوجه عام بأنه لا وجود لمجتمع بغير دين برغم وجود أفراد فيه يعلنون أنهم لا يؤمنون بدين .

ويقول برجسون « اننا نجد فى الماضى ، ويمكن أن نجد اليوم مجتمعات بشرية لا تملك علما أو فنا أو فلسفة ، ولكن لم يكن هناك أبدا مجتمع بغير دين .

والى جانب الكثيرين من العلماء الاجتماعيين الآخرين ، أدرج مالينوسكى السحر والعلم باعتبارهما من المقولات الموجودة فى كافة المجتمعات .

لا وجود لشعوب بغير دين وسحر ، مهما كانت بدائية • ويجب أن يضاف على الفور انه لا وجود لاجناس همجية يعوزها الاتجاه العلمى أو العلم ، وان كان هذا النقص كثيرا ما نسب اليها •

ففى كل مجتمع بدائى ، درسه مراقبون يوثق بهم وأكفاء ، وجد مجالان يتميز كل منهما عن الآخر بشكل واضح ، هما المقدس والدنس ، وبعبارة أخرى مجال السحر والدين ومجال العلم •

لكن للسير جيمس فريزر رأى مختلف فهو لم يؤمن بأنه لا يوجد مجتمع بغير دين ، ولكنه أوحى بأن الدين ينشأ فى أعقاب السحر ويتمشى مع زيادة الذكاء فى الانسان • هذا المنهج التطورى تعرض لنقد شديد من جهات شتى ••

فبخلاف الملاحظة غير الدقيقة ، كان اختيار فريزر للبيانات موجها بطريقة تتفق مع اطار سبق تصوره وذلك فى محاولة لتطبيق نظرية التطور الارتقائى على أصل وتطور الدين ، كما ان هذا الاختيار مبنى أيضا على التخمين •

من الضرورى دائما لصالح التفكير السليم والأسلوب العلمى توضيح المصطلحات والمفاهيم • هناك أربعة عناصر جوهرية بالنسبة الى بحث أى نظام اجتماعى أو ظاهرة اجتماعية : (أ) التعريف أو الوصف ، (ب) الوظيفة ، (جـ) العلاقة المتداخلة بالعوامل داخل اطار دينامى ، (د) الأسلوب المنهجى السليم •

وبالنسبة الى الأغراض التى نتوخاها سوف نقتصر على الدين باعتباره من الظواهر التى يمكن ملاحظتها وعلى وظيفته فى المجتمع ، ولن نبحث موضوع علاقه الدين بالعوامل الأخرى فى داخل اطار دينامى ، كما انه ليس من الحكمة فى هذه الحالة أن نصف ظاهرة بمثل هذا التعقيد وتعدد الأشكال ، كظاهرة علاقة دينامية مجردة من مجالاتها المادية الملموسة •

لقد تقبل عدد معين من العلماء فى الوقت الحاضر عدم جدوى الوصول الى تعريف كامل للدين ، ذلك ان طبيعته هى من التعقيد والتنوع بحيث ان ما يمكن أن نأمله على أحسن الفروض هو التعرف على سماته أو المعالم المشتركة فيه • ولقد تفاوت التأكيد الذى وضع على مغزى وأهمية هذه السمات • وهكذا أكد دركهايم الانقسام بين المقدس والدنس ، كما وضع غيره التأكيد على الخوف من والاعتماد على كائن أو قوى خارج نطاق الطبيعة • وبرغم ان هذا التأكيد ليس بالصحيح دائما ، الا ان من الصحيح من حيث المبدأ أن نؤكد على سمات معينة شريطة ربطها بدين معين فى اطار المكان والزمان والموقف الاجتماعى التاريخى •

المعتقد ان الدين باعتباره أحد أبعاد الحياة البشرية ، كان موجودا من أقدم العصور • فقد سرى الايحاء بأن أسلاف الانسان الحديث البعيدين كان لديهم نوع من الدين اذ هناك أدلة على أن موتاهم كانوا يدفنون بوضع معين وبآلات موضوعة على جنوبهم ، مما يدل على اعتقاد فى حياة بعد الموت • وبسبب التاريخ الطويل للدين ، ولأن جذوره متأصلة فى حاجات بشرية معينة يصعب تحديدها ، لهذا تجلى فى متغيرات لا حصر لها • وبينما من المستحيل أن نصف جميع العناصر أو المؤشرات المشتركة للظواهر التى تختفى تحت رداء الدين ، وبينما ما تم اكتشافه حتى الآن من المعرفة بأمثال هذه العناصر لا يفسر هو نفسه الدين ، الا أنه يكفى كى يجعل

فى مقدورنا أن نميز الدين بوضوح عن الأنواع الأخرى من سيكولوجيا الانسان وسلوكه ٠

لقد وقع جيمس هـ ٠ لوبا على ثمانية وأربعين تعريفا على الأقل للدين ٠ فأخذ عن جوبلت ديفييلا تعريفه للعناصر التالية التى تميز الاساليب الدينية للحياة (أ) الاعتقاد فى وجود كائنات تتجاوز طاقة البشر تتدخل بطريقة خفية فى مصائر الانسان والطبيعة ، (ب) محاولات للاقتراب من هذه الكائنات أو التخلص منها ، (جـ) التنبؤ بالغرض من تدخلها وأشكالها أو كيفية التخلص منها ، (د) تعديل فعلها بطريق التوفيق أو الارغام ، (هـ) الالتجاء الى وساطة أفراد معينين يظن ان لديهم مؤهلات خاصة للنجاح فى أمثال هذه المحاولات ، و (و) ووضع أعراف وعادات معينة تحت رعاية وموافقة القوى التى تتجاوز طاقة الانسان ٠ وبينما يعطى هذا الوصف المتغيرات المعروفة للحياة الدينية بصورة جماعية ، الا انه لا ينطبق بالمثل على كل دين ــ كذلك لا وجود فى جميع الأديان (الاسلام مثلا) للاعتقاد فى الكهانة وفاعلية الوساطة ، ولا الاعتقاد فى سمة عالمية مفروضة على قوى ما فوق الطبيعة ٠ ففى الاسلام يعتبر مجرد التفكير فى هذا زندقة بالغة ، بينما أحيانا بذلت عند العرب قبل الاسلام محاولات لارغام الأوثان على الاستجابة للرغبات ٠

من هذه العناصر المميزه للدين يمكن استخلاص كثير غيرها وسوف نذكرها بأكبر قدر ممكن من الاسهاب بالاعتماد على مختلف مكونات الحياة والدينية والسيكولوجية والاجتماعية والفلسفية ٠ لكن يجب أن يكون مفهوما أن الحصر الذى نجريه ليس نهائيا ويمكن مد نطاقه ٠ وبالمثل ينبغى ألا نعتبر التقسيم بين المكونات السيكولوجية والاجتماعية والفلسفيه تقسيما جامدا ٠ فالواقع ان مختلف جوانب الحياة الدينية وعناصرها يتخطى بعضها بعضا و تندمج فيما بينها كما هو الشأن فى الجوانب الأخرى من الحياة ٠ الأرملة التى تذرف الدمع وهى تشهد انزال جثه زوجها فى القبر لا تعبر فقط عن حالات سيكولوجية باطنية معينة مما يتجلى فى سلوكها وحركاتها الجسديه وملبسها ٠٠ الخ ٠ وهكذا كثيرا جدا ما تكون التجارب الدينية مصحوبة بطقوس علمانية ٠

ولقد أورد علماء مختلفون ممن درسوا الدين السمات التالية وبدون أى ترتيب معين للأولويات : (أ) الاعتقاد فى كائن (أو كائنات) خارج نطاق الطبيعة ، الى جانب نظام خفى يتفق مع هذا ويتعارض مع النظام الطبيعى ، (ب) الاعتقاد بأن الانسان مقدر له أن يقيم علاقة شخصية مع ذلك الكائن أو تلك الكائنات (جـ) طقوس ومعتقدات معينة يظن ان الحقيقة اللاطبيعيه تقرها أو تأمر بها ، بما فى ذلك الاعتقاد فى حياة مستقبلة ،وفى الصلاة ، وفى معايير ومواثيق للسلوك ، الخ ، (د) تقسيم الحياة الى مقدسة وعلمانية بما يصحبها من أنشطة مترتبة على هذا التقسيم ، مثل نظام الأشياء أو الأماكن المقدسة أو بيوت العبادة وما يصحب هذا من طقوس ، (هـ) الاعتقاد بأن ما فوق الطبيعة يبلغ مشيئته وأوامره عن طريق رسل من البشر يختارهم ، (و) محاوله تنظيم الحياة التى لا تعتبر سوى مرحلة فى هذا العالم بحيث تتمشى مع ما يعتقد انه الحقيقة طبقا لأهداف قوى ما فوق الطبيعة ، (ز) الاعتقاد بأن الحقيقة الموحى بها تحل محل الأنواع الأخرى الناتجة من الجهود البشرية وذلك بقدر ما يتعلق الأمر بأسمى مشكلات الفكر (ح) عادة ادخال من يؤمنون فى

حظيرة جماعة من المؤمنين وبذا يصبح فى امكان الدين أن يسرى فى حياة كل من الفرد والجماعة ٠

فى الامكان أن نجد سمات أخرى عديدة فى ديانات مختلف المجتمعات ٠٠ ففى بعض الحالات يوجد السحر جنبا الى جنب مع الدين ، كما لو كان جزءا من الأخير ، ولكن أمثال هذه الارتباطات ليست خصيصة جوهرية وشاملة من خصيصات الحياة الدينية ٠ وثمة سمه متغيرة أخرى هى ان بعض الأديان تزعم أولا وقبل كل شئ وان لم تزعم تماما ، انها تمثل شعبا معينا أو جماعة معينة ٠

ولكن السمات التى سلف ايرادها تشكل الخصائص الدائمة للدين حيثما وحينما يوجد ، ويمكن ان تصلح الى حد معين لتكوين فكرة عامة عن طبيعه الدين حتى وان لم تكن تستنفد وصف الحياة الدينية ٠ وهـــذه السمات تشمل الفكر ، والاحساس والسلوك ، وجميعها موجود فى الدين ويتداخل بعضها فى بعض ، وهذا هو السبب الذى من أجله يجرى الاعتقاد بأنها مجموع رد فعل الانسان ازاء تحديات الحياة وانطباعاتها ، ولعلها تفسر أيضا السبب الذى من أجله ان الابحاث المتعلقة بالدين يحيط بها ما يدعوه روث بنيدكت « مشكلة أساسية » ، بمعنى انه بينما للأنظمة الاجتماعية الأخرى قواعد موجودة أيضا فى صفوف الحيوانات فان الأمر ليس كذلك فى حالة الدين ٠ ليس من الواضح بالتأكيد على أى هبة بشريه بصفة خاصة يقوم الدين ٠ فلو انه حقا رد فعل شامل ازاء الوجود ، لكان من المعقول أن يكون ارجاع أصله الى أى خصيصة واحدة عملا صعبا جدا ان لم يكن مستحيلا ٠ وفضلا عن هذا ، وكما أكد دركهايم بصفة جادة ، ليس صحيحا أن نستنتج ما هو اجتماعى من البيولوجى ، برغم ارتباط الاثنين ٠ وهكذا يكون الدين اشبه ببناء أسسه مخفية ٠ نعلم ان هناك أسسا ولكننا لا نعرف بالضبط من أية مواد تتكون ولا كيف كان تصميمها ٠ وهكذا فان ما يتفق تماما مع الصعوبة التى ينطوى عليها هذا المجال ان أى تحديد عام لمعالم الوظيفة التى يؤديها الدين فى حيـــاة الفرد والجماعة ، يعانى من قيود شديدة لسبب بسيط هو انه عندما نعمل على توضيح وظيفة المعتقد أو السلوك ، يكون من الضرورى الاشارة الى أصولهما وخاصة اذا كانت من الأمور التى تكون موضع القدر الأكبر من الغموض والتشكك ٠ ليس فى الامكان فى الطب النفسى مثلا أن نفهم وظيفة عارض هستيرى دون أن نشير الى أصله ٠ هذا الرجوع الى الأصل لا يكون لازما دائما الا اذا كنا قد فهمنا بالدرجة الكافية وظيفة تنظيم من قبيل الدولة أو الأسرة ٠ ولكن فى حالة الدين يظل من الضرورى أن تخيل وظائفها وأصولها (أيها نتخذ منها المتغير) الى بعضها البعض فى اللحظة التى نوجه فيها السؤال عن صحتها أو وجوبها ولسوء الحظ أن البحث فى أصول الدين ما يزال يكتنفه الغموض والأفكار التى عرضت تقوم فى الغالب على التكهن ، بل هناك البعض ممن يعتبرون هذا البحث عديم الجدوى ٠ وبرغم أسباب تدعو الى تفسير هذا الوضع فليس ثمة حاجة الى الدخول فيه هنا ٠

وتقول بوجه عام ان الوظيفة التى يقوم بها الدين فى حياة الفرد والجماعة هى التكامل ، سواء أكان تكامل حياة الجماعة كما يصفها دوركهايم ، أو تكامل الحياة الفردية كما ترسم فى كتابات وليم جيمس ، ج ٠ و ٠ أولبورت ، أ ٠ فروم أو س ٠ ج ٠ يونج ٠ يجب اضفاء معنى على نواح كثيرة من الحياة ، وأن نربط بينها حتى يتسنى تكوين تجانس متماسك للتضامن الاجتماعى ٠ وهناك أيضا النضال ضد

الشر ، فما من مجتمع أو فرد يستطيع العيش حيث لا وجود فيه لحق أو باطل ، وخير أو شر . فالتفرقة بين الأعمال حسب الصواب والخطأ هي من المقولات الأساسية التي تنطوي عليها الحياة البشرية أي هي جزء لا يتجزأ مما ندعوه الضمير . فبينما قد تختلف المفاهيم الخاصة لصواب والخطأ ، وللصالح والطالح يظل معنى مثل هذه التفرقة ومغزاها شاملين . والدين يشبع هذه الغاية اذ يقدم قوانين أخلاقية معيارية تفصل بشكل واضح الخير عن الشر . فبالنسبة الى تجارب من قبيل الاحباط والحزن والفشل ، والآمال التي لم تتحقق ، والموت والنكبات ، يدفع الدين بردود الفعل الى أشكال تقوم بدور الأجهزة التي تمتص الصدمات ، وكما يقول مالينوسكي فمواكب وحفلات الحداد تضمن قدرة المكلومين على المقاومة ، وهي قدرة ليست قائمة على عاطفة سلبيه من الرعب والخوف من الموت ، ولكنها مبنية على عاطفة ايجابية على هيئة فلسفة وردود فعل سيكولوجية تتقبل الموت وتكسبه معنى .

وثمه أحداث أخرى في حياة البشر وخاصة في المواقف الحرجة من قبيل الحمل والولادة والبلوغ والرواج ، تثير بالمثل طوسا ومعتقدات عديدة ، دينيـــة عديدة ، لو حللناها بتفصيل أكبر ، لكشف عما يكمن تحتها من وظيفة تعمل على تحقيق التكامل وقائمة على أساس ايجابي . وكما يعبر مالينووسكي عن الموضوع :

« فالدين اذن يضفي قداســـة على الفئة الأخرى من القوى الدافعــــة وبذا يوحدها ، ينعم على الانسان بهبـــة النزاهة العقلية ــ وبالمثل تماما الوظيفة التي يضطلع بها أيضا بالنسبة الى المجموعة بأكملها . فمراسم الموت التي تربط الأحياء بالجثة وتشدهم الى مكان الموت ، والاعتقادات في وجود الروح وفي تأثيراتها الخيرة أو نواياها الشريرة ، وفي واجبات سلسلة من احتفالات احياء الذكرى أو تقديم القرابين ــ نقول انه في كل هذا يبطل الدين قوى الخوف والفزع واضعاف العزم الطاردة ، ويهيىء أقوى وســـيلة لاعادة ربط تكامل الجماعة المهتز واعـــادة بنـــاء روحها المعنوية » .

وبسبب طبيعة الدين ووظيفته فانه يسري في كافة مجالات الحيـــاة تقريبا ويحتويها . وهذا هو الحال بوجه خاص في المجتمعات التقليدية ولكنه يصدق بالمثل على المجتمعات الحديثة باستثناء المجتمع الغربي الذي يضم قطاعا غير ديني له أثره ، وهو استثناء جدير بالذكر . بل وحتى في الغرب فالأغلبية الساحقة ما تزال تعتقد ان نظرتها عن الحياة مبنية على الدين .

ان طبيعة الدين الشاملة هـــذه يجري التعبير عنها بشكل واضح جدا في المجتمعات التي درسها علماء نشأة الثقـــافات ويكتب عنها ادوارد سابير بهذه العبارات :

التفرقة الدقيقة بين الدين وأساليب السلوك الأخرى التي تعودنا عليها في الحياة العصرية ، هذه التفرقة غير ممكنة بالتأكيد على مستويات أكثر بدائية . ليس الدين هو علم

الأخلاق او العلم أو الفن ، ولكنه يميل الى الارتباط الوثيق بهذه الثلاثة جميعا • ويتجلى أيضا فى تنظيم القبيلة الاجتماعى وفى الأفكار عن وضع أعلى أو أدنى أو فى نفس شكل وتكتيك الحكم ذاته • يقال أحيانا ان من المستحيل فصل السلوك الدينى عند البدائيين ، ولكن يبدو من الأصح تقريبا أن نقول ان الدين هو الواقع الهيكلى الواحد فى مجموع ثقافتهم وان ما ندعوه الفن والعلم وقواعد الأخلاق والتنظيم الاجتماعى يكاد لا يزيد عن كونه تطبيقا لوجهة النظر الدينية على وظائف الحياة اليومية •

لو شئنا اختصار سمات ووظيفة الدين فى جملة واحدة تحتوى على أقل عدد ممكن من المفاهيم لوجدنا مفهوم المعنى هو الغالب • ليس الخوف ولا الأمل فى الأمن فى هذه الدنيا أو الآخرة ، وليس الرغبة فى الجزاء أ و مجرد العادة المحددة ، نقول ليس أى من هذه جميعا بالذى يدفع الشخص المتدين حقا فى العبادة التى يقوم بها ، ولكنه الشعور بأن للحياة معنى خاصا ، ومعنى واحدا فريدا يوفره ايمان هذا الشخص •

وأيا كانت الحالات السيكولوجية التى تنساب فى صورة مسلك دينى سافر فالذى يكمن تحتها دائما هو هذا الاحساس العميق بالمعنى •

هناك كما سبق أن بينا أنواع أخرى من التأكيد يمكن أن توضع على طبيعة الدين الجوهريه ، فشعور الاعتماد على قوى لا سلطان للانسان عليها كثيرا ما كان موضع الملاحظة من جانب الباحثين • فالدين فى رأى رادكليف ـ براون مثلا ، هو فى كل مكان تعبير بشكل أو آخر ، عن شعور بالاعتماد على قوة فوق ادراك الانسان • ومن هذا تنبع التوسعات والمظاهر الأخرى التى يشغل فيها الفعل وليس الاعتقاد ، الموضع الرئيسى فلووى يضع التأكيد على الانطباع الذى تتركه الطبيعة فى العقل البشرى ويتميز بشعور من الرهبة والغموض واللاطبيعى •

الدين هو حقا مظهر عالمى من مظاهر الثقافة البشرية ، لا لأن جميع المجتمعات تعتنق اعتقادا فى الأرواح ، ولكن لأن الجميع يدركون فى صورة أخرى ، مظاهر من الحقيقة الواقعة توحى بالرهبة وخارقة للمألوف •

فى دراسة الأديان تركز الاهتمام على تجمعات معينة يمكن ايرادها تحت أربعة عناوين رئيسية :

(أ) الصحة الموضوعيه التى تنطوى عليها الظواهر الدينيه •

(ب) ما اذا كان الدين لا يمكن الاستغناء عنه ومرغوب فيه بالنسبة الى حياة البشر •

(ج) ما اذا كانت التجربة الدينية العاطفية متجسدة فى احساس دينى معين من نوع خاص ومختلف من حيث الكيف عن الاحساسات المعروفة الأخرى •

(د) وما اذا كان الدين هو أصلا ظاهرة اجتماعية أو فردية • وحول هذه تتجمع وتتداخل مشكلات أخرى عديدة ، منها السؤال عما اذا كانت الحياة الدينية شيئا عاديا أم خارجة عن المألوف • اذ لما كانت كلتا الظاهرتين موجودتين ،

فأيهما المظهر الحقيقى • ففرويد مثلا ينظر الى الدين على انه « المرض العصبى الكلى الذى يسيطر على البشرية وتغلفه معتقدات وهمية لا يمكن تفسيرها بما يتحدث عنه بأنه تثبيت طفولى للعلاقة بين الوالدين والطفل فى السنوات السابقة على مرحلة البلوغ • ويعكس فروم الموقف ويوحى بأن المرض العصبى صورة شخصية من الدين تتصارع مع النمط المعترف به رسميا للفكر الدينى •

ويزعم رومكه أن الذين لا يؤمنون بالدين يعانون من اضطراب فى عملية تطور شخصيتهم الى مرحلة النضج ومن جهة أخرى يعترض تن هاف على هذا ويدافع عن الفلسفة اللادينية على أساس أنها تتمشى تماما مع نمو الشخصية السليم ، فكلا التطور الصحى والمعاق يمكن وجودهما فى المجتمعات اللادينية بمثل ما توجد فى المتدينة •

توسعات خاطئة :

لقد صيغ تعريفنا للدين على أساس الاستنباط الحصرى • فالأديان على النحو الذى تجلت به فى التاريخ عبارة عن ظواهر يشملها هذا التعريف ، ولكن اصطلاح الدين كان مرتبطا أيضا بظواهر متباينة تباين نازية هتلر عن لعبة البيسبول الأمريكية •

ان اهتمامنا يدور حول المعايير التى تميز الظواهر الدينية عن غير الدينية ، وهنا يمكن أن تفيدنا فكرة ديوى لأنها تمثل الحجج التى يدلى بها عادة أولئك الذين يؤيدون التوسع فى تطبيق اصطلاح (دين) فضلا عن انها تشكل حالة طريفة عما يبنيه واحد من المناطقة المشهورين • بكل ما يتصف به حججه وجاذبية أسلوبه من وضوح منطقى وهو ما يعادل اضطرابه الظاهر بصدد الموضوع • ففى « محاضرات تيرى » التى ألقاها ديوى شن هجوما قويا على الدين كما نفهم الاصطلاح • لقد فرق بين الدين والحياة الدينيه والمؤمنين بالأديان • فعند ديوى ليست للدين كاصطلاح عام ، أية قيمة لأنه لا يمكن أن يمثل حقا الأديان الفردية التى تختلف اختلافا ملموسا عن بعضها البعض • وهو يزعم انه لا ينبغى النظر الى هذه الأديان التاريخية الفعلية على انها المظهر الحقيقى للعنصر الدينى فى الانسان • انها ألحقت فحسب بذواتها الصفة الدينية وفرضت عليها زيادات واضافات ليست سوى معوقات • فالاعتقاد فى آله خارج الطبيعة انما يقف فى طريق التقدم ومن الضرورى نبذه •

وبعد الاصرار على فضل الصفة الدينية عن الأديان التاريخية ومصادراتها المنطقية عن قوة فوق الطبيعة ، يطالعنا ديوى بفكرته عن حياة دينية بروح يصفها بالاستناد الى تأثيرها وعملها ووظيفتها • فالتأثير هو تحسن التكيف مع الحياة وظروفها ، ويصحبه احساس بالأمن والاستقرار • مثل هذه التجربة التى يمر بها المؤمنون بالدين تحدث بطرق عديدة فى الأشخاص المختلفين ، أحيانا بالاخلاص لقضية ما ، وأحيانا عن طريق بيت أو أبيات من الشعر ، وانه يأتى بتكيف أعمق وأدوم مع الحياة كما يهيىء أيضا احساسا بالوحدة مع واقع أوسع نطاقا • وفى التجربة التى يدعوها ديوى « دينية » هناك أيضا نغمة استسلام • فالاحساس بقوة غير مرئية هو قوة مثل أعلى • وتجب توجيه الايمان نحو هذا المثل ، بمثل ما يجرى توجيه النفس صوب شىء خارج عنها وتصبو الى الاتجاه معه • هذه الوحدة هى مجموع الموجود •

ففى امكان الأخلاقية الدينية أن تثير عواطف شديدة وشاملة لغيرها ، هدفها توحيد النفس مع الكون • ففى فكرة ديوى عن الحياة الدينية لا مكان لانقسام العالم

الى مقدس ودنيوى وذلك بالمعانى التى تستخدم بها هذه المصطلحات • كان ديوى يعتقد ان التجربة الدينية يمكن تفسيرها بطرق كثيرة • فالأديان التاريخية تربطها بالاعتقاد فى قوة فوق الطبيعة • وبالمثل ترتبط التجربه الصوفية بفكرة التدخل الالهى •

ان محاولة ديوى فى الدفاع عن فكرته فى الحياة الدينية على أنها حياة فحسب تسبقها صفة « الدينية » ، ومع السمات التى يوحى بها ، هذه المحاولة تمثل فى الواقع ردة الى الوراء •

فمهما كانت المحاولات المبذولة لاستخدام كلمة « الدينيه » والاصرار على فصلها عن الأديان التاريخية ، لا يسلم بأن هذا كله لا ينتقص من الحقيقة التى تذهب الى وجود اختلاف ملحوظ بين ظواهر الحياة الدينية بالمعنى الذى تفهمه من هذه الظواهر ، والظواهر بالمعنى الذى يقصده ديوى وهى غير دينية فى نظرنا •

الصفة الدينية التى يصفها ديوى هى من الاتساع والتوزيع بين الذين يتقاسمون معتقدات متباينة ، من المؤمنين بالأديان وغير المؤمنين ، بحيث تبدو هذه الصفة خالية من القيمة باعتبار انها فكرة علمية •

فالفكرة الشخصية المزدوجة عن علاقة بكائن أعلى هذه الفكرة مثلا ، شأنها شان ظواهر أخرى عديدة مرتبطة بالدين كالدعاء والتوبة •• الخ تستحق ككل مفهوما متميزا لأنها تثير ظواهر لا تنشأ عى الأشكال التى يرسمها ديوى للحياة الدينية •• فالتعلق بكائن فوق الطبيعة غير منظور ، تعلق لا يمكن اعتباره يتساوى مع الولاء لمثل أعلى وذلك لسبب بسيط هو أن الاثنين يتبعان طريقا مختلفا من طريق تكوين الظواهر • وهكذا فان طمس معالم التفرقة هو اتجاه رجعى يتعارض الهدف العلمى الخاص بتوضيح الظواهر عن طريق اظهار الفوارق بينها • وثمة سؤال آخر هو : ما أصلح اصطلاح فعلى لوصف نوع معين من الظواهر ؟

لا نستطيع أن نتهم ديوى والذين يجارونه فى تفكيره ، بسوء فهم شديد لعلم النفس الحديث ، لأنه هو والكثيرون الذين يشتركون معه فى مفهوم مماثل عن الدين مثل أريخ فروم ، متضلعون فى ذلك العلم • فمن الأبعاد المألوفة فى علم النفس ان التوقعات أو الصور التى تتعلق بما قد يقع فى المستقبل تؤثر تأثيرا بالغا فى السلوك الحاضر • فالاعتقاد فى حياة بعد الموت يؤثر فى السلوك بقوة لا يمكن أن يباريها اعتقاد مضاد وهو صفة يتميز بها المؤمن بالأديان • واقترح اختراع سيناريو افتراضى للعلاج النفسى لتوضيح قصور المواقف من الدين الشبيهة بموقف ديوى •

لنتصور امرأ يعانى من وطأة اضطرابات عاطفية تقلب اتساقه الباطنى رأسا على عقب وتعذبه بالنهار والليل وهناك بريق من الأمل فى التخفيف من آلامه بمساعدة طبيب نفسانى معين يتصادف ان يكون شخصية غامضة نوعا • لم يره أحد أبدا ولكن الكثير يؤمنون بقدرته على علاج الألم والتخفيف منه •

ومن أجل الاتصال به ، وبطريقه خفيه أيضا ، يتعين على المرء أن يتوجه الى مكان معين ، أى الى مبنى يمكن فيه عادة الوصول الى الطبيب النفسانى الخفى • وعند الوصول الى ذلك المكان يقوم التابع بادخال المريض الى حجرة ويوحى له بالالتفات

الى تعليمات يفترض صدورها من الطبيب النفسانى الغامض وذلك لمجرد التعرف على علمه وعلى طريقة الاتصال بهذا الشخص · المفروض بعد ذلك أن يعترف المريض بمتاعبه ويلتمس المساعدة من الطبيب النفسى غير المرئى ، ويفعل المريض هذا : انه يحس بأنه يقيم نوعا من العلاقة مع الطبيب النفسانى الخفى ويعتقد أن سيأتى رد فعل بطريقة غامضة · أحيانا يشعر أن الأشياء تتكشف له فى نومه ان بطريقة أخرى ، على هيئة نظرات باطنية مفاجئة الى متاعبه وحلولها ، وبمرور الوقت ينشأ نوع من علاقة النقل بين المريض والطبيب الغامض الذى يكن له الأول مشاعر من الرهبة والتوقير والاحترام والخنوع والطاعة والثقة فى طبيبه وعن اهتمامه بحياة المريض ·

أما الحالة المقابلة ، ولنأخذ مثالا آخر ، فشبيهة بالتى أوردناها عدا انه لا وجود لشخصية من قبيل الطبيب النفسانى الخفى ·

حين يقوم التابع بادخال المريض فى الحجرة يطلب من الأخير أن يقرأ كتابا أو يستمع الى محاضرة عن مبادىء العلاج النفسى ·

وفى مكان علاقة النقل بالطبيب غير المرئى يحل التمسك بمبادىء الحياة الصحيحة والعلاج النفسى · ويقال للمريض ان يحل مشكلاته بجهوده الذاتية دون مساعدة من اى كائن يفوقه فى القوة والحكمة · وبدون أن نقرر أية طريقة لها نتائج أفضل فى العلاج النفسى ، فكل ما نريد أن نضع عليه التأكيد هو انها تختلف فى أساسها الرئيسى · فالأولى تنطوى على نوع من النقل ، وذلك على نقيض الثانية ، وبسبب هذا الاختلاف الهام فان من الحماقة أن ندرجها جميعا تحت وصفة علاجية واحدة ·

بين الموقفين عوامل مشتركه معينة مثل الاحترام والاخلاص للمبادىء الصحيحة ، وهناك أيضا فوارق أساسية مهمة مثل النقل والاحساس تجذب أنظار قوة عليا ·هذه التفرقة يتجاهلها ديوى ولا يستخلص سوى عوامل مشتركة معينة يعتبرها ذات قيمة ، وهو يربط بين هذه العوامل المشتركة ليخلق منها فكرة عن الدين ، وهذا اجراء واضح بطلانه ، نظرا لأن العوامل المستبعدة هى نفس العوامل التى تعين الصفة الأساسية لكل ظاهرة · وعندما يعرف فروم الدين بأنه « أى مذهب للفكر والعمل تبدأه جماعة تعطى الفرد اطارا للتوجيه وموضوعا يعبده ويخلص له ، فان فروم يبدى اختيارا تعسفيا بالمثل لسمات ملحقة بفكرة ولرجل المؤمن بالأديان · ان ديوى وفروم يشتركان فى أفكار كثيرة عن الدين ، وكلاهما واقع فى شرك تفكير دائرى نظرا لأنهما يعرفان الدين على ضوء السمات التى يجدانها فيما يعتقدان انه دينى · ان خطأهما المشترك ينبثق من اعتقاد بأن الواقع لا يؤيد فكرة عامة كالفكرة التى نستخدمها ، بمعنى انها لا تشمل كافة ظواهر الدين · وفى رأى ديوى أن هذه الفكرة العامة لا تملك وحدة فرقة او جمعية ، وانما تملك وحدة أى تجمع متنوع العناصر ·

وفيما يلى الأسباب التى تحملنى على اعتبار هذا خطأ · أولا ، لنفرض ان الفكرة العامة يجب أن تغطى جميع الأديان ذات الطابع المعين · مثل هذه الفكرة تعتمد على قاعدتها الاستنباطيه التى ينتقى منها خصائص مميزة مشتركة تشمل الأفكار والسلوك الظاهر والعمليات السيكلوجية ، والمعانى المرتبطة بها فى داخل كل دين · وهذا الانتقاء يجدد العامل الثابت فى فكرتنا العامة لكن يتعين عليه قبل أن تبدأ الاختيار أن تكون لدينا فكرة عما ينبغى أن تكون عليه الفكرة العامة · وهذا بدوره يخضع

لتعديل مستمر تحدثه حالات معينة ، بحيث لا يمكن أن نتجنب كونها فكرة دينامية يجب تغذيتها دائما من أسفل •

فاذا ظلت الحالات الخاصة ثابتة من ناحيه مبادئها الأساسية لفترة زمنيـــة طويلة ، أمكن استخلاص فكرة عامة ثابتة نسبيا يمكن تطبيقها على الحالات المعروفة . مثل هذه الفكرة عن الدين موجودة ويمكن تطبيقها على جميع الحـــالات المعروفة ، وتستخدم هنا لوصف أنواع من الظواهر يجمع التاريخ على انها دينية وتختلف عن النوع الذى يعتبره غير دينى أو منبثق من المذهب الطبيعى •

ثانيا ـ تنحصر وظيفة التعريف فى عزل مجموعه من ظواهر من نوع معين عن المجموعات الأخرى ، وفى مثل هذه العمليه يجب تقبل وجود الحالات التى تمثل الحد الفاصل باعتبار انه وجود طبيعى ولا ينقض الفكرة العامة ، الا اذا كان عدد هذه الحالات كبيرا بالدرجة الكافيه • لسنا نعرف حالة على الحد الفاصل اندرجت تحت فئة الظواهر التى نعتبرها دينا بالمعنى التجريبى والتاريخى ، ولكنى أفترض من أجل النقاش امكانية وقوعها واقترح على الفور الرجوع الى البيانات التجريبيه • لقد زعموا ، وهو زعم خاطىء فى نظرى ان فكرة بوذا عن الدين لا تتفق تماما مع تعريفنا ، وبهذا فهى حالة على الحد الفاصل يمكن أن تحدث وسوف نتحدث عنها فى موضع تـــال •

ثالثا ـ فالأساس النهائى الذى يقوم عليه الاستنباط هو الواقع التجريبى الذى يمكن برغم هذا تصوره بشكل خاطىء بحيث يؤثر فى تكوين فكرة عامة • فى داخل معتقدات البشر وسلوكهم ، واذ تأخذ هذا بأوسع معانيه ، فان فى الامكان أن نقيس الدين مقابل مرجع واحد فقط هو النظرة الطبيعية الى الحياة والمستمدة من المذهب الطبيعى وبدون مزيج من شىء خارج عن الطبيعة أو مقابل اثنين ، أولهما الذى ذكرناه ، والآخر نوع من المعتقد والاتجاه بدون اله ومع ذلك يشمل نظاما كونيا يتخطى حدود النظام الطبيعى • ولقد جرى التخمين بأن البوذية المبكرة تنتمى الى هذا النوع وأن بوذا كان لا أدريا ولم يؤكد اعتقادا فى كائن فوق الطبيعة • لو صح هذا فهو لن ينقض أيضا بالفكرة التى توحى بها هنا عن الدين ، لأن الدين كما اعتنقه ملايين البوذيين فى آسيا يتفق معها • لو كان هؤلاء الملايين من البوذيين فىحالةتأمل ولهم تكنيكات سيكولوجية ومبادىء ميتافيزيقية معينة ، لكان ثمة سبب يدعونا الى الشك فى سلامة الفكرة العامة ، وليس هذا هو الحال بالتأكيد • والواقع أن كتابات البوذيين اللاأوربيين وبعض المؤلفين الغربيين كانت تحمل صورة خاطئة تماما عن البوذية كديانة تاريخية فى آسيا •

يمكن أن تؤدى فكرة غير متماسكة عن الدين الى مزيد من التعقيدات ، كما يتضح من استخدام فروم للمعانى المختلفة التالية :

(أ) مجموعة من (المذاهب الالهية) ،

(ب) اتجاه (انسانى النزعة ، تسلطى) ،

(ج) نتيجة مترتبة على اتجاهات سيكولوجية كامنة مثل الحب والماسوية والسادية وانتفاء الأمن ،

(د) تسلط أفكار معينة على الأفراد فى صورة مرض عصبى (عبـادة الأسلاف ، الفتشية ، عقيدة النظافة) .

ففولة المقدس التى ناقشها دركهايم وارثو متلا ، لم يعتبرها فروم العامل الضرورى والذى لا يمكن تجنبه ، فى وصف موقف بأنه دينى ، بأكثر مما يصفه اعتقاد فى الله ، وفى حياة بعد الموت ، أو فاعلية الصلاة . ان الغموض الذى ينتج عن هذا يجعل من المستحيل علميا أن نميز الأديان عن الأساليب الطبيعية للحياة . ان أهم شىء عند فروم يحدد أنواع الاعتقاد فى الأديان هو ما يكمن تحته من اتجاه سكولوجى مثل السعى وراء الحب والسيطرة والخضوع والاغتراب وما الى ذلك .

ويبين فروم نفسه صعوبة استخدام مثل هذه الفكرة متعددة المعانى ، التى يزيد منها طريقته الخاصة فى تصنيف الدين والفلسفة كنوعين أساسيين ، تسلطى وانسانى النزعة . فى الدين التسلطى يعتمد الانسان على قوة خارجية عنه بينما فى الدين الانسانى النزعة تعتبر الفوة رمزا ظاهريا لما هو مثالى فى الانسان .. كلا هذين الاتجاهين يمكن وجودهما فى نفس المجتمع الدينى . فالبوذية فى أوائل عهدها ، والتاويه ، وتعاليم أشعيا ويسوع وسقراط وسبينوزا ، اتجاهات معينة فى الديانتين اليهودية والمسيحيه ، وخاصة الصوفية ، و « دين » العقل فى عهد الثورة الفرنسية ، هذه جميعا يتم وصفها باعتبارها الجزء الانسانى النزعة . فى هذه المجموعة يعتبر الله رمزا لقوى الانسان الكامنة ولا يعتبر قوة وتسلطا ، له سلطة على الانسان وتعاليم المسيح و « دين » العقل فى الثورة الفرنسية يتم ضمها بعضا الى بعض ، وان لم يكن ثمة شىء يقدم بديلا مقابل من ناحية المحتوى المذهبى ومن ناحيه التأثير على المؤمنين .

وقبل أن نواصل الحديث يحسن أن نذكر ناحية أخرى من نواحى تعريفنا ، نقدمها لا لتفسير طبيعة الدين وانما لنساعد فحسب فى التمييز بين الظواهر بقصد الوصول الى فهم أفضل لطبيعته . مثل هذا الاجراء ليس صالحا للدين فحسب ولكن يصلح أيضا لغيره من النظم الاجتماعية والأنشطة البشرية مثـل العـلم والحكم والزواج .. الخ حيث يكون التعريف الذى يعبر عن جوهر كل منها معادلا لاكتشاف حل قبل اجراء البحث . وثمة عامل آخر جدير بالملاحظة هو طبيعة تعريفنا المركبة .. بعض عناصر هذا المركب يمكن أن تظهر فى ارتباطات أخرى وهكذا فالاخلاص الدينى لمثل أعلى يمكن أن يوجد أيضا فى مذاهب الطبيعيين عن الايمان والتى تطابق أنواع العوامل المشتركة التى اختارها ديوى .

ان التوسع فى العموميات ليس له دائما ما يبرره ، وكما يعبر عن الأمر أحد الذين يهتمون بالتعاريف .

لكن لا يمكن أن يصدق بالنسبة الى كافة الأغراض القول بأن الفكرة تتحسن بأن نجعلها أكثر عمومية ، اذ لو كان الأمر كذلك فعندئذ بعد تحسين جميع أفكارنا بدر المستطاع ، لن تتبقى لدينا أية أفكار نوعية . فمثلا لا ينبغى أن تكون لدينا فكرة عن الطائر المعروف باسم أبى الحناء باعتباره يتعارض مع فكرة طائر ، نظرا لأن الطائر فكرة شبيهة جدا لأبى الحناء ولكنها أعم . واذا ظلت الأمور على ما هى عليه فالتعميم يمثل خسارة كما يمثل كسبا .

لكن الأفكار الأساسية عن الدين من قبيل فكرة ديوى ، انتشرت وذاعت على

امتداد السنين . ومنذ وقت قريب عبر أحد علماء السلالات البشرية عن موقف الكثيرين عندما أوحى بأننا نرغب فى تعريف الدين دون أى ارتباط بما فوق الطبيعة لأن هذا يتيح مزايا لعلم الانثروبولوجيا .

سيكولوجية الدين :

من زاويتنا الخاصة كان فى سيكولوجيا الدين منهجان أساسيان يتعين تطويرهما الى سيكولوجيا للدين بمعناه الصحيح ، وان كانا قد عملا بغير شك على زيادة فهمنا للظواهر الدينية زيادة هائلة .

المنهج الأول ويمثله فرويد ونيتشه ، وكذلك منجر وديوى مثلا ، يرى أن فى الامكان تفسير الدين تفسيرا أساسيا على أساس علم النفس العادى والشاذ . فينظرون الى الظواهر الدينية على انها رد فعل ظاهر ازاء دوافع محركه عاديه وكامنة ويفهمون الدين على انه نوع من خداع النفس قيمته تحقيق التكامل بالنسبه الى أناس معينين فى أوقات معينة . وفى المنهج الآخر كما يمثله جيمس وبويزن ، يعتبر الدين خارجا عن نطاق الظواهر التى يمكن تفسيرها على ضوء علم النفس العادى وإن كان لغة مناسبة للتعبير عن هذه الأبعاد الأخرى ، لم يتم بعد صياغتها بمصطلحات لها معناها من الناحية السيكولوجية . فالنشوة الصوفية مثلا لا يكون لها معنى من وجهة النظر السيكولوجيه الا اذا أحللناها وقسمناها لاظهار العناصر التى تميز نشوة الصوفية عن مثيلتها فى المجالات الأخرى .

ولتوضيح طبيعه مشكلتنا سوف نلجأ الى تشبيه من علم الكيمياء يفحص ناحية من الطبيعة مبنية على تحليل المادة الى عناصر لا يمكن تخفيضها مثل الذهب والنحاس والفضة والحديد .. الخ . لقد سبق الظن بأن عدد هذه العناصر ٩٢ ، واليوم لا يؤمن أى كيميائى بأن هذا العدد نهائى ، اذ يسود الاعتقاد بوجود مجموعة متنوعة لا نهاية لها من الاخلاط برغم قيود معينة تحد من هذا . ففى حالة الماء تتحد فى بعض العناصر لتكوين مركب مثل الأيدروجين والاوكسجين . كذلك يمكن أن تتحد المركبات لتكوين مركبات أخرى ومن الأمثلة على هذا عصير الفواكه . والمركب الصناعى هو أى شىء من خلق الانسان مثل الجيلاتى وصابون الحلاقة والمايونيز والويسكى ومركبات لا حصر لها تشمل الأدوية والمتفجرات

المركب لا يمكن اختزاله كلية الى عناصر . ويتوقف تقدم فهمنا للمادة على ادراك هذه الحقيقة وهى أن العناصر نفسها لم تكتشف على الاطلاق ، وأن عمليات تكوين المركبات والتفاعلات فيما بينها فى عدد من الأشكال لا نهاية له ، وهى العمليات والتفاعلات التى يتكون منها مجموع الطبيعة ، تقول ان هذه تهيىء ميدانا للبحث لا حدود له . وفى هذا الجهد الذى نبذله يجب أن نصنف موضوعات بحثنا تحت عناوين مختلفة . وفى علم النفس لدينا أيضا البيانات الأصلية التى لا يمكن اختزالها الى غيرها وهى مصنفة حسب فئات مختلفة . وكذلك لدينا تكوين المركبات وتفاعلاتها وتطورها ومعانيها ، فى حياة الفرد باعتبار انه كائن يتفاعل مع بيئته الطبيعية والثقافية .

واضح ان المثل الذى ذكرناه لا يصلح الا الى حد معين . الا انه فى المناقشات

حول مشكلة العاطفة جرى الايحاء بأن هذه الظاهرة تقبل المزيد من الانقسام الى عناصر لا يمكن فى النهاية اختزالها وتخفيضها ، وكما يقول وليم جيمس ليس هناك حد لعدد العواطف التى يمكن وجودها • فبعض العناصر المقترحة هى الخوف والسعادة والحزن والغضب وانقباض النفس •• الخ •

وعندما يناقش ماك دوجال طبيعة العقل ، يطلق عبارة « ملكات الموضوع » على العناصر التى لا يمكن اختزالها الى أقل منها فيقول :

مرة أخرى يبدو أن الاحساس أو المحبة هما من نوعين على الأقل ، وهما الاحساس المقبول والمكروه أو السرور والاستياء • ويبدو ان ثمة سببا طيبا أيضا لادراك الاحساس بالاثارة والاحساس بالانقباض باعتبارهما نهائيين ولا يمكن فضهما بالمثل ، وعلى ذلك باعتبارهما صفات للموضوع • من الصعب أن نرى كيف يمكن أن نرفض التسليم بوجود مجموعة متنوعة كبيرة من الاحساس ــ ان عواطفنا متنوعة الى ما لا نهاية ولكن يبدو ان معظمها قابل للتحليل والعرض باعتبار أنها ارتباطات بين عدد صغير من عواطف أولية ، كل منها يبدو طريقة للاحساس لا تقبل المزيد من التحليل ، وعلى ذلك تهى أسلوب أخير للوعى ينطوى على صفة تطابقها • ولكن هذه مسألة صعبة جدا ، وبالنسبة اليها يجب أن نفتح عقولنا •

بخلاف عناصر العاطفة هناك مفاهيم أخرى فى علم النفس لا يمكن اختزالها ، وذلك من قبيل الجوع والدافع الجنسى : والعطف والايحاء والمحاكاة وحشد غيرها • وهناك مفاهيم مثل التخلص من الانفعالات المكبوتة والاسقاط والاحلال وغرس فكرة بطريقة لا واعية والنقل •• الخ تحاليلها تشير عادة الى أسبابها وآثارها ،و ظواهر مرتبطة بها يجب ألا نخلط بينها وبين الاختزالية • بين الظواهر العقلية مجموعات محددة من مفاهيم وعمليات معروفة تنتمى الى الحالات وكذلك الى العلل والوظيفة والنمط والبنيان ، ولكن هذه مصطلحات عامة جدا تتطلب التخصيص حتى يكون لها معنى من الناحيه العملية • ولما كان الغرض الذى نتوخاه هو ألا نتناولها بصفتها هــذه وانما لكى نوحى بالحاجة الى زيادة عددها ، فيمكن أن يغفر لنا عدم الدخول فى مزيد من التفصيل على أن نلاحظ فحسب ان علم النفس فى الوقت الحاضر ليس مهيأ بالدرجة الكافية لفهم الحياة الدينية فهما مناسبا • وهذا راجع من جهة الى نقص المدركات المناسبة ، ومن جهة أخرى الى ظاهرة غريبة يمكن بالنسبة الى أغراضنا الحالية أن ندعوها « الامبريالية الفكرية » •

ونقصد بهذه تطبيق فكرة صالحة لظاهرة معينة على ظاهرة أخرى تبدو مماثلة لها ، ودون ادراك الفروق الدقيقة بين الاثنتين ومن الأمثلة الطيبة على هذا ما يدعوه هويز نجا النظرة الى الموت فى أواخر العصور الوسطى فهو يزعم أنه ما من عصر آخر وضع مثل هذا التأكيد على أفكار الموت • وهو يفسر الأمر بقوله :

في العصور القديمة أيضا كان الدين يصر على التفكير المستمر في الموت ولكن الوسائل التي كتبها الاتقياء في تلك العصور لم تصل الا الى الذين قد نبذوا الدنيا • ومنذ القرن الثالث عشر كانت العظات الشعبية التي ترددها الفرق الدينيه من جماعة الرهبان المتحدين ، قد جعلت للوعظ الأبدى يتذكر الموت يتضخم فأصبح نشيدا قاتما يرن في جميع أنحاء العالم • وحوالى القرن الخامس عشر أضيفت الى كلمات الواعظ وسيلة جديدة من وسائل غرس الفكر الرهيب في كافة الأذهان ، ونقصد بها الصور المحفورة في الخشب • والآن لم يكن في وسع هاتين الوسيلتين للتعبير وهما العظات والصور المحفورة في الخشب وكلتاهما تخاطب الجماهير ومقصورة على الآثار الفجة ، الا أن تمثلا الموت في صورة بسيطة ومؤثرة • ان جميع تأملات رهبان الماضي بصدد الموت تركزت الآن في صورة بدائيه جدا • هذه الصورة الواضحة والتي كانت تطبع باستمرار في جميع الأذهان ، لم تستوعب بالجهد أكثر من عنصر واحد من عناصر ذلك المركب الكبير من الأفكار المتعلقة بالموت ، ونقصد الاحساس بما لكافة الأشياء من طبيعة قابلة للفناء • وكان يبدو أحيانا كما لو أن روح العصور الوسطى تدنو من نهايتها ، لم تنجح الا في رؤية الموت تحت هذا المظهر •

ثم يتابع القول :

كان تأمل النساك يركز في جميع العصور على التراب والديدان • كانت الرسائل التي تتحدث عن ازدراء الدنيا قد أثارت منذ أمد طويل ، ذكريات أهوال تحلل الأجساد ، ولكن فن التصوير لم يمسك بدوره بهذه الفكرة الأساسية الا حوالى نهاية القرن الخامس عشر • ولبيان تفاصيل التحلل الرهيبة تطلب الأمر قوة واقعية للتعبير لم يصل اليها الرسم والنحت الا حوالى عام ١٤٠٠ • وفي الوقت نفسه انتشرت الفكرة من الأدب الكنسي الى الشعبي • والى فترة متأخرة من القرن السادس عشر كانت القبور تزين بصور قبيحة وبشعة عن جثة عارية ذات أيد مشدودة وأقدام يابسة ، وفم مفتوح وأمعاء تدب بالديدان • كان خيال تلك العصور يستسيغ هذه الأهوال دون أن يتقدم مرحلة واحدة الى الأمام ليرى كيف ان الفساد يفنى بدوره وان الزهور تنمو حيث كان موجودا •

ويلاحظ هريزنجا أن الواضح أن الهدف كان اظهار ما للأشياء الدنيوية من طبيعة فانيه ، ولكن كان يجرى التعبير عنه بمصطلحات مختلفة جدا عن المحاولات الأخرى الرامية الى بيان ان الأشياء الدنيوية مآلها الزوال ، كما في الشعر الاغريقي وبعض الأدب المسيحي أو في الاسلام • وهو يشعر ان هذه الطريقة المغنية لنبذ الحياة كانت مبنية على الاشمئزاز بدلا من كونها مبنية على الحكمة المسيحية الصادقة ، ويفسرها كنوع من رد فعل تشنجي ضد شهوانية مفرطة •

ومهما كان التفسير وافيا ، تظل الحقيقة وهي ان المثل فريد من الناحية التاريخية ولا يمكن ادماجه في الرؤى البوذيه والاسلامية للموت .

لجميع الاديان رؤى مشتركة للموت تشمل الأفكار التي تذهب الى ان الانسان ، ان لم يكن كل شيء اخر مصيره الفناء ، وان الموت طريق يؤدي الى حياة أخرى ، وان التعلق بالحياة الدنيا وهمي خداع ، وان على الانسان أن يستعد للموت . ولكن نبذ الحياة الدنيا استعدادا للموت يتخذ صورا مختلفة . فعند البوذيه وبعض الفرق المسيحية ان العزوبية هي أعلى صورة لهذا النبذ ، ولكن الأمر خلاف هذا عند الاسلام . بالنسبة الى أغراضنا الحالية يمكن تحليل نبذ الدنيا الى أجزاء ثلاثه : صورته كما يوحي بها الدين المعنى ، ومظهره التاريخي الفعلي متداخلا مع عوامل أخرى كما يصفها هويزنجا ، ومجموعة الأسباب والشروط التي تولد الظاهرة في كلتا ناحيتيها الفردية والجماعيه . واضح ان مد نطاق المثال الذي يقدمه جيزنجا ، ليطبق بكليته على حالات أخرى ، يعني أن نفرضه على ظواهر مستقلة تماما ، وهذا مثال عن الامبريالية التصورية أو النظريه ويمكن أن نشير الى اتجاه سبق تناوله لتشويه معنى مصطلح على حساب الضبط والوضوح كما في تعريف الدين ، وهو اتجاه يوحي به ديوى وكثيرون غيره يمكن أن ندعوه « التضخم التصورى » وهو تعبير نستعيره من عبارة « تضخم المصطلحات » التي يستخدمها هويزنجا وهو يناقش الاتجاهات في علم تدوين التاريخ . والمثل الذي يضربه هو « النهضة الأوربية » وهو اصطلاح اتسع نطاق معناه حتى فقد قيمته .

هناك أنواع كثيرة من التضخم . ففي التحليل النفسى عند فرويد جرى تضخم فكرة الجنس . وفي علم ظواهر الدين ضخم فان دور ليوى فكرة القوة الى الحد الذى عنده تصبح معالجته لها مضللة ، وتشكل مثالا طريفا عما لا ينبغي أن تكون عليه دراسة علميه للدين . وثمة خطأ مضاد هو الانكماش الفكرى . ففي بعض دوائر التحليل النفسى جرى مثلا انكماش مفهوم الزهد حتى لا يمثل سوى مظاهر من الاضطراب العصبى . وكثيرا ما يكون الاتجاه الى الخفض نتيجة مترتبة على الاختزالية .

لو سمح لأمثال هذه الاتجاهات أن تؤثر بصفة جدية في البحث العلمي لأدى هذا الى ما يمكن أن ندعوه تصفية الموضوع أو تبديله . ففي الدراسة التي أجراها دركهايم عن الأشكال الأولية للحياة الدينية أوحى ينجر بأنه يصل الى تصفية لمشكلته .

« ان دراسته الرئيسية للدين عبارة عن رسالة فنية عن الطوطمية في استراليا . ولكن دركهايم كان أولا وأخيرا واحدا من المنظرين واستخدم البيانات المستمدة من العمل الذى قام به عدة من علماء السلالات البشرية لكي يبني بصفة أساسية نظرية سوسيولوجية كاملة للدين . وحين أقول سوسيولوجية أعنى نظرية تضع أشد التأكيد على أهمية حقيقة المجتمع باعتبارها نقطة البدء في الدين التي تطمس العوامل الأخرى المهمة . ويبدو ان دركهايم يقبل محاولة ايجاد أصل الدين على انها مهمته الرئيسية . فبأسلوبه الجدلى الذى يتميز به يهاجم النظريات الحالية في الدين باعتبارها غير وافية ، وخاصة نظريات تايلور وسبنسر ومولر . لكن واضح أنه في الوقت الذى انتهى فيه ، لم يكن يضع نظرية في الأصول الدينية وانما كان يجرى تحليلا لما للدين من مكان مستمر في الحياة الاجتماعية » .

المشكلة فى سيكولوجيا الدين هى تجنب أمثال هذه الاتجاهات مما يمكننا من ادراك تنوع الظواهر ومن ثم زيادة أفكار من **نوع خاص** شبيهة بالعناصر فى علم الكيمياء • لقد بدأت محاولة زيادة رصيد البيانات التى من **نوع خاص** فى علم النفس، مرتبطة بالدين وان لم يكن الارتباط مباشرا • فتحت تأثير الوجودية مثلا ، جرى اقتراح أنواع اضافية من القلق • وبالميل شدد بويزن على الحاجة الى ادراك صور جديدة من المرض العقلى لا يمكن تفسيرها تفسيرا يدعو الى الرضاء عن طريق علم أمراض النفس العادى ، فقد أقنعته التجربة التى مر بها بضرورة مد نطاق مجموعة تصنيف المرض العقلى القائمة لتشمل أنواعا من الأمراض العقلية النفسانية التى لها اهتمامات دينية تدل على وجود خصائص مميزة لتجربة خلاقة فى حل المشكلات ، فهو يقول :

« ان اختلافى عن الفكرة السائدة يتمثل فى تفسيرى لمرضهم ، ذلك أنى أراهم فى مظاهرهم الحادة يمثلون نوعا من الاضطراب يرتبط ارتباطا وثيقا بالتجربة الدينية ويجب التفرقة بينهم وبين الحالات العادية فى مستشفيات الأمراض العقلية • فالآخرون هم فى العادة أشخاص يخلقون ويتقبلون نوعا من التكيف الضار مع الهزيمة والفشل • فيهربون بالالتجاء الى تعاطى المسكرات ، وينغمسون فى التخيلات التى تثير الشهوة الجنسية •

ويتملكهم احساس بالمرارة والشك ، ويحافظون على كرامتهم بالقاء اللوم على الغير أو بخلق كبش فداء عضوى • ان ما يعانون منه هو صعوبة مزمنة تتعلق بالأخلاص • ومثل هؤلاء الأشخاص نادرا ما يبدون اهتماما دينيا وفرصهم فى الشفاء ضئيلة • ومن جهة أخرى ، فالذين يعظم الاحتمال بأن نجد عندهم اتجاهات دينية ، هم الأشخاص الذين كان الجانب الطيب من نفوسهم يجاهد فى استماتة للسيطرة عليهم بحيث يصبحون وقد تعرضوا للاضطراب بصفة مؤقتة • وفى ذلك النضال يحتمل أن يشعروا بأنهم يقفون وجها لوجه أمام الواقع الأخير • فقد تتفتح أعينهم فجأة على أهميتهم التى لم يكونوا يحلمون بها ، ويبدو أن مسئولية كبيرة ألقيت على عاتقهم • وفى أمثال هذه الفترات تنهض أدلة كثيرة على وجود الاهتمام الدينى وتنشط القوى الخلاقة وبصورة استثنائية • كذلك شأن قوى التدمير • انها فترات من العاطفة المتأججة تميل اما الى الخلق واما الى الهدم ، فهى بصفتها هذه شبيهة بالحمى أو بالالتهاب فى الجسم وهكذا يمكن اعتبارها مظاهر تدل على القدرة على الشفاء ووثيقة الارتباط بتجربة التحول الى الدين ، تلك التجربة المشهورة فى تاريخ الكنيسة المسيحية منذ أيام شاءول حاكم طرطوس • وبمثل هذه التجارب تشكل بنياتا متصل الأجزاء فيه تصبح درجة التحرر من الاتجاهات الضارة وقيمة النتائج التى تتحقق هى المتغيرات ذات الأهمية والشأن •

ان التصرف على الظواهر من **نوع خاص** يجب أن يسبقه رفض مبدأ الاختزال والتقليل • فمن بين علماء النفس الهولنديين نجد رومكه يرفض بشدة هذا المبدأ الذى يعتبره فهما ضيقا للحياة الدينية •

كذلك يوحى وليم جيمس وأوتو وخلافهما بالتعرف على الظواهر من نوع خاص فى الدين • المشكلة هى اكتشاف وسائل تكفل ادخال أفكار جديدة ذات مغزى

فى علم النفس ، وهى المشكله التى تثير صعابا نظرية وعلمية فى آن واحد ونستطيع هنا أن نبين الامكانيات بالاعتماد على ذلك الميدان الفسيح من التجربة الدينيه الذى يعطى مجالا واسعا لمزيد من التقنين • لنبحث مسألة النشوة الصوفية التى سادها الكثير من الخلط والتى ضخمت لتشمل آثار شم المخدرات أو ذروة التهيج الجنسى •

لقد جرى الايحاء بأنه بسبب التجربة وعدم امكانية نقلها ، فان التصور الواضح المتميز يقرب من أن يكون مستحيلا • ومع كل ، أظهر ستيس امكانية تمييز تجربة المتصوفة الدينيين عن الظواهر التى تظهر كأنها تماثلها • وبالنسبة الى الغرض الذى نتوخاه ليس من الضرورى أن نتابع التفرقة التى طلع بها وان كانت مهمة • يجب تمييز النشوة الصوفية عن الظواهر المشابهة مثل تأثير المخدرات لأنه :

( ) لا يمكن تحقيقها ، ولا تنجح دائما محاولة تجربتها وذلك علـــى خلاف تأثير المخدرات ،

(ب) وتقوى الجوانب التكاملية فى الذات وتثير العلو الأخلاقى وهو ما لا يصــدق دائما على المخدرات ويجب تفسيرها عن طريق اتجاه الشخصية السائد نحو الصوفية الدينية

(ج) والمخدرات يمكن أن تترك الذى يتعاطاها فى حالة توقف هدمى أو لا أدرى طبقا لوجهة النظر ، بينما النشوة الصوفية تواجه أمثال هذه الاتجاهات بحيث يسفر الأمر عن تحول واعتناق

(د) قد يكون تكرار تعاطى المخدرات ضارا من الناحيتين النفسية والعضوية ولكن الأمر ليس كذلك بالنسبة الى النشوة الصوفية •

ان الحاجة النظرية الى الاحتفاظ بفكرة واضحه عن النشوة الصوفية فى مظهرها الرزين والمتطرف ، هذه الحاجه تدعمها الحقيقة عن ان مثل هذه التجربة لا يمكن اخضاعها لأى من الطوائف الجارية الأخرى من التفاسير ، على ما يبين ستيس •

ان تفحص الوثائق الرئيسية من الأدب الصوفى بالعالم ، سوف لا يدع أى قارىء حساس فى شك من أن ما يزعمونه عن عدم امكانية وصف التجربة الصوفية ، لا يمكن تفسيره بأى من المبادىء السيكولوجية التى تنطبق عـــلى شعورنا اليومى العادى • فالصوفية يعتقدون ان ذلك النوع الخاص من الشـــعور الذى يساورهم لا يختلف من الناحية النسبية ومن حيث الدرجة فحسب ، وانما يختلف من الناحية المطلقة ومن حيث النوع ، عن الشعور العادى • ولما كانوا هم وحدهم الذين يملكون كلا النوعين ، فهم وحدهم فى الموقف الذى يحصلون فيه على المعرفة •

ليس من المستحيل فى الواقع انهم مخطئون بصدد تجاربهم هم ، ولكن الأكثر احتمالا ان الخطأ هو خطأ الذين يفسرون تلك التجارب لأنهم عاجزون عن الاعتقاد بوجود شىء لا يستطيعون هم أنفسهم رؤيته أو فهمه • واذن لو كان المتصوفة على حق ، فان ذلك النوع الخاص من الشعور والذى يساورهم هو مما لا يمكن بأى حال فهمه على ضوء الشعور العادى أو مقولاته اذ أنها لا تشترك فى شىء سوى حقيقة كونها شعورا •

يجب عدم الخلط بين ظواهر النشوة كما يصفها الصوفية وبين المرض العقلي النفساني الديني الذي يقترحه بويزن ، لأنها لا تتضمن ألوانا خافتة من الذعر أو الخوف . ان الألوان الخافتة عبارة عن الابتهاج والانسجام ، يعقبهما حنين الى استعادة التجربه ، وليس رعب عقلي نفساني من التجربة من جديد . ومن جهة أخرى من المعروف أيضا ان هناك تجارب صوفية مرتبطه باضطرابات عقلية كالتي درسها بويزن . انه يقسم المرض العقلي النفساني الديني الى مجموعتين رئيسيتين ، المتوقف والناجح .

فالمتصوفة من أمثال القديس بولص وجورج فوكس وجون بنيان وبويزن نفسه ، ينتمون الى أولئك الذين نجحوا في أن يخلقوا لأنفسهم شخصيات أغنى وأعمق مصحوبة بمرض عقلي نفسي وظيفته مثل آلام ولادة جديدة .

أما الحالات المتوقفة فمن الذين لم ينجحوا في حل مشكلاتهم وظلوا في حالة المرض العقلي النفساني ، من الناحية التاريخية يمكن أن نوحي بأن الذين يدعون في قوه بأن لهم رسالات والذين لهم سمات المصابين بمرض العظمه ، نقول ان هؤلاء لعلهم الفاشلون الذين دخلوا في الحياة الاجتماعية في نقاط عدة . وجرت العادة أن محاولات التفرقة بين النوعين قد صيغت في صورة أنبياء أو قديسين حقيقيين أو كاذبين . لكن يجب ألا ننسى انه على امتداد العصور كافة تقوم المجتمعات الدينية بالتفرقة بين مختلف أنواع الجنون وأحدها مفهومنا العلمي الحالي عن الجنون . ولا ينبغي تفسير كل الجنون بنسبته الى الوحي أو الشيطان .

وللتوسع في مسألة زيادة المفاهيم بالرجوع الى أمثلة وحالات ملموسة ، يجب ان نميز أيضا الانكماش التصوري عن أسلوب الاختزال . فحين يجري انكماش فكرة فهذا لا يعني انها اختزلت بالضرورة الى بعد واحد ، وانما يعني فحسب ان مجالها نقص حتى يتسنى أن نستبعد بقدر الامكان المحتوى المحتمل الذي يتصل بها . وثمة مثال ملفت للنظر عن الانكماش التصوري هو النظر الى التدين على انه مماثل للدين.

ويزودنا فان در ليو بمثال آخر ، فهو يزعم ان « الالحاد » لا يعكس موقفا بالنسبة الى الحياة . فاذا انكمشت الكلمة الهولندية : « ليفنشودنج » بقصد استبعاد الالحاد ، فهذا قد يبدو مقبولا في ظاهرة ولكن الواقع انه لا يمكن وجود أحد ليس له اتجاه ازاء الحياة .

وثمة نوعان من أسلوب الاحتزال والتخفيض لهما هيا اتصال بالموضوع : أحدهما النوع الذي يرجع نشوء ظاهرة الى سبب واحد ، والآخر يهيىء تفسيرا لا على أساس سبب تلو الآخر وانما على أساس عدد من الأسباب (الاختزال التعددي) . الصفة المميزة للاختزال التعددي هي الالتزام بطائفة من الأسباب الممكنة باعتبارها مفتاح التفسير دون الاعتراف بشرعية اضافات مستقبلة الى تلك الطائفة ، وهو الأمر الذي يجعل من الصعب أحيانا عزل أسلوب اختزالي تعددي عن تحليل حقيقي ينطوي على تفسير تعددي . فأسلوب الاختزال التعددي كما يطبق على مولد الاسلام مثلا ، انما يفسر هذا المولد على أساس عوامل سوسيولوجية وسيكولوجية تسلبه طابعه الديني

ان تفسير ظواهر الحادث ينظر اليـــه على أساس اصلاحات أو ثورة اجتماعية علمانيه ، ولا ينظر الى طابعه الدينى على أنه ايديولوجيه اجتماعيه وليس باعتباره نوعا متميزا من الايديولوجية وهو ما يختلف عن الأنواع غير الدينيه .

هناك ناحية ثقافية من نوحى مشكلة زيادة الأفكار السيكولوجية فى دراســة الدين . اذ لما كانت سيكولوجية الدين وليدة علم النفس الحديث الذى ولد وتطـور بدوره فى المجتمعات الغربية ، لهذا تميل خصيصات معينة تميز هذه المجتمعات الى أن يكون لها تأثير مانع ، هناك المقاومة من دوائر معينة لما يدعيه العلم من انه يفهم طبيعة الدين ، وهو الأمر الذى فرض على وليم جيمس أن يقدم الاعتذارات والحجج ازاء معاملة الدين كموضوع صحيح للدراسة العلمية . وفضلا عن هذا ، هناك تخفيض قيمة ومغزى الدين عند عدد كبير من علماء النفس الذين ليست لديهم ميول دينية ويفسرونه على أساس التضامن الاجتماعى فى المواقف الحرجة وأمثالها ، وذلك بالنسبة الى مرحلة معينة من مراحل التنوير الجماعى . أنهم ينظرون الى الدين ككل على أنه ظاهرة اشتقاقية من الأفضل احلال شىء آخر مكانها . هناك بالطبع علماء نفس آخرون يرون فى الدين شيئا له قيمة وذلك دون الاعتقاد فى مذاهبه ، لكن كلا المجمـــوعتين تدعم الأخرى بمعنى تفسير ظواهر الدين بأسلوب الاختزال التعددى . ولما كان المعتقد أن الظواهر قد تم تفسيرها ، لهذا لا تنشأ مشكلة تفسيرها وعندئذ يمكن النظر الى الاضافات الى الأفكار الأساسية فى علم النفس بالمعنى الذى نضعه فى الذهن ، على أنها غير ذات موضوع .

فى الدراسة السيكولوجية للدين اكتسب أسلوب الاختزال التعددى الاهتمام نظرا الى نجاحه فى تفسير ظواهر معلومة . ولكن اذ نواصل البحث تتكشف لنـا نقائص خطيرة معينة ، مما كشفت عنه الدراسة الرائعة والواضـــحة التى أجراها كنتريل عن حركات الاصلاح الدينية . فبعد تحليل حركة « الأب المقدس » تحليلا نافعا (بالتعاون مع مظفر شريف) يقتبس هذه الأمور التى توصلت اليها لجنته .

أمر قاض فى نيوجرسى باجراء تحقيق رسمى فى الحركة ، لخص أسباب نموها على النحو الآتى : ـ

١ ـ البحث عن الامن الاقتصادى .

٢ ـ الرغبة فى الهروب من حقائق الحياه وظروف الفقر التى يعيش فيهـــا النـــاس .

٣ ـ البحث عن وضع اجتماعى .

٤ ـ البحث الغريزى عن الله والتأكد من وجود حياة بعد الموت .

من هذه النتائج التى تم الوصول اليها نلقى الثلاث الأولى شبيهة بالتى سبق ايرادها باعتبار أنها الأسباب الأساسية التى جذبت الناس الى الحركة ، الا أن النتيجة الرابعة التى توصلت اليها اللجنة لن تصمد أمام البحث السيكولوجى ، وقد يكون الأدق فى التعبير أن نستبدل عبارة « البحث الغريزى عن الله » بالفكرة التى

تقول أن الأفراد يسعون بصفه مستمرة الى اضفاء معنى على بيئتهم ، وانه عنـــدما لا يمكن ايجاد معنى متأصل فى حقائق العالم ، فان الفرد اما أن يخلق لنفسه رمزا يمض بطريقة مرضية ، أو أن يتقبل من ثقافته رمزا سبق ابتداعه ليربط به بيئته ربطا له معنى ٠

الشيء المثير للاهتمام هو ما عمد اليه كنتريل من اعادة صوغ السبب الرابع ٠ فهو يحذف كلمة « الله » ويضع مكانها صبغة أخرى تثير الخلط تماما فى المشكلة ، وهو عمل يبعث على الدهشة بالنسبة الى عالم نفسى مشهور مثله ٠ انه يشوه تماما ما يدل عليه اصطلاح « البحث عن الله » ، فبدلا من أن يتناول العبارة بمعناها باعتبارها ظاهرة ، يستبدلها بتفسير يتعارض مع الحقائق وأن المؤمنين بالمذهب الدينى لا ينظرون الى الله على أنه رمز وانما على أنه حقيقة على نحو ما فعل أتباع حركة الأب المقدس اذ اعتبروه الله وقد تجسد فيه ٠٠ وهكذا تكون الصياغة التى وضعها القاضى أدق من صياغة كنتريل ٠ انه يمد نطاق الدقة بتحويل صورة أخص الى صورة عم ٠

ان البحث الدائم عن تكيف ازاء الحياة له معنى ، هو أمر أساسى جدا وعام ٠ ليس هناك سلوك يخلو من معنى يعلق به بفعل الموضوع ٠ وحتى فى حالات المرض العقلى والنفسانى والاضطراب العصبى نجد أن كل السلوك مشبع بمعنى أو معان ٠ وثمة أنواع مختلفة من البحث عن أنواع مختلفة عن اتجاهات بالنسبة الى الحياة لها مغزى ، ومن بينها حركة الآب المقدس فهى تدخل فى عداد الأنواع التى تشتمل على ما فوق الطبيعة فى نظامها للأشياء وفى داخلها تحت فئة فرعية تقع على حدود النوع الباثولوجى الاجتماعى

ولما كان المعروف ان الكثير من حركات الاصلاح ، من دينية وغير دينية ، تؤدى عملها مرتبطة بالأسباب التى تتخذ لتفسير حركة الأب المقدس ، لهذا لا يمكن النظر الى تحليل يقتصر على مثل هذا المستوى من التعميم ، على أنه تحليل مناسب ٠ انه مثال عن الاختزالية التعددية يصفى التفرقة بين الظواهر ٠ فما يبدو حركة دينية تندرج تحت مقولة الظواهر ، انما يدرج تحت مقولة شبيهة نوعا بحركة التسلح الخلقى والثورة النازية وتؤدى نفس الوظائف السيكولوجية ٠ هنا دلالة واضحة على أن حركة اجتماعية قد ضخمت الى الحد الذى يجعلها تلغى الفوارق بين مملكة الأب المقدس والثورة النازية ، وهذه الفكرة المنضخمة هى النوع المثالى الذى أخذه كنتريل عن ويبر ، من حركة اجتماعية حللت على ضوء الاختزالية التعددية ٠

فى تحليل كنتريل للثورة النازية يلاحظ ما ينطوى عليه من تعقيـــد فتعتبر الوطنية الالمانية جنبا الى جنب مع انتفاء الامن الاقتصادى ، والتهديد بحدوث فوضى ، وقلب المعايير القديمة ، وزيادة احساس الفرد باحترام الذات وبوضعه ، وقابليـــة

التأثر بدعوة يطلقها زعيم قوى ، والحاجة الى جماعة تتخذ كبش فداء ، وهكذا • فى حالة الأب المقدس لا يعتبر كنتريل •

البحث عن الله عاطفة يمكن مقارنتها بالوطنية الالمانية • فالعاطفة الدينية لا يجرى النظر اليها على أنها عنصر متميز يسهل التعرف عليه ، لا يختفى عند التحليل ويندمج فى قوى أخرى ، كما يحدث فى حالة هذيان •

عند اكتشافها أو اضفاء طابع الحقيقة على الرموز على حد تعبير كنتريل • ولما كانت الظاهرة الدينيه لا تعتبر سوى تحقيق رغبة يمكن فهمها ، لهذا يمكن ادراجها فى نطاق سيكولوجيا التمنى بأن يكون الشىء صحيحا ، وهو ما يجرى الشعور بأنه كاف للمهمة ، وكذلك لا يجرى الاحساس قويا بالحاجة الى توسيع نطاق المفاهيم •

وبينما كثيرا ما جرى التعبير عن الفكرة التى تذهب الى أن التجربة الدينية تختلف من حيث الماهيه عن التجربة غير الدينية ، فكون هذا لم يسفر عن خلق مفاهيم معترف بها يطبقها عموما جماعة العلماء الاجتماعيين ، ليس حالة منعزلة فعقدة أوديب ظهرت فى الأدب والأساطير قبل أن يطلع بها فرويد كمفهوم علمى بوقت طويل ، ويمكن أن يقال الشىء نفسه عن الاضطراب العصبى الجنسى • ولكن أخفقت محاولات وضع تعريف للدين يعزل حقاً الموضوع بطريقة واقعية لها مغزاها ، وكان السبب الكامن وراء هذا قيام مدهب الايمان بالانسان والذى يستغنى عن اللاطبيعى ، والدعاء والمقدس والحياة بعد الموت • كان الايمان بالانسان يمثل الثورة ضد الدين التاريخى فى الغرب ، وصحب هذا احياء العلم • ولما كان علم النفس نفسه من نتاج هذه الحركة ، فمن المفهوم انه لم يشغل نفسه فى أول أمره بالاستيعاب النظرى للظاهرة الدينية باعتبارها ظاهرة بشرية مستقلة ومتميزة من حيث الماهية • ولقد أثار برجر بعدا طريفا يتعلق بالغرض الايديولوجى من التعرف الوظيفى للدين ، كما هو موجود فى مؤلفات دركهايم وديوى حيث أزيلت الصفة الخاصة للظواهر الدينية المتميزة من حيث ماهيتها • ويقترح برجر مصدرين أولهما :

يأتى مما يمكن أن ندعوه امبريالية الاساليب الاكاديمية ، وغالبا ما يكون له اتصال بمشروعات الأفراد الجديرة بالعلم • وهكذا هناك علماء اجتماع يعرفون القليل جدا عن الدين ولكنهم يريدون أن يدرسوا ظاهرة معينة ذات أنغام توافقية دينية •

وعلى النقيض من هذا هناك علماء يحملون درجات علمية فى الدين يريدون أن يدرسوا مثلا الكوميونات أو التقاليد الجنسية المتغيرة ، أو الحركات السياسية • لكننا الطائفتين من الأفراد اهتمام أيديولوجى معتدل فى أن يدرجوا تحت نفس التعريف المجال السابق لتخصصهم والمجال الذى يتجهون نحوه الآن •

والآخر أشد خطورة :

موضوعى هو : ان الاسلوب الوظيفى فى النظرة الى الدين ، وأيا كانت نوايا أصحابه النظرية الاصلية ، يفيد فى اضفاء مبررات شبه علمية لفكرة عن العالم ذات صبغة دنيوية ، وهو يحقق هذا الغرض باجراء ادراكى بسيط فى جوهره : يجرى تجنب الطابع الخاص للظاهرة الدينية بجعلها مساوية للظواهر الأخرى • يتم « بسط سطح » الظاهرة الدينية • وأخيرا لا تعود موضع الادراك بها • يدخل الدين فى ليل تنطمس فيه جميع الأشياء ، وهذا اللون المعتم الذى تبدو به ، هو النظرة الدنيوية الطابع عن الواقع والتى فيها تكون أية مظاهر يتجلى بها السمو عديمة المعنى بالتعبير الدقيق ، وعلى ذلك لا يمكن بحثها الا على أساس وظائف اجتماعية أو سيكولوجية يمكن فهمها دون الاشارة الى العلو •

ومع كل ، فالفكرة القائلة بأن التجربة الدينية مختلفة كيفيا عن الفكرة غير الدينية ، هذه الفكرة كانت موجودة بعضا من الوقت ، فقد وضع أوتو مثلا ، التأكيد عليها • وأن الخوف من الله مختلف عن الأنواع الأخرى من الخوف التى يمكن تقبلها بسهولة ، ولكن تبقى مشكلة اعطائها وضعا نظريا مشروعا فى علم النفس • فاذا حدث اضطراب عصبى أو مرض عقلى نفسانى نتيجة الخوف من الله ، فيجب أن يكون لدى علم النفس تصور يستخدم فى التحليل والتفسير ، يعالج المشكلة على أنها مستقلة بذاتها وليست اشتقاقية تكمن جذورها فى المجال غير الدينى وادراك امكانية حدوث اضطرابات دينية حقيقية ، ينطوى أيضا على ادراك دوافع محركة دينية حقا وتعمل على تكامل الشخصية •

ويضع بول برويزر التأكيد على ضرورة التفرقة نظريا بين الدين وغير الدين ، أو ما يدعوه « الكفر » •

أميل فى هذه اللحظة الى الظن بأن الكفر ، شأنه شأن الدين ، له سمك معين ، وجوهر ، ومحتوى ، وأسلوب ، وبنيان ووظيفة ، كلها تحدد مجموع تجربة الشخص • ليس الكفر انتفاء وجود شىء فحسب ، ومن المؤكد أنه ليس مجرد افتقاد شىء طيب ومستحب أو ممتع • انه أقرب بكثير الى اتخاذ موقف أو وضع فعال ينطوى على استبعاد وضع آخر يعتبر برغم رواجه عند العامة وطبيعته ، شيئا مناسبا وصالحا فى أسلوب للحياة مكتسب • الكفر ، مثله مثل الدين ، يمكن أن

يكون غيورا ونضاليا وايضاحيا ومتزنا أو مقنعا • وعلى غرار الدين ، يمكن أن يكون نتاج التدريب أو اتخـــاذ القرارات الوجودى ، أو الانحراف • وكثيرا جدا ما يكون من منتجات التعلم الدينى !

يجب تحرير تعريف الدين من القيود الناشئة من خاصيات المجتمع الغربى • فالغرض الفلسفى من العلمانية الفلسفية التى لاحظها برجر ، والجذبية العاطفية التى تتسم بها كلمة « دين » لننقل شيئا نبيلا وجماليا ، وهدف خلق روح من الانسجام ، هذه جميعا ومهما كانت حميدة ، يجب ألا يسمح لها بأن تعرقل المحاولة • وعلى المراقبين من العالم غير الغربى أن يفصلوا المشكلات الحقيقية المحيطة بتعريف الدين عن المؤثرات التاريخيه والثقافيه الخاصة بالمجتمع الغربى التى تميل الى دفع مثل هذا التعريف نحو اتجاه معين • ولسنا بحاجة الى القول بأن هذا الحذر مناسب أيضا بصدد المؤثرات الناشئة من تقاليدهم أنفسهم ••



لوحظ منذ فترة طويلة عند التعرض لدراسة الديانات أن الوحدة الظاهرة لأى مجموعة من المسلمات والمعتقدات والطقوس والشعائر المتعددة ينضوى تحتها شكل من الثنائيــة يكون ذا طبيعة تكميلية أو على العكس ذا طبيعة متصارعة معها . فأى ديانة منظمة يكون لها شكل « رسمى » وشكل « شعبى » ، فالديانة « الرسمية » يتم نقلها وتدريسها بواسطة أشخاص يعينون خصيصا ليمثلوا ويفسروا القوة الخارقة للطبيعة بين مجموعة المؤمنين بتلك الديانة . أما الديانة « الشعبية » كما تمارسها الجماهير فانها لا تتصل الا فى القليل أو لا تتصل على الاطلاق بالهيكل الكنسى . فالمعتقدات والشــعائر تعتبر جزءا من تراث الجماعة يتم تسليمها بطريقة غير رسمية من جيل الى جيل .

ولقد وجد هذا الفصل أيام المسيحية الأولى ، ولقد أوضح ج. جوف أن وجود النظرية الكنسية فى الحضارة الغربية التى تؤكد « الطبيعه الروحية لله » لا تنفى احياء الظهور المادى لله . وبالمثل أشار دانيال روبس الى أن المعتقدات التى تعتنقها قلة من « الأشخاص المتفوقين » كانت تتناقض بشدة فى ذلك الوقت مع « علم النفس الدينى البدائى » للجماهير ، فقد كانت تلك القلة تشعر بالحاجة الى دليل محسوس واضح للقوة الخارقة التى تتضح فى الصورة الانسانية .

وتنحدر الكاثوليكيه البرازيلية مباشرة من كاثوليكية القرن السادس عشر

الكاتب : ماريا أسورا بيريرا دى كويروز

أستاذة فى مركز الدراسات الريفية والحضرية التابع لجماعة ساوباولو (البرازيل) · لها مؤلفات واسعة نشرت باللغتين البرتغالية والفرنسية عن الظواهر الريفية فى البرازيل وعن الموضوعات الاجتماعية ·

المترجمة : سعاد عبد الرسول حسن

مديرة ادارة بالشعبة القومية لليونسكو

البرتغالية التى تتميز بنوع من الثنائية أشار اليه المؤرخون · ولقد كان روجر باستايد من أوائل الذين وضعوا فاصلا بين « الكاثوليكية المحلية » لرؤساء العائلات الكاثوليكية الكبيرة وبين الكاثوليكية التى تميل للطابع الرومانى والعالمى التى تعتنقها الجماعات الدينية ويمثلها الجزويت على وجه الخصوص · وقد انتقل الشكل الأول من أشكال الكاثوليكية عن طريق العائلة الى طبقة ملاك الأراضى الذين كانوا يملكون الطواحين والمزارع ، اما الشكل الثانى فقد انتقل عن طريق الهيكل الكنسى للكنيسة الرومانية التى نجحت فى الاحتفاظ باستقلالها بعيدا عن ملاك الأراضى · ومع ذلك فان ملاك الأرض ظلوا يسيطرون على صغار رجال الدين الذين كانوا يخضعون بخنوع لسلطتهم فى حين أن مختلف الجماعات الدينية تتحدى سلطاتهم الفعلية غير المحدودة · ولقد كان روجر باستايد يعتبر تلك الثنائية شيئا تتميز به الفترة الاستعمارية البرازيلية (١٥٠٠ ــ ١٨٢٢) ·

ولقد حثت الدراسات الاولى التى قام بها روجر باستايد لهذه النظرية العديد من المؤرخين وعلماء الاجتماع البرازيليين على استخدام هيكل ثنائى بشكل أو بآخر كان أكثر شيوعا ذلك الهيكل الذى كان يفصل بين « الكاثوليكية الرسمية » و « الكاثوليكية الشعبية » ، فكانت « الكاثوليكية الرسمية » هى تلك التى تنتمى الى الهيكل الكنسى وقلة من الأتباع المخلصين جدا ، وكانت « الكاثوليكية الشعبية » هى تلك التى تنتمى للأغلبية العظمى من البرازيليين الذين ورثوها عن البرتغال ، ولكنها كانت تتمثل فى الممارسات الدائمة التى أصبحت غير مستخدمة فى الدولة الأم ·

ومع ذلك فقد كان التفسيم كما رآه روجر باستايد يختلف تماما عن نوع التقسيم السائد اليوم • فقد كان يقوم على أساس الهيكل الاجتماعي والاقتصادى فى ذلك الوقت الذى كانت السلطة فيه تتركز فى يد الأغنياء • ولقد كان الدين يحكم الى حد ما فى ضوء هذا الهيكل • ونتيجة لذلك فقد وجد هيكلان يعيشان جنبا الى جنب « كوزراء للطقوس المقدسة » ، فكان هناك قساوسة الأبرشية الذين يحكمهم ملاك الأرض الموسرون من ناحية والجماعات الدينية الذين لا يخضعون لحكم هؤلاء الملاك من ناحية آخرى ، وقد توقف تحليل باستايد للكاثوليكيه البرازيلية فى نهاية الفترة الاستعمارية ، ولا نعرف كيف طبق نظريته على الفترات الملكية والجمهورية • والمهم فى الموضوع أن هذا التقسيم كان يقوم على افتراض اجتماعى ولا يمكن اعتباره تقريرا دقيقا عن الأشكال والشعائر الدينية المختلفة •

وقد تم الفصل بطريقة شائعة بين « الكاثوليكية الرسميه » و « الكاثوليكية الشعبية » عن طريق الدراسات التى تناولت الديانة السائدة فى البرازيل • ومن الممكن فى الواقع حصر التعدد الكاثوليكى الذى أشار اليه عالم الاجتماع البرازيلى تال دى أزيفيدو فى هدين الشكلين الأساسيين أو الشكلين المتطرفين بحيث يمكن ملاحظة التنوعات الأخرى داخلهما • ومع ذلك فقد بدأنا نتحقق من أن هناك أحكاما قيمة تكمن وراء هذا الفصل الحيادى الظاهر • فكلمة شعبى كلمة غامضة ، فهى تشير الى ما ينتمى الى « الادارة الشائعة للانسانية » ، أو تنتمى للأغلبية ، ولكنها أحيانا تستخدم لتوضيح « ما ينتمى الى الطبقات الدنيا من المجتمع » فى نغمة منحطة • واستخدام هذه الكلمة كنعت للكلمه « ديانة » يشير الى أن الدين الرسمى هو « الأكثر صحة » على مستوى عال أكثر من الدين الذى تنتمى اليه الأغلبية ونعنى الجماهير التى تتكون منها القاعدة الاجتماعية الدنيا التى تكون معتقداتها ذات طبيعة أكثر ميلا للسحر والخرافات أكثر منها ميلا للدين الملتزم •

ولقد كان فكرة التغيير أو التطوير واردة بالنسبة للرموز الدينية • وتبعا لتلك الفكرة فان الكاثوليكية الشعبية كانت سائدة مادامت البرازيل دوله زراعية يعيش معظم سكانها فى مناطق زراعية • ولقد صاحب التصنيع تدفق مهاجرين الى المدن ، وفى عام ١٩٤٠ كسبت الكاثوليكية الرسمية الأكثر ثقافة والأكثر تعقلا الجولة ، فى حين ظلت الكاثوليكية الشعبية التى كانت تضم الخرافات والمعتقدات البالية تزداد تقهقرا الى المناطق الأكثر بعدا والأكثر فقرا لتنتشر بين الطبقات الدنيا غير المتعلمة فى المجتمع الحضرى •

وهكذا ومع التقدم التدريجى لهياكل أكثر تقدما وتركيبا لتحل محل النظام الاقتصادى والاجتماعى الأكثر قدما وبساطة بدأت الكاثوليكية الشعبية – التى لم يكن لها هيكل منظم وكانت تقوم على الأفكار الخيالية – فى الاختفاء • ودخلت وسائل الاعلام الى البرازيل وقوبلت بتجاوب شعبى كبير • فدخلت أجهزة التلفزيون الى الأكواخ ، وكانت عاملا فعالا فى تغيير الاتجاهات الدينية • فقد أثارت وسائل الاعلام الرغبة فى نهج أسلوب جديد فى الحياة والسلوك وطرق التفكير واستنباط قيم جديدة وهذا كله مما يتعارض مع الثقافة الشعبية التقليدية فى البرازيل •

ومع ذلك فلما كانت عملية التصنيع وانتشار النزعة الحضرية تختلف من حيث كثافتها فى أجزاء مختلفة من الدولة فان الاختلافات الاقليمية كانت حادة • وقد فقدت

الكاثوليكية الشعبية سيطرتها في ضاحيه « ساو باولو » مثلا ، فقد كانت حركة التصنيع وطرق الزراعة الرأسمالية التى انتشرت في كل مكان سببا في وضع حد للطرق القديمة فى التفكير والسلوك · غير أنه فى أماكن أخرى أقل تقدما من الناحية الصناعية فى البرازيل (فى الشمال الشرقى مثلا) حيث كانت الطرق الزراعية تسير وفق الأسلوب القديم كانت الكاثوليكية الشعبية قوية كما كانت دائما ·

لذلك فان هناك خطا يفصل بالتوازى بطريقة ضمنية بين ما يمكن أن يطلق عنيه اسم العوالم العالية للمعرفه (العلم وطرقه المنظمة) والعمل (التكنولوجيا وطرقها المتعقلة) من ناحية وبين الكاثوليكية الرسمية من ناحية أخرى وتعرف الكاثوليكية الرسمية بأنها مرتبطة بالتعليم وتطور المواصلات والتجديد · فى حين أن الكاثوليكية الشعبية مرتبطة بالامية والعزلة الريفية ومقاومة التغيير ·

تلك هى النظريات التى نعتبر المرجع عند دراسة الكاثوليكية فى البرازيل · فهل تستطيع تلك النظريات أن تعطى تفسيرا كفؤا للأوضاع الحقيقية ؟ ان دراسة بعض الأمثلة الملموسة قد تعطى الاجابة على هذا السؤال ·

صاحب رسالة فى بداية القرن

القس سيسيرو

ولد سيسيرو روماو بابتستا فى مدينة « كراتو » الواقعة جنوب مقاطعة « سيرا » فى المنطقه القاحلة التى تقع فى الشمال الشرقى للبرازيل المعروفة باسم « سيرتاو » · ولقد أثبت سيسيرو نزعته الدينية منذ سنوات حياته الأولى · فقد تلقى تعليمه فى معهد الكهوت فى « فورتاليزا » عاصمة المقاطعة وعين عام ١٨٧٢ · ولقد كان تعيينه فى قرية جوزيرو – وهى قرية صغيرة بجوار مسقط رأسه – سببا فى رجوعه مرة أخرى ليعيش بين مواطنيه · وكانت جوزيرو معروفة بأنها موطن البلطجية والسكارى والعاهرات · وحول أطراف القرية كانت عدة ضياع كبيرة متناثرة يملكها الفلاحون ومربو الماشية الذين كانوا ينقسمون الى أحزاب عائلية يتصارع بعضها مع البعض الآخر من أجل السيطرة على الشؤون المحلية ·

ولم يكن سيسيرو مؤهلا لتأكيد سلطته على ملاك الارض المجاورين أو الخارجين على القانون فى القرية بسبب صغر سنه وضعف بنيته ، ولكن ذكاءه ومعرفته بالسكان المحليين بينت له الطريقة التى يجذب بها انتباههم · فقد كان سيسيرو بثوبه الكهنوتى المرتق ونعله التى يضع فيها قدميه العاريتين ولحيته وشعره الكثيف صورة حقيقية « للتائب » الذى يوقره الريفيون البرازيليون كواحد نبذ متع هذا العالم ليكفر عن ذنوبه ويساعد جيرانه فلقد كان سيسيرو يتجول فى المناطق الريفية الواقعة حول جوزيرو حاملا عودا جافا كثير العقد من جذع شجرة ويسير مسافات طويلة دون كلل متنقلا من ضيعة الى أخرى ومن بيت الى بيت ينصح العباد المخلصين ويتحدث عن يوم الحساب ويعلمهم معنى الصلاة التى يعتقد أنه ليس هناك أمل فى الخلاص بالنسبة للانسان بدونها

ولم يكن سيسيرو يتقاضى مرتبا ، ولكنه كان يعيش على ما يجود به عليه الناس مقابل ما يقدمه لهم من خدمات وقد كان لذلك أعمق الأثر في جمهوره الذى لم يتعود تلك النظرة الزاهدة فى الممتلكات الدنيوية . لذلك انهالت عليه الهدايا من كل نوع ، وكان القسيس الشاب الزاهد بطبيعته يوزع معظمها على المحتاجين . وذاع صيته واكتسب مكانة محترمة وانتشر نفوذه .

ولقد كان الهدف الرئيسى لسيسيرو هو تهدئة المنطقة ووضع حد للصراع الدموى الذى كان يهز الأحزاب العائلية الكبيرة . ولقد نصح ملاك الأرض بأن يأتوا ويعيشوا بالقرب منه فى قريته الصغيره حتى يمكنه أن يراقب أحوالهم ويمنع نشوب المعارك بينهم . وقد تحقق لملاك الأرض الصغار والفلاحين الذين لا يملكون أرضا أن من مصلحتهم أن يكونوا فى حماية القسيس الشاب الذى أصبح يمثل البطل بالنسبة لهم ضد القوة الغاشمة لكبار ملاك الأرض ومربى الماشية . وبدأ حجم القرية ينمو بطريقة ثابتة . ورحبت كل من الحكومة الاقليمية والحكومة الفيدرالية بما يقوم به القسيس الشاب . كذلك عبرت الكنيسة عن تقديرها العظيم لأنها رأت فيه روحا متحركة من وراء النهضة الدينية التى من شأنها أن تعيد الأغنياء والفقراء الى حظيرة الايمان . وهكذا بدا سيسيرو كنموذج مثالى للقسيس الذى يعتبر مفيدا للمجتمع والكنيسة فى آن واحد .

ولقد ساهم نجاح سيسيرو فى الواقع فى تعميق احساسه برسالته كما رآها فى أحلامه عندما كان فى مدرسة اللاهوت . لقد كان يحس أن عليه أن يجعل من جوزيرو العاصمة الدينية للشمال الشرقى من خلال سيطرته على كل من الحياة الدينية والدنيوية فى المنطقة . ولقد كانت حماسة التائبين الذين كانوا يتكبدون المشاق لكى يتبعوا نصيحته ليكفروا عن ذنوبهم والتدفق المستمر للحجاج الذين كانوا يأتون ليقيموا فى جوزيرو تحت حمايته وزعماء السياسة المحليين الذين كانوا يبحثون عن نصيحته فى الانتخابات تمثل بالنسبة له الدليل على الرسالة المقدسة التى يجب عليه أن يقوم بها . وبدأت ثروته تتزايد بسبب تزايد الهدايا التى كان يتلقاها ببذخ فى مقابل ما يؤديه من خدمات ، وقد أصبح قادرا على استخدام تلك الهدايا فى وضع نظام كفيل بغوث الفقراء وبصفة عامة تحسين أوضاع أغلبية أهل قريته التى أصبحت بالتدريج أشبه بالمدينة .

وفى عام ١٨٨٩ أى بعد مرور سبعة عشر عاما على وصوله الى جوزيرو أصبح معروفا أن فى مقدوره أن يأتى بالمعجزات . وكانت ثقة الناس به كبيرة لا يرقى اليها الشك ، فهو مبعوث الله الموثوق به . وبدأ تدفق الحجاج الى جوزيرو يتزايد . وتركت آلاف العائلات من مختلف مناحى الحياة منازلها وجاءت لتستقر بجوار ممثل الله المختار . واشترت الأسر الأكثر ثراء ممتلكات فى مدينة جوزيرو أو بالقرب منها ، وتطلعت الأسر الأكثر فقرا الى العمل متجهين صوب الرجل الذى كان يبدو فى نظرهم نصير المضطهدين والأب الروحى للفقراء . ولقد كان الجميع يرون فى سيسيرو أيضا تجسيدا « للشخص الثالث فى الثالوث الأقدس » ـ الروح القدس ـ وأن مجيئه بمثابة التبشير بعصر الروح

ويأخذ البعض من رجال الدين جانب سيسيرو ، فى حين يدينه آخرون بشدة ويتهمونه بأنه دجال . ولم يمض وقت طويل حتى أخذت الكنيسة موقفا يطالب بالاعتدال والهدوء . وأجرى تحقيق حول الموضوع ، واستدعى أطباء كان بعضهم

يؤيده وبعضهم يقف ضده · وأرسل ملف الموضوع الى روما ، وذهب سيسيرو بنفسه الى هناك ليحضر المحاكمة ويتولى دفاعه عن نفسه · ثم عاد الى وطنه بعد عدة أشهر بعد أن حكم عليه بأنه مذنب ، ففصل من عمله ، ومنع من الوعظ أو الاشتراك في القداس · ولقد كان أصحاب المقام الرفيع في الكنيسه يودون نفيه من جوزيرو ولكن منعهم من ذلك التهديد بثورة شعبية لصالحه · والأكثر من ذلك أن « الأب الروحي » كان له عدد لا بأس به من الأتباع والمريدين في الحكومات الاقليمية والفيدرالية وحتى بين رجال الدين ·

وهكذا استمر سيسيرو في العيش في جوزيرو · وكان قبل ذهابه الى روما قد عدل مظهره فجعله أكثر نظافة ليتمشى مع الفكرة التقليدية للقسيس الكاثوليكي · وكان سيسيرو لا يزال يرتدي الملابس الخشنة ويقتات الطعام الرخيص ، ولكنه أصبح يمتلك عددا من الممتلكات في الريف بجانب بعض المباني التي تدر دخلا في المدينة ، وازدادت ممتلكاته مع التدفق الثابت للهدايا التي كان لا يزال يتلقاها · وأصبحت جوزيرو مع التوسع الحضري السريع · سوق عمل فريدة في منطقة « سيرتاو » ، وبدأ الأب الروحي يعمل لارساء قواعد انشاء كاتدرائية · وقد صمم في أطراف المدينة حديقة واسعة يستطيع المؤمنون فيها أن يتعرفوا على المناظر الريفية الطبيعية التي ترتبط بحياة السيد المسيح مثل كهف بيت لحم وجبل الزيتون والجبل الذي صلب عليه السيد المسيح · وقد أصبحت جوزيرو في نظرهم مدينة القدس الجديدة التي تنبأت بها الكتب المقدسة ·

بعد ذلك بدأ سيسيرو يعمل لتعضيد سلطته السياسية · فقد كان دائما يعمل مستشارا لرعيته وقت الانتخابات · وكان المرشحون لمختلف المناصب (وزير في البرلمان ، سيناتور ، أو حتى حاكم اقليمي) يأتون اليه ويتبركون به كضمان لنجاحهم · وفي عام ١٩١١ انتصر على القادة السياسيين المحليين لأنه نجح في أن يجعل جوزيرو ترتفع لمستوى العاصمة الاقليمية ضد ارادة هؤلاء القادة ، وتجنبا للمتاعب المستقبلة جعلهم سيسيرو يوافقون على ابرام معاهدة عدم اعتداء أمام الموثق حتى يحمي نفسه في حالة أي اجراء يتخذ من جانبهم · وقد نشرت الصحافة بنود المعاهدة التي أثارت ضجة في البلاد ·

وقد بلغ الاستهجان لتحدي سيسيرو للسلطة ذروته عام ١٩١٤ عندما ارسل حاكم المقاطعة قواته ضد « الأب الروحي » وانتشرت بسرعة أنباء تهديد القوى التي تعمل ضد المسيح وقوى الالحاد له ، واتجه آلاف المؤيدين الى المدينة المقدسة للدفاع عنها ضد « قوى الشر » · وقد هزم المقاتلون الذين أرسلوا الى جوزيرو على يد جيش الفلاحين المسلحين تسليحاً هزيلاً الذين كان ينظر اليهم على أنهم عصاة · وتقدم جيش الفلاحين الى عاصمة المقاطعة التي فر منها الحاكم ، وبدأت الأنباء تنتشر بأن سيسيرو سيعين حاكما على « سيرا » ولكنه رفض لأنه لم يشأ أن يغادر مدينة جوزيرو موطنه الأصلي · وقد تأكدت سلطته السياسية هناك ، وتحقق حلمه في أن يجعل جوزيرو قاعدة للسلطة الدينية والدنيوية في الاقليم كله ، وأصبح سيسيرو هو الأب الروحي رئيس رؤسائها ·

وخلال العشرين سنة الباقية من حياته كان سيسيرو ينتخب بانتظام ويعاد انتخابه كنائب لرئيس مقاطعة «سيرا» وحاكما لمدينة جوزيرو · وكانت الحكومة تهتم دائما بمشورته عند اتخاذ القرارات الكبرى في المنطقة · ولم يكن أي مرشح ينتخب

الا بعد موافقته • أما بالنسبة لمدينته فانه كان يعمل دائما على أن يجعلها مزدهرة وعصرية ، فأصبحت المدينة نقطة انطلاق للتنمية ، وامتد تأثيرها على « سيرتاو » بأكملها • واستمر الزيدون يتدفقون على المدينة أغنياء وفقراء ، رعاة ماشية ومربى ماشيه ، أصحاب أراض ومعدمين وكلهم تتملكهم الرغبة العامة فى أن يعيشوا فى كنف قديسهم يحدوهم الأمل فى الخلاص •

وعندما توفى سيسيرو فى ٢٠ يوليه ١٩٣٤ أصبحت قرية جوزيرو هى المدينة الثانية فى المقاطعة • وبلغ عدد سكانها ٥٠ر٠٠٠ نسمة ، وأصبحت تضم عشرة آلاف مسكن دائم • وقد أصبحت المدينة من أكثر مراكز الأعمال أهمية فى سيرتاو حيث توجد الصناعات الخفيفة وصناعة الأكواخ والأنشطة التجارية والبنوك والمدارس لمختلف الأعمار • كما طورت الزراعة حول المدينة على أساس تجارى • وقد أصبحت جوزيرو تختلف اختلافا كبيرا عن المحليات المجاورة التى كان اقتصادها لا يزال يعتمد على التوسع فى تربية الماشية والزراعة بهدف مقابلة احتياجات الاعاشة • وفوق ذلك أصبحت جوزيرو مركزا هاما للمواصلات فكان يربطها بعاصمة المقاطعة خط حديدى وطريق كما كان لها مهبط طائرات خاص بها • ومع ذلك فقد ظلت « المدينة المقدسة » هى المركز الحقيقى بكنائسها وأديرتها المتعددة التى يرعاها رهبان من عامة الشعب مع بعض القساوسة • كما ظلت جوزيرو مركزا للتجمع الرئيسى للحجاج فى منطقة «سيرتاو» كلها •

وعندما توفى سيسيرو لم يضعف ذلك من ايمان أتباعه ، ولم يصدقوا أنه قد مات حقا • لقد « ذهب بعيدا » وقد يعود يوما ما « لمدينته المقدسة » ليبشر بيوم الحساب • وحتى اليوم لا يزال الذين يؤمنون به يصلون والكتاب المدقس فى ايديهم يتوسلون الى السيد المسيح والسيدة مريم وجوزيف والأب الروحى « القس سيسيرو • » كما أن صورة سيسيرو تعلق فى مكان الصدارة فى دور العبادة الخاصة بالأسر ، وتتجدد أسطورته دائما بحكايات عن معجزات جديدة • وكانت الحكومات الاقليمية والفيدرالية تعبر عن اجلالها للقائد السياسى العظيم الذى أعاد السلام لذلك الاقليم المضطرب والذى يعتبر هو المؤسس العظيم للمدينة المزدهرة • ولم تعد الكنيسة الكاثوليكية تنكره ، فقد أعيد اليه اعتباره فى الواقع ، وانتشرت اشاعة بأنه سوف يعامل معاملة القديسين •

صانع معجزة فى النصف الثانى من القرن

القس دونيزتى

شهدت مدينة « تامبو » الصغيرة ال ٤ر٥٠٠ نسمة أحداثا دينية غريبة منذ عشرين سنة مضت • وكانت تلك المدينة واقعة تحت تأثير المستعمرة الصناعية العظيمة فى « ساو باولو » التى تبعد عنها حوالى ٣٠٠ كيلومتر • فقد كان القسيس المحلى دونيزتى ساناريز دى ليما الذى كان يبلغ من العمر أربعة وسبعين عاما حينذاك يمارس سلسلة من العلاج المعجزة • فخلال التسعة والعشرين عاما التى قضاها فى تامبو التى عين فيها عام ١٩٢٩ استطاع دونيزتى أن يكتسب شهر كرجل موهوب فى مسائل العلاج ، فقد كان باستطاعته أن يشفى من ادمان الخمر ويخلص من ألم الأسنان بمجرد أن يضع يده على الخد المتورم ويبارك المريض • وقد أطلق عليه لذلك لقب « طبيب أسنان الفلاحين » •

وفي مارس ١٩٥٤ اشتكى له أحد تجار الخمر ـ وكان يتعامل معه ويأتي اليه من المقاطعة المجاورة « منيا جيريس » ليبيعه بعض الخمر ـ من أنه أصبح يحس بعجز في ساقيه بسبب الروماتيزم • وقد عالجه القس دونيزتي بأن وضع يديه على ركبتي الرجل المريضتين ونطق بكلمات البركة • وقدنشر تاجر الخمر أنباء « المعجزة » • وكان هناك آخرون جاءوا الى « تامبو » وتم شفاؤهم أيضا • وقد كان سكان « تامبو » يعجبون من كثرة عدد الناس الذين يسألون عن الطريق الى بيت القسيس واكتشفوا أن بينهم صانع معجزة لم يتعرفوا بعد على الهبات التي يقدمها • وبدأت المرحلة الأولى من الظاهرة النادرة •

وخلال تلك المرحلة الأولى كان القس دنيزوتي يستقبل الحجاج في منزله الواحد تلو الآخر ويستمع الى طلباتهم ويباركهم كلا على حدة ويلمسهم بيديه • وكانت النتيجة فورية ، وكانت تستغرق بعض الوقت في أحيان أخرى • ولم يكن الحجاج يمكثون في تامبو ولكنهم كانوا يغادرونها مرة أخرى في المساء أو في صباح اليوم التالي مصحوبين ببركات القس دونيزتي الذي كان يترك أثرا عميقا في نفوسهم • فقد كان طويلا جدا يغطي رأسه شعر كثيف أبيض له هيئة عسكرية ووجه لافت للنظر •

وكانت الكنيسة تكتظ بالناس أثناء قداس أيام الآحاد ، وقلما كان يسمع صوت أثناء قيامه بالوعظ •

وقد كان يشرح أن الله اختاره ليقوي سلطة الكنيسة الكاثوليكية التي تعتبر الأمل الوحيد في الخلاص بالنسبة للمسيحيين • وقد كان يخطط لبناء كاتدرائية عظيمة في « تامبو » بالنقود التي كان يتلقاها من الحجاج • وهناك يمكن أن يمارس معجزات عظيمة وتصبح « تامبو » هي المدينة المقدسة للبرازيل الى الأبد •

وقد نشرت مقالة مثيرة في صحيفة ساوباولو فجرت المرحلة الثانية من المعجزات • ومنذ تلك اللحظة بدأت أجهزة الاعلام تضع نفسها في موضع المتحدث والناشر للأخبار الغريبة عن معجزات القس دونيزتي في طول البلاد وعرضها • وقد ازداد عدد الحجاج بطريقة كبيرة لم يعد بعدها دونيزتي قادرا على استقبالهم في منزله • وكان عليه أن يعتكف • ففي اللحظة التي كان يعبر فيها الميدان في طريقه الىالكنيسة كانت الجماهير تتجمع من حوله محاولة لمسه أو قطع أزراره أو أجزاء من ردائه لاستخدامها كشارات • ومنذ ذلك الحين لم يكن يستطيع الا أن يتحدث اليهم باختصار ويباركهم من النافذة • وقد وجد أن بركته يمكن أن تحدث أثرا حتى عن بعد وتمنح قوى علاجية خارقة للماء وأوراق الشجر والنسيج • واستمر حدوث المعجزات •

وبدأ تدفق أفواج الحجاج يتخطى حدود « ساوباولو » الى المقاطعات المجاورة ، مثل ريودىجانيرو ، ومنياس جيريس ، وبرانا بل انه امتد الى مقاطعات أبعد من ذلك ، مثل جويس ، وماتو جروسو •وكانت هناك ثمانية قطارات تأتي يوميا الى تامبو من ساوباولو أو من مدينة ريبيروا بريتو في الأحوال العادية ، ولكن أضيف اليها خمسة أو ستة قطارات طوارىء خلال أيام الاسبوع وثمانية أو عشرة قطارات خلال أيام الآحد • وقد كان سائقو اللوريات وأصحاب العربات يكسبون كثيرا من وراء عمليات نقل الحجاج • وقام عدد من الموسرين بتأجير طائرات خاصة لنقلهم • وبدأ سكان مدينة تامبو الذين كانوا لا يخفون شكوكهم في معجزات دونيزتي يعلنون استنكارهم ، فقد اضطربت حياتهم وأصبح من الصعب ان لم يكن من المستحيل بالنسبة لهم التوجه الى أعمالهم •

فلقد كان الغوغاء متجمهرين فى كل مكان يسدون الطرقات · وأصبح الطعـــام نادرا والأسعار مرتفعة جدا وأضحت المدينة فى حالة من القذارة أصبح السكان يخشون معه من انتشار الأوبئة ·

ثم انتشرت الأنباء بأن القوة الخارقة للقسيس دونيزتى سوف تصنع المعجزات من خلال الراديو والتلفزيون · وقد سمح لاحدى محطات الاذاعة فى ساوباولو باذاعة بركته يوميا فى الساعة السادسه بعد الظهر وهو ميعاد صلاة التبشير ، فكان المؤمنون يهرعون الى منازلهم بعد أداء أعمالهم للاستماع الى تلك البركة · وكانوا يضعون القنينات أو أكواب الماء او أفرع الأشجار و الملابس امام أجهزة الراديو والتلفزيون لاعتقادهم أن البركة ستخترق الأشياء وتمنحها قوة علاجية كما لو كان القسيس حاضرا بشخصه · وهكذا كان الناس يضطرون للمكوث فى منازلهم دون حاجة الى القيام برحلة الى مدينة تامبو · وكان دونيزتى يتحدث فى التلفزيون أيضا · وقد عرض فيلم تسجيلى بعنوان « قوة الايمان » فى عدد من دور العرض السينمائى فى ساوباولو ليعطى الناس الفرصة للتعرف على صانع المعجزات دون أن يتجشموا مشقة القيام برحلة الى المدينة المقدسة ·

غير أن تلك الاجراءات التى قصد بها الحد من تدفق الحجاج والمتفرجين قد تمت معادلتها بسلسلة من الأحداث التى ساعدت على زيادتها · فقد انقسمت الكنيســـة الكاثوليكية بالنسبة لهذا الموضوع ، فكان بعض القساوسة يبدون ميلا وديا تجاه صانع المعجزات (مثل أسقف ساوباولو مثلا الذى كان يبدى اعتدالا بالنسبة للموضوع) ، وكان هناك بعض المتشككين من رجال الدين الذين كانوا يعيدون للذاكرة حالات سابقة لقساوسة كانوا يقومون بالعجزات ، كان أكثرهم اثارة القسيس سيسيرو وأحدثهم القسيس الهولندى ايوستاش فون ليشوت فى منطقة « بووا » عند أطراف ساوباولو ، وكذلك القس أنطونيو فى يوروكانيا فى مقاطعة ميناس جيريس · وقد أخذت الكنيسة فى اعتبارها كل تلك الظواهر وما تسببه من ضرر يفوق ما تسببه من نفع لسلطة الهيكل الكنسى ·

وبينما كانت مكانة القس دونيزتى الصاعدة على وشك أن تحدث ردود فعل خطرة كانت الحكومة المحلية تبدى عداءها الصريح تجاه كل ما يجرى · وكان دونيزتى يعبر بصراحة عن آرائه تجاه الانتخابات القادمة ، فهل يصبح دونيزتى قسيس سيسيرو آخر على المسرح السياسى ؟ وكانت الصحف تقدم أحيانا تقارير عن المناقشات والمجادلات التى تدور بين القساوسة وفى دوائر الحكومة حول المعجزات · وفى النهـاية انتصرت القوى المعارضة لدونيزتى وكسبت الجولة · وتلقى دونيزتى من رؤسائه فى الكنيسة أوامر بوقف جميع أنشطته ·

ونشرت وسائل الاعلام أنباء تقول أن دونيزتى سوف يترك الوعظ ويتـــوقف عن القاء بركته بعد ٣١ مايو ١٩٥٥ · وتجمعت حشود كبيرة من الناس فى مدينة تامبو لاقتناص نظرة من صانع المعجزات وتلقى بركته قبل فوات الأوان · فكان يصل الى تامبو يوميا حوالى ٥٠٫٠٠٠ حاج ويغادرونها فى اليوم نفسه ، وأصبح السير مستحيلا فى شوارع المدينه ، وأصبحت الأشجار الواقعة أمام مبنى الكنيسة ميتة تماما بعد أن نزعت عنها أوراقها وفروعها ولحاؤها ، فقد كانت تلك الأشجار تتلقى البركة من القسيس ثلاث مرات يوميا ، ولذلك فان قوتها العلاجية لابد أن تكون خارقة ·وازدادت كمية الصدقات والنقود التى كانت تلقى فى سلم مذبح الكنيسة حيث كان يتم جمعها · وكان نساء المدينة يرقبنها حتى يتأكدن من أن أحدا لن يمسها · وكان البنك المحلى

يرسل عربة لجمع جميع الأموال ثلاث مرات يوميا لايداعها الخزينة • وكان البنك يذيع من وقت الى آخر آخر رقم للنقود التى تم جمعها مع التذكير بأن تلك الموارد سيتخصص لبناء كاتدرائية فى تامبو • وفى ٣١ مايو وقف القسيس دونيزتى أمام حشد من مئه ألف من الحجاج الصامتين الباكين ليقدم بركته الأخيرة للمؤمنين المتجمعين أمامه ، فى حين تسقط ثلاث طائرات مجموعات من الأزهار على المدينة •

ولقد كان فى امكان الكنيسة أن تقصى القسيس دونيزتى من مقاطعته ، ولكن استقصاء تم اجراؤه أوضح أن مثل هذا القرار قد يؤدى الى معارضة عنيفة • ولذلك فقد اكتفى بأن أجبر دونيزتى على القيام باجازة مفتوحة فى أحد الأديرة خارج مقاطعة ساو باولو • ثم سمح له بالعودة الى منزله ولكنه منع من مزاولة أى نشاط دينى ، وسمح له بأن يتلو القداس أمام المذبح الصغير فى منزله دون أن يقوم بأى وعظ أو يتلو البركة أو بتصرف فى القربان المقدس ، فقد حله محله أحد القساوسة الشبان الذى عين فى منصبه فى مدينة تامبو • ومن حين الى آخر كان الزوار يتوافدون وهم يتوسلون الى الله أن يمكنهم من الحصول على البركة من القسيس دونيزتى • ولكن كان يقال لهم أنه قد توقف عن القيام بجميع الأنشطة « لأسباب هامة » فلم يكن دونيزتى يريد أن يقال أنه قد أطاع الأوامر ببساطة ، ولكنه كان يريد أن يفهم الناس أنه يكفر عن خطيئته بأمر من السماء • وأن الله سيمنحه فى وقت قريب بركته مرة أخرى ويعيد اليه قوته العلاجية •

وقد عاش القسيس الهرم فى تامبو حوالى عشر سنوات دون أن يغادر المدينة أو يقوم بأى نشاط ، ولكنه عاش حياة هادئة جدا ، وعندما مات حدثت بعض الضجة ، فقد تزاحم الناس حوله ليلمسوا جسد الرجل القديس ويتوسلوا اليه أن يمنحهم بركة أخيرة من الرفيق الأعلى ، ثم أطبق الصمت على ذكراه • ومازال الحجاج يأتون من حين الى آخر للصلاة أمام مقبرته ، ولكن ذلك لم يكن يحدث الا قليلا وعلى فترات متباعدة • أما بالنسبة لمدينة تامبو فقد استعادت وضعها القديم ولم تبن فيها الكاتدرائية •

لقد عاش هذان الرجلان صانعا المعجزات فى جزءين مختلفين تماما فى البرازيل ، وفى زمنين مختلفين • ولم يكونا آخر « قديسين » وآخر « صانعى متجزات » يخرجان من داخل الكنيسة الكاثوليكية ، ولكنهما يعتبران اثنين من سلسلة طويلة لا تبدو لها نهاية • وبعض هؤلاء القديسين كانوا على شاكلة القسيس سيسيرو أى أنهم أصبحوا قادة سياسيين واقتصاديين ، بجانب كونهم قادة دينيين ، وبعضهم الآخر كان على شاكلة القسيس دونيزتى ممن يحصرون دائرة نشاطهم فى صناعة المعجزات وشفاء المرض الجسمانى والعقلى • وكان بعضهم من القساوسة وبعضهم الآخر من عامة الناس ممن كرسوا حياتهم للحياة الدينية •

ولقد تخطت أنشطة القسيس سيسيرو مجال كونه مجرد صانع معجزات ، ولكنه كان ينظر اليه باعتباره صاحب رسالة فهل كان من الممكن أن يصبح القسيس دونيزتى صاحب رسالة أيضا بمرور الوقت ، ذلك موضوع يستحق التفكير • ففى أوائل عام ١٩٥٥ كان دونيزتى قد بدأ بتشجيع من أصدقائه الاهتمام بالسياسة ، غير

أن التدخل السريع من جانب الكنيسة قد وضع حدا لهذا الاهتمام . ولابد أن نتذكر أن القسيس سيسيرو قد استغرق وقتا طويلا قبل أن يضع أساس مكانته وقوته ويقف في وجه الكنيسة ثم بعدئذ في وجه قادة السياسة المحليين وأخيرا في وجه أصحاب المذهب الفكتوري الذين بدأوا في الظهور .

ولكن هناك اختلافا مميزا يفصل بين الرجلين . فلقد كان لدى سيسيرو منذ أيام دراسته في مدرسة اللاهوت احساس بأن عليه رسالة يجب أن يؤديها وأن حياته جميعها كقسيس قد كرست لتحقيق تلك الرسالة . في حين أن دونيزتي رغم أنه كان دائما مشبعا بقوة روحية عميقة لم يتلق « الوحي » المقدس حتى بلغ الرابعة والسبعين من عمره . ولقد كان سيسيرو يعمل ببطء وصبر ، وقد أرسى قواعد استراتيجية كاملة من أجل الحصول على هدفه وتحقيق قوته الدنيوية والروحية التي من شأنها أن تمكنه من السيطرة على أهل « سيرتاو » . لقد كان صعودا طويلا وبطيئا ولكنه كان يؤتي نتائج دائمة . أما نجاح دونيزتي فلم يكن قائما على أسس متينة ، وعلى الرغم من بريقه فانه كان نجاحا قصير الأجل .

وعلى الرغم من تلك الاختلافات فان الحالتين تتشابهان في بعض جوانبهما . فلقد كان كل من الرجلين يتمتع بالقوة الخارقة على الشفاء والاتيان بالمعجزات على مختلف أنواعها . وكل من الرجلين تلقى رسالته من الله لايجاد مدينة مقدسة والتكفير عن ذنوب البشر والكنيسة الكاثوليكية . كما أنهما استخدما مختلف المواد التي تصبح مشبعة بالخصائص العلاجية المقدسة مثل الماء وأوراق الأشجار والنسيج . وكانت لكل من الرجلين القوة الخارقة في منح البركة وقوة الاستخدام للوعظ . كذلك فان تجاوب الأتباع كان متشابها بالنسبة للرجلين . فقد كانوا يأتون من جميع طبقات المجتمع ، وكانوا يعتبرون الدين وسيلة للحصول على الخدمات . ولم يكن يبدو أنهم مهتمين على وجه الخصوص بالجوانب الروحية للمذهب والممارسة الدينية . ويمكن أن يقال أن ايمانهم كان من النوع « الشعبي » .

ويمكننا أن نصل الى المحصلة النهائية وهي أن جميع طبقات المجتمع البرازيلي تميل الى اعتبار الدين الكاثوليكي وسيلة للسيادة على الطبيعة وعلى العمليات الاجتماعية والاقتصادية . ولا تتعلق تلك الحقيقة « بالشعب فقط » ، ونعني « الطبقات الاجتماعية الدنيا » .

والمحصلة النهائية التي وصلنا اليها هي أنه لا يبدو أن هناك فاصلا حادا بين المجموعات الاجتماعية والاقتصادية المختلفة فيما يتعلق بموضوع الايمان . فحالة دونيزتي أيضا تجعل هناك شكا فيما اذا كانت النظرة تجاه الدين من قبل سكان الأقاليم المتخلفة في الشمالي الشرقي تختلف عن نظرة سكان مقاطعة متطورة صناعيا مثل ساوباولو . ففي عام ١٩٥٤ كانت تامبو تعتبر جزءا مزدهرا في المقاطعة يعتمد اقتصاده جزئيا على محصولات الزراعة المتطورة وجزئيا على تربية الماشية التي تتم على نطاق واسع ، في حين تتيح الصناعة في المنطقة الحضرية فرصا جيدة للعمل حيث كانت صناعة الفخار تعتبر هي الصناعة الرئيسية . ولقد كانت « سيرتاو » التي مارس فيها القس سيسيرو نشاطه بعيدة تماما عن هذا الاطار الاجتماعي والاقتصادي .

فعندما استقر في جوزيرو عام ١٨٧٢ كانت المنطقة فقيرة تماما . وكانت الزراعة وتربية الماشية تتم على مستوى منخفض ، ولم تكن هناك صناعة حقيقية اللهم الاالقليل من صناعات الأكواخ .

ولقد تجاوب سكان سيرتاو الريفيون الاميون مع المعجزات بالطريقة نفسها التى تجاوب بها المتعلمون من سكان المدينة المزدهرة فى الجنوب ، ولا يبدو أنهم قد تأثروا بتخلف اقليمهم أو بوجود وسائل الاتصالات من عدم وجودها • والواقع أن سيسيرو ودونيزتى قد استفادا أقصى اسنفادة من وسائل الاتصالات فى نشر « أخبارهما » على أوسع نطاق • فقد تولى سيسيرو بنفسه فتح طرق جديدة ، وعمل على أن تكون جوزيرو على خط السكة الحديدية الجديد حتى يسهل على أتباعه أن ينتقلوا فى الذهاب والعودة • ولقد سهل استخدام دونيزتى لوسائل الاعلام فى النجاح السريع الساحق غير العادى لمعجزاته • وفى الوقت نفسه سهلت سرعة الاتصالات تجاوب الكنيسة الكاثوليكية ، فقد كانت القساوسة قادرين على أن يرقبوا الأحداث عن كثب منذ بدايتها ، وأن يقوموا بدورهم قبل أن تصبح « المعجزة » جزءا لا يتجزأ من ايمان الناس • وفى حاله القسيس سيسيرو كان الوقت الذى تحقق فيه أصحاب المقام الرفيع فى الكنيسة مما يجرى فى « جوزيرو » متأخرا جدا لاتخاذ اجراء لوقفه •

ومن الشائق حقا أن نرى كيف كانت فكرة انشاء « مدينة مقدسه » تصبح عاصمة الكنيسة الكاثوليكية تتملك الرجلين • ولقد كانت فكرة المدينة المقدسة هذه تتسلل فى الواقع فى جميع أنواع « الوحى » التى نزلت على أصحاب الرسالات الذين قمنا بدراستهم ، فلقد كانوا يشجعون أتباعهم على التجمع فى المناطق الحضرية ، ولم يكن لديهم شىء ضد حياة المدينة • غير أننا وجدنا استثناء واحدا لتلك اللقعدة يتمثل فى صاحب الرسالة المسمى « يوكانام » الذى بدأ فى ريودى جانيرو عام ١٩٦٤ فى حين كان الآخرون من الريف » ، وكان ينتقل بأتباعه كلما مكنه ذلك الى الريف • وهناك استقر فى مزرعة اشتراها تبعد عن برازيليا بسبعين كيلومترا حيث بدأ تكوين جماعة ريفية ، وأخذ يوجه وعظه ضد المدن باعتبارها بؤرا للرذيلة والخطيئة •

ويمكن تفسير التطلع الذى يسيطر على أصحاب الرسالات الريفيين لايجاد مدينة مقدسة بأنه نوع من التوازن المضاد لمجتمع ريفى لا يوجد فيه فى الواقع أى قرى لها وجود بارز « لم يكن لها فى يوم من الأيام) ، فلقد كانت نسبة القرى والمدن بالنسبة لحجم المنطقة وعدد السكان منخفضا جدا ، كما أن السكان كانوا متناثرين فى منطقة شاسعة ، وكل أسرة تعيش على قطعة الأرض الخاصة بها أو الأرض التى تعمل فيها • وقد سيطر على أصحاب الرسالات ما يمكن أن نسميه « الخوف من الحياة المنفردة » ، وهو ما جعلهم يرغبون فى الحياة فى المدينة ولقد شاركهم بقية السكان هذا الخوف الذى يعتبر مسئولا عن التجاوب الذى تقابل به الرسالة الدينية بين الجماهير • ولقد كان أهل الريف يربطون المدن بأفكار غامضة عن فرص أفضل للربح المادى وطرق أكثر راحة وجاذبية للحياة • كما أنهم كانوا يتوقون الى تغيير حياتهم الجافةوالاستمتاع بمباهج المدن • لذلك فان فكرة انشاء المدن المقدسة ليست فكرة جديدة • ويرجع أول تسجيل لتلك الفكرة الى عام ١٩١٧ • وترتبط ظاهرة « الخوف من الحياةالمنفردة» بالتطلع الغامض نحو حياة أفضل فى المدن كانت تسود قبل تطور الصناعة الحديثة فى البرازيل الفترة من ١٩٣٠ الى ١٩٤٠ •

وتبين الدراسة الفاحصة للحالتين الى درجة كبيرة عدم تمشيهما مع التقسيم المتفق عليه « الكاثوليكية الرسمية » و « الكاثوليكية الشعبية » ، فهناك اثنان من القساوسة الكاثوليكيين المعترف بهما رسميا كمفسرين للمذهب الكاثوليكى رئى أنهما يملكان قوى خارقة ، ووجدت الكنيسة أن الأمر فى حاجة الى تحقيق ، وصل الأمر

الى درجة ابعاد الرجلين من وظيفتهما والاعتراض عليهما كمفسرين لمذهبهما • ولكن وعظهم (الذى يعتبر شكلا من أشكال التدريس) وطقوسهم (المرتبطة بالعمل) هى ما يقدمه غيرهم من القساوسة • وفوق ذلك فبعد موت القسيس سيسيرو أعادت اليه الكنيسة اعتباره واعتبر مرة أخرى قسيسا معترفا به للكاثوليكية الرسمية ، وهذا لا يمكن قوله بالنسبة لدونيزتى ، ويمكن ارجاع ذلك الى حقيقة أن منهجه الدينى لم يكن له جذور عميقة بدرجة كافية بين الجماهير •

فهل هذان الرجلان صانعا المعجزات يمثلان التراث الشعبى ؟ وهل يدينـان بنجاحهما لبعد المناطق التى كانا يعيشان فيها والتى جعلا منها مناطق أكثر تقليدية أو محافظة من بقية آجزاء البلاد ؟

من الأمور المؤكدة أن القسيس سيسيرو قد أمضى حياته كلها فى منطقـة متخلفة جدا ، ولكنه تفوق على القادة السياسيين فى المنطقة لأن أنشطته الدينة والاقتصادية والسياسية كانت كلها موجهة نحو تطوير وتحديث هذا الجزء من البلاد • وبفضل جهوده لم تعد قرية جوزيرو معزولة كما كانت ، فقد ساعد على محاربة الامية بانشاء المدارس •

أما بالنسبة للقسيس دونيزتى فقد استفاد أقصى استفادة من التطورات الحديثة فى وسائل الاتصال الجماهيريه لتوصيل رسالته ، وكان يرى أن الموارد المالية التى كان يتلقاها من أتباعه يجب أن تترك للبنك لادراتها • وهكذا كانت حياة وأنشطة الرجلين غير متطابقة مع النظريت التى كانت توضع فى العادة لتفسيرها •

وتوضح دراسة هاتين الحالتين تعذر الدفاع عن نظرية التقسيم بين كاثوليكية شعبية تتضمن اجراءات تتعلق بالخرافات التى يعارضها القساوسة • فالكاثوليكية الاولى تمارسها الصفوة من المؤمنين الملتفين حول القساوسة ، والثانية بعيـــدة عن « مصدر الحق » وترتبط بالســلوك الدينى للجماهير مالم نفترض أن رجال الدين أنفسهم معرضين لاعتناق الكاثوليكية الشعبية ــ مثـــل هذين القسيسين صانعى المعجزات ــ وفى بعض الأحيان يروجون لها بأنفسهم • ولكن كيف اذن نفسر رد الاعتبار من جانب الكنيسة للقسيس سيسيرو ، والعبادة التى سمح لها أن تنمو حول ذكراه ؟ •

كل هذه الحقائق تميل الى دحض النظرية التى تقول أن التصنيع والحضرية تعتبر عوامل حاسمة فى تقرير نشوء الاتجاهات الدينية • ولقد كان ولايزال يقال أن الأغلبية العظمى من البرازيليين ينبذون الكاثوليكية الشعبية بمبالغتها الساذجة وغير المعقولة النفعية ، ويحبذون الكاثوليكية الرسمية الأكثر تحضرا وثقافة وسدادا ، تلك التى تهدف الى تحسين النفس • فاذا كان الأمر كذلك فليس من المستغرب أن يكتسح المنهج الدينى للقسيس سيسيرو الشـــمال الشرقى للبرازيل فى نهـــاية القرن التاسع عشر •

ولقد استفاد سيسيرو ببساطة ، وهو رجل ماهر جدا ، من جهل مواطنيه • وما حدث فى الشمال الشرقى فى نهاية القرن لا يمكن أن يتكرر مرة أخرى اليوم ، وخاصة فى اقليم مثل « ساوباولو » حيث الناس أفضل تعليما بالمقارنة بنظرائهم فى الشمال الشرقى • ومع ذلك ففى الفترة من ١٩٥٤ الى ١٩٥٥ ترك القسيس دونيزتى بصماته على الاقليم وفى مدينة ساوباولو نفسها •

وتبقى الحقيقة فى أن التقسيم الذى يفصل بين الكاثوليكية الرسمية والكاثوليكية الشعبية مثل غيره من النظريات التقسيمية ، بما فى ذلك التقسيم الذى وضعته أنا نفسى فى احدى المراحل « الأرثوذكسية مقابل الكاثوليكية الريفية الساذجة » ــ ليس مناسبا فى الواقع عند اجراء تحليل بعض جوانب الدين فى البرازيل · ويبدو الفرق بين الكاثوليكية الرسمية والكاثوليكية الشعبية طفيفا عندما تدرس حالات مثل تلك الخاصة بالقسيس سيسيرو والقسيس دونيزتى · فهل نستطيع أن نؤكد مفهوما ثنائيا للكاثوليكية يتوافق مع الظواهر التى تتماثل فى بعدها عنا مع بعد كاثوليكية العصور الوسطى ؟ أليس ذلك مساويا للقيام بمحاولة فكرية لوضع الحقائق فى قوالب نظرية على حساب بترها وتشويهها ؟ ·

ومن الواضح أن الطريقة الثنائية لا تقوم على تعريفات واضحة ، كما أنها تتضمن عددا من أحكام القيمة · وفوق ذلك فان الارتباط بين الكاثوليكية الرسمية و « المجتمع الحديث » من ناحية وارتباط الكاثوليكية الشعبية بالمجتمع التقليدى من ناحية أخرى يوضح كيف أن المفاهيم الثنائية فى الدين ترتبط ارتباطا وثيقا بالتقسيم بين التقليدى والحديث الذى بنيت عليه كثير من النظريات المتعلقة بالتطور وواجه نقدا شديدا ·

وكما يمكن أن تتعايش المفاهيم المتعلقة بالتقليدى والحديث فقط ككيانين متزاوجين فانه يبدو أن المفاهيم المتعلقة بالشكل الرسمى والشعبى للكاثوليكيين تكون غير منفصلة داخل الكاثوليكية ككل · ومع ذلك فان تلك الكاثوليكية « العالمية » وضعت خلال تاريخها حدودا لما يمكن أن يسمى « رسميا » بطريقة تجعل فى الامكان أن يصبح ما هو « شعبى » يوما ما « رسميا » فى اليوم التالى · وقد يفسر ذلك اعتراف الكنيسة اليوم بالمنهج الدينى للقس سيسيرو · وقد تتصارع « الكاثوليكية الشعبية » و « الكاثوليكية الرسمية » أو تعملان معا أو تكمل كل منهما الأخرى · فهما مترابطتان · وقد يكون من الشائق اكتشاف الى أى مدى تعتمد كل منهما على الأخرى

اذن فاننى أشعر بالشك فيما اذا كان هذا التقسيم برمته مناسبا لاجراء تحليل للتاريخ الدينى · وقد كانت نقطة البداية فى تحليل روجر باستايد هى المجتمع ككل بما يحويه من هياكل اقتصادية وهياكل تتعلق بالسلطة · وقد ربط روجر باستايد الدين بالمجموعات المختلفة التى كانت تربط نفسها بالدين تبعا لوظيفتها الاجتماعية فهى اما معه أو ضده · ويعتبر التغير الاجتماعى محصلة للتداخل الحادث بين تلك المجموعات · فالظاهرة ليست ذات طريق واحد (كما يدعى أولئك الذين تقوم نظرياتهم الخاصة بالتنمية على التقسيم التقليدى المعاصر) · وهذا يعنى أنه يوجد فى كل مجتمع عديد من المجموعات والأنماط الدينية التى تختلف من مجتمع الى مجتمع كما أنها تظهر بطرق مختلفة متأثرة فى ذلك بالتداخل بين المجموعات بعضها والبعض الآخر وبين المجموعات والمجتمع بصفة عامة ·

ولذلك فان الشكوك التى عبرت عنها فيما يتعلق بالتزاوج الموجود بين « الدين الرسمى » و « الدين الشعبى » ــ وهى شكوك تنطبق بالنسبة لجميع المفاهيم التقسيمية فى علم الاجتماع ــ نابعة بالتأكيد من حقيقة أن التقسيمات مهما اختلفت نوعيتها لا تكون قائمة على ربط التفكير المنظم النظرى مع الحقائق العملية كنقطة بداية ولكنها تعود الى الوراء لترتبط بالمفاهيم الايديولوجية · ومن هنا فان المعالجة الثنائية بدلا من أن تفضى الى تحليل مترابط للحقائق الاجتماعية تقوم بتشويه تلك الحقائق لتتناسب مع أيديولوجية الشخص القائم على البحث ·



●● مقدمة نظرية :

نظرا لأن البوذية لا تمثل بالولادة كما هو الحال فى الديانة الهندوسية ولما كان اعتناق البوذية لا يتطلب أية طقوس خاصة ، فان محاولة تعريف « من هو البوذى » تشكل سؤالا معقدا · ولعله من المفيد أن ننظر الى الدين على أنه مشروع نشاط انسانى يتعلق بالانسان والمجتمع فى سياق تاريخى متطور ·

وقد يكون من المناسب أن نبدأ بحث الموضوع باعتبار أن المتغيرات الرئيسية بما فى ذلك تحديد هوية البوذى كعوامل متذبذبة لا كعوامل ثابتة ، بما يجعل أنه من الممكن النظر الى الديانة والى تحديد ماهية البوذى فى ضوء تقسيمات أربعة : فكرية ، المبادىء النظرية ، الكنيسة البوذية ، والثقافة البوذية · ولقد تواجدت أغلب هذه التقسيمات فى كل المراحل التاريخية للديانة وان كان بعضها أكثر شيوعا وسيادة وأكثر انطباقا من غيرها فى أوقات معينة · ومع ذلك فلا يجب أن نعتبر تلك التقسيمات « أنواعا من البوذية » مستقلة بعضها عن بعض او على أنها « مراحل للديانة البوذية » · ولكن تلك التقسيمات يمكن أن تساعد على تحديد بعض الاتجاهات المحددة داخل اطار الديانة البوذية التى يمكن أن يرجع اليها الفرد لتعزيز سلوكه وتكييف أفعاله وتوجيه أعماله بموجبها ، ومن ثم فانه يمكنه أن ينسب ذلك السلوك وتلك الأفعال والأعمال الى واحد أو أكثر من تلك التقسيمات الأربعة ·

ولا ريب أن المبادىء البوذية هى جوهر الديانة · ومع هذا فانه ليس لتلك المبادىء سبق اجتماعى علاوة على كونها مستقلة عن أى سياق تاريخ أو اجتماعى ·

الكاتب : ب . أ . سارام

يتقلد فى الوقت الحالى منصب أستاذ مساعد زائر لعلم الاجتماع فى جامعة أليبريا (كنيا) • تخرج فى جامعة سيلان (سريلانكا) حيث قام بالتدريس فيها فيما بعد ، وفى جامعة سيمون فريزر ، فانكوفر • ويهتم في أبحاثه بالتغير والانحراف الاجتماعى ، وله فى ذلك عدة مقالات •

المترجم : الدكتور عبد الحميد فوزى

رئيس قسم الاقتصاد والارشاد الزراعى بكلية العلوم الزراعية بمشتهر ، جامعة الزقازيق •

والمتوقع هو أن تفهم تلك المبادىء وأن تتبع وتزاول الى درجة الكمال • ولا ترتبط تلك المبادىء بأى معان مقدسة وليس لها أية علاقة باقامة الصلوات أو التعبد أو أى حقل آخر •

أما الكنيسة البوذية فتشير الى تلك المبادىء والى مزاوليها والى مكانتها كمؤسسة اجتماعية وتستطيع عقائد الديانة أن تكيف نفسها مع متطلبات الأنظمة الاجتماعية والسياسية المختلفة بواسطة بعض التنظيمات مثل الاهتمام بالمعانى المتزايدة ، والتركيز أو التقليل من الاهتمام الموضوع على بعض العناصر المعينة للعقيدة نفسها بما يتسنى معه جعل عملية التكيف والمواكبه أقل أثرا للتركيب البنائى لتلك النظم الاقتصادية والاجتماعية •

ولما كانت تلك الديانة قد أدخلت الى الطبقة الحاكمة فى النظام الاقطاعى القلاسيكى فى سريلانكا والتى قبلت تلك الديانة فان تلك المبادىء كانت تصف مستكملة واستطاعت أن تكيف نفسها جزئيا عبر السنوات لتأكيد قيام المجتمع بوظائفه بطريقة متزنة ـ وما زال الجزء الاجتماعى من تلك الديانة قائما حتى اليوم •

ولقد كان التجول فى الاهتمام من « الكنيسة البوذية » الى ما يعرف بالبوذية ظاهر من ظواهر الاستعمار فتحت نظام الحكم البريطانى بصفة خاصة أصبح ينظر الى اصطلاح البوذية وما شابهه كعنوان لمعنى « الدين » •

ولقد أدت الصحوة الدينية والمواجهة خلال فترة الاحتلال البريطانى الى قيام بعض القادة البوذيين ممن تلقوا تعليما غريبا بمحاولات لتوضيح واعادة تعريف مجال الديانة بمعنى البوذية وبغض النظر عن وضوح المبادىء الدينية فان اصطلاح « البوذية » وما شابهه قد استمر الى وقتنا الحاضر كمسمى لأولئك الذين يعتبرون أنفسهم بوذيين فى سريلانكا ٠

وأما اصطلاح « الثقافة البوذية » فيشير الى مشاعر جماعية تنتمى الى تاريخ وحضارة الديانة البوذية ٠ وفى هذا تساعد تلك المشاعر على اخفاء الحاجات المتزايدة للفرد كما أن الثقافة البوذية نفسها تشير الى محتوى عاطفى لا يتعلق بالمبادىء البوذية أو مدى مزاولتها ولكن تشير الى كيفية استعمالها ـ ولما كانت الغالبية العظمى من البوذيين فى سريلانكا تنتمى الى الجماعة المعروفة باسم السنهاليين (من الناحية اللغوية بصفة أساسية) فان الثقافة البوذية تعنى فى واقع الأمر الثقافة البوذية السنهالية ٠ ومن ثم فانه بالاضافة الى المبادىء البوذية والكنيسة البوذية والاصــــطلاح «البوذية » فان الثقافة البوذية تستطيع اشباع المتطلبات الشعورية والمجال الدينى على أكبر مدى متسع الذى يمكن أن يرجع اليه الفرد ٠

وفى هذا المقال ، ستبذل محاولة لمناقشة العلاقة بين البــــوذية والمجتمع فى سريلانكا الحديثة بالاشارة الى الأنماط الأربعة للتنظيم الدينى التى سبق تحديدها ٠ ومع ذلك فيجب التأكيد أن السمات والأخلاقيات الاقطاعية لانشير الى عهد مضىء فى تاريخ الجزيرة ولكنها قد استمرت فى عدة نواحى هامة خلال عهد الاحتلال وحتى وقتنـــا المعاصر ٠ ويؤكد البحاث المعاصرون أنه يغلب أن لا تختلف الديانة التى شاهدوها عما كانت عليه تحت النظام الاقطاعى القديم ٠

●● عرض تاريخى :

من المتفق عليه بصفة عامة أن البوذية قد أدخلت « رسميا » الى الجزيرة وتأسست فيها فى منتصف القرن الثالث قبل الميلاد بواســـطة ماهندا MAHINDA ، المبشر البوذى من الهند الذى يشاع عنه أنه كان ابنا للامبراطور اشوكا ٠ وبمجرد دخولها الى الجزيرة أصبحت تلك الديانه الجديدة مقبولة لدى الطبقة الحاكمة باعتبارها دينا لدولة سريلانكا ، وحافظت على تلك المكانة حتى الغزو البريطـــانى عام ١٨١٥ ٠ واستمرت الطبقات الحاكمة المتتالية فى قبول البوذية واعتبارها نسق خاص ، وأخذت على عاتقها مسئولية حمايتها ونشرها ٠ وكان الملك هو حامى الاماكن المقدسة والمقتنيات الدينية كما كان يبنى الآثار والمستفيد من التبرعات وخاصة عن طريق الأوقاف الخيرية لاعالة النساك ومساعدتهم ٠ وعلاوة على هذا فان الملك كان يحمى الديانة الاورثوذكسية من التقولات بحمايتها من الفئات المتنافسة ٠ وفى نظير هذا فان النساك ـ الذين كانوا يتمتعون بقدر وافر من الاحترام والنفوذ بين الجماهير ـ كانوا يساندون ويدعمون دعوة الملوك فى حقهم فى الحكم ٠

وبعد أن تأسست تلك الديانة ، انقسم أتباعها الى قسمين لهما مكانة اجتماعية متميزة : مرتبة النساك وتتكون من النساك البوذيين وطبقة العلمانيين من أتباعهم أرباب العائلات • وتجعل للملل مكانة مزدوجة كرئيس للدولة وكحام للعقيدة • أما الطبقة الحاكمة والكهنة ذوى المكانة والاحترام والجماهير التى كان يتم التمييز بينها على أساس نظام المنبوذين ، كانوا هم الطبقات الرئيسية للتاريخ الاقطاعى للبوذية • ولاريب أن تأسيس الكنيسة البوذية كنسق اجتماعى تحت ظل النظام الاقطاعى القديم لا يدل فقط على تنظيم الدين على أساس الجماعات ذات المكانة الاجتماعية ولكنه يشير أيضا الى حماة الاورثوذكسية (الحفاظ على الديانة فى صورتها التقليدية) قد تعاونوا مع السلطات السياسية فى هذا الخصوص فمن خلال اشتراكها فى نظام المنبوذين وفى نظام آيجار الأراضى فى المجتمع الاقطاعى ، أسهم النساك أيضا فى تثبيت هذا النظام • أو بمعنى آخر فان ادخال الديانة الجديدة لم يمثل تدخلا فى التركيب الاجتماعى القائم • فلقد كانت كلا من الديانة والمجتمع يساندان بعضهما البعض بمعنى ان العائلة المالكة والنظام الكهنى تعاونا فى المحافظة على ثبوت واتزان النظام الاقطاعى •

كما لم تتدخل الديانة الجديدة أيضا فى نظم العقائد الشعبية وكيفية مزاولتها • وعلى سبيل المثال ، فانه عندما قبلت الجماهير الديانة الجديدة ، فانها قامت ببساطة بتحويل آلهتهم الصديقة أو معبوداتهم الى البوذية بدلا من التخلى عنها • وحيث أنه لم تكن هناك منافسة أو مساومة فيما يتعلق بالديانة الجديدة ، فان الجماهير قد عدلت عقائدها وطرقها الشعبية حتى تقوم بوظائفهما فى داخل أو بمعنى أدق تحت أيديولوجية السياسة الرسمية للبوذية •

ولقد أدرت محاولة البوذية الى تعديل نفسها لتتوافق مع متطلبات النظام الاجتماعى والسياسى ، الى اكتسابها مرونة فى كثير من النواحى • وكان تقديس الديانة أحد التطورات الهامة التى حدثت فيها • فتحت ضغط المتطلبات الشرعية للكنيسة البوذية ، أضافت الديانة سمة مقدسة الى مصدقاتها ، وأدواتها وأنشطتها وممارسيها الرئيسيين • ولقد أدى التقديس الذى أضفى على بوذا وعلى العقيدة البوذية وعلى النظام الكهنى (الجواهر الثلاث التى يمكن أن يلجأ اليها الفرد) الى تحديد أحد الخطوط الموجهة التى يستطيع الفرد أن يسهم فى الديانه وكان التطور الثانى هو انكار الخلاص على الجماهير • ذلك أنه كان من المفروض أن طبقة النساك وهى الصفوة الدينية كانت أقرب الى هدف الخلاص بسبب أسلوب حياتها المتقشف • ومهما كانت محاولة التفسير فقد كان من المفيد أنه يكاد يكون مستحيلا على الجماهير أن تحقق تحررا فى المستقبل القريب • والتطور الثالث الهام هو الاعتراف بأن الالتزام الأخلاقى يحتل مكانة مرموقة فى تدين الجماهير ذلك أن العقيدة البوذية تدعو الى الكمال الأخلاقى والذهنى والروحى • ومع ذلك فان التركيز على الالتزام الأخلاقى كأساس التدين بين الجماهير فى أطار التنظيم الاجتماعى له وظيفة ايجابية من الناحيو الاجتماعية اذ أنه يتضمن أيضا التأكيد على

الاستقرار السياسى . فتحت النظام الاقطاعى لم يكن للجماهير أمل ـ سواء بالبوذية أو بدونها ـ فى تحسين أحوالها فى هذا العالم ، ذلك أن نظام المنبوذين ونظام تأجير الأرض قد منعا أية فرصة للحركة الاجتماعية . ونتيجة تضـــارب غريب فى الظروف التاريخية وقد كان رب‌البيت نفسه بلا مكانة اجتماعيةلتحسين موقفه فى هذا العالم علاوة على كونه قاصر روحيا لبلوغ هدفه السريع فى الحصول على الخلاص . ذلك أنه كان مجبرا على الاعداد للقيام بالعمل الأكثر صعوبة ألا وهو الخلاص كهدف نهـــائى ولجمع الأعمال الصالحة من خلال الأعمال الطيبة ـ بما فى ذلك مساندة النساك ـ ومحاولة تجنب فقدان بعض المزايا عن طريق مراعاة النظام الأخلاقى للمفاهيم كاستثمار نحـو الحصول ـ فى المستقبل ـ على المكافئات المادية التى أنكرت عليه فى حياته . وبالاضافة الى هذا وبحثاً عن علاج لمشكلات الحياة اليومية ، اضطرت الجماهير الى اللجوء الى الديانة الشعبية .

ولقد كانت القرابين التى تقدم لمختلف آلهة الديانة السنهيلية البوذية ومزاولة السحر والشعوذة وسائل حاول الفلاح البسيط الحصول على المعونة والعدالة والنعم من العالم الخارجى .

ولقد كانت البوذية دائما متداخلة متكاملة مع الديانة الشعبية على مستوى القرية رغم أن الفلاح كان قادرا ومازال قادرا على التفرقة بينهما متى تطلب الأمر منه ذلك .

ولقد كانت آثار الحقبة الاستعمارية (فترة الاحتـلال) (١٥٠٥ الى ١٩٤٨) تتوقف على مركز قوة النفوذ . ولقد قام كل من البرتغاليين (١٥٠٥ الى ١٦٥٨) والهولنديين (١٦٥٨ الى ١٧٩٦) والانجليز (١٧٩٦ ـ ١٨١٥) على التوالى باحتلال الاراضى البحرية المنخفضة فى الجزيرة ، وفى تلك الأجزاء التى كانت تحت نفـــوذ تلك القوى الاستعمارية ، تدهورت قيمة الكنيسة البوذية بوصفها مؤسسة اجتماعية. ووصلت هذه العملية الى نهايتها الحتمية فى جميع أنحاء الجزيرة بعد أن احتل الانجليز الجزيرة فى عام ١٨١٥ وفى خلال‌الفترة التالية للحكم البريطانى (١٨١٥ ـ ١٩٤٨).وفى رأينا أن أهم نتائج الادارة . الاستعمارية هى التفرقة بين أمور الدولة وتلك التى تتعلق بالبوذية.وكانت النتيجة الثانية هى‌ازدياد نشاط بعثات التبشير المسيحيةوخاصة فى مجال التعليم الرسمى ، والتى كانت مقصورة حتى ذلك الحين على النساك البوذيين . أما النتيجة الثالثة فقد كانت ضمان فرص تعليمية وفرص عمـــالة جديدة لمعتنقى المسيحية وكان أكثر المتحولين الى المسيحية من سكان الأراضى الساحلية وكانوا ينتمون الى الطبقات الدنيا من المنبوذين تحت ظل النظام الاقطاعى . ورابعا ـ وهى نتيجةجزئية لما سبق ذكره ـ فان قواد حركات التحرير الوطنية المضادة للاستعمار والحكم البريطانى، سواء كانوا من البرجوازيين أو من الماركسيين ، كانوا ممن تلقوا تعليما غريبا وكانوا ينتمون الى مجتمعات ذات أصول وديانات مختلفة . وأخيرا كان النقاش حول الاستقلال ـ فى حد ذاته ـ ذا طابع فكرى يثار باللغة الانجليزية ويلتزم بروح وأسلوب الليبرالية الانجليزية . ولم تكن أيا من البوذية أو قوادها التقليديين معدة للدخول فى مثل هذا المجال .

أما فيما يتعلق بتكوينها الداخلى ، فقد مرت الكنيسة البوذية فى ثلاث مراحل هامة أثناء فترة الاحتلال البريطانى • المرحلة الأولى كانت ظهور طبقتين جديدتين من مجموعات النساك كرد فعل الى الجماعة التقليدية السائدة ذات الميول نحو نظـــام المنبوذين • وأما التطور الثانى فقد كان انشاء كليتان لتدريب النساك والبوذيين • وقد أنشئت هاتين الكليتين فى أماكن حضرية بالقرب من العاصمة وكانت تدار وتراعى بواسطة مجموعة جديدة من النساك الذين كانوا أكثر تحضرا وعلما وأكثر وعيا سياسيا من نظائرهم فى المناطق الداخلية للبلاد • أما التطور الثالث فقد كان تطورا داخليـا وذاتيا ظهر فى صورة البعث ولكن من الغريب رغم كونه رد فعل لحركة التبشير المسيحية الا أنه كان أيضا تقليدا لها • وحيث أنه كانت هناك تفرقة بين الدولة والبوذية ، فان تلك الأنشطة كانت تزاول ــ فى أغلب الاحوال ــ بواسطة منظمات تطوعية كان يرأسها قيادات من النساك والعلمانيين الذين تلقوا تعليما غربيا • ومع ذلك فان اهتمام هؤلاء لم يكن موجها نحو اعادة تأسيس الكنيسة البوذية ، ولكن كان اهتمامهم مركزا فى التوضيح الفكرى وتنقية الديانة البوذية • ولقد نتج عن هذه العملية ظهور مجموعة من القيادات والمنظمات البوذية علاوة على تفسير البوذية نفسها تفسيرا عصريا •

ولقد كان أثر الاستعمار فى البوذية مقصـــورا على المناطق اساحلية بصـــفة خصة ، أما فى أنحاء الجزيرة فقد كان هذا الأثر مقصورا على النـــواحى الرسمية فقط • وهكذا استمرت الحياة الدينية فى القرى كما هى ولم تتغير الا تغيرا طفيفا عما كانت عليه فى ظل النظام الاقطاعى • ولقد كان تنظيم تحويل الكنيسة البوذية الى البوذية ظاهرة حضرية تماما بينما كانت الحياة الدينية فى القرى مؤسسة الى حد بعيد على الانساق التقليدية ــ ولعله يمكن القول بصفة عامة أن الغالبية العظمى من الجماهير كانت تحت سيطرة نوعين من القيادات بدلا من قيادة واحدة : الاداريون الاستعماريون من جهة والقادة المحليين ومعاشر النساء ذات الولاء للأنظمة الأجنبية من جهة أخرى •

الحقبـــة الحديثة :

ان الجدل حول الاستقلال (الذى منح عام ١٩٤٨) والسنوات التى تبعته حتى منتصف الخمسينيات قد تميز بمرحلة سياسة الصفوة المدنية ــ ومع ذلك فحتى خلال تلك الفترة كانت البوذية تستغل لهدفين سياسيين على الأقل : الهدف الأول هو قيام المعارضين للأحزاب الماركسية بتصويرها على أنها عدو البوذية ــ أما الهدف الثـانى فقد كان استادة من كانوا فى مراكز السلطة السياسية للمعانى البوذية فى تأكيد وتقنين المراكز التى كانوا يشغلونها ومنذ عام ١٩٥٤ قدم القواد الذين كانوا يحتلون مراكز السلطة السياسية مساندتهم للأنشطة البوذية كما فعل الملوك تحت نظـــام الاقطاع • وفى عام ١٩٦٠ ، حتى القادة الماركسيون اضطروا الى أن يثبتوا أصدق نواياهم بالمشاركة العلنية فى الطقوس البوذية كشرط لتعيينهم فى الوزارات المتتابعة ومع ذلك فقد كانت السمة المميزة لمرحلة سياسة الصفوة المدنية هى أن كلا من الاستقلال والوحدة قد قاما بدون اسهام ايجابى من جانب الجماهير أو قيادتهـا الدينية التقليدية •

أما بخصوص التنظيمات الدينية القروية ، فان الموقف لم يختلف اختلافا جوهريا عن ذلك الذى كان سائدا فى الفترة الأخيرة لعهد الاستعمار .

ولقد أدى التحول نحو بناء الدولة فى نهاية الخمسينيات الى ظهور ما يسمى بمرحلة السياسة الجماهيرية الدينية وهكذا ظهرت سيادة التنظيم الدينى فى الثقافة البوذية .

وهنا يجب التأكيد على ان البوذية كانت قوة سياسية موحدة حتى تحت النظام الاقطاعى التقليدى كما أن المشاعر الوطنية للسنهاليين كان قد تم تعبئتها بنجاح لخدمة المصالح السياسية منذ القرن الثانى قبل الميلاد . ومع ذلك فان تنظيم الثقافة البوذية فى الحقبة المعاصرة قد استطاع أن يشيع هدفا دينيا متزايدا أو خاصا لكل من عامة الشعب وقيادتها التقليدية ألا وهو الحركة الاجتماعية التى كانت منكرة عليهم ليس فقط فى خلال عهد الاختلال (كما تكرر اعلانها بواسطة القادة السياسيين) وهى التى كانت حتى فى عهد الاقطاع أقل قيمة عملية .

ولعل هذا الوضع هو ما يقتضى أن يطلق على نتائج الانتخابات العامة التى أجريت فى عام ١٩٥٦ « الثورة الاجتماعية » أكثر من وصفها « بالثورة الاقتصادية » . وفى هذا فانه يمكن مقارنة نتائج هذه الانتخابات بتلك التى ترتبت على الحصول على الحرية الأساسية من الانجليز فى عام ١٩٤٨ . ذلك أن انتخابات عام ١٩٥٦ قد وجهت فى مرحلة البوذية السنهالية التى تلت سياسة ما بعد فترة الاستعمار حيث حقق حزب حرية سريلانكا الذى كان يمثل الأهداف الممسوخة للصفوة الريفية للسنهاليين البوذيين ، نصرا ساحقا على حزب الاتحاد الوطنى الذى كان يتسم بالغربية والتحفظ والذى كان قابضا على زمام القوة السياسية منذ عام ١٩٤٨ .

ولقد أسهم التنظيم للثقافة البوذية والذى كان يعنى فى حقيقة الأمر الثقافة البوذية السنهالية أكثر من أى شىء آخر فى تكوين الأخلاقيات اللازمة لنصر حزب حرية سريلانكا . فقد اتخذت تلك الأخلاقيات شكل المطالبة الواعية بالعودة بالبوذية وباللغة السنهالية الى مكانها الطبيعى . ويقصد بالمكان الطبيعى هنا من ناحية التفسير الاجتماعى ـ « المكانة الاجتماعية » ـ ليس للبوذية فى حد ذاتها ، ولكن أيضا للبوذيين الذين كانوا فى واقع الأمر بوذيين سنهاليين .

وفى ظل الاقطاع الكلاسيكى أدى احتكار الطبقة الحاكمة للمكانة الاجتماعية الى استبعاد أية صورة من صور الحركة الاجتماعية لغير طبقتهم ، بما فى ذلك النساك . ذلك أن الطبقات الحاكمة كانت ترغب رغبة قوية فى تأكيد الالتزام النسكى ـ ذلك بعد الحصول على الاستقلال بصفة خاصة ـ لم يعد النساك المتعلمون على استعداد للالتزام بدستور النظام النسكى الذى اعتبروه غير ذى موضوع وباليا ولقد شكى بعض هؤلاء الكهنة بمرارة من نقص فرص المشاركة فى التطور الاجتماعى والسياسى .

وفى الوقت الذى كان يحاول فيه الكهنة المتعلمون أن ينفصلوا عن الارتباط الكهنى كانت القيادة البوذية الريفية تشعر بأنها قد تخلفت عن المشاركة فى الحرية السياسية التى اكتسبها الشعب حديثا • وكانت تلك القيادة مقتنعة بأن نصيبها العادل من المكانة والوضع أنكرت عليها خلال الحكم الاستعمارى وأنه لم يكن هناك أى دليل على أنها ستستطيع استعادة تلك المكانة فى ظل برنامج حزب الاتحاد الوطنى وكان من المتفق عليه أيضا أن الكاثوليكيين والتاميليين وهما اللذان يكونان نسبة بين الأقليات ذات الأصل الدرافيدى قد حصلت على أكثر من نصيبها من فرص التعليم والعمالة خلال فترة الحكم الاستعمارى •

ويكون البوذيون السنهاليون حوالى ٦٧٪ من تعداد السكان ـ وهى نسبة تمثل غالبية غير سهلة ـ خاصة من وجهة النظر التقليدية فى مجتمع لا تتيسر فيه الحركة الاجتماعية والذى أدخلت اليه مؤخرا مبدأ ارتباط نظرية الديمقراطية بالغالبية العددية• وبخلاف المجموعات الخارجية (الغرباء) فى التاريخ مثل الغزاة والمستعمرين الذين كانوا يعتبرون أيضا « غرباء » من أى وجهة نظر ، فان أسلافهم فى الحقبة التى تلت فترة الاستعمار قد اعتبروا أيضا غرباء « جدد » ـ ولكنهم كانوا من الداخل ومن ثم فانه لم يكن مستغربا أن تبزغ الوطنية السنهالية البوذية المؤسسة على تنظيم الحضارة البوذية كنقطة بداية ـ فى الخمسينيات كأثر القوى السياسية وأن يقابل التماليون ـ مثلهم فى ذلك مثل الكاثوليك ، عداء الوطنية الجديدة •

ومع ذلك فمن المؤكد أنه منذ الثلاثينيات ـ كانت جماعات الماركسيين تقوم بحملات من أجل المساواة الاقتصادية • ولا ريب أن سياستهم التى كانت تتركز فى « الآن وهنا » كان يمكن أن تجتذب الجماهير ولكن ذلك لم يحدث بسبب ما كان يعتبره القواد البوذيين كحقوقهم الضائعة ومن ثم استعدادهم للمشاركة مع كل شخص ولكن على العكس من ذلك فان حزب حرية سريلانكا قد أعطى فى الخمسينيات تفسيرا جديدا لمعنى الاشتراكية فى شكل حركة شعبية نحو العدالة الاجتماعية موجهة ضد حملة مشاعل الحضارة الغربية بما فيهم حزب الاتحاد الوطنى علاوة على الماركسيين أنفسهم • ولقد مهدت الحركات الثلاث لحزب حرية سريلانكا وهى : اعلان السنهالية لغة رسمية للبلاد ، منح كليتى تدريب الكهنة البوذيين الى مركز جامعى والاستيلاء على أغلب المدارس التبشيرية ، تلك الحركات الثلاث مهدت الطريق لتيسر الحركة الاجتماعية للبوذيين السنهاليين بما فى ذلك الكهنة أنفسهم •

ولقد ترتب على اعادة البوذية الى مكانتها الواجبة خلال هذه الحقبة السياسية آثارا على مسويين واضحين •

المستوى الأول كما هو متوقع هو استفادة البوذيين السنهاليين من كافة الطرق التى سيرت حركتهم الاجتماعية لأول مرة فى تاريخهم الطويل ـ والمستوى الثانى الذى كان على مستوى الدولة أن البوذية قد حصلت على الأولوية فى معاملة بعض الموضوعات غير الشائكة • وعلى سبيل المثال منحت البـوذية مكانة فى مختلف وظائف الدولة

واحتفالاتها وانشاء وزارة للشئون الحضارية لمساندة وحماية المصالح الدينية مع غيرها من المسئوليات وانشاء وتطور بعض المناطق الدينية واضفاء صفة التقديس عليها وتكوين بعض الاجازات البوذية واعطاء الوقت الكافى لمختلف الدينية فى وسائل الاعلام الوطنية ، لم يمثل أى صعوبة من وجهة نظر الدولة ٠ ومع ذلك أدت هذه العملية الى خلق علاقة جديدة بين البوذية والمجتمع فتحت نظام الاقطاع الكلاسيكى كان كل من البوذية والمجتمع يعتمد على الآخر بعكس الوضع خلال عهد الحكم الاستعمارى حيث كانا منفصلين وقد أدت هذه الظروف الى التنظيم الدينى والى أن تصبح حركة Renivalism نشاطا تطوعيا تقوم به الجماعات المهتمة وطبقة المثقفين ثقافة غربية وفى اطار هذه العلاقة الجديدة اندمجت كل من البوذية والمجتمع على مستوى الدولة مما أدى الى الشعور بالجار والدعوة الى ايجاد وخلق منظمات بوذية تحت ادارة الدولة ٠ ولا ريب أن بعض نتائج مرحلة الثقافة البوذية التى بدأت فى الخمسينيات مازالت واضحة اليوم ٠ فعلى سبيل المثال فان اعتبار الدولة بوذية يعتبر مفهوما يحاول أن يزاول كلا من الديانة والسياسة الى أبعاد تتعدى الحدود المنطقية لكل منهما ٠ فتحت نظام الاقطاع الكلاسيكى كان الملك يعتبر « بوذيا » كما كان يعتبر فى نفس الوقت ممثلا للدولة ٠ ولكن الدولة الحديثة لا يمكن أن تعتبر بوذية بأى صورة من الصور بالرغم مما قد يتوقعه البوذيون المتحمسون من السياسيين فعلى سبيل المثال لا يمكن أن نتصور أن لا يكون الجيش عفيفا وقد يكون للفرد كبوذى أن يتحرك وفق المؤشرات الدينية المختلفة ، ولكنه من المشكوك فيه أن تستطيع الدولة القيام بمثل هذا التحرك ٠ ومن الناحية التاريخية فقد أوردت النظرية البوذية معان فياضة لمساندة النظام الاقطاعى ولكنها الى الآن لم تقم بدور مماثل لمساندة الدولة الحديثة وهو سبب عدم قدرة الدولة على القيام الا بالقليل من أجل البوذية أو معها ٠ ومع ذلك فان فترة الثقافة البوذية مازالت أحد المعطيات العاطفية وتمثل قوة لا يمكن الابقاء عليها بين الجماهير فى صورة مؤسسة اجتماعية أو ظاهرة مستمرة ٠

الاتجاهات المعاصرة :

ان الفترة المعاصرة فى السياسة الحديثة التى أسست بعد عام ١٩٧٠ ، وبعد أن أصبحت البلاد جمهورية فى عام ١٩٧٢ تتميز بأن اهتماماتها الرئيسية هى موضوعات التنمية وليس تأكيد سماتها الحضارية ٠ ولقد استبدل مهندس الحضارة بالمخططين ورجال التنمية الاقتصادية ٠ كما أصبحت سياسة الصفوة ـ السياسية الجماهيرية ـ سياسة مدنية ٠ ورغم أن دستور عام ١٩٧٢ الجديد بعد بحماية والحفاظ على البوذية فانه ليس من المحتمل أن تحتضن الدولة البوذية بصورة رسمية ٠

ونحت نظام الاقطاع الكلاسيكى كانت الجماهير تستمتع بالشعور بالأمن على مستويات مختلفة من الحاجة المتناسبة مع مختلف احتياجات الجماعات وكان الطموح الاجتماعى يكاد يكون معدوما من جانبهم بسبب النظام الطبقى المتحجر الذى كان يمنع الحركة الاجتماعية وتحت الادارة الاستعمارية وفى خلال العشرين سنة الأولى بعد الحصول على الاستقلال أثير الطموح الاجتماعى للجماهير بسبب سقوط الحواجز الطبقية التقليدية وفى مواجهة لما كان يبدو كفرص غير محدودة لنظم جديدة ٠

ولكن فى السنوات التالية لم تتزايد تلك الفرص بما يتناسب بأى صورة من الصور مع التطلعات المتزايدة ٠ وفى واقع الأمر فان الفرص المتاحة اليوم تتسم بالمتانة الشديدة كما أنها تزداد ندرة يوما بعد يوم وفى مثل هذه الظروف والأحوال فان الدور الذى يمكن أن تلعبه البوذية أو أى ديانة أخرى يكون مشكلة معقدة ٠

ومن المؤكد ، وبدون أى شك فان كل البوذيين ينتمون بشكل أو آخر بنواحى معينة من النظرية البوذية ومعظم البوذيين وخاصة أولئك فى المناطق الخلفية بالاضافة الى ما سبق يرجعون الى الكنيسة البوذية لمرجعهم الأساسى ويتفق البوذيون على أن البوذية هى الديانة التى ينتمون اليها وبمقارنة الثقافة البوذية بتلك الاتجاهات الثلاثة للمجال الدينى ، نرى أنها (أى الثقافة البوذية) قد أصبحت متزهلة بسبب ثلاثة عوامل ـ العامل الأول أنه ليس للبوذيين السنهاليين أهداف جديدة لتنظيم أعمالهم الجماعية والعامل الثانى فان هؤلاء البوذيين لا يمثلون الآن أقلية سياسية ٠ وأخيرا فان موضوعات الساعة تتسم بكونها موضوعات سياسية أكثر من كونها أى شىء آخر ولا يمكن حلها حلا كاملا بوسائل غير اقتصادية مثل اللغة والدين والثقافة ٠

وتحت هذه الظروف فان العلاقة بين البوذية والمجتمع تبدأ فى الظهور ، أولا ، فعلى الدولة ، فان الحكومات ووكالاتها قد أصبحت ملتزمة بالقيام بمسئوليات متزايدة فى الموضوعات الدينية ٠ ولكن الافتراض بأن استمرار مثل هذا الاتجاه يمكن أن يؤدى الى تكوين دولة بوذية تماما ، لا يعدو ان يكون تكهنا ـ ذلك أن تدخل الدولة المتزايد فى كافة الموضوعات أمر طبيعى فى المجتمعات المعاصرة ، وعلى ذلك فان تضمين الأمور الدينية فى تلك الموضوعات يجب أن يفسر فى ضوء هذا الاتجاه العام بدلا من اعتبارها اهتماما خاصا ٠ ومع ذلك فانه من الطبيعى أن يؤدى ذلك الى التقليل بشكل كبير من مراكز السلطة الاقطاعية التى مازالت الكنيسة البوذية تزاولها على المستوى الوطنى ٠ والناحية الثانية فانه على مستوى القرية فان الرجوع الى الكنيسة البوذية مازال مستمرا الى حد بعيد أما فى

المدن (الحضر) والمجتمعات الحضرية فانه من المحتمل أن تكون اهتماماتهم قد تناقصت الى عنصر أو أكثر من عناصر النظرية البوذية ٠ وبالمثل فان الاهتمام يتزايد بين سكان المدن وبين الصفوة فى الديانة الشعبية ـ ومع ذلك فيعكس التنظيم الفردى فان الاتجاه الحضرى هو نحو تلك الشعبية التى يمكن أن تقابل أو تشبع الاحتياجات الفردية ٠ فعلى سبيل المثال فان التفاعل بين السنهاليين مع الأئمة يمكن أن يفسر على أنه استجابة الى ظواهر القلق التى تتولد نتيجة التضارب بين التطلعات التى بدأت تظهر فى الطبقات الاجتماعية الوسطى وبين الفرص المتاحة التى تتسم رغم قلتها بالمنافسة الشديدة ٠

ولعل ربط البوذية فى خدمة احتياجات الفرد فى المجتمعات المعاصرة كان موضع فكر بعض القادة المحليين ولكن لا يبدو أن هناك خطوط الى كيفية تحقيق هذا ٠ ومع أن هذا سيستدعى اتجاهات جديدة ولكن كنه وطبيعة تلك الاتجاهات غير واضحة ٠ وكما هو ملاحظ فان النظرية البوذية بشكل كاف لتأكيد عناصرها الأساسية لتكييف الظروف الاجتماعية المتغيرة ولكن ما زال الأمر غير واضح عما اذا كان مثل هذا التكيف سيظهر وتشكل نتيجة جهود القيادات أو ستظهر تلقائيا وبالاضافة الى ذلك فان هناك اختلافات لابد من التغلب عليها ٠ فعلى سبيل المثال وفى وقتنا المعاصر فان مبدأ الاعتماد على الذات وتقرير المصير المحدد فى النظرية البوذية يصبح محيرا لأن الدولة على استعداد كما أنه من المتوقع أن تقوم بتخطيط كل شىء هام بما فى ذلك ما يمكن للفرد فى بعض الأحيان أن يحققه بجهوده الفردية أو الجماعية ٠

ويجادل بعض الكتاب فى أن حركة الانتعاش الدينى يمكن أن توقف النمو الاقتصادى بينما حاول البعض الآخر أن يفرض قدرة تلك الحركة على تسهيل اعادة تنظيم المؤسسات وتحقيق مرونة كبيرة فى الحركة الاجتماعية ٠ ومن المحتمل أن تكون كلا من هاتين المدرستين على صواب من وجهة نظر المجال الدينى الذى يعتمدان عليه وعناصر النظرية التى قاما بفحصها فعلى سبيل المثال كانت النظرية البوذية تمثل الديانة ، فان هناك عناصر يمكن للقادة التأكيد عليها بما يتراءى لهم ٠ ومن الناحية الأخرى فان بعض عناصر تنظيم الكنيسة البوذية لن تؤدى الا الى زيادة العبء التاريخى على حساب النظرية الدينية أقصى التدين ولكونها أحد المعطيات العاطفية فقط ، فان الثقافة البودية بوصفها المرجع التنظيمى لا يمكن التكهن بنتائجها

ذلك لأنه حتى فى النهاية لا يكاد الكهنة البوذيون فى امكانهم خلق الظروف اللازمة لاثارة الاتباع ٠

ان الرغبة فى المعرفة بين الاسيويين لم تكن محل شك الا نادرا رغم انه كان هناك شعور بأن العلانية الاقتصادية وخاصة اذا كان مجرد استيراد من الخـــارج نكاد لا مقدر على مواجهة جمود التقاليد ٠

● ● ●



منذ تمكنت فلسفة التحرر من الدخول الى القرن الثامن عشر ، برسالتها المتشامخة عن التقدم المتطور بغير حدود ، راح المفكرون المثاليون وأصحاب الخيال البعيد ، ابتداء من الفيلسوف الفرنسى كوندورسيه ، يتشبثون بالوعد بعالم بغير حروب ، عالم متحرر من سياسات القوة ، ومن الصراع والعنف • وتدريجا تحول ذلك الوعد المفعم بالأمل الى فكرة تتمثل فى منظمة دولية تستطيع أن تستبعد الحرب وأن توطد حكم القانون فى العالم •

وقد راح وودرو ويلسون ، الذى كان متحدثا فى غاية البلاغة باسم تلك المدرسة الفكرية ، يحيى عصبة الأمم التى ظهرت فى أعقاب الحرب العالمية الأولى . بصفتها أداة جديدة للسلم العالمى • وما أن انقضت عشرون سنة فقط على ذلك الأمل المرموق حتى كانت العصبة تتحرك بصورة مباشرة نحو الحرب العالمية الثانية •

وبين أنقاض وآثار ذلك النزاع قامت الأمم المتحدة ، التى وصفها منشئوها بأنها هى المنظمة الدولية التى سوف توفر عصرا من السلام والوفاق • وقد أعطى الكتاب المثاليون قوة دفع للنظرية التى كانت تبخس من قيمة القوة ومن قدرتها على التأثير فى السياسة الدولية •

وبالنسبة لهؤلاء الذين عاشوا فى فترة ذبول انفعالات الأيام الأولى للأمم المتحدة يبدو الوعد والنظرية الآن غير مكتملى النمو •

وقد طرأت أكثر من مناسبة لنشوب حرب عالمية فى خلال الثلاثين عاما

الكاتب : سيلفيو بروكان

كان سفيرا لرومانيا فى وشنطن ، وكان ممثلا لها فى الأمم المتحدة قبل أن يصبح رئيسا لتليفزيون رومانيا . استقال من منصبه الأخير عام ١٩٦٦ . ويعمل من ذلك الوقت أستاذا لعلم الاجتماع فى جامعة بوخارست . وقد قام بالتدريس على نطاق واسع خارج بلاده ، خاصة فى الولايات المتحدة . فى عام ١٩٧١ أصدر كتابا بالانجليزية بعنوان « تحلل القوة » ترجم الى لغات عديدة . وفى عام ١٩٧٦ ساهم بروكان فى الندوة الثالثة لمشروع روما لاعادة تشكيل النظام الدولى . وهم يقوم الآن باعداد كتاب عن النظرة الماركسية فى الشئون الدولية .

المترجم : جمال السيد

أستاذ المواد القومية بكلية السياحة والفنادق والمعهد الفنى للفنادق . صحفى له عدة مؤلفات أحدثها « أضواء على الحرب النفسية » ، « صراع فى البحر » .

الماضية ، وكان لبعض الأعضاء المتحمسين للأمم المتحدة دور بارز فى تلك المناسبات ، ومع أن ضوضاء الحرب الباردة ورعودها قد مضت الى حال سبيلها فان الاصطدامات بين المجموعات المتناقضة من الأمم والمجادلات العنيفة والتنافس بين القوى الكبرى والسباق النووى المجنون المحلق فوق الرؤوس تشهد كلها بالحقيقة التى تقول بأننا ما زلنا بعيدين عن عالم يسود فيه الوفاق ويعيش بغير حرب .

ومن هنا يبدو من المنطقى أن نفترض أن المنظمات الدولية ليست ــ ولا يمكن لها أن تكون معزولة عن العالم الذى يراد لها أن تنظمه ، وانه من الضرورى أن تنعكس علاقات القوة والصراع الموجودة فى العالم على بناء وأعمال المنظمات الدولية .

وهذه الدراسة تهدف الى تركيز النظر على الأفكار والمداخل والأساليب المتبعة فى تحليل « القوة والنزاع » فى المنظمات الدولية ، وهى طرق وأفكار وأساليب تجرى الآن تجربة قدراتها على توضيح خلفيات الأحداث الواقعية وأساليب العمل التى تجرى على الساحة الدولية .

وسوف يكون المدخل العام للموضوع اجتماعيا ، مبتدئا بادانة مدارس الفكر التى تهدف الى محاولة ايضاح أكثر الظواهر تعقدا فى مجال العلاقات والسياسة الدولية من خلال رأى موحد أو عامل واحد ، ادانة ترتكز على فشل تلك المدارس فى تقديم اطار نظرى مقنع فى هذا الميدان . وأنا أتحدث هنا وأمامى نظريات أقيمت على أفكار مثل القوة ، الصراع ، السلوك ، الثقافة أو التكنولوجية، وما تشتمل عليه أيضا المدارس التقليدية للجغرافيا السياسية ، أو للعنصرية . أما

فيما يختص بالطبقة والصراع الطبقي ، وهما أداتان ما زالتا صالحتين للاستعمال عند تحليل المجتمع البشرى ، فانهما ليستا بكافيتين لتغطية مشكلة السياسة العالمية ، لأن التحليل هنا يجب أن يكون قادرا بالضرورة على العمل على المستوى الاجتماعى والمستوى العالمى ، حيث تكتسب الحركة المتبادلة بين الأمم قوة دافعة خاصة بهما ، كما سوف نتيقن فيما بعد • أما القول بأن الاقتصاد هو العنصر الحاسم الوحيد الذى يصلح لتفسير ما يحدث من رواج وعمران فى العالم فانه بالمثل تفسير غير كفؤ وأقرب الى الخطأ كما ظهر بوضوح فى العديد من الحالات • ولقد كان ماركس وانجلز ـ على وجه الخصوص ـ يتجهان بوضوح نحو تأكيد هذه الحقيقة •

وبالنظر الى فكرة المادية التاريخية فان العنصر الحاسم بصورة نهائية فى مسار التاريخ هو انتاج واعادة انتاج الحياة الحقيقية • ولم يؤكد ماركس ولا أكدت أنا شيئا أكثر من ذلك • ومن هنا فانه لو حاول أحد أن يحرف ذلك فيقول بأن العنصر الاقتصادى هو العنصر الحاسم الوحيد فانه انما يحول القضية الى جملة غامضة غير ذات منطق و لامعنى • فالحالة الاقتصادية هى حالة أساسية بغير شك ، ولكن عناصر مختلفة أخرى ، من البناء السياسى ، والقانونى ، والنظريات الفلسفية ، ووجهات النظر الدينية وما ينتظرها فى المستقبل من التحول الى نظم مذهبية ، تمارس أيضا تأثيرها على مسار الصراعات التاريخية ، وفى العديد من الحالات فانها تكون عوامل مرجحة فى تقرير صورها • وهذا هو ، بالضرورة ، المعنى الذى أقصد اليه من تعبير « المدخل الاجتماعى » •

القوة والمنظمات الدولية

والغرض الأول هنا هو أن المنظمات الدولية كانت تعكس ـ عبر التاريخ ـ باستمرار صورة بناء القوة الدولية فى فترة معينة، بل ان بعض المؤلفين يذهب الى أبعد من ذلك ويقترح أن المنظمات الدولية انما أقيمت فى الواقع بواسطة القوى المسيطرة لتعزيز مواقفها ولكى تخلد الى الأبد نماذج من الخضوع ومن السيادة •

ولنضع الآن هذه الافتراضات تحت الاختبار ، بواسطة أدوات تحليل الرأى وبالأساليب المتاحة للمستوى الحالى من المعرفة • ونسأل أولا ما هى القوة فى العلاقات الدولية ؟ هناك مدرسة تقول بأن القوة هى وحدها خلاصة وزبدة السياسة الدولية • ومؤسسى نظريات هذه المدرسة ، هانس مورجنتاو ، يصر على القول بأن السياسة الدولية ، كأى سياسة أخرى ، هى صراع فى سبيل القوة • ومهما كانت الأهداف النهائية للسياسة الدولية فان القوة هى دائما الهدف المباشر والسريع لها ، وكلما اجتهد رجال الدولة فى تحقيق هدفهم بوسائل السياسة الدولية فانهم يفعلون ذلك بواسطة الكدح فى سبيل امتلاك القوة •

ويشير ك • ج • هولستى ـ بحق ـ الى أن تصوير القضية بهذا الشكل قد زاد عن حده ، فى حين يشتمل رأى مورجنتاو على القول بأن القوة هدف كبير للسياسة بل أنها تعتبر من الدوافع الحاسمة لأى عمل سياسى ، ثم أنه يقترح أيضا أن القوة ترتبط بالسياسة من حيث أنها وسيلة لغاية •

ويلاحظ هولتي أنه بسبب ذلك الابهام فاننا لا نعرف ما الذى يوضحه ـ أو يفشل فى ايضاحه ـ هذا الرأى ، فى السياسة الدولية • ويعرف هولسنى القوة من حيث أفعال التأثير والقدرة ومن حيث الاستجابة لهذه الأفعال • فى حين يؤكد كتاب آخرون أهمية القدرة على تغيير الاحتمالات القادمة ، أو خلق أحداث ماكان من الممكن أن تحدث الا عن هذا الطريق • وبينما قد تساعد كل هذه التعريفات على القول بجلاء بأن معني القوة ، فى مفهوم السياسة الدولية ، هو فكرة خالصة فان ذلك المعنى يكون معقولا عندما ينسب ، فى المقام الأول الى الدولة القومية ، بصفتها العنصر النشيط فى النظام الدولى •

وحتى لو كانت هناك أشكال أو مظاهر أخرى للقوة ، تتناقض مع مفهوم الدولة القومية (على سبيل المثال : الرابطة المتعددة الجنسية ، أو المنظمات الدولية المختلطة) فان الاطار القاعدى الذى يجرى القياس عليه سوف يظل هو « الدولة القومية » ، لأنه من الواضح ـ طبقا لآخر التحليلات ـ أن أشكال القوة السابق ذكرها تحتاج الى حكومات تمارس أشكال القوة لكى تحقق غاياتها •

ونظرا لأن المنظمات الدولية القائمة الآن ترتكز على مبدأ سيادة الدولة فانه يكون من الضرورى أن نضع فى اعتبارنا الصلة الفعلية القائمة بين القوة وبين الدولة القومية من خلال ممارسة الأمم المتحدة لأعمالها ، وأن نضع تلك الصلة أيضا فى اعتبارنا عندما نحدد المدى الذى وصلت اليه الحلول التى تعالج الأمم المتحدة بها الخلافات بين الدول ذات السيادة •

وبالنسبة لأصول القوة فان مورجنتاو يؤكد أن « القوة » هى محصلة قوى موروثة فى الطبيعة البشرية ، وهى أيضا عنصر مستديم وضرورى فى كل العلاقات الاجتماعية •

والنظرية الماركسية ترفض الاختزالات الحيوية عند شرح الظواهر الاجتماعية، كما كان يحدث فى الماضى عندما كان الماركسيون ينتقدون تطبيق نظرية داروين « فى التطور » على المجتمع ، وعندما كانوا ينتقدون نظرية سبنسر الخاصة بالاختيار العضوى التى كانت تطابق بين القوانين الطبيعية وبين القوانين الاجتماعية ، كانوا يرون أنه من المغالطة أن نحدد لأسباب القوة السياسية مكانا فى داخل الطبيعة الانسانية • وجد لهم الرئيسى يتمسك بالقول بأنه مع وجود منوال حيوى فى مضمون كل مجتمع ، وهو منوال لا وجود للمجتمع بدونه ، فان المجتمع يتضمن نمطا آخر معقدا من الوحدة المادية ، وهو نمط يختلف عن الاجمالى الحيوى الذى يحدده المنوال الذى أشرنا اليه • وفى المجتمع تتكامل القوانين الحيوية مع القوانين الاقتصادية والعلاقات الاجتماعية التى تنشأ بين الناس ، بمثل المقدار الذى يحدث به التكامل بين الآراء السياسية وبين الآراء الفلسفية التى تولدت بسبب اللقاء بين هذين الطرفين ، وهو تكامل يكون كلا يعمل تبعا للقوانين الاجتماعية المتميزة ، فى العديد من المجالات ، عن القوانين الحيوية (البيولوجية)• وهناك رجال ، فى تمام القوة الحيوية وفى تمام اللياقة ، يمكن أن يصبحوا فى أدنى السلم الاجتماعى وأن يكونوا فقراء اقتصاديا ، وذلك بسبب ظروف معينة فى المجتمع •

وبالتبعية يجب تفسير القوة على أساس الشروط الاجتماعية أكثر من تفسيرها على أساس الشروط الحيوية ، فالقوة فى المجتمع هى نتيجة أكثر منها سببا ، وهى وسيلة أكثر منها غاية • والقوة تبعد عن أن تكون سببا فى السياسة الدولية ، فهى من نواتج تأثير الاحوال التاريخية التى حددتها الأحوال المادية للمجتمع ، والتى ساعدت الفوارق الاجتماعية والقومية على تحديدها • وسياسات القوة لا توجد ولا يمكن أن توجد بين الأمم المتساوية فى الحجم والمقدرة • وهناك أساس علمى لما يقرره مورجنتاو من أنه فى كل من السياسة الدولية والوطنية تعتبر القوة عاملا رئيسيا • ومع ذلك فان التعميم الذى ذهب اليه ، بالقول بأن القوة تعتبر عنصرا مستديما فى كل العلاقات الاجتماعية ، انما هو تعميم يتطلب المناقشة الى حد كبير •

ولو أننا افترضنا جدلا أنه يمكن الغاء القواعد الاساسية للقوة ، ومنها على وجه التحديد الفوارق الاجتماعية والقومية ، فانه لن يتبقى بعد ذلك سبب للسلطة والسيادة ، وبالتالى لن يتبقى سبب للصراع ضد السلطة والسيادة • ولو كانت جميع الأمم على مستوى واحد من القدرة الاقتصادية والعلمية والفنيية على التنمية لما تمكنت الأمم المتقدمة صناعيا من استغلال الامم الفقيرة • وفى عالم الحقيقة توجد الأمم الكبيرة والأمم الصغيرة ، والأمم القوية والأمم الضعيفة ، والأمم النامية والأمم المتخلفة والأمم المتقدمة ، والأمم لغنية والأمم الفقيرة ، وما دامت توجد مثل هذه الثغرات والاختلافات بين الامم فان القوة سوف تبقى عاملا رئيسيا فى السياسة الدولية •

ولنعد الآن للسؤال الخاص بمكونات القوة ، مم تصنع القوة ؟ وكيف يمكن للانسان أن يقيسها فى المنظمات الدولية ؟

كقاعدة عامة يتحدث الدارسون لعلم السياسة المقارنة عن المكونات الآتية : الأسس الطبيعية والاقتصادية ، والأسس الثقافية التى تحتوى على الشخصيات ذات التأثير فى مجال العلم والتكنولوجية ، والأسس الخاصة بالقوات المسلحة وبالتسليح ، والأسس الخاصة بالروح القومية والوشائج السياسية ، والهيبة الدولية ، والقدرة الدبلوماسية •

وبعض الكتاب يضعون قائمة بسبعة عناصر مساعدة : الجغرافيا ، والموارد الطبيعية ، والتكنولوجية ، وعدد السكان ، والفلسفة السياسية ، والروح المعنوية ، والكفاءة القيادية • ويبدو أنه لا توجد احتمالات لوجود افتراضات أخرى لعناصر القوة القومية ، كما يبدو أن هناك اجماعا على ذلك •

ومن هنا يمكن القول بأنه توجد معايير تستخدم فى الدراسات المقارنة للقوة القومية وهى معايير تصنف الدول تبعا لموقعها الجغرافى ، ولانتاجها القومى ،وللموارد الطبيعية التى تمتلكها ، وأخيرا وليس آخرا قوتها العسكرية • كما أنه توجد أيضا تشكيلة من مكونات القوة (منها ، على سبيل المثال ، انتاج الطاقة ، صناعة الصلب ، نوعية السكان) ، وهى مكونات يدخلها المتنبئون بمستقبل الأمم فى اعتبارهم •

وفى السياسة الدولية المعاصرة يدور التركيز على الحصول على قوة دولية حول عنصرين رئيسيين : القدرة التكنو اقتصادية والأسلحة النووية • ويصر واحد من أصحاب نظرية القوة على أن لكل عصر مقاييسه ، وبالنسبة للعصر الحاضر لا يمكن لمجتمع ما أن يكون ذا وزن يؤبه له فى مجال القوة العالمية الا اذا كان مجتمعا مترابط الوشائج لا يقل عدد سكانه عن ٢٠٠ مليون نسمة ، ويمتلك دخلا لا يقل عن ٣٠٠٠٠٠ مليون دولار ، كما يمتلك تكنولوجية متقدمة ، ويستحوذ على تسليح يحتوى على أسلحة نووية مؤثرة ومتطورة • وفى الواقع يرتبط كل من مكونات القوة والقوة القومية ككل بعضها ببعض ارتباطا وثيقا • وبالرغم من أن كلا من القوتين يمكن قياس مقاديره فانه يمكن تقويم الامم تبعا لمعايير موضوعية • والمهم هنا ، فى مجال السياسة الدولية ، ليس مجرد التقويم الموضوعى ، وانما هو القدرة التى تتيحها هذه المعايير لصانعى القرارات لكى يقرروا ويتابعوا الخطوات اللازمة لتحقيق هدف معين • وبتعبير آخر القوة القومية هى امكانية ترتكز قيمتها الفعلية على القدرة السياسية التى يمكن أن تستخدمها وعلى المدى الذى يمكن أن يربطها بغرض معين • وكصورة بالغة التطرف للمعنى الذى شرحناه كانت استعراضات هتلر لطاقاته السياسية ، وذلك لكى ينمى من امكانيات ألمانيا ، ولكنه فشل لأن هدفه ، وهو السيطرة على العالم ، كان يتجاوز تلك الامكانيات بمدى كبير • ولذا فان الكتاب يفرقون بين الامكانيات الفعلية للبيئة ، التى نعنى بها العوامل الموضوعية التى تكتنف موقفا دوليا ، وبين العوامل البيئية النفسية ، وهى العوامل التى تؤثر فى صورة الموقف وتعطيها شكلها الخارجى • ونعنى بذلك الحقيقة كما تبدو وكما تفسر بواسطة الأمم وقادتها • والتاريخ حافل بالأمثلة التى تدل على أن الصور التى كانت موجودة لدى الكثيرين من ولاة الأمور ، عن قوة بلادهم وعن قوة أعدائهم لم تكن دائما مطابقة للواقع • وقد تحدث ماركس عن « أوهام الفلسفة السياسية» • وقد حدث فعلا أن كانت أسوأ سنوات الحرب الباردة تتسم بوجود صور خاطئة لدى كل من المعسكرين الشرقى والغربى عن الطاقات الاقتصادية وعن الصلابة السياسية فى المعسكر المضاد •

ومعنى القوة يختلط أحيانا مع معنى القوة المسلحة • والواقع أن القوة فى المقام الأول تكمن فى السياسة ، فى حين أن القوة المسلحة ، فى مفهومها المادى كأداة للعنف ، انما تستعمل عندما تفشل الوسائل الأخرى فى تحقيق الاتجاه الذى تهدف اليه الدولة صاحبة القوة •

ومن المؤكد أنه فى عام ١٩٥٦ كانت فرنسا والمملكة المتحدة تفضلان أن تتراجع مصر عن تأميم قناة السويس ، تحت وطأة الضغوط التى وجهتها هاتان الدولتان ضد ناصر ، بدلا من الهجوم بقواتها المسلحة على مصر كما حدث وقتها • وبهذا المعنى يجب أن نرى فى القوة المرحلة الأخيرة للصراع •

ويطرأ هنا سؤال : كيف تعمل القوة فى المنظمات الدولية ؟ وهى تختلف ظروف عملها هناك عن ظروف عملها فى العالم ؟

ومن وجهة النظر القانونية البحتة لا وجود للقوة فى الأمم المتحدة • اذ تقول الفقرة الأولى من المادة الثانية من ميثاق الأمم المتحدة ، « تقوم المنظمة على أساس

مبدأ المساواة فى السيادة بين أعضائها » ٠ هذا المبدأ نجده واردا بصفة ضمنية فى المادة ١٨ التى تعطى كل عضو من أعضاء الجمعية العامة صوتا واحدا على أساس أن لكل دولة (مهما كان حجمها) صوتا واحدا ٠ وبارلغم من ذلك فان علاقات القوة الموجودة فى العالم ، خارج نطاق الأمم المتحدة ، تنعكس فى داخل الأمم المتحدة الى الحد الذى تظهر معه الاختلافات بين نمط التصويت المتساوى فى الأمم المتحدة. وبين توزيع القوى فى العالم ، ويعود ذلك بطبيعة الحال الى التناقض بين المبدأ القانونى الخاص بالمساواة فى السيادة وبين المتغيرات الموجودة فى توزيع القوى فى العالم الواقعى ٠ ومن هنا فان الفكرة القائلة بوجوب اعطاء اعتبار لمقدار وزن الصوت فى الأمم المتحدة تمثل محاولة حيوية لتقديم علاقات القوة الحقيقية ، التى تعمل فى الساحة الدولية ، لكى تعمل تحت الأضواء فى ساحة الأمم المتحدة ٠ وفى الوقت الحالى تتسرب هذه المعانى فى داخل الامم المتحدة من خلال مبدأ المساواة فى السيادة ، وهذا يفسر تزايد الميل فى خلال السنوات الأخيرة ، نحو العمل على الغاء عقد الاتفاقيات ، التى تختص بالعلاقات بين القوى الكبرى ، خارج نطاق الأمم المتحدة ٠ أما كبار صانعى الألعاب فانهم يشعرون بأنهم يكونون فى وضع أفضل ، يتمكنون معه من التوسع فى تحقيق مطامعهم ، خارج نظام يتشبث بالمساواة والديموقراطية فى مواجهة سياسات القوة ٠

ويمكن فهم محصلة ذلك كله بشكل أكبر عند النظر اليه من خلال ما هو مشاهد من أسلوب ادارة القوة فى المجتمع الدولى ، الذى هو أيضا ، فى الحقيقة وفى الواقع الوجه الحقيقى للقوة فى المنظمات الدولية ٠ وهنا فانه على المرء أن يبدأ من الحقيقة القائلة بأنه فى المجتمع الدولى لا يوجد مركز دائم للقوة أو السلطة — كما هو الحال فى داخل الدولة الواحدة — ، ولذا فان ذلك الفراغ قد جرت محاولات لملئه عبر العصور بواسطة أشكال مختلفة تهدف الى تحقيق مراكز قوى بقصد المحافظة على النظام فى المجتمع الدولى وبقصد تحقيق صورة شبيهة بصورة التكامل الذى يحدث فى داخل الدولة الواحدة على نطاق المجتمع الدولى ، وذلك بواسطة منظمات عالمية الطابع ٠

وعبر التاريخ فان وجود الفراغ ، وما استتبعه من محاولات لملئه ، قد قدم نماذج قائدة (منها على سبيل المثال : السلام الرومانى ، والسلام البريطانى) ، أو قدم نماذج لتوازن القوى (مثل : الوفاق الأوروبى) ٠ وكل من المثالين يمثل ، من الناحية النظرية ، الميل نحو اقامة نظام دولى مركزى ، يظل مع ذلك ذا قاعدة غير مركزية ، أى قاعدة يحكمها نظام واحد مع بقاء أجزاءها مستقلة ٠

والفكر الذى قدم تلك النماذج القائدة يفترض ، مقدما ، وجود قوة مسيطرة ، يفترض فيها وجود توازن بين قواها المختلفة ، وهو توازن تقوم فيه مراكز القوى المختلفة بالعمل على الادارة المتعاونة للقوة ككل ، فى حدود قيام كل منها بالسيطرة على منطقة نفوذها ٠ ولقد كشف دافيد هيوم فى مقالته التقليدية «توازن القوى » عن أنه فى اليونان القديمة كانت سياسات المدن ترتكز على مبدأ توازن القوى ٠ ولقد تم وضع قواعد هذه اللعبة عندما نشبت الحرب البيلوبونيسية بين أثينا واسبرطة ، وكان السبب هو أن واحدا من القادة حاول أن يوسع من دائرة عصبة مدنه لكى يميل التوازن لصالح عصبته ، وبذلك يحصل على مركز قيادى أكبر ٠

ومن الناحية التاريخية يمكن تتبع تجربة عصبة الامم الى وقت أن كان حجمها أقرب الى حجم الجنين ، على صورة « عصبة المدن » بين المدن اليونانية • ومن وقتها، وعبر الطريق من خلال الوفاق الأوربى ، وعصبة الأمم ، والامم المتحدة ، تكونت المنظمات الدولية بواسطة الطاقات المحركة لعلاقات القوة • وبعض المؤرخين يعتبرون أن الوفاق الأوربى يمثل استثناء لتلك القاعدة ، وهو الوفاق الذى ساد بين سنة ١٨١٢ وسنة ١٩١٤ ، وهم يحيون ذلك الوفاق بصفته « العصر الذهبى للدبلوماسية» الذى امتد الى قرن كامل من « النظام الدولى المستقر » • والوفاق الاوربى هو النموذج التقليدى لتوازن القوى بين أربع أو خمس من القوى الكبرى القادرة على تنظيم الشؤون الدولية بغير الحاجة الى أن تشن الحروب بعضها ضد بعضها الآخر • ومع ذلك فان المرء لو نظر بحرص الى الموضوع لاكتشف أن ذلك العصر الذهبى كان هو عصر التوسع الاستعمارى فى أفريقيا ، وفى آسيا ، وفى القارة الامريكية ، عندما أصبح التسابق على غزو المستعمرات هو النموذج الذى تحتذيه القوى الكبرى • وكان « النظام الدولى » الذى يسود أوربا وقتها يرجع أكثر ما يرجع الى انشغال القوى الكبرى بتوسعاتها عبر البحار فى القارات الاخرى ، ولعله لم يكن من قبيل المصادفات أن ينتهى « العصر الذهبى » فى الوقت الذى كان قد تم فيه تقسيم القارات الجنوبية بين العواصم (الدول) الأوربية ، ولم يبق من الأرض عبر البحار ما يصلح للغزو •

وكمنظمة دولية ذات ميثاق ، وذات جمعية عامة ، وذات مجلس وسكرتيرية دائمين ، كانت عصبة الأمم تشكل اتجاها جذريا يبتعد عن التجارب السابقة لأنها كانت منظمة حقيقية ذات شخصية قانونية وذات بناء وذات وكالات تختص بها وحدها • وعلى ذلك فان عصبة الأمم كانت خطوة الى الأمام فى المجتمع الدولى ، ويكفى أن عضويتها قد امتدت لتشمل أكثر من خمسين دولة ، وأنها كانت تمد الدول الصغرى بفرصة لتأكيد شخصيتها بشكل لم يكن متاحا لها فى الماضى • ومع ذلك فان ظروف العصبة قد أوضحت انه يوجد عدم مساواة فى القوة بين القوى الكبرى التى كانت تمسك بأزمة التأثير على المنظمة • وكنتيجة لازمة لمراكزها الخاصة فى المجلس بصفتها من الأعضاء الدائمين وعن طريق تجميع أصواتها معا ، فان القوى الكبرى كانت قادرة ـ على تحطيم أى جهد للبعض فى الحالات التى كانت تلك القوى ترى فيها تهديدا لمصالحها • وذلك جعل عصبة الأمم عاجزة بصورة شبه كاملة عن التعامل مع الحركات العدوانية التى كانت تجرى بواسطة القوى الأوروبية • والواقع أن ميثاق العصبة لم يكن يدين الحرب بشكل محدد ، وكان ذلك يمثل ضعفا أساسيا وأصليا يعكس عقلية حقبة كان استخدام القوة المسلحة يمثل فيها الحكم النهائى الفاصل فى المنازعات الدولية •

والأمم المتحدة ، من نواح عديدة ، هى نوع متفوق من التنظيم الدولى ، أكثر عالمية من حيث العضوية وأكثر تقدما فى مبادئها الاساسية التى تقود حركتها ، كما أنها تعطى علامة على التغيير نحو الأحسن فى السياسة العالمية وفى ضمير الأمم • ومع ذلك فانه بينما كانت مبادىء وأغراض ميثاق الأمم المتحدة يجرى اعدادها ، مع مراعاة النظر نحو المستقبل ، فان الحيل التى أدرجت بين ثنايا الميثاق تحمل بصمات تدل على التسليم بواقع القوة الذى كان موجودا وقتئذ ، فقد أعطى « الخمسة

الكبار » ، الذين كان يتكون منهم الائتلاف المنتصر ، أماكن ممتازة فى الكيان الحاكم فى المنظمة ، وذلك عن طريق وجودهم كأعضاء دائمين فى مجلس الأمن • وكانت حجة واضعى الميثاق هى أن مبدأ الاجماع ، المقرر لنفاذ القرارات جدير بأن يقيد من حرية حركة القوى الكبرى ، ولكن النتيجة العملية كانت هى أن الأمم المتحدة لم تعد قادرة على اتخاذ اجراءات فعاله فى الحالات التى كانت فيها احدى القوى الكبرى موجودة فى داخل نزاع ما ولذا فان الأمم المتحدة لم تتدخل بصفة فعالة الا فى عدد قليل من النزاعات المسلحة • فنحن نعيش اليوم فى عالم صغير متقلص الحدود تغطيه القوة تغطية شاملة • وكما يقرر ستانلى هوفمان فانه « فى العلاقات بين القوى الكبرى ذات التأثير الحاسم فى المحافظة على السلام الدولى تقف المنظمات الدولية معرضة للهزيمة المؤبدة » •

ونظرا لأن علاقات القوة لا تخلد أبدا للنوم فان كل التطور الذى حدث للأمم المتحدة عقب الحرب قد ظل يتابع التغييرات فى توزيع القوة فى السياسة الدولية • ولمدة الخمس عشرة سنة الأولى كانت الولايات المتحدة ، بصفتها قائدة لكل من الجماعة الغربية والجماعة الأمريكية اللاتينية ، تسيطر على أكثر من ثلثى الأصوات ، وكانت بالتالى قادرة على السير بحرية فى الطريق الذى تريده • وقد تصادف حدوث ذلك مع فترة احتدام الحرب الباردة عندما كان معظم المحللين يستخدمون مصطلح « العالم ذى القطبين » ، أى العالم الذى يتنازعه القطبان الكبيران، الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى ،ووقتها راحت دول كل من المعسكرين تصطف خلف قطبها القائد ، وانقسم العالم الى معسكرين متعاوديين هما المعسكر الشيوعى والمعسكر الرأسمالى • وفى نهاية العقد السادس ظهر عامل سياسى جديد ، تمثل فى العالم الثالث ، راح يؤيد ذاتيته ويؤكد وجوده فى الأمم المتحدة • وأصبحت المجموعة الأفرو آسيوية هى أكبر المجموعات ، وتدريجا ظهر تغيير حاسم فى تشكيل العضوية وفى علاقات القوة ، داخل نطاق الأمم المتحدة •

وفى دراسة واقع القوة المعاصر تحول معظم النظريين عن الأنموذج المزدوج القطبين (الولايات المتحدة والاتحاد السوفييتى) الى الأنموذج الثلاثى الذى دخلت فيه الصين كطرف فى اللعبة) ، ومنذ وقت قريب اتجه النظريون الى النموذج الخماسى (بعد اضافة أوربا واليابان) بصفته مترجما عن المبدأ الوظيفى لتوازن القوى •

أما معارضو نظرية القوة فانهم يقررون أنه لا يوجد من بين هذه النماذج ما يصلح للتطبيق على عالم اليوم ، وذلك لأنه توجد الآن وحدات سياسية مكتملة الاستقلال ، وهى وحدات تتصرف طبقا لرأيها ومصالحها ، وبذلك لم يعد الميدان مفتوحا أمام عدد قليل من القوى الكبرى ، بحيث تتقاسم العالم فيما بينها ، وبالتالى فان هذه القوى الكبرى لم تعد قادرة على العمل المتعاون بصفتها صاحبة حق ادارة القوة • وفى عصر الوفاق الأوربى كانت القوى الأربع أو الخمس المسيطرة على أوربا قادرة على أن تتعاون فيما بينها فى هذا الشأن ، لأنه لم تكن توجد فى خارج أوربا فى ذلك الوقت سوى دول قليلة ذات سيادة ، وذلك لأن الدول الاستعمارية الأوربية كانت تحكم معظم العالم • ولكن الموقف قد تغير بصفة جذرية بعد ذلك • فمنذ عام ١٨١٠ ظهرت ١٨ جمهورية فى أمريكا اللاتينية وحلت محل الامبراطورية

الاسبانية ، وبعد الحرب العالمية الثانية ظهر حوالى عشـرون دولة عربية • وفي الحقبة الأخيرة قام العديد من الدول فى أفريقيا وآسيا على أنقاض الامبراطوريات الفرنسية والبريطانية والهولندية ، وأخيرا البرتغالية • والواقع أن عدد الدول ذات السيادة قد بلغ فى العالم أكثر من ١٤٠ دولة ، وهذا هو تقريبا عدد أعضاء الأمم المتحـدة الآن •

وليست الخريطة فقط هى التى تبدو الآن مختلفة عما قبل • فالتغيير الحقيقى يذهب الى أعمق من ذلك • فمع أن معظم الدول الجديدة قد ابتدأت حياتها الحاليـة باقتصاديات وثقافات متخلفة فان الحركة السياسية للكتل العريضة التى تنبهت بفعل الاستقلال وبفعل الاقتصاد العصرى وبفعل التصنيع وما صاحبه من التقدم والتوسع فى ميدان المواصلات وفى ميدان التعليم ، أثمرت شعورا فى هذه الدول بأهميتهـا الذاتية ، وهو شعور أثر كثيرا على السياسة الدولية • وفى الوقت الذى يمكن فيه القول بأن هذا البعث لا يشتمل على القوة فى معناها التقليـــدى فانه قد دفع الى الساحة الدولية بتشكيلة لم يعد من الممكن فى وجودها أن تنفرد القوى الكبرى بادارة شؤون العالم ، أو حتى بأن تمارس سيطرة مؤثرة على دول هذه التشـكيلة الجديدة ، حتى ولو كانت هذه الدول تنتمى اليها برابطة التحالف أو المشـاركة أو العمالة • وكان مصداق تلك الحقيقة واضحا فى كل من حرب فيتنام والصراع فى الشرق الأوسط ، كما كان واضحا أيضا فى التغير الذى حدث فى أسـلوب التصويت فى الأمم المتحدة • ومن الذى كان يتصور ، منذ عشرين سنة ، أن جمهوريات أمريكا اللاتينية يمكن أن تجرؤ على تأميم الممتلكات الامريكية (التابعة للولايـات المتحدة) ؟ أو أن أيسلندة يمكن أن تتحدى مراكب الصيد البريطانية فى الميـاه التى وسعت فيها ايسلندة حدودها الاقليمية ؟ أو أن دولة ألبانيا الصغيرة يمكن أن تعطى صوتها بانتظام (فى الأمم المتحدة) ضد الاتحاد السوفييتى ؟ وهـذا بالطبع لا يعنى أن الضغوط والتهديدات والتلويح باستعمال القوة من الأقوياء والأغنيـاء قد نسخت • ولكن يمكن القول بأن هذه العوامل قد أصبحت اليوم ، على أى حال ، أقل فاعلية مما كانت فى الماضى •

ولتلخيص موضوع « ادارة القوة » يمكن أن نبدأ باستنتاج يقول بأن الوضع الدولى الحالى يمثل أقصى درجة من اللامركزية فى التاريخ الحديث • ونتبع ذلك بالقول بأنه فى المنظمات الدولية ، تنعكس هذه الحالة بوضوح فى تفكك الكتـل السياسية والعسكرية التى ظهرت فى خلال الحرب الباردة • وليست ظاهرة ذلك بمقتصرة على مجرد التحرر فى التصويت ، ولكن فى اللامركزية التى صـارت تمثل طابعا مستمرا ووطيدا فى نظام العمل فى الأمم المتحدة •

وموازيا للامركزية التى أشرنا اليها هناك تغيير بالغ الدلالة قد ظهر فى السنوات الأخيرة • وهو تغيير يتمثل فى تغير حركة القوة تغيرا منسوبا الى ما طرأ على ميزان القوة العسكرية من نزول منسوب الى تزايد النفقات المطلوبة لبنـاء الاقتصاد ولدعم التكنولوجية ولزيادة طاقة الاجهزة الدبلوماسية ، وهى نفقات قـد ارتفعت بشكل ملحوظ فى الفترة الاخيرة • ويرجع ذلك فى المقام الأول الى الشعار الذى بدأ يتصدر الساحة الدولية ، وهو الشعار الذى يقول « من المواجهـة الى المفاوضة » • مع ملاحظة أن هذا الشعار اتجه فى بادىء الأمر نحو العمل بين القوى

الكبرى ، ولقد قاد ذلك الاتجاه عددا من المراقبين نحو الفكرة التى نادت بوجود خمسة مراكز للقوى ، مضيفة بذلك أوربا لغربية الى اللعبة ، وذلك باعتبارها أكبر تاجر فى السوق العالمية ، واليابان باعتبارها قوة اقتصادية عالمية ، مع أنه لا أوربا الغربية ولا اليابان تمتلك قوة عسكرية يؤبه لها ، اذا ما قيست بالقوات التىتمتلكها مراكز القوى القديمة • ويرى المحللون أن فكرة وجود المراكز الخمسة تفسر تفسيرا جيدا الأحداث الحالية التى تجرى على المسرح الدولى • وبطبيعة الحال لا يمكن تفسير نجاح منظمة الأوبك (الدول المصدرة للبترول) فى التعامل مع الدولالكبرى القوية الا على أساس التغير الذى أحدثته الزيادة والتعدد فى مراكز القوى الدولية كما شرحنا سابقا •

والواقع أن الاتجاه نحو العالمية ، وهو اتجاه دعمته التكنولوجية الحديثة كما دعمه ذلك الاتساع الهائل فى التجارة العالمية ، قد أوجد مناخا عالميا يتزايد فيه اعتماد الدول بعضها على بعض • وقد صار من الواضح أن استعمال القوة قد أصبح غير مجز ، لا بسبب القوة التدميرية المهولة للأسلحة النووية الصاروخية فقط ولكن أيضا لأى قرار بالحرب يبدو جنونيا فى الظروف التى خلقها الارتباط التجارى الحالى المتشعب بين دول العالم ، فهذا الارتباط التجارى قد دعم ووسع من نطق الاتصالات وطرق ووسائل المواصلات بحيث تدعمت الروابط بين الأمم ، أما الفكرة التى تنادى • بامكان ممارسة « الحرب المحدودة النطاق » فانها صارت لا تجد ترحيبا الا حيث تكون المصادمات العسكرية محدودة بحيث لا تهدد مسارات التجارة العالمية •

ترى هل يعنى كل ذلك أنه من الآن فصاعدا سوف تستبعد أعمال العنف المسلح من بين عناصر القوة ؟ ان ما نقرأه الآن فى التاريخ المعاصر من أحداثلايشتمل على أى دليل على ذلك الاحتمال السعيد ، سواء فى الحاضر أو فى المستقبل القريب ، وسوف تظل القوة المسلحة وما يتصل بها من مظاهر باقية ، كما سوف يظل احتمال استعمالها احتمالا قائما ، بالرغم من كل ما يثار حولها من اعتراضات وانتقادات • ومن الواضح الآن ، فى السياسة العالمية ، أن الدول التى تستطيع أن تستخدم قواتها الاقتصادية والتكنولوجية والسياسية بكفاءة انما هى الدول التى تمتلك من أسباب القوة المسلحة قدرا يعطى لتلك القوات الاحترام الذى يتيح لها أن تعمل بفاعلية كبدائل للقوة المسلحة • وهذا يفسر كيف أن سباق التسلح النووى والاتساع فى الانفاق العسكرى لم يتأثرا تأثرا جديا بالتطورات الاخيرة التى طرأت على مفاهيم القوة •

وبالرغم من ذلك فان التحول الفعلى فى محركات القوة ، ذلك التحول الذى أثمر نموا فى الطاقات التكنولوجية والاقتصادية ، قد قلل الى حد كبير من ضغوط القوة العسكرية ومن احتمالات استخدامها • وسوف تظل الدول التى تمتلك قوة مسلحة ذات قدر أقل من القدر المناسب لدعم طاقاتها الاقتصادية والتكنولوجية تسعى لتنمية قوتها المسلحة حتى تصل الى الحد الذى يوفر لها الأرجحية المطلوبة فى « الحرب الاقتصادية » •

وبذلك المفهوم وحده يمكن للمرء أن يفسر تلك الوطأة الواضحة التى نتجت عن الحظر البترولى العربى ، والتأثير الذى أحدثته أسعار البترول الجديدة التى

قررتها دول الأوبك ، والامكانية المالية الهائلة التى توفرت لدى الدول المصدرة للبترول • ومهما كانت هندسة القوة ، الى قطبين أو خمسة أقطاب ، فان المحللين يجب أن يتبينوا أنه فى السياسة العالمية توجد قوات واضحة المعالم تعمل خارج تلك النماذج الهندسية •

واذا تقبل المرء أبسط تعريف للقوة فى السياسة الدولية ، على أنها هى القدرة على دفع الدول الأخرى فى مسارات لا تتفق مع رغباتها ، فان الدول المصدرة للبترول تكون قد نجحت فى اجتياز اختبار القوة • وذلك لأن كثيرا من الدول الصناعية قد اضطرت الى تغيير مواقفها تحت وطأة أسعار البترول الجديدة التى تم سريانها اعتبارا من أول يناير سنة ١٩٧٤ ، بالرغم مما أطلقته تلك الدول من احتجاجات ومن تهديدات • أما عن القدرات المالية للدول المصدرة للبترول فان أقل ما يمكن أن يقال عنها هو أنه منذ عام ١٩٧٤ لم تعد امكانية « اعادة تشكيل العلاقات السعرية للعملات » حكرا على مجموعة الدول العشر الغنية (دول العملة الصعبة) •

والآن ما هو نوع القوة التى تمتلكها الدول النامية التى لا تنتمى الى أحد المعسكرات الكبيرة وتجد نفسها معرضة للخطر ؟ الاجابة هى أنه على العكس من نماذج الدول النامية التقليدية ذات السيادة التى تستند الى حليف عسكرى قوى أو الى قدرة اقتصادية مؤثرة ، يمكن تعريف ذلك لنموذج الجديد عن طريق نسبى، أى أنه يمكن تعريفه منسوبا الى نظام معين ، وهو النظام المسمى بالنظام الشمالى الجنوبى ، وهو النظام الذى يستمد قيمته من حيث قدرته على احداث اضطراب فى توازن القوى الاخرى • ونعنى بذلك أنه هو النظام الذى لا يستطيع أن يكون تأثيره ملموسا ، وذلك يفسر التغيير القهرى الذى حدث على سياسات الدول التى تعتمد صناعاتها على البترول المستورد ، وهو تغيير لم تتعرض له سياسات الدول الأقل اعتمادا على البترول الخارجى • ولقد كشفت كارثة الطاقة أن الاعتماد على الغير لم يعد مقصوزا على الدول الصغيرة ، وانما صار من الممكن أن يفرض على دول كبرى ، كما أن التعاون الدولى المتبادل صار يتطلب نظاما مستقرا أكثر من أى مطلب آخر فى العلاقات الدولية • والتطورات الاخيرة تؤكد بكل وضوح أن السوق الدولية وأن نظام النقد الدولى لا يمكن أن يحقق الاستقرار والاتزان فى ظل النظام الحالى الذى يسوده الاضطراب بسبب ما يملأه من ثغرات وما يتميز به من اختلال فى المساواة بين الدول • ومن هنا نشاهد الآن مرحلة مفتوحة من الصراع الذى يسعى للوصول الى نظام دولى معبر عن التغييرات التى حدثت فى علاقات القوة على المسرح الدولى • أو كما يضعها باراكلوه بقوله : « ان كارثة البترول » يمكن أن تكون ، من خلال النظرة التاريخية المتسعة ، هى العامل المساعد لحدوث مواجهة أساسية وعريضة بين الدول الفقيرة والدول الغنية التى تهدد باحتواء العالم » •

والأسلحة فى هذه المواجهة ، أسلحة جديدة ، وأصول اللعبة هى أيضا أصول جديدة • وليست الطاقة فقط هى أحد هذه الاسلحة وانما هى أيضا الاسلحة المتمثلة فيما نتج عن المشاكل المترتبة عن متطلبات تحقيق التوازن بين الثورة العلمية والتكنولوجية وبين الثورة والوطنية والاجتماعية وتلك الاسلحة هى أسلحة التعمير ، والموارد الدولية ، والطعام ، وثروات المحيطات ، وتلوث البيئة، الخ • وهى أسلحة ذات طبيعة وذات أبعاد تجعل من القوى المسلحة عنصرا غير

مؤثر ، بل عنصرا خطرا ان هى استخدمت . ولقد كانت المناقشات التى دارت حول استخدام القوة المسلحه ضد دول الاوبك ، والتى أثمرت الكثير من التهديدات التى بدت وكأنها وضيئة ولامعة ، هى مناقشات شبيهة بالسيناريو الذى لم يؤد الا الى جعل الانتاج العالمى كقربان الضحية (بمعنى أنه حدث هبوط فى الانتاج وفى لتوزيع) والى جعل الخطر العربى للبترول يبدو كأنه صفقة رابحة . وأكثر من ذلك كيف يمكن للمرء أن يشن حربا ضد دول متناثرة فى ثلاث قارات ؟ وما الذى يمكن أن يحدث فى الوقت نفسه لصادرات البترول التى ثبت أنها فى غاية الحيوية للعالم الصناعى ؟ كما أن مثل هذه المشكلات لا يمكن أن تجد لها حلا بوسطة مجموعة واحدة من الدول ، مهما كانت هذه المجموعة قوية ومهما كان عددها كبيرا ، لأنه لابد أن يكون الحل على مستوى العالم كله .

وهنا يكمن الدور التاريخى للمنظمات الدولية . والسؤال الذى يظهر هنا هو هل الأمم المتحدة مجهزة بما يتيح لها أن تعالج مثل هذه المشكلات ؟ والجواب هو أنه فيما يختص بعلاقات القوة فقد قطعت الامم المتحدة شوطا بعيدا ، فيما أسماه جورج بول بالحقيقة العارية التى تقول بأن الأمم المتحدة لم تعد ناديا خاصا بالقوى الكبرى ، كما كانت عصبة الامم ؛ وانما أصبحت فى الوقت الحالى موضعا لشكوى الدول الكبرى من « طغيان الأغلبية » . وقد صار من الواضح أن أستلفت النظر بواسطة القوى النووية خارج الأمم المتحدة قد صار يقابله استلفات مائل داخل المنظمة . فمن ناحية نجد أنه ، لسريان القرارات الكبيرة ، لابد من موافقة القوى الكبرى ، ومن الناحية الأخرى لم يعد من الممكن بعد لأى من القوى الكبرى أو لأى مجموعة من تلك الدول أن تفعل شيئا يمكن أن يضر بمصالح الدول النامية .

وقد حدث فعلا تطور فى العناصر المكونة لفاعلية الأمم المتحدة ، وهو تطور جعلها تمر الآن فى مرحلة انتقالية ، وهى مرحلة تتمثل فيها خلاصة الاتجاه الذى بدأ العالم يحتضنه . وهذا النمط الجديد يتم دفعه الى الأمام بواسطة الفاعلية التاريخية الحديثة التى تتمثل فى الكثير من الدول التى لم يكن لمعظمها صوت فى دمبرتون أوكس عام ١٩٤٥ ، عندما تمت صياغة ميثاق الأمم المتحدة ، ورسم خطوط سيرها . ولكن المنتفعين من النظام القديم يعارضون على أى حال ، كما يعلم أى دارس للتاريخ ، فى حدوث أى تغيير .

ويصمم عدد من الكتاب على القول بأن التغييرات المطلوبة لاقامة نظام اقتصادى دولى جديد ، وهو النظام الذى أصبح يمثل هدفا رئيسيا للأمم المتحدة منذ دور الانعقاد السادس الذى تم فى ابريل ومايو عام ١٩٧٤ ، وسوف تجر وراءها سلسلة من التغيرات فى بناء القوة وفى المؤسسات التى تتمثل فيها هذه القوة .

وهم على أية حال يدركون أن اعادة تشكيل ميثاق الأمم المتحدة اعادة كاملة انما هى مطلب غير واقعى ، وبالرغم من ذلك فهى أمر مرغوب فيه لصالح التغيير الجديد المطلوب . وقد أثبتت التجارب عبر التاريخ أنه من الصعب جدا ، ان لم يكن من المستحيل ، اجراء تغييرات فى نصوص القانون الدولى ، فى الوقت الذى تكون فية علاقات جديدة للقوة قد بدأت تظهر على المسرح الدولى .

وينادى عدد ، يتزايد يوما بعد يوم ، من كتاب العالم الثالث ، بضرورة سيادة الديموقراطية على الأمم المتحدة ، وذلك لكى يتحقق المزيد من السيطرة على القرارات والمزيد من مساهمة الدول الأعضاء فى مناقشة واصدار هذه القرارات ، وهـــم (أى كتاب العالم الثالث) يقدمون الحجة بعد الحجة للتدليل على أن الوصـــول الى تغيرات بعيدة المدى فى نظام وعمل الأمم المتحدة أمر يمكن الوصول اليه فى ظـــل الميثاق الحالى • ولقد ظهر ذلك الاتجاه فى المقترحات التى قدمت عام ١٩٧٥ بواسطه مجموعة من الخبراء المختصين فى الشئون التنظيمية للامم المتحدة ، والتغيير يجب أن يشـــتمل بطبيعـــة الحـــال على اجابة على الســـؤال الخـــاص بالقـــدرة على اتخاذ القرارات ثم القدرة على فرض هذه القرارات • لأنه حتى اليـــوم ، لا يوجـد لدى المنظمات الدولية أى قوات خاصة بها ، وذلك لسبب واضح ، هو أن القـــدرة على اتخاذ واصدار القرارات ، فى عالم يرتكز تنظيمه على فكرة سيادة الدولة ،مازالت فى أيدى الدول ذات السيادة • ولكى تستطيع أى منظمة دولية أن تفرض قراراتهـا فانها لا بد أنأ تحصل على القوة اللازمة لفرض هذه القرارات من الدول الأعضاء • وهذا يعنى ببساطة نه يجب أن تتم عملية نقل للقوة من يد الدولة الى المنظمة • أمـا متى يمكن أن يحدث ذلك بالصورة الجديدة المطلوبة • فانه أمر ما يزال فى أيدى قراء الطوالع • وذكر هذه النقطة فى دراستنا هذه يرجع الى أنه لا يمكن اهمالهـــا فى خلال مناقشة موضوع ارتباط القوة بالمنظمات الدولية •

الصراع فى المنظمات الدولية

لقد ظهرت نظرية الصراع والحلول اللازمة لفض الصراع فى خلال الحـــرب الباردة ، وقد ظلت هذه النظريةمحكومة لمدة طويلة بواسطة المدرسة النفسية المختصة بالعلاقات الدولية • ولقد صاغ كينيث بولدنج نظرية عن الصراع بصفته نمطـــا اجتماعيا تشكيل الحرب فى داخله حالة خاصة ، مبتدئا من فرض يقول بأن السلوك الاجتماعى يمثل عنصرا سائدا من عناصر الصراع فى كل حالاته ، سواء كانالصراع دوليا أو سياسيا أو صناعيا ، أو حتى كان هذا الصراع حيوانيا • ولقد أعطى تمثله تطبيقية على نظريته ، وذلك لكى يوضح من خلال دراسة أنواع مختلفـــة من الصراع كيف أن السلوك الاجتماعى يؤثر فى الصراع وكيف يغير من مساره •وعلى هذه الأسس نفسها قام توماس شيلينج بدراسة وظائف وتركيب واستراتيجيـــة الاتصالات غير الناطقة بين الأطراف التى يمكن أن يحدث بينها عنف ، ثم صـــــاغ قواعد معينة للمساومة التى يمكن أن تجرى بين هذه الأطراف على مائدة المفاوضات، وصاغ أيضا قواعد لكيفية المزج بين الصراع وبين سلوك التعايش الســـلمى فى خلال عمليات العداء المتبادلة • ولقـــد درس استراتيجيون آخرون أســـاليب جديدة لشن الحرب الباردة ، واقترحوا طرقا مختلفة للضغط على العدو • وكان من الأمثلة الصارخة التى تمت فيها تجربة تلك الأساليب ذلك المثال الذى تجسمت فيه سياسة « التوازن من خلال حافة الحرب » وهى السياسة التى تبناهـــا فى عام ١٩٥٠ جون فوستر دالاس وزير خارجية الولايات المتحدة •

وفى ذلك الوقت كان بولدنج ورابوبورت وغيرهما من أصحاب النظريات التى تنتمى الى الاتجاه السلمى النفسى الاجتماعى مهتمين بالخطـــر الذى يلوح من خلال مثل تلك السياسة التى يمكن أن تؤدى ولو بالصدفة الى حرب مدمرة وكانوا

يشعرون بأنه لابد من احداث تغير يسير فى الصراع بطريق الحوار بدلا من طريق الحرب ، ويؤدى الى التخلى عن استراتيجية الحرب الباردة التى كانت سفنتها معرضة للدخول فى بحر الحرب النووية الرهيب • وبصفة نهائية أصبح المدخل النفسى الاجتماعى للصراع الدولى هو نظريات المدرسة الأمريكية لبحوث السلام•

وبصفة عامة فشلت المدرسة النفس الاجتماعية التى كانت مدرسة خصبة وخلاقة بالنسبة للبحوث الاجتماعية الصغيرة فى تقديم اطار مقنع يمكن فى داخله تحليل الظواهر والأنماط الكبيرة فى السياسة العالمية • ومع أنه يمكن فى الواقع أن يجد المرء أثرا لردود الفعل النفسية فى كل أنواع الصراع ، حتى ما كان منها يحفل بأساليب التمويه والخداع والتنكر فى ثياب المثل العليا ، فانه توجد فروق كبيرة بين شجار يحدث فى الشارع بين متنازعين غلب عليهما الشراب أو أوقعت بينهما الغيرة مثلا وبين ثورة وطنية أو حرب • وفى المقام الأول تقف الدوافع النفسية الفردية وراء القرار الخاص بالاضراب أو بالثورة أو بالحرب ، ولكن العوامل الاقتصادية والاعتبارات العسكرية هى وحدها التى تحسم القرار بالدرجة التى يمكن معها أن تتغلب على تأثيرات الدوافع النفسية وتنفرد باصدار القرار • وأكثر من ذلك أن كبار أساتذة علم النفس ينتقدون أى محاولة لتبسيط الفكرة التى تقول بأنه ما دامت الحرب تحتوى على سلوك عدوانى فانه يمكن تفسير أسبابها بأنها ترجع الى النزعة العدوانية لدى الافراد ، بمعنى أنه اذا كان القادة يتخذون قرار الحرب لأسباب استراتيجية فان الشعوب تقبل على الحرب لأسباب تتصل بالكبرياء والعزة الاجتماعية •

ومن الواضح أن زيادة التأكيد على ردود الفعل النفسية مقصود منه تمويه المنابع الاقتصادية والاجتماعية للصراع ، ونخص بالذكر من هذه المنابع التناقضات الطبقية والتفاوت بين الدخول فى المجتمع ، وكذلك التفاوت فى القوة أو التفاوت فى مستويات التنمية بين الدول • وبصفتى ماركسيا اقترح وضع النقط الآتية فى الاعتبار :

(أ) يؤدى علم النفس الاجتماعى وعلم النفس الفردى (بالنسبة لصانعى القرارات) دورا حيويا فى القيام باضراب أو ثورة أو فى شن الحروب •

(ب) لا يمكن فصل المعالم النفسية عن البيئة الاجتماعية التى تظهر فيها ، كما أنه لا يمكن نزع هذه المعالم النفسية من مواقف الصراع الموجودة فى المجتمع •

(جـ) ان نمط الصراع الدولى لا تقرره ردود الفعل النفسية ، التى هى مؤقتة على أية حال ، وانما الذى يقرره هذا النمط هو التناقضات الموجودة فى بناء القوة الدولية •

ويشعر أستاذ علم الاجتماع الدكتور يرمولينكو ، وهو سوفييتى ، بأن تنسيق دراسة الصراع يجب أن يبدأ بتحليل المواقف الاقتصادية والتكنولوجية والجغرافية والاجتماعية والسياسية والعسكرية والايديولوجية والنفسية ، بالاضافة الى عوامل أخرى كثيرة ، وعلى أساس مثل هذا التحليل يمكن أن نتبين طبيعة وأسلوب الصراع المعين الذى يدور حوله البحث ؛ وما هى مصادر ذلك الصراع ؛ وما هو مسرحه،

وما هى درجاته ، وذلك بالنظر الى الخطر الذى يتزايد بالنسبة اليه ، وبالنظر الى الوسائل التى يمكن أن تحكم ذلك الصراع و يمكن أن تحله ، أو تمنع حدوثه فى بعض الحالات ٠

ومن الطريف فى هذا الباب ما هو ملاحظ من الفروق بين أبحاث السلام فى أوربا وبين مثيلاتها فى أمريكا ، ففى الوقت الذى تركزت فيه الأبحاث الامريكية نشاطها داخل الاطار السلوكى الضيق لحلول الصراع ، بما يشتمل عليه هذا الاطار من تحيز للعلاج الذى يجرى بتحيز مضاد للنظريات ، فان الابحاث الاوربية قد تبنت أسلوب الاطار العالمى وتقبلت الفرض الابتدائى الذى يقول بأن جذور مشكلة السلام تكمن فى داخل بناء المجتمع الدولى ، وبالتالى يؤدى التسلط من ناحية والاعتماد على الغير من ناحية أخرى ، سواء بين الدول فيما بينها أو بين مجموعات من الدول ومجموعات أخرى الى الصراع الدولى ٠ وقد جرت تجارب رائدة على وجهة النظر هذه وانتهت دراساتها الى أن الباحثين الأوروبيين يركزون اهتمامهم على الأنواع الآتية من الصراع الدولى :

١ ـ الصراع الناشىء عن لعبة القوى الكبرى ، أو عن التنافس بين منافسين أقوياء ، أو عن وجود ثغرات فى سباق التسلح ٠

٢ ـ الصراع الذى ينتج بين الدول ، عن وجود فوارق فى الحجم ، أو فى القوة العسكرية ، أو فى عدد السكان ، الخ ٠

٣ ـ الصراع الذى ينتج عن طول مدى الاعتماد على الغير ، وما يقابله من تسلط من الجانب الآخر ، وذلك يحدث بسبب وجود ثغرات فى المستويات الاقتصادية والتكنولوجية بين الدول ٠

٤ ـ الصراع بين قوى متناقضة من حيث أنظمتها الاقتصادية والاجتماعية والايديولوجية

٥ ـ الصراع الذى يحدث بسبب التغييرات الاجتماعية أو بسبب الحرب الاهلية ، التى تتدخل فيها قوى خارجية ٠

٦ ـ الصراعات الدولية المنبثقة عن التصرفات ذات الوجهين ، ويصاحبها فى العادة وقوف قوة أخرى خلف أحد الطرفين المتنازعين ٠

وقد تقدمت هذه الدراسات الى الحد الذى ثبت معه أن أى نوع من أنواع الصراع هذه لا يقف منعزلا عن غيره ، وانما يغلب فى معظم الحالات أن تتداخل عدة أنواع بعضها فى بعض ٠

وكلما تعمق المرء فى البحث اكتشف وجود علاقات معينة بين مختلف أنواع الصراع وبين مقدار كثافة كل منها وبين عدد مرات حدوثها ٠ ومثال ذلك ما يقرره بعض الكتاب من أن الصراعات من النوع الثالث تنشب بنسبة عددية أكثر من غيرها ، ما بقى النوع الرابع من الصراع تحت السيطرة ٠ أو كما يقرر أحد الكتاب : « ان عالم اليوم يقف شاهدا على وجود التعاون من أجل تحقيق التعايش السلمى فى الوقت الذى تنشب فيه الحروب المحلية » ٠ كما يذهب كتاب آخرون الى أبعد من ذلك ويقولون بأن التعايش السلمى هو مجرد بديل للحرب بين القوى النووية ، فى الوقت الذى يمكن

فيه للحروب المحليـــة أن تستمر ، بكل ســـرور ، فى آفريقيا وآســـيا وأمريكا اللاتينية ٠

وقد وجد استفان كند أنه من بين سبع وتسعين حربا نشبت فى الخمس والعشرين سنة التالية لسنة ١٩٤٥ نشبت ثلاث وتسعون منها فى آسيا وافريقيا وأمريكا اللاتينية فى الوقت الذى تبدو فيه أوربا منطقة خالية من الحروب ٠ ولذا رسمنا خطا دقيقـــا بين الحروب العالمية (عبر حدود الدول) وبين الحروب العالمية (الأهلية أو الطبقية) فان الدراسة تؤدى الى نتيجة طريقة يمكن مقارنتها بما توسل اليـــه كوينسى رأيت بالنسبة للحروب التى نشبت فى فترة سابقة (١٩٠٠ ـ ٤١) ٠ وخلاصة هـــذه النتيجة هى أن فصول المسرحية قد أعيد تمثيلها ، حيث أن ٧٩٪ من تلك الحـروب كانت حروبا دولية جرى القتال فيها عبر الحدود ، أما فى وقتنا هذا فان أغلبيـة الحروب قد جرت فى داخل حدود دولة واحدة ٠ ومن بين هذه الحروب العالمية كان معظمها نشترك فيه أطراف خارجية ٠ وقد كانت تلك الحروب ، فى الواقع ، مزيجا من الحروب الطبقية (النوع الخامس) وحروب الاستقلال (النوع الثالث) ، وذلك حسب التصنيف الذى وضعه كند ٠

وفى السنوات السابقة على الحرب كان السبب العام لشن الحروب ســـببا أيديولوجيا على الأغلب ، وذلك لان الحروب كانت تنشب فى العادة بســـبب صراع الطبقات ، باعتبار ان العوامل الطبقيه هي التى تقف وراء مختلف السياسات الخارجية ٠ وكان الصراع على ذلك يعد صراعا أيديولوجيا ٠ وقد نتج عن ذلك أن تعود الناس النظر الى السياسة العالمية باعتبارها صداما بين أقطاب ايديولوجيـــة مختلفة ، خصوصا على جانبى ما كان يسمى بالستار الحديدى ٠ وفى الســـنوات الأخيرة أصبح رواد الماركسية متنبهين الى أن الاقتصار على النظر الى السياســـة الدولية من خلال منظار « الايديولوجية الطبقية » لا يكفى لتفسير متغيرات هـــذه السياسة تفسيرا مقنعا ، ابتداء من نقد الرئيس ديجول لاصرار أمريكا على أن تكون لها الرياسة على العالم الغربى ، والجدل الصينى السوفيتى العنيف الذى دار حـــول المعاهدتين النوويتين اللتين تم عقدهما بين الاتحاد السوفييتى والولايات المتحـدة وما تلا ذلك من اعلان أن جمهورية الصين الشعبية تنتمى الى العالم الثالث ٠ويتضح من ذلك أن مصالح الدول ، لا مصالح الطبقات فقط ، لها دور كبير فى السياســـة الدولية ٠ والواقع يقول انه مهما كان الاختلاف الطبقى فى داخل دولة ما فانهـــا قادرة على التحرك برأى واتجاه واحد فى الشؤون الدولية ، ما دامت تتوفر لهـــا مقومات التكامل الداخلى بين المواطنين ، مثل مقومات اللغة الواحدة والأرض الواحدة والاقتصاد والثقافة الموحدين ٠ والدولة عندما تتحرك على هذه الصورة فى ميدان السياسة الدولية فان اتجاهها ينسب لها ككل ولا يمكن أن ينسب الى طبقـــة واحدة معينة فيها ٠ وعلى ذلك فان محركات العلاقات بين الدول تختلف عن محركات الصراع الطبقى ، لأن الدول ، فقيرة كانت أو غنية ، كبيرة كانت أو صغيرة ، نامية كانت أو متقدمة أو متخلفة ، قد تتعاون أو تتصارع تبعا لتلك المتغيرات لا تبعـا للمتغيرات الطبقية ٠

ولقد كتب س ٠ سانا كويف ، محرر مجلة « الشؤون الدولية » فى موسكو: « ان سياسات الدول الخارجية تتشكل تحت وطأة عوامل متحركة ، داخليـــة وخارجية ٠ ومن بينها الصراع بين الطبقات والصراع بين المجموعات السياسية ،

ومستوى التنمية الاقتصادية ، ومستوى النمو السياسى والاجتماعى ، والموقع الجغرافى ، والتقاليد الموروثة عبر التاريخ ، وهكذا ٠

والتركيب الناتج عن تشابك تلك العوامل هو الذى يقرر فى العادة خطوط السياسة وهو الذى يفسر التحولات التى نشاهدها الآن فى اتجاهات بعض الدول التى تشترك فى بناء طبقى واحد وأيديولوجية موحدة ، ولكنها تختلف فى الحركة السياسية ٠

والخلاصة التى نصل اليها هنا هى أن الدوافع الاجتماعية والدوافع الوطنية تتداخل ، وهذا التداخل يؤدى دورا كبير فى رسم تجاهات الدول ، وقد يحدث أن يتغير الاتجاه الذى رسمه صراع طبقى معين بسبب ظهور تنافس وطنى ٠ وأنا أسمى هذه الظاهرة ظاهرة « حركه الملوك العمودى بين الدوافع الطبقيه وبين الدوافع الوطنية ، فى الشؤون الدولية » ، وذلك لأنه من الواضح أنه اذا تصدر أحد هذين النوعين من الدوافع فان الموقف الآخر يصبح فى الطرف البعيد ويفقد القدرة على التأثير فى توجيه السياسة الخارجيه ٠ ويحدث العكس اذا عاد الطرف البعيد فتصدر الموقف ٠ وفى خلال الحرب العالمية الأولى كان الصدام بين مجموعتى القوة (الحلفاء ، والتحالف الالمانى النمساوى) من الحدة بحيث كان من الأسباب التى جعلت قيام الثورة الروسية ممكنا ٠ وكانت الدوافع الوطنية وقتها هى المسيطرة على الموقف ٠ ولكن عندما تنبه المستشارون الغربيون الى ما ترمى اليه تلك الثورة من تحولات طبقية فان أربع عشرة دولة بادرت بالتدخل ، وراحت الامدادات تتدفق على الجنرالات البيض ٠ وكانت الدوافع الطبقية هى أساس ذلك الموقف ٠

ولقد كانت الحرب العالمية الثانية أنموذجا كلاسيكيا لقدرة الاستراتيجية الوطنية الحيوية على تنمية الخلافات الايديولوجيه الموجودة بين المملكه المتحدة والولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفييتى ، وفرض تحالف تاريخى بين هذين النقيضين الايديولوجيين ٠ وعندما سرت الايديولوجية الثورية فى شرق أوربا بعد الحرب بادرت المملكة المتحدة والولايات المتحدة ومعهما قوى أخرى باتخاذ سياسة الاحتواء ، وكان ذلك دافعا بذلك الصراع الطبقى والايديولوجى الى لسطح ، وكانت تلك هى خلاصة الحرب الباردة وزبدتها ٠

وعندما توقفت الموجة الثورية فى أوربا تحول مركز الصراع الاجتماعى الى القارات الأخرى ٠ ففى الغرب استطاعت موجات ارتفاع الأسعار والتضخم أن تثبت ان الاحتكار الرأسمالى قد نجح فى السيطرة على المشاكل الاجتماعية المتفجرة ٠ وكانت تلك الأرضية هى التى أحدثت التحول من الحرب الباردة الى خطط التنمية المحددة بالسنين (خمسية ، عشرية ، الخ) ، ومن المواجهة الى المفاوضة فيما يختص بالعلاقات بين الشرق والغرب ، ومن فقه الانتقام الجماعى الى فقه « الحرب المحدودة » التى تقوم بتنظيم شؤون العالم الثالث ٠

وضد هذه القاعدة يمضى السباق النووى بين القوى الكبرى ، ويمضى التحدى الفرنسى داخل معسكر حلف شمال الاطلنطى ، ويمضى الخلاف الصينى السوفييتى ، ويمضى الصراع الوطنى فى داخل القارات النامية ، يمضى كل ذلك كعلامات على المرحلة الجديدة التى تسيطر فيها دوافع الاستراتيجية الوطنية على ماجريات السياسة العالمية ٠

ولما كانت الدول الجديدة قد بدأت ترفع رؤوسها فان عددا من الكتاب فى الغرب يرون أن الحروب الأهلية ، والانقلابات ، وحركات الارهاب ، والمقاومة السرية ، سوف تمتل الوسائل التى تشكل بناء كل دولة من الدول النامية فى المستقبل القريب • وفى الأمم المتحدة كانت الوصفة المناسبة لتلك الأساليب هى « العدوان غير المباشر » • والواقع أن المشاكل الحقيقية للدول النامية تكاد تنحصر فى : التخلف الاقتصادى والحضارى والجهل ، والاعتماد على محصول واحد ، والغبن فى العلاقات التجارية ، الخ • وقد أدت هذه العوامل الدور الأكبر ، فى حين أصبحت أساليب الصراع العنيف هى السائدة تماما فى تلك الدول •

ولم يحدث قبل العقد السابع أن حصلت مشاكل هذه الدول على اهتمام جدى فى الأمم المتحدة • واستجابة للأهمية التى أصبحت لتلك المشاكل بدأت الدراسات الأكاديمية تظهر ، وبدأ البحث فى داخل المنابع الخاصة بالصراع فى المجتمع الدولى يأخذ دورا جادا لصالح الدول النامية •

وهنا يجب أن توضع فى الاعتبار « التناقضات الثلاثة فى البناء الامبريالى » كما رسمها لينين فى عام ١٩١٦ ، وأولها هو التناقض بين العمل وبين رأس المال ، وثانيها هو التناقض بين الدول القوية وبين المستعمرات ، وثالثها هو التناقض بين القوى الامبريالية بعضها وبعض • ومن المؤكد أنه فى خلال نصف قرن مضى قد ثبت أن الصراع الذى جد على الساحة الدولية ، بالاضافة الى الصراعات التقليدية، كان هو الصراع بين الرأسمالية والاشتراكية • وحتى نظرية لينين القائلة بأن نشوب الحرب حتم لزام ما دام هناك وجود للامبريالية قد ثبت أنها غير صحيحة على اطلاقها خصوصا فى الظروف الحاضرة ، لأن الحرب فى الوقت الحاضر بين القوى الكبرى الامبريالية والقوى الكبرى المضادة لها لا يمكن أن تكون الا عالمية •

ومن هنا تركزت الأبحاث على الشكل البنائى والتاريخى للصراعات فى المجتمع الدولى المعاصر •

وينطلق دييترسنجهاس من الفرض القائل بأن نمو الرأسمالية وكذلك الحركات المضادة للرأسمالية أنتجا شكلا عالميا للسياسة الدولية ، كما أثمرا اتجاها نحو تكوين مجتمع دولى واحد • وهو مجتمع لا يمكن فهمه الا على ضوء التناقض الكلى المكون أساسا من الأشكال الآتية : الرأسمالية الداخلية ، الغرب ، الشرق ، الشمال ، الجنوب ، الاشتراكية الداخلية ، العالم الثالث من داخله ، والتكوينات العنيفة البناء ، حيث تتقاطع الصراعات الدولية والصراعات الوطنية • ويرى المؤلف أن الصراع الشمالى الجنوبى بصفته ناتجا عن العلاقة بين الدول الكبرى والدول الواقعة على أطراف دوائر تلك الدول انما يرتكز على عدم المساواة فى التعامل ، وعلى الاستغلال وعلى تقسيم العمل بين المجموعات الحاكمة فى العاصمة التى تحصل على كل مطالبها وعلى امتيازات خاصة من تلك الدول الاخيرة ، وذلك فى مقابل قيام هذه المجموعات الحاكمة بدور المعبر عن مصالح هذه الدول ، أو بشكل أدق دور الراعى والحامى لتلك المصالح • وذلك يساعد النظام الشمالى الجنوبى على تأدية دوره •

وبواسطة أدوات التحليل النظرية والقياسية المتاحة صار من الممكن الآن أن تجرى دراسة مشكلة القوة والحرب ، بالنسبة للمنظمات الدولية ، بطريقة علميه. هذا مع ضرورة مراعاة تركيز البحث على طرق ووسائل حل الصراع او تحويله عن اتجاهات العنف • ونقطه البدء هنا هى ملاحظة أن السيطرة على الصراع ليست تتم عن طريق المحاولات الدائبة لتهدئته أو للحد منه ، لأنه لا توجد سياسات ، فى الساحة الدولية ، للتعاون الدائم ، كما أنه لا توجد كذلك سياسات العنف الدائم وانما مجرد وجود أغراض تتطلب الصراع أو مصالح متصارع عليها بين دول معينه، تتطلب بل تفرض درجة من التعاون بين هذه الدول • ونضرب هذا المثل ، كصورة واضحة المعالم ، بالتعاون بين الولايات المتحدة وبين الاتحاد السوفييتى ، فى صياغة ميثاقى معاهدتين نوويتين خاصتين بالتجارب النووية وبالتفاعلات النووية • وعلى العكس من ذلك يوجد حتى فى أقصى أشكال التعاون بين الدول عنصر صراع . وهذا شىء يمكن لاى دارس للحشد العسكرى أو للتجمعات الاقتصادية ، المتكامله بدرجة أو بأخرى ، أن يلاحظه بكل سهولة • والعلاقات الحواريه (الديالكتيكية) هى وحدها التى يمكن أن تفسر ذلك التأرجح الواضح فى العلاقات بين الشرق والغرب وبين الشمال والجنوب • وشىء آخر يجب أن يبقى فى الاعتبار ، هو أن السلام والصراع ليسا نقيضين لأن نقيض السلام هو الحرب ، والحرب هى الصيغة العنيفة للصراع • ولكن الصراع لا يتطلب العنف بالضرورة ولا يتحتم أن يؤدى الى الحرب وهناك صراعات أساسية فى السياسة الدولية لا يمكن حلها بالقوة أو بالحرب •

وهذه الايضاحات الفكرية ضرورية لفهم الوسائل المقترحة بواسطة ميثاق الأمم المتحدة ، التى يفترض الميثاق انها قادرة على تسوية المنازعات بين الدول ، أو أنها قادرة على تحويل مجرى الصراع بعيدا عن طريق الحرب • والمادة ٣٣ من الميثاق تقرر أنه فى حالات الصراع الذى يمكن أن يهدد السلم العالمى يجب على جميع الأطراف المعنية أن تلجأ الى الوسائل السلمية لفض الصراع ، مثل المفاوضات ، والتحقيقات ، والوساطة ، والحلول الوسيطة ، والتراضى والتحكيم ، والوسائل العرفية ، والحلول القانونية ، وتكليف الوكالات المختصة بالدراسة وتقديم الحلول، الخ •

والآن نسأل ما الذى يميز المفاوضات ، باعتبارها أفضل الوسائل المجرية لفض النزاعات ، عن سائر الوسائل السلمية الأخرى ؟ • اننى أقرر أن عنصر المساومة ، الأخذ والعطاء ، هو الذى يفرق بين المفاوضات وبين أساليب القضاء والتحكيم والوساطة • والصعوبة تكمن فى أن الدول كما هو حالها الآن ، والصراع بصفته من الملامح العضوية المرتبطة بالعلاقات الداخلية فى الدولة ، يجعلان المساومة تنقلب ، فى بعض الأحيان ، بالمفاوضة الى مسالك خطيرة يمكن أن تؤدى الى استخدام العنف • وكما ذكرنا من قبل فان علماء استراتيجية الحرب الباردة قد قدموا ترسانة كاملة من تكتيكات وأساليب وألعاب المفاوضات والمساومات التى يمكن أن تصل الى حافة الحرب • وكان فن تطبيق القوة بحيث تؤدى الى اخضاع الطرف الآخر ملحوظا باعتباره فنا أساسيا فى عملية المفاوضات ، وكانت المخاطرات المحسوبة ، وتوازن الرعب ، ومحاولة توريط الطرف الآخر حتى يعلن عن موقفه ، والارهاب ، هى الأساليب المفضلة لدى الاستراتيجيين • وبعضهم يقترح أن التبرير يمكن أن

يضعف مركز المفاوض ، وذلك بمعنى أنه يفضل أن يعرض المفاوض طلباته ومواقفه بغير أن يلجأ الى تبريرها والى ايضاح الأسباب التى دعت اليها ، وعلى ذلك فانـــه يكون من الأفضل اتخاذ السلوك الذى لا يلجأ الى التبرير ، وصولا الى الحصول على القرار المطلوب ٠ وقد ظهرت نظريه تنادى بالتصعيد فى المواقف والمطالب ، وصولا الى حل نهائى متوسط للصراعات الدولية ٠

وعلى أى حال فان الحرب فى فيتنام قد تحولت الى شلال بارد ينصب على رؤوس الاستراتيجيين ٠ ولقد توصل توماس شيلبنج الى نتيجة تتلخص فى أن استخدام القوة قد يؤثر بالضرر فى الطرف الذى يستخدمه أكثر من تأثيره فى الضحيـــة ٠ ويضيف بولدنج الى ذلك أن استخدام العنف ضد هؤلاء الذين يكرسون كفاحهـــم من أجل المبادىء والمعنويات انما يقوى موقفهم ويزوده بالشرعية ويؤدى الى ادانـــة المعتدى والى احاطته بالألغام ٠

بعد أن قلنا كل ذلك عن نظريات الصراع فلننظر الآن الى التجارب التى تمت بالنسبة لفاعلية وقدرة المنظمات الدولية فى خلال محاولاتها لتأدية دورها الأساسى القضاء على القوة ٠

ان الدراسات التى دارت حول تدخل الأمم المتحدة فى المنازعات الدولية تبين أنه فى خلال الفترة من ١٩٤٥ الى ١٩٦٥ لم يحل من بين ٥٥ نزاعـــا طلب من الأمم المتحدة أن تتدخل لفضها أكثر من ١٨ منها (بنسبة ٣٣٪) كليـــا أو جزئيا ، على أساس قرارات الأمم المتحدة أو الحلول التى طرحتها ، أما باقى النزاعات فانـــه حلت خارج نطاق الأمم المتحدة أو بقيت بدون حل ٠ وقد أظهرت دراسة أخـــرى، تم فيها اختيار ٥٧ نزاعا دوليا فيما بين ١٩٤٦ ، ١٩٦٧ ، أنه فى ٢٩ حالة (٥١٪) لم يجر أى تدخل من الأمم المتحدة بأى حال من الأحوال ٠ أما عن المنظمات الاقليمية مثل الجامعة العربية والمنظمات الأخرى المماثلة ٠ فان قدراتها على حل النزاعـــات كانت ، كما ثبت بالتجارب ، ضعيفة جدا ٠

والمرء لا يستطيع أن يتجنب الوصول الى نتيجة تقول بأن المنظمات الدوليـــة لا تملك فى الحقيقة من القدرة والقوة ما يجعلها كفؤا للوقوف فى وجه نشـــوب الصراعات الدولية أو حلها أثناء العمليات العدوانية ٠ ومن الواضح أن المبدأ الذى نص عليه الميثاق ، بمنع استخدام لقوة ، فاعلية ضعيفة ، وذلك لأن مجال العلاقات الدولية لا يشتمل على محاكم ولا على قوة بوليسية رادعة ودائمة ، يكون فى قدرتهما فرض القانون وحمايته من العبث ٠

٠ أما عن الادانة المعنوية التى تتم ضد العضو الذى يخرق الميثاق فانهـــا لم تشكل عقبة ذات وزن فى وجه مثل هذا العضو ٠

وعلى أى حال فان محاولات الأمم المتحدة لفض النزاعات قد نجحت فى علاج الحالات التى لم يكن فيها أحد القوى الكبرى طرفا مباشرا فى النزاع ، كما أنهـــا نجحت فى علاج الحالات التى اتفق فيها رأى القوتين الأعظم على أنها تنذر بالمواجهة النووية ٠ وفى كلتا الحالتين كان من الممكن لمجلس الأمن أن يصدر قراره باجمـــاع الآراء وبغير أن يتعرض للفيتو الذى يستطيع أن يشل من فاعلية أى قـــرار ٠

وكان أكثر الابتكارات نجاحا فى هذا المجال هو ابتكار قوات لحفظ السلام (حيثما لم يكن هناك وجود لتدخل مباشر من قوى كبرى) ، وقد تحقق ذلك فى قبرص وفى الشرق الأوسط (الذى كادت تحدث بسببه مواجهة نووية) •

وفى السنوات الأولى للأمم المتحدة تشكلت لجنة عسكرية من الضباط أركان الحرب ، كانت تجتمع بانتظام ، ولم تتحقق أو تر النور تلك الترتيبات العسكرية المنصوص عليها فى الباب السابع من الميثاق ، التى كان مقصودا منها أن تقوم بدور « الأسنان » للأمم المتحدة ، بمعنى أن تؤدى دور القوة التى توفر الاحترام والهيبة والقدرة لقرارات الأمم المتحدة •

وقد تمت تجربة بعض الصيغ الأخرى لقوات هدنة أو قوات حفظ سلام حتى وصلت أخيرا الى صيغة متينة نوعا ما فى خلال مشكلة الكونغو المعقدة • ومن يومها ظلت مشكلة حفظ السلام معرضة للحلول العملية الوقتية أكثر من الحلول القانونية الدائمة ، وقد ظلت طبيعة وعمل وتشكيل قوات حفظ السلام (بما فى ذلك نوع القيادة ، وتكوين القوات ، والتعليمات الصادرة اليها) تتشكل فى كل مرة بشكل فردى يتفق مع ظروف الصراع المعين ويخضع لعوامل السياسة الواقعية بما فى ذلك عامل تمويل القوة ومصدر ذلك التمويل •

ويعتقد أوران يونج أن سكوت القوى الكبرى فيما يختص بعملية حفظ السلام، أو حتى رضاءها بأن يكون لها دور ثانوى فى هذه العملية ، لم يعد ممكنا فى حالات معينة ، والشواهد المتزايدة تدل على أن القوى العظمى تتنبه يوما بعد يوم الى مصالحها المتداخلة والى ضرورة حفظ هذه المصالح من خلال تنظيم مثل هذه العمليات الضاغطة • وهنا يجب على المرء أن يضع فى اعتباره ان حفظ السلام انما يتم عن طريق اخضاع العمليات العدائية المسلحة لسيطرة قوة حفظ السلام ، وهى قوة ليس مطلوبا منها أن تبحث عن حل الصراع • فذلك دور غيرها وليس دورها هى •

وواضح أن الميل يتجه الى البحث المتزايد عن بؤرة أسباب الصراعات ، أكثر من الاتجاه الى المبادرة بالقتال بالنيران كلما دوت صيحة انذار • وهذا الميل قد جرت تقويته عن طريق الادراك الواقعى لوجود جذور للكثير من أنماط العنف فى داخل بناء المجتمع الدولى • وبالتالى يتطلب القضاء على العنف القضاء على أسبابه وجذوره •

وتمشيا مع سياق الكلام نعلم أن عددا من الكتاب قد أصروا على القول بأن المنظمات الدولية الحالية مزودة بالامكانيات اللازمة للتعامل الحاسم مع العنف المباشر، وان كانت تلك الامكانيات ما زالت تقف بدون فاعلية كبيرة ، وذلك لأنها لا تتمكن

قانونيا أو وظيفيا مع العنف غير المباشر أو العنف المستمر ، وهما ينعكسان طبقا لرأى جالتونج فى التفاوت بين القوى والتفاوت بين فرص المعيشة ٠

وكاتب آخر مماثل يقول أنه منذ جرى بناء يشبه نظام الدولة الحديثة فان هذه المنظمة تنحو نحو الأخذ بأنماط العمل السارية بالنسبة للدولة الحديثة ٠ ومنذ صار الارتزاق من الحرب جزءا من بناء الدول فان العنف قد صار بدوره من أسس بناء المجتمع الدولى ٠ وبالتالى صار القضاء على العنف المباشر هو وحده دون العنف المستمر، الهدف الوظيفى للنظام الدولى ٠

ومنذ بدأ عهد تحرير المستعمرات كان للأمم المتحدة دور متزايد فى استراتيجية الدول الحديثة الاستقلال ، وذلك للحد من العنف الذى تعرضت له هذه الدول ٠ ومع ذلك فان مرحلة التنمية الأولى (فيما بين عام ١٩٦٠ وعام ١٩٦٩) التى قادتها الأمم المتحدة بشعور متعاظم ، قد قادت تلك الدول نحو المزيد من الهبوط فى مستوى المعيشة ٠ فبينما تزايد مقدار الدخول الفعلية للدول الصناعية بأكثر من ٦٥٠ مليون دولار فان الزيادة فى دخول الدول النامية لم تزد عن ٤٠ مليون دولار ، كما هبط نصيب تلك الدول فى التجارة العالمية الى ٢١ر٣٪ فى عام ١٩٦٠ ، ثم هبط أيضا الى ١٧ر٦٪ فى عام ١٩٦٩ ٠ أما ديونها الخارجية فبلغت ٦٠ر٠٠٠ مليون دولا فى نهاية ١٩٦٩ ٠ وبذلك ظلت الثغرة بين الدول الصناعية وبين الدول النامية هى القانون الذى يحكم النظام الشمالى الجنوبى ٠

والحقيقة أن المنظمات الدولية لم تقم لكى تهاجم منابع الصراع بين الدول الغنية والدول الفقيرة ٠ ففى الوقت الذى كانت فيه سياسة تصفية الاستعمار تمثل هدفا رئيسيا من أهداف الأمم المتحدة ، نجحت الجمعية العامة فى تحويل اتجاه الأمم المتحدة من مجرد التسليم بالأمر الواقع الى قوة محركة فى سبيل تحرير المستعمرات ، الا أن الاقتصاد العالمى والمنظمات العالمية المالية لم تكن فى هذا الاتجاه ولم تقم بتبنى سياسة تحرير المستعمرات ٠ ويعطى تاريخ (صندوق الأمم المتحدة الخاص بتمويل الاقتصاديات النامية) صورة واضحة لذلك ، فبالرغم من أن الدول المتخلفة قد بذلت جهودا مستميتة فى سبيل نقل رؤوس الأموال اليها من الدول المتقدمة ، مستخدمة فى ذلك كل وسائل الاقناع لكى تقوم الأمم المتحدة بتحقيق ذلك ، وذلك على أساس أنه لا يجوز أن يبقى العالم الفقير تحت رحمة المقرضين و (أفراد أو جماعات) من الدول الغنية ، فان رأس المال بقى تحت سيطرة الأخيرين ٠

وهناك دراسات قليلة جدا قدمت الدليل على أن البنك العالمى وصندوق النقد الدولى يجعلان هدفهما النهائى هو استثمار رأس المال فى دول العالم الثالث ٠ ولتحقيق

هذا الهدف فان البنك والصندوق لم يترددا فى الضغط على الحكومات لكى تغير من سياستها ، ولم يترددا فى تشجيع الجماعات السياسية والأحزاب المتعاطفة (فى الدول المتخلفة) مع استثمار رأس المال الخاص على أوسع فى بلادها ٠

وليس من الصعب تفسير مثل تلك السياسات التفضيلية ، ففى أوقات مؤتمرات بريتون وودز أو هافانا ، التى أثمرت عددا من المنظمات المختصة بالتنمية ، لوحظ أن مؤسسى تلك المنظمات كانوا هم ممثلى الدول الصناعية الغنية ، وكان من الواضح أنهم يستهدفون فى بناء تلك المنظمات أن يستبقوا فى أيديهم مفاتيح التحكم فى نظام تبادل النقد الدولى وفى نظام التجارة العالمية ، حفاظا على مكاسبهم وعلى مصالحهم ٠ وقد أوضح نظام التبادل على أساس الذهب تفوق وسيادة الدولار على النظام المالي العالمى ، فى حين بقى العالم الثالث ، بكل بساطة ، كأنه غير موجود ٠

واليوم تغيرت معالم الموقف ، اذ لم يعد العالم الثالث يتقبل أن يتم حصره فى داخل حدود معينة لا يستطيع أن يعدوها ، وهو مصمم على أن يفيد الى أقصى درجة من الأدوات الدولية ٠ وقد ضربت لنا المثل مبادرة الجزائر باسم المجموعة المكونة من ٧٧ دولة ، فى خلال دور الانعقاد الخاص السادس للجمعية العامة للأمة المتحدة (فى ابريل ومايو سنة ١٩٧٤)،وكان ذلك حين تبنت حلين مفادهما انشاء نظام دولى اقتصادى جديد وصياغة برنامج خاص بعمل ذلك النظام ٠

ويبقى بعد ذلك السؤال عن امكان تبنى المنظمات الدولية للحقائق الجديدة ، وهل هى سوف تثبت قدرتها على التجارب للتحدى التاريخى الجديد ؟

وهو سؤال من أهم الأسئلة الخاصة بنظام العالم فى أيامنا هذه ٠



بالرغم من ابعادها المتزايدة وطبيعتها السياسية القابلة للانفجار ، فان البطالة فى حد ذاتها ليست المشكلة الرئيسية فى أقطار العالم الثالث ومع استبعاد الصعوبات التى لا يمكن تخطيها فى التحديد الاحصائى لعدد « المتعطلين » و « أنصاف المتعطلين » فى البلاد النامية ، وحتى بصرف النظر عن اللبس ومدى امكان الاستعمال المحيط بهذه المصطلحات الغامضة وغير المحددة تحت الظروف الاجتماعية والاقتصادية لهذه البلاد ، فان الانسان يجب أن يفهم أن مشكلة العمالة مهما بلغت خطورتها ليست سوى عنصر واحد فحسب ــ وأشبه شىء بعرض من أعراض « المرض » المعقد المسمى « بالتخلف »، أو بعبارة أدق : النمو غير المتوازن • ومن أخطر أنواع التبسيط النظرى أن تفترض أن البطالة فى الأقطار النامية ترجع الى قلة الطلب الفعال أو ندرة رأس المال ، وأن نقترح كحل لذلك مجرد الاستزادة من نقل رأس ومن الدخل الذى يمكن توزيعه فى اطار الهياكل الموجودة •

ان المدخل الى (وتفسير) طبيعة وجذور مشكلة العمالة أو بشكل أعم مشكلة العمل فى الأقطار النامية ، يتوقف على المدخل الى (وتفسير) طبيعة وجذور « نصف البطالة » • وتبعا لذلك ، وبغير الدخول فى تفاصيل ، دعنى أوجز رأيى ببساطة فى المشكلة الأخيرة ــ وهو رأى يشاركنى فيه كثيرون غيرى ــ ثم أجمل باختصار آرائى فى المشكلة الأولى •

ان « التخلف » ليس نتيجة لضعف الهبات الطبيعية أو الظروف الجغرافية أو المجتمعات « التقليدية » وليس بأى حال مرحلة انتقال طبيعية للنمو السوى من المجتمعات « التقليدية » الى المجتمعات « الحديثة) ، حيث تكون مهمة القطاع « الحديث »

المترجم : رزق ميخائيل رزق

أستاذ دراسات التنمية فى جامعة كارل ماركس للدراسات الاقتصادية فى بودابست . وزميل البحوث بدرجة أستاذ فى معهد الاقتصاديات العالمية ـ أ ـ ١٥٣١ بودابست ، صندوق بريد ٣٦ المجر • وعمل مستشارا لعديد من المنظمات الدولية . كما رأس قسم الاقتصاد بجامعة دار السلام بتانزانيا ، حيث كان أيضا عضوا فى مجلس الجمعية القومية للتنمية وقد ألف أو شارك فى تأليف ستة عشر كتابا ، بما فيها كتاب « الاقتصاد السياسى للتخلف » (١٩٧١ فى المجر) ، وهو الذى ترجم الى خمس لغات •

الكاتب : تاماس زينتيس

موجه عام اللغة الانجليزية بوزارة التربية والتعليم بالقاهرة سابقا •

والذى نشأ وتدعم من الخارج ـ هى تغيير المجتمع « التقليدى » بالتغلب على مقاومته • بل بالعكس فان « التخلف » هو الأثر الجانبى لنمو الرأسمالية الدولية ـ أو بعبارة أوضح ، هو من آثار النمط الاستعمارى للتقسيم الدولى للعمل ، والذى ينعكس على حالات التفكك ، والفجوات والثنائية بين القطاع المتطور والقطاع المتخلف ـ سواء على المستوى الدولى أو فى داخل الأقطار النامية •

ان مشكلة العمالة تتصل بشكل أكثر وضوحا بالطبيعة الرأسمالية ـ وغير المتوازنة ـ لهذا الموقف • ومن الناحية التاريخية تظهر البطالة الشاملة فى الظروف الرأسمالية فحسب ، أما المجتمعات التقليدية والتى سبقت الرأسمالية ، فانها لا تواجه هذه المشكلة ، بينما المجتمعات الاشتراكية قد توصلت الى حلها عادة • ولما كان الخلل المتزايد فى التوازن بين كمية العمل المتاح ، وطاقة الاستيعاب ـ الى جانب تأنى النقص فى بعض الفئات الماهرة مع وفرة العمل يعكس التنافر بين القطاعات كما يعكس التشوهات الموجودة فى البناء الاقتصادى ، فان مشكلة العمالة ، أو بعبارة أصح مشكلة العمل ، يجب أن توضع فى الاطار الاجتماعى الاقتصادى المتوارث عن الاستعمار ، والذى يجرى تغييره بفعل قوى جديدة دولية كانت أم قومية •

ومن المعلوم أن مشكلة العمالة فى الأقطار النامية تشمل جوانب عديدة ومتشابكة، مثل النمو السكانى وبنية القوى العاملة ، والسمات البدنية والعقلية للعمال ، ومشاكل التغذية ، والاسكان ، والظروف الصحية،والتدريب والتعليم ، ، وتوزيع القوى البشرية فى القطاعات المنتجة وغير المنتجة ، وفاعلية استغلال العمالة ، ونمط توزيع الدخول ومشاكل الحوافز ، والعادات الاجتماعية ، والاتجاه نحو العمل ، وهيكل التقاليد ،

وسوق العمالة ، والتنظيم ، وأنظمة التأمين الاجتماعى ٠٠ الخ وبالنظر الى هـذا ، يمكن للانسان أن يستنتج بحق (مع ب ٠ ستريتن) أن التقدم الشامل وحده فى المجال بأكمله هو الذى يمكن أن يؤدى الى حلول ، كما يمكن للانسان أن يأمل (اذا أخذنا بوجهة نظر ج ٠ ميردال) ٠ فى أن « الآثار المتراكمة من توالى الأسباب والنتائج » (ذات الطبيعة الايجابية هذه المرة) يمكن أن تقلل بشكل ملحوظ الوقت والطاقة اللازمين لمثل هذا التقدم الشامل ٠ ان ما تهدف هذه الدراسة أن تبرزه ــ مع ذلك ــ دون مناقضة النتائج السالفة ، هو أن الجوانب المختلفة لمشكلة العمالة لها كلها جذور ضاربة فى بناء اجتماعى اقتصادى معين يطابق ــ ومن الناحية التاريخية ينتج عن ــ نمط معين من العلاقات الاقتصادية الدولية ٠ والحلقة الحاسمة فى سلسلة الأعمال المطلوبة للتقدم الشامل هى اذن التغيير الجذرى فى البناء الاجتماعى الاقتصادى وفى نمط العلاقات الاقتصادية الدولية فى نفس الوقت ٠

فى الداخل اذن يلزمنا أن تنفذ استراتيجية تنمية تهدف الى تغيير البناء الاجتماعى الاقتصادى ٠ وفى عدد من الأقطار النامية تعمل فعلا النوايا التقدمية والجهود الايجابية لحكومات قومية وقوى ديمقراطية على احداث التغييرات المطلوبة ٠ لكنهم مع ذلك لا زالوا يواجهون مصاعب وعقبات جمة بسبب الأداء المعيب وغير المتوازن للاقتصاد الدولى ، هذا (بالاضافة الى العلاقة العضوية بين الأجهزة القديمة مع الأخير) يعطى أهمية قصوى والحاحا بالغا لبعض التغييرات فى العلاقات الاقتصادية الدولية ، ويتطلب سياسة بديلة من التعاون الدولى ، والتى تعزز (بدلا من أن تعطل) التغييرات الايجابية الداخلية ، وتتجه نحو نمط بديل لتقسيم العمل الدولى ، مما يناقض كلا من النمط الاستعمارى ، والنمط الذى نشأ حديثا فى موجة « التصنيع الزائف) الذى تعززه الشركات الاحتكارية : المتعددة الجنسيات ٠

تبعات النمط الاستعمارى للاستثمارات والعلاقات الاقتصادية الدولية

بالاضافة الى (ودون الانفصال عن) السيطرة السياسية والتبعية الاقتصادية والاستغلال ــ فان أخطر أثر وأبقى تركة للاستعمار الدولى كان البناء الثنائى المشوه للاقتصادات والمجتمعات ٠ ان التكافل الغريب بين القطاعات « الحديثة » ذات الطابع الدخيل أو الرأسمالية » (والمتكاملة فعلا مع الاقتصادات الرئيسية) وبين القطاعات « التقليدية » المحيطة بها (ومعظمها لمجرد الاعالة) والتى تخدم القطاعات السابقة بالعمالة الرخيصة ــ لكنها وحدها لا تستطيع أن تطور وتغير ــ هذا التكافل هو الطابع المميز للاقتصادات الاستعمارية ، سواء فى المستعمرات أو فى الدول المستقلة شكلا ــ وهو يفسر تلك النقائص والعيوب ، وعقبات التنمية واختلال التوازن مثل نقص رأس المال ، وضيق الأسواق ، و « تضخم السكان » والازدواج الاجتماعى ،والتوزيع المختل للعوامل ــ والتى تفضل الكتب الدراسية الشائعة بحثه على انفراد وبغير تمحيص٠

دعنا نبحث باختصار كيف أن الجوانب المختلفة لمشكلة العمالة لها صلة بثنائية التكوين الموروثة ٠

ان « الانفجار السكانى » ؛ والذى غالبا ما يعتبر العامل الرئيسى خلف البطالة والفقر ٠ لا يشكل بحال متغيرا مستقلا ٠ ومن الأخطاء الشائعة نوعا أن ننسى

- عند تقييم العلاقة بين النمو السكاني والنمو الاقتصادي - أن النمو السكاني لا يعني فقط زيادة في عدد المستهلكين وعدد الأفواه الجائعة وعدد الباحثين عن عمل، لكنه أيضا زيادة في القوى الرئيسية للانتاج والابداع • فاذا كان الأمر كذلك فمسألة اطعام وكساء وايواء وتشغيل الزائدين من السكان في أعمال تدر دخلا يجب أن تشفع بالسؤال الحاسم : كيف نستغل هذه القوى ذات القدرة الانتاجية الكامنة في تحقيق هذه الأهداف ؟ والسؤال الذى نهمله أكثر هو كيف يؤثر التكوين الاقتصادى الاجتماعي على نمو السكان •

ان « الانفجار السكاني » لا ينشأ ببساطة من فارق طارىء بين نسب الانجاب والوفيات ان ما جعل هذا الفارق الظاهر غير عارض بل على الأصح طويل الأمد هو البناء الثنائي المتفتت والمطروح للبحث •

ان نسبة الوفيات ، ولو أنها بعيدة كل البعد عن أن تنخفض بشكل كاف ، قد هبطت بفعل الاجراءات الرامية لحماية النفس من جهة (وخاصة في مرحلة الاستعمار) ومن جهة أخرى اجراءات تدخل القطاع الحديث بهدف تحسين الظروف الصحية ومقاومة الأوبئة - بينما نسب الانجاب ، والتى يتحكم فيها القطاع « التقليدى » بقيت على ارتفاعها : ان حملات تنظيم الأسرة وتحديد النسل يصعب أن تنجح ، بصرف النظر تماما عن المضامين الفنية والمالية والتربوية ؛ طالما أن « الظروف الاجتماعية الاقتصادية وسنن المجتمع (ناهيك عن الشرائع الاخلاقية والدينية والعادات الموغلة في القدم ، والتى تعيش عادة أطول من العلاقات الموضوعية التى تنشأ عنها) في القطاع التقليدى تعمل على زيادة الانجاب • ومن أمثلة ذلك تقليد تشغيل الأطفال ، وبيت العائلة ، والهجرة المؤقتة للخارج ، ومهر العروس، وتعدد الزوجات ، وتكرار الزواج ... الخ وبعض هذه الظروف والعوامل بالتأكيد تنشط الانجاب ؛ بينما البعض الآخر ؛ اما تقيد الأبوة الاختيارية أو تصنعها ؛ بنقل الأعباء الى الأقرباء ، دون نظر الى هذه الاعتبارات الاقتصادية (مثل الدخل المتاح للأسرة والطعام والمأوى ... الخ ، والتى كان من الممكن فى ظروف أخرى أن تحد من زيادة الانجاب •

ان « التوفيق » بين نسب الانجاب والوفيات ، مهما كانت مرغوبة ، بالاضافة الى مزيد من الخفض في نسبة الوفيات التى لا تزال عالية ، يبدو مستحيلا دون رم الثنائية في الهياكل الاجتماعية الاقتصادية •

ان « التضخم السكاني » ، مهما كان المصطلح غامضا وقابلا للجدل ، يدل بوضوح على ظاهرة ذات شقين ، أو علاقة بين عاملين على الأقل • ان النسبة العالية فى النمو السكاني ليست سلبية فى حد ذاتها • ولكن فقط بسبب الهبوط النسبى فى معدل النمو الاقتصادى وفى طاقاته الانتاجية وفي نقص السلع المخصصة للاستهلاك • وبينما يتأثر النمو السكاني بشدة بالقطاع « التقليدى » ، يعتمد معدل النمو الاقتصادى - على الأرجح - على القطاع « الحديث» ونظرا لانعدام التكامل الداخلى ، فان الحركتين لا يمكن وصلهما •

ان فائض العمالة غير المدربة ينشأ ، ويتضخم بفعل الميكانيزم التلقائى المبنى على العلاقة بين القطاعين ، فالقطاع « التقليدى » (أو جزء منه) يعمل كمصب

وفير للعمالة الرخيصة غير المدربة للقطاع «الحديث» ــ وهو السبب الرئيسى الذى من أجله كان الابقاء عليه على صورة عناصر متباعدة مطابقا للمصالح الاستعمارية الرأسمالية ــ بينما التوسع فى طاقة الاستيعاب الخاصة بالقطاع « الحديث » ــ هذا التوسع يتراجع بانتظام ٠ وينتج ذلك عن نفس طبيعة القطاع « الحديث » أى فروع الاقتصاد التى يتكون منها والأساليب المستخدمة فيه وتوجيه الانتاج ومصدر الموارد ، مما يحدد فرص العمالة فيه ، تبعا لمصالح السوق الأجنبية على الأرجح ؛ وبدلا عن زيادة طاقة استيعاب العمالة يميل الى انقاصها حتى بعيدا عن مراكزه الدخيلة ٠ وزيادة العمالة فى القطاع « الحديث » ، أو مجرد توسيع الفجوة بين القطاعين ، يعزز القدرة على الامتصاص ، ويجذب عددا أكبر من العمال من القطاع « التقليدى » ، حيث رداءة الانتاج وظروف المعيشة ، والتى تسوء من نواح كثيرة بفعل القطاع « الحديث » ، تشكل القوى الرئيسية التى تدفع القوى العاملة للبحث عن عمل مأجور ــ ولو وقتى على الأقل ــ خارج نطاق القطاع « التقليدى »

ومن الجوانب الهامة فى مشكلة العمالة هو الأثر السلبى للقطاع « الحديث » (الموجه من الخارج) ــ والذى تسوسه قوى أجنبية ــ على الاقتصاديات والمجتمعات التقليدية الريفية ٠ ونشأة وازدياد « البطالة » و « نصف البطالة » لا يمكن فهمها على الوجه الصحيح دون أن ندخل فى حسابنا بالكامل كيف أن القطاع «الحديث» ذى الطابع الاستعمارى قد حدد أو أنقص طاقة القطاع «التقليدى» على استيعاب العمالة، سواء من ناحية « المكان » أو « الزمان » ٠ ونزع ملكية الأراضى ليس سوى حالة متطرفة من عوامل المكان ٠ ان الاضمحلال المعروف للكوخ التقليدى وللحرف والصناعات الصغيرة وغيرها من أنشطة القرية ، مما يقلل من حركات الطلب على العمالة بين مواسم الرواج والكساد فى اقتصادات الريف ، هى أمثلة تتعلق باستخدام الزمن ٠ ان النقص المطلق أو النسبى (اذا قورن بازدياد السكان) فى الأرض المتاحة والتثبيت أو التعزيز المقصود للأنظمة الاقطاعية المجحفة فى تملك الأرض والداخلة فى بناء الاقتصاد الاستعمارى ، والتفتيت المتزايد للملكيات ، وما يتبع ذلك من تقويض أو تأزيم اقتصادات الزراعات التقليدية الدورية ، والرعى المتنقل ، والاستغلال المبالغ فيه لخصوبة الأرض والمراعى ، وتجريف التربة ، والعائدات المتناقضة لزارعة المحاصيل وتربية الماشية ، والبروز المتزايد « لتضخم السكان » ــ حتى فى الأماكن التى كانت فيما سبق قليلة السكان ــ كل هذه هى النتائج المباشرة وغير المباشرة لتأثير القطاع « الحديث» الذى قوض الهياكل التقليدية وجعل تغييرها أمرا محتوما من جهة ، بينما قلل من قدرتها ومن فرصها فى التغيير من جهة أخرى ٠

والموقف الناجم عن ذلك يضع قيودا على كل من أسلوبى التغيير الرئيسيين وهما التسويق والعمل بالأجر ٠ وعموما فان انتاج المواد الأولية المعدة للتصدير فى حد ذاته لا يحدث ــ الا فى أصناف قليلة جدا ــ أثرا فى تماسك الاقتصاد القومى من الداخل فأنماط الانتاج وأنماط الاستهلاك الخاصة بالقطاع « الحديث » كليهما تنحاز تماما ضد القطاع الريفى التقليدى ٠ ان القدرة الأكبر على المنافسة الخاصة بالشركات المملوكة للأجانب أو للشركات ذات رأس المال المخمد ، مع تفضيل الشركات التجارية والمستهلكين للسلع المستوردة ، وانحياز كل جهاز مؤسسات السوق (الأسس الاقتصادية ، ونظم البنوك والائتمان ٠٠ الخ) نحو التجارة الدولية يعوق اقتصادات الاعالة عن جلب الفائض من انتاجها الى السوق المحلية ، وعن تحولها لى اقتصادات تسويق ٠ وباستثناء

القطاعات التى أصبحت جزءا من انتاج المواد الاولية المعـــدة للتصوير ، فان تحويل المتزايد للقطاع « الحديث » عن احتياجات الاقتصـــاد الريفى وعن المنتجات القابلة للرواج والخاصة بالريف ، بينما سوء ظروف الانتاج لديهم وتزايد السكان قد نزلت أكثر وأكثر بقدرتهم على فائض الانتاج ـ أى الأساس الممكن للتغيير ٠

وتوريد العمالة للقطاع « الحديث » ـ وهو فى الواقع الدور الوحيـــد والمتناقص للقطاع التقليدى فى اقتصاد « متخلف » ـ ثبت عجزه أيضا عن احداث تغيير كامل ٠ ان تدفق العمالة خارج القطاع التقليدى لايمكنه اعاندة التوازن بين العوامل الاقتصـــادية والعوامل السكانية ، لكنه بدلا عن هذا قد أسهم فى الاخلال المتزايد فى التوازن بين الانتاج والسكان ٠ ان خروج العمالة فى أحيان كثيرة كان ولا يزال مؤقتا ، ويتبعـــه ارتداد ، وهو قاصر على مجتمعات تقليدية معينة فحسب ٠ ان هجرة العمالة وما يصاحب ذلك من تغيب العمال الشبان قد قوضت الهياكل المحلية لقوى العمل وزادت فى الحد من قدرة هذا القطاع على انتاج فائض يصلح للتسويق ٠

وعند غالبية سكان الريف لا يزال العمل بأجر مجرد مصدر رزق مكمل ومؤقت وغير مضمون نوعا ما ـ يضاف الى مصادر الاعالة الخاصة بالأسرة ٠

والقطاع الحديث لم ينجح فى امتصاص العمالة الزائدة بالرغم من استخدامه لأساليب العمالة المكثفة فى مراكزهم الدخيلة المنتجة للمواد الأولية وفى كثـــير من الخدمات الحضرية وطالما أن ذلك يعتمد على الاستخدام المؤقت للعمالة الرخيصة غـــير الماهرة ، وفى الغالب غير المتزوجة ـ والمرتبطة باقتصاد الاعالة وبأسرة تركت فى القطاع « التقليدى » ، فانه يمنع اتمام عملية اعادة التوزيع ٠ والتخصص فى تصدير المواد الأولية يضع قيودا على انشاء سوق داخلية ،وعلى تكوين رأس المال ـ بتقليـــل المصادر الكامنة للتراكم ، سواء « رأسيا » أو « أفقيا » ـ أى عن طريق زيادة الانتـــاج القومى ، والاقتصادات الخارجية والداخلية وتعزيز التكامل ـ وبهذه الطريقة تحـــد من التوسع فى فرص العمالة ، والقيود المفروضة على قطاع انتاج المواد الأولية للتصدير فى النمو الرأسى ، وحساسيته للأسواق الخارجية ، والتى تقاوم فى معظم الأحيان المزيـــد من التوسع الافقى ، لهى عوامل اضافية فطرية تقلل من طاقته على استيعاب العمالة ، وخاصة خلال التقلبات الموسمية الواسعة فى الطلب على العمالة ٠

ان التفاعل المتبادل بين العوامل التى تدفع أو تجذب العمالة من القطـــــاع « لتقليدى » والعوامل التى تحد من طاقة القطاع « الحديث » فى استيعاب العمالة ـ تزيد من الاتجاه التراكمى لفائض العمالة غير الماهرة ٠ وهذا الفائض فى كثير من الأحيـــان ينقل عن طريق نظام هجرة العمالة ، ويظهر منه فقط مقدار هامشى ـ لكنه متزايـــد بكل تأكيد فى صورة بطالة فى المدن ـ ومن الممكن قياسها الى حد ما ٠

ان مشكلة العمالة فى الأقطار النامية ليست مستقلة عن نوعية العمالة ٠ويتضح هذا تماما فيما يختص بالمهارة والتعلم ، اذ أن وفرة العمالة غير الماهرة يصاحبـــه

عادة نقص فى بعض الفئات الماهرة من العمال • وفى هذا السياق فان الحالة الصحية للعامل لا تقل أهمية على أى حال • ان الطاقات الانتاجية ، وتبعا لذلك طاقات التموين والاستيعاب الخاصة بالقطاعات الريفية ، يعتمد الى حد كبير على القوة البدنية للعمال • وفى كثير من المواقع يجابه استغلال الأراضى المتاحة ، وجمع أو تشوين المنتجات ، وادخال أساليب أحسن (فى الرى مثلا) ـ صعوبات جمة لضعف بنية القوى البشرية •

ان تأثير الاستثمارات ذات النمط الاستعمارى والقطاع « الحديث » على نوعية الصحة البدنية للقوى العاملة كان دائما تأثيرا سلبيا الى حد من وجهات نظر أخرى • ودون الدخول فى تفاصيل يمكننا أن نشير الى التغيير غير المواتى فى نظام الوجبات ، واضمحلال انتاج المحاصيل الغذائية للأغراض المحلية ، والمشاكل المستفحلة للتغذية ، والاستغلال البالغ للعاملين فى المناجم والمزارع ، والبخس على المدى الطويل بعمال التراحيل •• الخ وأيضا تشير الى التفرقة فى الخدمات الصحية والاجتماعية العامة •

أما التعليم والتدريب و « عملية التعلم » التلقائى والتى تحدد نوعية العمالة فقد تدهورت بشكل خطير ، أو عوقت أو شوهت بسبب الهيكل الاجتماعى الاقتصادى الذى فرضه الاستعمار •

لقد فشل القطاع « الحديث » فى تشجيع التدريب العملى فى التعليم العام • لقد ساعد على نقل أنظمة تعليمية متميزة وغير ملائمة ، وبفعل تكوينها وتوجيهها حدت من « العملية التعليمية » ، ومن جمع ونقل الخبرة بالعمل ، ومن التعلم من الآخرين ومن التجارب العملية •• الخ لا فى حيز مراكزهم الدخيلة فحسب ولكن خارجها أيضا • وفى وجود اقتصاد منحل ، ومع الممارسة الشائعة للعمالة المؤقتة ، وبالذات نظام عمال التراحيل ، أصبح من الصعوبة البالغة ومن المخاطرة والاسراف بالنسبة لصاحب العمل الفرد أن يدخل وينفذ تعليما أثناء الخدمة وتدريبا أثناء التوظف • ان الأساليب المستخدمة فى المراكز الدخيلة ، على أى حال ، تحتاج على الأكثر الى عمال غير مهرة ، بينما نظام عمال التراحيل يمنعهم حتى من تجميع الخبرات الخاصة بعمل معين فى وقت له قيمته •

ان التحيز ضد الريف ، والتوجيه غير العملى للنظام التعليمى الموروث ،والصعوبات الموضوعية ، وفى كثير من الأحيان أيضا المقاومة النفسية فى القطاع « التقليدى »للتعليم العام ، وأخيرا وليس آخرا ، التقلبات الواسعة لسوق العمالة ، بما فيها من دخول وخروج غير مضمون •• الخ كانت أيضا عقبات ووضعت حدودا على النمو النوعى للقوى العاملة ، مما يؤدى الى وقف تخفيف البطالة الراجعة لهيكل المجتمع •

ومن الملاحظ أنه بالرغم من التواجد النمطى لوفرة العمالة غير المؤهلة مع نقص المهارات ، فأن نسبة متنوعة من خريجى التعليم العام فى أقطار كثيرة أدت فعلا الى زيادة البطالة ، باضافة فئة جديدة هى خريجو المدارس • لكن هذا النوع من البطالة هو أيضا « هيكلى » بمعنى أن المناهج والتوجيه المهنى فى التعليم العام لا تلائم هيكليا أنماط طلب الاقتصاد القومى على الكوادر المدربة •

ان ما قيل حتى الآن يحدد بوضوح أيضا معالم المشكلة العامة الخاصة بنقص استغلاله ـ أو حتى سوء استعمال ـ العمالة كقوة انتاج رئيسية · ولا يمكن تبسيط ذلك الى بطالة محدودة ونصف بطالة مقدرة ، ولا حتى الى عدم التناسب بين عوامل الانتاج · انها تتضمن فرض وضع هامشي على جزء كبير (وفي أحوال كثيرة الجزء الأعظم) من الاقتصاد كله ، وهو القطاع الريفي « التقليدى » ـ الذى يتمتع فعلا بمجرد البقاء ، لكن غير القادر على التغيير · انه يتضمن أيضا سوء توزيع الموارد بين القطاعات المنتجة وغير المنتجة عموما · ان الجاذبية القوية لرأس المال الأجنبي والمحلى أيضا نحو تلك « الأشكال الطفيلية للاستثمار » المرتبطة ب والمتلائمة مع المراكز الدخيلة ، أى مشاريع الخدمات والبنوك والتأمين ·· الخ والتبديد الشديد في العمالة المحلية ونظام « المقاولة » في الأعمال « الطفيلية » مثل خدمة المنازل ، والأعمال التافهة للباعة الجائلين والشحاذين والداعرات ·· الخ حول المراكز الاجنبية والمختارة ـ هى أيضا أشكال ومظاهر مميزة لسوء استخدام الموارد الممكن اتاحتها لأغراض الانتاج ، كما أنها تفسر الكثير عن عدم تناسق العوامل ·

هذا الهيكل (الاجتماعى) وميكانيزماته تنعكس أيضا على نمط توزيع الدخل ، والذى يزيد فى خطورة مشكلة العمالة ، (الا فى تلك الاقطار التى تغير فيها هذا الهيكل تغييرا جذريا) بادخال حوافز سلبية نحو التوفير والاستثمار الانتاجى ـ فى مقابل الاستهلاك الترفى الظاهر والتخزين ـ وأيضا نحو العمل المنتج ونحو التعليم الموجه للانتاج · كما يقوى انحياز نمط الاستهلاك والانتاج ؛ وهيكل العرض والطلب، ويوسع الفجوة وسوء التفاهم بين الصفوة الحضرية وجماهير الريف ·

ونمط السلوك الاجتماعى ، والعادات والدوافع الاجتماعية ، والاتجاه نحو العمل ·· الخ تقابل أيضا الهياكل والميكانيزمات المذكورة ، وتسبب متاعب جمة من زاوية العمالة ونقص الحوافز فى الأجر والثمن الذى يذكر كثيرا ليس بأى حال برهانا على سلوك « غير منطقى من الناحية الاقتصادية » ـ وبالاكثر ليس حجة كافية : لانكار قوة الاحتياجات المادية ودور الحوافز الاقتصادية ، ان ما يفترض أنه مظاهر « غير معقولة » أو « مثالية » وعادات وردود أفعال كثيرة أخرى يمكن تفسيرها بسهولة اذا ما حللت فى اطارالهيكل الاجتماعى الاقتصادى برمته ·

أخطار عملية اعادة التوزيع الدولية والشركات المتعددة الجنسية والتصنيع الزائف

بقيت الميكانيزمات التلقائية للكيان الاجتماعى الاقتصادى « للتخلف » الذىفرض على العالم الثالث تحت النظام الاستعمارى لتقسيم العمل الدولى ـ بقيت مستمرة رغم التغييرات الكبيرة فى تقسيم العمل الدولى ـ ورغم الاسراع فى التنمية الصناعية فى معظم الأقطار النامية ·

ان التغييرات التى طرأت على الاقتصاد الرأسمالى الدولى والتى استمرت فىالظهور منذ الحرب العالمية الثانية ، لكن على الأخص فى الأيام الأخيرة ، ترتبط بالثورة العلمية والتكنولوجية وبنشاط الشركات المتعددة الجنسية أو « العالمية » ، والتىنشأت من عملية تراكم رأس المال ، والتى استمدت قوتها من الصناعات الجديدة الديناميــة ومن مراكز التكنولوجيا · أما التعديلات فى تكوين الانتاج العالمى والتجارة ،والتغييرات

فى العلاقات بين المركز والحد الخارجي مع انهيار نظام القوى الاستعمارية وازدواجيته الباقية والمصالح والحاجات والمطالب الخاصة بالمراكز الرئيسية فما يختص بالحد الخارجى المتخلف - والتى تغيرت الى حد ما ، والاتجاهات المتغيرة للأخير ، والتغيرات الكبيرة فى سياسة التوجيه والاستثمار لتصوير رأس المال الخاص - كل ذلك يبدو كأنه يدل ليس فقط على الاضطرابات فى النمط الاستعمارى لتقسيم العمل الدولى ، وتسهم فى أزمة الاقتصاد الرأسمالى الدولى ، ولكن أيضا على عملية توزيع تميل الى اعادة تشكيل تقسيم العمل الدولى ٠

ان التحليل الشامل لكل المضامين والاسباب والنتائج الرئيسية لعملية اعادة التوزيع هو غاية فى الأهمية بالطبع : ولكنه مع ذلك يخرج عن نطاق هذا المثال ٠ لقد أصبح من الواضح تماما أن التغيرات فى السوق العالمية أثرت بطرق ودرجات مختلفة على مختلف المواد الخام وعلى المنتجين ، وأن الطلب ، المتسم بدقة الاختيار ، على المواد الخام من جانب الاقطار الصناعيةالأكثر تقدما مع مصالحهم السوقية المتقلبة - ومع تفضيلاتهم الاستثمارية قد زاد فى التفرقة بين العالم الثالث ، مما زاد فى خطورةموقف تلك الأقطار المصدرة لمواد أولية ذات أهمية ثانوية أو التى يوجد لها بدائل صالحة ٠

ان ظواهر الأزمة الجديدة فى الاقتصاد العالمى ، والتى تدلك على عيوب الهياكل القديمة والعلاقات فى داخل الرأسمالية الدولية الى جانب عجز السياسات التقليدية لتدخل الدولة لتنظيم أو تصويب الحركات التلقائية فى عملية اعادة التوزيع ، قد أدت الى دعوةواسعة النطاق من أجل نظام اقتصاد دولى جديد ، مهما اختلفتالتفسيرات بشأنه ٠

ان الشركات المتعددة الجنسية - أو العالمية - (وخاصة الراسخة والمتحكمة فى القطاعات الحاسمة الخاصة بانتاج البضائع الرأسمالية وبالابحاث الصناعية وبالتقدم التكنولوجى) هى على استعداد - اذا ماسمح لها ، أن تنشىء (بسياستها فى تصدير واستثمار رأس المال) توزيعا دوليا جديدا للعمل ، ترتبط فيه المراكز القليلة للتقدم العلمى والفنى ، والتى تحتكرها ، بالحد الخارجى التابع لكل الاقتصادات الاخرى والتى تعتمد على الاستيراد المنظم للتكنولوجيا الجاهزة ٠ وكون أن مثل هذا النظام يصعب أن يفى بمطالب نظام اقتصادى عالمى قائم على المساواة قد يكون أكثر وضوحا لدى البعض منه لدى الآخرين ٠ ومع ذلك فما يهمنا مباشرة الآن هو كيف يمكن أن تؤثر سياسة الاستعمار المتكشفة الخاصة بالشركات المتعددة الجنسية فى العالم الثالث على مشكلة العمالة ووضعها بالهيكل الاجتماعى الاقتصادى ٠

ان « نمط الاختيار » لاستثمارات الشركات العالمية فى الحد الخارجى (للاقتصاد) يبدو وكأنه يختلف بشكل متزايد عن نمط المستثمرين الاستعماريين ٠ ان اختيار مجال الاستثمار (فرع الاقتصاد) قد تحول نوعا من انتاج المواد الخام بوجه عام وعن الزراعة بوجه خاص ، ولو أن استخراج الخامات الاستراتيجية ومصادر الطاقة لا تزال له اسبقية عالية ، فان انحيازا متزايدا لصناعات معينة - من التى تطبق دون أن تنتج الاساليب الحديثة - يمكن ملاحظته ٠ وعلى ذلك فالاختيار المقترن بذلكللأساليب قد تغير أيضا ، فى صالح الأساليب التى تكثف رأس المال ، طالما أن مصالح الشركات المركزية الأم فى التسويق - (أى تصديرها للعدد الرأسمالية والتكنولوجيات الحديثة ، الى جانب الاعتبارات الاخرى - مثل مشاكل التلوث ، والانتاجية النسبية وفئات

الأجور) • توحى بذلك أيضا • وعلى عكس توجيه التصدير الخاص بالقطاعات المنتجة للمواد الأولية فى الاستعمار ـ التوجيه الذى كان يتسم بالاحتكار أو شبه الاحتكار ، فان الصناعات الجديدة قد تنتج أيضا للسوق الداخلية ، لتفى على الاغلب بمطالب الصفوة المحلية من سلع الترف التى كانت تستورد سابقا ، أو تصدر منتجات مجمعة محليا أو قطع غيار عن طريق تحويلات داخل الشبكة الدولية لهذه الشركات •

ومع ذلك فلأن الشركات المتعددة الجنسية هى التى تقدم المصدر الرئيسى لتمويل رأس المال فى العالم الرأسمالى ـ وللصناعات والتكنولوجيات • ولما كان خبراؤهم ومستشارو المعونة الفنية والمديرون الفرعيون المحليون •• الخ يمكنهم بسهولة أن يؤثروا حتى على القرارات الحكومية ، فلا غرابة اذا ما كانت السياسة فى بلاد كثيرة تتبع طريق « التصنيع الزائف » •

لكن هذا « التصنيع » (ولو أنه يؤدى الى زيادة ظاهرة فى الانتاج الصناعى ، وفى حالات كثيرة يصدر أيضا) فانه لا يخلق « قاطرة » التقدم الصناعى والفنى للاقتصاد القومى ككل ، والذى يحدث فى جميع حالات التصنيع الحقيقى • مثل هذه « القاطرة » المتجسدة فى الحلقات المركزية المحكمة للسلسلة الرأسية لعملية الانتاج ، تكون قادرة على دفع وجذب الفروع الاخرى للاقتصاد (بتأثيرات الربط الى أعلى والى أسفل) ، وفى المقام الأول الزراعة نفسها ، واذا ما احتوى مراكز للتنمية العلمية والتكنولوجية ، استطاع أن يرفع مستوى الانتاجية للاقتصاد القومى ككل • أما التصنيع الكاذب فانه يزرع فقط بعض العناصر الثانوية السطحية للصناعة ، مستعمرات صناعية معينة ـ من التى (بطبيعة هيكلها الاستهلاكى والانتاجى ، وتوجيه الانتاج والتكنولوجيا المستخدمة ـ) تبقى معزولة تقريبا عن غالبية الاقتصاد والمجتمع مثلما كانت المراكز الدخيلة المشتغلة بانتاج وتصدير المواد الأولية •

وفيما عدا النتائج المباشرة (ولو بغير استقلال عنها) للدور غير المراقب الذى تلعبه الشركات الأجنبية فى هذا التصنيع ، والذى يمكن أن يديم أو يزيد من الاعتماد على رأس المال الاجنبى ومراكزه الرئيسية ، والخسائر المستمرة فى الدخل فى صور مختلفة ـ والطبيعة غير العادلة لتقسيم العمل ، فان الفشل فى احداث التكامل الاجتماعى الاقتصادى المطلوب هو الذى يبدو أشد النتائج خطورة •

وقد أثير فى الأدب الدولى كثير من التعليق النقدى على التكنولوجيا غير الملائمة المطبقة فى الصناعات الجديدة والتى تم نقل معظمها بواسطة الشركات المتعددة الجنسية وتشير الاعتراضات العامة الى صنعتها المكثفة لرأس المال والموفرة للأيدى العاملة مما لا يساعد على التغلب على البطالة • ودعنا نؤكد مرة ثانية أن هذه المشكلة هى الظاهرة السطحية للمتاعب البنائية العميقة ولهذا السبب أيضا ، فان التكنولوجيات والصناعات المنقولة لا يمكن تقويمها واقعيا على أساس عدد فرص العمل المنقولة أو المستحدثة مباشرة • ان التكنولوجيا المكثفة لرأس المال ـ أو بعبارة أدق ـ التكنولوجيا الحديثة ذات النوعية العالية ليست بأى حال غير مرغوبة فى حد ذاتها • ان اختيار أساليب توفير الأيدى العاملة لا يمكن أن يقوم بمنأى عن اطار المكان الذى تطبق فيه هذه الأساليب وفى أى الصناعات ، وماذا تنتج ولمن تنتج • ونقل واستخدام تكنولوجيا تكثيف

رأس المال يكون سلبيا فى تأثيره فقط لأنه يقترن بالانحياز ضد انتاج السلع الرأسمالية للأغراض المحلية • وبعبارة أعم ـ فبسبب طبيعة وتوجيه الانتاج ، فان التكنولوجيا العصرية لا يمكن أن تنقل عن طريق منتجاتها الى الفروع الأخرى للاقتصادالقومى ،ويمكن لتكنولوجيا تكثيف رأس المال فى أى صناعة (مهما قل عدد فرص العمل التى تستحدثها مباشرة) أن يكون لها آثر ايجابى على موقف العمالة فى الاقتصاد ككل لو انها انتجت أدوات أو عدد أو معدات ،وخاصةمن أجل القطاع الريفى ، أو ساعدت فى تصنيع المنتجات المحلية بالتوسع والتكثيف ـ وبذا تزيد من طاقات استيعاب العمالة خارج الصناعة المذكورة • والسبب فى ذلك أن وفرة العمالة ، والتى تنعكس على البطالة فى المدن أو نصف البطالة فى الريف ـ ليستمطلقة ـ بل نسبية فحسب ، انها تتناسب مع زيادة طاقات استيعاب العمالة والتى تعتمد الى حد كبير على توفير وسائل الانتاج المناسبة وتسهيلات التسويق المحلى ـ أى تنمية الترابط وتوزيع العمل داخل اطار الاقتصاد القومى •

ومع ذلك فمعظم الوحدات الصناعية ، سواء كانت قد أسست وجهزت بالتكنولوجيا المكثفة لرأس المال لأغراض تتعلق بالهيبة ـ (أسست بواسطة الحكومات المحلية) ـ أو نقلتها الشركات المتعددة الجنسية ـ غير قادرة على زيادة طاقات استيعاب العمالة فى القطاعات الأخرى عن طريق الأنشطة الثانوية وارتباطات العرض والطلب • ان انتاجها يخدم استهلاك الصفوة المحلية أو حالة معينة من الاستعاضة عن الاستيراد أو مصالح التسويق الخارجى للشركات العالمية • أما أدواتها فيتكون معظمها (الى جانب العمالة المحلية) من الآلات المستوردة ، والتكنولوجيا والمواد الخام •ويصعب على العلاقات بين أسواق القطاعات أن تنمو من خلال مثل هذه لعمليات •

وفوق ذلك فما يترتب على هذا من زيادات على طلب الاستيراد يمكن فى الواقع أن يزيد من تبعية التصدير والتعرض للضرر ـ كما تجعل من القطاعات المنتجة للمواد الخام بؤرة دخيلة • واقامة الصناعات الجديدة ، والتى تنجذب بشدة نحو المراكز الأجنبية الدخيلة فى المدن ، يزيد من آثارها المخربة على بقايا الصناعاتالتقليدية ـ الصناعات اليدوية والصناعات الصغيرة والحرف ـ وتأثيرها السلبى عموما علىأنماط الاستهلاك وعلى توزيع الدخل يميل الى توسيع الفجوة بين المراكز الدخيلة والقطاعات الريفية التقليدية •

وبالابقاء على ـ وتعزيز العقبات فى طريق التكامل الاجتماعى الاقتصادى يعمل هذا النوع من التصنيع ضد توافق العوامل الاقتصادية والاجتماعية والاخلاقية والثقافية ـ والتى تؤثر على الاتجاهات السكانية • ان استمرار النسبة العالية فى نمو السكان يبقى على الزيادة السريعة فى احتياطات العمالة • وطاقات الاستيعاب لا تزيد بشكل سليم بسبب الآثار المحدودة (المباشرة وغير المباشرة) للصناعات الجديدة فى خلق فرص العمل • بل ان الآثار قد تضمحل نسبيا لأن التقلب التكوينى المتزايد للقوة الشرائية • والطلب الفعال (مما يضر بالأسواق المحتملة لمنتجات القطاع التقليدى) يحد من قدرته على الاستيعاب والتغيير • بل ان الصناعات الجديدة تدفع كثيرا من الصناع والعمال اليدويين وأصحاب الحرف الى البطالة دون أن تتاح لهم عمالة بديلة ـ حتى ولو كانت لديهم المهارات اللازمة •

وفوق ذلك ، ففى بلاد كثيرة يحدث أن الظروف غير المواتية للسوق العالمية ، أو هجرة رأس المال الاجنبى ـ وبالأخص رأس مال المستوطنين ـ وظروف أخرى قد قللت أو حدت من أبواب العمالة فى قطاعات انتاج وتصدير المواد الخام ، والتى يعمل فيها عادة عمال تراحيل أجورهم رخيصة ـ قادمين من القطاعات التقليدية ٠

وبينما يندفع عدد أكثر فأكثر من القوى العاملة من القطاع الريفى التقليدى للبحث عن عمالة بالأجر فى المراكز الأجنبية الدخيلة (القديمة أو الحديثة) الخاصة بالقطاع الحديث ، فان كليهما غير قادر لا أن يحد من هذا الاندفاع ولا أن يستوعبه وتكون النتيجة (الا اذا اتخذت حكومات تقدمية اجراءات مضادة) زيادة فى البطالة فى المدن وابعاد متزايد لاقتصادات الريف وجماهيره الى وضع هامشى ، مع حرمانهم أيضا من بعض الفرص كان من الممكن حتى لنظام عمال التراحيل والانتاج الريفى للتصدير أن يتيحها فيما سبق ٠

والصناعات الجديدة ، على عكس المزارع والمناجم الاستعمارية ، لا يمكنها أن تعمل بعمال تراحيل مؤقتين من القطاع الريفى التقليدى ليست لهم مهارة ولاخبرة ومن هنا فان هذه الصناعات ـ لا يمكن أن تعتمد على مجموعة الجماهير غير المدربة والتى تأتى باستمرار من القطاع التقليدى ٠ وبدلا من ذلك فان طلباتها تؤثر أكثر فى سوق عمالة جديدة نوعا تتكون من عدد من عمال المدينة المستقرين ، المتعلمين ، المهرة أصحاب الخبرة المنضبطين ٠ وسوق العمالة ينعزل نوعا ـ وجغرافيا أيضا فى الغالب ـ عن الأسواق الأخرى ٠

وهذا يفسر الى حد كبير لماذا صاحب زيادة الاجور لفئات خاصة زيادة فى البطالة فى المدينة ـ فى أقطار نامية كثيرة ـ بالرغم من الضغط بالانقاص الذى يجب فى العادة أن تحدثه هذه البطالة على مستويات الاجور ـ وأيضا بعكس نظرية لويس ويصبح من باب التبسيط الزائد أن تنسب الزيادة فى البطالة الى زيادات فى الأجور ، لأن السبب الحقيقى (وهو التشوهات البنائية) يختفى بذلك ، فى صالح تفسير القانون الحديدى القديم لرصيد الأجور ٠

والى هذا الفصل النسبى والبنائى (التفكك) لسوقى العمالة تعزى الى حد كبير سرعة اتساع الفجوة بين القطاعين فى الأجور ـ كما يعزى اليه رد فعل المتعهدين الصناعيين نحو زيادة تكاليف العمل ، الراجعة لتصرف نقابة العمال ، أو اللوائح الحكومية أو نقص المهارات المطلوبة ـ مما يعزز اختيار تكنولوجيا تكثيف رأس المال والاقتصاد فى الأيدى العاملة فى القطاع الصناعى ٠ والاستثناءات التى تثبت القاعدة يمكن أن توجد مثلا فى هونج كونج ، أو سنغافورة أو تايوان ـ حيث القوة العاملة التقليدية بانضباط معين (قاسى على الأغلب) ومتوارث عن الماضى ٠ أصبح عن طريق شىء من التدريب ، المصدر الرئيسى للعمالة الصناعية ، واختيار التكنولوجيا فى الاستثمارات الجديدة حددته بشكل رئيسى سياسة الشركات المتعددة الجنسية فى تحقيق وفر على كشوف الأجور المركزية ٠

ان أحد النتائج الاجتماعية لهذا النوع من التصنيع كان نشأة مجموعة متميزة نسبيا وعالية الأجور) من صفوة العمال تدعمهم نقاباتهم ـ ويناظرهم على الجانب

الآخر جموع من العمال قليلة الامتيازات ، متزايدة القلق ، اما متعطلة أو تعمل بشكل مؤقت ، تافهة الأجور ، ناقصة التغذية وغير متعلمة وغير منظمة على العموم ٠

ولو أن نوعية العمالة التى تطلبها المراكز الدخيلة الجديدة تختلف تماما عن تلك التى تتطلبها القطاعات المنتجة للمواد الاولية ، فان التأثير على التعليم العام والتدريب المنظم هو أيضا محدود أو منحاز نوعا ٠ فباستثناء الهيئة الادارية والفنية والتى تستقدم من الخارج أو تدرب هناك ، فان الصناعات الجديدة لا تتطلب الا عددا صغيرا من العمال المتخصصين وبعض المستخدمين المساعدين غير المهرة أو شبه المهرة ، ان ضآلة الطلب وتباعده على المهارات الصناعية وعلى الفئات المؤهلة من العمال ، والذى يترتب على تفرق القطاع الصناعى بوحداته غير المترابطة والعدد الكبير من « الحلقات المفقودة » فيه ، هذه الضآلة فى الطلب لا تساعد على اعطاء دفعة فعالة للتعليم العام أو للتدريب المهنى ٠

ولما كان التصنيع الزائف والعلاقات الدولية غير العادلة تتضمن انحيازا قويا ضد الريف وفرض وضع هامشى عليه ، فان ذلك ينعكس بشكل ظاهر (مثل نمو البيروقراطية والانشطة غير المنتجة) على نمط التطور التعليمى ـ الا فى الاقطار القليلة التى خصصت فيها سياسة الدولة التقدمية دورا آخر للتعليم ويفسر هذا الكثير من الوزن غير المتكافىء للمقررات النظرية فى المناهج ، والتوجيه المكثف للمدربين نحو الوظائف الادارية ٠

ان الصفة الدخيلة والنمو غير المنتظم للمشروعات الصناعية قد خلق « حلقات مفقودة » هى الصفة المميزة لكل من البناء الاقتصادى (مما يعوق مؤثرات الربط ومؤثرات العرض والطلب ـ عن العمل) والقوى العاملة ، حيث تتوقف مؤثرات الربط الاجتماعية وتوقف الأخيرة يعطل التوصيل التلقائى للمعلومات والخبرة بين عمال نفس الفئة من العاملين فى مجالات مختلفة ، وبين الأكثر والأقل تأهيلا من العمال المدربين ذوى الخبرة والذين يعملون جنبا الى جنب فى نفس المجال ـ بالاضافة الى نقل الخبرة من جيل الى الجيل الذى يليه ٠

فعملية التعلم أصبحت بذلك محدودة سواء أفقيا أم رأسيا ٠ واستبدال عمال مؤهلين أو ذوى خبرة ومهارة بغيرهم من المصادر الافقية تواجهه عقبات خطيرة ـ كما هو الحال فى الاستبدال الرأسى العادى للفئات الماهرة والترقية التلقائية النوعية والطبيعية لكل القوى العاملة ٠

ونظرا لعزلة (تفكك) أسواق العمالة فان ترقية الصفوة من عمال الصناعة يظهر فى زيادة الأجر أكثر منه فى الحصول على مؤهلات أعلى ٠ بينما حوافز الأجر لاكتساب مهارات مهنية أعلى تعمل بأسلوب قاصر ٠

ان من أكثر العوامل تعويقا من ناحية العملية التعليمية بمعناها الواسع ، وفيما يختص أيضا بالتنمية الفنية ـ هو التبعية التكنولوجية المتجسدة فى التصنيع الزائف وطالما أن الوحدات الصناعية قادرة على تطبيق التكنولوجيا الجاهزة وحدها ، والمستوردة من الشركات الأم فيما وراء البحار ـ مما يوافق تماما مصالح الاخيرة ـ وأن تنفذ القرارات التكنولوجية التى يصدرونها هم فعلا ـ أو تصدر عن هيئة مستوطنة ، بينما تقصر عن اشراك أو على الأقل اعداد) المراكز المحلية فى التنمية التكنولوجية والانتاجية

أو فى طاقات البحث والتجديد أو فرص التجريب • فان هذه الوحدات تسد بالضرورة الطريق الى أكثر المجالات حسما فى التنمية الاقتصادية القومية ، والتى تتوقف عليها فى النهاية فرص اللحاق بالبلاد المتقدمة • أما البحث فى التكنولوجيات الريفية المناسبة فانه أيضا يتأخر عن هذه الزاوية أيضا •

ان الاغراء الشديد للخدمة فيما وراء البحار للقلة من الخبراء الفنيين والعلماء المؤهلين تأهيلا جيدا (بعيدا عن الدوافع المالية وغيرها) له أيضا علاقة بانعدام فرص البحث المحلية والاستفادة العملية من نتائج البحث • وفى هذا السياق اذن تبدو هجرة العقول على أنها تسرب لطاقات البحث الانسانية الكامنة التى تنتج عن وأيضا تسهم فى التركيز الاحتكارى لطاقات البحث فى شركات تصدر تكنولوجيات جاهزة •

ان نمط التصنيع الزائف بالاضافة الى ما يتصل به من سياسات الشركات العالمية فى التصدير والاستثمار يخلق اتجاها نحو توزيع عمل دولى جديد ، يكمل أكثر مما يحل محل التوزيع الاستعمارى ـ بتخصص صناعى متبادل مجحف ،والتبعية التكنولوجية الثابتة ـ والتى تنمو مع الايام ـ تميل الى تقوية نظام التبعية المعقد وتسهم فى زيادة حدة الاجحافات • ويبدو انها تحظى بتأييد لا الشركات الدولية ذات المصالح المكتسبة وحدها ، لكن أيضا السياسات الحكومية (فى كثير من الاحيان) فى عدد من الدول ، وبشكل ما من العون أو المساعدة الدولية •

ويترتب على ما سبق أنه بالاضافةالىوجوب تنظيم والاشراف على سياسات الشركات المتعددة الجنسية فىتصدير واستثمار رأس المال ـ (والذى يتزايد عليه الطلب هذه الأيام) ـ فهناك حاجة ماسة الى استارتيجية هادفة ـ سواء داخليا أو دوليا ـ لاستنباط بديل ايجابى فى العلاقات الاقتصادية فيما بين القطاعات وفيما بين الدول•

سياسات وأنماط بديلة للتعاون الدولى

ان تحليلنا قد المح الى عدد من عناصر السياسة المطلوبة • ويبدو أنه يكفينا عندئذ تلخيص المبادىء الرئيسية لبديل ايجابى ممكن فى سياسة التنمية الداخلية والدولية لكيما يساعد فى حل مشكلة العمالة •

وهذه بالطبع ليست اكتشافات جديدة • فكثير منها قد صيغ فعلا فى وثائق دولية بمختلف الأساليب والتعبيرات ـ بل انه نفذ الى حد ما فى قليل من الأقطار ـ لكن من المناسب تلخيصها كاستنتاجات منطقية من التحليل السابق • وأيضا كمعايير لتقويم حالات ملموسة•

عناصر السياسة الداخلية :

لما كان الخلل السكانى بالاضافة الى مشاكل العمالة لها جذور عميقة فى الهيكل الاجتماعى الاقتصادى المفكك والثنائى ، فان أسبقية حاسمة يجب أن تعطى فى سياسة التنمية للتغييرات الهيكلية التى تؤدى الى التخلص من الثنائية وذلك بالضرورة يتضمن أمرين : تطوير القطاع الريفى التقليدى ـ وتغييرا فى تكوين وتوجيه القطاع الحديث

وفى طبيعته الفنية حتى يتكامل مع الأول . وعلى ذلك فعند اختيار المشروعات يجب أن تكون المقام الأول لمعيار الأثر التكاملى ـ والذى يكاد لا يظهر لسوء الحظ بين المعايير المعتادة لمشروعات الاستثمار ، هذا لو تخطت هذه المعايير على الأطلاق مجرد القابلية للربح .

ان التأثيرات التكاملية لمشروعات الاستثمار لا يمكن على أى حال أن تقوم دون أن نأخذ فى الحسبان العلاقات الانتاجية بين القطاعات وبين الفروع ، وارتباطات العرض والطلب ، والتى تشكل فعلا جوهر أى تخطيط قومى حقيقى . ولو أن ذلك يكاد لا يميز تخطيط كثير من الأفكار الناميه .

ولا يمكن للتخطيط القومى وسياسة التنمية الواقعية القائمة على الاحتياجات والموارد التى يمكن أن تتاح ، أن يسير على الافتراض التقليدى للكتب الدراسية بأن العمل هو معامل لا حدود له معاملات الانتاج ، بانتاجية حدية مقدارها صفر ، والذى يلزم اقتصاده . اذ أن الحاجه ماسة على العكس للتخطيط البالغ الدقة والبالغ الشمول والذى تدعمه المعلومات الاحصائية ، والى تعبئــــة القوى العامة المتــاحة ، وتوزيعها بين القطاعات والانشطة المنتجة وغير المنتجة وتدريبها وتعليمها ـ بالاضافة الى نمط توزيع الدخل والخدمات الاجتماعية المتصل بذلك ، ومن الأمور العاجلة استحداث أو تبنى أو تحسين أساليب التخطيط للقوى البشرية والوسائل المباشـــــرة وغــير المباشرة لسياسة الحكومة فى انجازها والاشراف عليها .

ان حل مشكلة العمالة يتوقف بالاكثر على تغييرات فى التراكيب ، والميكانيزمات وآثار الترابط وعلى استيفاء الحلقات المفقودة فى الهيكل الاقتصادى الاجتمــــاعى أكثر منه على عدد فرص العمل التى تنشأ مباشرة أو تحول . ان التغييرات الهيكليه والتخطيط القومى الشامل اللازم لا يمكن انجازها عن طريق ميكانيزمات السوق التىهى جزء من الكيان الموروث . ان الدور النشيط للدولة فى اعادة بناء وتنمية الاقتصـــاد القومى لازم . وهذا يوحى بأسبقية عالية لتنمية القطاع العام .

وبدلا من القرارات المنفصلة ، واعتبارات التبرير ، والتطوير المتقطعللمشروعات والناتج غالبا عن عروض من المستثمرين الاجانب ، فان سياسة التنمية يلزمها مدخــلا شاملا ـ مدخلا يبحث عن الاستثمارات « المتكتلة » أكثر من الاستثمارات الفردية .

ويصدق هذا بالذات على التنمية الريفية ، التى يتحتم منحها أولية عاليـــة لأسباب اقتصادية واجتماعية معا . ولما كانت التغييرات فى موقف العمالة ، ونوعية القوى العاملة المتاحة ، والعرض والطلب على الطعام وحتى موارد التجمع الداخليـــة تعتمد فى المقام الاول على تحويل وتنمية القطاع الريفى ، فان الاستثمارات فى الاخير هذا ، وخاصة من النوع الشامل ، الذى يغطى أكبر عدد ممكن من المجالات المترابطة فى منطقة معينة (امدادات الماء ، الأساس الاقتصـــادى ، زراعة المحاصيل ، تربيـــة الحيوان ، التصنيع المحلى ، التعليم ، التدريب ، الخدمات الصحية والاجتماعية .. الخ) يمكن أن ينتج موارد كافية أخرى أكثر مما يظهر فى الزيادة المباشرة فى الانتاج .

وبالاشارة بنوع خاص الى مشكلة طاقة امتصاص العمالة (واستغلالها الفعال) فى القطاعات الريفية ، وأيضا الى المساواة الاجتماعية الأكمل ، فان الاســـبقية فى

تمويل القطاعات الريفية يحسن أن توجه الى الأشكال التعاونية فى التنظيم والانتاج والتسويق ٠

فالتعاونيات لا يمكنها فقط أن توزع الاعباء والمزايا بعدالة أكبر ، لكنها أيضا قادرة على اعالة وتموين جماعة أكبر ، وبتجميع مختلف الأنشطة الاقتصادية ، تخفف الى حد كبير من تقلبات الطلب على العمالة ، وبخاصة أثناء تخلخلات موسم البطالة كما أنها تتيح قاعدة تنظيمية وسبيلا لارساء النظم أكثر فاعلية من الملكيات الفردية المبعثرة من أجل التخطيط الحكومى ، والارشاد وخدمات النفوذ والتوسع ٠

أما التصنيع وهو ــ (ان كان واقعيا) ــ الحل الأخير لانجاز التحول الاجتماعى الاقتصادى الكامل ، والاستقلال الاقتصادى وللتخلص من التخلف ، فيجب أن يسير على خطوط مختلفة تماما عن المتبعة حاليا فى معظم الحالات وذلك لكيما : (أ) يجعل من الصناعة قاطرة لكل الاقتصاد القومى ، و (ب) يقيم فى الفروع الدينامية مراكز محلية للبحث العلمى والفنى ، والتجديد التكنولوجى والتجريب ٠ والأول يتطلب اجراء اتصالات واسعة مركزة بين الصناعة والقطاع الريفى ، والصناعات الاستغلالية أن وجد ، وهى فى عمومها نمط صناعى موجه للريف بانتاجه وأدواته وموقعه ، بينما الأخير ينادى بتركيز معين للطاقات الفنية والذهنية فى قليل من الصناعات الرئيسية، والتى منها يمكن نشر المعلومات الفنية والمعرفة والتكنولوجيا الحديثة ٠ وهذان المطلبان لا يناقض أحدهما الآخر اذا اختيرت الصناعات الرئيسية وطاقات البحث الخاصة بها فى اطار الموارد الطبيعية والعمالية لقطر ما وكانت متعلقة بها والتنمية الرأسية لصناعات التجهيز ، والمعتمدة على مصادر المواد الخام المحلية ، وتمتد الى أعلى انتاج بعض من المعدات والآلات والعدد المستعملة فيها ــ وأيضا الى البحث التكنولوجى ومراكز التنمية ــ هى مثل مناسب ٠

واختيار الأساليب الصناعية يجب ألا يعتبر مسألة اما هذا ، أو ذاك ، ان الحاجة الملحة لتوسيع فرص العمالة يجعل تكنولوجيا العمالة الواسعة بتركيز منخفض لرأس المال ونوعية أقل جودة مناسبة فى فروع كثيرة ، وخاصة تلك التى تنتج بضائع استهلاكية للسوق الداخلية أو فى الصناعات الريفية المحدودة الحجم ٠ وفى نفس الوقت تكون التكنولوجيا الحديثة بتركيز عال لرأس المال ضرورية على الأقل فى قليل من الصناعات الرئيسية من أجل سلع الانتاج ، ليس فقط بسبب توقعات التصدير ولكن أيضا وفى المقام الأول بقصد تحسين المستويات الفنية والانتاجية فى أجزاء أخرى من الاقتصاد القومى ، ولخلق منافذ جديدة للعمالة ٠ ان مجموعة من قليل من الصناعات الرئيسية المختارة جيدا ، تطبق وتنمى التكنولوجيا الحديثة ،مع مجموعة كبيرة من الصناعات الصغيرة ذات العمالة المركزة ، بما فيها صناعات التجهيز الريفية ، والتعاونيات الصناعية ، وصناعات الحرف اليدوية ٠٠ الخ يبدو أنه حل ممكن وان أحسن ترابطها ، تكون أكثر الحلول دينامية ٠

وعلاوة على اعادة التوجيه الضرورية للتنمية الصناعية لصالح القطاع الريفى، فان امتناعا قاطعا ــ فى الأماكن التى لم يتم فيها بعد ــ عن تميز الصفوة من المراكز الموجودة فى المدن ، لازم فى توزيع استثمارات التنمية ، ومنشآت الصحة العامة ، وخدمات الرعاية الاجتماعية ، وفرص التعليم وفى نمط توزيع الدخل علاوة على ذلك ٠

ويجب أن يتاح لجماهير القطاع الريفى نصيب عادل فى منجزات التنمية ومزاياها ـ ليس فقط من أجل أسباب اجتماعية وسياسية عامة ، بل أيضا لأن تحسين أحوال الريف ، ونوعية العمل وعلاقات الدخل عامل رئيسى فى حل كثير من المشاكل التى تم تحليلها •

ان ازالة النقص فى العمالة الماهرة علاوة على ازالة البطالة التى يعانى منها خريجو المدارس يلقى ضوءا على أهمية التعليم المناسب ، فيما يختص بالكم والنوعية والفحوى والتوجيه ، والذى يتضمن فى معظم الأحوال صلاحا جذريا فى بنية التعليم وروحه ومناهجه ـ اصلاحا يؤدى الى نسبة أعلى من المدارس الريفية ، ومواد عملية تتجه نحو الانتاج والاقلال من الاتجاهات الارستقرطية •

عناصر التوزيع الدولى للعمل والتعاون الدولى

أصبح من المبادىء المتفق عليها الآن على نطاق واسع أن هناك حاجة الى نظام اقتصادى دولى بديل ـ يبنى على تساوى الأطراف ويعززه ، ويمنع البعض من الافتئات على السيادة المشروعة للآخرين •

ان عدم التكافؤ فى قوة البناء الاقتصادى على المستوى الدولى ـ مع ذلك ـ يرتبط بعدم تكافؤ هياكل الانتاج وبتوزيع العمل • ان توزيع الأدوار فى كل من الأنماط الاستعمارية القديمة والجديدة الناشئة عن توزيع العمل مجحف بلا شك ، ويعكس ويديم هياكل الانتاج غير المتكافئة ، والنظام البديل للتعاون الاقتصادى الدولى يجب أن يذهب بعيدا عن توزيع العمل بين الأقطار المنتجة للمواد الخام والأقطار الصناعية ـ أى النمط الاستعمارى ، وأيضا التعاون الصناعى بين الدول المتفوقة تكنولوجيا والاقتصادت التابعة تكنولوجيا ـ والذى يميز بوضوح النمط الاستعمارى الجديد • وبدلا من الاستمرار فى التوزيع المجحف للحلقات فى السلسلة الرأسية للانتاج ، يجب أن يؤدى (النظام البديل) الى قيام الحلقات الحاسمة (« أقطاب دينامية ») ، وأيضا فى الأقطار النامية ، بتعزيز توزيع العمل داخل الصناعة والتعاون فى البحث التكنولوجى •

ان الاستقلال الاقتصادى الحق ، واللحاق بالأقطار المصنعة المتقدمة ، لايمكن تحقيقه من جانب الدول النامية دون قيام وتنمية مراكز للدينامية العلمية والفنية فى داخل اقتصاداتهم الخاصة ، والمساعدة الفنية الدولية ونقل التكنولوجيات ، يجب اذن أن يركز بازدياد على نقل مثل هذه المراكز الطاقات (أو اقامتها محليا) ، بحيث تكون قادرة على القيام بأبحاث محلية وعلى تحسين المنتجات والتكنولوجيا •

ان التعاون الدولى والتكامل المتزايد للاقتصادات القومية مع الاقتصاد الدولى يجب الا تؤدى الى انحلال الأولى ، كما هى الحال فى التكامل الاستعمارى وكذلك التكامل بقوة الشركات العالمية بين القطاعات الدخيلة فى الحد الخارجى (للاقتصاد) وبين المراكز الرئيسية • وبدلا من ذلك يجب أن تعزز قيام عملية تكامل داخلى واقليمى والتخلص من الهياكل والفجوات الثنائية الاجتماعية الاقتصادية ، والواقع أن فاعلية

التعاون الاقتصادى الدولى على الاتجاهات السكانية واتجاهات العمالة تعتمد فى المقام الأول على هذا •

ان تصدير رأس المال الخاص ، والاستثمارات الخاصة من العواصم المالية قد لعب بلا شك دورا حاسما فى عملية تكامل الاقتصادات المختلفة فى اقتصاد عالمى واحد والى قيام أول تقسيم عمل عـالمى • ومع ذلك فان التفككات التى صاحبت ذلك أدت بالضرورة الى مظالم دولية متراكمة ، بسبب طبيعة هذا النوع من تصدير رأس المال فى حد ذاته ولما كانت القرارات بشأن مفاضلات الاستثمار مع الاشراف على العمليات كلها ما زالت فى أيدى أصحابها الأجانب، فان الهيكل الاقتصادى الذى حددوه وشكلوه أصبح متكيفا مع المصالح الأجنبية • وقد أدى انتقال رأس المال المستثمر والمملوك للأجانب فى اتجاه واحد ليس فقط الى انتقال مضاد (فى اتجاه واحد) لدخول هذه الاستثمارات ، مما يسبب خسائر دائمة للأقطار المعنية ، بل أيضا الى الزيادة المتراكمة لعنصر أجنبى :وهو الممتلكات الأجنبية فى اقتصاد قومى ، بما يتضمنه ذلك من المديونية الناتجة منه •

ولو أن الاستثمارات بواسطة تصدير رءوس الأموال الخاصة يمكن أن تكون وسيلة فعالة لانتقال الموارد المالية والادارية ، (بشرط أن تتحكم اللوائح الحكومية فى النتائج والآثار السلبية لذلك) فان هناك أدلة كافية تشعر بأن هذا النوع من الانتقال يجب أن يستبدل بشكل متزايد بأشكال أخرى لا تؤدى الى البقـاء الطويل والنمو المتزايد لاملاك أجنبية فى الاقتصادات القومية ولا تحكمها دوافع الكسب •

ومن أكبر عيوب النظام الحاضر للعلاقات الاقتصادية الدولية فى دنيا رأس المال هى الشكوك الشائعة فى دنيا النقد والتجارة أو التقلبات الدورية ، والناشئة عن انعدام التخطيط فى الاقتصادات الرأسمالية ، التى لم تسبب فحسب خسائر واضرار خطيرة لتلك الأقطار النامية ذات المواقف التصويرية المهددة ، وأثرت تأثيرا مباشرا على موقف العمالية لديها ، بل انها أيضا جعلت تخطيط برامج التنمية وانجازها أمرا متنـاهى الصعوبة •

ولو أنه من العسير تجنب التقلبات فى اقتصـاد دولى تنقصه سلطة مركزية للتخطيط ولها صلاحية التنفيذ ، الا أنه يجب اقامة نمط جديد للعلاقات الاقتصـادية الدولية (فى حدود الامكانات الواقعية) على أساس التجارة طويلة الاجل ، وعلى أساس اتفاقيات نقدية واتفاقيات تعاون وعوامل استقرارية وطبيعة أخرى ، لتهىء قاعـدة ثابتة للتخطيط القومى • وفى هذا المقام أيضا يلزم تعزيز دور ومسئولية الدول ذات السيادة القانونية على اقتصادها فى تنمية وتوجيه والاشراف على العلاقات الاقتصادية الدولية ــ فى مجابهة تلك الشركات الدولية وتلك المضاربات الخاصة والتى تمثـل مصالح هيئات تجارية معينة ، أو اقتصادات متسلطة •

ومع أن الفرص التعليمية ، والمنح الدراسية والجولات الدراسية وتبادل الأساتذة والتعاون فى الأبحاث يجب أن يزيد ـ ومع أنه يشكل جزءا متزايدا فى الأهمية من التعاون الدولى ، فان الأقطار المتقدمة المتكفلة أو المضيفة يجب أن تكف عن تشجيع استنزاف الكفايات الذهنية ، باللوائح القانونية اذا لزم الأمر ، وأن تتجنب ابعاد المدربين عن مجتمعاتهم الأصلية .

ويجب أن نؤكد فوق ذلك ـ مع أن هذا قد يبدو قضية ثانوية ـ أن المؤثرات الدعائية السلبية والتى تنقل عن طريق المنح الدراسية ، وعن المنفيين ، والسياحة والسينما والتلفزيون والراديو والاعلانات .. الخ والتى تصور عن بعض « المجتمعات المستهلكة » ، والتى تميل الى نقل أو تشجيع عادات استهلاكية مزيفة ، وأزياء مملاه ، وميول الى الترف أو الاستهلاك الظاهر . ومختلف أنواع التبذير . هذه يجب أن نتخلص منها ، وكلما أمكن ذلك .

وعلى العكس من ذلك فان الاتجاهات الايجابية ، والتى تظهر فى المعلومات الفنية ، وانضباط العمل ، والقدرات التنظيمية .. الخ وفى الخبرات التاريخية ، والدروس الايجابية أو السلبية من المعالجة السابقة للمشاكل المشابهة ، يجب أن تمنح كل تشجيع .

المقال واسم الكاتب	العنوان الأجنبى	العدد وتاريخه
● مشكلات تعريف الدين بقلم : سيد حسين الأتاسى	Problems of defining religion by Sayed Hussein Alatas	مجلد : ٢٩ العدد الثانى ١٩٧٧
● أصحاب الرسالات الدينية وصانعو المعجزات والثنائية الكاثوليكية فى البرازيل بقلم : ماريا اسورا بيريرا دى كويروز	Messiahs miracle workers and « Catholic duality in Brazil by Maria Isaura Pereira de Queroz	مجلد : ٢٩ العدد الثانى ١٩٧٧
● البوذيـــة والمجتمـع فى سريلانكا الحديثة بقلم : ب ٠ أ ٠ سارام	Buddhism and society in Modern Sri Lanka by P. A. Saram	مجلد : ٢٩ العدد الثانى ١٩٧٧
● القوة والصراع بقلم : سيلڤيو بروكان	Power and conflict by Silviu Brucan	مجلد : ٢٩ العدد الثانى ١٩٧٧
● الجذور البنائية لمشكلة العمالة بقلم : تاماس زينتيس	Structural roots of the employment problem by Tamas Szentes	مجلد : ٢٨ العدد الرابع ١٩٧٦

مطابع الهيئة المصرية العامة للكتاب

رقم الايداع بدارالكتب ١٩٧٨/٤٧٣

مركز مطبوعات اليونسكو
ومجلة رسالة اليونسكو

يقدم مجموعة من المجلات الدولية بأقلام كتاب متخصصين وأساتذة دارسين .
ويقوم باختيارها ونقلها إلى العربية نخبة متخصصة من الاساتذة العرب ، لتصبح إضافة إلى المكتبة العربية تساهم في إثراء الفكر العربي ، وتمكينه من ملاحقة البحث في قضايا العصر .

مجلة رسالة اليونسكو
تصدر شهريًا

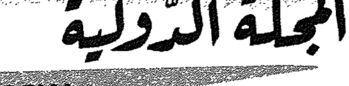
المجلة الدولية للعلوم الاجتماعية
مستقبل التربية
يناير / أبريل / يوليو / أكتوبر

مجلة اليونسكو للمكتبات
مجلة (ديوچين)
فبراير / مايو / أغسطس / نوفمبر

العلم والمجتمع
مارس / يونيو / سبتمبر / ديسمبر

مجموعة من المجلات تصدرها هيئة اليونسكو بلغاتها الدولية ، وتصدر طبعاتها العربية بالاتفاق مع الشعبة القومية لليونسكو ، وبمعاونة الشعب القومية العربية ، ووزارة الثقافة والإعلام بجمهورية مصر العربية .

الثمن ١٥ قرشًا



INTERNATIONAL SOCIAL SCIENCE JOURNAL

للعلوم الاجتماعية

صحة الأسرة

العدد الثاني والثلاثون - السنة الثامنة

يوليو / سبتمبر ١٩٧٨

تصدر عن مجلة رسالة اليونسكو

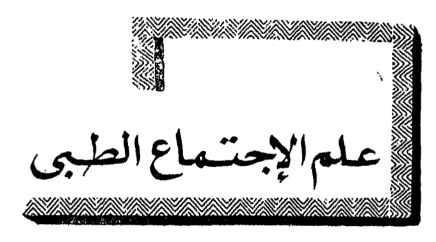
اليونسكو



السنة الثامنة
العدد ٣٢
١٠ يوليو ١٩٧٨
٤ شعبان ١٣٩٨
١٠ تموز ١٩٧٨

تصدر عن :
مجلة رسالة اليونسكو
ومركز مطبوعات اليونسكو
(شارع طلعت حرب ت ٢٢٤٠٢
ميدان التحرير - القاهرة

محتويات العدد



علم الاجتماع الطبى ... ماذا يعنى هذا الاسم ؟

مع أن علم الاجتماع الطبى يعد واحدا من التخصصات الجديدة الا أنه يتسع بسرعة ويأخذ لنفسه مكانا له اعتباره فى نظام علم الاجتماع • ومن بين المجموعات المتخصصة فى هـــذا العلم فان الفرع المختص بعلم الاجتماع الطبى فى الجمعيــة الاجتماعية البريطانية يمثل أكبر تجمع يقوم بعقد مؤتمر سنوى كما يعقد لقاءات أقليمية أخرى • أما فى الولايات المتحدة فان علم الاجتماع الطبى يأخـــذ مكانة عالية ، وفى الوقت الحالى يتولى ادارة الجمعية الامريكية لعلم الاجتماع رجل متخصص فى علم الاجتماع الطبى • ولجنة الابحاث الخاصة بعلم الاجتماع الطبى فى الجمعية الدولية لعلم الاجتماع هى الثالثــة فى الترتيب من بين أكبر اللجان المهتمة بذلك العلم ، وقـــد تكفلت بعقد سلسلة كاملة من اللقاءات الدولية وبنشر العديد من المطبوعات التى سهلت اللقاءات الشخصية والعقلية وتبــادل الآراء والأفـــكار بين المتخصصين فى علم الاجتماع الطبى فى كل أنحاء العالم • ومع ذلك ، فان تعريف علم الاجتماع الطبى وتوصيف المتخصص فى علم الاجتماع الطبى ، ليس أمرا سهلا• فمع أن كتاب جوفمان « البيمارستان : مقالات عن الوضع الاجتماعى لذوى الأمراض العقلية ومن يعيشون معهم » قد وضع على أساس الأبحاث التى أتمها ونشرها بينما كان يعمل أستاذا لعلم الاجتماع فى بيركلى ، فانه لا هو ولا أقرانه قد أعتبروا ذلك من أعمال علم الاجتماع الطبى ، وبالتالى فان أحدا ، ولا حتى هو نفسه ، قد أعتبره من أساتذة ذلك العلم • ومع أنه من الصعب التدليل على حجة الرأى الآتى ، فانــه

الكاتب : ديريك ج . جيل

أستاذ مساعد ورئيس قسم العلوم السلوكية فى مدرسة الطب ، بجامعة ميسورى فى كولومبيا ·
وهو أستاذ متخصص فى علم الاجتماع · وقد سبق له أن عقد عددا من الندوات فى جامعة ابردين بسكوتلاندا ، كما نشر مقالات متخصصة فى شـؤون اللقطاء والتعليم الجنسى والتبنى ، كما نشر كتابا بعنـوان « الجانب الآخر لخاتم الزواج » عام ١٩٦٧ ·

د أندرو . س . توادل

أستاذ مسـاعد علم الاجتماع وعلم صحة المجتمعات وعلم الطب التطبيقى فى جامعة ميسورى · وقد نشر مقالات عن السلوك المرضى وعن قواعد دخول المستشفيات وهو يقوم الآن باتمام كتـاب منهجى عن الصـحة وعلـم الاجتماع ، بالتعاون مع ر· هيسلر ·

المترجم : جمال السيد

أستاذ المواد القومية بكلية السياحة والفنادق والمعهد الفنى للفنادق · صحفى له عدة مؤلفات أحدثها : أضواء على الحرب النفسية ، وصراع فى البحر ·

يبدو من المنطقى ، أن نفترض أن تحليـلات جوفمان اللامعة وأن النقـد الذى صبه على مستشفيات الأمراض العقلية فى الولايات المتحدة قد فعل الكثير فى توفير الضغوط اللازمة لاعادة تشكيل المعاهد العقلية سواء فى الولايات المتحدة أو فى غيرها من البلاد · وآخر أعمال بريان آبل ـ سميث هو كتاب بعنوان « قيمة النقود فى الخدمة الطبية : دراسة مقارنة » وقد سبقته دراسات على تاريخ التمريض فى المستشفيات البريطانية · وكانت هذه الدراسات تحتضن رؤى مجسمة ذات علاقة بالعناية الصحية وكان آبل ـ سميث مستشارا ومرشدا لعدد من الحكومات التى تهتم بتنمية وتوسيع نطاق الدعم اللازم لنظم العناية الصـحية · وكذلك يمكن تقديم أمثلة كثيرة عن أشخاص كتبوا وبحثوا ، أوقات مختلفة ، فى المشاكل الطبية من حيث زواياها الاجتماعية ، ولكنهم لم يصفوا أنفسهم (كما أن أحدا لم يصفهم) بأنهم متخصصون فى الاجتماع الطبى · وأى محاولة لتعريف هؤلاء الأفراد بأنهم ينتمون الى مدرسة علم الاجتماع الطبى سوف تكون فى الأغلب محاولة مرهقة وغير مثمرة · ونيتنا فى هذا البحث تتجه الى : (أ) أن نستعرض ، ولو على وجه السرعة التى قد تؤدى الى بعض عدم الاكتراث ، الأعمال الكبرى التى حققها علماء الاجتماع الطبى فى خلال أبحاثهم وفى خلال أعمال الخدمة أو التدريس التى قاموا بها ، ونسبة مثل هذه الأعمال الى علماء الاجتماع الآخرين والى الممارسين الطبيين والى المؤرخين والى غيرهم ممن تتفق مساهماتهم مع الاتجاه الى تنمية علم الاجتماع الطبى ، أو ممن

تركت جهودهم آثارا ملموسة على نظام ذلك العلم ، و (ب) أن نعلق على المنـــاطق المهملة من البحث فى ميدان الاجتماع الطبى مع توجيه التفات خاص الى الانفصـــام الظاهر بين الدراسات الخاصة بالصحة والدراسات الخاصة بالمرض ٠

نمو علم الاجتماع الطبى :

يرجع تاريخ ظهـور علم الاجتماع الطبى فى كل من أوربا والولايات المتحدة صفته فرعا منفصلا ومتميزا من فروع علم الاجتماع الى الفترة التالية مباشرة للحرب العالمية الثانية ٠ وبالرغم من ذلك ، فاننا يجب أن نتوقف هنا هنيهة لكى ننبه الى ما سوف نوضحه فيما بعد من أن جذور علم الاجتماع الطبى تذهب الى ما هو أقدم بكثير من الحرب العالمية الثانية ، ولكننا سوف نبدأ بتحليل اتجاهات ومواصفـات نظام هذا العلم فى الثلاثين سنة السابقة على محاولة وضع ذلك النوع من التخصص على حافة علم الاجتماع ، وسوف يدور التحليل على الرؤى المجسمة من حيث جوانبها السياسية والتاريخية ــ الاجتماعية ٠

ففى حلقة بحث دولية خاصة ببرامج التدريب على علم الاجتماع الطبى ، عام ١٩٧٦ ، وهى ندوة قام بتنظيمها يفو نوينز الاستاذ بجامعة لوفين فى بلجيكا وأشرفت عليها لجنة الأبحاث الخاصة بعلم الاجتماع الطبى، وهى احدى لجان الجمعية الاجتماعية الدولية ، قدم س ٠ سلوم بحثا بعنوان « مهنة علم الاجتماع الطبى فى المستقبل : تضمينات خاصة ببرامج التدريب » ، وهـــو بحث تضمن تحليلا فى غاية العمق والأهمية للتاريخ القريب لعلم الاجتماع الطبى ، وهو يصلح أطارا مناســبا جدا للدراسة التى نقوم بها الآن ٠ وفى بحث سابق على البحث المشار اليه ، قدمه بلوم فى المؤتمر الاجتماعى الدولى الخاص بعلم الاجتماع الطبى الذى انعقد فى جابلونا (ببولندا عام ١٩٧٣) قال بلوم ، تعليقا على الحالة :

من العلامات الملفتة للنظر فى وقتنا الحالى ذلك الضغط الواضح فى الولايات المتحدة تجاه السياسة العلمية ، وهو ضغط جعل علم الاجتماع الطبى يتراوح ما بين هوية وأخرى : وذلك بمعنى أنه تحول من مجرد وظيفة تعليمية الى ميدان التطبيق العملى ٠ وفى الوقت نفسه ، قدمت أوربا صورة لنمو من نوع آخر ، كان بصورة حيوية على العكس مما حدث فى الولايات المتحدة ٠ فمن مجـرد ســياسة تعليمية وتخطيطية ، تحول علم الاجتماع الطبى نحو توازن اكاديمى أكثر ٠

ثم راح بلوم يقدم الخطوط العامة لنمو علم الاجتماع الطبى الامريكى ابتداء من الفترة التالية للحرب العالمية الثانية حتى اليوم مع التأكيــد على الدور الذى لعبته مؤسسات تمويل الأبحاث سواء أكانت مؤسسات فردية أو وكالات حكومية ٠ وفى الواقع أن برامج التدريب الخاصة بزيادة عدد المتخصصين فى علم الاجتماع الطبى تدين بالكثير من أسباب تمويلهـــا الى المؤسسات الخاصـــة والى أفراد من المحسنين ٠ وفى رأى بلوم أن البحث والتعليم قد ساروا يدا بيد ، وبعد أن استعرض

كتابات علماء الاجتماع الطبى فيما بين عامى ١٩٥٠ و ١٩٦٠ ، قال بأنه حدث تحول مميز فى تلك الفترة ، وهو تحول من الرؤية الاجتماعية المصغرة الى الرؤية الاجتماعية الكبيرة والبعيدة المدى والبيان التالى يوضح ذلك التحول •

وفى أغسطس سنة ١٩٧٤ ، فى خلال المؤتمر الدولى الرابع لعلم الاجتماع وللطب ، فى السينور بالدانمرك ، ألقى رايموند السلى بحثا بعنوان « كيف يمكن اجراء ملاحظة متقدمة لحالة ما » وقد تتبع فى هـذا البحث كيف نما علم اجتماع الطبى البريطانى عبر أساليب أصبح علماء الاجتماع على أسـاسها مشتركين فى الابحاث الطبية من خلال التعاون بينهم وبين علماء الطب • وفى بداية الأمر كانت تعريفات المشاكل والأبحاث تصدر عن اهتمامات الممارسين الطبيين أكثر من صدورها من علماء الاجتماع • وقد ظلت هذه التعريفات حية فى الصـورة التى رسـمها ستراوس فى أوائل الخمسينات والتى فرق فيها بين « علم الاجتماع الطبى » وبين « علم الاجتماع فى الطب » • وقد وصف السلى هذه الحالة بالكلمات الآتية :

عندما كان الدخول الى المواقع الطبية نادرا أو عسير المنال ، كان المصـدر الرئيسى للمعلومات يتكون من الاحصائيات الطبية التى كانت تختص فى المقام الأول بالوفيات لأن الاحصائيات عن المرضى (منسوبة الى عدد السكان) كانت فى غاية الندوة وكانت غير موثوق بصحتها كما أنها كانت تترجم وتفسر بأساليب خاطئة • وحتى المداخل التى كانت تتمثل فى السجلات الطبية بالمستشفيات والعيادات كانت تشتمل على مشاكل مماثلة الا فى الحالات التى كان الباحث يتتبع فيها الأنماط التى سارت عليها هذه السجلات من بدايتها ـ وقد كان الباحثون السابقون يهملون اجراء مثل ذلك التتبع لأنهم كانوا يهدفون الى استخدام بيانات تلك السجلات بصفتها أدلة تؤيد ما يذهبون اليه من نتائج • ولقد كانت الاحصائيات والسجلات تجهز لخـدمة الحملات المضادة للأوبئة • وكانت مشروعات الأبحاث التى يتم اجراؤها بواسـطة فريق متكامل تهدف الى خدمة الأغراض الطبية مع أن عمل الفريق كان يتطلب وجود علماء اجتماع يساهمون فى تلك الأبحاث • وأهم من ذلك ـ وكان ذلك معوقا كبيرا لعلماء الاجتماع الشديدى الحساسية بالنسبة لاحصائياتهم ـ أن أهداف الأبحـاث كانت تحدد هى وتخطيطات تلك الأبحاث بواسطة علماء الطب الذين يعملون بطبيعة الحال فى أطار النماذج الطبية وفى أطار مسؤولياتهم العلاجية وفى أطار الاهتمام بمستقبلهم المهنى • ومع ذلك فان مثل تلك الأبحاث قد ساعدت على توسيع نطاق الاتصال بين حقلى الاجتماع والطب كما أنها زادت من أهمية الدور المشترك بين كل من الحقلين • وبغير شك كانت الفوارق الاساسية تتمثل فى (أ) أن علماء الاجتماع قد حصلوا على مدخل علم الطب ، وكانوا يريدون أن يستكملوا الطريق •

(ب) أنهم راحوا يحصلون على مداخل لمشروعاتهم التى كانت تطابق أغراضهم وتخضع لتخطيطاتهم ، وكانوا يريدون أن يستكملوا ذلك الاتجاه •

وكانت الخلاصة التى توصل اليها السلى هى أن علم الاجتماع الطبى قد بلغ

مرحلة الصبا عبر اكتسابه درجة من الاستقلال بعد أن كانت تتحكم فى مساره وانعكاسات أفكاره وأغراضه ميول واتجاهات الممارسين الطبيين بأكثر من ميول واتجاهات علماء الاجتماع ٠

وللوهلة الأولى فان هذا التحليل قد يبدو متناقضا مع ما استقر عليه رأى بلوم بأن الاتجاه مختلف بين علم الاجتماع الطبى فى اوربا وبين نفس العلم فى الولايات المتحدة ، حيث يرتكز على الاجتماع الطبى الأوربى ، عند النظرة الأولى اليه ، على الابحاث التى تتطابق مع السياسه التى تهدف الى تطويع الدراسات للفكرة الاكاديمية التى تعكس اهتمامات أساتذة علم الاجتماع الطبى أكثر من الفكرة التى تهدف الى خلق مستويات من التخصصات الفرعية التطبيقية فى ذلك العلم ٠ ولكن ، كما لاحظ السلى ببديهة حاضرة ، فان المراحل الاولى للتعاون بين علماء الاجتماع والممارسين الطبيين ، كانت تتجه الى البحث فى موضوعات علم الأوبئة وأبحاث المسح الشامل ٠ ويصر موريس على القول بأن الأبحاث الخاصة بالأوبئة هى احدى القواعد الأساسية فى الاختبارات الخاصة بالسياسة الاجتماعية ٠ وقد بدأ السلى اتجاهه المهنى فى علم الاجتماع الطبى فى الوحدة الخاصة بأبحاث علم الولادة فى المدرسة الطبية بجامعة أبردين ٠ وكانت هذه الوحدة ، تحت ادارة سير دوجالد بيرد ، تركز أبحاثها على العلاقة بين العوامل الحيوية والعوامل الاجتماعية من حيث تأثيرها فى الأوبئة الخاصة بالتكاثر البشرى ٠ وكان بيرد متأثرا بريتشارد تيتموس وبالسير جون يويد أور وبالهيئة العلمية لمعهد رويت للأبحاث الزراعية وكان كل هؤلاء يولون التفاتهم الى ذلك الخليط من العوامل البيئية والحيوية والاجتماعية المؤثرة فى الحمل وفى تكوين الأجنة ٠ وقد أدت نتائج أبحاث ذلك الفريق الى نمو وتأكيد خدمات رعاية الأمومة فى مدينة أبردين ، ثم أدت الى توسيع نطاق هذه الخدمات لتشمل رعاية الحوامل والوالدات على أعلى مستوى فى منطقة شمال شرق اسكتلندا ٠ وقد ساهمت هيئة الخدمات الصحية البريطانية فى توسيع نطاق تلك الخدمات التى تمثل تطبيقات لنتائج الأبحاث المشار اليها ٠ وقد نشأت نفس تلك الهيئة كثمرة من ثمار جهود ذلك الفريق ، كما أن وجودها قد ساعد على انشاء أقسام البحث والتعليم التى غطت مناطق بأكملها ٠ وقد بدأ باحثون آخرون فى علم الاجتماع الطبى جهودهم على نفس الدرب الذى سار عليه بيرد والسلى ، ومنهم مارجوت جيوفرى وآن كارتريت ، اللتان بدأتا بالتعاون مع الممارسين الطبيين فى الأبحاث الخاصة بعلم الاوبئة وأبحاث المسح ٠ ويعلق بلوم على ذلك بأن نمو علم الاجتماع فى أوربا وبريطانيا يعكس اتجاهات مناقضة لاتجاهات الموقف فى الولايات المتحدة ، التى كانت تتجه ، ابتداء ، نحو التطبيق العملى ٠ وهذا الرأى من بلوم يستحق وقفة عنده ٠ فذلك التناقض الذى يقول به بلوم يضع أمامنا السؤال الآتى : هل نحن الآن فى موقف يسمح لنا بأن نعرف تعريفا نهائيا ماهية علم الاجتماع الطبى ؟؟ ، وبمجرد أن نتمكن من الاجابة ، أو حتى من محاولة الاجابة ، على هذا السؤال فانه يكون مطلوبا أن نبحث عن الاجابة على سؤال آخر يبحث عن بداية

الاتجاه نحو اجراء الدراسات على ما نسميه بعلم الاجتماع الطبى ، سواء كان ذلك الاتجاه صادرا عن اهتمام أصيل أو عن مجرد رضاء عن تلك الأبحاث ·

علم الاجتماع الطبى وعلم الطب الاجتماعى :

لقد سبق لنا أن قلنا بأن جذور علم الاجتماع الطبى ترجع الى ما هو أبعد من ذلك الاهتمام المتسع الذى ظهر فى السنوات الخمس والعشرين ، أو السنوات الثلاثين ، التالية لنهاية الحرب العالمية الثانية · والاتجاه المتغير فى نمو علم الاجتماع الطبى فى أوربا وفى أمريكا الشمالية يمكن ، بناء على ذلك ، أن يعكس التقاليد التاريخية والعقلية التى تعمل ، فيما يختص بذلك العلم ، فى العالمين القديم والجديد ·

ويمكن أن نجد دليلا يقودنا الى الاجابة على كل من السؤالين السابقين : ماهو علم الاجتماع الطبى ؟ ومتى بدأ الاهتمام ذو الطبيعة الطب - اجتماعية · وهذا الدليل يمكن أن نتبينه فى الفقرة الاولى من بحث فلانز وسيجريست « فروض أساسية فى تدريس علم الاجتماع الطبى » : بالرغم من أن مصطلح « الاجتماع الطبى » لم يسبق استخدامه فى المانيا قبل ١٩٥٥ ، فان للموضوع نفسه تقاليد بعيدة الغور فى التفكير الطبى الألمانى ·· وليس فى نيتنا أن نرسم هنا حدودا لكل النمو الفكرى لتلك المنطقة من العلم التى نسميها الآن بمنطقة علم الاجتماع الطبى ، ولكن من الضرورى ان نشير الى أن كتابات فيرشو وسلامون نيومان (حوالى ١٨٤٨) تنتمى الى أدبيات الاجتماع الطبى · وكتاب موللر - لاير (فى عام ١٩١٤) عن « علم الاجتماع الخاص بالمعاناة » يعد مثالا آخر · وفى نحو ذلك الوقت حدث دخول أقرب للغرض نفسه بواسطة الفريد كورتجان ، ذلك الرجل الذى يعد من أعظم رواد علم الصحة الوقائية الاجتماعى الألمانى ، فقد أعلن كورتجان عن ضرورة المزاوجة بين الصحة الوقائية الاجتماعية وبين علمى الاجتماع والاقتصاد ·. وكذلك لا يجوز أن ننسى أن العالم السويسرى هـ · أ · سيجريست كان يستخدم فى ذلك الوقت المدخل الاجتماعى لدراسة تاريخ الطب عند ما كان يقوم بالتدريس فى ليبزج ، تماما كما فعل بعد ذلك فى الولايات المتحدة · ولعل أوضح وأقوى الشخصيات تأثيرا فى ذلك المجال لمدة جيل كامل كان هو على الأرجح فيكتور فون ويزساكر الذى كان واحدا من أهم العاملين على ترقية وتوسيع نطاق علم الاجتماع الطبى والأدوية ذات الأثر المهدىء نفسيا فى ألمانيا ، بدءا من الثلاثينات حتى السنوات التالية للحرب العالمية الثانية · والخلاصة هى أن فلانز وسيجريست يقترحان أن علم الاجتماع الطبى أقدم مما يبدو · وبالرجوع الى تقرير أدوين شادويك الرائد عن الأحوال الصحية للطبقة العاملة فى انجلترا فى عام ١٨٤٢ نجد تلك الحقيقة واضحة ·

واليوم فاننا نصف عمل شادويك على أنه تقرير تم اعداده بعناية عن احتياجات العناية بالصحة فى مجتمعات متحضرة معينة كما أنه (التقرير) مبنى على أبحاث

تمت على مستوى الامبراطورية • وقد وصف التقرير أساليب فنية معينة فى أطار مطالب الصحة العامة والصحة الوقائية والامداد بالمياه النقية ، وهى كلها مطالب يمكن أن تحسن الأحوال التى شرحها بالتـــالى فانها يمكن أن تخفض من احتمالات الامراض والأوبئة فى الوطن • ويعد عمل هـ • جاك جيجر الخاص بدراسة أحوال مقاطعة بوليفار فى دلتا الميسيسبى فى أواخر الستينات مثالا يذكرنا بشدة بأسلوب شادويك الممتاز • ونذكر هنا أن مقترحات شادويك لم يتم تطبيقها فى المملكة المتحدة على نطاق كامل الا فى الربع الاخير من القرن التاسع عشر وذلك لأنه كان لابد لهذه المقترحات أن تحصل على تأييد شعبى واسع النطاق قبل أن تصبح حقيقة سياسة قابلة للتطبيق • وفيما بين سنة ١٨٦٦ و سنة ١٨٧٢ فان أعمال الجمعية الوطنية لترقية علم الاجتماع اتجهت بين حين وآخر نحو مطالب العناية بالصحة ومطالب الصحة العامة والصحة الوقائية وزيادة وتوسيع نطاق الامداد بالمواد الطبية •ومبكرا فى الأعوام العشرة التالية لسنة ١٨٥٠ ، فان أوراق جمعية علم الاجتماع قد اشتملت كثيرا على نفس تلك الاهتمامات • وفى الواقع ، فان التاريخ الاجتماعى للقرن التاسع عشر يمتلىء بأمثلة على الجهود التقليدية والجهود التصحيحية التى كانت تهدف الى تحسين الأحوال العامة للسكان • ولكن فوق كل شىء ، فان المبدأ ظل يتسع نطـاقه وينتشر بحيث أنه أصبح من مسؤولية الطبقة المفكرة أن تأخذ على عاتقها واجب تحدى القيم والايديولوجيات الممثلة فى المؤسسات القائمة وذلك سعيا الى فرض سياسة اجتماعية الطابع • وفى التاريخ الاجتماعى البريطانى يظهر قبـول أهمية أبحاث المسح الاجتماعى ودراسات الأوبئة الاجتماعية بصفتها عناصر مهمة فى تنمية الاتجاهات التصحيحية وبالتالى فانها أصبحت عناصر مؤثرة فى مجالات التشريع والادارة ومؤدية الى تغييرهما لصالح الخدمة الاجتماعية •

ولقد أهتم علماء الاجتماع فى كل من المملكة المتحدة وأوربا بنـــاء على ذلك بطرق الاصلاح الاجتماعى ، ما لم يكن ذلك متداخلا بطريقة مباشرة فى العمـــل السياسى • ولقد كان سيدنى وبياتريس ويب مقتنعين بأن منوال الاصلاح الاجتماعى يعتمد على أجيال من المعلومات ومن توزيع ونشر الحقائق الاجتماعية التى يمكن أن تفصح عن نفسها بنفسها بحيث توفر الدوافع الكافية لدفع عجلة الاصلاح الاجتماعى وعجلة العمل الادارى اللازم لتحقيقه • وفى الوقت الذى تجمعت فيه دوافع مختلطة أثمرت القرار الشهير الذى صدر عام ١٩٠٦ ، بشأن تحقيق التغذية المدرسية ، فان النتائج التى أثمرتها ابحاث ونداءات تشارلس بوث وب سيبوهم رونترى بشـأن العلاقة الحتمية بين الفقر وسوء التغذية والأمراض كانت تمثل حشودا ضاغطة فى سبيل انشاء وتقديم نظم تهدف الى تحسين الحالة الغذائية للصغار • وقد تحققت نتائج طيبة ، فى مجال علم الاجتماع فى أوربا وفى بريطانيا ما بين عامى ١٩٢٠ و ١٩٣٠ ، وذلك بفضل ر • هـ • تاونى ، وج • د • هـ • كول ، وريتشارد د تيتموس ، وسيرجون بويد آور ، ووليام بيفريدج ، وفيكتور جولانسز ، ونادى الكتـــاب الأيسر وغيرهم • وفى الوقت الذى هبط فيه ذلك التقليـد بدرجة ما فى

السنوات التالية للحرب العالمية الثانية ، بينما راحت مدرسة علم الاجتماع الطبى تظهر ويشتد عودها ، فان الكثير من الابحاث البريطانية الخاصة بالمسح الاجتماعى وبالأوبئة الاجتماعية كان يبدو واضحا فى أعمال السـلى وزملائه فى أبردين وفى دراسات كارترايت على مختلف صور الخدمة الوطنية الصحية .

ويؤكد تحليل بلوم للنشاط الاجتماعى الطبى الامريكى فى الفترة التـالية للحرب العالمية الثانية أن تطويع السـياسة الاجتماعية فى القارة الامريكية لعلم الاجتماع الطبى أنما هو اتجاه حديث . ومع وجود استثناءات نادرة ، مثل لجنـة العناية الطبية التى حققت درجة من الشهرة فى الثلاثينات ، فانه كان من الصعب فعلا العثور على نقاد مهتمين بنظم العناية الصحية فى أمريكا مثل هؤلاء الذين كانوا ظاهرين فى ميدان الاجتماع الطبى فى أوربا وفى بريطانيا . فما هى العوامل التى يمكن أن نربط بينها وبين ذلك الاختلاف بين القارتين ؟ أن الاجابة على هذا السؤال يمكن أن تعكس أنماط نمو التقاليد العقلية فى كل من حضارتى أمريكا الشمالية وأوربا . وقد كان هربرت سبنسر ، عالم الاجتماع الداروينى والمدافع عن المنافسة الحرة وعن سياسة « دعه يمر » الرأسمالية ، يلقى دروسا ، كما كان ويدعى لالقاء محاضرات فى الحلقة الجامعية الامريكية لمدة طويلة بعد أن كانت أوربا قد رفضت ونسيت أعماله . وكان فقهه ينسجم مع مفاهيم الحرية الفردية ونظام القيمة الذى يعتنقه المجتمع الامريكى أكثر مما ينسجم مع بدايات الفلسفة الجماعية التى ظهرت فى المجتمع الأوربى منذ حوالى ١٨٥ سنة وهى فلسفة راجت أولا على يد الثـورة الفرنسية التى بدأت عام ١٧٨٩ ثم اتسع نطاقها تدريجيا بواسطة التأييد الذى حصلت عليه فى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . وكانت التقاليد التصحيحية قد ظهرت فى أعمال علماء الاجتماع الاوائل فى خلال القرن التاسع عشر ، ولم يتحقق ذلك الا بعد أن تم الاعتراف بهؤلاء العلماء . وفى أعمال ماركس وانجلز ، وسان سيمون وتوماس باين ظهرت واتسعت المفاهيم التى تدعو الى التدخل فى الظواهر الاجتماعية ، وقد راحت تلك المفاهيم تجتذب تأييد الأقلية فى دوائر أوربا الغربية فى خلال القرنين التاسع عشر والعشرين . ومن الجانب الآخر ظهرت مفاهيم مختلفة بالكلية بين صفوف الصفوة الامريكية المفكرة . ومن المؤكد أنه ظهر عقب ، الحرب العالمية الثانية ، قليل من علماء الاجتماع الامريكان الذين كانوا يؤيدون التدخل تأييدا متطرفا وكانوا ينتقدون أسلوب الحرية الفردية . وكان الاستثناء الكبير ممثلا فى س . رايت ميلز . وانه لمن المفيد أن نتذكر هنا أن الولايات المتحدة قد مكنت فى كنت فى أوائل الخمسينات للنزعة المكارثية وأفسحت لها سبل النمو والاتسـاع وأتاحت لها أن تشدد قبضتها على المؤسسات السياسية والاجتماعية . وقد استطاع مكارثى أن يحطم مستقبل الكثيرين ابتداءا من أطباء الولادة وأمراض النساء الى نجوم السينما وذلك عن طريق اتهامهم بكل بساطة بأنهم شيوعيون . وأعم من ذلك ، فانه من الممكن تحطيم أى موقع عن طريق وصفه بأنه شيوعى أو حتى بأنه مجرد « رفيق سفر » للشيوعية . وبغير تقاليد متينة للصراع العقلى فى مواجهـة

أفكار وسياسات المؤسسات القائمة ، فانه لم يكن بيد مفكرى علم الاجتماع الطبى الأوائل ما يفعلونه فى مواجهة تلك الضغوط • وبالتالى فانه لم يكن متاحا لهم ان يقوموا بالأبحاث اللازمة ، اللهم الا بنسبة قليلة وبطرق غير مباشرة • وكانت النتيجة انهم كانو مضطرين لأن يحصروا نشـــاطهم فى التدريس وفى الأبحاث الأكاديمية « الآمنة » فى مجال علم الاجتماع الطبى •

وهـــذا التحليـــل للميول والاتجاهات عبر قارتين يجب ان يكون ملحوظا بالضرورة •

فهناك عمل كثير يجب ان يتم اذا كان يراد لتلك الافكار أن تنمو وان يتسع نطاقها على المستوى اللازم • وأكثر من ذلك فان العديد من التفسيرات المتعاقبة بخطر على البال • ومنها القول بأنه علم الاجتماع الطبى يجب عليه أن يحصل على الثقة اللازمة ، بصفته علما مهنيا ، من الاوساط الأكاديمية ، قبل ان يتاح له ان يمارس دوره كســائر العلوم المتصلة باهتمامات الســياسة الاجتماعية ويمكن للمرء ان يفترض ان علماء الاجتماع الطبى قد ربطوا أنفسهم بمهنة ذات هيئة واعتبار ، هى مهنة الطب ، وذلك فى محاولة لأن يحققوا لأنفسهم الاحترام والثقة • وعنـــدما تحقق لهم ذلك ، فانهم بدأوا يتمكنون من النمو الذاتى ومن ان يضعوا رؤوس أقلام للموضوعات الاجتماعية التى تلزم دراستها من وجهة نظرهم المتخصصة • وبالرغم من ذلك فانه من الطريف ان نلاحظ أنه فى الســـنوات الأخيرة أن افكارا فى علم الاجتماع ، ترتبط بالمبادىء الماركسية القديمة أو الماركسية الجديدة (الخاصـــة بتحليل الظواهر الاجتماعية) قد بدأت تلقى اهتماما وتقابل بحماسة فى الولايات المتحدة ويمكن ان نتبين بدايات تكوين هـــذه الحركة فى حركات الرفض والهياج التى سادت فى أواخر الستينات ، حيث ظهرت أعمال العنف المترتبة على « الثقافة المضادة » التى تمثلت فى أساليب الكشف على الفقر وفى نمو الحرية النسائية وفى حوادث اطلاق النار فى ولاية كنت وفى حركة الاحتجاج ضد الحرب الفيتنامية ، وفى نمو حركة القوة السوداء وحركات الهياج المطالبة بالغـــاء التفرقة فى اللون والمساواة فى جميع الحقـــوق • وفى الوقت الذى لا يكاد أن يكون فيه من الممكن اعتبار تيوردور روزاك وتشـــارلس • أ • ريتش اجتماعيين أو ماركســـيين ، فان أعمالهم تعكس حركة الاحتجاج فى مجملها • وفى علم الاجتماع الطبى توجد اتجاهات مماثلة واضحة فى عام ١٩٧٠ ، فى أعمال وايتزكن وواترمان ، نافارو ، وبودنهايم وأتباعه •

وقد ذكرنا هذه الاسماء على سبيل المثال فقط • وقد أثمر انشاء الصحيفة الدولية للخدمات الصحية فى عام ١٩٧١ ، والتى يرأس تحريرها فيسنتو نافارو ميدانا طيبا لاستعراض الدراسات والابحاث الدائرة فى ميدان العناية الصـــحية الامريكية • وكان هذا الابتداع ثمرة منطقية لظهور النقد الاجتماعى فى الولايات المتحدة ، وكانت من أولى نتائجه التطبيقات فى علم الاجتماع الطبى •

علم الاجتماع الطبى يستجمع قوته فى أوربا وفى الولايات المتحدة :

اليوم توجد درجة من تجميع الجهـــود فى علم الاجتماع الطبى فى الولايات المتحدة وفى اوربا • وهناك اتجاه أكثر خطورة ، يبدو واضحا فى العناية الشديدة بامور الخاصة بالعناية بالصحه ، ويرجع ذلك بصفة جزئية الى التكاليف المرتفعـة للعناية بالصحة ، وهى ظاهرة بدأت تسود فى مجتمعات الدول الصناعية الغربية • ومعظم الدول تبذل فى الوقت الحاضر جهودا جادة لدعم العناية بالصحة • ومن بين الدول التى يمكن استعراض هذه الجهود فيها ، فان المملكة المتحدة قد حققت فى الأغلب نجاحا عظيما جدا فى ضبط معيار الانفاق على العناية الصحية بحيث يظل فى حدود طاقة الانفاق العام ، وتقدر النسبة المئوية للتكاليف فى هذا المجال بما يساوى ٥٪ من الانفاق العام ، وقد تحقق ذلك منذ بدأ نظام الخدمة الوطنية الصحيه فى عام ألف وتسعمائة وثمانية وأربعين • وقد تحققت هذه النتيجة بواسطة السيطرة الشديدة على الانفاق العام ، وكذلك بواسطة سياسة العصا الغليظة • ويبدو ذلك واضحا فى اجبار أجهزة العناية الصحية فى المملكة المتحدة على الاستمرار فى استخدام مبانى المستشفيات ، التى مضى على بعضها مائة واحيـانا مائة وخمســـون سنة • وبالاضافة الى ذلك فانه فى الناطق التى تتطلب الاحوال الصحية فيها اجراء الكثير من الجراحات فان قوائم الانتظار يمكن أن تمتد من حيث توقيت اجراء العمليات الى تسعة وأثنى عشر وأحيانا ثمانية عشر شهرا •

والاهتمام المتزايد بموضوع التكاليف المرتفعة للعناية الصحية يجتذب المنظمات الأكاديمية فى الوقت الحاضر الى ميدان العناية الصحية • وقد بدأت مناهج التنظيم الادارى للخدمات الصحية تتسع وتتزايد فى العالم الغربى مصحوبة بنظرة جادة نحو تدعيم التنظيم الادارى بالخدمات الصحية وبالتالى نحو محاولة تخفيض النفقات المتزايدة • ولقد تزايد عدد رجال الاقتصاد المهتمين بموضوع العناية الصحية فى السنوات الأخيرة • وقد جرت محاولات للسيطرة على الانفاق من الموارد العارضة (غير المستمرة) ، وقد ساعدت هذه المحاولات على اجراء الابحاث التى تهدف الى زيادة معلوماتنا عن المنحنيات البيانية الخاصة باحصائيات الصحة والمرض • وتدل اتجاهات الرضاء العام فى العلم الغربى على أنه كلما اتيحت زيادة فى الخدمات الصحية ، فان الطلب عليها يظهر ، وقد أشارت دراسات العناية الأولية الى أن ما يقارب الثلثين أو على الأقل الثلث من الزيارات التى أجريت فى مجال البحث لعيادات الممارسين العموميين قد كشفت عن وجود علل فى الأحوال النفس اجتماعية وكذلك فى الأحوال الطبية لتلك العيادات • وقد نشأ من هنا سؤال يقول « هل من الأنسب لعلاج هذه العلل أن يتم هذا العلاج بواسطة الممارس الطبى ذاته ؟ » • وقبل الجواب على هذا السؤال فانه من المفيد أن نشير الى أن تدريب الأطباء على حل المشاكل النفس اجتماعية كان حتى الماضى القريب قليلا جدا وبالتالى فانهم لم يكونوا مؤهلين للتعامل مع المرضى الذين يشكون من هذا النوع من المشاكل •

ولكن أطباء الاسعاف الأولى يواجهون تحديات أساسية أكثر مما أشرنا اليه ٠ وقد أشارت معظم الدراسات الى أن ما يقرب من ثمانين فى المائة من تطورات الأمراض النفس اجتماعية التى تظهر فى عيادات الممارسين العموميين وأطباء العائلات أما ان تكون غير قابلة للشفاء واما أن تظل حبيسة فى صدر المريض ٠ وفى مثل هـــذه الأحوال يظهر بالضرورة سؤال عن الأطباء وهل هم أصبحوا مشـــغولين الى أقصى الدرجات بالتدرب على الشؤون الطبية بحيث لم يعد فى طاقتهم أن يتدربوا على التعامل م ع المشاكل النفس اجتماعيه ؟ وهل يعنى ذلك أننا قد قصرنا فى تشكيل النشاط التدريبى الطبى بحيث أصبح محصورا فى نطاق ما تختص به المستشفيات من عناية وعلاج لأمراض الجسم ؟ وهل أصبح التدريب الطبى المتسع لأطباء الاسعاف الاولى مؤديا الى التقصير فى تدريبهم على مواجهة المشـــاكل الاجتماعية والنفســـية للمرضى ؟ ويلى ذلك السؤال عن استمرارهم فى العجز عن مواجهة تلك التطورات المرضية (الناتجة عن المشاكل النفس اجتماعية) التى لا تظهر فى العادة فى نطاق المستشفيات خصوصا فى الولايات المتحدة ، حيث تتكاتف عوامل كثيرة مثل ارتفاع تكاليف العلاج ، ومثل طول المدة اللازمة لتدريب الأطباء وهى مدة تصل الى احدى عشرة سنة ، بجانب الضغوط المتزايدة من المنظمات التمريضية لتوسيع نطاق اختصاصاتها، ويضاف الى ذلك ظهور طبقة الفنيين الطبيين الذين اثبتوا وجودهم فى حرب فيتنام ، وقد قادت كل تلك العوامل المتشابكة الى ظهور نوعيات جديدة من ممارسى العناية الصحية الذين يعدون امتدادا مهنيا للأطباء ٠ وفى السنوات الأخيرة ظهرت أو اتسعت فئات مساعدى الأطباء والممرضات ذوات التأهيل الطبى العليا الذى يعطيهن الحق فى لقب دكتور ، كما أتسع نطاق البرامج التدريبية الخاصة بالفنيين المختصين بالعناية الطبية الفنية العاجلة كما أن بعض هذه البرامج قد ظهـــر للمرة الأولى ٠ وفى الوقت الحاضر فان أعداد تلك الفئات والبرامج ما زالت قليلة ، ولكن فئـــة المعاونين الطبيين قد بدأت فى النهوض بمسئوليات متزايدة فيما يختص بالعناية الصحية الأولية اللازمة للسكان وذلك فى المناطق التى يقل فيها عدد الأطباء فى الولايات المتحدة ٠

وفى المملكة المتحدة يزداد مقدار التعاون والعمل فى مجاميع بين الأطباء وبين أعداد متزايدة من المعاونين الذين ينتسبون الى فئة التمريض أو الى فئة الخـــدمة الاجتماعية ، ويجرى ذلك التعاون بكفاءة فى نطاق المراكز الصحية بالمجتمعات ٠ ويضطلع هؤلاء المعاونون بمسئوليات متزايدة فى مجـــال العمـــــل فى الزيارات للعيادات أو لبيوت المرضى ، وهم يتراوحون ما بين ممرضات المناطق وبين الزائرين الصحيين وبين المعاونين المتخصصين فى الاجتماع الطبى ٠ ويضطلع هؤلاء المعاونون الأخيرون بمسئوليات متزايدة فيما يختص بالتعامل مع المشاكل النفس اجتماعية التى تظهر فى عيادات ومكاتب الاطباء ٠

وبجانب كل هذه المبادآت والتغييرات فان هناك تزايدا فى الاهتمام بالدراسة الطبية التى تهدف الى تأهيل الناس لكى يكونوا قادرين على العناية بأنفسهم بدلا

من أن يلقوا بمعظم المسئولية على كاهل المجموعات الطبية المختلفة • والى هذا المدى، فانه يبدو من العدل القول بأن برامج التعليم الطبى قد حققت نجاحا نسبيا ، على الاقل فى تغيير سلوك المجموعات المراهقة • ويبدو أن العمل على تحسين العادات الصحية لدى الشباب فى سن الدراســـة ســـوف يصبح أهم الأهداف وأجدرها بالتحقيق • وفى كل الاحوال ، فان مستقبل ممارسة العناية الأولية وتنظيمها سوف يتعرض للتغيير ولاعادة التنظيم • ومن الصور الظاهرة في سيناريو المستقبل صورة اتجاه أطباء العناية الأولية لأن يصبحوا مستشارين لفرق العاملين فى ميدان العناية الصحية ، حيث يأخذ هؤلاء العاملون المسؤولية الكبرى عن نسق العناية الصحية ، الصيانة الصحية ، منع الأمراض وهكذا ، حيث يقوم الأطباء بدور قضاة الاستئناف الذين لا يتدخلون الا فى الحالات والمشاكل التى تتجاوز قدرات وطاقات أعضاء هذه الفرق •

وفى أكثر من مكان فان الحركة الوظيفية الذاتية ، للمهن الطبية ، وبالتأكيد للعاملين الآخرين فى خدمة الصحة ، تقل يوما بعد يوم ، ليس بمعنى أنها تضعف ، وانما بمعنى أن تلك المهن وتوابعها تكسب الآن ذلك الوقت الذى كان يضيع فى تنمية أحوالها ، وذلك بسبب أن هذه التنمية لم تعد من واجب رجال المهن الطبية فقط وانما هى دخلت فى اختصاص السياسة • حيث صارت السياسة مسئولة عن تمويل أنشطة العناية الصحية • وفى الوقت الحاضر فان هذا الاتجاه متقدم جدا فى المملكة المتحدة حيث تتسع وتتوطد التركيبات الحيوية التى تعمل على خدمة المجتمع بأساليب أكبر وأكثر تعددا مما كان فى الماضى ، وقد بدأ ذلك منذ عام ١٩١١ • ويبدو أنه من غير المحتمل أن يضعف ذلك الاتجاه نحو توفير وقت أجهزة الخدمة الطبية لكى يكون هذا الوقت فى خدمة أهدافها المباشرة مع أعطاء المزيد من الاهتمام العام والسياسى لخدمة هذه الأجهزة ولتنمية طاقاتها ، كما يبدو أن هذا الاتجاه سوف يستمر فى النمو فى المستقبل ، ولا تظهر أى علامات مناقضـة لذلك فى المستقبل القريب •

ان تزايد التعقيدات من ناحية وتزايد التحسينات من ناحية أخرى للممارسة الطبية الحديثـة هما المسئولان عن نمو وتزايد الاهتمام بالقيم الأخلاقية الطبية فى خلال الفترة الماضية التى تتراوح بين خمس وعشر سنوات • وأن جراحة زراعة الأعضاء ، وأجهزة الأنعاش ، وأســـاليب العلاج الجديدة لأمراض الكلى ، وفنيات الاجهاض ، وكيفية تهيئة المرأة العاملة لكى تتحكم فى موعد الوضع ، كل هـــذه الأساليب أصبحت تكون مجموعة كاملة من مختلف المشاكل التى تتركز فى العلاقة بين الطبيب والمريض • ونواتج هذه الابتداعات الجديدة تجتذب انتباه أصـــحاب العقائد المحترفين ، وعلماء الاجتماع ، والاقتصاديين وعددا كبيرا من الآخرين الذين لم يكونوا يولون فى الماضى اهتماما كبيرا للعلاقة بين المريض والطبيب •

فالى متى يكون من المعقول ابقاء انســـان حيا بواسطة استخدام وســـائل

الانعاش ؟ والى أى مدى يجوز استخدام الوسـائل الفنية المكلفة التى تحقق تقدما يسيرا فى الصحة البدنية ولكنها ترفع الكثير من الآلام والمتاعب النفسية عن كاهل المريض وعائلته طوال فترات العلاج ؟ وحيثما تكون الابتداعات الأكثر تكلفة مؤثرة فى حالة المريض النفسية بأكثر من الوسائل الأرخص ، فهل هناك حدود لمسئولية الدولة فيما يختص بمحاولة تخفيض تلك التكاليف ؟ والجواب على تلك الاسئلة ليس سهلا وانما يمكن القول ان القرارات فى مثل هذه المواقف تخضع للتقدير الشخصى للمسؤول ، مريضا كان أو طبيبا ، كما أنها تخضع لنوعية العلاقة المطلوب بنائها بين المريض والطبيب ، وهى علاقة تتطلب الكثير من الدراسات والأبحاث حتى يمكن رسم الحدود الصـحيحة للعلاقة بين المريض والطبيب • وبالنسبة لعلم الاجتماع الطبى فانه ، من وجهة نظر علم الاجتماع ، قد بلغ الآن مرحلة النضوج • وقد تمكن المسئولون عن تنظيم علم الاجتماع الطبى من تحقيق انجازات واضحة فى مجال دعم النظرية الاجتماعية العامة ومن تطبيق سياسة واقعية واجتماعية فى هذا المجال •

وعلم الاجتماع الطبى ، من خـلال طبيعته ، ومن خـلال علاقاته البينية مع الممارسين الطبيين ومع المنظمات الطبية الأخرى ، قد أصبح مهتما بصـفة حيوية بالمشـكلات المتسعة التى يواجهها علم العنـاية الصـحية فى مجال الصناعة • والمتخصصون فى علم الاجتماع الطبى قد ابتكروا ، وكان من الضرورى أن يبتكروا ، الوسائل اللازمة للعمل بتعاون وثيق مع الاقتصاديين المختصين بالصـحة ، ومع الاداريين الصحيين ، ومع المدرسين والمدربين الصـحيين ، ومع محترفى العناية الصحية ، ومن اليهم • وفى ذلك المجال ، فانه يتحتم عليهم أن يؤقلموا أنفسهم مع المبادىء والقيم الأساسية ومع وسائل عمل الأنظمة التى يتعاملون معها • والاجتماعى الطبى ، مثله مثل الاجتماعى العام ، يجب عليه ألا يبالى باحتمالات تعكير نظامه • فقد أشارت سلطات كثيرة الى أن واحدة من أهم المشاكل فى مهنة الطب هى تخصصها الزائد الذى يؤدى الى حدوث المشـاكل بالنسبة للاتصالات المطلوبة بين مختلف التخصصات • والعلوم الاجتماعية ، وبخاصـة علم الاجتماع ، تعمل على تفادى التخصص الزائد ، وبذلك تؤمن اسـتمرار وسلاسة اتصال الاقتصاديين وعلماء التاريخ الاجتماعى ، والاجتمـاعيين الطبيين ، والاجتماعيين الدينيين ، والاجتماعيين التربويين الخ • ببعضهم •

وكما سبق لنا أن رأينا ، فان جذور الاجتماع الطبى تكمن بعيدا فى أعماق القرن التاسع عشر ، ان لم يكن قبل ذلك • وفى خلال الخمس وعشرين سنة الأخيرة، فان نظام علم الاجتماع الطبى قد نما بصـورة ملحوظة ولكن نموه قد أنحصر على مقياس كبير فى البلاد الصناعية • ومع وجود استثناءات نادرة ، فان الاجتماع الطبى لم يجتذب اهتماما كبيرا نحو مشاكل خدمات العناية الصحية فى بلاد العالم الثالث ، التى تريد بعضها بكل اخلاص أن يتوصل الى ايجاد وتنمية أشـكال فنية عالية مماثلة ، لخدمات العناية الطبية الغربية وهى أشكال مطلوبة على أوسع نطاق لسكان

هذه البلاد • وعلى سبيل المثال ، فان الصين ، بعد أن لاحظت أن مواردها لا تمكنها من توفير العلاج الطبى المتفوق عبر أقاليمها بصفة كلية ، قد اتجهت نحو تنمية نظام العناية الصحية المبنى على الصحة الوقائية وعلى تحسين أساليب الصحة الجماهيرية وعلى الطب الوقائى • وتعمل منظمة الصحه العالمية على مواجهة متطلبات العناية الصحية فى بلدان العالم الثالث ، كما أنها تعمل على توفير ادراك أكثر لتلك المتطلبات • وفى سبيل ذلك فانها تطلب تعاون علماء الاجتماع الطبى فى هذا المجال • وانه لمن المأمول فيه أن تظهر طبقة من علماء الاجتماع الطبى تولى اهتمامها نحو الفصل بين المواقف الوطنية وبين ضرورات الخدمة الطبية سواء على أعلى أو على أدنى المستويات • وأيضا ، فان درجة من درجات التجمع مطلوبة • والدور الذى يقوم به المعاونون الطبيون فى العالم المتقدم ، بما يتطلبه من التركيز على العلل والأمراض المنتشرة يمكن أن يشكل طاقة مناسبة للعناية الصحية فى بلاد العالم الثالث • ودور المعاونين الطبيين فى منطقة الأبالاش فى دلتا نهر الميسيسبى لا يبعد كثيرا عن مثيله فى المناطق النائية فى أفريقيا وفى أمريكا الجنوبية •

اتجاهات أبحاث علم الاجتماع الطبى فى المستقبل :

بينما تظهر المقالات فى هذا المجال أن الموقف يتحسن ، فان علم الاجتماع الطبى لم يصل بعد الى المدى المطلوب فى مجال الاستكشاف والتحليل بالنسبة للصحة والمرض والعناية الطبية • وفى الحقيقة ، فانه ليس من الكثير أن نقترح القول بأن علم الاجتماع الطبى قد تابع علم الطب فيما يختص بأساليبه أو بمحتوياته • وكنقطة جديدة فى المناقشة فانه ، لكى نصل الى دراسة ناجحة لاجتماعيات الصحة ، يجب على نظام الاجتماع أن يمد آفاقه الى ما بعد علم الطب الغربى الحديث •

افتراضات عامة :

لقد شارك علم الاجتماع علم الطب فى الكثير من الافتراضات وذلك بالنسبة الى : (أ) قبول الفلسفة الايجابية ، (ب) القبول بالحلول التكنولوجية ، (جـ) التقليل من التركيز على الخبرة الأوربية ، و (د) افتراض أن الطب مجزى والى حد ما « مقدس » • وكل واحد من هذه الافتراضات يحتاج الى استكشافه •

ان الحقيقة الايجابية تقول بأن الاحداث الطبيعية هى أحداث حقيقية وأنها ليست قائمة على الخيال ، كما تقول هذه الحقيقة أن قوانين الطبيعة لا تتغير وأن الطبيعة تخضع لسيطرة الانسان ، كل ذلك يتحكم فى الطب • ومع أن الايجابية قد أثبتت فاعليتها فى مجال العلوم الطبيعية والحيوية ، فانها قد واجهت مشاكل مع العلوم السلوكية • وقد شاهد القرن العشرون صراعا من أجل شق طرق للتعامل مع الفكر ومع سائر « الأبنية العقلية » بغير الحاجة الى أنكار أى حقيقة تكمن وراء

واقعية الأفكار ٠ وكان أحد المداخل الى ذلك هو دراسة الأفكار باعتبارها حقائق فى ذاتها ومع ذاتها ، مع استخدام أساليب الايجابية ٠ وهذه المصادرات لم يتم حلها بعد ولن يتم حلها هنا ٠

وأحد الطرق الهامة التى تم اظهارها فى علم الاجتماع الطبى كان فى مجال التعامل « الغير ـ سـوى » ٠ فمن وجهة النظر الطبية الايجابية ، يعد الانسـان الغير ـ سوى انسانا مريضـا وتعتبر حالته حالة مرضـية ، يمكن أن تجرى عليها الدراسة والقياس ، وانها حالة تؤثر فى الوظائف الحيوية وتعرض المصاب بها للخطر عن طريق تخفيض طاقاته أو تقصير حياته ٠ وفى الجانب المهم من هذا الموضوع ، فان علماء الاجتماع قد قبلوا هذا التعريف الطبى ٠ وقد افترضوا أن مثل هذا النوع من الأمراض هو نوع حقيقى ، وأخذوا على عاتقهم مهمة اكتشـاف السـوابق الاجتماعية للمرض ومهمة التحقق من انطباق التوصيفات الموضوعية عليه (والمقصود هنـا هو التوصيفات الطبية) ٠ ولم يحدث الا مؤخرا أن تعرض « التوصيف الطبى » للتحدى بواسطة تجارب أثبتت أن التوصيف الاجتماعى لهذه الحالات بأنها حالات مرضية انما هو مجرد أسـلوب لوضع عنوان لها ، وأن ذلك قد تم تحت ايحـاء أسـلوب العلوم الحيوية ، والمقال الذى كتبه فلانز وكيب والذى سوف نقدمه فيما يلى هو مثال لهـذا المدخل ٠

وقريبا من نسبة أى أمر الى الايجابية هو نسبته الى الحلول التكنولوجية ٠ فكلما ظهرت مشكلة جديدة أو « كارثة » فى مجال العناية الطبية (كمـا رؤيت من زاوية مجسمة بواسطة الممارسين الطبيين) فان الحل العادى يكون هو اختراع) أو تطبيق تكنولوجية جديدة ٠ ومن هنا ، فان ، الحل ، بالنسبة للوفيات الناتجة عن هبوط فى القلب ، كان هو انشاء وحدات الانعاش (وحدات العناية القصوى) وكذلك انشـاء نظام للنقل السريع للمرضى فى حالات الطوارىء ٠ والحلول للمشاكل التشخيصية ، كانت هى ابتكار أنواع متقدمة من الاختبارات المعملية ٠

ويؤثر عن علماء الاجتماع أنهم أجمعوا على القبول بضرورة الاعتماد على الحلول التكنولوجية ، بالرغم من ان اختبارا قد أجرى فى هذا الشأن وأثبت أن الطب لم يؤثر فى معدلات الوفيات (وأن كان له تاثير لا شك فيه فى التقليل من أسباب الوفاة) ، كما أشار نفس الاختبار الى أن الحلول التكنولوجية لم تؤد الى تحسن ذى بال فى صحة الجماهير التى حصلت على تلك الحلول ٠ وفى نفس الوقت ، فان الاعتماد على التكنولوجية قد زاد من طاقة العمل الخاص بالانعاش الطبى ، كما أنه رفع التكاليف ، ومن المحتمل أنه زاد من معاناة الانسان ٠ وذلك بمعنى أن اطالة عمر المريض بمرض مستعصى لا تفيده بقدر ما تطيل فترة آلامه وأوجاعه ٠ وعلى سبيل المثال ، فان وحدات العناية الفائقة بمرضى القلب ، لم تحقق أى نتائج ، بالنسبة لشفاء المريض ونجاته من الموت ، أكثر مما تحققه العناية البيتية بنفس هذا المريض ٠ وفى مواجهة هـذه الحقيقة فان علماء الاجتماع قد ركزوا انتباههم على تحسين منوال الابتداع التكنولوجى وعلى مسـألة انتشار التكنولوجيا ٠

وقد ظهر افتراض ثالث يقول بأن الطب الأوربى يسير على نمط موفق وسديد ٠ فقد تجاهل أطبـاء الغرب النظريات والنتائج التى توصـــل اليها المعالجون فى البلاد الاخـرى ٠ وفى الحالات النادرة التى كان يبدو فيها أن علاجا ما ، من أنواع العلاج الموجودة فى الحضارات الاخرى ، قد يكون مفيدا ، كما فى حالة استخدام طريقة الوخز بالابر فى عمليات التخدير ، فان شرح تأثيرات هذه الطريقة يكون مرفوضا ٠ ومن هنا ، فان تفسير عملية الوخز بالابر تعاد صياغته بحيث يتلاءم مع النظريات العلمية الغربية (على سبيل المثال : نظرية مداخل الأعصاب) أما التفســير الصينى فانه يتعرض للرفض بغير فحص ٠ وفى الحقيقة ، فان العلاج قد تحقق فى مختلف الحضارات ويمكن لعلم الاجتماع ان يفيد من الدراسات المقارنة بشأنه ٠

وفى النهاية ، فانه من الأهمية بمكان ، ذلك الافتراض المشترك ، بين الجميع ، بأن الطب مجزى والى درجة ما « مقدس » ٠ ومعظم الأطباء وعلماء الاجتماع يشاركون كارليل في رأيه بأن الطب هو أنبل المهن جميعا ٠ كما أن تداخل الطب في الحياة والموت يمكن أن يؤدى الى سهولة تعرض المحتاجين الى الطب للاستغلال ، وبالتالى فان ذلك قد أدى الى وجود عنصر القداسة فيه ، ومن هنا نشأت الحاجة الى ذلك القســم الملزم للأطباء بمراعاة الذمة والأمانة والضمير ، وهى حاجة ما زالت مستمرة وتتطلب زيادة قوة هذا القسم ، كما تتطلب بالضرورة شـــدة التمسك بالقيم العاليـــة وشـــدة مراعاتها فى مهنـــة الطب بأكثر مما هو مطلوب فى المهـن الأخــرى ٠ وعلى أى حـــال ، وكما سبق لنا أن اقترحنا ، فان الدليل على أن الطب مجـزى ومفيـــد للمجتمع ، يؤيد القـــول بأن القيم العالية المقـررة بشأنه انمـــا هى قيم افتراضية فى فى المقام الأول ، أما فيما يختص بتنفيذ تلك القيم فان ذلك ليس مؤكدا على طول الخط وانمـا له اســتثناءات بالطبع ٠ وفى كل الحالات ، فان الممارسين الطبيين لا يختلفون عن غيرهم من البشر ، فيما يختص بمســـألة النبل والاحترام ٠ ومن الضرورى للممارسة الطب بكفاءة أن يتعلمه الانسان كما يحدث فى جميع المهن الأخرى ٠

التحيز الطبى واختيار المشاكل :

ان أنواع المشاكل التى اختارها علماء الاجتماع لكى يدرسوها تعكس دائما وجهة نظر طبية فى موضوع العناية الصحية ٠ وسوف نكتفى هنا بتقديم مثالين :

ان الأدب الذى يناقش المهن الطبية يكاد أن يكون قاصرا على دراسة الأطباء ٠ وتوجد المئات من التقارير الخاصة بالابحاث التى أجريت على طلبة الطب وعلى الأطباء وهى تقارير تقدم بيانات دقيقة ومفصلة عن كيفية تعليم وتدريب الطب وعن كيفية ممارسة الاطباء لمهنتهم وعن متابعتهم للدراسات المطلوبة بشأنها ٠ وبينما توجد مئات المقالات عن التمريض ، فانه لا يكاد يوجد ما يملأ اليد من الدراسات عن هذه المهنة ، ويبقى بعد ذلك عدد من المقالات يكاد أن يكون مجرد تعليقات مثل تلك التى تظهر فى مقالات محررى الصحف ٠ وفيما عدا ما ذكرناه فان أدب المهن الطبية يكاد أن يكون

بغير وجود • وهناك خمس دراسات عن الفنيين الذين يمتهنون علاج أمراض الجلد الخارجية (مثل الثآليل : مرض عين السمكة) ، (ومنهما مقالتان تربطان بينهم وبين الاطباء) ، ومقالة عن الطب الخاص بالنمو الغير طبيعي للعظام ، ولكن لم تتحدث أى دراسة من هذه الدراسات الخمس عن العمل الاجتماعي ، أو عن التكنولوجية المعملية ، او طب التنفس ، أو عن الطب الطبيعي ، أو عن الطب الوظيفي أو عن آلاف التخصصات الأخرى التى ظهرت وتحسنت فى خلال هذا القرن • وهناك بعض الدراسات التى تعاملت جزئيا مع العمل الاجتماعي وذلك على سبيل مقارنته بأعمال المهن الأخرى ، ولكن لم تظهر (فى أدب الطب) مقالة تربط بين الطب والاجتماع أو تعالج مشاكلهما المشتركة بشكل خاص • ويبدو أن علماء الاجتماع قد تقبلوا وجهة النظر الطبية التى حددت قيمة ومركز كل مهنة أخرى • ومع ذلك فان هناك مصطلحات قد حصلت على القبول من الجميع ، مثل « قريب من الطب » ومثل « حلفاء للصحة » • وهناك عدد من المهن التى تعرف بنسبتها الى الطب ويجرى تحليلها على أساس العلاقة بينها وبين الطب •

ومثال آخر فى أدب الطب ، فيما يختص بالعلاقة ما بين الطبيب والمريض • وهنا يبدو التركيز واضحا على الجانب الطبي ، مثل التركيز على مقدار تعاون المريض مع الطبيب ومقدار تجاوبه مع تعليماته ومدى تنفيذه لأوامره • وقد انبنى ذلك الاتجاه على أساس الافتراض مقدما بأن شفاء المريض معلق على مقدار طاعته للطبيب وقبوله لسلطاته وعلى تعاونه مع النظام الطبى المفروض عليه وعلى تنفيذه لقواعد هذا النظام ومتطلباته • ويوجد أكثر من دليل على أن نجاح العلاقة بين الطبيب والمريض يرجع أكثر ما يرجع الى محاولة الطبيب لبناء رابطة بينه وبين المريض ، وهى رابطة لا يمكن تحقيقها الا على أساس اقتناع المريض بأن الطبيب يفعل ما يمكن ان ينتظره هو منه • أما الآثار المترتبة على تجاوب الطبيب مع رغبات المريض فانها لم تتعرض لدراسة تبين مداها ومقدارها • والواقع هو أن الأمثلة التى شرحناها مقصورة على ما جرت دراسته فى ساحات المستشفيات ، أما عن العيادات الخاصة فانه لا توجد عنها دراسات • وهناك العديد من الدراسات حول الخدمات الاستشفائية ، ولكن لا توجد دراسات عن الخدمات الوقائية أو عن الخدمات الطبية العامة • وعلم الاجتماع ، مثله مثل علم الطب ، يميل الى التركيز على الموضوعات التى تدور حول الصحة •

الفشل فى تقديم تقويم انتقادى :

لأسباب يمكن ادراكها — فان الحاجة الى الحصول على مدخل الى المدلولات والرغبة فى أن يتم قبول علم الاجتماع الطبي كنظام متصل بالصحة ، فان أصحاب هذا العلم قد تفادوا القيام بأى نقد نحوه أو اصدار أى أحكام ضده • وقد ظلت قدرة حقل الاجتماع الطبى على تقديم تقييم للبرامج الصحية قدرة محدودة للغاية ، ولعل السبب فى ذلك أن يكون هو أن المتعاملين مع هذا الحقل قد لا تروق لهم النتائج التى يمكن أن يؤدى اليها هذا التقييم • أو بمعنى آخر فانه من المحتمل أن يثير أى تقييم ، ينتهى

بنقد البرنامج الصحى وبيان مواضع الخطأ فيه، ثائرة الجهات التى يتعامل معها اخصائيو الاجتماع الطبى • ومع ذلك فانه يمكننا أن نشير الى ثلاث مناطق ، توصلت دراسات وأبحاث الاجتماع الطبى الى نقد نظمها الصحية ، وان كان ذلك النقد لم يتم عرضه بالاتساع اللازم • والمناطق الثلاث هى مناطق تأثيرات : علم الطب على علم الصحة ، والتكنولوجيا العالية على العناية الطبية ، والقيم الأخلاقية الطبية وتطبيقاتها على السيطرة الاجتماعية وعلى حشود القوة فى المجتمع • وقد سبق لنا أن أشرنا الى المشكلة التى تنشأ عن فرض علم الطب فرضا على علم الصحة • فبينما لا يمكن الجدل فى أن تدخل الطب مفيد فى الحالات الخاصة ، فان تأثير الطلب على الصحة الجماهيرية يفتقر الى مثل هذا الوضوح • وذلك بمعنى أن الطب مطلوب لعلاج الأفراد من الأوجاع والأمراض ، وهو فى هذه الحالة يقوم بدور مفيد للصحة بغير شك ، أما بالنسبة لصحة المجاميع فان الأمر يحتاج الى علوم وتخصصات أخرى مثل علوم الصحة والاجتماع والنفس والطبيعة والاحياء الخ • وهنا يظهر بوضوح دور العلم الجديد ، أى علم الاجتماع الطبى •

وفى الواقع ان الهبوط الكبير فى معدل الوفيات فى العالم ، وهو الهبوط الذى أدى الى زيادة متوسط العمر من ١٨ سنة فى بلاد الاغريق فى العصر البرونزى الى أكثر من ٤٩ سنة فى الولايات المتحدة عام ١٩٠٠ ، قد ظهر ليس فقط فى غياب العناية الطبية بمعناها العلمى الدقيق الحديث وانما هو ظهر أيضا فى مواجهة مخاطر العلاج بالوصفات • وبينما استطاع طب القرن العشرين ان يقضى على الغالبية العظمى من أسباب الوفيات التى ترجع الى الأمراض المعدية ، فان معدل الوفيات من الأمراض المزمنة قد تزايد • وبينما لم يكد يتغير اتجاه حركة الأمراض الحادة ، فانه يبدو أن شدة تسلط الأمراض المزمنة قد زادت • وناتج التزايد فى معدلات الأعمار ، الذى يمكن أن ننسب الفضل فيه الى التدخل الطبى (وهو تزايد ظهر بوضوح فى الولايات المتحدة فيما بين عام ١٩٣٨ وعام ١٩٥٥) يمكن أن يكون هو زيادة اعتلال صحة السكان • لأن اطالة العمر لا تعنى بالضرورة تحسنا فى الصحة فقد يستطيع الطب (مستعينا بالتكنولوجيات المتقدمة) أن يطيل عمر المريض فى الوقت الذى لا يشفى فيه هذا المريض من مرضه ، وعندئذ فان الزيادة فى عمر المريض تضاف الى معدلات الأعمار فترفعها ، بغير أن يعنى ذلك بالضرورة رفعا لمستوى الصحة العامة • وكما سبق أن قلنا ، فان التحسن فى معدلات الصحة يرجع الى تحسن ظروف المعيشة والى تحسن التغذية أكثر مما يرجع الى التقدم فى علم الطب أو فى أساليب العلاج ، وهذه ناحية من نواحى الموضوع الذى نناقشه تحتاج الى دراسات أكثر ، خصوصا فى البلاد النامية •

على أنه من الظلم القول بأن تقدم علم الطب فى بلاد الغرب يرجع الى زيادة اعتماده على التكنولوجية العالية ، كما أنه من الظلم القول بأن تكاليف التكنولوجية العالية أكثر من فوائدها • فقد استطاع التقدم فى علم الطب أن يقدم وسائل تكنولوجية ذات تكاليف عادية • وفى نفس الوقت ، فانه يوجد من الأسباب ما يدعو

الى الاعتقاد بأن نسبة التحسن فى وسائل العلاج الى التكنولوجية فقط هى نسبة مبالغ فيها بدرجة كبيرة . ويبدو ان الاموال التى تنفق على الالات الحديثة التى يستخدمها الطلب فى العلاج لا تذهب عبثا ، اللهم الا فى الحالات النادرة التى يجرى فيها علاج حالة نادرة او مرض نادر . ومثل تلك الآلات والمعدات المخصصة للامراض والحالات النادرة لا توجد الا فى المستشفيات الجامعية ، حيث يكونوجودها مفيدا فى تعليم وتدريب الطلبة والأطباء وغيرهم من المتخصصين فى المهن الطبية . وعلى أىحال فان محتر فى الطلب قد اعتادوا على القول بان الحالات النادرة والامراض النادرة ، وان كانت لا توثر على الصحة العامة فى المتجتمع ، الا انها تشتمل على عنصر الطرافة الذى يستحق البحثوالدراسة . وأكثر من ذلك،فان طالب الطب لايتعلم فقط كيفيستفيد من المعدات المتقدمة فى تشخيص وعلاج الامراض ، وانما هو ايضا يتعرض ، من الجانب الآخر ، الى العجز عن التشخيص وعن العلاج فى غيبة هذه المعدات التكنولوجية . وهذا يوضح كيف أن الطاقة التى تبذل فى التدريب على التعامل بالوسائل التكنولوجية انما هى طاقة فاقدة بالنسبة الى التدريب العقلى والعلمى المطلوب لبناء القدرة الشخصية العلمية . وهذا وجه من أوجه الموضوع ، لا يمكن انكاره أو المغالطة فيه ، وباختصار ، فان هناك حاجة لتحديد المدى الذى يذهب اليه الطبيب أو العالم فى الاعتماد على التكنولوجية ، والا فان علم الطب يمكن ، فى النهاية ، ان يصبح عالة على التكنولوجية وعبئا على الصحة .

والاعتماد على التكنولوجية العالية فى عمومه قد أصبح مشكلة حتى فى البلاد المتقدمة . والأسوأ من ذلك ، بالنسبة للصحة العامة على المستوى الدولى ، فان هناك اتجاها الى تصدير التكنولوجية من الدول المتقدمة الى الدول النامية والدول المتخلفة ، وذلك أمر لا يناسب هذه الدول الأخيرة . والخطأ فى ذلك يأتى من أسباب أهمها هو أن الدول المتقدمة تملك وسائل تصنيع المعدات التكنولوجية الحديثة كما تملك أصلا وسائل وامكانيات ابتكارها وادارتها ، وبالتالى فان تصدير هذه المعدات يعود بالفائدة على قطاعات الصناعة فى تلك الدول . وأكثر من ذلك أنه توجد أفكار مثالية تدعو الدول المتقدمة الى الاعتقاد بأن تصدير التكنولوجية أمر مفيد . كما أنه توجد من الجانب الآخر رغبة عارمة لدى الدول النامية والدول المتخلفة فى تقليد الدول المتقدمة فى موضوع استخدام الطرق والأدوات التكنولوجية المتقدمة فى نفس الوقت الذى لا توجد فيه لدى هذه الدول الامكانيات البشرية أو البيئية التى تساعد هذه المعدات على العمل بكفاءة وبدون أخطار أو أعطال ، وكل ذلك سعيا للحصول على النتائج التى تحققها التكنولوجية فى الدول المتقدمة ، مع تجاهل الحقيقة التى تقول بأن النسبة الكبرى من النجاح الذى تحققه التكنولوجية ترجع الى وجود مناخ ثقافى وحضارى وبيئى يساعدها على أن تؤدى دورها بكفاءة وبصورة مجزية من الناحية الاقتصادية . أما الحاجة الى التكنولوجية المبسطة القليلة التكاليف فان الكل يتجاهلونها . ومن الظواهر الواضحة فى هذا الموضوع ما هو ملاحظ من أن الدول المتقدمة ، نظرا لثرائها ، قادرة على تحمل النفقات الضخمة التى تتطلبها التكنولوجية المتقدمة ، وبالتالى فانها تستطيع أن تحصل على الفوائد التى تثمرها هذه التكنولوجية ،

ما دامت تدفع ثمنها الباهظ أما الدول النامية والمتخلفة فان التكنولوجية المتقدمة تعد ، بالنسبه الى تكاليفها الباهظة ، ترفا لا يمكن لهذه الدول أن تتحمل اعباءه ، وبالتالى فان مثل هذه التكاليف الباهظة يمكن أن تثمر الضرر قبل الفائدة لأنها تثقل كاهل الميزانيات المحدودة لهده الدول وتجعل الفائدة المرجوة من التكنولوجية المتقدمة فائدة لا قيمة لها فى مواجهة القصور والعجز عن الانفاق على الابواب الاخرى اللازمة لحياة تلك الدول ولسلامتها ولتقدمها ٠

ونقدم هنا مثالا ثالثا مستمدا من أبحاث فريد سون على القيم الاخلاقية الطبية ٠ ومن هذا المنطلق نراه يشير الى أن شدة اهتمام عالم الطب بمثالياته وأخلاقياته يجعله يتدخل فى شؤون المهن الاخرى ، متخذا لنفسه صفه الشرعية ، مما يجعله يحاول أن يدير امور هذه المهن ، خصوصا فى الحالات التى تتصل بالصحة وبالمرض ٠ وهذا هوما يطلقون عليه « التدخل باسم الطب » وفى الحقيقة فأن كل شىء يجرى التعامل معه بواسطة الطب له أوجه أخرى يلزم التعامل معها بوسائل وأساليب آخرى غير الطب. على سبيل المثال : ادمان المسكرات ، وادمان (المخدرات) ٠ ويقدم كيتريس أدله حاسمه على أن المحاكم قد أصبحت تحاول أن تخفف من شدة سيطرة الطب البحت على مشاكل عديدة ، منها : الأمراض العقلية ، والانحرافات ، والشخصية غير السوية ، وادمان المخدرات ، وادمان الكحول والمسكرات ، والتعقيم (بمعنى ايقاف القدرة على الانجاب) ٠ وفى نفس الوقت يقدم زولا العديد من الأدلة على أن الطب يحاول آن يوسع من سلطانه على هذه المشاكل ٠ وقليلون هم العلماء الدين لاحظوا هذه الظواهر وشغلوا أنفسهم بدراستها وتتبع أحوالها وأسبابها ونتائجها ٠ وينبه الباحث زاس الى انه من الخطورة بمكان على الحقوق المدنية التى أثمرتها الدساتير والقوانين الديموقراطية أن يتسع سلطان الطب الى مثل تلك الحدود البعيدة والمتسعة التى أشرنا اليها ٠ وهو يرى أن الحقوق المدنية يمكن أن تضيع وتنعدم ان حدث أن امتد سلطان النظام الطبى الى الحد الذى يصبح فيه هو صاحب القول الفصل فيما يختص بالأمراض العقلية ، حيث أن هناك نظما أخرى مثل نظم علم النفس وعلم الاجتماع وعلم الاجتماع الطبى وغيرها من العلوم الانسانية يجب أن يكون لرأيها اعتبار حيوى عند البت فى شأن أو فى حالة من شؤون أو حالات الأمراض العقلية ٠ كما يشير تورى الى أن الطب البحت ليس بقادر على أن يتعامل مع الحالات التى تدخل فى مجال المشاكل النفسية أو الاجتماعية ، وهو يقدم أمثلة على رأيه هذا كما أنه يدافع عن فكرة فرض مناهج تعليمية لهذه المجالات ٠ والذى يبدو الآن فى الأفق هو عملية تجميع للقوة وللسيطرة فى المجتمع ٠ وبينما يجب أن يكون ذلك موضعا للاهتمام العميق من علماء الاجتماع ، فانه من الواضح انه لم يحصل منهم على أى اهتمام ٠

● ●

نظرة اجتماعية إلى مفاهيم المرض

الكاتب : مانفريد فلانتس
أستاذ الأوبئة والطب الاجتماعي بمدرسة الطب بمدينة هانوفر (جمهورية ألمانيا الاتحادية) . نشر كتابين : التغير الاجتماعي والمرض و « البعد الاجتماعي فى الطب » وضابط الاتصال بين الجمعية الدولية لعلم الاجتماع ، وهيئة الصحة العالمية .

و هنريش كيوب
محاضر فى السيكولوجية الاجتماعية بجامعة ميونيخ ومؤلف ومحقق عدة كتب منها « خرافة المرض فى علم أمراض النفس » و « الانحراف (الجنسى) والروتين اليومى » .

المترجم : أمين محمود الشريف
رئيس مشروع الألف كتاب ومدير مشروع دائرة المعارف العربية بوزارة الثقافة سابقا .

يعد المرض فى كل المجتمعات من الظواهر الخطيرة التى تهدد الفرد وجماعته ومجتمعه بوجه عام . ولذلك اتخذت كل المجتمعات وسائل لمكافحة هذا الخطر ، من أهمها الطب والسحر . ولا شك أن حوادث المرض والموت من مظاهر قلق الانسان وعجزه حيال الطبيعة والقوى الخارقة للطبيعة،كما ان عجز الانسان عن التنبؤ بعوادى المرض ، والنتائج المشكوك فيها لكثير من الوسائل الطبية ، هى المصادر الرئيسية لما يساور الانسان من قلق وشك فى حياته . ولكى يتسنى التغلب على ذلك يتخذ الناس مجموعة من الاجراءات لا لتخفيف ما يقاسونه من ألم ومعاناة فحسب بل لتخفيف حدة القلق والتوتر أيضا . وليست العمليات الجراحية والأدوية والعقاقير سوى جزء من وسائل المكافحة هذه . وتتخذ المجتمعات فلسفة خاصة للمرض والموت يمكن القول بأنها عنصر هام وأساسى فى مكافحة دواعى القلق فى الحياة الانسانية. ومن هنا كانت مفاهيم المرض جزءا من فلسفة المرض والموت . ويمكن تعريف هذه المفاهيم بأنها أنماط من الأفكار تتعلق بأسباب ومظاهر وتعريف تلك الحوادث التى تنتمى الى عالم المرض فى بيئة ثقافية (حضارية) معينة . ومفاهيم المرض ليست سوى جزء من وسائل المكافحة ، ولكنها تربط بين المرض والقالب الاجتماعى لمجموعة القيم السائدة فى المجتمع ، وبذلك تدمج المرض فى النظام الاجتماعى .

هذا ومفاهيم المرض هى عناصر اجتماعية يومية ، وليست ايديولوجيات خفية مقصورة على أهل الخبرة والاختصاص بقصد الابقاء على القيم السائدة فى المجتمع، والسيطرة على الجهلاء . وان الذى نتعارف عليه بأنه مرض وطريقة تفسيره لهو جزء من مفهوم الطبيعة البشرية ذاتها كما يعد بوجه عام جزءا من النظريات العلمية المتطورة التى تهدف الى اخضاع الطبيعة والسيطرة عليها .

● مظاهر مفاهيم المرض ٠

تعبر مفاهيم المرض عن آراء فى مسائل مختلفة ٠ ويمكن أن نتبين فى معظم الثقافات خمسا منها :

(أ) الوصف العام للمرض بما يميزه عن الحوادث الأخرى (ويشمل ذلك تعريفه وتفسيره) ٠

(ب) مظاهر المرض ، وتقسيم الأمارات والأعراض الى أنماط مرضية متميزة

(جـ) تصنيف المرض تصنيفا عاما وخاصا ٠

(د) أسباب المرض ٠

(هـ) الأحكام الأخلاقية وغيرها من الأحكام التقييمية للمرض ٠

فالمرض يحكم عليه دائما بأنه خير أو شر ، نعمة أو نقمة ، منحة أو محنة ٠ والأحكام الأخلاقية تهم الفرد كما تهم المجتمع ، وهى تتصل بأسباب المرض ومظاهره ومعناه ونتائجه ٠

ولم يهتم علماء الاجتماع بمفاهيم المرض ومنشئها فى المجتمعات الغربية الحديثة الا فى السنوات العشرين الماضية ٠ أما دراسة مفاهيم المرض فى المجتمعات الثقافية الأخرى فكانت من اختصاص الأنثروبولوجيين (علماء الانسان) الذين درسوا الأمراض دون تفرقة دقيقة بين الأمراض السيكولوجية والطبيعية ٠ وقد أوضح براون (١٩٧٦) أن كثيرا من علماء الاجتماع يعتبرون البحث فى الأمراض مقطوع الصلة بعلم الاجتماع ، ولذلك لم يهتموا كثيرا بالبحث عن الأسباب الاجتماعية للمرض وجذوره وتعريفاته بحيث لا يوجد سوى قليل من البحوث العلمية والتجريبية فى هذا الباب ٠ أما اليوم فلعله لا يوجد عالم اجتماعى يخالف فبريجا (١٩٧٤ ، ص ١١٧) فى قوله : « المرض ظاهرة من صنع المجتمع ، وسيظل دائما كذلك » والخلفية الثقافية للمرض هى اليوم حقيقة مقررة ، ولكن الجمع بين الآراء الثقافية والآراء البيوفيزيقية » (الطبيعية الحيوية) لا يزال أمرا نادرا ويحاول فبريجا فى كتابه « المرض والسلوك الاجتماعى (١٩٧٤) (الطبيعة الحيوية) الجمع بين هذه الآراء ويقدر النتائج العملية المترتبة على هذا الجمع ، وقد ركزت البحوث الاجتماعية اهتمامها على ظواهر المرض دون أسبابه ولذلك قلما نجد كتابا يبحث فى الايتولوجيا (أسباب المرض) الاجتماعية للمرض على المستوى الذاتى أى الأسباب التى يراها المريض ذاته أو على المستوى الاجتماعى ٠ ويسلم معظم الباحثين الاجتماعيين بالتفكير الايتولوجى العلمى فى الطب الحديث وهو تفكير يباين تفكير العامة من الناس ٠ وهذا التسليم صحيح فيما يتعلق « بالنمط المثالى » للطب ، ولكنه خاطىء على الأرجح فى الروتين اليومى للاتصالات التى تجرى بين المرضى والأطباء ٠ ذلك أن المريض والطبيب يمثلان « طبقات مختلفة من الآراء فى أسباب المرض ، وكلاهما يمكن أن يتحول من طبقة الى أخرى فى عملية متغيرة من تبادل الآراء حول أسباب مرض معين ٠ ومعروف أن معظم علماء الاجتماع المعنيين بالأمور الطبية يميلون الى التفسير الاجتماعى النفسى للمرض ، ويرون أن المنهج البيوفيزيقى المحض فى تعليل المرض منهج « لا انسانى » و « غير واف بالغرض »

بيد أن كلا من الطبيب العلمى ، والعالم الاجتماعى يعد جزءا من الثقافات الفرعية المتميزة التى تشيع فيها مفاهيم مختلفة للمرض • وهذه الثقافات الفرعية أكثر جمودا فى آرائها عن اسباب المرض ، من المريض والطبيب فى اتصالاتهما اليومية • وعلى هذا المستوى لا محل للأحكام التقييمية مثل « لا انسانى » أو « غير واف بالغرض» ومثل ذلك يصدق على « النموذج الطبى » و « النموذج الاجتماعى » للمرض لأن هذين النموذجين يمكن أن يتعايشا كنتيجة للحوادث الاجتماعية التاريخية • ولايختلف وضع العالم الاجتماعي الطبى كثيرا عن الوضع الاجتماعى للطبيب فكلاهما ينتحل فى عمله المهنى وظيفة القسيس ، وكلاهما أقرب الى أن يكون مفسرا لتلك الحقيقة الاجتماعية التى يقال لها المرض من أن يكون منشئا لها • ولذلك يجب النظر الى تفسيرهما على أنه محاولة لمكافحة تلك الشكوك المحيطة بالمرض والموت • على أن كلا منهما عاجز عن أن ينفع غلة الفرد فى ربط المرض بالقوى الخارقة للطبيعة، وهى حاجة ملحة فى المجتمعات التقليدية ، وان لم تكن كما مهملا فى المجتمع الحديث •

● المفاهيم التقليدية والعلمية للمرض

تختلف مفاهيم المرض باختلاف الثقافات والعصور التاريخية • وقد أثبتت الدراسات الأنثروبولوجية تنوع هذه المفاهيم • ولا توجد اليوم مفاهيم « محضة » للمرض مرتبطة ببيئة ثقافية معينة دون غيرها ، اذ يوجد فى كل بيئة تقريبا مجموعتان أو ثلاث مجاميع من مفاهيم المرض ، بعضها يوجد مع بعض جنبا الى جنب، وبعضها يمتزج ببعض امتزاجا شديدا : المجموعة الأولى تنبع من الطب الشعبى ، وهو تقليدى فى كل المجتمعات ، والمجموعة الثانية تنبع من الطب التقليدى المنظم ومثاله الطب « الأيورفيدى » فى الهند والثالثة تنبع من الطب العلمى الغربى • ولدينا معلومات دقيقة عن وجود صلة بين مفاهيم المرض النابعة من هذه المصادر الثلاثة جميعا كما هو الحال فى مرتفعات تشياباس حيث تجمع المفاهيم « المياوية » بين النظريات اللادينوية والنظريات الغربية للمرض (فبريجا ، ١٩٧٤) وقد توثقت العلاقات بين المنهجين أو المناهج الطبية الثلاثة بعد العهد الاستعمارى لا على مستوى الأفراد فحسب ، بل أيضا عندما نما التعاون بين مختلف أصحاب هذه المناهج •

ولا تزال الهوة واسعة فى البلاد الصناعية بين أصحاب الطب العلمى ، وأصحاب الطب الشعبى أو العامى ، ولكن الهوة أقل اتساعا على مستوى الاتصالات اليومية بين المرضى والأطباء • ذلك أن الأطباء أقل تمسكا بالروح العلمية مما يعتقد فيهم ، والمرضى قادرون على نقد مفاهيم المرض العامية • بيد أن مفاهيم المرض فى الطب العلمى والعامى غير متطابقة • ويرى العلماء الاجتماعيون أن البعد الاجتماعى النفسى للمرض أكثر وضوحا فى الطب العلمى (كيوب ، ١٩٧٦ ، ص ١٧٨) ولكن الأطباء النفسيين يرون العكس • ولا يوجد فى البلاد الصناعية من الدراسات الخاصة بالطب العامى والشعبى سوى النزر اليسير (شندا ، ١٩٧٣) ويتالف الطب العامى المعاصر من عناصر مختلفة : عنصر قليل جدا منقول عن أصول الطب التقليدى الشعبى ، وعنصر هام من الأفكار المهنية التى صرفت بما يتناسب مع مدارك الرجل العامى ولغته ، وعناصر أخرى محرفة وملخصة عن الخيال التكنولوجى فى القرن الأخير •

وهناك تبادل قوى بين الطب العامى والعلمى فيما يتعلق بمفاهيم المرض • وفى ذلك يقول كلودين هرزلتش (١٩٧٣) :

« كلما ازدادت أهمية هذه التعاريف الطبية ، لما لها من شأن فى تكوين أفكار العامة عن المرض ، فقدت ما تحظى به من قبول كدليل علمى لا يقبل الجدل • ولا شك أن الأفكار و « الميول » العامية من بين العوامل التى تؤثر ـ الى حد ما ـ فى التفكير الطبى والممارسة الطبية » •

ويمكن أن يشاهد هذا فى جمهورية ألمانيا الاتحادية حيث يمارس عدد كبير من الناس مهنة الطب « الخارجى » او الهامشى كمتفرغين أو غير متفرغين ، كتقويم العمود الفقرى باليد ، والوخز بالابر ، والتشخيص البؤرى (الموضعى) والمعالجة المثلثة ، معالجة المريض باعطائه جرعات صغيرة من دواء لو أعطى لشخص سليم لأحدث عنده مثل أعراض المرض المعالج) • ويرى أصحاب الطب العامى أن المرض أسلوب اجتماعى معين من أساليب الحياة • وتؤدى العمليات التفسيرية الى أعمال تتفق مع ذلك فيما يبدو • فنمط التعريفات والتفسيرات الطبية بالنسبة للعلمى والاخصائى مستمد من مصدر ثقافى ـ اجتماعى واحد (كيوب ، ١٩٧٦ ص ١٧٨) وهذا ينطبق أساسا على البيئة الاجتماعية للمرض ولكنه ينطبق بصورة أقل على معرفة سنن الطبيعة ونواميسها • وهناك زيادة تدريجية فى تطوير المعرفة، واخضاع الطبيعة فى عملية تشبه عملية تقسيم العمل • ويحدث هذا فى الشئون الطبية كما يحدث فى العلم والتكنولوجيا •

وقد أوضح أول اتصال بين المفاهيم التقليدية للأمراض والطب العلمى الغربى أنه لا توجد أرضية مشتركة بين الاثنين • ولكن اذا كان أصحاب الطب التقليدى قد رفضوا الطب الغربى فى بداية الأمر ، فانهم أخذوا بالتدريج يقتبسون عناصر من هذا الطب • ويميز الناس فى بعض الحالات بين الطب « الشعبى » المحلى، والأمراض الغربية • وكلما ازداد الأطباء والموظفون الصحيون فى الثقافات غير الغربية تدريبا وتعليما طبقا لمبادىء الطب الغربى ، ازدادت المفاهيم الطبية التقاء ، وان ظلت المفاهيم التقليدية ، والمفاهيم الغربية المحضة ، ومزيج من الاثنين تعيش معا جنبا الى جنب • وفى البلاد الصناعية فجوة حقيقية بين الطب التقليدى أو الشعبى وبين الطب العلمى ، ولكن الأهالى يشاطرون الأطباء تاريخهم وعاداتهم الأساسية ونظرتهم الى العالم • ذلك أن كليهما ينتمى الى بيئة ثقافية واحدة وكلاهما ليس شاهدا على التقدم التكنولوجي فحسب بل هو أيضا مهيمن على هذا التقدم • وليس بغريب أن نجد المريض من أهل الطبقة العاملة أكثر اندماجا فى عملية اخضاع الطبيعة والسيطرة عليها بالوسائل التكنولوجية من طبيبه نفسه ، بيد أنهما لا يتكلمان لغة واحدة بالضرورة فى مجال الشئون الطبية بسبب تقسيم العمل • ولذلك قد يكون من السذاجة أن نقول بوجود عالمين : عالم الشخص العادى وعالم الطبيب • بيد أن المعرفة تزداد تطورا بالتدريج ، فنرى كلا الرجلين يستخدم مفاهيم المرض ومصطلحات التشخيص بطريقة واحدة • ولكن الفجوة أكبر بين الممارس العام واخصائى المستشفى (فرير ، ١٩٧١) • على أن هذا الاخصائى قد يعجز عن ادراك مفاهيم ومصطلحات « الصفوة » من أنداده •

● مفاهيم المرض الذاتية والموضوعية

من المسلم به بوجه عام أن الطب الحديث يتبع منهجا قائما على فكرة تمدية (اعتبار المرض شيئا ماديا أى موضوعيا) المرض أعنى أن المريض يعتبر مصابا بمرض هو فى حقيقته شيء موضوعى لا ذاتى ، أو هو حقيقة كونية • أما المدركات الحسية وردود الفعل العاطفية والعوامل الاجتماعية ، فهى أمور عرضية لا جوهرية • وهذا أمر لا ينفرد به الطب الغربى الحديث ، ففى الثقافات غير الغربية أيضا يرى كثير من الناس أن المرض مستقل عن ذواتهم ، يمكن سحبه بالمص أو ازالته بالجراحة ، أو نقله الى الغير • والرأى المضاد لذلك أن طروء المرض هو بالضرورة حادث اجتماعى يشكل حقيقة جديدة ، ويلعب دورا جديدا • على أن مفاهيم المرض من موضوعية وذاتية لا تحدد من هو المريض ولا تبين نوع المرض • وفى الثقافة الغربية يعد ربط المفاهيم الذاتية والموضوعية بالفرد ضربا من المستحيل • على أن هناك من يفهم أيضا أن المرض من صنع القوى الخارقة للطبيعة وانما يظهر فقط فى الانسان ، فى حين أن هناك رأيا حديثا آخر يقول بأن المرض عرض يعترى مجتمعا بأسره أو جماعة بأسرها • وأخيرا يطرح بعض العلماء الاجتماعيين والأطباء النفسيين للمناقشة الفكرة القائلة بأن الاسرة يمكن أن تكون وحدة حقيقية للأمراض (موكش، ١٩٧٤) اذ دل الكثير من المشاهدات على أن الشخص الذى تظهر عليه أعراض المرض ، والمتألم منه ، « والمريض الفعلى » قد يكونون أشخاصا مختلفين • وفى مثل هذه الحالات يمكن القول بأن الأسرة كلها مريضة •

● رسم المرض وتعريفه

تشيع فى المجتمعات أفكار واضحة تقريبا عن حقيقة المرض ، والفروق بينه وبين غيره من الظواهر كالجنوح ، والسلوك الاثيم ، وسوء الحظ ، والعادات السيئة ، والقدر (التشوه الخلقى) • وهذه الفروق مبنية ــ كأى مفهوم آخر من مفاهيم المرض ــ على حقائق مقررة لدى هذه المجتمعات بشأن الطبيعة والقورى الخالقة للطبيعة كما هى مبنية على التجربة والمعرفة واللغة وغير ذلك من الرموز • وهى ترتبط بالاتجاهات والآراء فى شأن الخير والشر وبذلك تنطوى على معان أخلاقية ، وتنتقل من الآباء الى الأبناء خلال عملية التحول الاجتماعى •

ويتوقف التمييز بين الظواهر المختلفة أيضا على وجود النظم والاجراءات التى تعالج مشكلة « معينة » • ومن الممكن انشاء النظم لتكون وسائل لمعالجة المشاكل القائمة ، ولكن التحليل الاجتماعى قد دل على أن كثيرا من المشاكل تنشأ عن النظم التى أنشئت أصلا لمعالجتها • وهناك طريقة لتعريف المرض يمكن أن نطلق عليها اسم « البعد الاحصائى » ، وطبقا لهذه الطريقة تعتبر الظواهر الواسعة الانتشار أمورا عادية لا أمراضا ، ففى كثير من الثقافات الافريقية يشيع الفتق السرى بين صغار الأطفال بحيث لا يعتبر مرضا •

ولا يستخدم الطب الغربى المفهوم الاحصائى للمرض الا فى مناطق مختارة ، مع تفضيل المفهوم المعيارى بالاضافة الى المفهوم الاحصائى •

وهذا البعد المعيارى ــ الاحصائى جانب هام من مفاهيم المرض فى كلا المجالين المهنى والعامى ، فبعض الأمراض تحدث فجأة بدرجة شديدة ملحة لأن المريض وأهله

أو عشيرته يرون حاجة ملحة الى اتخاذ اجراء فورى لمعالجته • وفى مثل هذه الحالات يرسم المرض على شكل منحنى حاد فى حين يبدو هذا المنحنى فى حالات أخرى لطيفا جدا بحيث لا يوجد خط فاصل يميز بين المرض والحالة العادية • بيد أن هناك جزءا من المفهوم الاجتماعى للمرض ، وهو الخط الفاصل بين « السليم » و « المريض» ويرسم هنا الخط طبقا للمعايير الضمنية التى تراعى الجنس (ذكرا أو أنثى) والسن وهذا الخط الفاصل هو الذى يميز بين المرض وعدمه ، لا بين الشعور بالمرض وعدم الشعور به • ذلك أن المرض هو دائما نمط منظم من الامارات والأعراض التى تتطلب اتخاذ اجراء ما •

هذا ورسم المرض على منحنى توزيعي مستمر طبقا لعدد وشدة الأمارات والأعراض يشابه الخطوط الاجتهادية التى يرسمها الطبيب لتحديد ضغط الدم العالى ، والسكر ، والأنيميا ، والسمنة والاضطرابات العصبية ، وهذا على سبيل المثال لا الحصر •

وفى المجتمعات الحديثة تتغير مفاهيم المرض بسرعة على امتداد الأبعاد التى أشرنا اليها • ونتائج هذا التغير أبعد من أن تكون تافهة كما أنها ليست ذات طابع نظرى مجرد • فهناك آثار شديدة لهذا التغير على أوضاع النظم الصحية وتكاليفها كما أن هناك تحولا فجائيا من الاشراف الاجتماعى الى الاشراف الطبى ، وتغييرا فى الأحكام الأخلاقية المنسوبة الى بعض الحوادث والأحوال يضاف الى ذلك أن التغييرات فى مفاهيم المرض قد تكون عامل استقرار وعامل دمار فى الوقت نفسه • فأما الاستقرار فقد ينشأ نتيجة تحول الصراع الاجتماعى الى مشكلة طبية وبذلك يمكن تحييده • وأما مظاهر الدمار فهى متعددة كاخفاء الصراعات الاجتماعية بدلا من حلها والمؤثرات القوية فى ظروف العمل ، وفى الأسر والتشريع ، والآثار الضارة بالنمو الاقتصادى • وهناك اتجاه قوى نحو تصنيف المزيد من هذه المفاهيم تحت ذلك الاسم الاجتماعى العريض – اسم المرض •

مثال ذلك ان ادمان المسكرات لم يعد عادة سيئة وانما أصبح مرضا وكذلك البطنة المؤدية الى السمنة • ويزداد الآن يوما بعد يوم تعريف الجنوح بأنه حالة نفسية تتطلب العلاج لا العقاب • ويعد الطفل « المتململ » اليوم طفلا مصابا بأعراض متزامنة (مجموعة أعراض تظهر فى زمن واحد) مصحوبة بحركات عضلية لا ارادية • وكذلك صغر الثدى والصلع ، وفرط الطول أو القصر ، تعد كلها اليوم اضطرابات تتطلب علاجا طبيا باهظ التكاليف وكانت كل هذه العلل فيما مضى مجرد صفات شخصية تشكل شخصيات اجتماعية فردية •

ويضارع ذلك فى الأهمية التوسع فى مفاهيم المرض على امتداد البعد الاحصائى – المعيارى • فالخط الفاصل بين « السليم » و « المريض » يتحول الآن الى الطرف السفلى من السلم أى الى تخفيض درجة المرض والتخفيف من شدته • ويلاحظ ذلك فى مفاهيم المرض الشعبية كما يلاحظ فى المفاهيم المهنية • فهناك الآن مزيد من التخفيف عن الشخص المريض ، ومزيد من الفوائد التى يجنيها الطبيب من جراء المرض ، ومزيد من الاهتمام بمركز المريض • وتأخذ الآن المهنة الطبية بالأحوط ، وتتوسع فى استخدام القاعدة التى تكلم عنها بالتفصيل شيف (١٩٦٣) وفريدسون (١٩٧٠ ص ٢٥٥ وما والاها) ونصها : « اذا ساورك الشك فى الأمر ، كان تشخيص المرض أقرب الى الحكمة من عدمه • وتحويل الخط الفاصل بين المرض وعدمه الى

الطرف السفلي من السلم هو تعبير عن هذه القاعدة · ويذكر فريدسون ثلاثة أسباب يفسر بها لماذا يعمد الأطباء الى « الاكثار من التشخيص » قال :

« من المعقول أن نقول ان « الاكثار من التشخيص » و « الاكثار من وصف العلاج » يحدثان غالبا (ا) حيث يجنى الطبيب على الارجح فائدة من وراء ذلك (ب) حيث يكون المريض فى خطر مع غموض امارات المرض واعراضه (ج) حيث يتسنى اجراء التشخيص والعلاج التقليدى والشعبى الذى لا يتعارض اطلاقا مع ما يبدو من أمارات واعراض ·

والسبب الأول غير مقنع اذا نظرنا نظرة شاملة الى كل الثقافات لأن الاتجاه الى التوسع فى مفاهيم المرض أمر شائع فى البلاد التى لايجنى فيها الطبيب فائدة مباشرة من اكثار التشخيص · اما السبب الثانى فيجب أن يضاف اليه ان الاكثار من التشخيص يحدث بازدياد حتى حينما لا يكون المريض فى خطر و لاتبدو عليه امارات أو اعراض · ولا شك أن التوسع السريع فى الوقاية الطبية يساعد على ادخال عوامل فى مفاهيم المرض لم تكن مقدرة من قبل اطلاقا ، ومن أمثلة ذلك عوامل الخطر ·

وهناك اتجاهات كبرى فى المجتمع الحديث تشجع مثل هذا التوسع فى مفاهيم المرض وقد ذكرنا العوامل القويه النابعة من الثقافة العامية ، والمؤثرات القويه النابعه من التفكير الاكلنيكى والسلطة الطبية · ولكن قائمة العوامل لا تكمل دون ذكر نظم الرعاية الصحية فى الدولة الاجتماعية الحديثة · وقد أثار ش·ف· فربر (١٩٧٥) الى التوسع فى مفاهيم المرض وصياغتها فى قوانين التأمين الصحى وغيره من قوانين الدولة الأخرى ذات الطابع الالزامى · وهناك صلة قوية بين الفوائد التى يتيحها التأمين الصحى · والنظام الصحى القومى وبين مفاهيم المرض · ولا شك أن ازالة الحواجز الاقتصادية بين المرضى والأطباء ، والتعويض عن الخسائر الاقتصادية الناجمة عن الاجازات المرضية والشعور (من جانب كل من المريض والطبيب) بأن التأمين الصحى « يدفع عن كل شىء » ــ كل ذلك قد ساعد على التوسع فى مفاهيم المرض · وظاهر أن مصالح المجتمع والفرد والمهنة الطبية تسير فى اتجاه واحد بيد أن الحرية ليست بلا حدود ، فلوائح التأمين الصحى الاجتماعى ونظام الرعاية الصحية يكفلان عدم التعسف فى التفسير والتعريف ·

(كيوب ، ١٩٧٦ ص ، ١٧٨ ــ ٩) ·

● تقسيم الأمارات والأعراض الى أنماط مرضية

قد يرغب المريض الذى يرى علامات وامارات معينة فى ادراجها تحت نمط مرضى معين قبل أن يحكم على نفسه بأنه مريض · وفى الثقافات التى بها نظم بسيطة تصلح اطارا للأنماط المرضية قد يعثر المريض على تفسير صحيح لمرضه · لأنه يعلم أى الأعراض يشكل مرضا « حارا » أو « باردا » · وفى الثقافات التى يسيطر عليها الطب العلمى تستمد الأفكار الخاصة بشكل الامارات والأعراض من الطب المهنى ، اذ ليس لدى الشخص العادى مفاهيم مستقلة عن علاقة الأعراض والامارات بالمرض · وقد أوضحنا مرارا أن الشخص المتوسط فى اليوم المتوسط يشاهد عددا من الأعراض والأمارات · ويقول فى ذلك كوسا وروبرنسون (١٩٧٥ ، ص ٥٨) :

« ان الذى يدركه « الشخص العادى » هو المقارنة أو الفرق بين حالته الصحية الحالية (وهى حالة حادة) وحالته الصحية السابقة أو العادية وهو يعبر عن الفرق بين الحالتين بالأعراض النسبية التى تدل دلالة غير كاملة على العلة التى يعانيها • ولا يمكنه قياس هذه الأعراض (باستثناء أمراض قليلة كالحمى) • واذا علمنا أن عدد العلل كبير ، ولكن قياسها محدود ، عرفنا أن الشخص العادى يميل الى استخدام المعايير الذاتية أو الشخصية حين يحكم على ظاهرة يلاحظها بأنها عرض من أعراض المرض • وهذه المعايير تختلف باختلاف الظروف » ا هـ •

ولا بد أن يكون هناك مبدأ أساسى يحدد : هل يحكم على العلة بأنها عرض وهناك من الأدلة الكثيرة ما يثبت أن هذا المبدأ يتوقف على الشخصية والحالة وغير ذلك • ولكن المهم من الناحية الاجتماعية أن نعرف : هل توجد مفاهيم مرضية مقررة اجتماعيا تصلح أن تكون مقياسا يحدد لنا هل تدل الاعراض على مرض معين أم لا ؟ ليست هناك أية أدلة مستمدة من التجربة تجيب عن هذا السؤال • ولكن يمكن القول بأن المفاهيم المرضية فى المجتمعات الغربية من الغموض بحيث يتوقف تفسير العرض أو الامارة على الخبرة المباشرة بالطب أو على تبادل الآراء مع أهل الخبرة والتجربة •

واللغة وغيرها من الرموز التعبيرية ذات تأثير قوى فى هذا المجال (فبريجا ١٩٧٤ ، كيوب ، ١٩٧٦) لأن هناك علاقة وثيقة بين الاصطلاحات الطبية وادراك حقيقة المرض وتبين لنا الاصطلاحات الطبية المعروفة للشخص العادى نظرته الى الوظائف الجسمة واضطراباتها • وعندما يزور المريض الطبيب لايفضى اليه الا بالأعراض التى يمكنه تسميتها • ويأسف علماء الاجتماع لأن الاطباء يستعملون اصطلاحات طبية لا يفهمها المريض (ل • ف • فرير ، ١٩٧١ ، فيلد ، ١٩٧٦) بيد أن الأطباء — وبخاصة أطباء الأسرة — فى وسعهم أن يستعملوا اصطلاحات يفهمها المريض • وهم فى هذا يعدون أساتذة للمريض • وجدير بالذكر أن الطبيب والمريض كليهما يقفان على أرض مشتركة من الشك وخير طريقة لازالة هذا الشك هو تسمية المرض • وهذا لا يحقق الغرض المقصود الا اذا استعمل كل من المريض والطبيب لغة يفهمها الآخر ، حتى ولو اختلفت بعض الاصطلاحات •

هذا وتقسيم الامارات والأعراض الى أنماط مرضية يحدث خلال أو نتيجة اللقاء بين المريض والطبيب • وقد بذل علماء الاجتماع جهودا كبيرة لوضع نظرية تقول بأن المرض هو انحراف ينقسم الى أنماط ويكون شخصيات اجتماعية جديدة ، على أن هذا خارج عن نطاق مقالنا (فريدسون ١٩٧٠ ، كيوب ١٩٧٦) •

● تصنيف المرض

يستخدم أصحاب المفاهيم المرضية الشعبية والمهنية تصنيفا يميز بين مختلف أنواع المرض • وهناك تصنيفات عديدة فى الثقافات غير الغربية (أنظر فريجا ، ١٩٧٤) يستخدم فيها جدول عام يصنف فيه كل مرض على حدة تحت عنوان « حار — بارد » ، « طبيعى — لا طبيعى » — على سبيل المثال • وفضلا عن ذلك يشتمل كثير من الثقافات على أفكار محددة حول أمراض معينة ذات أعراض محددة • وهذا صحيح من حيث المبدأ فى الثقافة الغربية حيث يستعمل كل من الشخص العادى والطبيب تصنيفات معظمها خليط من عناصر اثيولوجية (خاصة بأسباب المرض)

وتقييمية ، وظواهرية (دسبة الى الظدواهر) وأهمها جميعا تصنيف الأمراض تصنيفا اجماليا الى نوعين : الامراض « الجسميه (أو الطبيعية) والأمراض « العصبية » (او (النفسية » وكلما ازداد الانسان بعدا عن المجال الطبى العامى الى المجال العلمى الدقيق ازدادت أنواع وأسماء الامراض . وكما سلف القول هناك تصنيفات يستخدمها المرضى ، والأطباء الابتدائيون نشتمل على عناصر من المفاهيم المتماثلة فى حين يوجد فى الطرف الآخر نصنيفات يستخدمها الاخصائى الذى يحتاج الى اصلاحات متميزة . وقد أوضح ل . ف . فرير (١٩٧١) أن الممارس العام يستخدم (بالتوازى مع المريض) نحو عشرين اسما مختلفا للانهيار العصبى فى حين أن « التصنيف الدولى للأمراض » لا يحتوى الا على اصطلاح واحد وعدد واحد . وعلى العكس من ذلك يستخدم المريض والممارس العام اصطلاح « مرض السكر » فى حين أن التصنيف الدولى للأمراض يشتمل على اصطلاحات كثيرة لأمراض فرعية مختلفة ولا ريب أن تسمية المرض تقلل من الشك ، وتؤيد رأى المريض وبخاصة اذا كان الاسم يتفق مع التصنيف العامى كجزء من مفهوم المرض . ولا يمكن القول بأن الممارسين الطبيين متفقون على رأى واحد أو تصنيف معين ، لأنه ما من تصنيف يمكن أن يعد وافيا بالغرض . وقد اتجه الرأى أخيرا الى نبذ مثل هذهالتصنيفات على أن يستبدل بها تصنيف المشكلات . واذا انتشرت هذه الفكرة فى مجال التعليم الطبى والممارسة الطبية تهيأت الرصة لتفاهم المرضى والأطباء بشكل أفضل . ولكن من المشكوك فيه أن يتخذ هذا التصنيف الاصطناعى جزءا من المفاهيم المهنية والشعبية للمرض .

● المفاهيم الاتيولوجية (المتعلقة بأسباب المرض)

تتضمن مفاهيم المرض دائما بعض الأفكار عن أسباب المرض ، وتظهر فى أى مجال ثقافى نظريات اتيولوجية مدروسة بدرجة متفاوتة عن أسباب الامراض ونتائجها بوجه عام . وفى المجتمعات التى تعد فيها القوى الخارقة للطبيعة مسئولة عن المطر والجفاف ، تعد هذه القوى نفسها مسئولة عن المرض . أما فى المجتمعات التى تسود فيها النظرة الميكانيكية الى العالم فيعتقد بوجه عام أن أسباب المرض ذات طابع ميكانيكى . بيد أن هناك استثناءات كثيرة من هذه القاعدة . فالهند ــ مثلا تدير المصانع بالذرة ولكن طائفة كبيرة من السكان يعتقدون ان النجوم تقرر مصير الانسان ، ومسار الأمراض ، كما يعتقد كثير من الهنود ان الاستهلاك غير المناسب للطعام « البارد » أو « الساخن » (بالمعنى الهندوسى) يسبب عددا كبيرا من الأمراض .

هذا والمفاهيم الاتيولوجية متنوعة فى المجتمعات الحديثة . وتسود المفاهيم الميكانيكية فى الدوائر الشعبية والطبية على السواء . ولكن المرضى والاطباء يعتقدون ان العوامل السيكولوجية قد يكون لها شأن فى أسباب الأمراض . وانى لا أتفق مع الذين يعتقدون أن معظم المرضى يسلمون بالأسباب السيكولوجية فى حين أن الأطباء يرفضونها بيد أن هناك بعض أوجه الخلاف الهامة حول أسباب المرض بين الأطباء والمرضى وفى المجتمع الحديث أيضا يؤمن كثير من المرضى ايمانا راسخا بدور القدر ، والسحر والأشعة المتأينة الخفية والقوة المغنطيسية فى اتيولوجيا المرض فى حين أن الأطباء يرفضون هذه الأمور على السواء . وهناك أسباب أخرى محتملة تختلف فيها

نظرة العامة والأطباء ، فالافراط فى استهلاك السعرات الحرارية والأحماض الدهنية المشبعة والملح يراها الأطباء أسبابا لبعض الأمراض المزمنة فى حين أن الرجل العامى (غير الاخصائى) يرى أن « الطعام الردىء » هو سبب علته ، وفيما يتعلق بالأمراض المعدية يرى العامى ان البرد أهم شأنا من الجراثيم ، فى حين يرى الطبيب العكس.

هذا والمفهوم الايتولوجى (السببى) جزء من وسائل مكافحة المرض عند الرجل العامى الذى يرى أن لكل مرض سببا ، وغالبا ما يخيب الطب أمله فى هذا الصدد ، لأن هناك أمراضا كثيرة مجهولة السبب أو يدور الخلاف حول أسبابها . أما الطبيب فلا يساوره القلق الذى يساور الشخص العادى لأن علاج معظم الامراض لا صلة له بمعرفة الأسباب :

المعانى الأخلاقية والقيم العامة لمفاهيم الأمراض

لا تخلو مفاهيم المرض من القيم ، اذ المرض لا ينفك عن القيم الأخلاقية والاجتماعية . ولما كان المرض قد يلحق الضرر بالجماعة فانه يقيم بأنه ضرب من الاثم بجانب الأخلاق أو بأنه انحراف عن المعايير السليمة فى المجتمع . ولذلك يعاقب المريض أحيانا . ولا شك أن نسبة احدى القيم الاخلاقية الى المرض والمرضى من شأنه أن يزجر أعضاء الجماعة عن الوقوع فى براثن المرض .

ويقيم المرض فى ضوء أهداف المجتمع ، شأنه فى هذا شأن الحوادث الرئيسية فى الحياة الاجتماعية . وهناك طرق كثيرة لمكافحة الآثار الضارة للمرض ، فمن الممكن ابعاده عن المجتمع ومن الممكن مكافحته ، ومن الممكن أن يصبح عنصرا ايجابيا أو نافعا . ويعد خلو الطب العلمى من القيم تقدما عظيما فى العصر الحديث فالمريض الذى يحصل على شهادة مرضية يعفى من المسئولية . بيد أن ذلك انما هو من خيال الطب العلمى ذلك ان الطب العملى والطب الشعبى ، كلاهما يمت بصلة الى الأخلاق السائدة فى المجتمع ، فالمرضى والأطباء سواء فيما يتعلق بالقيم الأخلاقية للمرض كما تدل على ذلك المقالات المنشورة فى المجلات الطبية وفى وسائل الاتصال الجماهيرى ، فهى تحدثنا أن كثيرا من المرضى مسئولون عن أمراضهم لأنهم يدخنون أو يسرفون فى الطعام أو يشربون الخمر ، وأنهم يستغلون المرض لمنافع ثانوية ،وأنه يجب أن يتعلموا كيف يعملون طبقا للارشادات الطبية . ولذلك فان سلطات الاشراف الاجتماعى مطالبة بممارسة وظيفتها فى الرقابة الاخلاقية حتى لقد أصبح الطبيب اليوم أشبه برقيب أخلاقى (فريدسون ، ١٩٧٠) أكثر من أى وقت مضى . والانطباع الذى يخرج به الانسان من الكتب الاجتماعية المؤلفة فى الانحراف والاشراف الاجتماعى هو أن مفاهيم المرض ليست خلوا من القيم الأخلاقية فى نظر علماء الاجتماع ، بل يبدو أن بعض هؤلاء العلماء يريدون أن يحلوا محل الطبيب فى الرقابة الاخلاقية والاشراف الاجتماعى وهذا ينبهنا الى وجوب النظر الى العالم الاجتماعى الطبى على أنه شخص يتولى وظيفة جديدة فى ظروف المرض المتغيرة . لا على أنه مجرد مراقب مستقل لا صلة له بالأحداث التى تجرى فى عالم الطب .

الصحة الوطنية: أهميتها وإعداد مرافقها

الخدمات الصحية في الدول النامية

●● مقدمة

تعرض هذه المقالة بصفة عامة الجهود الحديثة فيما يتعلق بالانجازات التنظيمية والفنية في مجالى التنمية والصحة كما تعرض أمثلة على استخدام العلوم الاجتماعية بما فى ذلك الديموجرافيا الصحية والاقتصاد الصحى ، والتطبيقات العملية لتلك العلوم ، على مشكلة تقديم الخدمات الصحية . وأخيرا فانها تتضمن تحليلا لتجارب بعض الدول فى أفريقيا وآسيا وأمريكا اللاتينية فى مواجهتها لمشكلة تقديم الخدمات الصحية للمجتمعات الريفية والبدوية التى كانت تفتقر الى حد كبير الى تلك الخدمات ويعرض كاتب المقال وجهات نظره فى المناهج التى اتبعت والنتائج التى أسفرت عنها تلك المناهج فى بعض البلاد التى تحصل على معونة هيئة الصحة العالمية فى مجال تقديم الخدمات الصحية .

ولا شك ان ضخامة حجم الاحتياجات الصحية مع قصور الامكانيات عن مواجهتها فى جميع الدول النامية ، لتبرز لنا بوضوح عجز « الطب العلمى » كما درجنا على تسميته عن مواجهة احتياجات الشعوب الفقيرة غير الصناعية من تلك الخدمات . وقد نكون متعسفين لو عزونا ذلك الوضع ، مباشرة ، الى فشل الطب العلمى بوصفه هذا . بل الأولى أن نعتبره نتيجة لتطبيق مناهج ونظم للرعاية الصحية لا تتفق واحتياجات وامكانيات الشعوب غير الصناعية . ولو نظرنا الى حالات الفشل هذه ، وقارناها

الكاتب : عامر بن يوسف

مواطن تونسى • خبير فى الاقتصاد والديموجرافيا الطبية يعمل حاليا بقسم تدعيم الخدمات الصحية بمنظمة الصحة العالمية بجينيف • عمل مستشارا للعديد من المعاهد الوطنية والدولية ، كما عمل مستشارا زائرا بجامعات أمريكا ، وأفريقية ، وأوربا • له كتابان والعديد من المقالات ، كما اسهم مساهمة فعالة فى البرامج الصحية للمجتمعات الريفية والبدوية بالسودان •

المترجم : محمد عبد الفتاح بيومى

وكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة سابقا •

بما صادفته ضروب مختلفة تماما من نظم الرعاية الصحية من نجاح لدى شعوب بعض المناطق المعزولة تماما عن العالم لانتهينا الى الجزم بضرورة أن تتلاءم نظم الرعاية الصحية وظروف البيئة •

ومن المسلم به ان الرعاية الصحية من أهم جهود البشرية لايجاد نمط أفضل من الحياة ، ومع ذلك فان نسبة كبيرة من سكان العالم لا تجد أية صورة من صور تلك الرعاية كما أن نسبة كبيرة أخرى من باقى السكان تفتقر الى الرعاية الكافية لتخليصها مما تعانيه فالتقدم الرائع الذى حازته العلوم الطبية لم يمس معظم سكان العالم اذ ما زالت غالبية سكان الدول النامية تعانى وتموت نتيجة لنفس الأمراض التى عانى منها أسلافهم وقضت على هؤلاء الأسلاف • وتتزايد الرغبة لدى الدول لنشر الخدمات الطبية بين جميع السكان ولكن يصاحب هذه الرغبة ادراك بأن العلوم الطبية البيولوجية تعجز وحدها عن حل مشكلة توزيع امكانيات الرعاية الصحية التى تتسم بالندرة على الأعداد الضخمة من البشر الذين يفتقدون الى تلك الرعاية •

ولا شك أننا فى حاجة الى مناهج جديدة لتحليل وادارة النظم الاجتماعية المعقدة اذا ما استهدفنا حتى مجرد اتخاذ الخطوات الأولى نحو تقديم الرعاية الطبية للسكان جميعا • وقد عبر « ستالونز » عن هذه الفكرة عندما كتب :

« ان كان للرعاية الطبية أثر ما على صحة المجتمع فانه أثر ضئيل ، اذ يرى المجتمع ان ما يصله من رعاية انما يصل متأخرا زمنيا أكثر مما ينبغى • وان معظم الفوائد التى عادت علينا خلال المائة عام الأخيرة انما هى نتيجة لمؤثرات مختلفة وليست

نتيجة لتوجيهاتنا (أى التوجيهات الطبية) • ان التقدم العلمى قد قام على أساس متين من منطق أرسطو وفلسفة القسر والاجبار • وان نفورنا من فكرة الاجبار قد قادنا الى تجاهل القيم الحقيقية لأساليب النظم الموجهة • ان هناك ثلاثة مبادىء هى : ان أى أثر لابد أن ينشأ نتيجة سلسلة متشابكة من المقدمات ، وان أى مسبب يؤدى الى ظهور سلسلة متشابكة من الآثار • كما ان تعديل أى عنصر من عناصر نظام ما قد يؤدى الى نتائج بعيدة المدى وغير متوقعة ـ هذه المبادىء تفتح أمامنا الباب نحو مدخل أصيل ومرتبط تماما بالبيئة للوقاية من المرض » •

ومن المستحيل أن نخطط للرعاية الصحية متجاهلين التفاعل المستمر بين مجال الصحة وبين البيئة الاجتماعية برمتها • ويحذرنا « ميردال » من الوقوع فى عملية تبسيط مبالغ فيه للمشاكل الصحية عن طريق عزل عنصر الصحة عن غيره من العناصر الاجتماعية والاقتصادية والايديولوجية والسياسية فى عملية التنمية •

ومع ذلك فانه من المسلم به منذ زمن طويل أننا ينبغى ألا نقصر نظرتنا الى موضوع الرعاية الطبية على جانب التكلفة المالية أو التسهيلات العينية المقدمة للشعب بل يجب أن ننظر اليها أيضا فى ضوء ما أنتجته من تخفيف للآلام وللمعاناة • ويشير « كاندو » الى ذلك بقوله :

« انه من العجيب أن نرى كيف ان الفقراء على استعداد للتضحية بشطر كبير من مواردهم ، بل ويضحون به فعلا فى سبيل تخفيف ما يعانونه نتيجة لسوء الصحة ، ولو أن تضحياتهم هذه قد لا تؤتى ثمرة ما » •

وفى سبيل ايجاد رابطة ما بين هذه الآراء فقد أمكن التوصل الى ايجاد نموذج رياضى يربط بين الصحة وبين البيئة الاجتماعية والصحية فى الدول النامية • ويحاول هذا النموذج الربط بين العوامل البيئية وبين نسب الخصوبة ونسب الوفيات كما يحاول البحث فى أقصى توسع ممكن فى الخدمات الصحية • ويعمل هذا الجهد ـ على المستوى الشامل ـ على ايجاد علاقة بين قطاع الصحة وبين غيره من القطاعات المتعلقة بالعوامل الاجتماعية والاقتصادية وتفاعلها وتنشيطها للسلوك الديناميكى للنظام ككل • كما يعمل ـ على المستوى الضيق ـ على اختبار عملية التوسع فى الخدمات الصحية •

● شمول الخدمة الصحية للسكان ومدى استفادتهم منها

الاطار العام :

من المعروف ان توفير الخدمات الصحية فى الدول النامية تصاحبه مشاكل تفوق فى عددها ونوعها ما يصاحب توفير تلك الخدمات فى الدول المتقدمة • فالموارد ـ فى الدول النامية ـ تتسم بالندرة كما ان نسبة عدد الأطباء والممرضات وغيرهم من المهنيين الطبيين منسوبين الى عدد السكان قد تكون أقل بما يتراوح بين عشر مرات ومائة مرة عما هو عليه الحال من الدول المتقدمة • وانه وان كان توزيع المستشفيات والتكنولوجيا الطبية الحديثة بين دول العالم بعيدا عن العدالة ، كما ان توزيع وسائل

الرعاية الصحية بين البيئات المختلفة فى الدول المتقدمة قد يتسم بشىء من التميز فان الأمريكيون أكثر سوءا فى الدول الناميه حيث تتجه تلك الدول الى تركيز الموارد الطبية التكنولوجية والبشرية فى البيئات الحضرية بصفة أساسية خصوصا فى المدن الرئيسية ومحصلة ذلك كله هو انه بالرغم من ان الامكانيات الطبية قد تتوافر فى البيئات الحضرية فى الدول النامية فان المناطق الريفية تفتقر تماما الى الموارد البشرية الطبية والامكانيات التجهيزية والوسائل التكنولوجية الحديثة المتعلقة بالرعاية الطبية ٠

وفضلا عن ذلك فانه حتى لو توافرت الامكانيات التجهيزية فانها تفتقر الى وجود الأفراد الفنيين الذين يتولون تشغيلها أو صيانتها أو استعواض ما يتلف منها ٠ لذلك فانه ليس من النادر ، خصوصا فى المناطق النائية من الدول النامية ان نجد مستشفيات أو عيادات متوقفة تماما عن العمل بسبب افتقارها الى المعدات الطبية أو الى الأفراد اللازمين لتقديم الخدمة ٠ وتساهم المشاكل التنظيمية والادارية مع صعوبات النقل فى جعل الموقف أكثر سوءا ٠

وفى نفس الوقت فان البيئات الريفيه التى تشكل الشطر الاكبر من سكان الدول النامية ، تنظر الى الطب الحديث لبدعة مريبه ٠ فنظريات وأفكار الطب الغربى كثيرا ما تصطدم يقوم مع الشعارات والقيم التى تحكم البيئه التقليدية ، وغالبا ما تسد الوصفات البلديه (المحلية) والممارسون المحليون معظم المطالب الطبية للسكان فى أغلب الحالات ٠ فاذا ما دخل الطب العربى الى تلك البيئات الريفية سواء على شكل مستشفيات حكومية أو عيادات خاصه فغالبا ما ينظر اليه كسلعة مخيفة ومنافس للأساليب المستقرة فى البيئة لعلاج المرضى ٠

ومن ناحية أخرى فان الحاجة الى الخدمات الطبية تكون ملحة فى الدول النامية بسبب ما يتميزون به من فقر مدقع ومن تعرض للأمراض المعدية ومن مستوى منخفض من المعيشة ٠ وتكون هذه الحاجة أكثر الحاحا بالنسبة للمواليد ولصغار الأطفال ٠ ولكن من المحتمل أن نكون على حق فى القول بأن حاجة السكان فى الدول النامية الى الرعاية الطبية تكون أكثر الحاحا عنها فى المجتمعات الأكثر غنى حيث تتوافر الخدمات الطبية بشكل أفضل ٠

ويمكننا أن نلخص ما سبق أن ذكرناه بوضع ثلاثة تعميمات يمكن ــ بصفة عامة ــ ان تنطبق على معظم الدول النامية فى العالم :

ــ حتى فى الدول المتقدمة فان توزيع امكانيات الرعاية الصحية تفتقر الى العدالة أما فى الدول النامية فان تركيز الموارد التكنولوجية والبشرية فى المراكز الحضرية يكون أكثر وضوحا وخصوصا فى المدن الرئيسية ٠

ــ حتى الامكانيات التجهيزية التى يمكن توفيرها تفتقر الى الأفراد الذين يريدونها ويتولون صيانتها واستعواض ما يتلف منها ٠ وليس من النادر أن نجد فى المناطق الثانية من الدول النامية مستشفيات وعيادات تفتقر الى أكثر المعدات بدائية وحتى ان وجدت المعدات فانها تظل بلا استخدام بسبب عدم وجود الأفراد الذين يتولون تشغيلها ٠

ــ تتضافر المشاكل التنظيمية والادارية مع مشاكل النقل فى جعل الموقف أكثر سوءا ٠

وبطبيعة الحال فانه لا يكون هناك محل لهذه التعميمات فى البيئات التى تعى أهمية الطب الغربى وتتقبله قبولا حسنا ويحس أهلها بحاجتهم اليه ٠

وهناك نمطان للتفسيرات المتعلقة باستخدام الخدمات الطبية فى الدول النامية وهما يتعلقان بكل من : أ ـ التسهيلات الصحية (ب) ـ خصائص السكان ٠

وتتوقف معدلات الاستفادة من الخدمات الصحية على مجموعة متشابكة من العوامل التى ترتبط بالتفاعل بين الأفراد الذين يحسون بحاجتهم الى الخدمة وبين الممارسين المتخصصين والامكانيات التجهيزية المتخصصة المتوافرة والمتاحة لهم ٠

● الامكانيات الصحية :

من المفترض عادة أنه كلما زادت الخبرة الطبية والتعمق العلمى للأطباء كلما كانت نتائج الرعاية الطبية الحديثة أكثر تأثيرا ٠ وقد كانت هذه الفكرة وما زالت محل جدال طويل ولكنها أدت ـ خصوصا فى الدول المتقدمة الى زيادة الاتجاه نحو التخصص الأدق بين الأطباء وغيرهم من العاملين فى المجال الصحى ونحو تركيز الخدمات وغيرها من دور العلاج حيث تتوافر الثمار العديدة والمعقدة للتكنولوجيا الحديثة اللازمة لعلاج المرضى ٠ وهناك من الدلائل ما يشير الى تزايد استفادة الجماهير فى الدول المتقدمة من الامكانيات الطبية المتقدمة سواء من حيث اختيار مكان العلاج أو اختيار التخصص العلمى للطبيب الذى يزورونه ٠

● خصائص السكان :

كلما ازداد وعى الجماهير بمستويات التقدم المتباينة فى الخدمات الطبية فانه من المعقول ان نضع فرضين عن استخدام الخدمات فى الأنماط المختلفة للامكانيات الطبية : (أ) يتجه السكان الى اختيار الامكانيات التى تحقق الخدمة الأكثر كفاية (ب) ان نسبة الانتاجية (أى عدد الحالات التى يتولى فحصها طبيب واحد أو غيره من المهنيين الطبيين) تكون أعلى بالنسبة للامكانيات التى تقدم تشكيلة أكبر من الخدمات وتلك التى تكون أكثر كفاية وتقدما عنها فى تلك الامكانيات التى تتيح خدمات محدودة ٠ وقد حدت هذه الحقيقة ببعض مخططى نظم الرعاية الطبية الى القول بأن فكرة تقديم خدمات بدائية طبية الى المجتمعات الريفية البعيدة عن المراكز الحضرية الكبرى فكرة بعيدة عن السلامة ٠

ولا شك ان العوامل الديموجرافية والاجتماعية التى تؤدى فى الدول المتقدمة الى تفاوت نطاق تغطية المجتمع بالخدمات الطبية وما يعود منها من فائدة ، لا شك أن هذه العوامل تؤثر كذلك فى الدول النامية ولكن بشكل أكثر وضوحا ٠ وقد أدت الدراسات المتكررة التى أجريت على الاستفادة من الخدمات الصحية فى الدول المتقدمة الى توكيد ان معدلات الاستخدام تتفاوت بتفاوت الوضع الاجتماعى والاقتصادى والتعليمى ومستوى التحضر أو التخلف فضلا عن عدد من أنواع السلوك الثقافى المستقرة فى المجتمع ٠ وقد أمكن تحديد العوامل « المهيئة » أو « المعاونة » على توسيع نطاق الخدمات الصحية وزيادة جدواها ، ووصفها لأول مرة فى دراسة دولية عن الرعاية الصحية ٠

وقد ثبت منذ سنوات عديدة ان اختلاف الوضع الاقتصادى والاجتماعى فى الدول المتقدمة يصاحبه تباين فى درجة الاستفادة من الأطباء وغيرهم من المشتغلين بالرعاية الصحية ٠ وتعكس معدلات الاستفادة المتفاوتة كلا من العوائق الاقتصادية للخدمة وكذلك مدى تفاوت طلب الجماعات السكانية لتلك الخدمات ٠ ويبدو أن الفقر من بين العوامل التى تؤدى الى انكماش استخدام الخدمات الصحية ، وتبدو هذه الآثار بوضوح أكبر فى الدول النامية عنها فى الدول المتقدمة بسبب الاختلافات النسبية الأكبر فى مستوى الرخاء وبسبب ندرة الموارد الصحية ٠

ويمكننا القول ان الرعاية الصحية سلعة : فعندما لا يتاح التأمين الصحى تكون للمعوقات الاقتصادية والاجتماعية والثقافية والمعيشية أهمية قصوى ٠ وفى الدول النامية فان حقيقة المعوقات الاقتصادية وما يصاحبها من فقر تؤدى الى حقيقة أخرى وهى أن فرض أى رسم ولو زهيد على الخدمة الصحية قد يحجب السكان عن الاستفادة من تلك الخدمة ٠ وفى كثير من الدول النامية تقدم الخدمات الصحية مجانا ، ولكن بسبب مستويات الفقر المدقع فان الحصول على الرعاية الصحية قد يتعارض مع احتياجات الكدح لاعالة الأسرة ٠ والى جانب ذلك فان المسافة التى قد يضطر المريض الفقير الى قطعها للوصول الى المكان الذى يقدم له الرعاية الصحية قد تكون عاملا مانعا ٠ ولكن على العموم فان العوائق الاقتصادية ، وان مثلت عقبة فى سبيل الحصول على الرعاية الصحية فى الدول النامية ، فانها — من الناحية التاريخية — تمثل عقبة أكبر فى الدول الرأسمالية ٠

وما قاله افلاطون من ان هناك نوعين من الطب أحدهما للأغنياء والثانى للفقراء ما زال صحيحا بالنسبة لمعظم أجزاء العالم ٠ فعندما تتحكم فى الطب اعتبارات « السوق » فان التفاوت بين نوعى الطب يظهر من صورة تفاوت فى مستوى الرعاية الصحية ٠ وعندما يمكن ازالة العوائق الاقتصادية عن طريق أساليب البر والاحسان أو عن طريق توفير الرعاية الصحية الحكومية ، فغالبا ما يحس الأغنياء أن بوسعهم شراء رعاية أفضل ومعاملة أرق عن طريق العيادات والمستشفيات الخاصة ٠ فالعيادات العامة أو المستوصفات الخيرية كثيرا ما تتسم بخصائص اجتماعية معينة تنفر كثيرا من الفقراء من الاستفادة منها استفادة كاملة ٠ كما أن البيروقراطية وانعدام العامل الانسانى وضعف الامكانيات وطول فترات الانتظار كثيرا ما تسم العيادات الخارجية فى المستوصفات الخيرية وتؤدى الى عدم الاقبال عليها ٠وفى المجتمعات التى تتسم بالفوارق الثقافية الواسعة فان التباعد الاجتماعى بين مقدمى الرعاية الصحية وبين متلقيها يكون من الكبر بحيث يجعل هذه الرعاية بغيضة لمن هم فى حاجة اليها ٠ ومن المعتقد ان العوائق الديموجرافية والاقتصادية والاجتماعية والثقافية والحضارية تؤثر أيضا الى درجة كبيرة على الجماعات البشرية من الدول النامية ، ففى كثير من تلك الدول فان الموقع المكانى للخدمة الصحية يحدد الطائفة التى يمكن أن تستفيد من تلك الخدمة ، ولا شك ان الأطباء وغيرهم من العاملين فى المجال الصحى يمثلون غالبا — فى الدول النامية ، الطبقة المحبوة أو المختارة فى المجتمع بسبب ما حصلوا عليه من تعليم أو تدريب بحيث يكون التعامل بينهم وبين المجتمعات غير المثقفة من مواطنيهم عسيرا ٠

وتلعب العوامل السلوكية دورا كبيرا أيضا ٠ فمن الظواهر النفسية المصاحبة للفقر تكثر أنواع من مظاهر السلوك تعوق استخدام وسائل الرعاية الصحية ويدخل

فى ذلك انخفاض ادراك مدى الحاجة الى تلك الرعاية وعدم تقدير الأهمية الحقيقية للطب الحديث • وفضلا عن ذلك فان الفقراء ، بما يحيط بهم من مشاكل متباينه ، قد تتاح لهم فرص رعاية صحية مناسبة ولكن التكاسل وعدم المبالاة - وهى ظواهر لصيقة بالفقر - قد تجعلهم يتقاعسون عن الحصول عليها • وكلما ازدادت حدة الفقر كلما تجلت المكونات النفسية المصاحبة له بروزا •

وأخيرا فان وضع المجتمع من حيث حضريته أو ريفيته أو أخذه بالأساليب الحديثة تشكل كلها عوامل اضافية • ففى الدول المتقدمة يكون استخدام الخدمات الصحية أكثر فى المجتمعات الحضرية عنه فى المجتمعات الريفية • ويبدو أن كمية « الطلب » على الرعاية الطبية منسوبة الى الحاجة الحقيقية اليها فى المجتمعات الريفية يكون غالبا أقل منه فى المجتمعات الحضرية •

وقد يعكس ذلك نتائج الفقر (وهو غالبا ظاهرة ريفية) والفوارق التعليمية والتفاوت فى ادراك مدى أهمية التيسيرات الطبية المتاحة • وقد أصبحت الفوارق بين المجتمعات الحضرية والمجتمعات الريفية أقل وضوحا فى الدول المتقدمة فى الخمسين سنة الأخيرة ، أما فى معظم الدول النامية فما زالت تلك الفوارق شديدة الوضوح •

● دراسة عن تونس - المنهج والنتائج :

اذا استعرضنا وضعنا الحالى من حيث معرفة العوامل التى تؤثر فى استخدام الخدمات الصحيه ، فاننا ندرك فورا ان الدراسات التى تتعلق بالدول النامية وتلك التى تتعلق بالبيئات الريفية فى الدول المتقدمة ما زالت قليلة • وان القلة من تلك الدراسات هى التى تعرضت تعرضا شاملا لتلك العوامل ، بل ان النادر من تلك القلة هو الذى رسم أسلوبا للعمل والتطبيق • وهذه المشكلة المعقدة التى تثير كثيرا من الاهتمام لدى السلطات الصحية كما تؤدى الى كثير من الجدل لدى الباحثين تستحق منا شيئا من الايضاح • واذا تعرضنا لدراسة التفاعل بين الخدمات الصحية وبين مستخدميها فان المدخل الشمولى للبحث هو الذى يسمح بتحديد المكونات الصحية والسكانية والبيئية والاقتصادية والاجتماعية وكذلك العوامل التنظيمية والادارية كما أن تحليل مدى مناسبة الخدمات الصحية يحتاج الى تحليل احصائى لكل من العرض والطلب من ناحية التكلفة ومدى اشباع حاجة المستفيدين ، وهذا عنصر هام بالنسبة لتخطيط وادارة وتقييم الخدمات الصحية •

وقد أجريت دراسة فى تونس بمعونة من هيئة الصحة العالمية فى الفترة من سنة ١٩٦٩ الى سنة ١٩٧٢ ، وأدت تلك الدراسة الى ابراز أن كلا العاملين اللذين يرتبطان بتوزيع نوع التسهيلات الصحية فى المناطق المختلفة من الدول النامية ، والعوامل السكانية والاجتماعية والاقتصادية التى تميز شعوبها ، تتفاعل كلها لتحدد المستوى الواقعى لاستخدام الخدمات الصحية • وقد استخدم الباحثون منهجا بسيطا من الناحية الفنية وغير مكلف من ناحية النفقة • ويتلخص هذا المنهج فى اختيار عينات سكانية واجراء مسح لها وبحث الخدمات الصحية وطرق التحليل التى ترمى الى تطوير المؤشرات الاحصائية • وقد طبق هذا المنهج فى دراسة أجريت بمحافظة نابول بتونس ، واشترك فى اجرائها وزارة الصحة التونسية ومنظمة الصحة العالمية • وجرى العمل باختيار عينة من السكان على أساس « مجموعات أسرية »

وتحليل السجلات الطبية لأفراد تلك الأسر ، في كل واحدة من المناطق السبعة (منها ثلاثة حضرية وأربعة ريفية) بالمحافظة ٠

وقد استخدمت المجموعات الأسرية بغرض الكشف عن العوامل - بالنسبة لشعب معين - التى تميز بين الاستخدام العالى والاستخدام المنخفض للخدمات الصحية ٠ وشمل البحث ٦٧٨ أسرة (منها ٤٤٦ أسرة حضريه و ٢٣٢ أسرة ريفية) تضم في مجموعها ٣٨٠٨ فردا ٠ وقد قررت معدلات استخدام الخدمات الصحية على أساس ما استخدم منها فعلا خلال خمس سنوات سابقة على بدء التجربة بواسطة أشخاص موجود عنهم سجلات طبية يمكن الرجوع اليها ٠ واتضح من الدراسة أن معدل الاستخدام كان بنسبة ٣٨ر٥ فى المائة من العينة كلها بينما كانت النسبة فى المناطق الحضريه ٨٨ر٥ فى المائة وفى الريفية ٤٦ر٢ فى المائة بالرغم من أن عدد الزيارات للمستشفيات بالنسبة لكل مرض كانت تقريبا متساوية ٠ وقد كشفت عمليه تحليل حالات تشخيص المرض الستة والثمانين الموجودة عن أن ٣٠ فى المائة من عبء العمل الطبى والاجتماعى للخدمات الصحية الداخلية فى الدراسة تقع من أربع مجموعات هى : البرد الحاد (٦ر١٠ فى المائة فى المناطق الحضرية و ٩ر١٣ فى المائة فى المناطق الريفية) والأنفلونزا (٩ر٥ فى المائة و ٤ر٣ فى المائة على الترتيب) والاسهال (٧ر٧ فى المائة و ٥ر٩ فى المائة على الترتيب) والتحصين ضد الأمراض (٧ فى المائة و ٢ر٣ فى المائة على الترتيب) ٠ وقد ثبت ان ثلاث مجموعات استوعبت حوالى نصف عدد الحالات التى تم علاجها عن طريق الخدمات الصحية وهى : أمراض الجهاز التنفسى والاضطرابات المعدية والمعوية الشديدة والأمراض الجلدية ٠ ولم تكن هناك الا فروق طفيفة فى أنماط تشخيص الأمراض فى الريف والحضر ٠

وقد غطى الاستقصاء المستخدم أنماطا ديموجرافية واقتصادية واجتماعية للمستقصين ومدى وعيهم بالحاجة الى الرعاية واستشارة الطبيب وكذلك تجاربهم مع دور العلاج (بما فى ذلك مسلكهم نحو تلك الدور ونحو العاملين بها) والعلاج الشخصى والعودة الى الطب التقليدى ٠ وقد قسم المستخدمون من مبدأ الأمر الى أربع مجموعات لتحديد العلاقة بين معدل استفادتهم من الخدمات الصحية وبين أنماطهم السلوكية وخصائصهم الاقتصادية والاجتماعية ٠ ولأغراض التحليل ، تم الاهتمام بمجموعتين فقط من المجموعات الأربعة هما : الأسر التى تلجأ الى الخدمات الصحية لجوءا واسعا ، أى أولئك الذين لتسعين فى المائة أو أكثر من أفرادها سجلات طبية ، والمجموعة الثانية هى تلك التى لأقل من خمسين فى المائة من أفرادها سجلات فى المائة من أفرادها سجلات طبية ٠ وظهر ان التباين بين سكان الحضر وسكان الريف من مستخدمى الخدمات الصحية شديد الوضوح كما يبدو من الجدول رقم (١) ٠

جدول رقم ١

الأسرة	الاستخدام		
	أ عالى ٩٠٪	ب منخفض ٥٠٪	ج المتبقى من أ ، ب
حضرية	٣٢ر٣	١٢ر١	٥٥ر٦
ريفية	١٣ر١	٢٩ر٩	٥٧ر٠

وقد ثبت من التحليل الأخصائى أن أولئك الذين استخدموا المرافق الصحية استخداما عاليا كانوا بصفة عامة أكثر الماما بالقراءة والكتابة من أولئك الذين استخدموها استخداما منخفضا وان ثمة فروقا اجتماعية وثقافية واقتصادية كانت واضحة بين المجموعتين • وفى كل من الأسر الحضرية والريفية الداخلة فى الدراسة كان مستخدمو المرافق الصحية استخداما عاليا بصفة عامة ممن يعرفون بشكل أفضل وسائل الوقاية من الأمراض المعدية • ومن ناحية أخرى فان مستخدمى المرافق الصحية الذين يعيشون فى البيئات الريفية ــ وخصوصا أولئك الذين استخدموا تلك المرافق استخداما نادرا ــ كانت شكاواهم من ان العلاقة بين الأطباء والمرضى لم تكن على ما يرام وأن المشورة الصحية والاجتماعية المقدمة لهم لم تكن مناسبة •

وقد افترضت الدراسة امكان اعتبار استخدام المرافق الصحية مؤشرا على التحضر وبذلك فان التحسن فى المستوى الصحى قد لا ينشأ نتيجة لخدمات المرافق الصحية فحسب بل نتيجة أيضا لعملية التغير فى المجتمع • ولهذه النتيجة أهميتها بالنسبة لحوالى ٨٠٪ من سكان العالم وتحمل الى الذهن ان مستقبل التنمية الصحية والتعليمية يجب أن يرتبطا بالتنمية الشاملة التى يكون الاهتمام فيها بالرعاية الصحية الأولية للمجتمع جزءا هاما • وهذا يستتبع ضرورة التلاؤم بين أوجه التنمية الصحية وغيرها كالتعليم والزراعة وصحة البيئة والنقل مع الاحتياجات الحقيقية للسكان •

وبالقدر الذى يمكننا فيه أن نعتبر الدراسة السكانية فى تونس نموذجا للوضع فى الدول النامية ، فان المسح انتهى الى النتائج الآتية :

أ ــ ان استخدام المرافق الصحية منخفض بالمقارنة بما يجرى عليه الحال من الدول الأكثر تقدما وأن الوحدات الصحية المتنقلة كثيرا ما تستخدم لعلاج الأمراض المعدية العادية وأن ٨٥٪ من جميع المرضى يزورون دور العلاج فى واحد فقط من أطوار المرض •

ب ــ بالرغم من ان بعض المرافق الصحية كانت متاحة ومسموحا بارتيادها مجانا لجميع السكان الا أن الدراسة أثبتت أن ٥ر٥٠٪ فقط هم الذين يلجأون اليها على مدار السنة •

جـ ــ ان معدلات استخدام المرافق الصحية أعلى بشكل واضح فى المجتمعات الحضرية عنها فى المجتمعات الريفية •

د ــ ان الأسر التى يكثر أفرادها من ارتياد المرافق الصحية تتسم عامة بما يلى : أنهم من سكان الحضر الذين يلمون بالقراءة والكتابة ولديهم بعض العادات الثقافية كقراءة الصحف ومعرفة اللغة الفرنسية ومشاهدة التليفزيون والمشاركة فى الندوات الاجتماعية والاقتصادية • كما كانت نسبة من يثقون منهم بالطب المحلى (التقليدى) أقل ، مع ايمانهم بقدرات الطب الحديث على منع الأمراض وعلى علاجها فضلا عن رضاهم عن المرافق الصحية المتاحة •

● الصحة والهجرة والتحضر :

لقد لوحظ من سنوات عدة أن الحياة الحضرية تؤدى الى احتمالات أكبر للتعرض للمرض · وقد عزا « جرينوود » ذلك فى العشريات الى أخطار الازدحام السكانى وما يؤدى اليه من سهولة انتقال الأمراض المعدية ·

وقد أيدت الدراسات الوبائية والمعملية هذا الرأى تأييدا قويا ·

ولوحظ من السنوات الأخيرة ان كثيرا من الأمراض المزمنة غير المعدية تتفشى بشكل أكثر بين سكان الحضر · وقد لا يكون من السهل تفسير هذه الملاحظة ،ومع ذلك فقد وضعت نظريات متعددة لمحاولة تعليل لماذا تحمل الحياة الحضرية خطرا أكبر على الصحة · وتقع هذه النظريات فى مجموعتين كبيرتين ، فتفترض الأولى منهما ان زيادة التعرض للمرض انما تعزى الى التلوث البيئى فى المناطق الحضرية ويرى أنصار المجموعة الثانية ان الأشخاص الذين يهاجرون من المناطق الريفية الى الحضر يتعرضون لضغوط اجتماعية خطيرة ونجحت هذه المجموعة الثانية فى تبرير الفروق الواضحة التى تشاهد بين صحة من يسكنون الحضر عادة وبين صحة أولئك الذين يهاجرون من الريف الى المدينة ·

ولا شك ان هناك هجرة واسعة النطاق من الريف الى المدن فى جميع دول العالم وخصوصا فى الدول النامية · ولتوضيح النتائج الصحية لهذه الهجرة فقد قامت منظمة الصحة العالمية بمجموعة من الدراسات الرائدة فى هذا الشأن ·

ان هناك أساليب متعددة تلحق بها بالصحة آثار مدمرة نتيجة للحياة فى الحضر :

ـ فالتلوث البيئى داخل مدينة ما قد يؤدى الى ظهور أمراض جديدة أو جعل الأمراض الموجودة أكثر فتكا · ويجد المهاجر من الريف الى الحضر نفسه معرضا لأخطار صحية شديدة كتلوث الهواء والماء وازدحام المرور والأخطار المهنية التى لم يصادفها فى بيئته الريفية · وطبقا لهذا الغرض العلمى فانه من المنتظر أن نجد زيادة فى أمراض بذاتها تصاحب أنواعا مناظرة من التلوث كما قد نجد فى البيئة الحضرية تفاوتا فى شدة المرض نتيجة لمستوى تركيز التلوث · ويعنى هذا الغرض أيضا ان صحة المهاجر قد لاتكون أكثر سوءا من صحة غيره من سكان الحضر الأصليين· وهناك من الدلائل ما يشير الى أن أخطارا بيئية شديدة وغير مألوفة قد تؤدى الى ارتفاع حاد فى نسبة الوفيات لأسباب عديدة مثال ذلك ما حدث فى سنة ١٩٦٦ من تلوث شديد للهواء وما صاحبه من انتشار نزلات البرد الحادة فى كثير من الدول ·

والواقع ان كل زيادة فى معدل الوفيات أو فى نسبة الاصابة بالأمراض فى كثير من المناطق الحضرية انما ترجع الى سبب محدد هو تلوث البيئة · وأخيرا فهناك قرائن على ارتفاع معدلات المرض بين من ولدوا فى الريف ثم هاجروا الى المدن عن أولئك الذين ولدوا أصلا فى المناطق الحضرية وظلوا بها ·

وقد حلل « كاسل » أخيرا فكرة ان الازدحام وكثرة الاحتكاكات الاجتماعية قد تتيح فرصا أكبر لانتقال الأمراض المعدية ، كما أشار الى أن العلاقة بين الازدحام وبين الصحة هى علاقة أكثر تعقيدا مما كان يبدو من قبل · فلو أدى الازدحام

الى مجرد زيادة فرصة الاصابة بالأمراض المعدية ، فان ساكن الحضر قد يصاب بمعدلات أعلى من هذه الأمراض فقط وخصوصا تلك التى يحمل الهواء جراثيمها. ولكن ، كما سبق أن لاحظنا ، فان معدلات الاصابة بجميع الأمراض تقريبا هى أعلى بين سكان الحضر.ومن العسير أيضا تقييم هذه النظريه بسبب اقتران الازدحام بظروف صحية أخرى غير مواتية مثل انخفاض المستوى الغذائى وضعف امكانية الحصول على الرعاية الطبية المناسبة .وأخيرا فاننا ما زلنا نجهل الكثير عن تفصيلات عملية التشابك الاجتماعى بين الأشخاص الذين يهاجرون الى المدن فالمفهوم ان بعض هؤلاء المهاجرين تقل اتصالاتهم الاجتماعية بعد استقرارهم فى الحضر .

ولا شك ان الحصول على الرعاية الصحية المناسبة فى منطقة حضرية سريعة النمو هو مشكلة كبرى بالنسبه للدول النامية . ومع ذلك فان الخدمات الصحية فى ريف تلك البلاد تكون أقل تقدما عنها فى الحضر . والأمر الأكثر شيوعا هو انتقال المهاجر من منطقة ريفية تعوزها تماما الرعاية الطبية المناسبة الى منطقة حضرية حيث تتوافر بعض تلك الرعاية وان لم تكن بالقدر الكافى .وزيادة على ذلك فانالمهاجرين قد يختلفون بعض الشىء عن بقية السكان الأصليين للمدينة من حيث مستوى المرض فالمعروف ان المدن تجتذب المرضى من سكان الريف بسبب ما يمكن أن تجدوه فيها من رعاية طبية . وقد أشار « ستالونز » الى أنه فى الولايات المتحدة الأمريكية توجد علاقة طردية بين كل من نسبة الأطباء الى عدد السكان ومعدل الوفيات من أمراض القلب .

وليس هناك دليل على ان معظم المهاجرين انما ينتقلون الى المدن بحثا عن علاج لأمراضهم ، وقد يكون الأمر أكثر تضليلا فيما لو كان المهاجر يحمل فى خصائصه الخلقية أو المكتسبة عوامل الخطر على صحته . لذلك يكون من المهم أن ندرس الحالة الصحية للمهاجرين قبل أن يهاجروا فعلا (أى وهم بعد فى البيئة الريفية) . وتجرى هذه الدراسة حاليا فى جزر توكلو وهى التى قد تبين مدى ما لكل عامل من أهمية .

وأخيرا فان الفكرة التى لاقت تأييدا كبيرا فى السنوات الأخيرة هى ان التغيير الاجتماعى يحمل فى ثناياه خطر المرض . وقد كتب « سايم » كثيرا عن العلاقة بين أمراض الشرايين التاجية وبين « التغيير » .

وقد يأخذ التغيير أشكالا متعددة : فقد يعيش الفرد فى فترة شبابه فى ظروف تختلف تماما عن الظروف التى نشأ فيها فى طفولته ، كما أن الأفراد الذين يغيرون مهنهم كثيرا يكون معدل المرض لديهم أعلى شأنهم فى ذلك شأن الذين يغيرون مساكنهم كثيرا أو أولئك الذين لا يتحركون بأنفسهم ولكن الدنيا من حولهم تتحرك بسرعة . وقد عزا « سايم » ارتفاع نسبة التعرض لأمراض الشرايين التاجية الى الانتقال من عالم فيه قوانين اللعب معروفة وواضحة الى عالم مختلف حيث القواعد فيه مجهولة . وقد قام هنرى كاسل باستعراض مجموعة من البحوث التجريبية على الحيوانات تدعم من مجموعها فكرة التركيبات المرضية الفسيولوجية المسئولة عن زيادة هذا المرض ، وان كانت بعض جوانبها ما زالت فى حاجة الى تفسير بالرغم من أن هناك دلائل على ان بعض المسئولية تقع على بعض التغيرات الهرمونية المعقدة .

وقد أدت هذه الأفكار عن الضغط الاجتماعى الى زيادة الاهتمام بموضوع مدى

تلاؤم المهاجر مع الحياة الحضرية الجديدة وعما اذا كان هؤلاء الذين يسهل تأقلمهم يعانون من المشاكل الصحيه بشكل اقل من آولئك الذين يجدونمشمه فى هـــذا الى التاقلم ويدعونا هذا الى التساؤل : ما الذى يجعل المهاجر ايسر تأقلما ؟ من المعتقد ان الدعم الاجتماعى مثل وجود أسرة أو أصدقاء من قبل فى المنطقة الحضريه او وجود تجمعات من أهل منطقته الريفية قد ييسر على المهاجر مشكلة التأقلم • وقد لاقى هذا الفرض بعض التأييد نتيجة لدراسة حديثة أجرتها جامعة كارولينا الشمالية حيث تبين آن النساء الحوامل اللاتى يعانين من أزمات فى حياتهن لاقين مضاعفات أقل أثنـــاء الولادة حين وجدن عوامل استقرار نفسى واجتماعى •

وهناك عدد من المسائل التى يجب التصدى لها لامكان دراسة الآثار الصحيـة للهجرة الى الحضر • فمن الدراسات الأساسية ضرورة قياس العوامل الصحيـــة والاجتماعية فى مجموعة من سكان الريف قبل اتخاذهم قرار الهجرة ثم إعادة قيـاس هذه العوامل بعد اتخاذ القرار (وقبل اتمام الهجرة فعلا) ثم الاستمرار فى قيـاس هذه العوامل فى فترات متتابعة بعد وصولهم فعلا الى المدينة • وتكرار هـــذه الاختبارات ينبغى أن يتم على عينات مختلفة من المجموعة اذ ان الاختبارات نفسهـــا قد تؤثر فى مدى التأقلم ، كما ينبغى أن تستمر الدراسة خلال فترة زمنية زمنيـــة طويلة • ومن غير المحتمل امكان اجراء مثل هذا النوع من الدراسات على مقيـــاس

وقد يمكن اجراء تجاربمتعددة أكثر سهولة مما سبق عن طريق مقارنة مجموعة من سكان الريف بمجموعة أخرى من سكان الحضر • ويمكن ترشيد هذه التجربـــة الأخيرة بأن تكون المقارنة بين أشخاص ريفيين وبين من يماثلونهم تماما فى الظروف ممن هاجروا الى المدينة • كما يمكن زيادة الترشيد عن طريق قياس مدى التأقلم مع الحياة الحضرية وايجاد علاقة بين هذا المقياس وبين صحة المقيمين أصلا فى الحضر وقد أجريت فعلا هذه التجارب المرشدة فى السنغال •

● دراسة عن السنغال : المنهج والنتائج :

لقد أجريت هذه الدراسة فى الفترة من سنة ١٩٧٠ الى سنة ١٩٧٣ بجهـــد مشترك بين منظمة الصحة العالمية وجامعـــة داكار والمركز الاقليمى بداكار لمكتب البحوث العلمية والفنية لما وراء البحار•

وقد قدمت وزارة الصحة ووزارة الشئون الاجتماعية وغيرهـــا من الوزارات بالسنغال المعاونة الفنية اللازمة لهذه الدراسة التى كان الغرض منها هو تحـــديد آثار الهجرة الى الحضر على صحة مجموعة من المهـــاجرين الذين انتقلوا الى داكار من منطقة نياكار الريفية التى تبعد عن داكار حوالى مائة كيلو متر وقد قورنت المجموعة الحضرية بمجموعة ريفية من أهل نياكار مع الأخذ فى الاعتبار تماثل الظروفالاجتماعية والديموجرافية والصحة الجسمية والعقلية وظروف الاسكان والهيئة المبـــاشرة • وتضمنت عملية تحليل النتائج من العينة الحضرية تحديد بعض العوامل المرتبطـة بالتأقلم مع البيئة الحضرية •

وفى الجزء غير الطبى من الدراسة ثم بحث النـــواحى الاقتصادية والاجتماعية والثقافية للهجرة نحو الحضر وقد كشف تقسيم المجموعة طبقـــا للسن وللجنس وللحالة الزوجية ان السكان المهـــاجرين الى الحضر هم الأكثر شبابا وانهم يضمون

ضعف عدد الاناث غير المتزوجات • وقد كانت الممارسة الدينية ذات شأن مهم في في المنطقة الريفيكة ولكنها تضاءلت بشكل واضح في داكار بين المهاجرين من الريف وقد تعكس هذه الحقيقة مدى نفوذ الاسلام الكبير بين السكان الريفيين • وكما كان متوقعا فان المستوى التعليمي مقيسا بسنوات التردد على المدرسة ومدى انتظـــام هذا التردد كان أعلى بين سكان الحضر عنه بين سكان الريف ، كما كان أعـــلى بشكل متميز بين الذكور البالغين عنه بين الاناث • وكشفت المقـــارنة بين الظروف الاجتماعية والاقتصادية للعينتين الريفية والحضرية عن وجود فروق واضحة في نوعية الغذاء وكميته ونوعية اللباس والسكن مما يعكس تغيرا في السلوك نتيجة لزيادة الثقافة والتحضر • وأخيرا فان الأسلوب الذى كان الريفيون والحضريون يدركون به حقيقـــة المشاكل الصحية وأسلوب التصدى لها لم يختلف كثيرا ومع ذلك فانه بينما ظـــل الذكور المهاجرون الى المدينة على ثقة بكل من أسلوب العلاج المحلى وأسلوب العـــلاج الحديث فان النساء في داكار كن أميل الى الثقة بأساليب الطب الحديث •

وقد تركزت الدراسة بصفة خاصة على ثلاثة مجالات من المجالات الطبية وهى : مقدمات الاصابة بأمراض الشرايين التاجية والأنيميا ثم الامراض المعدية • ولم تلاحظ سوى فروق طفيفة بين سكان الريف والحضر بالنسبة لمعظم مقدمات الاصابة بأمراض الشرايين التاجية غير أن العينات الحضرية كانت تتميز بنسبة كولسترول أعلى وأن معدلات تدخين السجاير بين الذكور فيها كان أكثر ارتفاعا • أما الأنيميا فكانت أكثر شيوعـا في المجتمعات الريفية بالنسبة للجنسين • وفيما يتعلق بالأمراض المعدية فقد تبين أن الملاريا والطفيليات المعوية والتدرن الرئوى كانت أكثر انتشارا في العينة الريفيـة أما الاصابة بالبلهارسيا فكانت كثيرة الانتشار سواء في العينتين الريفية والحضرية • وأجريت اختبارات للصحة العقلية من خلال استبيان يغطى جميع الحالات المرضـــية ذات الطبيعة الخفيفة والمتوسطة والحادة ثم تقييم النتائج بعد ذلك • وقد ثبت أنه بصفة عامة كان معدل انتشار هذه الحالات متساويا بين سكان الريف والحضر ولو أن ردود الفعل السايكوفسيولوجية كانت أكثر شـــيوعا في العينة الحضرية على حين كان الهبوط والارهاق أكثر شيوعا في العينة الريفية • ولم تلاحظ فروق في معدل القلق في العينتين • ويبدو ان هناك بعض الجماعـــات مثل النساء الشابات غير المتزوجات وجدن صعوبة في التأقلم مع الحياة الحضرية مما جعلهن في خطر كبير من الاصابـــة بأمراض معينة ، واذا ما أجريت دراسة لاحقة للاهتمام بهذا الأمر ، فان هذه الجماعات يمكن أن تستفيد كثيرا من الخدمات الاجتماعية المناسبة •

● الرعاية الصحية الأولية :

في نشرة حديثة لمنظمة الصحة العالمية اقترح تسمية الرعاية الصحية الأولية باسم « الصحة بواسطة الشعب » وهو تعبير يحمل المعنيين الفلسفي والعملي •

فمن الناحية الفلسفية يمكننا أن نعتقد ان المنظمات الأهلية باستخدامهـــا لقدراتها التوجيهية يمكن أن تكون نقطة البداية لخدمات الرعاية الصحية •

والرعاية الصحية الأولية هى أسلوب للرعاية يتعلق بمجتمع بعينه هو المجتمع المخصصة لخدمته وهى تتكون من أساليب ووسائل مناسبة وغير باهظة التكاليف ومقبولة من المجتمع • وفي حدود ما تسمح به الظروف فانه من الأفضل أن تكون القوى

البشرية العاملة فى تلك البيئة وكذلك المعدات والتجهيزات والاعتمادات المالية منبثقة جميعها من نفس المجتمع .

والمجهود الأكبر فى سبيل الرعاية الصحية الأولية ينبغى أن يبذل فى المناطق النائية من الدولة ما دام ذلك مستطاعا ، ومع ذلك ينبغى أن تكون تلك الرعاية جزءا لا يتجزأ من النظام الصحى الاقليمى أو الوطنى . وتحدد نشرة منظمة الصحة العالمية السابق الاشارة اليها خمس وظائف للمنظمات الأهلية وهى : تحديد الأولويات ، تنظيم جهود الجماعة لمواجهة المشاكل التى لا يمكن حلها بالمجهود الفردى (مثال ذلك : توفير المياه الصالحة وتوفير المرافق الصحية الأساسية) ، اضفاء الشرعية على جهود العاملين فى مجال الرعاية الصحية الأولية ، تقديم العون المالى اللازم للخدمات ، الربط بين الأنشطة الصحية وغيرها من الأهداف الأكبر للمجتمع .

ويمكن للمجتمع أن يحدد الأولويات الصحية باستخدام معايير أربعة وهى :

- مدى اهتمام المجتمع بالمشكلة .
- مدى خطورة المشكلة .
- مدى شيوعها بين عدد كبير من السكان
- مدى قابليتها للسيطرة عليها .

وبمجرد تحديد الأولويات فانه يمكن البدء باتخاذ الاجراءات التنفيذية المناسبة بما فى ذلك اختيارالعاملين فى مجال الرعاية الصحية الأولية وتدريبهم وتمويلهم وحفزهم على العمل .وقد أصبحت مواصفات« عامل الرعاية الصحية الأولية »محددة الآن تماما . فهذا العامل ليس طبيبا ولا ممرضا ولا مهندسا صحيا ولا خبير تغذية ، ولكنه شخص يمارس على المستوى المحلى بعضا من واجبات كل من هؤلاء ولا شك ان حقيقة كونه مقبولا من المجتمع الذى يعمل فيه ومحلا لثقته لا تقل شأنا عما يحصل عليه من تدريب .

وقد وجد ان العامل فى مجال الرعاية الصحية الأولية يكتسب بمضى الوقت هو والمنظمات الأهلية ، القدرة على ادراك مناسب للعلاقة الوثيقة بين المشاكل الصحية النوعية المحلية وبين الوضع الاجتماعى والاقتصادى للمنطقة ككل . فسوء التغذية فى الحضر - مثلا - يمكن ننظر اليه كنتيجة لأسلوب انتاج الغذاء فى المناطق الريفية الذى قد يرتبط بدوره بالوضع السياسى كما هو الحال فى الصين أو فى جمهورية تنزانيا المتحدة . وينبغى أن نلاحظ أن الرعاية الصحية الأولية والعاملين فى مجالها يعتمدان على استخدام المعلومات العلمية الحديثة المتاحة والتكنولوجيا الصحية جنبا الى جنب مع أساليب الممارسة المحلية المقبولة والنافعة وربطها بمنجزات النظام الصحى كله التى ينبغى أن تكون معروفة - بالقدر المناسب - للعامل فى الرعاية الصحية الأولية بحيث يقدم النصيحة بشأنها لمرضاه .

وقد ظهر مقال صحفى عن الرعاية الصحية الأولية ، يتضمن أن معظم المادة العلمية المتعلقة بالموضوع تفتقر الى التوثيق كما أنه غالبا ما يطغى الاهتمام بأحد أشكال الرعاية الصحية الأولية على شكل آخر لها . ويختتم المقال بأن المادة العلمية المتعلقة بالرعاية الصحية الأولية يمكن تقسيمها الى ثلاث مجموعات :

١ ـ مادة علمية فكرية وتنظيمية ٠

٢ ـ مادة علمية تقييمية ٠

٣ ـ مادة علمية وصفية ٠

والموضوعات الفكرية هى أساسا موضوعات فنية وغالبا ما تكون أعمالا نظرية لا يمكن تحويلها لنظم عمل ٠ أما الكتابات التقييمية فتصف المصاعب التى نواجهها فى محاولة اجراء تحليلات احصائية على أساس بيانات غير كمية ٠ أما الكتابات الوصفية فغالبا ما ينتقص من قيمتها كونها تنظر من زاوية واحدة هى الرأى السياسى للكاتب ٠ وبصفة عامة يمكننا القول بأن جميع البحوث فى مجال الرعاية الصحية الأولية ما زالت فى مرحلة التطور ولكن لا ينبغى أن يقودنا ذلك الى الانزعاج اذ أن تلك الرعاية هى خدمة للشعب تحاول أن تتلمس احتياجاته مما يجعلها ضعيفة الصلة « بالعلم » بمعناه المجرد البارد الموضوعى ٠

وهناك نشرة حديثة تضع اطارا لتقسيم أساليب قياس النواحى المختلفة لنوع الرعاية الصحية ٠ وقد يكون هذا المدخل مفيدا فى اتخاذ القرارات عن الأماكن التى تحتاج الى مد الرعاية الصحية الأولية اليها والكيفية التى يتم بها ذلك المد ٠

وتقع غالبية الكتابات عن الرعاية الصحية الأولية ضمن القسم الثالث أى القسم الوصفى ٠ وسنلتزم بالأسلوب الوصفى فى تقديمنا لأمثلة مختارة من أنشطة الرعاية الصحية الأولية القائمة فعلا ٠ وقد تم اختيارها لتمثل أنماطا مختلفة نتيجة لاختلاف الظروف البيئية والاجتماعية والاقتصادية والسياسية ٠

وقبل أن نقدم هذه النماذج فقد يكون من المفيد ان نلاحظ أن مجموعة البنك الدولى قد ناقشت فى نشرة حديثة موضوع الرعاية الصحية الاولية وعلاقتها بالتنمية الاقتصادية للريف ٠

وقد وصلت تلك المجموعة الى نتائج مقاربة لما وصلت اليه جماعة مشتركة من منظمة الصحة العالمية واليونيسيف فى دراسة لهما عن الحاجة الى الرعاية الصحية الأولية وأهمية الربط بينها وبين النواحى المختلفة للتنمية الريفية ٠

ومن أهم ما توصلت اليه الدراستان ان الظروف الصحية للفقراء فى جميع أنحاء العالم متماثلة بصفة أساسية والنموذج المرضى الأساسى الذى يعانون منه هو ما يتصل بالتلوث بفضلات الأمعاء البشرية وأمراض سوء التهوية وسوء التغذية ٠ وهذه العوامل هى السبب الرئيسى فى غالبية حالات الوفاة بين أفقر السكان فى الدول النامية ١٠ كما أبرزت الدراسة ان هناك ارتباطا واضحا بين متوسط دخل الفرد فى الدولة النامية وبين الحالة الصحية وان من بين طرق رفع المستوى الصحى العام ، محاولة رفع مستوى المعيشة ٠ ويمكن تبين هذه العلاقة بين متوسط دخل الفرد وبين الحالة الصحية من اجراء مقارنة بين بعض الدول الافريقية التى تتميز بأقل متوسط دخل للفرد فى العالم وأقل مستوى صحى ، وبين بعض دول أمريكا اللاتينية التى تعتبر من أغنى الدول النامية فى العالم والتى تعيش فى ظروف صحية تقارب مثيلتها فى الدول المتقدمة ٠ وقد اختتمت الدراسة كما يلى :

« ان ما تنفقه الدولة لتحسين نوع الحياة للفقراء بها يمكن تبريره على أسس أخلاقية واقتصادية بالرغم من ان التفاعل المعقد والديناميكى للقوى الديموجرافية والاجتماعية والثقافة التى تتأثر بالحالة الصحية للعمال تجعل من العسير تحديد الحجم الأمثل لتلك النفقات من وجهة النظر الاقتصادية . »

●● امثلة تصوز تجارب بعض البلاد :

● الصين : مدخل صحى متعقل

تم فى الصين توجيه جميع السكان بصفة أساسية نحو الوقاية من المرض ونحو الرعاية الصحية الأساسية من خلال توجيهات القيادة السياسية العليا وبصفة خاصة تلك التوجيهات الصادرة من الرئيس السابق ماوتسى تونج . وفى أوائل الخمسينات والستينات نظمت حملات صحية جماهيرية لضمان اثارة اهتمام كل فرد من السكان وضمان مشاركته الفعالة على أساس ان هذه المشاركة تمثل واجبا وطنيا نحو البلاد ونحو نفسه . وقد استهدفت تلك الحملات توجيه جماهير المتعلمين نحو بناء المرافق الصحية والمحافظة على النظافة فى مساكنهم وفيما يجاورهم وقد شجعت الحكومة الأفراد جميعا لممارسة العناية الصحية الوقائية وعلى أن يهتم كل منهم بعلاج ما يشكو منه من أمراض على أساس ان المرض عدو يجب قهره لسلامته الشخصية وسلامة جيرانه .

وفى سنة ١٩٦٥ أصدر الرئيس ماو « توجيهات ٢٦ يونيو » التى ألقت الضوء على الاحتياجات الصحية للمجموعة الضخمة من سكان الريف الصينى وعلى عجز الخدمات الصحية القائمة عن توفيرها لهم . وقد أدى ذلك الى نشوء من يسمون بالأطباء الحفاة وهم من شباب الريف الذين يتم اختيارهم محليا ويتلقون تدريبا رسميا لمدة ثلاثة شهور عن استخدام الطب الصينى التقليدى والطب الغربى ويعقب ذلك تدريب فى مكان العمل تحت اشراف مناسب . ويعمل الاطباء الحفاة فى المجتمعات الريفية كعمال زراعيين منتظمين ويقدمون الرعاية الصحية خلال جزء فقط من وقت عملهم ضمن فرق الانتاج (فرق الانتاج هى أصغر تقسيم تنظيمى للكوميونات التى ينقسم اليها كل الريف الصينى) وتضم كل فرقة ما بين مائة شخص ومائتين . ويضم كل كميون ما بين عشرة محطات صحية وثلاثين محطة خدمة كتائب الانتاج التى يضم كل منها ما بين خمسمائة عامل وثلاثة آلاف عامل . وتتضمن الرعاية التى يقدمها الأطباء الحفاة علاج الأمراض الصغرى واتخاذ الاجراءات الوقائية من الأمراض ونشر الوعى الصحى سواء فى المحطات أو فى الحقول فضلا عن اشرافهم على متطوعى الرعاية الصحية الذين يعملون فى مجال المرافق الصحية .

ويبلغ عدد الأطباء الحفاة فى الصين الآن حوالى المليون شخص وذلك بخلاف الأطباء العاملين فى المصانع وخلاف « العمال الطبيين الحمر » الذين ينشطون للعمل فى كل زقاق من أزقة المدن . ومن أبرز مهام عمال الصحة الصينيين العمل على تقليل معدل المواليد وقد كللت جهودهم بالنجاح بسبب ما يتصفون به من يقظة دائمة ومن علاقات شخصية مباشرة فضلا عما يبذلونه من جهود فى التوعية .

ولما كانت الرعاية الصحية الأولية جزءا من النظام الصحى القومى الذى يدار

بطريقة لا مركزية على مستوى الكوميون ، فان الامكانيات الصحية يتم التخطيط لها وتمويلها محليا مما يجعل الفوائد التى تعود منها متفاوتة فيما بين المناطق الحضرية والمناطق الريفية . وتقوم المصانع فى المدن بالانفاق من اعتمادات مخصصة لأغراض الرعايه الصحية والاجتماعية ويتم تمويلها عن طريق تخصيص عشرة فى المائة من اجمالى مهايا العمال للأغراض الصحية وتخصيص ما بين ٢ و ٣ فى المائة من تلك المهايا للأغراض الاجتماعية . ويقال أن هذه النسب عبارة عن معونات من الحكومة وليست استقطاعات من أجور العمال . وتقدم الخدمات العلاجية لعمال المصانع مجانا خصما من تلك الاعتمادات بينما تتقاضى العيادات القائمة فى الأزقة المجاورة رسما من المرضى لمواجهة نفقات تلك العيادات ، الا فى دور العلاج التى تقام على أساس تعاونى طبى والتى يسدد لها المرضى اشتراكا سنويا .

وقد أقامت حوالى سبعون فى المائة من كتائب الانتاج نظما للرعاية الصحية التعاونية فى الريف الصينى حيث يسدد العضو الذى يرغب فى الانتفاع بخدمات ذلك النظام مبلغا سنويا ثابتا يضاف اليه معونة تقدمها كتيبه الانتاج أو صندوق رعاية فريق الانتاج . وهناك اختلافات ذات شأن اذ بينما يجرى العمل فى بعض الجهات على تقديم الخدمات الطبية كلها بالمجان فان المريض فى جهات أخرى يلتزم بسداد رسم اضافى صغير .

أما فيما يتعلق بزيارة الأطباء بما فى ذلك زيارة الأطباء الحفاة فان على المريض أن يسدد على الأقل رسم تسجيل زهيد .

ويبدو ان الرعاية الصحية الأولية هى جزء أساسى من النظام الصحى القومى الصينى ولذلك فانه من العناصر الهامة للنظام ضرورة تقديم الرعاية الصحية المتاحة للجميع وخصوصا لتلك الفئات التى كانت محرومة من تلك الرعاية من قبل .

ولعل أبرز ملامح برنامج الرعاية الصحية الأولية الصينى هو مدى اتساع نطاقه فبارتباطه بحملات التوعية الصحية الجماهيرية فى توكيدها على ضرورة تقوية الرعاية الصحية فى المناطق الريفية التى تضم ٨٥ فى المائة من سكان الصين فان جذوره قد رسخت بين سكان تلك المناطق التى لا يفصلها عن بعضها البعض مسافات تذكر بحيث أصبحت المحطات الصحية متوافرة فى فرق العمل وفى الكوميونات مما أتاح للبرنامج الصينى فرصة خلق شبكة شاملة من الرعاية الصحية المهنية والمحكمة الرقابة فى الريف كخطوة نحو تغطية أقاليم الصين كلها ببرنامج متكامل للرعاية الصحية الأولية .

● جمهورية تنزانيا المتحدة : اعادة توطين السكان عون للرعاية الصحية المبسطة

لقد تم وضع برنامج الرعاية الصحية الأولية فى جمهورية تنزانيا المتحدة ضمن اطار الجهود الحكومية لتحسين الخدمات الصحية الأساسية فى المناطق الريفية كجزء لا يتجزأ من خطة التنمية الاجتماعية والاقتصادية الشاملة للبلاد .

وكان من أكبر العقبات فى طريق تنمية هذه الدولة الشاسعة الارجاء ، تشتت سكانها فى مناطق متفرقة . وقد بذلت أخيرا محاولة لحل هذه المشكلة بتجميع

السكان فى مجتمعات أكبر مساحةوأقدر على التكامل الاقتصادى تسمى قرى «أوجاما» وتضم كل قرية منها ما بين مائة أسرة وخمسمائة أسرة يعملون معا بشكل جماعى ٠ وقد ساعدت هذه الاستراتيجية على تيسير امداد تلك القرى بالمياه الصالحة للشرب وبالمرافق الصحية الى جانب زيادة انتاجية المزارع ٠ وقد اتخذت الحكومة تلك القرى كقواعد للخدمات الصحية ولحملات التوعية الصحيـــة مما ســـاعد فى عـــلاج الأمراض المعدية والحد من انتشارها ٠

وتقوم الحكومة بالاعلام بطول البلاد وعرضها لتوكيد ضرورة الاعتماد على النفس فى مقاومة الأمراض المعدية ٠ وهنـــاك مشاركة قوية فى التخطيط من جـــانب المجتمعات التنزانية كما تشجع الحكومة الأفراد على انشاء المرافق الصحية الخاصة بهم ، وهم الذين يتولون اختيار العاملين فى المجال الطبى فى منطقتهم لتوفير علاج الأمراض الصغرى ٠ ومن بين الامكانيات التى أمكن توفيرها انشاء مستوصفـــات ريفية بواقع مستوصف لكل قرية يتراوح عدد سكانها ما بين ستمائة وثمانيـــة آلاف نسمة لتقوم بفحص المرضى وتقديم العلاج اللازم وكذلك تقديم الخدمات الصحية للأمهات وللأطفال مع انشاء فرق صحية متنقلة لتقديم الرعاية الصحية للمنـــاطق ذات الاعداد القليلة من السكان ٠

ومنذ بدأ ذلك البرنامج فى سنة ١٩٧٢ / ١٩٧٣ فقد أمكنه تقديم الرعـــاية الصحية الأولية لأكثر من ثلاثة ملايين شخص عن طـريق المراكز الصـــحية التى أنشئت فى ٥٥٠٠ قرية ٠ كما قدمت الخدمة لحوالى ١٣ مليون فرد عن طريق ١٥٥٥ مستوصف يدعمها ٦٩ مركزا صحيا و ١٢٨ مستشفى ويتقدم البرنامج تقدما سريعا لخدمة أعداد أكبر من السكان ٠

وقد صادف برنامج الرعاية الصحية الأولية فى تنزانيا نجاحا ملحوظا ،وبسبب اتجاه القائمين عليه نحو تخفيض تكلفة الخدمة الى أقل مستوى ممكن لمواجهة ضـــعف الامكانيات فانه قابل للتطبيق فى بعض الدول الافريقية المجـــاورة التى تعيش فى نفس الظروف ٠

● فنزويلا : هرم شامخ من الرعاية الصحية المبسطة

تتميز الرعاية الصحية الأولية فى فنزويلا بما يسمى أسلوب « الطب المبسط» الذى تبنته وزارة الصحة فى سنة ١٩٦٢ كمحاولة منظمة لتقديم الرعاية الصحيـــة الأولية الى سكان المناطق الريفية المتباعدة ٠ وقد بدأ التفكير فى البرنامج نتيجـــة للحاجة الملحة لتقديم الرعاية الصحية الى سكان المناطق الريفية التى تتباعد عن بعضها البعض والتى لم يكن من الممكن حصولها على رعاية طبية تقليدية بسبب ضـــعف الامكانيات المتاحة ٠ ويمثل هذا المشروع مدخلا مبسطا وعمليا لتقديم رعـــاية صحية بدائية لسكان الريف ٠

والرعاية الصحية الأولية فى مشروع « الطب المبسط » تتشكل أساســـا من شقين ، شق وقائى وآخر علاجى ويقوم على شبكة من المستوصفات التى تنشـــأ فى القرى وفى المراكز الصحية الريفية ٠ ويعين فى كل مستوصف أو مركز عـــامل صحى واحد بعد حصوله على تدريب يؤهله لتأدية عمله ٠ وهذه المســـتوصفات والمراكز الصحية هى الخط الأمامى فى نظام « الخدمة الصحية القومى » الوليد ،

والذى يرتكز على الشبكة الاقليمية « للخدمات الصحية التعاونية » التى تدار مركزيا والتى تمتد الى ١٢ وحدة سياسية من بين الـ ٢٣ وحدة التى تتكون منها البلاد ٠ وهذا الخط الاول يعلوه ثلاثة مستويات تنظيمية تعتبر هى الهيكل الذى يدعم هذا الخط الأول ٠ وتتكون هذه المستويات الأعلى من : « المديكاتورا » أو المركز الصحى الريفى الذى يعمل به طبيب وعدد من المعاونيين الصحيين ويقدم الرعاية الطبيه للمناطق شبه الريفية كما يقدم بعض الخدمات الأخرى كتوفير أسرة للمرضى فى المناطق التى يسكنها عدد كبير نسبيا من السكان ٠ وهناك أيضا « المركز الصحى » وهو نقطة الاشعاع الصحى فى المنطقة (وتوجد بالبلاد ٨٥ مركزا منها) وتقدم هذه المراكز الخدمات التى تقدمها المستشفيات ويعمل بها أطباء للخدمات الطبيه الأساسية ٠ وهناك مستوى رابع يتمثل فى مركز خدمات الولاية أو المنطقة ويقدم الخدمات المتخصصة التى تقدمها المستشفيات عادة (أمراض عقلية ، درن ٠٠ الخ) ٠

والمساعد الصحى هو العامل الصحى الأساسى فى فنزويلا ٠ فهو (أو هى) الذى يعمل فى المستوصف الريفى ويخدم من ٥٠٠ فرد من السكان الى بضعة آلاف منهم وعليه أن يكون تحت الطلب دائما فى حالات الطوارىء بالاضافة الى ساعات العمل الثمانية اليومية ٠ ويختار هذا المساعد الصحى من بين الشباب من سن ١٨ سنة حتى ٤٠ سنة ويشترط أن يكون من بين أهالى المنطقة التى سيعمل بها وأن يكون مقبولا من القيادات المحلية وقضى على الأقل ست سنوات فى المدارس الابتدائية ٠ ويستمر تدريبه لمدة أربعة شهور بحيث يستوعب دليلا تفصيليا من التعليمات ، ثم يتم تدريبه عن طريق قضاء فترة من العمل تحت اشراف المرضة المشرفة ٠ ويوجه نظر المساعد الصحى الى ضرورة مراعاة الجانب الانسانى فى معاملة المرضى ، وضرورة المحافظة على سرية أمراضهم ، ومراعاة حدود اختصاصه بتحويل الحالات الأكثر صعوبة الى المستويات الطبية الاعلى ٠ وتختتم فترة التدريب بمنح المساعد الصحى شهادة رسمية تتيح له ممارسة العمل فى مستوصف ريفى تحت الشروط المقررة ٠ وبالنسبة لواجبات المساعد الصحى فان العناية بالأمهات والمواليد تأخذ المقام الأول ، ويتضمن ذلك المتابعة المستمرة للنساء الحوامل وحنهن على الولادة تحت اشراف صحى سليم ، وكذلك الاشراف على المولدات المحليات وتعريفهن بوسائل التطهير والتعقيم والاشتراك معهن فى الزيارات المنزلية فى حالة اختيار الحوامل للولادة بالمنزل وهناك واجب آخر مهم للمساعد الصحى هو تنفيذ العلاج للأمراض التى يستطيع اكتشافها وتحديدها ٠ ويتم تقديم التوعية الصحية للمرضى أثناء انتظارهم للكشف عليهم بالمستوصفات وكذلك من خلال الزيارات المنزلية ، وعن طريق اعداد فصول خاصة للأمهات ونوادى للأطفال واجتماعات للأهالى ٠ ومن بين واجباتهم الهامة تسجيل المواليد والوفيات والانتباه الى ظهور بعض الأمراض المعدية ٠

وقد تزايد دور المساعدين الصحيين فى تشجيع الأصلاح الاجتماعى وزيادة الأنشطة التى تعمل على تطور المجتمع كتحسين الأحوال المنزلية والزراعية ، بل ان بعضهم قد أصبحوا قادة حقيقيين لمجتمعاتهم ٠ وفى نهاية سنة ١٩٧٣ كان قد تم تدريب ٧٩٢ مساعدا صحيا كما كانت شبكة الرعاية الصحية الأولية قد شملت ٣١٥ مستوصفا و ٤٩٦ ميديكاتورا لخدمة ٢٨٠٠٠٠ من سكان الريف البالغ عددهم ٣ر٢

مليون نسمة • ويتم تمويل البرنامج من أموال الحكومة ولكن يتم تشجيع الأهالى على المشاركة فى نفقات صيانة وتسيير المستوصفات والمساهمة النوعية فى انشائها وتزويدها بالامكانيات •

ويتميز برنامج « الطب المبسط » بأنه نظام شمولى حل محل الأنظمة السابقة التى قامت على جهود متفرقة لا رابط بينها • وبالرغم من ان نجاح البرنامج قد عوقه الى حد ما المشاكل الادارية ومشاكل الموظفين الا أنه قد نجح فى بسط الرعاية الصحية الى بعض المناطق التى لم تنل أدنى قدر من الاهتمام من قبل •

● كوبا : مدخل سياسى للمشاكل الصحية

تتمتع كوبا حاليا بنظام للخدمة الصحية يشمل جميع سكانها تقريبا ، مع نظام للمتابعة للتأكد من أن كل مريض قد نال مستوى الرعاية المناسب له • ولم يكن الأمر كذلك دائما من قبل ، اذ أنه حتى سنة ١٩٥٩ كان شطر كبير من سكان الريف محرومين تماما من أى شكل من أشكال الخدمة الصحية • وقد حدث التغيير نتيجة للثورة السياسية التى حدثت سنة ١٩٥٩ ومنذ ذلك الوقت اعتبرت الرعاية الصحية استثمارا سياسيا ممتازا • وتقدم الخدمات الصحية بالمجان وتديرها الدولة على أساس أن صحة الاهالى هى مسئولية الدولة وان الخدمات الصحية يجب أن تكون متاحة الى جميع السكان الذين عليهم أن يشاركوا بنشاط فى العمل الصحى •

وقد تم تدريب عدد كبير من المعاونين وفى سنة ١٩٦١ تقرر ان يقضى كل طبيب حديث التخرج فترة خدمة ستة شهور فى المناطق الريفية ووضعت الترتيبات لبسط الخدمات الطبية الى جميع السكان • كما حل محل الطبيب العلاجى القديم، مجموعة من الأطباء ذوى النظرة الشمولية بحيث يمكنهم العمل فى مجال الطب الوقائى والبيئى والتأهيلى والعلاجى • وكانت أهم خطوة اتخذتها الحكومة هى توزيع الطعام على الأهالى • وقد شوهدت نتائج باهرة فى بعض المناطق فقد انخفض معدل الوفيات من أمراض الاسهال من ٦٨ حالة وفاة لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان من سنة ١٩٦٢ الى حوالى ١٥ حالة لكل ١٠٠٠٠٠ من السكان فى سنة ١٩٧٢ • كما تحسنت المؤشرات الصحية الأخرى ولكن ليس بنفس المعدل • وكان معدل وفيات الأطفال ٣٣ فى سنة ١٩٥٨ فأصبح ٢٧ فى سنة ١٩٧٣ كما هبط معدل الوفيات الكلى من ٦ر٥ الى ٨ر٥ فى نفس الفترة •

● النيجر : العون الذى يقدمه المتطوعون يعمل على تخفيض النفقات الصحية :

اعتمدت جمهورية النيجر على جهود المتطوعين لتغطية الاحتياجات الصحية الأولية للسكان الذين يعيشون فى المناطق النائية • وفى سنة ١٩٦٣ تم تدريب أول « عمال صحيين قرويين » على أعمال العلاج الأساسية وتحسين الظروف الصحية وتطوير أساليب التغذية الانسانية فى قراهم • وحوالى سنة ١٩٧٠ كان قد تم التكامل بين العديد من المشروعات الرائدة ، كما تم نشر التدريب تدريجيا وتنظيمه وما حلت سنة ١٩٧٤ حتى كان لدى النيجر ٧٨٠ عاملا صحيا قرويا و ٤٦٧ مولدة قروية • وفى نفس الوقت تم تطوير المستوصفات القروية لتصبح مراكز صحية

قروية يمكنها وضع خطط صحية اقليمية كما استمر تدريب وتعليم المولدات القرويات والعمال الصحيين القرويين • وفي نفس الوقت ظلت النفقات عند أقل قدر ممكن اذ يعمل العمال الصحيون القرويون على سبيل التطوع ولا يحصلون على أجر • واقتصرت النفقة على تكاليف البرامج التدريبية وبرامج تجديد المعلومات وأثمان المعدات الطبية والبنزين اللازم للسيارات التى تنقل العمال والمعدات •

وفى سنة ١٩٧٠ بدأ تنفيذ مشروع رائد فى منطقة « مارودى » حيث كانت تنتشر الأمراض المعدية الخطيرة والطفيليات وحيث كان سوء التغذية منتشرا بين الأطفال • وبدأ المشروع بفتح الصيدليات وتدريب العمال الصحيين القرويين والمولدات • وتشرف على الصيدلية القروية واحدة من المرضات من أقرب منشأة صحية ويتم تغييرها كل شهر ويكون من واجبها خلال فترة نوبتها ملاحظة حالة النظافة العامة فى القرية وتزويد الصيدلية بما ينفد من الأدوية التى توزع مجانا والتنبيه الى أى اهمال أو عدم كفاءة من جهة العمال الصحيين القرويين •

وقد أدى ارتفاع مستوى الرعاية الصحية فى القرية الى حد أنه من النادر أن ترفض احدى القرى تطوير المستوى المهنى للعمال الصحيين القرويين بها •

● السودان : مدخل مركب للرعاية الصحية الأولية

فى سنة ١٩٧٥ أجريت دراسة متعمقة عن أساليب البرمجة الصحية أعقبها قيام حكومة السودان بمعونة منظمة الصحة العالمية باعداد « برنامج صحى قومى » وقد ارتبط بالبرنامج خطتان طويلتا الأجل أعدتا أيضا بمعونة منظمة الصحة العالمية وتعلقتا أساسا بمشكلة الرعاية الصحية الأولية فى المنطقة الجنوبية وفى المناطق الأربعة الأخرى من البلاد وخصوصا المديريات الأكثر تأخرا فى الشرق وفى الغرب حيث يعيش السكان حياة ريفية وبدوية •

وهذه الدراسات هدفها تقييم أساليب العمل والاجراءات التى اتبعت فى السودان للبرمجة القومية ولوضع برنامج الرعاية الصحية الأولية • وفى هذا الاطار فان البرمجة الصحية ووضع البرنامج الصحى يعتمدان أساسا على عملية اتخاذ قرار جماعى يأخذ فى اعتباره الظروف الفنية والديموجرافية والثقافة والاجتماعية والاقتصادية والمالية والسياسية والادارية • ومن الناحية العملية فان الجهود التى بذلت لوضع البرنامج أخذت فى اعتبارها مؤشرات أخرى زيادة على ما سبق مما جعل الدراسات التى أجريت بالسودان نموذجا حقيقيا للتعاون القطاعى •

وقد صمم هذا المدخل ضمن الاطار الكلى للتنمية الاقتصادية والاجتماعية ، متخذا الخطوات التالية : تحديد الأهداف ثم اعداد الاستراتيجيات ثم تحليل المعوقات التى تتضمنها تلك الاستراتيجيات ثم تنمية البرامج الصحية من واقع هذه الاستراتيجيات ثم تقدير التكاليف من حيث رأس المال المستثمر والنفقات المتكررة ثم وضع الجداول الزمنية للأعمال التمهيدية ثم لنواحى التنفيذ المختلفة •

وقد تضمن هذا الأسلوب وضع المعايير وتحديد الاهداف لبرنامج الرعاية الصحية الأولية ككل خصوصا فيما يتعلق بالاستراتيجيات اللازمة لتعميم الخدمة فى التجمعات السكانية الريفية والبدوية • وتعتمد هذه الاستراتيجيات اعتمادا كبيرا على مشاركة السكان فى اطار النظم الشاملة لتنمية المجتمع •

● **ختـام**

فى خلال العشر سنوات الأخيرة بدأت بعض الحكومات وبعض المنظمات الدولية بل وبعض الجماعات البشرية فى مواجهة المشاكل الضخمة للفقر وللمرض وللموت عن طريق الرعاية الصحية الأولية · وفى بعض الحالات ، كان الاهتمام متمثـــلا فى مد الخدمات الموجودة فى المراكز الحضرية الى القرى وفى حالات أخرى اتخذت الاجراءات لايجاد ارتباط وثيق بين الاعتبارات السياسية والاقتصادية والاجتماعية، بينما لجأت حالات ثالثة الى البدء بالتحسينات الأساسية من مستوى القرية · ولم تكن أساليب العمل المستخدمة متماثلة فى جميع تلك الحالات ، ولو أنه يمكننـــا أن نقرر ان كل أسلوب استخدم حقق قدرا من النجـــاح · وقد أمكن ، عن طريق استخدام الأساليب الصحية الأساسيةوتوفير الطعام والتعليم والمساعدةفى التمويل، أمكن عن طريق ذلك كله رفع المستوى الصحى لكثير من الجماعات البشرية · وللأسف فانه لا تتوافر بيانات كافية عن أى أسلوب من تلك الاساليب بما يسمح لنا بالقول بأن هذا الأسلوب أو ذاك هو الأسرع أو الأقل تكلفة أو الأكثر فعالية ، فكل أسلوب من هذه الأساليب قد حقق نجاحا لو نظرنا اليه من الداخل ، أى طبقا للمعـــايير الشخصية لكل شعب ولكن لا يمكننا أن نقول أن جميع تلك الأســاليب تحمل فى ثناياها عوامل الاستمرار أو تحقيق الفائدة فى المدى الطويل · ولكن مما يبشر بالخير أن نلاحظ ان امكانيات التعديل ليست مستحيلة ، وانه لا يمكن القول بأن أسلوبا واحدا قابل للتطبيق عالميا ·

وهناك عدة أسئلة يحق لنا أن نسألها فى شأن الرعـــاية الصحية الأوليــة · والسؤال الأول هو :

هل الحقيقة هى أن الرعاية الصحية الأولية هى المدخل الصحيح لتنمية البلاد ؟

والاجابة على ذلك نقول أنها على الأقل أحد المداخل ، وأن الحركة بصفة عامة خير من السكون · فاذا كان الأمر هو الموازنة بين تقديم الرعاية الصحية الأوليــة أو عدم تقديمها فان الاجابة تصبح بديهية ·

والسؤال الثانى هو ·

هل الرعاية الصحية الأولية ليست الا نزوة عابرة أم هى هى موجـــة المستقبل ؟

فى بعض البلاد كالصين وفنزويلا وجمهورية تنزانيا المتحدة مثلا ، فان الرعاية الصحية الأولية قد استقرت بحيث أصبح من العسير تصور نها ظاهرة عبـــارة أما فى بعض البلاد الأخرى فقد يكون العكس صحيحا ·

والسؤال الثالث هو :

هل ينبغى التفاؤول من نتيجة الرعاية الصحية الأولية ؟

ان المنجزات الصحية الأساسية انما تحددها أفكار المخططين ثم تنفيـــذ النظم الصحية · وقد كانت النتائج فى بعض الحالات مشجعة للغاية ، ولكنهـــا كانت على العكس من ذلك فى البعض الآخر · فالمشروعات التى اتسمت بالواقعية

وبالتخطيط السليم وبالتنفيذ النشط قد نجحت فى الغالب • أما تلك المشروعات التى افتقدت عوامل النجاح الاساسية السابقة فغالبا ما فشلت •

والسؤال الرابع هو :

ما هى مجالات الرعاية الصحية الأولية التى تحتاج الى مزيد من العناية ؟

ان التنسيق بين الجهود المحلية والاقليمية والقومية فى مجال الصحة ينبغى تقويته وتطويره وكذلك برامج التدريب لعمال الرعاية الصحية الاولية ينبغى الاستمرار فيها والعناية بها • كما ينبغى الاهتمام بتوسيع مجال الرعاية الصحية الاولية حتى تشمل جميع القطاعات وحتى تصبح لدى جميع السكان فرصة الحصول على تلك الرعاية •

والسؤال الخامس هو :

ما هى الدروس المستفادة من تجارب الرعاية الصحية الأولية ؟

ان الرعاية الصحية الأولية ليست هدفا يسيرا • انها تحتاج سنوات من التجارب ومن الخطأ بل ومن الفشل قبل الوصول الى أسلوب عملى قابل للتطبيق• ومن الضرورى المثابرة وسط عقبات تبدو غير قابلة للتذليل اذا ما أردنا تحقيق الهدف • ولعل الصبر وقوة التحمل ـ وليس الحماس والجرأة ـ هما الخصائص الألزم لجنى ثمار نظم الرعاية الصحية الأولية فى الدول النامية •

وتشير التجارب التى تمت فى كل من افريقيا وأمريكا اللاتينية وآسيا خلال السنوات العشر الماضية الى الحاجة الى مداخل متعددة لتطبيق نظم الرعاية الصحية الأولية ، اذا ما كان مسلما بأهمية أسبقية العناية بالصحة فى الاطار العام لتنمية لريف تنمية شاملة • وهذه المداخل المتعددة تتيح لخبراء مقاومة الأوبئة ورجال الادارة والمخططين الاقتصاديين والاجتماعيين وخبراء الاجتماع ورجال الاحصاء التكاتف معا فى سبيل تحقيق فهم أعمق وأوفى للمشاكل المعقدة وامكانية وضع أسبقيات لها • وهذا الادراك ينبغى ن يكون هو الأساس فى رسم السياسة الصحية داخل اطار عملية التنمية الشاملة •

ومن خلال التجارب الافريقية والاسيوية والامريكية اللاتينية فى هذا المجال اتضحت الحاجة الى ضرورة تخصيص وقت كاف لتحليل المواقف وأساليب التنفيذ ويستلزم ذلك توكيدا على ضرورة توافر عناصر مرنة فى مجال البحث العلمى والتنمية مع بذل جهد للنزول بالتكاليف المالية وبالجهود البشرية الى أقل قدر ممكن بما يتفق وندرة الموارد وضآلة القدرات الادارية •

• • •

تدعيم الخدمات الاعلامية الصحية

الكاتب : ا . س . هارو

مدير ادارة التخطيط والتقويم بهيئة الصحة الوطنية بهلسنكى (فلندا) • اخصائى فى بكتريولوجيا الأمصال ، وفى الأمراض الجلدية ، والأمراض الصدرية وقد تقلد وظائف كبير خبراء الدرن ، ومدير ادارة الاحصاء • له عديد من المقالات عن مقاومة الأوبئة ، والسياسة الصحية والتخطيط الصحى •

المترجم : محمد عبد الفتاح بيومى

● مقدمة :

لقد أحدث التقدم التكنولوجى ثورة فى مجال كل من الصحة الوقائية والصحة العلاجية وكذلك فى مجال تشخيص الأمراض وفى غيرها من الفروع الطبية ولكنه قصر عن استحداث تقدم مناظر على المستوى الايديولوجى • فادارة الأنشطة المرتبطة بالصحة لم يصبها نفس القدر من التقدم الذى أصاب الفروع الطبية الأخرى وان كان من العسير أن نعزو ذلك الى عدم وجود تكنولوجيا قابلة للتطبيق فى مجال الادارة ، اذ قد أمكن للوسائل الحديثة لمعالجة البيانات أن تحقق انجازات كانت تبدو خيالية منذ جيل واحد • حقيقة ، أن ضعف الموارد الاقتصادية وغيرها قد تكون أسبابا لبطء التطور الادارى الا أن على المرء أن يعترف بأن السبب الرئيسى لهذا التخلف النسبى انما هو المسلك السلبى وعدم المبالاة من جانب الأفراد •

وانه وان أعوزتنا البراهين على صحة تلك لدعوى ، فان هناك احساسا عاما بصحتها ينتشر بين أولئك الذين يديرون الخدمات الصحية والخدمات الأخرى المرتبطة بها • فليس ثمة قدر كاف من الالمام بأساليب العمل وطرقه ، كما تكاد تنعدم القدرة على بناء نظام يغطى جميع الاحتياجات الشديدة للخدمات الصحية ويشمل جميع الأفراد المفتقرين لتلك الخدمات • وحتى فى الولايات المتحدة الأمريكية فانه من المألوف الاشارة الى عدم وجود نظام مرسوم للخدمات الصحية (نويها وزر ١٩٧٦) أما فى غيرها من البلاد فالأمر لا يختلف فى شىء وان كانت الاشارة اليه أقل صراحة • وفى مؤتمر الصحة العالمى الذى عقد فى سنة ١٩٧٣ ظهر بوضوح أنه سواء فى البلاد المتقدمة أو النامية فان الاحساس العام هو ان الخدمات الصحية لا تتمشى والآمال المعقودة عليها • وينبغى أن نشير بصفة خاصة الى توصيات المؤتمر فى شأن الطب العلاجى من أن الوقت قد حان لتطبيق أساليب الادارة العلمية الحديثة على الادارة الصحية ، كما أكد المؤتمر بصفة خاصة الى الحاجة

الى تحسين خدمات المعلومات اذ جاء بتوصياته : « ان نظم المعلومات للخدمات الصحية بحالتها الراهنة انما تتسم بالعجز وعدم الفعالية بالرغم من شدة الحاجة اليها .. ان نظم المعلومات الصحية في حاجة ماسة الى اعادة تخطيطها ، بادئين من المبادىء الأولية الأساسية » (نشرة منظمة الصحة العالمية ١٩٧٣) .

ولا شك أن تقديم الخدمات الصحية بطريقة فعالة انما يحتاج الى التوجيه المستمر المبنى على احصائيات موثوق بصحتها ، وان كانت الانطباعات العارضة تصلح في بعض الأحيان أساسا للتوجيه بل قد تكون فى بعض الظروف هى الأساس الوحيد المتاح .

أهمية الاعلام :

مما لا شك فيه ان التنفيذ الواعى الحازم والارادة السياسية يمكنهما معالجة قدر كبير من نقص المعلومات فلا يصبح لهذا النقص خطورة كبيرة . ولكن من المسلم به أيضا ان القرارات التى تقود التحرك التنفيذى انما تكتسب سلامتها وصحتها من سلامة المعلومات التى تنبنى تلك القرارات عليها . فمن مستلزمات الادارة الفعالة وجود قدر مناسب من المعلومات المتعلقة بالمشاكل وبالامكانيات المتاحة وبوسائل التعرف وبظروف البيئة المراد التحرك فيها .

ولم يثر فى يوم من الأيام أى خلاف ـ من حيث المبدأ ـ حول أهمية المعرفة كواحد من هم أسس السلوك السليم والتنفيذ الواعى ، ولكن اذا ما تطرق الحديث حول مضمون المعلومات أو محتواها بقدر كاف من التفصيل فسرعان ما يظهر التباين فى وجهات النظر . فبعض المديرين يرفضون معظم البيانات الكمية كالاحصائيات ونتائج البحوث العلمية وما الى ذلك ... على أساس أن انفاق الاعتمادات الضخمة فى مثل هذه المجالات لا تأتى الا بعوائد ضئيلة ، ويؤيدون دعواهم بأن تلك المعلومات انما تأتيهم متأخرة زمنيا أو ناقصة أو غير ملائمة لمقتضى الحال . وخير مثال لهذا الرأى ما ورد بتقرير لمنظمة الصحة العالمية : « ان مجموعة الاحصائيات المتوافرة فى الوقت الحاضر لدى كثير من الادارات الصحية انما تعمل على طمس الحقائق بدلا من جلائها . (تقرير منظمة الصحة العالمية سنة ١٩٦٧) . وانه وان كان قد مضى على هذا التقرير ما يزيد على العشر سنوات الا ان ما جاء به ما زال يمثل رأى الكثيرين .

ومن الجلى أن الملاحظات المتبصرة انما تستهدف خدمة غرض واضح المعالم . والمعلومات اما أن تكون مجرد تقييم لأمور معروفة من قبل أو أن تكون مصاغة ، الى جانب ذلك ، بطريقة تتيح الاستفادة بها فى أمور الحياة اليومية . والنوع الأول ، الذى يتيح استخلاص نتائج من مقدمات هو النوع الذى يستفيد منه علماء العلوم الطبيعية ، وان كانت الاستفادة منه غير مقصورة عليهم أما النوع الثانى ، وهو ما يخدم أمور الحياة اليومية ، فالحاجة اليه ماسة كمدخل لاتخاذ القرارات . ونظام المعلومات المثالى ينبغى أن يحقق بكفاية عالية أحد هذين الهدفين على الأقل ، ولكننا نعيش فى الواقع فى ظروف نجد فيها ان المعلومات المتاحة ذات قيمة منخفضة فى المجالين .

ولا شك أنه يكاد يكون من المستحيل ايجاد نظام للمعلومات يحقق الهدفين

بصورة قصوى . وقد ترد بعض الاستثناءات على هذا التعميم ولكن علينا أن ندرك بصفة عامة ضرورة التمييز بين الهدفين وأن نتذكر دائما أنهما هدفان منفصلان فى أى تخطيط لنظام معلومات . وفيما يتعلق بأغراض الادارة الصحية فاننا نادرا ما نجد أن نظام المعلومات اللازم لها يتضمن أى قدر من المعلومات عن التاريخ الطبيعى لأى مرض أو لأى مشكلة صحية . فالاهتمام يتركز أساسا على البحوث الاكلينيكية أو الوبائية وأى معلومات يتم جمعها انما تتفيأ أساسا تيسير اتخاذ القرارات .

وليس فى نيتنا أن نتعرض هنا لمزيد من الجوانب العلمية لنظم المعلومات ولكن يكفى أن نقول ان الاتهام الذى كثيرا ما يوجه الى البيانات المتاحة هو أنها لا تدخل فى اعتبارها الجوانب العملية وبذلك تظل عديمة الجدوى من عمليات التخطيط والتوجيه . ولكن ، ان صح هذا القول فى بعض الحالات النادرة ، فان البحوث لطبية التى تسمى « أساسية » أو « نظرية » تتضمن غالبا معلومات ذات قيمة فى اتخاذ القرارات .

اتخاذ القرارات ومدى اعتماده على الاعلام :

تحمل كلمة « قرار » الى الذهن معنى مجردا . ولكى نجعل هذا المعنى متسقا مع مواقف الحياة الحقيقية فقد يكون من المناسب أن نحدد المقصود بتعبير « متخذى القرارات » بدقة أكثر . ويمكننا أن نقول ان القرارات انما تتخذ فى مواقف محددة حيث يكون أمام متخذ القرار مجموعة من البدائل عليه أن يختار من بينها على ضوء اعتبارات تتصل بقيمة كل بديل . وبذلك فان « عمل لا شىء » أو « استبقاء الأمور على ما هى عليه » هو بطبيعة الحال « قرار » اتخذ على أساس تقييم البدائل المختلفة والاختيار من بينها . وأساس عملية التقييم هو قياس « شىء ما » أو « حل ما» على شىء آخر أو حل آخر متخذ معيارا . وقد يكون التقييم — فى بعض الأحيان وبحق — هو المقارنة بين انطباعات مختلفة . ولكن بمجرد الاعتماد على الانطباعات والأفكار والمعلومات الشائعة لا يمكن أن يكون — دائما — هو الأسلوب الصحيح لتقييم المواقف التى يمكن للقياسات الكمية أن تتدخل فى تحديد قيمتها النسبية .

ويكاد يكون من لغو القول أن نحاول ايجا دنوع من الدستور الثابت يضم القرارات التى تخدم النواحى الصحية وغيرها من النواحى المرتبطة بها . كما أننا نكون بعيدين عن المنطق لو حاولنا اجراء تحليل يستهدف تبيان ما هو مناسب لاتخاذ الأنماط المختلفة من القرارات . ولكن هناك فكرة خاطئة واحدة يجب أن نتجنبها : عندما نفكر فى حاجتنا الى المعلومات فاننا نقصد — عادة — تلك المعلومات التى تساعد متخذى القرار الرسميين على اتخاذ قراراتهم متناسين أن فكر أى انسان يمكن أن يؤثر بطريقة ما فى القرارات الاجتماعية . فاذا تجاهل الرسميون أفكار الآخرين فان ذلك يعوق مشاركة هؤلاء فى اتخاذ القرارات ، مما يعطيهم احساسا قويا مضادا لتلك القرارات . والأولى أن ينال كل مواطن نصيبه الكافى من المعلومات التى تبصره بحقائق الأمور . كما ان جميع الحقائق المتعلقة بالاحتياجات وامكانيات التنفيذ وموارد المجتمع ينبغى — من حيث المبدأ — أن تكون متاحة لكل الجماعات صاحبة المصلحة وليس لمتخذى القرار وحدهم اذ أن هؤلاء الأخيرين غالبا ما يقررون ما سبق أن نال موافقة أصحاب المصلحة الحقيقية .

وثمة نمط خاص من أنماط التقييم يسترعى الانتباه ٠ فهناك حقيقة مسلم بها هى ضرورة تقييم آثار كل قرار (وان كنا نغفل ذلك كثيرا) ولكننا نادرا ما نبدى اهتماما بتقييم « الأساليب » التى اتبعت عنه اتخاذ القرار ٠ والعناصر الأساسية لتقييم الأساليب هى تحديد أى المعلومات كانت دقيقة وأيها لم يكن متوافرا وأيها كان يمكن اغفاله دون أن يغير ذلك شيئا فى القرار النهائى ٠٠ الخ ٠

وغالبا ما يكون الماضى هو الماضى وألا تنشأ أبدا أوضاع جديدة يمكن مقارنتها بما حدث من قبل ٠ وفى حالات عديدة ان لم يكن فى جميع الحالات يتم اتخاذ القرار خطوة خطوة بغرض خلق أو المحافظة على استمرار حالة التوازن المطلق أو النسبى لنظام معين ، خصوصا أنه يكاد لا يكون ممكنا اتباع أى اجراء بديل فى الحالات التى تكون فيها القرارات المستقبلية والمعلومات اللازمة لاتخاذها صحيحة ودقيقة ٠ ويمكننا أن نلخص ما سبق بالقول بأن متخذى القرارات انما يترجمون المعلومات الى تعليمات يصدرونها الى النظام أو الى المنظمات ٠ ولا شك ان المعلومات التى تجعل من الممكن تقييم الاجراءات ، هى معلومات ضرورية ٠

تحديد مضمون المعلومات :

من الناحية النظرية يمكننا القول أنه يمكن تطبيق عملية التخطيط فى جميع الحالات التى يكون من الممكن فيها القيام بعمل ما لتحقيق هدف ما ٠ وتبدأ عملية التخطيط عادة عقب الانتهاء من اتخاذ القرارات ولكن ليس مما يجافى المنطق أن نخطط للخدمات بغرض التخطيط ذاته كما هو الحال فى التخطيط لأسلوب جمع المعلومات ٠

ومن حيث المبدأ يمكن أن نقسم خدمات المعلومات الى نوعين متميزين تبعا لما اذا كان مضمون المعلومات أو محتواها هو بؤرة اهتمامنا الأساسى أو ما اذا كان الاهتمام موجها فى المقام الأول الى الناحية الاجرائية لجمع المعلومات ومعالجتها وعرضها ٠ وفى الواقع أن لكل من النوعين أهميته ولكن قد يكون من المناسب أن نناقشهما هنا كأمرين منفصلين ٠

واذا بدأنا بالجانب الذى يهتم أساسا بمضمون المعلومات قلنا ان هناك كثيرا من الأفكار الخاطئة ، والواسعة الانتشار فى الوقت نفسه ، تتعلق بالمعلومات اللازمة لاتخاذ القرارات ٠وأول هذه الأفكار الاعتقاد بأنه من السهل أن نعرف ما نحن فى حاجة الى معرفته ٠ فالمراجع العلمية عن الأوبئة أو عن الاحصاء الطبى لا تكاد تلقى بالا الى هذه المشكلة ، اذ تركز اهتمامها بصفة أساسية على عرض أساليب العمل التحليلية المطبقة على البيانات الموجودة فعلا وليس على احتياجات الجماعات البشرية فيما يتعلق بالبيانات ٠ وفى الواقع أنه من العسير جدا أن نبين بشكل موضوعى أى البيانات نحتاجها أو تكون ذات قيمة كبيرة فى اتخاذ القرارات ٠ فالاحتياجات تتفاوت بتفاوت متخذى القرارات ، كما أنها ترتبط مباشرة بالأوضاع القائمة وبالتغيرات فى ظروف البيئة التى يتعذر التنبؤ بها ٠

وهناك تقليد خاطىء وشائع آخر هو وضع مسئولية انتاج المعلومات بالكامل على عاتق متخصصين فنيين مثل رجال الاحصاء ٠ وهذا التقليد ان جاز اقراره فيما يتعلق بالنواحى الاجرائية لجمع المعلومات ومعالجتها وعرضها ، فانه لا يجوز أن

يمتد الى مضمون المعلومات نفسه • فأفضل المخططين لما يجب أن تحتويه المعلومات هم متخذو القرارات أنفسهم •

وجميع القرارات ترتكز على نوع أو آخر من أنواع صور الحقيقة ، وبالتالى على تصورات عرفية تقليدية لنماذج رياضية • ومكونات هذا النموذج قد تكون بعض نواحى الحياة القابلة للقياس ، ولكن يكملها أيضا وجهات اسطر والقيم الشخصية والانطباعات المختلفة • ومثل هذه « النماذج العقلية » التى لا يمكن وصفها أو تحديدها بالكامل أو حصر مكوناتها ، تستخدم فعلا فى المسائل السياسية كما تستخدم عادة عندما تكون هناك نوعيات مختلفة ووجهات نظر متعددة يجب أخذها فى الاعتبار • واذا جاز لنا أن نرتب أنواع النماذج حسب أهميتها ، فان النماذج العقلية السديدة تحتل المقام الأول لأنها تحتاج الى ادراك والى موازنة بين القيم والى خبرة بل والى نوع من الالهام • وهناك تقسيم ثنائى آخر يمكن تطبيقه على النماذج : فهناك نماذج رسمية وأخرى غير رسمية • والنماذج الرسمية قد تكون « كمية » أو لا تكون • ومن الناحية النسبية ، فان النماذج الرياضية بصورها المختلفة تقع فى المركز الأدنى ، اذ أن جميع المشاكل الشمولية أو الاستراتيجية ترتكز فى حلولها على نماذج عقلية • والقرارات التى ترسم السياسة الصحيحة هى فى الواقع حلول وسط بين آراء أصحاب المصالح أو ممثليهم وبين النماذج العقلية المختلفة • أما النماذج الرياضية فعادة ما تكون ذات جدوى فى القرارات التكتيكية وخصوصا ما يتسم بالفنية منها •

ومن بين الفوائد العامة للتخطيط ، أنه لكى تختار من بين بدائل مختلفة من أنواع السلوك ، يجب أن تضع قائمة شاملة لجميع أنواع النماذج • وفى غالب الأحوال لا توضع تلك النماذج فى القائمة مع توضيح كاف لكل منها ، ولكن على أى حال فان عملية التخطيط تحدد ما ينبغى معرفته ، وبمعنى آخر ما ينبغى أن يكون هو « محتوى » المعلومات • ولكن يمكن انشاء النماذج لمجرد خدمة عملية تخطيط خدمات المعلومات • وهناك أيضا نوع من المعلومات مثل المتسلسلات الاحصائية التى تقوم على علاقات مترابطة بسيطة ومعروفة عادة ، ولا تكاد تستحق أن نسميها نموذجا •

وفى هذه الدراسة سنستخدم كثيرا كلمة « نظام » اذ لا يسعنا أن نناقش موضوع النماذج دون أن نشير الى « النظم » • وفى هذا المقام فان كلمة نظام لا تعنى هياكل منظمة منهجية ذات مستويات ولكنها تعنى مجموعة من الأجزاء أو الأشياء التى ترتبط ببعضها البعض بغرض تحقيق هدف محدد •

ومكونات النظام يمكن أن تكون أفكارا (مثل الصحة) أو آراء (مثل العدالة) أو أشياء (مثل المستشفيات) أو أشخاصا (مثل الأطباء) • وهى جميعها تشكل كلا تتفاعل جميع مكوناته بحيث تساند كل منها الأخرى أو تمارس كل منها رقابة على الأخرى • والعنصر الذى يجعل هذا التفاعل ممكنا هو المعلومات ، بأكثر معانيها اتساعا • ومكونات أى نظام هى بدورها نظم (أو نظم فرعية) وكل نظام هو جزء من نظام أكبر أو حتى جزء من أنظمة عديدة •

ومن السمات الايجابية لفكرة النظام انها تجعل من الطبيعى امكان تجاوز الحدود القطاعية بحيث يشمل النظام جميع مكوناته الرسمية وغير الرسمية •

واذا اقتبسنا فكرة « النظام » فى الادارة الحديثة ، بحيث ننظر الى جميع الاعتبارات ككل موحد فان ذلك ما يسمى « بادارة النظم » وفيه تعمل الادارة على قيادة النظام كله لوحدة متماسكه فى اتجاه مخطط • ومن ناحية اخرى فاننا يمكن ان ننظر الى الادارة نفسها كنظام ، لها مكونها الرسمى (التنظيم الرسمى) ومكونها غير الرسمى (الجماعات الضاغطه ، كالروابط) وناتجها الرئيسى هو التعليمات التى تصدر الى النظم الفرعية عن كيفيه التصرف • والعنصر الاساسى فى الادارة هو القرارات ، التى لا تخرج عن كونها تعليمات مبنيه على معلومات من نوعيات مختلفه وتعبير « نظام المعلومات » هو الاسم الذى يطلق على جميع الأنشطة التى تعمل على توفير البيانات الضرورية والسليمة للادارة عند اتخاذها للقرارات • ولا تعتمد الادارة على البيانات والاحصائيات الكمية والنوعية فقط بل انها ترتكز أيضا على القدرة على الحكم على قيمة الأشياء ، وعلى التنبؤ الملهم وعلى الخبرة الشخصية • الخ ولو أن تعبير « نظام انتاج المعلومات » يطلق عادة على ما يتعلق بالبيانات الكمية والنوعية فقط •

ولا شك أن الخطوة المنطقية الأولى لتخطيط محتوى المعلومات هى انشاء نماذج ، ولو أن هذه الخطوة قد لا تكون دائما سهلة بسبب اختلاف الانماط الشخصية بين من لهم سلطة اتخاذ القرار ، فالأشخاص النشطون الذين تحركهم العواطف بقوة لا يميلون كثيرا الى البيانات الكمية التى لا تساعدهم بطريق مباشر أو التى تتركز على بعض النواحى غير الأساسية • والبيروقراطى المتمرس لا يحس أية رغبة لجمع بيانات عن أمور لم يسبق له ان صادفها فى الماضى • أما المدير الذى تنقصه الخبرة فيبدو عليه دائما الفضول للمعرفة وقد يدفعه ذلك الى المبالغة فى الاعتماد على نتائج البحوث وعلى الاحصائيات المجدولة •

ومن المعروف أن حياة أية منظمة تتذبذب بين فترات من الهدوء وأخرى من المتاعب ومن المتعذر تلافى المصاعب الناشئة من هذا التذبذب • ففى فترات الهدوء ، حيث لا مشاكل ادارية كبيرة ، يهبط مستوى الاعتماد على المعلومات الى الحد الأدنى ، ولكن فى المواقف الحرجة حيث يرتبط استمرار حياة المنظمة مباشرة بالمعلومات الصحيحة ، تظهر الحاجة الى أنواع من القياس والاحصاء لم تكن اليها حاجة بالمرة فى أوقات الهدوء • وفضلا عن هذا فان المنظمات الشابة النشطة تحتاج عادة الى قدر كبير من المعلومات غير النمطية أما المنظمات الأقدم والأكثر استقرارا فيكفيها القليل من المعلومات النمطية القياسية •

والنماذج ليست هدفا فى ذاتها بل هى مجرد وسيلة للمعاونة فى حل المشكلة الحقيقية وهى كيفية التأكد من الاحتياجات الحقيقية للمعلومات • فبؤرة الاهتمام ليست هى صياغة القرارات المعروضة للموافقة بل هى مجرد بنود المعلومات أو المؤشرات اللازمة لتكوين آراء حول مشكلة معينة ، ويكفى لتحقيق هذا الهدف المحدود استخدام مجرد نماذج بسيطة • ولكن حتى هذه النماذج البسيطة لا يمكن أن يتولى انشاءها الا أولئك الذين يعرفون ابعاد المشكلة وغالبا ما تحتاج الى مجهود فريق من المتخصصين • ومما هو جدير بالذكر أن النماذج السليمة تحتاج الى جهود أولئك الذين يحسنون الدخول فى أعماق المشكلة وتحليلها مثل خبراء الأساليب الاحصائية •

الجوانب التنظيمية فى نظم المعلومات :

من ناحية المبدأ فان « نظام المعلومات الصحية » هو نظام خدمى موجه لعملية اتخاذ القرارات ، وقد يكون من الأصح أن نطلق عليه تعبير « خدمات المعلومات الصحية » وقد لا يكون الاسم هو أهم جوانب الموضوع ،ولكن « النظم » تتضمن عادة ما هو أكثر من الاحصائيات التقليدية : وليس من المستساغ أن نتكلم عن «المحتوى» دون أن ندخل الجوانب التنظيمية فى اعتبارنا .

ان من أهم مكونات « نظام معلومات صحى » البيانات الشخصية التى تخزن عادة فى بنوك البيانات (محفوظات البيانات ـ السجلات ـ الخ ...) وأى نظام معلومات مخصص لخدمة مجموعة من الأنشطة التخطيطية ومواقف اتخاذ القرارات فى أى وحدة تنظيمية يتركز أساسا على واحد أو أكثر من تلك المكونات : حفظ المعلومات فى داوليب ، وجود حقائق ، وجود أشخاص لممارسة العمل ... الخ . فالفكرة الأساسية هى امكانية معالجة البيانات المجموعة بطريقة تجعل من الممكن استعادة تلك البيانات فى شكل جداول أو وسائل العرض الاحصائية المعروفة ، وقت الطلب . ومن الناحية العملية فان معظم أنظمة « البيانات الشخصية » تعتمد على أسلوب المعالجة الالكترونية التى تسبب بعض التعديل فى أسلوب تخطيط محتوى المعلومات . فالمتغيرات التىيصعب التعرض لها فى أساليب المعالجة التقليدية يمكن ادخالها فى الحاسب الالكترونى مما يجعل عبء العمل على كاهل اخصائيى المعلومات أقل اجهادا . ومن الناحية النظرية فانه من الممكن انشاء بنك بيانات شامل الى حد كبير ولكن من الناحية العملية فانه ، بالنسبة للمجال الصحى ، فان انشاء بنوك بيانات محدودة النطاق وموجهة لحل مشاكل معينة مع تجميع جهودها والربط بينها وقت الحاجة لذلك ، يكون أكثر جدوى .

اولعنصر الأساسى فى نظام الاحصاء التقليدى أو « الاحصائيات الروتينية » هو « نموذج الاستبيان » وهو نموذج يلخص مجهود باحثى المعلومات خلال فترة زمنية معينة ، كما أن الارقام التى تنشر على المستوى القومى هى فى الواقعملخصات لبيانات تم جمعها فى المستوى الادنى . ولهذا المدخل بعض المزايا الواضحة منها الانخفاض النسبى للنفقات المباشرة ، وعدم الحاجة الى خبراء من مستوى رفيع ويمكن بهذا الأسلوب اعداد سلاسل زمنية طويلة نسبيا . ومع ذلك ، فان هذه النظم تتسم بالجمود والقصور عن اعطاء الاجابة على كثير من الأسئلة والاستفسارات فضلا عن ان قدرا كبيرا من المعلومات يضيع عند تجميع البيانات الأساسية مما يحد من قيمة النظام خصوصا لأغراض التخطيط والادارة النشطة . وهناك قطاعات يمكن لنظام الاحصاء التقليدى خدمتها بكفاءة كبيرة ولكن هناك مجالات أخرى لا يمكن لذلك النظام أن يخدمها الا فى حدود ضيقة .

ولا شك ان تكامل البيانات أو الربط بينها هو واحد من المتطلبات الأساسية لأى نظام معلومات مخصص لخدمة الادارة أو لخدمة أغراض وصفية أكثر عمومية . ويمكن تحقيق هذا التكامل ، فقط ، عن طريق التطبيق السليم لأساليبالتصنيف واستخدام التعاريف الموحدة فى جميع النظم الفرعية المرتبطة بنظام المعلومات .ومن الناحية النظرية ، يبدو أن تحقيق هذا الهدف متيسر ، ولكن الممارسة العملية تثبت لنا أن هناك مجالا ضيقا للاختيارات . فالرموز التى تشبع الاحتياجات النوعية

لقطاعات المجتمع الشديدة التباين تتدرج حتى تصبح غير عملية ٠ واستخدام « البطاقات الشخصية » لا يجد ترحيبا من المواطنين ، حتى فى الدول المتقدمة ، الا بعد فترة تمهيد طويلة وهناك حل يبدو سفوولا اكثر ويتكون من عمليات مسح خاصة تختار بالعينة بحيث تتجاوز الحدود القطاعية للنظم المختلفة للمجتمع وتربط معا أنماطا شديدة الاختلاف من المعلومات فى « أسرة » واحدة مثال ذلك : امكانية الربط بين، وتحليل . الوضع الصحي والعوامل المختلفة المتعلقة بالبيئة فى الماضى وفى الحاضر من الناحيتين الطبيعية والاجتماعية ٠

والمسح المنفرد بمعناه الصحيح هو ــ من حيث المبدأ ــ تحليل موقفى للأحداث الجارية ، ولكن المشاهد انه بالنسبة لكثير من القرارات تكون « الاتجاهات » بالنسبة للأحداث أكثر أهمية من الارقام ٠ والحل الطبيعى هو تكرار عمليات المسح ٠ والمشاكل نفسها هى التى تملى علينا ما اذا كان من الواجب دراسة مجموعة البيانات النمطية أو عينة أخرى من المعلومات الأساسية أو غير ذلك من أغراض القياس ٠ وهناك أسلوب ملائم تماما للأوضاع التى تصدر فيها تشريعات جديدة أو تظهر مبتكرات حديثة ذات شأن أو تطرأ زيادة كبيرة فى الموارد أو غير ذلك من الأحداث البارزة التى تضع خطا فاصلا بين عهدين ، وهذا الاسلوب هو اجراء مسح قبل التغيير وآخر بعده ٠ وفى بعض البلاد تتخذ نتائج عمليات المسح هذه ضمن مكونات نظام المعلومات الصحية القومى ٠ ومن بين المكونات الأخرى لنظام المعلومات : الخبراء ، سواء منهم الفنيون وأولئك الذين يعرفون « الحقائق » و « الأوضاع » ٠ ويمكننا أيضا أن نضيف المادة العلمية المكتوبة كمصدر هام للمعلومات وجزء من نظام المعلومات ٠

وفى عملية التخطيط لانشاء نظام للمعلومات الصحية ، يكون الهدف هو توفير المعلومات التى تسد حاجة مستخدميها ، وهم متخذو القرارات بالمعنى الواسع للتعبير ، مع مراعاة ان تكون تلك المعلومات قائمة على أساس صحيح وأن تكون اقتصادية ٠ ومن الناحية العملية يستلزم تحقيق ذلك حدوث حوار بين « منتجى المعلومات » وبين مستخدميها ٠ وخبراء الاحصاء من أبرز أعضاء الفريق الذى يتولى تحليل القرارات ، ولكن اذا كانت هناك تغييرات مستمرة فى البيئة وفى الأنشطة وفى نواحى الاهتمام فان الحوار يجب أن يصبح عملية مستمرة ، وهو مالا يتيسر أن يكون ما لم تكن هناك رابطة قوية مع المنظمة ومع النظام الادارى ٠ وعلى المستوى الاستراتيجى ، يجب اعطاء أهمية كبرى « لموقع » خدمات المعلومات ٠ اذ ان كونها جزءا من الخدمات الاحصائية العامة على المستوى القومى يتيح لها الى حد ما تجاوز الحدود القطاعية التقليدية فى المجتمع وجمع معلومات تتصف بالشمولية، كما ينبغى أن تتميز تلك المعلومات بالموضوعية والحياد ٠ ولكن ، بدون عمل ترتيبات خاطئة فانه يكون من العسير على الأشخاص الخارجيين ، أن يشاركوا مشاركة كاملة فى حياة منظمة غريبة عنهم ، وهذا يستلزم مداومة تعريف هؤلاء الأشخاص الخارجين واجراء حوار معهم عن المشاكل الحقيقية للمنظمة والخطط الأولية والصعوبات فى اجراء الاتصالات مع السلطات المختلفة والخطط الأولية والصعوبات فى اجراء الاتصالات مع السلطات المختلفة ، والتغييرات المفاجئة فى السياسة ... الخ ٠

واذا كانت خدمات المعلومات جزءا رسميا من نظام ما ، فان ذلك يسهل

على تلك الخدمات اجراء تقييم ذاتي داخلي كما يسهل علاقاتها بالآخرين والحوار معهم · ومع ذلك فليس هناك ضمان ضد أن تكون المعلومات المنشورة ـ على الأقل ـ متسمة بالهوى بغرض تقديم تبريرات عن أخطاء معينة · كما ينبغي العناية بالوضع الصحيح لكل وظيفة في السلم الوظيفي ، والاسلوب التقليدى هو وضع وحدة الاحصاء قريبا من أسفل ذلك السلم · وقد يكون هذا الوضع سليما اذا كانت مسئوليات تلك الوحدة محدودة بالانماط الروتينية لجمع المعلومات ومعالجتها ، ولكن اذا كان الغرض حقيقة هو خدمة متخذى القرارات فانه من الأفضل وضع وحدة الاحصاء في مكان أعلى من السلم الوظيفي · وكثيرا ما يركز التخطيط الرسمي اهتمامه على محتوى المعلومات لذلك يكون من الطبيعي أن يكون هناك تقارب مكاني بين وحدة التخطيط وبين خدمات المعلومات · وفى الدول الاسكندنافية على سبيل المثال ، هناك اتجاه الى جعل الاحصاءات الصحية جزءا من ادارة التخطيط بمنظمة الصحة الوطنية · وفى السويد تقع الاحصائيات الصحية ، مكانيا ، فى مكتب خاص بوزارة التخطيط ، بينما يندمج العملان اندماجا كاملا فى فنلندا ·

الأعلام الصحي فى خدمة الأغراض العامة :

تنتقل الآن الى تحليل لمواقف حقيقية · وهذا التحليل ينقسم الى قسمين · ونفرد هذا القسم منهما الى أوجه نشاط قومية ودولية ليست موجهة أساسا الى المشاكل الصحية ، بل الى أغراض عامة والى رسم السياسات فى المستويات المختلفة من الحياة الاجتماعية · أما القسم التالى فسنركز فيه اهتمامنا على خدمات المعلومات التى تخدم بطريقة أكثر مباشرة الخدمات الصحية والخدمات الأخرى المرتبطة بها ·

وقد بذل الكثير من الجهد ومن الوقت سواء على المستوى القومى أو على المستوى العالمى بغرض تحقيق نوعين كبيرين من المشروعات هما تطوير النظم الاحصائية لوصف الظواهر الاجتماعية والديموجرافية والبيئية ـ ومحاولة انشاء مؤشرات احصائية تنبه الى المواقع الهامة ذات الفائدة الاجتماعية ·

ونهتم لمنظمات الدولية بطبيعة الحال بالمعلومات التى تساهم فى النظر الى المشاكل نظرة عالمية · ومن حيث المبدأ فان جميع الأمم تصبو الى نفس الآمال ، وتتخذ من مستويات الدول المتقدمة مطمحا له ومقياسا تقيس به مدى مشاكلها · ولكن من الناحية العالمية فان هناك كثيرا من الأمور التى تبدو تافهة بالنسبة لبعض الدول بينما تبدو بعيدة تماما عن منال دول أخرى · وعلى ذلك فان أرقام المقارنة الدولية ، التى تصلح دليلا للمنظمات الدولية ، لا تخدم الأغراض الوطنية المحلية الا فى حالات استثنائية ·

ومن بين الأسباب التى تمنع أحيانا من نشر البيانات الخوف من ان يساء فهمها أو يساء الحكم عليها من أولئك الذين لا يعلمون خلفيات الأمور · فمثلا ، على أساس من التحليل السطحى للاحصائيات عن معدلات الانتحار الدولية ، وصمت بعض المجتمعات بأنها « منحلة » ، كما اتخذت احصائيات الاجهاض كمؤشر سليم دوليا للتحرر الجنسى وبنس الطريقة اتخذت الاحصائيات عن معدل الوفيات نتيجة للحوادث دليلا على تقدم بعض الدول على غير أساس سليم · وفى جميع هذه

الحالات لم تحدث للدول التى وسمت ظلمات أضرار تذكر ، ولكن فى داخل نطـاق العائلة الدولية فان تقدير الآخرين تكون له على الأقل نفس الاهمية التى تحس بها العائلات البشرية • وقد يمكن للانسان أن يضيف أن التحليلات والمقارنات المتحيزة يمكن أن تكون سلاحا قويا الى حد كبير فى السياسات الوطنية كما هو الحال أثناء الانتخابات مثلا • كما ينبغى أن نتذكر أن عملية جمع البيانات ومعالجتها يحتـاج الى جهد كبير والى زمن طويل من احصائيين علميين مثقلين فى أغلب الاحوال بكميات ضخمة من العمل • ولا تبدى الحكومات عادة سخاء مناسبا فى مثل تلك المواقف •

وهذه الصعوبات السالف ذكرها تعكس المشكلة الأساسية التى لم تجـد حلا بعد ، وهى ان الدول مع ادراكها الآن للأغراض التى من أجلها تحتاج الى المعلومات للتحرك فى طريق سليم ، فهى فى حاجة الى « نموذج عقلى » مفهوم أو على الأقل مقبول كما ان المعلومات الواردة من مصادر وطنية مختلفة يجب أن تكون مناسبة للتقييم على أساس هذا النموذج • وقد يكون الاتفاق على هذا النموذج العقلى موجودا علـى المستوى الرسمى ولكن بطريقة مجردة غير واضحة المعالم لا تخدم الأغراض العمليه فتعريف منظمة الصحة العالمية « للصحة » مثلا تعريف فضفاض أكثر مما ينبغى • أما فى مجال الأمراض المعدية فهناك اجماع دولى على أهمية دور المنظمات العالميـة كما أن الاحصائيات الخاصة بهذا الموضوع هى الأكثر اكتمالا • وهناك كذلك نوع من الفكر المشترك حول أهداف السياسة الاجتماعية ولكن لا توجد نماذج قـوية ومقبولة من الجميع لخدمة الأغراض الدولية • وفى هذا المجال الذى تتباين فيـه القيم الدولية ، يكون من العسير بصفة خاصة الوصول الى اتفاقيات ملزمة أو الوصول الى اجماع حول الاسبقيات النسبية • وحتى على المستوى الوطنى ، فان معظم الدول تعانى من نفس هذا النوع من المشاكل •

والهدف الذى ترمى معظم المشروعات الدولية الكبرى الى تحقيقه هو • التنسيق بين النظم الفرعية الاحصائية وتطويرها لتصبح كيانا شموليا موحدا يغطى جميـع مجالات المشاكل فى المجتمع • ولذلك فان التوكيد ينصب بشكل أكبر على المبادىء التى يقوم عليها هذا الكيان • وكما هو متوقع فان موضوعى الاستخدام النهائى والمنتفعين من تلك المشروعات لا ينال الا اهتماما قليلا • وقد عبرت وثيقة حديثة للأمم المتحدة عن ذلك بقولها :

« ••• يستهدف النظام المعاونة على تحسين معلوماتنا عن النظم الاجتماعيـة وعلى تنفيذ سياسات اجتماعية أفضل • وبذلك فان أول استخدام نواجهه يرتبـط برسم السياسات التى يجب أن تنبنى على أفضل معلومات ممكنة • وثانى استخـدام نواجهه يرتبط بالبحوث التى نحتاج اليها لزيادة فهمنا للعمليات الاجتماعية ممـا يوفر أساسا أرسخ للسياسات الاجتماعية • »

(الأمم المتحدة ، ١٩٧٥)

والنظام الاحصائى للحسابات القومية هو أفضل نموذج عملى ، فعن طريق هذه الحسابات يقدم عدد كبير من الدول بيانات قابلة للمقارنة فيما بينها ، كما ينتج عنها أرقام قياسية هامة للاقتصاد القومى (مثـال ذلك : الناتج القومى العام) • وينبغى « لنظام الاحصائيات الاجتماعية والديموجرافية » المقارن أن يكون مفيدا بنفس القـدر ولما كان قد أنشىء تحت رعاية الأمم المتحدة فقد شاركت فيه الكثير من الوكالات الدولية

مثل « اللجنة الاقتصادية الأوروبية » و « منظمة الصحة العالمية » كما شاركت فيه بعض الاجهزة الاحصائية الوطنية · ومن ناحية المبدأ فقد أثار هذا المشروع اهتماما كبيرا في العديد من الدول · وقد أكدت الوثائق الأساسية فكرة مرور حياة الأفراد وتوضيع الاحصائيات في مصنوفات تبين التدفق والسكون في بدايه ونهاية كل مرحله وحياة الشعوب ككل بسلسله متتاليه من المراحل والحالات ، مثل مرحلة الطفولة ومرحلة الدراسة الابتدائية ومرحلة التجنيد العسكري ومرحلة الحياة المهنية النشطة· وفي مجال الصحة فان السن ، والزمن ـ بصفة عامة ـ من التغيرات ذات الشأن خصوصا فيما يتعلق بمقاومة الأوبئه · وقد اقترح « ستون » في سنه ١٩٧٠ تجميع السلاسل الزمنية الخاصة بالحالة الصحية وتلك المتعلقة بالوفيات ، في عدد قليل من المؤشرات عن سنوات الصحة وسنوات النشاط المحدود وهو اقتراح طموح وان كان صعب التنفيذ · ومن الواضح أيضا أن الافتقار الى وحدة أساس مشتركة ، كالنقود مثلا في الاحصائيات الاقتصادية ، يعقد عملية بناء حسابات متكاملة · ولهذا النظام عدد كبير من النظم الفرعية التقليدية ، وقد اتجهت الجهود أخيرا نحو ايجاد تعاريف وتصنيفات تساعد على الربط وعلى امكانية المقارنة · ومن الأهداف الواقعية أيضا محاولة ايجاد تعليمات وارشادات للاخصائيين الوطنيين عن كيفية تطوير الاحصائيات الاجتماعية الديموجرافية التي يمكن ربطها ببعضها والتنسيق بينها وتغطية جميع النواحي الهامة · وفي المرحلة الحالية فان لأي دولة أن تقبل أجزاء النظام التي تخدم مصالحها ·

وتمثل « الصحة » أحد مكونات النظام ، ولكن من الواضح أنه على أساس المستوى الحالي من المعرفة ، لا يمكن تقديم الحسابات الصحية مجمعة أو في عدد محدود من التقسيمات · ومن المتطلبات المناسبة لأي نظام دقيق للمعلومات الصحية أن يغطي جميع الاحتياجات وان ينسق ويربط بين الجهود · وتتصل الصعوبات الحقيقية بفكرة استخدام بطاقة البيانات الشخصية التي لايمكن استخدامها بحرية في معظم البلاد ، حتى في نطاق نظم الخدمات الصحية ، مما يزيد من صعوبة امكانية الربط بالقطاعات الأخرى على هذا الأساس · وتثير هذه المسألة كثيرا من الاحتكاكات مما يشكك كثيرا في جدواها · وعلى أي حال فانه من المناسب أن نتذكر أن خلق صلة ما أو بمعنى أصح ـ تكامل ـ يمكن تحقيقه بدرجات متفاوتة وبوسائل متعددة · فهناك كثير من الخصائص أو الوحدات التي تفيد الى حد كبير في أغراض التجميع مثل الموطن والمهنة ومستوى الدخل · وهناك مثال جيد آخر هو استخدام التصنيفات التشخيصية القابلة للمقارنة في جميع الحالات التي يتم فيها تسجيل الأمراض أو المتاعب الصحية · ومن الناحية العملية قد يحتاج مستخدمو البيانات الى تصنيفات خاصة معدلة ، ولكن ينبغي أن تتضمن التسجيلات قدرا كافيا من المعلومات المشتركة حتى يصبح اجراء المقارنات ممكنا · وبالرغم مما هو معروف من قصور « التصنيف الدولي للأمراض » في الوقت الحاضر فانه مطبق في جميع أنحاء فنلندا ، كمثال واحد · وفي المستشفيات يتم استخدام نموذج معدل حتى خمسة أرقام أما في احصائيات الوفيات فتستخدم ثلاثة أرقام وكذلك الحال في الأغراض الصحية وأغراض التأمين الاجتماعي · وبالنسبة للخدمات الصحية الأولية تستخدم قائمة من ١٢٠ عددا مختارا ·

وينبغي أن نشير هنا الى لجهود الوطنية والدولية لانشاء مجموعات من المؤشرات الاجتماعية ، لتصور بقدر ما يمكن من الدقة الوضع الاجتماعي للدولة ·

وهنا نقول ان للمؤشرات الاقتصادية أهميتها الخاصة على أساس انها تتصل اتصالا وثيقا بمعظم المعايير القياسية الايجابية ذات القيمة • وقد تعرض « لاند » فى مقال له نشر فى سنة ١٩٧٥ بمجلة « العلوم الاجتماعية الدولية » للوضع الراهن بالنسبة للمؤشرات الاجتماعية • وقد ثار الاهتمام بالمؤشرات الاجتماعية منذ حوالى ١٥ سنة ، ولكن الموضوع لم ينل بعد تقدما ملحوظا ، بل ان مجرد تعريف المؤشر ما زال محل جدال • ويقترح « لاند » تعريفا هو « المؤشرات الاجتماعية هى احصائيات تقيس الأحوال الاجتماعية والتغيرات التى تطرأ عليها بمرور الزمن ، للقطاعات المختلفة من السكان • » والمقصود « بالأحوال الاجتماعية » هو « الجانب الخارجى » (أى الاجتماعى والطبيعى) والجانب الداخلى (أى الشخصى والمزاجى) لمكونات الوجود البشرى فى مجتمع ما •.

واذا أخذنا كلمة « احصائيات » فى التعريف السابق بالمعنى الواسع فان هذا التعريف يصبح متسما بالمرونة الكافية ويصبح قابلا للتطبيق فيما يتعلق بالمعلومات المتصلة بالصحة ولكن الأرقام القياسية فى مجال الصحة المتاحة حاليا تعوزها الدقة وقد تكون مضللة • وقد لخص تقرير احصائيات الصحة العالمية عن سنة ١٩٧٦ الموقف كله فى العبارات التالية :

« كان من نتيجة البحوث التى أجريت حتى الآن ان استخلصنا بضع نقاط هامة عن القياسات المتعلقة بالصحة • فأصبح من المعترف به لدى الكافة أن : (١) الصحة متغير معقد (٢) ان رقما قياسيا واحدا كالناتج القومى العام لا يكفى (وبمعنى آخر ان الأرقام القياسية ينبغى أن تتطور لتصبح ملائمة للأغراض التى نرمى الى استخدامها فيها) و (٣) ان الأرقام القياسية المطورة ، والتى تخدم غرضا واحدا ، ينبغى تنميطها لتسمح بالمقارنات الدولية •

ولا شك ان النقطة الثانية تستدعى لفتة خاصة • فبدون استخدام نموذج مرشد يصبح استخدام المعلومات غير مؤكد الجدوى • وتتجسد الصعوبة فى افتقادنا للاجماع على ما ينبغى أن نفعله ، وعلى ما هو صحيح ، وعلى الأهمية النسبية للأمور • وانه وان كان افتقادنا للاجماع أبرز صورة على المستوى الدولى ، فانه قائم أيضا بصورة ما على المستوى القومى •

الاعلام للخدمات الصحية :

لما كانت المشاكل الصحية تعكس الظروف البيئية والاجتماعية التى لا يمكن حلها عن طريق الرعاية الصحية التقليدية فان الحد الأدنى المطلوب والخطوة المنطقية الأولى هى الاعتراف بهذه الرابطة وقياسها •

وهنا فاننا نحتاج الى الأبحاث لكى نبين الأسباب والنتائج ، كما أننا نحتاج الى ايجاد الفروض العلمية ، وبمعنى آخر نماذج التاريخ الطبيعى للمشكلة لكى نحدد أى أنواع التداخل يمكن أن ندخلها فى اعتبارنا •

وفى الواقع ان الخدمات الصحية توجه لعلاج مشاكل ، ان كنا لا نجهلها تماما فاننا لا نفهمها بالقدر المطلوب • وعلى أى حال فان أى نظام هادف للمعلومات الصحية لا يمكن أن يبدأ من مجرد استعراض كامل لصنوف المعلومات المحتمل أن تكون مفيدة • فمثل هذا الاستعراض لا تحده حدود ويمكن أن نغفل ــ أثناء اجرائه

أكثر بنود المعلومات أهمية • كما أنه يكاد يكون من المستحيل انشاء نظام خال تماما من جميع نقاط الضعف ، ولكننا يمكن أن نقترب أكثر من النظام المثالى عن طريق تحليل الخدمات والبرامج والمشروعات والأنشطة ... الخ حتى نتأكد من الأهداف الحقيقية ومن البدائل التى ينبغى أن ندخلها فى اعتبارنا • وهناك هدف آخر هو تحديد أى القرارات ينبغى اتخاذها وأى المعلومات ينبغى أن تكون متوافرة لدى أى فرد يتحتم عليه اتخاذ القرارات •

● ملاحظات ختامية :

لكل منظمة - وبمعنى أوسع - لكل نظام عاداته وتقاليده الخاصة فى اتخاذ القرارات ، وينعكس ذلك فى اجراءاته الرسمية وخصوصا فيما يتعلق بالانشطة التقييمية والتخطيطية ، وكذلك بخدمات المعلومات بطبيعة الحال • وبذلك يمكننا أن نستخلص أن نظام المعلومات المثالى هو ذلك الذى يتفق والأوضاع الخاصة بكل نظام خدمة صحى وبكل منظمة صحية على حدة • كما أنه من الواضح أيضا عدم وجود أنماط جاهزة يمكن للسلطات القومية تبنيها بحثا عن التطوير • وبطبيعة الحال انه يمكن دائما اقتباس بعض الجوانب من نظم أخرى ، ولكن من حيث المبدأ فان على كل سلطة مسئولة واجب تخطيط وانشاء نظام المعلومات الخاص بها • كما أن السياسة الصحية النشطة تنعكس بواسطة خدمات معلومات نشطة •

ومن ناحية أخرى فللصحة جوانب متعددة متعارف عليها دوليا • فالتاريخ الطبيعى للأمراض المعدية - مثلا - واحد فى جميع الدول ، وكذلك الحال الى حد كبير فى علاقات السبب والنتيجة التى تتصل بالصحة وبالأمراض • ونتيجة لهذا فان الكثير من نتائج البحوث العلمية فى المجال الطبيعى تكون صحيحة وقابلة للتطبيق فى جميع بلاد العالم • وهناك أيضا عناصر مشتركة فى الأنشطة والبرامج المتصلة بالصحة كما يتضح من خدمات المعلومات مثل الاحصائيات •

ولكن المشكلة الرئيسية فيما يتعلق بتطوير خدمات المعلومات والتى تستحق الجهد الذى يبذل فى سبيلها هى الاجابة على السؤال التالى: : ما الذى ينبغى أن يكون معروفا ؟ مما يؤسف له ان فكرة القاء مسئولية تحديد « محتوى (المعلومات على كاهل متخذى القرارات ، وليس على الاحصائيين ولا على القائمين بمعالجة البيانات لم تنل اهتماما كافيا • لذلك فان الاتجاه السائد هو عدم احترام الاحصائيات ولا المعلومات الكمية بصفة عامة وعدم وجود تعاون وثيق بين موظفى المكاتب وبين الباحثين وخصوصا النظريين منهم • وافتقاد هؤلاء جميعا الى لغة مشتركة يجعل المشاكل أكبر حجما •

وزيادة على ما سبق فانه نادرا ما يحدث حوار بين منتجى المعلومات الاحصائية وبين المستخدمين المحتملين لتلك المعلومات ، بل ان انعدام هذا الحوار هو الأكثر شيوعا • وأحد أسباب هذا الوضع ان الجيل الحالى من كبار متخذى القرارات لم يتعلموا استخدام المعلومات الكمية بينما يضفى الاحصائيون الأكاديميون أهمية أكبر مما يجب على النواحى الفنية متجاهلين ايضاح كيفية استخدام النتائج التى توصلوا اليها فى عملية اتخاذ القرارات الجماعية • نتيجة لذلك فان الاحصائيين قد لا يهتمون دائما بجوانب المشكلة التى تهم متخذى القرار ، لذلك فانهم يعدون تقارير مفرطة فى الصياغة الفنية وفى موعد يتجاوز الوقت المناسب •

وهناك فكرة خاطئة أخرى تميز منتجي المعلومات وهى اعتقادهم انه لكى تعرف ما الدى يحتاجه متخذو القرارات فانه تكفى أن تسألهم بضعة أسئلة ٠ وقد يكون هذا صحيحا بالنسبة لبعض المشاكل الفنيه ، ولكنه لا يمكن أبدا أن يكون ملائما للمشاكل الاستراتيجية المتعلقة برسم السياسات ، حيث تكون « النماذج العقلية » هى الأنسب ٠ولا شك أنه من العسير جدا ان نحاول تحليل ووصف البرامج والانشطة فى المنظمه بالعمق الكافى لابراز الأهداف الحقيقية ٠ وقد يكون الأصعب من ذلك الحصول على موافقه اجماعيه عن ماهية المعلومات الهامة والأساسيه التى ينبغى جمعها وقد يكون الحل الطبيعى لذلك هو تكوين فريق من تخصصات مختلفة ومن ممثلين لمستوى الادارة وغيرهم من الخبراء ٠ ومثل هذا الفريق يمكنه أن يتخيل المواقف المحتملة والتصرفات التبادلية وبالتالى المعلومات اللازمة لها ، مما يمكن أن يدخل تحت اسم التخطيط ٠ وهذا الأسلوب من أساليب العمل يعد تدريبا جيدا ويؤكد فكرة ان خدمات المعلومات يمكن ، بل ويجب ، أن يتم التخطيط لها بترو وتمعن ٠ وهناك اتجاه يحتاج الى نظرة فاحصة مدققة ، وهو فكرة انشاء الاحصائيات والبحوث وعمليات التوثيق التى تخدم أغراضا خاصة ، كل منها على حدة ، مما قد يؤدى الى انتاج معلومات مفيدة ولكنها كلها تنظر الى المشاكل من زاوية واحدة بحيث اذا لم يتم التنسيق بينها فان القرارات قد تتخذ تحت أحد ظرفين ، اما وجود كمية أكثر مما يجب من المعلومات التفصيلية التى تعوق امكانية استخدامها من الناحية العملية ، أو انعدام المعلومات المتاحة عن مسائل قليلة الأهمية فى ظاهر الأمور ولكنها ذات قيمة كبيرة من الناحية العملية ٠

ولا يمكننا اعتبار نظم المعلومات الصحية متخلفة اذا ما قارناها بالاحصائيات المتاحة بالنسبة لخدمات اجتماعية أخرى كثيرة ٠ حقيقة قد تتميز نظم المعلومات الصحية بالتعقيد الكبير ، ولكن هناك محاولات لانشاء نظام معلومات صحى شامل واستخلاص عدد محدود من المؤشرات السليمة ٠ وتنشأ المشاكل أكثر ما تنشأ فى المجالات التى لم يتم استكشافها بعد مثال ذلك العلاقة بين الظروف التى يعيش فيها الأطفال والمشاكل الصحية التى تصادفهم فى حياتهم المستقبلة أو العلاقة بين ظروف العمل وبين غيرها من ظروف البيئة ٠ واذا كانت الأمور تبدو صعبة فيما يتعلق بالصحة الجسدية ، فانها تكون أكثر صعوبة فيما يتعلق بالصحة العقلية وخصوصا اذا ما حاولنا سبر العلاقة بين هذين المجالين ٠ وعلينا أن نقر بأن معلوماتنا فى هذا الأمر ما زالت قاصرة وأننا فى حاجة الى كثير من البحوث الأساسية قبل أن يتمكن الأساس النظرى من احداث مزيد من التقدم ٠

وفى مجال الصحة ، فانه يندر أن يستطيع الانسان أن يقرر بموضوعية مدى العائد الحقيقى من الجهود المبذولة ولكن هناك الكثير الذى يمكننا أن نقوله فى هذا الختام وهو أن استثمارات قليلة نسبيا يمكن أن تؤدى الى عائد كبير القيمة فى بعض المجالات ومنها تطوير خدمات المعلومات ٠

● ● ●

البحث عن مؤشرات إحصائية صحية

الكاتب : أميل ليفى

المترجم : محمد عبد الفتاح بيومى

وكيل الجهاز المركزى للتنظيم والادارة سابقا

هذه المقالة مبنية على دراسة باللغة الفرنسية بعنوان « المؤشرات الصحية وتحليل النظام الفرنسى » أجريت فى سنة ١٩٧٢ بتكليف من هيئة الخطة الفرنسية ، تحت اشراف اميل ليفى بالتعـاون مع مارتين بونجنير وجيرار دومنيل وفرانسيس فانيانى ٠

وقد تقلد اميل ليفى وظائف تعليمية عـــديدة بجامعات تونس وكاين وباريس ٠ ويعمل حاليا بجامعة باريس ـ دوفين ٠ وقد أسس فى سنة ١٩٦٦ قسم « البحوث وأهداف المستقبل » فى وزارة الشــئون الاجتماعية الفرنسية كما ترأس اللجنة التى أعدت تقريرا عن « تأملات عن مستقبل النظام الصحى » كما ترأس لجنة أخرى عن اقتصاديـات الطب والدراسات الطبية ٠ وهو مؤلف كتاب « تحليل بنائى ومنهجى واقتصادى كما اشترك مع بونجينير ودومنيل وفانيانى فى تأليف كتاب اقتصاديات النظام الصحى ٠ ويعمل حاليـــا فى الكتـابة عن ادارة المستشفيات وعن تقدير قيمة تكلفة المرض ٠

● الحاجة الى مؤشرات احصائية صحية :

منذ بضعة سنوات اتجهت المجتمعات الصناعية بنشاط الى الاهتمام بمشــكلة ايجاد مجموعة من المؤشرات الاحصائية الاجتماعية لاستخدامها كمؤشرات احصائيــة للرفاهية ٠ كما تقوم بعض المنظمات الدولية مثل الأمم المتحدة والمجموعة الأوروبيــة وغيرها بتشجيع قوى للجهود المبذولة فى هذا السبيل ٠ ودائما ما يتضــمن البحث

عن مؤشرات احصائية اجتماعية موضوع الصحة حيث ان هذا الموضوع عامل مشترك بين الدول جميعا بالرغم من تفاوت المشاكل الاجتماعية الأخرى التى تشغل بال الدول المختلفة بل انه يمكن القول ان المؤشرات الصحية كثيرا ما تستخدم كأفضل الأمثلة على المؤشرات الاجتماعية ٠

وهناك سببان على الأقل يمكن تقديمهما لتفسير هذا الموقف ٠ فالسبب الأول هو ما يميز مجال الصحه من قيامه على نظام خاص لتوفير الرعاية الصحية وتوزيعها والسبب الثانى هو ان البيانات المتعلقة بمعدلات الوفيات (وخصوصا بين حديثى الولادة) وغير ذلك من البيانات ظلت منذ زمن طويل معتبرة دليلا على المستوى الصحى للسكان ٠

ومع ذلك فهذا الاستدلال ليس صحيحا بالقدر الذى قد نتصوره ، فمن الواضح ان البيانات المتعلقة بمعدلات الوفيات فى الدول الصناعية تقتصر عن التعبير عن الحالة الصحية الاجمالية اذ أن معدل الزيادة فى متوسط عمر الفرد ، فى الدول الصناعية المتقدمة ، لم يعد يرتفع بدرجة تذكر ، ان لم نقل أنه قد توقف ، وأن صورا من الاسقام المزمنة ذات الطبيعة المستهلكة للصحة تتزايد بصفة مستمرة ٠

كما أن العلاقة بين الحالة الصحية وبين نظام توفير وتوزيع الرعاية الطبية ما زال يشوبها الغموض وبذلك فان مخرجات (نواتج) النظام تظل غير محددة ونتائجها غير واضحة ٠ لذلك فان قدرا من اللبس يسود المؤشرات الاحصائية التى يستخدمها المخططون والتى تتضمن — عدا ما ذكر — تلك المؤشرات الخاصة بعدد الأطباء بالنسبة لعدد السكان وعدد أسرة المستشفيات بالنسبة لعدد السكان ومتوسط الاستهلاك الفردى من المزايا الطبية ٠٠ الخ ٠

وقد عبر أحد وزراء الصحة فى فرنسا عن الحاجة الى مؤشرات احصائية مناسبة عن الحالة الصحية لدى الشعب الفرنسى ، وذلك فى حديث له الى مجموعة عمل أمر بتشكيلها فى سنة ١٩٧٢ لدراسة موضوع اتخاذ القرارات فى ميدان الصحة ٠ قال الوزير ٠

« ٠٠ لقد أثبتت بعض الدراسات التى أجريت فى أمريكا ان الزيادة الملموسة فى معدل استهلاك المزايا الطبية (وما يستتبعه من زيادة الانفاق) فى الدول شديدة التقدم يبدو انها لا تؤدى الى أى تحسن ملموس فى الصحة العامة ، لذلك يحق لنا أن نتساءل لماذا نسرف فى المطالبة بتوفير الأفراد الطبيين والأجهزة والاستهلاك الدوائى ٠٠

وقبل أن نقوم بأية محاولة لتحليل هذه المشكلة يتعين علينا أن نتأكد مما اذا كانت المؤشرات الأساسية المستخدمة وخصوصا مايتعلق منها بمعدلات الوفيات ،تعكس فعلا الحالة الصحية ٠

● مؤشرات « الصحة » أو مؤشرات « المستوى الصحى » ؟ :

كثيرا ما تأتى العبارات التى نستخدمها فى بحوثنا مبهمة غامضة ٠ ففى بعض الأحيان يكون من الواضح أننا نحاول ان نصف حالة الصحة الحقيقية للمجتمع كنتائج نهائية دون أن نلقى بالا الى العوامل التى تحدد تلك النتائج أو تفسرها ٠ وفى أوقات أخرى يبدو أن هدفنا الرئيسى هو مجرد سرد عددى لمؤشرات فعالية نظام

توفير وتوزيع الرعاية الطبية • وأخيرا فانه يبدو فى بعض الأحيان ان أى بيانـــات كمية مرتبطه بالصحة سواء أكانت بيانات طبيعية أو مالية قد تعتبر مؤشرات احصائية صحية بالمعنى الواسع للتعبير •

فى الحالة الأولى تعكس المؤشرات حالة « الصحة » وفى الحالة الثانية تعتبر مجرد مؤشرات عن أسلوب سير النظام الصحى •

واذا أمكننا أن نقرر أن اهتمامنا الرئيسى ــ الى جانب البدائل سالفة الذكر ــ ينبغى آن يتركز على مؤشرات الحالة الصحية فان واحدا من فروضنا التنظيمية الرئيسية يكون التسليم بعدم امكانية تجاهل مؤشرات النظام الصحى اذ أنها تلقى ضـــوءا كاشفا على مؤشرات الحالة الصحية •

● **من الذى يحتاج الى المؤشرات الصحية ؟**

هناك على الأقل ثلاث مجموعات تحتاج الى المؤشرات الصحية هى :

١ ــ الرأى العام ٢ ــ المديرون والمخططون ٣ ــ الأطباء •

مع التسليم بأن ما تطلبه هذه المجموعات الثـــلاثة من المؤشرات ليس بالضرورة متطابقا •

وقد سبق أن ثار الجدل حول الحاجة الى مؤشر صحى بسيط وواضح وشامل يصلح لسد حاجة الرأى العام وللاستخدام فى المناقشات السياسيه ، اذ ان موضـــوع الصحة من الموضوعات الشائكه وكثيرا ما تأتى الاحصائيات التى تنشرها الصـــحف أو يذكرها السياسيون ، كثيرة ومربكة بحيث يصعب على الموطن العادى أن يتفهمها •

كما أنه من الصحيح أيضــــا ان المديرين والمخططين فى حاجـــة الى مؤشرات احصائية يمكنهم من خلالها آن يتبينوا حقيقه الحالة الصحية للسكان ، أى مؤشرات تنظر الى موضوع الصحة ضمن محتواه الاجتماعى وتحديد آثار الخدمات الصحيـــــة وتوضيح الاختيارات التبادلية ، وأخيرا تحريك التخطيط الصحى الى ما يجاوز مرحلة فان قرارا جزافيا يجب آن يتخذ ويضع حدودا لمجال البحث •

أما بالنسبة للأطباء فان حاجتهم الرئيسية هى لمؤشرات تقيس مدى فعاليـــــة جهودهم ، ومعنى هذا ان مقياس التحليل يجب أن يتفاوت اذ أن الأطبـــاء يتوقون الى تمكينهم من قياس فعالية مجهودهم سواء على مستوى علاج حالات خاصة أو على مستوى توضيح مجالات الاختيار بين بدائل أساليب العلاج المختلفة بالنسبة لمرض بذاته • ولذلك فان الأطباء يحتاجون الى مؤشرات من نوع أكثر دقة وانضباطا مما يحتاجـــه المخططون •

ومع ذلك فان حقيقة احتياجنا الى أنواع مختلفة من المؤشرات الاحصائية لا ينبغى أن يدفعنا الى الاعتقاد ان انشاء مؤشر شامل عن الحالة الصحية أمر لا يثير اهتمـــام المخططين أو أبناء المهنة الطبية أو ان نعتقد ان المؤشرات الشاملة والمؤشرات النوعيـــة يجب نأ تستقل عن بعضهما البعض ، بل لعل العكس هو الأصح فانه من الأفضـــل أن تقوم ثمة رابطة بين النوعين حتى لو كان من العسير تصور فكرة هذه الرابطـة فى الوقت الحاضر •

● لماذا ينبغي أن يكون لدينا مؤشرات صحية ؟

ليس من السهل ان نعدد الاهداف التى نتغياها فى بحثنا عن مؤشرات صحية . فقد يكون الهدف هو مجرد الرغبه فى معرفه وضع ماض او وضع مستقبل ، مثال ذلك ما ورد باحدى وثائق الولايات المتحدة الامريكيه من أسئله مثل : الى اى مستوى وصلنا فيما يتعلق بحاله السكان الصحيه ؟ وهذا الهدف يجعل من الممكن ان نتساءل ما اذا كانت معدلات الوفيات أو معدلات الاصابة بالمرض أو متوسطات عمر السكان ... الخ تعكس بحق الظاهرة التى ندرسها سواء فى وضعها الكلى أو فى تطورها .

واذا انتقلنا الى مطلب أكبر ، فقد يصبح هدفنا هو انشاء مؤشرات تتيح لنا ، لا مجرد تسجيل وضع ما أو التنبيه الى اتجاهات معينه ، بل فهم الاسباب او العوامل الداخلة فى تشكيل هذا الوضع أو هذا الاتجاه مع قياس مدى تأثير كل عامل منها . وهذا الهدف يفترض وجود محاولة تفصيلية سابقة للتحليل حتى نتمكن من حل العلاقات المتشابكة الموجودة بين هذه العوامل .

وأخيرا فان أكثر الأهداف طموحا هو ذلك الذى نبحث فيه عن «نظام للمؤشرات الاحصائية يمكن استخدامه كأساس لاتخاذ القرارات . مثال ذلك وضع نموذج تخيلى يجعل من الممكن التنبؤ بما يعود على الحالة الصحية للسكان نتيجة قرار معين أو مجموعة من الترتيبات .

ومع ذلك فعلينا أن نقر انه من الشطط ان نأمل فى الكثير فى مجال علم الاقتصاد الصحى . فالقطاعات التى يتوافر لدينا عنها قدر كاف من البيانات (مثل قطاع مكافحة الأوبئة) والتى ندرك عنها كنه العلاقات المتشابكة لتلك البيانات بما يكفى لانشاء النموذج الرياضى المطلوب ، هذه القطاعات قليلة عدديا كما أنها مشتتة اذ أن الأمراض التى نعرف تاريخها الطبيعى ومدى نجاح الأساليب المختلف لتشخيصها وعلاجها والوقاية منها ما زالت قليلة ونخشى أن نقول أن علينا أن ننتظر طويلا قبل أن نتمكن من استخدام هذا الأسلوب من أساليب الدراسة بالنسبة لجميع الظواهر المتعلقة بالصحة والمرض .

ومع ذلك فهناك ما يغرينا بمحاولة الوصول الى مجموعة متكاملة من المؤشرات الاحصائية ذات الفائدة للأغراض الوصفية والتفسيرية ولأغراض التخطيط واتخاذ القرارات وهى الأغراض التى ترتبط ببعضها البعض الى حد كبير ولكن ما زال من الناحية العملية ثمة أهمية للتميز بين كل منها والآخر . بحيث لو أغفلنا ذلك التمييز لأمكن أن نقع فى خطأ اغفال واحد أو أكثر من تلك الأغراض . وأنه ، حتى من وجهة نظر رجل التخطيط ، وهى وجهة النظر التى آثرنا أن نتبناها هنا ــ فان أسطورة وجود مجموعة من المؤشرات الصحية التى تصلح لخدمة جميع الأغراض ، خطيرة وغير مناسبة . فالمؤشرات التى تصلح لتحديد أهداف أو اسبقيات أو لرسم برامج تنفيذية (وبالتالى تمكننا من متابعة ما اذا كانت الوسائل قد أدت الى الغايات المطلوبة) أو لتقييم نتائج التنفيذ ، لابد أن تكون متعددة بتعدد الأغراض . وعلينا أن نلاحظ أن المؤشرات المتعلقة بالتكلفة الاقتصادية والاجتماعية للمرض من جهة والمؤشرات المالية بصفة خاصة من جهة أخرى ، لا تتداخل مع بعضها البعض بطريقة واحدة فى كل من مجموعات الأهداف التى سبق أن أشرنا اليها .

● كيف نحصل على مؤشرات صحية ؟

عند البحث عن مؤشرات اجتماعية يجد الباحث نفسه أمام مدخلين : فهناك المدخل التجريبي والاحصائي الذي يتكون من البدء بالبيانات الموجودة فعلا واختبارها بتفصيل دقيق في ضوء معايير مستقرة ثم انتقاء البيانات ذات الدلالة المباشرة أو غير المباشرة على الحالة الصحية للسكان من بينها • وهناك مدخل آخر يبدأ من أعلى أي يبدأ بتحديد الظواهر المطلوب قياسها (مثل ايجاد مقياس للحالات الصحية)وتحديد أنواع البيانات المطلوبة لانشاء ذلك المقياس فاذا لاحظ الباحث وجود نقص فيالمعلومات المطلوبة أوصى بادخال نظم جديدة لجمع تلك المعلومات الاضافية •

في المدخل الأول الذي يتفق مع وجهة النظر العملية التي تريد الحصول على نتائج في المدى القصير يكون ما يجريه الباحث هو الربط بين كمية من البيانات الموجودة واعتبارها ذات أهمية خاصة ضمن نظام متكامل يستخدم « كمفتاح شفرة » لتفسير الوضع الاجتماعي المعقد • أما في المدخل الثاني فيتم التركيز منذ البداية على عملية البحث العلمي ولا يمكن أن نتوقع الحصول على نتائج من نظام متكامل للبيانات الكمية الا في المدى المتوسط أو المدى الطويل •

وفي الواقع انه دائما ما يستخدم المدخلان معا ، ولا شك أننا نكون أكثر توفيقا و أمكننا جمعهما في مدخل واحد ومع ذلك فاننا نرى من الدراسات التي تمت في السنوات الأخيرة ان صور المزج بين المدخلين قد تتعدد الى حد كبير ولا يمكن تحويل البيانات الكمية المتعلقة بالصحة الى مؤشرات احصائية الا اذا كانت الأسئلة محل الدراسة قد حددت تحديدا دقيقا • كما ينبغي أن نتذكر أن فكرة المؤشر هي دائما فكرة نسبية ، وان المؤشر يذكر بالضرورة كنتيجة نهائية ، ولا يكون له معنى الا عند ربطه بنظام مرجعي خاص وبوظيفة بذاتها •

● صعوبات وضع نظام محكم :

تبدأ أولى الصعوبات في الظهور بمجرد ان يبدأ الانسان في تحديد المجال الذي سيغطيه المؤشر الاجتماعي • وقد يؤدي عدم وضوح الأفكار المستخدمة في المجال الاجتماعي الى جعل أي محاولة لوضع مؤشر محل شك كبير •

وفي المقام الثاني فانه بمجرد تحديد المتغيرات اللازمة فان نوعية المؤشر تعتمد على صحة تحويل هذه المتغيرات الى أرقام قياسية عددية وهو ما يكون عسيرا نتيجة لطبيعة غير السليمة ووسائل القياس المتاحة •

وقد ظهرت بضعة أفكار حول احكام المؤشرات الاجتماعية بغرض ايجاد حل لهذه المشاكل •

● صعوبة تحديد مدى التحليل :

ان الانطباع الأول الذي ينبثق من اجراء دراسة على القطاع الاجتماعي هو أن من المستحيل أن نفترض منذ البداية وجود ترتيب منطقي من أي نوع • ولذلك اضطر الباحثون الى تبني مدخل منهجي لامكان تفهم حقيقة الوضع الاجتماعي مقسمين اياه الى مجموعات فرعية يربط كل مجموعة منها نوع من التجانس •

ومن بين تلك المجموعات الفرعية فانه غالبا ما ينظر الى مجال الصحة العامة بوصفه واحدا من أسهل المجالات تعريفا اذ أنه قائم على نظام خاص لتوفير وتوزيع الرعاية الطبية كما أن هدفه النهائي لا يثير خلافا « فالهدف من الطب هو الوقايه من الأمراض وعلاجها وتخفيف الآلام وحماية المرضى من الموت • »

ومع ذلك فانه سرعان ما يصبح من الواضح ان هذا التعريف السهل للهدف يخفي أمورا أبعد ما تكون عن الوضوح وتختلف من شخص الى آخر ومن مذهب الى آخر • فقد ننظر الى الصحة في بعض الحالات كحالة فردية تمس شخصا واحدا كما قد ننظر اليها كحالة تشمل مجتمعا بأكمله أو كحاجة أو كحق أو كمجموعة من الأمراض يجب مقاومتها أو غرض يجب الوصول اليه أو هدف من الأهداف السياسية • وكل حقيقة من تلك الحقائق لها فكرتها النوعية المناظرة وحدودها الخاصة بها • وهذا هو السبب في أنه بالنظر الى الخطوط العامة للدراسة ومجالاتها فان قرارا جزافيا يجب أن يتخذ ويضع حدودا لمجال البحث •

ومن الناحية النظرية فان مجال الصحة العامة ينبغي أن يغطي نظاما مستقلا استقلالا ذاتيا ، وله مكوناته الداخلية التي ترتبط ببعضها البعض بحيث لا يبقى من الروابط بين هذا المجال وباقي المجال الاجتماعي الا أقل ما يمكن •

وقد يقصر الانسان نظرته الى مجال الصحة العامة على نطاق الخدمة الصحية فقط اذ قد يتبنى فكرة شاملة تضم عددا كبيرا من الجوانب مثل أسلوب الحياة وظروف الاسكان اذ حتى مستوى التعليم وكلها تساهم على الأقل بطريق غير مباشر في بناء الحالة الصحية • وهناك مدخل متوسط وهو أن نتجاوز فكرة المرض بالمعنى الضيق وان ندخل في اعتبارنا بقدر الامكان الحالة العامة الشاملة للفرد • ومن وجهة النظر هذه قد يكون من الضروري أن نربط بين الفرد وبيئته الاجتماعية وان ندخل في مجال الدراسة عددا من العوامل التي دعتبرها مؤدية الى خلق حالة صحية معينة •

مما سبق يتضح لنا ان هناك علاقات متشابكة وعديدة بين مجال الصحة وبين المجال الاجتماعي ككل ، فشكل الأداة اللازمة للرعاية الطبية والأسلوب الذي تستخدم به هذه الأداة يتأثران الى حد كبير بظروف البناء الاجتماعي • فالمجتمع كله يؤثر تأثيرا ضخما ومستمرا على مسلكنا نحو الرعاية الطبية للأفراد الذين توجه اليهم تلك الرعاية • والنظام الصحي نظام متطور ، والطبيعة النسبية للأفكار حول الصحة والمرض والتطورات في المجال المعترف به وهو مجال الأمراض وهيكله الداخلي تحدث تغيرات مستمرة في المجال الصحي • وأي تحليل لهذا المجال انما يكون بالنسبة الى حالة معينة من المعرفة الطبية وبالنسبة الى مقدار الخدمة الطبية التي ينالها المجتمع •

والمؤشرات الموضوعة باحكام تتيح لنا نأ نستشف منها المبدأ الذي يتحكم في تعريف المجال ، لذلك فان أي تطورات جديدة تؤثر في مدى المجال ومضمونه انما يستتبعها تعديلات جديدة في المؤشرات الموضوعة •

● المشاكل المصاحبة للقياس الكمى وتفسير السلاسل الزمنية المتاحة :

لن نعود مرة أخرى الى الكلام عن صعوبة التعبير الكمى عن أى نظام اجتماعى (بسبب الافتقار الى معايير قياسية ووحدات للقياس) ولكننا نكتفى بذكر بعض الصعوبات التى ترتبط بالتعبير عن الصحة بأسلوب احصائى ·

لقد أدى تعدد وجهات النظر واختلاف الاراء حول موضوع الصحه الى ظهور أسلوبين متوازيين للكلام عن هذا الموضوع · فهناك اللغه العلميه او الفنيـة وهى اللغه التى تستخدمها منظمه الصحه العالميه وتلك المنظمات المهتمة مهنيا بالصحة ، وحتى هذه اللغة تتعدد أشكالها بتعدد المتحدثين بها · ومن ناحية أخرى فالصحة كحاله فردية ، يعبر عنها كل شخص بلغته الخاصه ، وقد تبدو أساليب التعبير الفردية ، للنظرة السطحية ، قريبة من اللغة العلمية والفنية بما يتفق ومستوى المعلومات الطبيه للشخص المتكلم · والاحصائيات التى يمكن الحصول عليها ترتبط بواحدة أو بأخرى من هاتين اللغتين وتؤدى الى ظهور غموض والتباس فيما يتعلق بالتعبيرات الطبية المستخدمة والحقائق التى تعكسها ·

ويجب أن نهتم بابراز فكرة ان البيانات عن المرض التى نحصل عليها اما مباشرة من الفرد الذى يعانى ، أو نحصل عليها منه بعد احتكاكه بنظام الرعاية الطبية ، هذه البيانات ليست الا بيانات جزئية اذ أنه من الضرورى للفرد الذى يقدم البيانات أن يدرك — أولا — انه مريض حتى يمكنه أن يقدر ذلك وان يلجأ الى الخدمة الصحية ·

وبالنسبة لجميع البيانات الكمية فهناك فجوة يجب أن نأخذها فى اعتبارنا وان كان من العسير قياسها ، وهذه الفجوة تقع بين الأرقام التى نحصل عليها وبين الحقيقة المجردة · ومع ذلك تظل مشكلة تفسير الاحصائيات قائمة فيما يتعلق بجميع الأرقام المتعلقة بالصحة فالأرقام لا معنى لها بذاتها ولكن معناها يظهر فى علاقتها بالنظام الذى تولى جمعها كما ان هذه الأرقام تكون درجة صحتها متناسبة مع درجة تخصص الجهاز الذى يجمعها فضلا عن ان قدرة هذه الأرقام على التعبير عن الحقيقة تتوقف على مكانها فى نطاق نظام الصحة العامة ·

والواقع ان احصائيات الصحة العامة تعكس أساسيا التنظيم الطبى للمجتمع والكفاية النسبية لهذا التنظيم لتقييم صحة المجتمع · وتفسير أى اختلافات يكون مسألة حساسة اذ أن الاحصائيات الصحية قد تعبر عن تغير فى الحالة الصحية نتيجة لمجرد حدوث تطورات فى أساليب جمع البيانات كما قد يكون التغير مرده الى التقدم فى مجال الطب أو مجال علم تنسيق الأمراض (النوزولجيا) ·

رزيادة على ذلك ، فقد تتفاوت التفسيرات تماما باختلاف النظام المرجعى الذى ستستخدم تلك البيانات فى نطاقه ويترتب على ذلك ان نفس الرقم قد يعبر عن ظاهرة مختلفة تماما باختلاف الجهة التى تستخدم هذا الرقم وباختلاف درجة الأهمية المرتبطة بالعلاقات المختلفة القائمة بين الحقيقة المقيسة وباقى نظام الصحة العامة · ويمكننا أن نضرب مثلا لتصوير هذه الصعوبة وهو عدد الأسرة فى المستشفيات لكل تخصص ولكل فرد من السكان هذا الرقم قد يبدو للنظرة الأولى انه يعكس فروقا اقليمية فيما يتعلق بامكانيات العلاج بالمستشفيات كما يمكن أيضا

أن يكون مؤشرا لمدى التلاؤم بين الامكانيات الطبية وبين احتياجات الاقليم أو الدولة المعنيه مما يخدم غرض التحطيط للصحه العامه • ويمكن من جهه ثالثه ان يستخدم كأساس لتحديد العدد الامثل للمتخصصين الدين يجب تدريبهم • واذا اعتبرنا أن أسرة المستشفيات هذه قد أنشئت استجابه لكميه الطلب السابق من الشعب على الخدمة الطبيه فان الرقم يجب استخدامه كمؤشر للمرض ، فى حالة عدم وجود بيانات اخرى اكثر دلاله • وهنالك وجهات نظر أخرى ممكنه خلاف ما ذكرنا • ويمكن لأى شخص أن يستخدم هذا الرقم مع بيانات أخرى تكون متوافرة لديه بغرض تحسين مستوى معرفته وبهدف الوصول الى قرار معين •

وعلى العكس من ذلك فمن الممكن التعبير عن ظاهرة واحدة عن طريق بيانات رقمية مختلفة، يعبر كل رقم منها عن زاوية معينة للظاهرة محل النظر • والاحصائيات المطلوبة للتعبير عن المؤشرات الصحية تعبيرا احصائيا يجب أن تكون موضوعا لدراسة أولية نصل من خلالها الى توضيح استخداماتها الصحيحة •

وتؤخذ بيانات الحالة الصحية سواء للفرد أو للمجتمع كحقيقة ، ولكن عند تجميع البيانات الخاصة بالأفراد بغرض استخلاص بيانات خاصة بالمجتمع فان ذلك يقلل الى حد كبير من قيمة هذه البيانات •

ففيما يتعلق بوضع الفرد فان النتائج عن مدى خطورة حالته يمكن استخلاصها من عدد من أعراض مرض هذا الفرد •

أما مدى خطورة أحد الأمراض شديدة الانتشار فانها تقيم بطريقة أخرى تماما ، بسبب ما لهذا المرض من نتائج اجتماعية • وليست هناك طريقة مباشرة وبسيطة وذات معادل كمى يمكن عن طريقها الربط بين هذين النقيضين ، فالانتقال من الفرد الى المجتمع عن طريق تجميع حالات الأفراد الى بعضها البعض لا يعطينا الا فكرة غير سليمة عن الحالة الصحية للمجتمع اذ أن الأفراد ، بالرغم من معاناتهم من نفس المرض الا أن تلك المعاناة تختلف فى شدتها من فرد الى آخر •وهذا الوضع يدعونا للتساؤل عن المعنى الحقيقى لهذا الأسلوب التجميعى •

● المساهمة التى يقدمها التحليل الأولى للنظام الصحى :

مهما كان شكل المؤشرات المقترحة فان التحليل الذى يستخدم كأساس للوصول اليها ينبغى أن يتيح للباحث ما يلى :

– عدم اغفال أى أمر جوهرى •فاذا كان المؤشرا مكونا من عدد من الاحصائيات المصفوفة جنبا الى جنب ، فأين يرسم الانسان الخط الفاصل ؟ وأى معيار ينبغى استخدامه لاختيار الرقم ذو العناصر الأساسية وذو الاحصائيات المعبرة عن تلك العناصر ؟

فى المؤشرات الأكثر تجميعا ، وهى النوع المستخدم فى الولايات المتحدة الأمريكية ، تترك بعض الابعاد قصدا ، وكذلك فان المؤشرات ذات الابعاد المتعددة تستبعد أى اشارة الى درجة المعاناة من المرض أو الى تأثير نظام الرعاية الطبية •

ـ عدم الخلط بين الأشياء • فطاقة المؤشرات الموجــودة لا تجعل من الممكن التمييز بين الشفاء وبين تثبيت أو عدم ظهور أحد الأمراض وبالتـــالى لا تجعل من الممكن تقييم المراحل المختلفة لتدخل نظام الرعاية الطبية •

ـ اختيار الحلقات الأساسية فى سلسلة المسببات ، حيث قد رأينا فيمـــا سبق أنه فيما يتعلق بالصحة فان قياس أحد المتغيرات لا يمكن فصله عن الحلقات التى تربطه بالعناصر الأخرى لنظام الصحة العامة • فهذه الحلقات هى التى تحدد معناه •

لذلك فانه من الضرورى أن نلقى ضوءا بقدر الامكان سواء على الروابط بين الظواهر الصحية أو على سير النظام الصحى • فاذا لم نبذل الجهد اللازم لذلك فان دراستنا للمشكلة قمينة أن تظل فى دائرة الغموض التى سبق أن أشرنا اليها • وبصفة خاصة فان هذا التحليل يجب أن يوفر الفرصة لما يأتى :

ـ اقتراح حل عملى لمشكلة تحديد مجال الصحة •

ـ تعريف الأفكار الأساسية ، فذكر هذه الأفكار هو متطلب أساسى لانشـــاء المؤشرات الاحصائية •

جمع البيانات المتاحة واقتراح وسيلة للتنسيق بينها •

والتحليل نفسه ، الذى يختتم برسم توضـــيحى ، هو الذى يبين لنا أى الاحتياجات ينبغى ترجمتها كميا ، وأى منهـــا معبر عنه كميا فى الوقت الحالى • والخطوة اتالية هى ايجاد مؤشرات خاصة للتعبير عن الأبعاد المتميزة • وقد يبرز التحليل الدرجات المختلفة للتقدم العلمى ولكن ، حتى فى مستواه الأولى ، فانـــه ينبغى أن يبين بوضوح الفروق بين المجموعات الشديدة التقارب من المتغيرات المميزة للنظام وذلك لبيان أكثر العلاقات فيما بينها أهمية • والبيانات المختـــارة يجب أن تنقى ثم تربط ببعضها البعض بهدف محاولة ايجاد نموذج يجعل من الممكن ، بالتدريج وعن طريق التطور ، وصف حدود النظام وتقييم الأبعاد الخارجية للدراســـة • وعندئذ يمكن وضع النظام الصحى برمته فى اطار المجال الاجتماعى •

● التمثيل البيانى للنظام الصحى :

فى هذا التقديم المختصر سنقتصر على ذكر المبادىء الأساسية للتحليـــل والتأكيد على بعض النتائج بطريق الرسم •

● النظم الفرعية الثلاثة :

اذا تكلمنا عن « الخدمة الصحية » أو « نظام الصحة العامة » فاننا لانقصـــد بذلك ـ هنا ـ المرافق الصحية العامة ، سواء تلك التى تقدم الرعاية الطبية أو تلك المسئولة عن ادارة مشروع اقليمى لتمويل النفقات • فالنقطة الأساسية بالنسبة لنا هى « الحالة الصحية للسكان » وانه على أساس هذه البداية سيتم الربط بين مكونات النظام والتنسيق بينها •

واذا حاولنا أن نضع قائمة بجميع العوامل التى تساهم فى تشكيل الحـــالة

الصحية لمجتمع ما ، فاننا سرعان ما نلاحظ العدد الكبير من العناصر المتباينة والمتشابكة التي يجب احدها في الحسبان ومن بينها عوامل ابوراثيه واسلوب الحياه وظروف المناخ والمستوى الثقافى ومستوى الدخل ونوع الرعايه الطبيه الخ وحتى ولو احدنا عنصرا واحدا مثل « نوع الرعايه الطبيه » فاننا نجده يتحدد على ضوء عوامل اخرى مختلفة مثل الامكانيات المتاحه ومستوى الكفاءة المهنية للعاملين فى مجال الخدمه الصحية العامة ، ونظام التدريب ٠٠ الخ ٠ وبذلك يمكننا أن ننظر الى أى عنصر بوصفه نقطة بداية جديدة ، وهكذا نسير فى قائمه العوامل الى مالا نهاية دون أن نصل الى وضوح كاف للمشكلة فكل شئ يبدو مرتبطا بكل شئ آخر فى شبكة لا نهائية من العلاقات ٠

وعندما نواجه صعوبة من هذا النوع فان هـــذا يغرينا الى حد كبير باللجوء الى الأسلوب التجريبي الذى يعتد بالظواهر الخارجية فقط على أساس ان هذه الشبكة المعقدة عليها أن تحل نفسها بنفسها اذا مااخترنا العوامل على أساس معيار غير مبهم يبدو فيه كل عامل متفردا بذاته ألا وهو الآثار الكمية التى يؤدى اليها كل عـــامل فى تحديد الحالة الصحية ٠

ولكن هذا الرأى الذى يتوقع للحقيقة أن تظهر ذاتيا من خلال القياسات وتفاعلاتها وما نلاحظه من علاقات متشابكة بينها لا يمكن أن يصمد لاختبار الممارسة العملية ٠

والتحليل الجزئى أو الشامل من أى نوع كان ، يساهم فى انضباط النظـــام ، ولكن لابد أن تنشأ ، على هذا الأساس ، الحاجة فى أحد أطوار الدراسة الى « وحدة منطقية » لتنظيم المجموعة الهلامية الشكل للعلاقات بين العناصر المختلفة ٠ ومن وجهة النظر هذه يجب أن ندرك أن فحص عمليات الصحة العامة لا يؤدى بالضرورة الى خلق هذا المنطق الموحد ، اذ يبدو أمام الباحث ــ لا نمط واحد بل أنماط متعـــددة من العوامل المعقولة مما قد يغريه بقصر التحليل على عدد مساو من المجالات المستقلة عن بعضها البعض ٠ وهذا يعنى اعتبار النظام الصحى مجموعة من النظم الفرعيـــة المختلفة التى تستحق النظر اليها كوحدة واحدة الى درجة أننا اذا تجاوزنا هذا الاستقلال فانه يصبح من الممكن تعريف الطرق التى تعتمد بها هذه النظم الفرعية على بعضهـــا البعض ، وهو نوع من الاعتماد الذى نراه ليس كمجرد تلامس ، ولكنه اعتمـــاد « مضلل » أو « منحرف » عما يبدو من أول نظرة أنه المنطق الخاص ٠ ومع ذلك فانـــه لكى نوضح كيف ان المنطق الخاص يمكن أن ينحرف بواسطة نوع من تأثير الاستدلال الاجتماعى يجب أولا أن نذكر اصطلاحات هذا الاستقلال الذاتى ٠

وفى هذا السبيل فاننا نميز بين ثلاثة أنظمة فرعية اذا تعايشت مع بعضهـــا البعض فى داخل بيئة معينة (أى مجموعات من العوامل الخارجية) بطريقة كافيـــة فانها تبين طبيعة نظام الصحة العامة مما يسمح بالاعتماد على تحليلها ٠

النظام الفرعى (١) ــ دائرة الحالات الصحية :

ان النظام الفرعى الأول يمثل الموضع المركزى الذى ينبغى ، كما سبق أن بينا ، أن يكون « الحالة الصحية » ، فهو يصف الحالة الصحية مع اختلاف طفيف هو أنـــه يحل محل فكرة الحالة بالمعنى الدقيق لهذا التعبير ، فكرة المتوقف المتطور ٠

فكل فرد يدخل ضمن عملية تنقله من حالة صحية الى حالة أخرى ٠ وهـــو

يعيش على الخصوص من خلال مرحلة نوعية من الصعب تحديدها نسبيا وهى «مرضه» ونتكلم عنا عن دائرة لانه بالنسبة لكل مرض فان العملية تأخذ شكل دائرة تبـــدأ بظهور المرض وتنتهى باختفائه بعد أن يمر بمراحل معينة • وفكرة هذه الرحلة الدائرية لا تتعارض مع امكانية التوقف غير المحدود للمرض فى مرحلة أو أخرى من مراحـل الدائرة ولا مع فكرة موت المريض •

والطريق الذى تبدأ منه المرحلة يحدده عدد من العوامل الخارجية وخصوصـــا أثر النظامين الفرعيين الآخرين • وسنعود الى هذا الجانب من المشكلة عندما نفرغ من الكلام عن النظامين الفرعيين الآخرين •

النظام الفرعى (٢) ــ خدمات الرعاية الصحية :

يتعلق النظام الفرعى الثانى بأداة توفير المعدات والخدمات الطبية • وكأى نظـام انتاجى آخر فانه يعبر عنه بلغة عوامل الانتاج (التيسيرات والأطباء وغيرهم من المعاونين الطبيين •• الخ) والهياكل أو المنشآت وهو بذلك محكوم بالحدود الفنية والاقتصادية التى تحكم انتاج سلع معينة عندما تتوافر مجموعة من هذه الموارد فى ضوء التقـــدم الفنى • وتقوم هذه المنتجات باشباع حاجة الجمهور الى تحسين صحتهم فى حـــدود متفاوتة مع عدم تجاهل « كمية الطلب » التى يعبر عنها الجمهور والتى قد تقل أو قد تزيد عن الاحتياجات الحقيقية •

النظام الفرعى (٣) ــ أداة التمويل :

تتميز الدول الصناعية بوجود أشكال عديدة من المنظمات الاجتماعية بغرض توزيع العبء المالى « للاستهلاك » فى المجال الصحى • والمفترض دائما هو وجود تلك المسئوليه الجماعية عن التمويل التى تتحملها المنظمات المختلفة التى تشكل الطراز الخاص للنظام الفرعى رقم (٣) •

وتتكون الوحدة المنطقية للنظام الفرعى الأول من حقيقة أننا هنا نطرح جانبا فكرة الحالة الصحية للفرد ونحل محلها عملية نعبر عنها بسلوك المجتمع المعنى • وتحليل النظام الفرعى الأول ينبغى أن يجعل فى الامكان وضع لون من منطق الاحتباج والطلب فى مواجهة النظامين الفرعيين الثانى والثالث • ويتأثر النظام الفرعى الأول بمجموعة من العوامل مثل أسلوب الحياة والمستوى الثقافى وتأثير النظام الفرعى الثانى •• الخ • كما ان الهيكل البيانى الذى يأخذه هذا النظام ينبغى أن يجعل من الممكن حدوث نوع من التنسيق المطلوب بين العوامل التى ستؤخذ فى الاعتبار •

والمنطق النوعى للنظام الفرعى الثـــانى يختلف تماما عن نظيره فى النظـــام الفرعى الأول ، ولكن « ناتجه » يؤثر فى « حـــالات » لنظام الأول • فنحن هنا ــ فى النظام الفرعى الثانى ــ أمام أداة انتاجية •

أما النظام الفرعى الثالث فهو نظام تمويل لغته ومعاييره القياسية وحوافزه مستقلة تماما عن نظائرها فى النظامين الفرعيين الآخرين •

ويتأثر النظامان الفرعيان الثاني والثالث أيضا بعوامل خارجية بالنسبة لهما . فالتقدم العلمى العام فى جميع الميادين يحدد مدى التطوز فى أشكال العلاج التى تنتج من خلال النظام الفرعي الثانى . ومجرد وجود النظام الفرعى الثالث يعكس سلسلة كاملة من أمثلة التصميم الاجتماعى .

العناصر الوصفية والمؤشرات :

عندما نجرى تحليلا لأحد النظم الصحية فاننا نواجه بمجموعة من البيانات الكمية تشير اليها أحيانا باسم العناصر الوصفية . وفى هذه الحالة فاننا ننظر الى كل « بيان » مفرد منها بوصفه ممثلا لنفسه فقط ، مدخلين فى اعتبارنا درجة العناية التى بذلت فى سبيل احكام هذا البيان . فمثلا ، كانت كمية التشخيصات التى جمعها « معهد الوثائق والبحوث الأوروبى عن الأمراض » ، ينظر اليها لقيمتها الحقيقية فقط دون أن نحاول أن نستخلص منها مؤشرا عن المستوى الصحى للسكان .

والانتقال من مستوى « العناصر الوصفية » الى مستوى « المؤشر » يعنى أننا نريد للمعلومات الكميه ان تصبح « ذات دلاله » من « وجهه نظر محددة من قبل » . ولننظر أيضا الى سلسله زمنيه اخرى مثل عدد التشخيصات فى الطب العلاجي كما يقدمها لنا « معهد الوثائق والبحوث الأوربى عن الأمراض » . فالاتجاهات فى هذه السلسله تكشف عن الاتجاهات فى طلب المعونة العلاجية ، وهذه بدورها لا تمثل حالة صحية فقط بل مستوى ثقافى وأسلوب لتمويل التكلفة الخ . وبذلك فان هذا العدد يحمل فى طياته صفته المركبه ويعكس جميع عناصره معا دون أن يكون فى الامكان التمييز بين عنصر وآخر من العناصر المتشابكة معا . واذا لم يكن من الممكن مواجهة أو الحصول على نوع آخر من البيانات ، فاننا يمكن أن ننظر الى هذه السلسلة الزمنية بوصفها « مؤشرا » دالا على المستوى الصحى للسكان . وهنا يكون هذا المؤشر مؤشرا ضعيفا ، وان كان بعض العلماء يقترحون مؤشرات أسوأ منه . وما فعلناه فى هذه الحالة هو أننا اخترنا من بين العناصر الوصفية جميعا سلسلة واحدة يمكن اعتبارها مؤشرا على « شيء ما » سبق أن حددناه مسبقا وهو المستوى الصحى للمجتمع . وكان بوسعنا أن نختار سلاسل عديدة ، محتفظين لكل منها باستقلالها أو جامعين اياها معا ولكن النقطة الأساسية هي : ان أى سلسلة مشتقة من الملاحظة الأولية التى تجعل هدفها هو التعبير الكمى عن العملية محل الدراسة تكون محملة بقدر كبير من التعقيد حتى لو كانت نتيجة مسح شامل أجرى بهدف خاص محدد . ومن الأمثلة المعبرة عن هذا القول المسح الذى أجراه « سواسون » والذى يتبين من فحصه أن عدد الحالات المرضية المعلن عنها **يعكس الانتماء الى مجموعة اجتماعية ما** .

● **« مؤشرات النظم » ومستوى المؤشرات الصحية :**

اذا تذكرنا الملاحظات التى أوردناها فى الفقرة السابقة ، فاننا ندرك أن صعوبة اعداد مؤشرات صحية تنشأ جزئيا من كون الباحث أكثر طموحا مما ينبغى . فهل يعنى وضع مؤشر صحى مجرد وضع مقياس للمستوى الصحى ؟ ان تحليل النظام الصحى قمين بأن يثبت العكس .

واذا ما أشير في الادب الطبي الى « النظام الصحي » فان المقصود عـادة هـو « منشآت الصحة العامة » اى تلك المنشآت التى أشرنا اليهـا فى النظامين الفرعيين الثانى والثالث • وليس السبب فى هذا الخلط هو مجرد غموض عابر فى استخدام التعبيرات ، ولكن الواقع هو ان استخدام بعـض التعبيرات يعكس صعوبة عامة فى مجال الصحة ، الا وهى كيف نوجد رابطة عضوية بين « الحالة الصحية » من جهـة وبين « المنشآت الصحية » من جهة أخرى • والنظرة الضيقة الى النظام الصـحى بوصفه مجموعة من المنشآت المتخصصة تنتهى الى الفصل التام بين الحالة الصحيـة وبين المنشآت الصحية وتصعهما فى مستويين مختلفين ولو ان هذا لا يمنعنا من النظر الى الحالة الصحية كمحدد للمنشآت الصحية •

وهذا المدخل للمشكلة يرى المؤشر كرقم قياسى « للحالة الصحيـة » يقيسهـا بدرجات مختلفة تتراوح بين الأجود والأردأ • وفى حالة عدم وجود مثل هذا الرقـم القياسى فان الانسان ـ تحت سيطرة الفكرة المشكوك فى صحتها وهى ان هنـاك علاقة تجعل الحالة الصحية تتحدد دائمـا تحديدا صحيحا بالنظام (أى بالمنشآت الصحية) فانه يضطر الى النظر الى بعض الأرقام القياسية النوعية ، مثل عدد المعدات أو كمية نشاط أى منشأة صحية بوصفها مؤشرا •

ولا شك ان وجهة النظر التى يقودنا اليها « تحليل النظام الصحى » الذى أشرنا اليه من قبل يقع على الضد تماما من وجهة النظر التى انتهينا للتو من ذكرها • فهى تضع الحالة الصحية فى قلب النظام الصحى تماما وتقبل ما به من تعقيدات وتصـف نظاما فرعيا مناسبا (هو النظام الفرعى الأول) وتحاول اظهار العناصر المقترنة بـه والتى تؤثر فى سيره • واذا تفحصنا درجة المعرفة الحالية والبيانات المتاحة فان هـذا يدفعنا ، من وجهة النظر هذه ، الى الوقوف عند نقطة متواضعة • فليس هناك « عامل مقترن » ولا « عنصر » فى النظام الصحى لا يشكل بنفسه عالما كبيرا من التعقيـد • وهذا يدفعنا لأن نقرر أن وجود سلسلة احصائية واحدة أو رقم قياسى واحد يضـم مجموعة من الاحصائيات قادر بنفسه على الكشف عن الاتجاهات الصحية فى دولة من الدول هو خرافة ينبغى رفضها تماما •

والدرس الأول الذى تتعلمه من تحليل النظام الصحى هو أن من الصعوبة بمكان كبير أن نلخص فى مجموعة قليلة من البيانات الكميـة مدى تعقيد العمليات التى لانعلم عنها الا القليل • لذلك فان على الباحث أن يتبنى أهدافا بسيطة أكثر تواضعـا من فكرة « قياس » المستوى الصحى نفسه •

واذا أخذنا تصويرا مبسطا للنظام الصحى كنقطة بداية ثم ركزنا على النظـام الفرعى الأول وعلاقاته بالنظامين الفرعيين الآخرين فاننا نجد المرحلة الأولى فى وضـع مؤشرات صحية منضبطة تظهر كاختيار وربط بين « العناصر الوصفية » التى لا يراد منها أن تكون ذات دلالة على المستوى الصحى بل ان تكون « عناصر » أو حلقات أساسيةفى النظام الصحى • وتسمى مثل هذه المؤشرات « بمؤشرات النظام » •

ثم ننتقل بعد ذلك الى وصف أربع مجموعات من المؤشرات هى :

١ ـ مؤشرات التعرض للمرض
٢ ـ مؤشرات المرض
٣ ـ مؤشرات الوقاية .
٤ ـ مؤشرات النتائج .

وفى اختيار هذه المؤشرات فاننا نرى أنه كان من الممكن أن ننهج أساليب أخرى فى ترتيب النظام الصحى وانه نوجد مؤشرات عن سير النظام الفرعى الثانى وعن عملية التمويل التى يحددها النظام الفرعى الثالث وهكذا . وعلى أية حال فان الاختيار الذى آثرناه هو ما يتفق مع اتجاهنا الى التركيز على معرفة الحالة الصحية .

ويمكننا أن نضرب مثلا واحدا لنبين كيف ان عملية وصف « مؤشرات النظام » هذه تنبسط الى حد ما مشكلة تحويل العناصر الوصفية الى مؤشرات . فاذا أخذنا سلسلة مثل متوسط استهلاك الفرد من الكحول « كعنصر وصفى » للنظام الصحى فاننا قبل أن ندخل هذا العنصر الوصفى فى مؤشر عن المستوى الصحى للمجتمع، يكون من الأفضل بلا شك أن نريد منه أن يكون ذا دلالة على ما يشير اليه بطريقة أكثر مباشرة وهو تعريض الصحة للخطر .

وبمجرد أن يتم هذا الاختيار الأولى ، يمكن للانسان أن يتقدم مباشرة نحو مشكلة قياس المستوى الصحى للمجتمع بالمعنى الحرفى للتعبير .

● ● محاولة البحث عن مقياس للحالات الصحية :

● تبريرات المدخل ودلالاته :

يمكننا أن نقول بصفة عامة ان جميع الدراسات المتعلقة بالتعبير عن المؤشرات الصحية كمقاييس للمستوى الصحى تشترك جميعها فى أمر واحد وهو استخدامها لمقاييس بغرض التعبير عن الحالة الصحية كنتيجة نهائية متطور اليها على مستوى الأفراد أو الجماعات ، وبمعنى آخر فان مبرر وجود هذا النوع من البحوث هو :

● تقليل ظاهرة التعقيد

فالبيانات المتاحة حاليا من الكثرة والبعد عن التجانس بحيث تستدعى العمل على تقليل ما يشوبها من تعقيد . وهذا التعقيد فى التعبير عن الحالات الصحية يعزى الى (أ) وجود عدد كبير من المعايير ، للتعبير عن هذه الحالات من ناحية عوامل الخطر على الصحة أو الحالات المرضية كما يحسها المريض أو كما يشخصها الأطباء ، أو القدرة على ممارسة النشاط اليومى ، أو درجة المعاناة من الألم ، أو درجة الخطورة على الحياة ... الخ مما يقودنا الى طريق مسدود بسبب العدد الطائل من وجهات النظر وعدم امكانية التحول من وجهة نظر الى الأخرى . لذلك فان البحث عن مقياس هو فى الواقع محاولة لجعل الحالة الصحية ظاهرة ذات بعد واحد أو بعدين أو ثلاثة على الأكثر بدلا من ظاهرة متعددة الأبعاد . ويركز « فانشل » و « بوش » شأنهما فى ذلك شأن كثير من الكتاب اهتماما أكبر بعنصر ما يصاحب المرض من

« قدرة على العمل » أو « عجز عن ممارسته » ٠ بينما يحاول كل من « كافيـــار » و « لافرز » و « وليامز » الجمع بين شدة المرض ومدة استمراره وتحديده للنشاط ٠
(ب) تعقيد وصعوبة اللغة المستخدمه ٠ فالتعبير عن الحالات الصحيه بلغة ابناء المهنة الطبيه ، أى تشخيص الامراض ، يقود الى استخدام تعبيرات شديدة الصعوبة مثال ذلك ما نراه فى كتاب قائمة الأمراض الذى أصدرته منظمه الصحة العالمية ٠ وحتى لو استخدم الانسان الفقرات المبسطه من هذه القائمة فان جدول الحالات الصحيـــه المشخصة طبيا يصبح شديد الصعوبة بحيث يتعذر تفسيره وفهمه ٠ كمـــا إن اللغة المستخدمة للتعبير عن أعراض الأمراض المختلفة هى بدورهـــــا شـــديدة الصعوبة بل لعلها أصعب من جدول تشخيص الأمراض ٠ وفى هذا المقام فان المقاييس المقترحة تمتاز بالتفافها حول هذه الصعوبة والتبسيط الى حد كبير لتعبيرات وصف الحالات الصحية باستخدام عدد أقل من الدرجات ٠

● الترتيب النظامى للحالات الصحية :

أن اللغة التقليدية المستخدمة فى الطب تجعل من المستحيل أو على الأقل من العسير جدا ترتيب مستويات الحالات الصحية بحيث نقول أين تقع « الحاله الأحسن » أو أين تظهر « الحالة الأقل جودة » ٠ فاذا استبعدنا حالة الموت التى تمثل حـــدا أقصى فان حالات المرض يتعذر جدا ترتيبها من حيث مستوى الشدة أو الخفة نتيجـــة للتشخيص ٠ وزيادة عن ذلك فان تعبيرات « الشفاء » و « استقرار الحالة المرضية» الخ ٠٠ لا تخضع لعمليات القياس كما هو معروف ٠ ولكن يمكن ترتيب الحـــالات المرضية على أساس درجة الألم أو بدرجة خطورة تأديته للوفاة ، أو درجة العجز ، التى تميز كل منها ، وبذلك تميز بين الحالات « الأفضـــــل » والحالات « الأسوأ » ٠ وينبغى لأى مؤشر اجتماعى أن يكون قادرا على التعبير عن درجة تحسن الموقف أو ازدياده سوءا ٠ لذلك فان الحل المنطقى والواضح لهذه المشكلة هو البحث عن مقياس ذى درجات متعددة ٠

● تنسيق الموارد مع المستويات (الحالات) الصحية القائمة والمنتظرة

اذا ما أزيد للتخطيط الصحى أن يكون منطقيا مع نفسه ، فان عملية برمجـــة الموارد المعدة للاستخدام يجب أن تنسق مع الأهداف المرجوة أو مع الاحتياجات ٠

وكانت هذه هى نقطة البداية لكل من ج ٠ ليف و ل ٠ ليف و س ٠ لاينهارت الذين اعتبروا أنه لكى نتحاشى البرمجة من يوم الى يوم فان على السلطات العـــامة أن تتبنى أهدافا منطقية ٠ وقد ميزوا بين أربعة مداخل ٠

فالمدخل الأول هو تزويد كل فرد بأفضـــــل أنواع الرعاية الطبية ٠ ولكن الاختناقات المالية وغيرها سواء فى المدى القصير أو فى المدى الطويل تجعل هـــذا الهدف غير عملى ٠

والمدخل الثانى هو ان يتاح لجميع الأفراد فى المجتمع فرصة متســـــاوية للعلاج ولكن تخفيض نفقات العلاج للطبقات الثرية يجعل من المحتمل زيادة الطلب على العلاج ونتيجة ذلك أنه اذا قصر العرض ولو بمقدار ضئيل عن مواجهة الطلب فان النتيجة هى زيادة تكاليف العلاج على الجميع ٠

أما المدخل الثالث فهو توفير العلاج لجميع الذين يتيح لهم العلاج فرصة استئناف أعمالهم ، بشرط أن تكون تكلفة العلاج أقل المعونه الاجتماعية التى يحصل عليها هؤلاء المرضى • ولكن هذا الهدف يعد هدفا تافها (من الناحية الاقتصادية) كما يتعارض مع قواعد الأخلاق •

اما المدخل الرابع ، وهو المدخل المنطقي الوحيد فهو توفير قدر كاف من العلاج الطبى للمحافظه على مستوى صحي مستهدف للمجتمع ككل • ولتحقيق ذلك فاننا يجب أن نكون قادرين على التعبير عن هذا الهدف من خلال مقياس ذى درجات متعددة •

وما تكشف عن هذه المداخل الاحتماليه هو أن الخدمات الطبية ليست الا واحدة من المدخلات للوضع الصحي بجانب مدخلات اخرى كالتغذيه والاسكان ومراعاة النظافة وتوفير ظروف العمل المناسبه •• الخ • بل انه من المعروف ان هذه المدخلات الأخرى أشد تأثيرا فى الوضع الصحى حتى من الرعاية الطبيه وأنه قد يكون من الممكن تحسين الوضع الصحى بالالتفات الى هذه المدخلات أكثر من الالتفات للخدمة الصحية • ومع ذلك ينبغى تطوير الخدمة الصحية بجعلها متناسبة مع الغرض النهائي المطلوب ، ألا وهو تحسين الحالة الصحية وتخفيف المعاناة •

● ● كيف ننشىء « المقياس » :

● استخدام أحد « العوامل الوصفية » للنظام الصحى كمؤشر للمستوى الصحى

لانشاء « مقياس » للحالة الصحية لمجتمع ما يمكننا أن نبحث عن سلسلة احصائية يمكنها ، لأسباب معقولة تثبت معقوليتها بالتحليل السليم ، أن تنتج – ذاتيا – تركيبة شاملة للعناصر العديدة التى تتكون منها الحالة الصحية للمجتمع •

ويلاحظ أن الكتاب الذين يستخدمون أرقاما قياسية من هذا النوع يتجهون عادة الى « معدل الوفيات » الذى يبدو أقل تعقيدا من غيره • وأكثر السلاسل استخداما هى متوسط طول العمر ومعدل الوفيات العام ومعدل وفيات الأطفال •

وبصفة عامة ، يجب أن نعلم أنه من بعض وجهات النظر فان هذه السلاسل يمكن أن تمدنا بأسلوب للتقييم المركب للحالة الصحية للمجتمع ومدى تعرضه للأمراض ، والاغراض التى يعانى منها حاليا ، واجراءات الوقاية المتوافرة له •

ولاختبار مدى ملاءمة هذه السلاسل ، علينا أن نفترض أن المشكلة قد حلت فعلا وبذلك يكون لدينا رقم قياسى حقيقى عن المستوى الصحى يمكننا أن نقارنه بهذه السلاسل • وسرعان ما وجد الباحثون انهم فى حاجة الى تجاوز هذا التمثيل الجزئى ، فاذا كانت « التركيبة الشاملة » الناتجة ذاتيا من السلاسل قد ثبت عدم ملاءمتها ، فانه يمكن تصحيح هذا القصور عن طريق الربط بين سلاسل مختلفة •

● **انشاء مقياس باستخدام مجموعة من العوامل الوصفية :**

ان أبرز الأمثلة التي يمكن أن نقدمها في هذا المقام هو المؤشر المستخدم في الولايات المتحدة الامريكية والذى ولد بتقرير « أولسون » • وأساس هذا المؤشر هو متوسط طول العمر مستنزلا منه متوسط فترات الرقاد في الفراش اذ أن هـذا المتوسط الأخير يصحح متوسط طول العمر على أساس أنه ليس من الكافي أن يظل أفراد المجتمع « احياء » لكي نعتبرهم في صحة أفضل • وفي هذه الحالة اعتبرت فترة الرقاد في الفراش عبئا كباقي المنغصات الأخرى التى تعتبر مسئولة عن تدهور الصحة • وهناك مثال آخر موجه ـ مصادفة ـ الى أهداف مختلفة تماما وهو المؤشر الذى تستخدمه منظمة (كريدوك) وفى هذا المؤشر يدمج معدل الوفيات فى نسـبة التعرض لخطر الموت كما يدمج معدل تقييد النشاط أو الحد منه فى معدل « العجز » ويجب أن نلاحظ أن معيار الربط بين معدلات مختلفة ما زال معيارا جزافيا ، ولا يتم الا فى الحالات التي يتفق فيها الخبراء على ان هذا الربط يجعل من الممكن الوصول الى قرار • واذا كان الهدف ـ على لعكس من ذلك ـ هو تحقيق مؤشر عن طـريق « وزن نسبى » لكل حالة من الحالات المختلفة . فان ذلك جدير بايصالنا الى مؤشر عن مستوى الصحة يعد واحدا من المؤشرات القليلة الممكن الوصول اليها •

وقد سبق أن ذكرنا الدراسات التى قام بها « فانشل » و « بوشى » وكذلك اقتراحات « كلوير » و « لافر » و « وليمامز » وما زالت قائمة البحوث التجريبيـة التى تجرى بهدف ايجاد مقياس للحالات الصحية ، تزداد كل يوم •

فعلى سبيل المثال ، حاول كل من « ر • روسر » و « ف • واتس » فى المملكة المتحدة قياس « مخرجات الصحة » فى احدى المستشفيات عن طريق تصنيف حالات الدخول وحالات الخروج من مسـتشفى « سانت أولاف » على مقياسين على مقياسين على أساس ضم حالات العجز وحالات المعاناة من الألم أو حالات الاضطراب العقلى معا • وأعطى للعجز ٨ درجات (تتراوح بين درجة واحدة لعدم وجود عجـز الى سبع درجات للرقاد فى الفراش وثماني درجات لفقد الوعى) وأعطى للمعـاناة من الألم أربع درجـات تتوقف على مـا اذا كان الألم خفيفـا أو متوسـطا أو شديدا وأ منعدما • وقد توصلا الى ٣٢ طريقة ممكنـة لتصـنيف المرضى وكلف ٤٨ طبيبا باتباع هذا التصنيف • وكانت جدوى أسلوب العلاج المقـدم للمريض تقاس بالفرق بين مصفوفة » حالات الدخول ومصفوفة حالات الخروج •

وبنفس الأسلوب أعد « معهد لندن لبحوث العمليات» بتكليف من وزارة الصحة، تصنيفا للمسنين بغرض تحديد أى الموارد ينبغى استخدامها لاشباع حاجاتهم • وقد ضم التصنيف خمسة مقاييس هى :

١ ـ مقياس للقدرة على النشاط بالمنزل ورعاية شئون الانسان لنفسـه ، أو مقياس الاستقلال الشخصى • (٤ درجات)

مقياس عن القدرة على الحركة أو القدرة الجسمية ، ومقدر له ثلاث درجـات •

مقياس عن الاتزان العقلى ومقدر له ٣ درجات •

مقياس يحدد مدى « عزلة » الشخص أو وجود أقارب له قريبين من مسـكنه ومقدر له ٣ درجات ·

مقياس لتحديد البيئة أو مظاهر الراحة في المنزل ومقدر له درجتان ·

كما قسم المعهد المرضى في احد أقسام المستشفى الى ٤ مجموعات تضـم الحالات المرضيه الحرجه والحالات الشديدة والحالات المتوسطة والحالات الخفيفـة ، وذلك بغرض تحديد نوع الرعاية التي يجب على الممرضات أن يقدمنها لكل مجموعـه ولتخطيط عملهن على هذا الاساس ·

وفي الولايات المتحدة الأمريكية حاول كل من جوديث وليستر ليف و س · لاينهارت وضع نموذج تخيلي لتوزيع الرعاية الطبيه مبني على مقيـاس من خمس درجات للحالات الصحية وقائم على درجة خطورة الأعراض · والدرجات الخمسـة هي :(أ) لا أعراض ، صحة جيدة (ب) توعك خفيف (ج) حالة مرض حادة (د) حالة جرحة (هـ) الوفاة ·

وهذه المعايير هي معايير شخصية تتصل بمستوى الحالة المرضية التي يعـاني منها المريض · وقد استخدمت كأساس ممكن لمدى احتمال عودة الشخص للعلاج مرة أخرى ·

ولا ينبغي أن تمتد هذه القائمة من الأمثلة الى أكثر من مداها اذ أنه من الواضح ان هناك اتجاها قويا نحو تصوير الحالة الصحية لأحد المجتمعات على أساس مقيـاس واحد أو أكثر أو حتى على أساس رقم قياسي واحد هو تجميع للنتائج المستقـاة من هذه المقاييس ·

● رفع « مؤشر نظام » الى مستوى مؤشر للحـالة الصحية : مثال مؤشـرات التعرض للمرض :

كما سبق أن رأينا فان لدائرة الحالات الصحية درجة من التعقيد ملازمة لهـا ، حتى لو وضعت بطريقة مختصرة الى حد ما · وفي حـالة عدم وجود أي بيـانات مناسبة لتصوير كل حالة والانتقال من حالة الى أخرى ، فان الاتجاه الطبيعي هـو تركيز الاهتمام على حالة واحدة واعطاء الارقام المتعلقة بهذه الحالة معنى أكثر اتساعا بكثير مما يحتمل · فمنذ زمن طويل كان « الموت » يعد احصاءا مهما جدا (بسبب طبيعة الموضوعية) ولذلك كانت البيانات المتعلقة بمعدل الوفيـات تسـتخدم للتعبير عن الحالة الصحية الكلية للمجتمع ·

ولكن لما ووجه خبراء مقاومة الأوبئة بقصور مؤشر الوفيات ، اضطروا للتفكير فيما اذا كان من الأفضل استخدام مؤشرات التعرض للمرض للتعبير عن المسـتوى الصحي ، أي الاستفادة من البيانات التي توضح مدى تعرض أفراد المجتمع للاصـابة بالمرض ·

وقد علق « بازيل س · هتزل » على عدم ملاءمة مؤشرات الوفيات التقليدية(معدل وفيات الأطفال ومعدل الوفيات العامة ومتوسط العمر) للتعبير عن المسـتوى

الصحي للمجتمع . وقد وضح أن أول مظهر لقصور تلك المعدلات هو ان مستويات الصحة التى تبنيها هذه المؤشرات لا يمكن الاعتداد بها الا بالرجوع الى بيانات البيئة التى تعبر عنها . ويصدق هذا القول على السكان الاصليين لاستراليا ، فمعدلات الوفيات لديهم تكشف عن مستوى صحي منخفض جدا اذا استخدمنا هذه المؤشرات دون أن يستقر في أذهاننا أنه بالرغم من أن التسهيلات والامكانيات الطبية متوافرة لديهم بشكل أكثر من مناسب ، الا أن ظروف النظافة والتغذية والاسكان والمعتقدات الشائعة بينهم والتى تجعلهم يقفون موقفا عدائيا من أساليب العلاج الحديثة كل ذلك يؤثر في حالتهم الصحية بالرغم من توافر الامكانيات . ويصح هذا القول أيضا بالنسبة للدول النامية حيث يعكس الانخفاض الملحوظ فى معدل الوفيات مدى الجهد المبذول فى مقاومة أسباب الوفاة مثل الملاريا والدوسنتريا أو يعكس – بصفة عامة – مدى التحسين فى البيئة الطبيعية بينما يكون التقدم محدودا جدا فيما يتعلق بالأمراض التى تحتاج خدما طبية من مستوى عال . كما يصح هذا القول أيضا بالنسبة للدول المتقدمة ، فى المائة سنة الأخيرة . ففى المملكة المتحدة لوحظ فيما بين سنتى ١٨٥٠ و ١٩٠٠ انخفاضا كبيرا فى معدل الوفيات بالدرن « – ٥٠٪ » وبالتيفوس وبالتيفود وبالكوليرا (– ٢٥٪) ويمكن ان نعزو هذه الاتجاهات الى زيادة العناية بالغذاء وبموارد المياه . كما أن الهبوط الكبير فى معدل وفيات الأطفال من ١٥٠ فى سنة ١٩١٠ الى ٣٠ هو نتيجة التقدم الذى حدث بتأثير زيادة الاهتمام بخدمات التوليد وحضانة الأطفال .

والوجه الثانى للقصور هو أن المؤشرات المتعلقة بمعدل الوفيات قد تفقد معناها بسبب انها لا تعكس أى اتجاهات ذات معنى اذ هى ظاهرة يمكن تفسيرها بتسوىء الظروف البيئية . فمن المعروف أن احتمالات الاستمرار فى الحياة عند سن ٤٠ سنة أو ٦٥ سنة لم تزد الا بمقدار طفيف منذ بداية هذا القرن وتوقفت تماما منذ سنة ١٩٥٠ وسبب ذلك هو أن الأسباب الرئيسية للوفاة فى الدول الغربية هى سرطان الرئة والنزلة الشعبية المزمنة الناشئة من التدخين والحوادث التى تقع معظمها فى الطرقات ويرجع ٥٠٪ منها الى حالات الاسراف فى تعاطى الخمور .

وبمعنى آخر فان حالات المرض وحالات الوفيات التى تميز الدول المتقدمة ترتبط بسمات الأسلوب الحضرى للحياة بحيث تصبح المؤشرات الوحيدة القادرة على تفسير ذلك الوضع، هى تلك المؤشرات التى تعبر عن مدى الأخطار التى يتعرض لها مجتمع سكان المدن . لهذا فان البيانات التى تصف ظروف الاسكان والتغذية والتعليم ونوع الحياة الأسرية وظروف العمل والظروف الاجتماعية ، هى على الأرجح البيانات التى تعبر عن المستوى الصحى أو على الأقل تفسر الحالة الصحية بشكل أقرب للصحة .

وهنا نأتى الى نوع من التناقض الظاهرى وهو اننا لكى نعبر عن المستويات الصحية فاننا يجب أن نرجع الى البيانات المأخوذة – لا من القطاع الطبى بالمعنى الضيق – ولكن من البيئة الاجتماعية والاقتصادية . ونستخلص من هذا أن أى مجموعة من المؤشرات الاجتماعية تكون دائما مفتوحة الطرفين بما يسمح باضافة عناصر أخرى جديدة اليها ، حتى لو احتجنا – فى سبيل تسهيل عملية

التحليل – الى تقسيم الحياة الاجتماعية الى « مشاكل » أو « قطاعات » • فتارة تكون المؤشرات الصحية التى توصلنا اليها آخيرا هى مجرد بيانات عن الإسكان والتعليم وتارة أخرى يكون علينا أن نبحث فى الظروف الصحية الخ •• عن مؤشرات النجاح فى الحياة المدرسية أو حياة العمل •

● مصاعب الحلول السابقة ومساوئها :

لا يمكن للانسان أن يتجنب الحيرة من أمرين يصادفهما فى الدراسات التى تجرى فيما يتعلق بفكرة انشاء مقياس للمستويات الصحية •

فالأمر الأول هو البساطة الشديدة للفكرة التى تدفعنا لاجراء هذه الدراسات اذ أنه من الطبيعى جدا أن نحاول تقسيم هذه الحالات الى درجات وأن نترجم الى تعبيرات كمية وتعبيرات عامة ، تلك التقييمات التى قد نراها ضمنا أو حتى صراحة فى السلوك اليومي لكل فرد •

والأمر الثانى هو خطورة الاعتقاد فى وجود أداة سحرية لحل المشكلة كما بيناها فى الجزء الأول من هذه الدراسة • ويبدو ان جميع المؤلفين يقعون ضحايا لهذا الاعتقاد • فأى الأمور يكون أكثر جاذبية من الظن بوجود أداة بسيطة تقيس الحالة الصحية كما يقيس الميزان وزن الفرد أو يقيس المتر طوله ؟ فبوجود مقياس من هذا النوع نكون فى وضع لا يسمح لنا بمعرفة الوضع الصحى فحسب يمكننا أيضا أن نقيس آثار النظام الطبى أو نقيس الآثار المترتبة على أى برنامج معد لخدمة المجتمع •

ويمكننا أن نبدى الاعتراضات التالية على ما قد يثور من تلك المناقشات :

١ – ان فكرة التخفيف من عوامل التعقيد فكرة يمكن مناقشتها : فاذا احتل أحد المعايير (مثل قدرة الفرد على العمل أو عجزه عنه) مكانا مرموقا فى المقياس فانه لا يمكننا القول بأن المقياس يتضمن الأبعاد الأخرى أيضا (مثل درجة التألم ومدة المرض وطبيعة المرض وخطر الموت منه) •

٢ – فى الحالات التى يوجد فيها عدد من المعايير فان هذه المعايير ترتبط ببعضها البعض على أساس تجريبى أو أساس حقيقى ، أى بالنسبة الى مجموعة معينة من مجموعات العمر أو نوع معين من المرض • فمثلا عندما ندخل فى اعتبارنا السنين فان بعض الجوانب مثل درجة الاعتماد على النفس فى أمور الحياة ودرجة الاتزان العقلى بل ودرجة العزلة (وجود أقارب قريبين أو عدم وجودهم) ستدخل بطبيعة الحال فى هذا التقدير بينما المقاييس المعدة للأطفال أو للبالغين ستركز على جوانب أخرى من جونب الحالة الصحية • لذلك يبدو ان انشاء مقياس صالح لكل المجموعات ، أمر مستحيل نظرا لتباين الجوانب النسبية للحالات الصحية بين المجموعات المختلفة

٣ – فى الحالات التى تشترك فيها « عناصر » مختلفة للحالة الصحية فى تحديد نفس المستوى الصحي ، فهنا يتعين علينا انشاء « معادلات » •

فمن الذى ينشىء هذه المعادلات ؟ وكيف ؟ أن أفكار الخبراء (الأطباء) التى يستفيد منها الفرنسيون والبريطانيون والأمريكان هى حل غير مقنع عندما يصل الأمر الى تدريج مستويات المعاناة أو انشاء معادلات بين أمراض تختلف اختلافا كبيرا فى مدى خطورتها على الحياة أو مدى تأثيرها فى اعاقة الانسان عن الحركة •

أما عن « منحنيات الميول » التى يقترحها ويليامز لتدريج المجموعات المختلفة من « المعاناة » و « تقييد الحركة » فهى استعارة مفتعلة من علم لاقتصاد كما أنه من المشكوك فيه جدا امكان قياسها بدرجة يعتد بها من الدقة .

وفضلا عن ذلك ، فان كل مؤلف يقترح مقياسا ما ، فانه يصف درجاته المختلفة سواء أكانت موضوعية (اى ان الرأى الفنى الطبى هو الدى يحدد درجه المعاناة مثلا) أو شخصية (رأى ليف ولاينهارت فى دراستهما السابق الاشارة اليها آن المريض هو الذى يصنف نفسه فى مستوى المرض طبقا لاحساسه الشخصى) . ومن باب أولى فان مشاكل « الأوزان النسبية » و « المعادلات » الخاصة بالحالات حسب مجموعات السكان المعنية ، تبدو أصعب من أن تحل . فهل التقدم بمقدار «درجة واحدة » فى الحالة لصحية للشباب « تعادل » نفس الدرجة من التقدم فى صحة البالغين أو المسنين ؟ وهل ما ينطبق على عمال الزراعة هو نفس ما ينطبق على موظفى المكاتب ... الخ ؟

٤ ـ ان المؤشر الصحى المبنى على مقياس من عدة درجات يمكن به قياس الحالات الفردية ، يؤدى فى الوقع الى التخفيف من تعقيد الأمور ولكنه يؤدى أيضا الى اضعاف مستوى المعلومات . فالتعبير بمعامل واحد أو برقم واحد عن موقف يشتمل على ثروةمن المعلومات ، قد تكون له بعض المزايا ، ولكن يعيبه اذ ذلك يستدعى التضحية بمقدار كبير من البيانات خصوصا تلك البيانات التى قد تكون شديدة الفائدة لخبير التخطيط : فالشطر الأكبر المعروف الآن من علم علاج الأمراض ، وكذلك المجموعات الرئيسية من عوامل الخطورة ، التى لا تظهر أبدا فى مثل هذا النوع من المؤشرات ، لا شك ان لها وظيفة كدليل للأعمال التى يجب أن ننفذها .

ومثل هذه المساوىء الكبيرة هو ما قادنا الى البحث فى اتجاهات أخرى عن مدخل كمى للتعبير عن المستوى الصحى .

● بناء صورة عن الحالة الصحية :

اذا استبعدنا فكرة انشاء مقياس للحالة الصحية وحاولنا أن نتخلص من فكرة التعبير عن الحالة الصحية بواحد أو أكثر من أحد مكوناتها ، فأين نضع مشكلة تقييم المستوى الصحى للمجتمع ؟ لقد سبق أن تكلمنا على ما أسميناه « مؤشرات النظام » التى تعطينا مجموعة من المؤشرات لكل حلقة أساسية فى النظام الصحى وآخر فرض علمى عالجناه عن تقييم المستويات الصحية تناول واحدة من هذه المجموعات من « مؤشرات النظام » واعتبرها مؤشرات عن المستوى الصحى . فاعتبرت « مؤشرات التعرض للمرض » مثلا ممثلة ـ فى ذاتها ـ للمستوى الصحى للمجتمع . وهذا يقودنا مباشرة الى طريق مفيد من طرق البحث .

● بناء صورة عن الحالة الصحية باستخدام مجموعات من مؤشرات النظام :

لتقييم المستوى الصحى لمجتمع ما لا يكفى أن نسأل « الى أى مدى يتعرض المجتمع للمرض » ، اذ ان السؤال الحيوى الذى يجب أن نسأله هو « هل يلقى المجتمع وسائل الوقاية المطلوبة » ؟ وبعد ذلك نسأل السؤال التالى وهو هل المجتمع مصاب

بالمرض ، وهل هو يعى ذلك .. الخ . وفى التحليل الأخير ، يتـــوافر لدينا أساس للتقييم العام للمستوى الصحى للمجتمع محل الدراسة عن طريق دراسة الجـــدول الشامل لمؤشرات النظام . ومن الجدول الشامل لمؤشرات النظام : مستوى التعـرض للمرض ـ فعالية اجراءات الوقاية ـ النتائج ، نخلص الى ما يمكن أن نســـميه صورة مركبة من البيانات الكمية عن المستوى الصحى (وليس قياسا مباشرا) . واذا أخذنا مؤشرات النظام كلا منها على حدة ، فان كل مؤشر منها يعكس حلقة واحـــدة من حلقات النظام الصحى وهى الحلقة التى أنشىء مؤشر النظام للتعبير عنها . ومع ذلك فان الجدول الشامل لهذه المؤشرات الجزئية يغير تماما من معنى كل سلسلة بحيث يضيف الى معلوماتنا الكثير عن هذه السلسلة .

ويمكننا دائما اعادة تحليل النظام الصحى كلما وجدنا عددا آخر من العـــوامل الوصفية التى يمكن اضافتها .

ويعكس الجدول مباشرة المجموعات التى اخترناها لتحليل النظام الصـــحى وتم ترتيبه على أساس الاهتمام بالأنماط الأربع من مؤشرات النظام التى استخدمناها ويلاحظ أن الحلقات الأساسية فى الجدول تناظر بوضوح نفس الطرق التى أوضحناها بيانيا للنظام الفرعى رقم ١ .

واذا نظرنا الى العناوين المختلفة المقترحة فعلينـــا أن نتذكر أن المجموعات التى أبرزناها هى التى ينبغى أن نعتبرها ممثلة لكامل مجموعة البيانات الموضحة وأنـه لا يمكن تفسير أى بيان منها منفصلا عن باقى الأجزاء .

ومع ذلك فان المتابعة السنوية المنتظمة لهذه السلاسل أو اجراء المقارنات الدولية أو اجراء أى دراسة تفاضلية كما سنشرح فيما بعد ينبغى أن تتيح تطورات هامة فى الجدول اذ تصبح الطبيعة الخاصة لأدوات القياس التى تصف المستوى الصـحى لأى مجتمع أكثر وضوحا . ولكى نستنتج تحسنا أو انحدارا فى الحالة الصحيـــة للمجتمع من واقع ملاحظة اتجاهات العناصر الفرعية وهى التعرض للمرض والوقاية ومدى انتشار المرض فان ذلك يثير مجموعة من المشاكل سنشير اليها باختصار .

ويمكننا أن نحس بنوعين من الاعتراضات يمكن أن يثورا ضد هذا الأســـلوب من عرض الأمور : أولهما هو كيف ينبغى للانسان أن يفسر النتائج التى يحصـــل عليها . والثانى هو : هل هذا الأسلوب من عرض الأمور مستقل عن الأهـــداف المرجوة . وسنعالج هاتين المشكلتين فيما يلى :

● صعوبات تفسير وتقييم المستوى الصحى :

كيف يمكن لجدول « مؤشرات النظام » أن يفيد فى تقييم المستوى الصحى ؟

ان الاتجاهات التاريخية أو المقارنات بين فئات اجتماعية أو بين أفكار متباينـــة ليست من السهولة بحيث تظهر نتائجها سريعا . فكل نوع من المؤشرات يكشـــف أوضاعا مختلفة ولا يمكن اجراء المقارنة الا بالنظر الى العناصر عنصرا عنصرا . وقـــد تبدو احدى المجموعات أكثر وضوحا من وجهة نظر معينة ولكن خصائص الدرجـــات المختلفة من الوضوح تبدو على السواء فى كل من مستوى انتشار المرض ومســـتوى النتائج . أما عن وسائل توفير الوقاية فيختلف الأمر . كما يستحيل الوصـــول

الى « معادلات » حقيقية . وتحليل المستويات الصحية أو بالأحرى تفسير السلاسل المقترحة يفترض أولا انشاء نماذج للعمليات محل النظر .

ويبدو تفسير مجموعات السلاسل المقترحة مسألة حساسة بصفة خاصة من حيث أنه لا يمكن اعتبار أى « عنصر وصفى » من العناصر المختارة فى اعداد مؤشرات النظام ، تحت أى ظرف من الظروف عنصرا مستقلا بذاته .

والواقع أنه لكى نحسن تفهم الأمور ويمكننا التعرف على أساس هذا الفهم ، ينبغى أن نكون قادرين على اظهار الروابط الموجودة بين العوامل الوصفية المختارة وأخيرا ابراز تلك العناصر الأكثر أهميه عندما يقتصر مجال التحليل على هدف واحد محدد . أما اذا كنا مهتمين أساسا بمشكلة « الحالة الصحية » ومحدداتها فاننا ننتهى الى تصوير للتفاعلات الأساسية بالنسبة للأفكار الثلاثة عن الحالة المرضية موضوعيا والحالة المرضية كما يحسها المريض نفسه والحالة المرضية كما يشخصها الأطباء .

فمثلا توجد عناصر وصفية مختلفة تتعلق بفكرة « الحالة المرضية الموضوعية » يمكن ــ تبعا لاختلاف وجهات النظر ــ أن ندرجها ضمن مجموعة مؤشرات « مدى انتشار المرض » أو ضمن مؤشرات « النتيجة » (حسبما يكون المصنف مهتما أو غير مهتم بالحالة الصحية عقب الانتهاء من علاج نوعى لها طبقا للنظام الصحى) .

والحالة المرضية الموضوعية نفسها تتحدد فى نفس الوقت بواسطة مجموعة كاملة من العناصر الأخرى المرتبطة بالتعرض للأخطار أو بالحالة المرضية كما يحسها المريض الخ . واذا أخذنا هذه الأشياء فى اعتبارنا فانه يصبح من الضرورى أن نختار طريقة أكثر دقة ، أى وحدة زمن ندرس خلالها الظاهرة محل الدراسة وان نحدد المستوى الجغرافى أو الفئة الاجتماعية التى يشير اليها التحليل . وباختصار فان هذا المدخل يقود الى انشاء نموذج يكون الى حد كبير محدودا بالمعلومات المتاحة وبالهدف المنشود . ومع ذلك فان النموذج تتم تنقيته من خلال التحليل الشامل للنظام الذى سبقه منطقيا والذى يقوم على أساس فكرة استحالة تصوير بعض نواحى المشكلة بأسلوب كمى .

والمدخل الخاطىء لمشكلة ايجاد نموذج هى افتراض ان المشكلة قد حلت وأنه يمكن القول بأنه يمكن اختبار المتغيرات بالرجوع الى سلسلة زمنية تمثل المستوى الصحى ، فالواقع ان محاولة انشاء نموذج لا يمكن أبدا أن تستند الى الغاية المنشودة الا وهى تقييم الحالة الصحية للمجتمع ، والأسلوب الوحيد الناجح لانشاء هذا النموذج هو التفكير فيه كتجميع أو تركيب لنتائج الدراسات المختلفة مع استعارة بعض النتائج من علم النفس وعلم الاجتماع وعلم مقاومة الأوبئة والمعلومات الطبية البحتة . وان تحليل النظام الصحى الذى حاولناه لا يقود الى انشاء نموذج اذ أننا نرى أن الوصول الى نموذج غير ممكن فى ضوء المعلومات والمعرفة المتاحتين حاليا . وفى هذه المرحلة من دراستنا ، يكون لهذا التحليل مدلول آخر . فنحن نرى أن الهدف الأولى كان عبارة عن ذكر للأفكار الأساسية واظهار الحلقات الأساسية ومحاولة التعبير عنها كميا بقدر الامكان وذلك لتزويد القارىء ببعض النقاط التى تساعده على فهم مكونات الجدول الذى اقترحناه .

● العرض الصحيح لكل مشكلة :

يخدم الجدول الأول الهدف شديد العمومية وهو تقييم الحالة الصحية للمجتمع · ومن السهل أن ندرك الاختيارات التي آثرناها ومستوى التفصيل الذي أخذنا به ينبغي أن يعكسا الهدف النهائي بشكل أكثر دقة · ولا شك فيه انه لا توجد مجموعه واحدة من المؤشرات تصلح لجميع الأهداف وأنه على ضوء الدراسة التي بين أيدينا يمكن اجراء الاختيارات · ولتصوير هذه « النسبية » في الاختيار نقدم مثال « التباين » ·

وسنختبر التباين من ناحيتين أساسيتين وهما التباين المرتبط بالانتماء الى فئة اجتماعية مهنية معينة والتباين كما نلاحظه في مناطق فرنسا المختلفة · وفي الحالتين حاولنا تفتيت البيانات المقدمة في الفقرة الأولى ، ولم يكن التفتيت ممكنا الا بالنسبة لبعض السلاسل · لذلك اضطررنا الى اهمال بعض الأرقام ، أو استبدال سلاسل أخرى قد تكون أقل دلالة في بعض الأحيان ، بها ·

● الفئات الاجتماعية المهنية :

بالرغم من أنه من غير الممكن ، في ضوء قلة البيانات الكمية المتاحة ، الربط بين المكونات المختلفة « التعرض للمرض ، مدى انتشار المرض ·· الخ » بغرض الحصول على صورة للمستوى الصحي بالنسبة للفئات الاجتماعية المهنية ، الا اننا نرى امكان استنتاج أمر واضح وهو أن الانتماء الى فئة اجتماعية مهنية تتسم بضعف الدخل وضعف المستوى الثقافي لابد أن يستتبعه ضعف للمستوى الصحي والعكس بالعكس · ويمكن أن نلاحظ النقاط الآتية فيما يتعلق بالانتماء الى فئة اجتماعية مهنية منخفضة :

— يزداد التعرض للمرض (مثال ذلك استهلاك الخمور)

— أثبتت الدراسات التي أجراها معهد « كريدوك » أن المنتمين لهذه الفئات يلجأون للخدمات الصحية بدرجة أقل من غيرهم ·

— ان الحالات المرضية المعلنة التي تصاحبها مضاعفات خطيرة تكون أكثر نسبيا في هذه الفئات · والمجموع الكلي للحالات المرضية المعلنة تغير الاختلاف في قدرات الأفراد على ادراك انهم مرضى والتعبير عن هذا المرض فأفراد الطبقة العاملة يبلغون عن حالات مرضية قد لا تقل عما يبلغ عنه غيرهم من الفئات ولكن أمراض الطبقة العاملة تؤدي الى مضاعفات خطيرة والى مدد أطول من البقاء بالمستشفيات · وعلى العكس من ذلك فان رجال الادارة العليا يقعون في المرض بنسبة أقل كثيرا ، ونادرا ما يعانون من مضاعفات خطيرة (كما ان قصر فترات البقاء في المستشفيات بالنسبة لهم ، تعكس أيضا حقيقة استخدام أنماط أخرى من العلاج) ·

— وأخيرا نلاحظ ان الحوادث وحالات الانتحار تظهر بشكل أكبر نسبيا في أبناء الطبقة العاملة وبين العمال الزراعيين

● المناطق :

ان تفتيت البيانات على أساس المناطق المختلفة يلقي ضوءا على الاختلافات بين المناطق المختلفة ، مثل زيادة توافر الامكانيات الصحية فى منطقة باريس سواء بالنسبة لاعداد الأفراد الطبيين أو عدد الأسرة بالمستشفيات بالمقارنة بما نلاحظه من قلة هذه التسهيلات فى شمال فرنسا • ويبدو ان هذه الحقيقة يستتبعها اختلافات أخرى مهمة مثل متوسط عدد الأيام التى يقضيها المريض بالمستشفى والتى يتولى مرفق الصحة الوطنى سداد نفقاتها (وتبلغ بالنسبة لباريس ضعفها بالنسبة لشمال فرنسا) • وكذلك معدل وفيات الأطفال الذى يبلغ فى شمال فرنسا مرة ونصف قدره فى منطقة باريس • وهذه النسبة ـ فضلا عن ذلك ـ تقل كثيرا عن المعدل بالنسبة لفرنسا كلها • ومن جهة أخرى لا نلاحظ الا فروقا طفيفة من حيث متوسط سن الوفاة مع ملاحظة انه يبدو أن سكان الجنوب الغربى يعمرون أكثر من غيرهم •

تحليل بيئى للصحة العامة فى اليابان

الكاتب : ميكيو ياماموتو

بالاشتراك مع شيكيو هاياشى
و هيرواكى تيراد
و كازدى يامادا

أستاذ رئيس قسم الصحة فى مدرسة الطب تيكيو . وهو عضو فى عدد كبير من الهيئات والجمعيات العلمية ، وأسس الجمعية اليابانية للدعاية الصحية فى عام ١٩٦٦ . وقد عمل فترة جراحا بحريا ، وفترة مفتشا صحيا للعمال وممثلا لعدد من المؤتمرات الدولية . وهو المحرر الاقليمى للمجلة الدولية « الطب والعلوم الاجتماعية » .

المترجم : جميل على حمدى

مدير متحف العلوم ، ومقرر اللجنة القومية للمتاحف بأكاديمية البحث العلمى والتكنولوجيا . ويكتب ويترجم فى التبسيط العلمى والثقافة العليمة . ومثل مصر فى مؤتمرات دولية للمتاحف ونوادى العلوم .

● مقدمة :

تتطلب المحافظة على صحة شعب ما ، فهم حياته الانسانية . وقد اختـــار المؤلف المدخل البيئى للوصول الى ذلك فى دراسته ، لانه يراه يتمشى مع معتقداته البوذية ، ويفيد عند التطبيق فى وضع التخطيط الصحى السليم . وتوضح البيئـة البشرية نركيب ووظائف الحياة كما ان المؤلف يرى الحياة نمطا من أنماط العلاقات الحيوية البيئية التى تعبر عن اتزان ديناميكى معين .

وبالرغم من عدم تطور هذا المدخل البيئى للتخطيط الصحى التطور الكافى ، الا أن ما احرزته علوم الحاسبات الالكترونية من تقدم فى اليابان جعل الأمر ممكنا بدرجة معقولة . والتخطيط الصحى يعتبر محاولة للنهوض بالصحة العامة نهوضا جذريا ، ولكى يتحقق ذلك ، يجب وضع نموذج صحى ثابت أولا . وبالرغم مما قام به ياماموتو ومياساكا وغيرهم فى عام ١٩٥٦ من عمليات مسح صحى على نطاق ضـــيق ، الا ان المحاولات الجادة لوضع نموذج صحى فى اليابان لا تزال نادرة غير مكتملة . وتهدف

هذه الدراسة أساسا الى وضع مثل هذا النموذج على كل من المستويين القومى والمثالى العام ٠

وقد بدأ المؤلف وزملاؤه عملهم باجراء حصر شامل لجوانب ظروف المعيشة وتأثيرها على الصحة وبعد ثلاث سنوات من الدراسة المقارنة للأعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، و ١٩٧٠ ظهرت عدة نتائج هامة ٠ ولا يزال العمل مستمرا فى استكمال النموذج الصحى المطلوب ٠

ونأمل أن تفيد هذه الدراسة فى أن تكون مدخلا مقارنا لحياة الشعب اليابانى ٠

الدراسات السابقة :

ظهرت سلسلة من الأوراق البحثية لاول مرة فى عام ١٩٦٥ تحت عنوان « دراسات بيئية على صحة الشعب اليابانى » قام بها ياما موتو والدكتور ا ٠ س ٠ روجرز بمدرسة الصحة العامة بجامعة كاليفورنيا ٠ وقارنت هذه الدراسة بين العوامل البيئية المختلفة التى تؤثر على صحة الشعب فى كل من اليابان والولايات المتحدة الامريكية ٠ وتلت هذه الدراسة المقارنة دراسة أخرى مشابهة تناولت الموضوع من عدة جوانب ، قام بها ميكيو ياماموتو فى اليابان عام ١٩٦٦ ، مستخدما فيها وسائل التحليل الترابطى المتعدد المتغيرات ، وذلك بالتعاون مع المتخصصين فى علوم الاقتصاد والاجتماع والاحصاء والصحة العامة (بلغ مجموعهم خمسة عشر شخصا) ٠

وقد أشارت عدة جمعيات علمية فى اجتماعاتها الى نتائج هذه التحليلات ، مثل الجمعية اليابانية للصحة العامة ، والجمعية اليابانية للصحة السلالية ، والهيئة الشعبية اليابانية ، والمؤتمر الدولى الأول للعلوم الاجتماعية والطب (ابردين ١٩٧٢) ، والمؤتمر الرابع للعلوم الاجتماعية والطب (السينور) ١٩٧٤) كما نشرت مواد علمية عديدة فى هذا الشأن ٠

● وسائل البحث :

تم جمع احصائيات ميدانية تشمل ٣١٠ مؤشرا صحيا و ١٥ مؤشرا بيئيا فى الاعوام ١٩٦٠ ، ١٩٦٥ ، ١٩٧٠ ، وشملت المؤشرات الصحية توقعات الحياة عند الولادة ، وطول ووزن الأطفال والمعدلات القياسية للوفيات ٠ (وقد وجد أن للمؤشر الأخير أهمية خاصة فى تحديد الصورة العامة للوفيات) ٠ كذلك فقد روعى عند اختيار المؤشرات البيئية الخمسة عشر أن تمثل أقرب المتغيرات اتصالا بالصحة ، كما حاولنا أيضا اختصار عدد من المؤشرات المترابطة ٠ (انظر الجدول رقم ١) ٠

وقد قام المؤلفون بتقييم البروتين الحيوانى والمقادير الكلية للسعرات الحرارية فى الاطعمة المشتراه باستخدام ثلاثة مصادر مختلفة ثم استخدمت هذه القيم فى جميع التحاليل التى اجريت بعد ذلك ٠

وقبل اجراء التحاليل تم تعديل ١٢ مؤشرا بيئيا (باستثناء ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٥) مستخدمين فى ذلك معادلة هايا مشى للتعديل وذلك بقصد تأثير عامل التحضر الذى شوهد أنه فى الدراسات السابقة يؤثر تأثيرا كبيرا فى الصحة العامة ·

● **معادلة هاياشى :**

$$\frac{y - \delta x}{xy} = z$$

حيث :

[illegible] = **القيمة الأصلية للمؤشر المطلوب تعديله**

X = قيمة المؤشر الذى تم التعديل بواسطته

N = القيمة المعدلة للقيمة y

$\delta x.y$ = المعامل التناسبى بين x.y

وحتى يمكن تقليل تأثير التحضر ، فقد استخدمت x باعتبارها نسبة توزيع السكان فى المناطق ذات الكثافة السكانية العالية ·

أما بالنسبة للبروتين الحيوانى المشترى فقد عدم بطريقة مماثلة لما اتبع فى حساب السعرات الكلية للأطعمة المشتراه ثم عدل مرة أخرى بالنسبة لكثافة المناطق الآهلة بالسكان ·

● **وسائل التحليل والنتائج :**

بالرغم من استخدام عدة طرق للتحليل المتعدد المتغيرات فان هذا التقرير يعنى أساسا باستعمال التحليل الترابطى للمؤشرات الصحية والبيئية ·

ويوضح الجدول رقم ٢ النتائج التى تم الحصول عليها من كل من التحاليل الترابطية البسيطة والمتعددة المتغيرات ·

وقد وجد ان هناك علاقات مرتبطة بالمتغيرات البيئية فى حالة المؤشرات الصحية (باستثناء معدلات الوفيات القياسية للرجال والنساء بسبب أمراض القلب : ١٠٧ و ١٠٨) · وقد تبين أن للمؤشرات الأخيرة تأثير قوى خاص على توقعات الحياة (١٠١ و ١٠٢) وكذلك على المعدلات القياسية للوفيات (١٠٣ و ١٠٤) ومعدل نمو الأطفال (١٢٤ و ١٣١) ·

أما المتغيرات الخاصة بالتحضر (٢١٥) والدخول العالية (٢١٤) فقد وجد أن لها تأثيرا كبيرا مفيدا على بعض المؤشرات المعنية مثل توقعات الحياة والمعدلات القياسية للوفيات ومعدل النمو عند الاطفال · كما وجد أن للمعيشة فى المناطق المتحضرة تأثيرا غير مساعد على الصحة · وكان لمشتريات البروتين الحيوانى تأثير

خاص مساعد في حالة معدل النمو عند الأطفال وأقل قليلا بالنسبة للتوقعات العامة للحياة .

كذلك كان لامتلاك السيارة (٢١٢) تأثير مساعد بالنسبة للسكان بوجه عام كما كان لمتوسط درجة الحرارة الدفيئة (٢٠٤) وكذلك لقلة عدد أفراد الأسرة (٢٠٨) تأثير مساعد على صحة النساء .

ولم يكن لاعداد العاملين الطبيين المتخرجين فى الجامعات بالنسبة للسكان أى تأثير متميز على المؤشرات المعنية ، مثل توقعات الحياة للأطفال عند الولادة ، والمعدلات القياسية للوفيات ومعدلات النمو عند الأطفال .

كما لوحظ وجود تأثير سيء للغاية للمتغيرات البيئية التالية فى حالة المعدلات القياسية للوفيات الناتجة عن أمراض الأوعية الدموية المخية (١٠٥ و ١٠٦) وهو السبب الرئيسى للوفاة فى اليابان .

المشتريات من الأغذية ذات القيمة الحرارية المرتفعة (٢٠٢) ، متوسط درجات الحرارة الباردة ، الزراعة والأسر الكبيرة الحجم . وكلما زاد نصيب الفرد من المصحات العامة (٢٠٥) والمستشفيات (٢٠٧) وامتلاك السيارات كان تأثير ذلك مساعدا لهذا النوع من معدل الوفيات .

ولم تكن هناك تأثيرات متميزة على معدل الوفيات الناتجة عن أمراض القلب فى خمسة عشر متغيرا بيئياً الا بقدر محدود فى حالة متوسط درجات الحرارة الدفيئة (بالنسبة للسكان الذكور) . وهذا يدل على انه ليست هناك تأثيرات متميزة على هذا المعدل للوفيات يمكن الحصول عليها من خلال تحسين المتغيرات البيئية .

وكذلك الحال بالنسبة لمعدل الوفيات الناتجة من الاصابة بالأورام الخبيثة بالرغم من أن تخفيض المحتوى الحرارى للغذاء وتقليل عدد أفراد الأسرة كان لهما أثر مساعد نوعا ما على معدل الوفيات الناتجة عن سرطان المعدة (١١٣ و ١١٤) .

وينطبق تأثير هذه الاحوال أيضا على الالتهاب الكبدى (١١٦ و ١١٧) ، والدرن (١١٨ و ١١٩) ؛ وتأكدت العلاقة بين الوفاة بسبب الدرن والاكثار من تناول الأغذية المرتفعة المحتوى الحرارى . والواقع أنه كثيرا ما يوصف الطعام المرتفع القيمة الحرارية لمرضى الدرن كجزء من العلاج .

وقد وجد أن ارتفاع مستوى البروتين الحيوانى وانخفاض القيمة الحرارية فى الطعام والأسر الصغيرة والصناعة (فى مقابل الزراعة) تشكل مؤثرات مساعدة بدرجة ملحوظة على الوفاة بأمراض الالتهاب الرئوى والشعب الهوائية (١٢٠ و ١٢١) .

ويبدو أن معدل الوفاة للاصابة بسرطان الرئة فى المناطق الحضرية بسبب

الجدول رقم ١ قائمة المؤشرات

الصــحة	البيئة
١٠١ ـ ١٠٢ توقعات الحيـاة للذكور والاناث عند الولادة •	٢٠١ المشـــتراه من البروتين الحيوانى
١٠٣ ـ ١٠٤ المعدل القياسى للوفـاة عند الذكور والاناث •	٢٠٢ ـمجموع السعرات الحرارية المشتراه
١٠٥ ـ ١٠٦ المعدل القياسى للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصـابة بأمراض الأوعية الدموية المخية •	٢٠٣ متوسط الأمطـــار •
١٠٧ ـ ١٠٨ المعدل القياسى للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصـابة بأمراض القلب •	٢٠٤ متوسط درجات الحرارة •
١٠٩ ـ ١١٠ المعدل القياسى للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصـابة بالأورام الخبيثة •	٢٠٥ نصيب الفرد من العيادات العامة
١١١ ـ ١١٢ المعدل القياسى للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصابـة بسرطان الرئة والشعب الهوائية•	٢٠٦ نصيب الفرد من العاملين الطبيين
١١٣ ـ ١١٤ المعدل القياسى للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصـابة بسرطان المعدة •	٢٠٧ المستشفيـات لكـل ١٠٠٫٠٠٠ مواطن
١١٥ المعدل القياسى للوفاة بين النساء نتيجة الاصـابة بسرطان الرحـم	٢٠٨ متوسط حجم الأسرة
١١٦ ـ ١١٧ المعدل القياسى للوفاة بين الذكور والاناث نتيجة الاصـابة بالالتهاب الكبدى •	٢٠٩ المتزوجون بالنســبة لمن فوق الرابعة عشرة من العمر •
١١٨ ـ ١١٩ المعدل القياسى للوفاة عند الذكور والاناث نتيجة الاصـابة بالدرن •	٢١٠ الملتحقون بالكليـات بالنســبة للمتخرجين فى المدارس الثانوية•

(تابع) الجدول رقم ١ قائمة المؤشرات

الصحة	البيئة
١٢٠ ــ ١٢١ المعدل القياسى للوفيات عند الذكور والاناث نتيجة الاصابة بالألتهاب الرئوى والتهاب الشعب الهوائية ٠	٢١١ المتخرجون فى الكليات بالنسبة لمن فوق الرابعة عشرة من العمر ٠
١٢٢ معدل الوفيات لأسباب أخرى ٠	٢١٢ الذين يملكون سيارة بالنسبة لكل ١٠٠٠ نسمة ٠
١٢٣ المعدل القياسى للانتحار ٠	٢١٣ العاملون فى الصناعات الأولية بالنسبة للموظفين فوق الرابعة عشرة من العمر ٠
١٢٤ ــ ١٢٥ متوسط طول الذكر والانثى عند بلوغ ٦ سنوات من العمر ٠	٢١٤ متوسط دخل الفرد ٠
١٢٦ ــ ١٢٧ متوسط وزن الذكر والأنثى عند بلوغ ٦ سنوات من العمر ٠	٢١٥ توزيع السكان فى المناطق المزدحمة ٠
١٢٨ ــ ١٢٩ متوسط طول الذكر والأنثى عند بلوغ ٦ سنوات من العمر ٠	
١٣٠ ــ ١٣١ متوسط وزن الذكر والأنثى عند بلوغ ١٤ سنة من العمر ٠	

تلوث الهواء أصبح من نتائج التحول الصناعى السريع فى اليابان ٠ وتلفت هذه الملاحظة الانتباه الى ضرورة محاربة تلوث الهواء بوسائل التحكم الصناعى ٠

وخلاصة القول أنه يجب أخذ المؤثرات المختلفة على العوامل البيئية المسببة والمساعدة للوفيات فى الاعتبار عند وضع نموذج للتخطيط الصحى ٠ وهذا ما ينطبق

جدول رقم (٢) التحليل التناسبي البسيط والمضاعف

الصحة	البيئة: البروتين الحيواني المشترى	مجموع السعرات المشتراه	متوسط المطر	متوسط درجات الحرارة	العيادات العامة	العاملون الطبيون	المستشفيات	متوسط حجم الأسرة	المتزوجون	طلاب الكليات	المتخرجون من الجامعات	أصحاب السيارات	العاملون في الصناعة الأولية	متوسط الدخل	كثافة المناطق المسكونة
توقع الحياة للذكور عند الولادة .	++-	*				*	*				*	+	-	+	++
" " للإناث " "	+++	*		++		*	*				*	+++	-	+	+
المعدل القياسي للوفيات عند الذكور		*				*	*				*	--	+++	---	
" " " " الإناث		*		--	*	*	*	+++			*		+	--	-
" " " نتيجة الإصابة بأمراض الأوعية المخية للذكور		+		-	---	*	---	++			*	---	+++		
" " " " " للإناث	*	+	*	-	---	*	---	++			*		++		---
" " " " القلب للذكور	*		*	---					*		*	*	*	*	*
" " " " " للإناث	*		*				*		*	*	*	*	*	*	*
" " " بالأورام الخبيثة للذكور	*		*	*	*	*	*		*	*	*		*	*	*
" " " " للإناث	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*			
" " " بسرطان المعدة للذكور		+++	*	*	*	*		+++	*	*	*	*	*		*
" " " " للإناث	*		*	*	*	*			*	*	*	*			*
" " " " الرحم	*	-	*	++	*		+++		*		*	*	*	*	*
" " " بالالتهاب الرئوي للذكور	*	--	*	+	+++			-			*	*	*	*	*
" " " " للإناث	*	--		+	+++		+++	---			*	*	*	*	*
" " " بالدرن للذكور	*	-	*	++	*			---		*		*	*	*	*
" " " " للإناث	*	-	*		*	*	+++		*	*	---	*	*	*	*
" " " بالالتهاب الرئوي والشعب الهوائية للذكور	*		*	--	---	*	*				*		+++		
" " " " للإناث	--	++	*	--	---	*	*	+++			*		+++	*	
" " " بسرطان الرئة للذكور		*	*	*	*	*	*	*	*	*	*	*		*	+++
" " " " للإناث	*	*	*	*	*		*	*	*	*	*	*			+++
" " " بأمراض أخرى	*		*	*		*			*			*			
المعدل القياسي للوفيات		*		*					*	*					
متوسط طول الذكور في سن ٦ سنوات	+		*		*	*				*	*		--	+	+++
" " الإناث " " ٦ "	+	+++	*		*	*			*	*	*		-	+	+++
" وزن الذكور " " ٦ "	++		*		*	*	*			*	*	*	---	++	+++
" " الإناث " " ٦ "	+		*		*	*		*	*	*	*		--	+	+
" طول الذكور " " ١٤ "	+		*	*	*	*		*	*	*	*	+++	-	+	+
" " الإناث " " ١٤ "	+		*	*		*			*		*	+++	-	+	+++
" وزن الذكور " " ١٤ "	+		*		*	*			*	*	*		--	+	+
" " الإناث " " ١٤ "	++			-	*	*		+++			*	*	*	+++	+++

+++/--- = ٥ في المائة مستوى التمايز في ثلاث سنوات .
++/-- = ١ " " " " " "
+/- = ١٠ " " " " " "
* = ليس هناك تمايز نسبي " " "
ص = ١ في المائة تمايز في سنة واحدة من السنوات الثلاث على الأقل .
يوضح الجدول التحاليل التناسبية الثابتة والمتمايزة الموجبة والسالبة على التوالي .
ملاحظة: عدلت المؤشرات البيئية (فيما عدا ٢٠٣ ، ٢٠٤ ، ٢١٥) تبعا لمعادلة هاياشي .

بصفة عامة على تلك العوامل التى وجد أنها ثابتة او ذات تأثير عال خلال سنوات الدراسة الثلاث .

● **المشـــــاهدات :**

لا نزال مستمرين فى تحليل البيانات التى جمعناها وسننشر تقريرنا النهائى قريبا . ولما كنا قد لاحظنا وجود بعض العلاقات الغير مستقرة فى المتغيرات المترابطة المتعلقة بالصحة والبيئة على مدى السنوات الثلاث التى أخذها ، فقد اتجهنـــا الى تحليل بيـانات مأخوذة عن الأعوام ١٩٥٩ ، ١٩٦١ ، ١٩٦٤ ، ١٩٦٦ ، ١٩٦٩ ، ١٩٧١ ومعنى هذا أن نتناول ثلاث مجموعات من البيانات فى ثلاث مجموعـــــات من السنوات المتتابعة حتى نصل الى تقييم ثابت للبيانات .

لقد أظهرت القيمة المتغيرة المنخفضة للمعاملات المتضـاعفة التناسـب وكذلك الاختلافات الواسعة فى العلاقات التى شوهدت على مر سنوات الدراسة الثلاث ، أن المتغيرات البيئية المختارة لم تكن كافية لاعطاء الصورة الكاملة .

ولذلك فقد حدث مثلا كما فى حالة معدلات الوفيات اننا أضفنا متغيرات أخرى حتى نحصل على تفهم أوسع لتأثير العوامل البيئية .

● **الملخص والاستنتاج العــام :**

لقد تمت كخطوة أولى نحو تطوير النموذج الصحى ـ دراسة العلاقات القائمة بين المؤشرات الصحية والبيئية فى السنوات ١٩٦٠ و ١٩٦٥ و ١٩٧٠ (وتتميز هذه السنوات بحدوث تحول صناعى سريع فى اليابان خلالها) وقـــد لاحظ المؤلفون باستخدام الوسائل المقارنة وجود عوامل كثيرة أثرت تأثيرا ملحوظا (مســـاعدا أو معاكسا) على كل من المؤشرات الصحية والبيئية ، مثل توقعات الحياة وكذلك المؤثرات التى لها طبيعة خاصة محدودة مثل الوفيات الناتجة عن أمراض الأوعية الدموية للمخ

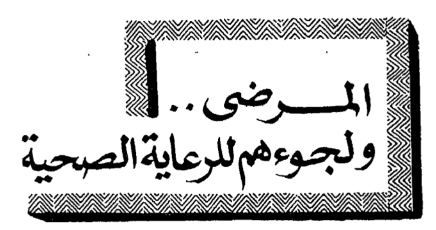
● **تنويهــات :**

لقد أسس هاريو ناجاو المجموعة الدراسية للمعلومات الاقليمية فى عام ١٩٦٨ لتتولى الانفاق على دراستنا وستستمر هذه الهيئة فى تقديم المعونة المالية لمشروعاتنا .

كذلك تلقينا مساعدة من هيئات أخرى مثل وزارة الصحة (فى عام ١٩٧٠) والحكم المحلى فى كاناجاوا (١٩٧٥ ـ ١٩٧٦) وشركة شيزو أوكا للرعاية الصحية (من عام ١٩٧١) .

كما سمح لنا رئيس مركز البحوث العلمية ، المستر توكا موتو أن نستفيد من الحاسبات الالكترونية التى بالمركز

ويسعدنى أن أعبر عن غاية امتنانى لجميع من ساعدوا على اخراج هذا المشروع الى حيز الوجـــود .



مواقف الناس من الانتفاع بالخدمات الطبية والصحية فى ايران

● مقدمة :

المرض ظاهرة بيولوجية واجتماعية معا · وهى تشتمل على مواقف وعلاقات وتفاعلات وسلوك ومعانى وأساليب تمكن أعضاء أى جماعة من الناس من التعرف على الأمراض المختلفة ، والتصرف فيها بمقتضى ذلك ، والاستفادة بكم من المعرفة لمواجهة المرض وعلاجه · (سوندرز ١٩٧٠) وعندما يصبح المجتمع داعيا بالمشاكل التى يخلقها المرض فانه يتفاعل معها بطرق مختلفة ·

وفى الأعمال التى نشرت حديثا ، وتتعلق بموضوع الانتفاع بالخدمات الطبية والصحية فى البلدان النامية كانت الناحية الاجتماعية غالبا هى التى توضع فى مقدمة الصورة · وكثيرا ما أشير فيها الى أن استفادة الشخص من الخدمات الطبية والصحية تتأثر الى حد كبير بمدى تعليمه المدرسى ووضعه الاجتماعى المهنى ، وسنه ، ومحل اقامته (كو ١٩٧٠) كما أن التعديلات التى تطرأ على التركيب الاجتماعى والاقتصادى للمجتمع ، تؤدى الى تغيرات فى مواقف الناس وسلوكهم ·

والبيانات التى نحللها فى هذا المقال ، مأخوذة من مسح قام به قسم البيئة البشرية فى جامعة طهران على سكان محافظة « ساحلى » (ساحل وجزر الخليج الفارسى) جنوبى ايران وكان الهدف من الجزء المعالج هنا من المسح ، هو تحديد مواقف الناس من الانتفاع بالخدمات الطبية والصحية · وفى هذا المقال سنقوم بفحص العلاقات القائمة بين مستويات التعليم ، ومحل الاقامة والسن من جهة ، وبين المتغيرات التى تطرأ على مواقف الناس من استفادتهم من الخدمات الطبية والصحية ·

الكاتب : مانو شهرحسنى

أستاذ علم الاجتماع فى جامعة طهران •

المترجم : الدكتور عمر مطاوى

● منهج البحث :

تتألف الطريقة المتبعة فى البحث من دراسة مقارنة لمواقف الناس من الأمور المتعلقة بالصحة فى المناطق الريفية والحضرية • وقد رتبت العينات الريفية والحضرية على حسب حجم المجتمعات • وكان المتوقع فى الحالتين أن نلاحظ اختلافات فى السلوك والمواقف كما تلاحظ بين المدن الصغيرة والكبيرة ، والقرى الصغيرة والكبيرة • وعلى العموم ، ثبت أن الاختلافات القائمة داخل المجتمع الواحد ، هى اما ثانوية لا قيمة لها أو غير ثابتة ولا منتظمة وكانت هناك اختلافات بارزة بين المجتمعات الحضرية والريفية، وهى أبرز من تلك الموجودة داخل هذه المجتمعات نفسها / وبالتالى عرضنا النتائج التى حصلنا عليها ،فى شكل مقارنات بين المجتمعات الحضرية والريفية • وأخيرا ،كانت العينة تتألف من ١٠٨٥ أسرة من الحضريين و ٨٧١ أسرة من الريفيين اختيرت بطريقة عشوائية • وتم تحليل بياناتنا على أساس الطريقة التى تؤثر بها عوامل ، محل الاقامة ـ السن ـ مستوى التعليم ـ فى مواقف رب الأسرة •

● خصائص العينة :

المنطقة استوائية ـ وبسبب المناخ توجد مفارقات بين أصناف الأغذية التىينتجها الاقليم • الطعام الشائع هو الحبوب وكمية البروتين الحيوانى المستهلك أقل ـ بصفة عامة ـ من احتياجات الجسم المقررة طبيا وانتاج اللبن موسمى بسبب الجفاف الذى يستغرق الجانب الأكبر من السنة • والماشية التى تعتبر رأسمالا أساسيا من النادر أن تذبح لتؤكل وسكان القرى ـ أكثرهم فلاحون ويحصلون على معظم دخلهم منزراعة

الحبوب بالاضافة الى شيء من تربية الماشـــية • ومعظم سكان المدينة الذين نزحوا الى الريف استقروا هناك منذ فترة وجيزة • ومعدلات الهجرة العالية من المحافظة واليهـــا صفة مميزة لحركة الهجرة الكبرى من الريف الى المدن •

● الفروق الاجتماعية والبيئية :

وفيما يتعلق بمستوى الصحة ، وجدت فروق فى نفس البيئة غالبا • ويمكن رسم خط مميز بين البيئة الطبيعية والبيئة البشرية (كانتريل ١٩٧٣) • وعوامل معينـــة مثل المناخ ـ بتغيراته الموسمية ـ يمكن تصنيفهـــا تحت البيئة الطبيعية ، بينمـــا هناك عوامل مثل علاج المرضى علاجا تقليديا ، يمكن أن تندرج تحت البيئة البشرية • وعوامل أخرى ـ مثل الغذاء المتوفر ـ تتدخل فى البيئتين فى نفس الوقت •

والنظر الى البيئة ـ يعكس موقفا حضريا ، ويتبين هذا من الأرقام الخاصـــة بالمهنة والتعليم • فالذين يستخدمون التسهيلات الصحية العصرية يأتون عـــادة من مهن غير زراعية ، ويكثرون بصفة خاصة بين أرباب المهن التى تتطلب مهـــارة • وفى المناطق الريفية ، توجد أيضا علاقة قوية وايجابية بين المنتفعين بالخدمات ومســتوى التعليم ونسبة الأمية بينهم ، ونسبة قارىء الصحف والذين يوجد فى بيوتهم أجهـزة عصرية حديثة • وجد أن ٥٧٫٢٪ من غير المنتفعين ، لم يذهبوا الى المدرسة وأميـــون مقابل ٨٪ من المنتفعين •

وعملية « التمدين » أو التحول الى المدينـــة ، تزيد من الطلب على التسهيلات الطبية ، كما يخلق التصنيع أمراضا مختلفة من بينها الأمراض العقلية وحوادث العمل • أما حوادث المرور وادمان الخمر والأمراض التناسلية فهى أيضا أكثر شيوعا فى المدن الكبرى عنها فى المناطق الريفية •

وخلال السنوات القليلة الأخيرة ، حدثت هجرات على نطاق واسع الى المنـــاطق الحضرية (منظمة التخطيط ١٩٧٦) وهو ما يطرح مشاكل نوعية أمام الذين يخططون الخدمات الصحية (محسنى ١٩٧٥) ومن الممكن التخلى ـ مؤقتا ـ عن الخطط الخاصـــة بتحسين الأحوال الصحية فى المناطق الريفية بسبب الاحتياجـــات الملحة التى تفرض نفسها على الواقع فى المناطق الحضرية • كما أن معدل الهجرات يمكن أن يكون له أيضا تأثير على نوع وحجم المراكز الطبية التى ينبغى اقامتها فى المســتقبل ، وبالتالى على تكاليف الخدمات الصحية • وفى المناطق الريفية توجد علاقة ما بين المسافة الواقعـــة بين بيت المريض والمستشفى أو المركز الطبى من ناحية ، وبين معدل الانتفاع بهـــذه الخدمات من ناحية أخرى •

وبالرغم من التقدم الملموس الذى تحقق بدرجة لا بأس بها خلال العقود الأخيرة لا يزال الوضع من الزاوية الصحية أبعد من أن يكون مرضيا • وهو مختلف جـــدا فى المناطق الحضرية حيث تتركز التسهيلات الطبية والعاملون فى الحقل الصحى ، كما تتخذ فى تلك المناطق ، فضلا عن ذلك ـ اجراءات أكثر تنظيما فيما يتعلق بمكافحـــة الأمراض البكتيرية ، والحشرات الناقلة للأمراض ، والتخلص من الفضلات وتوفير مياه الشرب • وزيادة على ذلك ، من شأن الدخل المكتسب من الأجور الموزعة أساســـا فى المراكز الحضرية ، أن يمكن المرضى من الحصول على العلاج والرعاية الطبية •

ونسبة عدد السكان لكل طبيب ـ هى مؤشر تقريبى لكفاية الخدمات الطبية والصحية • وفى المناطق الريفيه ، يعتبر الوضع أخطر بكثير مما تكشف عنه الأرقام • فالأطباء يميلون الى البقاء فى المناطق الحضريه ما دام الطلب عليهم هناك لم يشبع بعد . وحيث الأتعاب المدفوعة أكبر بكثير فى العادة • ونتيجه لذلك لا يكاد يوجد أطباء للعمل فى المناطق الريفية • وعلى المستوى القومى فان الكثافة الطبية منخفضة جدا • هناك طبيب واحد لكل ٧٠٧ من السكان فى اقليم طهران ، وطبيب واحد لكل ٧٥٧٠ من السكان فى المحافظة التى تم مسحها • وبالطبع فان المدى الذى زود به الاقليم بالخدمات الصحية الكافية ، لا يمكن تحديده ، من قوائم الاحصائيات وحدها ولابد أن نأخذ فى الاعتبار أيضا عدد الوكالات الصحية الأخرى وتنظيم ونوعية تلك الخدمات

يكشف المسح عن أن عدد الاستشارات الطبية فى السنة للشخص = ٢ر١ استشارة لسكان الريف مقابل ٢ر٧ استشارة لسكان المدن • كما أن نقص عدد العاملين الصحيين المدربين وتوزيعهم غير المتساوى على مناطق البلاد ، والأنشطة غير المتناسقة التى تقوم بها بعض المؤسسات الصحية ذات الأهداف المختلفة ، كل ذلك جعل من الصعب بل من المستحيل ، اقامة شبكة طبية وصحية فعالة ومؤثرة (أ ر ل س آ ـ ١٩٧٤) •

والنسبة المئوية للاجابات المؤمنة بالقضاء والقدر ، تنخفض بارتفاع التمدين وارتفاع مستوى التعليم وحجم الدخل • وهى منخفضة نسبيا بين الأشخاص الذين بين الأشخاص الذين يملكون قدرا معينا من السيطرة على العناصر الديموقراطية لوجودهم والايمان الكامل بالقضاء والقدر ، لا وجود له الا بين تلك الجماعات الأقل تكيفا مع ممارسة الطب العصرى ، والتى لا نشعر الا بأدنى حاجة للجوء الى الطب العصرى ،والتى لا تملك أيضا ، الا أقل الفرص المتاحة للعثور على خدمات صحية وطبية فى متناول أيديها •

● الطب التقليدى والطب العصرى :

لا يمكن مناقشة المواقف المتعلقة بالخدمات الطبية والصحية بدون معرفة عميقة بالنظام الطبى التقليدى السائد • كان أول رد فعل للانسان بالنسبة للمرض ، أن يبحث عن سببه ثم يبحث عن علاجه • وفى ايران كما فى بلدان كثيرة ، يمكن العثور على نظم طبية • تقليدية ونظم طبية عصرية جنبا الى جنب (روجرز ومعانوه ١٩٧٥) والنظام الطبى التقليدى أقل ظهورا ، وكثيرا ما يهمل شأنه من جانب المشرفين على الخدمات الطبية والصحية ، ومع ذلك فهو يتمتع عند الأهالى بحظوة أكبر ، ويلجأ اليه أكثر من النظام العصرى •

وعندما سئل الناس عن رأيهم فى الطب التقليدى ، كان أكثر أبناء الصفوة من الحضريين وكذلك نسبة كبيرة من سكان المدن بصفة عامة ـ مستعدين للقول ان وجود هذا النوع من الطب لا مبرر له • ويسود هذا الرأى بصفة خاصة بين الذين ذهبوا الى المدارس •

والطب التقليدى كما يقول أوكيديچى (١٩٧٣) ليس خليطا عشوائيا من عادات لا معنى لها ، ولكن يمكن النظر اليه باعتباره بناء منظما من العلاقات

الاجتماعية ونمطا ثقافيا متكاملا للسلوك والتفكير معا • كما يعد من العوامل الجوهرية فيه ، تلك الروابط المشتركة والتفاعلات المشتركة بين المرضى والأصحاء، وأيضا ذلك الاحترام الذى يحملونه جميعا للذين يقرر العرف السائد أنهم معالجون أكفاء وأن الاعتماد عليهم واجب • ومما يجدر ذكره أيضا ، الطرق المستخدمة للعلاج ، والاحتياطات المتخذة لتجنب المرض ، ومن ناحية أخرى تلك المفاهيم الخاصة بالعالم الطبيعى وعالم ما وراء الطبيعى ، وهى المفاهيم التى تتضمنها معتقدات الناس فى أسباب ظهور المرض وامكانية علاجه والمحافظة على الصحة • واذا كان أصحاب الحظ القليل من التعليم ، والذين ولدوا فى الأرياف وبعض الذين ينتمون الى الرعيل الأول الذى حصل على مستوى معيشة أعلى ، اذا كان هؤلاء لا يلجأون الى الطب الحديث الا قليلا ، فليس ذلك لأنهم يرفضون أن يعالجوا ، ولكن لأن معظمهم يجدون صعوبة فى التعامل مع الاختراعات والتجديدات التكنولوجية والاجتماعية الحديثة ، ويجدون صعوبة أخرى فى هضمها واستيعابها ، كما أن أفراد تلك الجماعات يكادون يتساوون مع الآخرين فى لهفتهم للانتفاع بالخدمات الصحية العصرية ولكنهم لا يستطيعون ذلك ما لم تقدم لهم هذه الخدمات بطريقة أو فى صورة تقلل الى أقصى حد العراقيل والصعوبات المتمثلة فى التجديد ، وما لم تكن هذه الخدمات معروفة لهم وفى متناول أيدى جمهور كبير من الناس وبدرجة كافية •

وفى أى مجتمع تقليدى (يتمسك بالتقاليد) يمنح كل فرد وضعا اجتماعيا معينا ، ودورا خاصا عليه أن يتقبله ، لأن هذه الأوضاع وتلك الأدوار حددتها التقاليد والعرف منذ زمن لا تعيه ذاكرة الأفراد • والوضع أو الدور الاجتماعى لايتوقف على ما يفعله الفرد ولكن على ما تعرفه الجماعة عن هذا الفرد ، ما يملكه ، أصل أبويه ، مهنتهم •• الخ ، مثل هذا الوضع لا يسمح بأى قدر من حرية الاختيار وخاصة فى اتخاذ القرارات الكبرى •، ان ما يتوقع المجتمع من الفرد ، ثم تحديده مسبقا وبوضوح • وبفضل ما أضفاه المجتمع على الفرد من مكانة اجتماعية ووظيفية محددة ، فهو ينتظر منه مقابل ذلك ، أن يلتزم بوظيفة ويلزم مكانه وأن يسلك السلوك المقرر له ضمنا • ومن ناحية أخرى ، فالمجتمع الصناعى كما أكد ما يتلارت (١٩٦٧) معرض للتحولات الواعية الارادية •فالتطبيق المتزايد والمطرد للعلم فى جميع مجالات الحياة الاجتماعية ، يجعل من الضرورى النظر الى التغيير كظاهرة طبيعية ، وبالتالى فالقيم المتعلقة بالطب لم تعد منحة ممنوحة من التقاليد الطبية ، ولا مقبولة قبولا سلبيا ولكنها تتعرض للصياغة والتعديل طبقا لمعايير المنطق والفعالية وهى المعايير التى تتجه للهيمنة على تنظيم المجتمع ككل وبلتالى على حياة الفرد •

وعلى أية حال ، وبالرغم من وجود الخدمات الصحية الحديثة ، والتى أخذ كثير من الناس فى تقبلها بعد أن تبين لهم أنها أكثر فعالية وأنجح فى علاج الأمراض ـ فما زالت بعض المعتقدات والممارسات الطبية التقليدية حية باقية •• ويمارس الطب التقليدى بواسطة معالجين يتمتعون عادة باحترام ومهابة اجتماعية عظيمة ، ويزاولون ممارسات غيبية وروحانية • وهم الى ذلك قد يقومون باجراء عمليات جراحية صغرى ، كما أن القابلات (الداية) التقليدية يتواجدن فى جميع القرى تقريبا • ويقدر أن ٨٥٪ من حالات الولادة ، لا تزال تتم بمساعدة القابلات التقليديات • وتقف القابلات التقليديات عادة موقف المعارضة من الخدمات الصحية الرسمية ، لأنهن ما زلن يشعرون بأنهن يلعبن دورا اجتماعيا أكثر من مجرد مزاولة مهنة التوليد • فبالاضافة الى مباشرة حالات الحمل والولادة ، يتولين أنشطة صحية أخرى • واذا كانت دخولهن متواضعة ،

الا أنهن يتمتعن بمهابة عظيمة فى المجتمع المحلى · وفى السنغال يعتبر « المرابط » أو شيخ الطريقه ــ ووظيفته وراثيه ــ معالجا وحكيما وزعيما دينيا فى نفس الوقت · وفى تركيا أنواع كثيرة من المعالجين بعضهم يحقن الحقن ، وبعضهم يجرى عمليات الطهارة، واخرين يقومون بعمليات الغض ، وغيرهـــم يخلعون الضروس والاسنان ·· (قندال ١٩٧٢) ·

والمرض فى المناطق الريفية لا يزال يعتبر لعنة من الطبيعه ، وبلاء نزل بالمريض· وعليه ان يسلم امره اليه · وكثيرا ما يحدث أن يقعد الناس ينظرون الى اطفالهـــم وهم يموتون باعداد كبيرة دون أن يتقـــدم أحد باقتراح ما بشأنهم · الا أن يتركوا لمصيرهم · موريشاو ــ بوشـــان ١٩٦٧) · والحق ان اهالى الريف الايرانى ظلوا دائما تحت سيطرة الاعتقاد بأن الأمور الهامة ــ مثل الموت ــ هى خارجة تمامـــا عن ارادة الانسان وسيطرته · ومثل هذا الاعتقاد من السهل أن يفضى الى الاستسلام للقضـــاء والقدر ، وليس هذا فقط ، بل أيضا الى الخوف من التدخل فيه أو محاولة تغييـــر مساره · ان ٤٢٪ من سكان الريف الايرانى يتوجسون خيفة من الممارسات الطبيـــة والصحية العصرية ، وهذا يرجع ــ بالتحديد ــ الى خشيتهم من أن تكون فعالة وناجحة· فلا زالت أغلبية سكان الريف يضعون ثقتهم فى الطب التقليدى حتى وان لجأوا أيضـــا الى الطب العصرى ·

وكما أكد سوندرز (١٩٧٠) ، يستمد كل فرد معلوماته عن المرض والطب من عدد من المصادر المنفصلة : من العادات الصحية السائدة ــ الطب الشـــعبى ــ الطب العصرى · وبالنسبة لعلاج مرض بعينه قد يلجأ المريض الى أى مصدر من هذه المصـــادر وبأية طريقة تبدو له ملائمة ، أو للذين يقدمون له المشورة ، أو الذين يحـــاولون مساعدته بطريقة أو بأخرى · ان اقامة الخدمات الصحية والطبية الحديثة ، تحدث بالفعل تمزقا فى أوصال النظام الاجتماعى التقليدى القائم ، ولهذا ترتبط المواقف المختلفة من الطب الحديث بالظروف الاجتماعية والاقتصادية · والنتائج الباهرة التى يحصل عليها المرضى من الطب العصرى ، من شأنها أن تفتح آمالا جديدة ·· ولسوف تنشأ ــ ثم تتدعم ــ الثقة الشعبية بالطب الحديث بسرعة أكبر اذا لم تعمد الأساليب المستخدمة الى تغيير نمط حياة الأفراد ، واذا لم ننتزعهم فجأة من بيئتهم الأصلية · ويشـــير موريشاو ــ بوشان (١٩٦٧) الى أن قيمة الاجراءات الوقائية أقل وضوحا من الاجراءات التى تستهدف الحصول على شفاء سريع من المرض · كما يساعد التثقيف الصحى على تدعيم فعالية الخدمات الصحية والطبية · ولهذا السبب ــ ومنذ البداية ــ برز مفهـــوم التثقيف الصحى وتنظيمه · ان الخدمات الصحية لا يمكن أن تؤدى وظائفها بطريقـــة مؤثرة ، الا اذا شعر المجتمع المنتفع بها ــ كله ــ بأنه مهتم بها اهتماما مباشـــــرا (فيلاس ١٩٧٢) ·

● العوامل الاجتماعية والاقتصادية :

يبين جدول ــ ٢ علاقة وثيقة جدا بين المتغيرات الاجتماعية ــ الديموغرافية ،وبين رد الفعل للمرض · فالأفراد المتمتعون بتعليم أفضل يختارون العلاج فى المستشفى ، بينما يفضل الأقل تعليما الاستفادة من الخدمات الطبية التقليدية · ويصرف النظـــر عن محل الاقامة ــ قد يكون التعليم أكثر المتغيرات الاجتماعية ارتباطا بالاختلافـــات فى مواقف الأفراد من المرض ·فالاستهلاك الطبى يزداد مع ارتفاع مستوى التعليم· وهكذا يمكننا أن نلاحظ وجود علاقة ذات دلالة بين تعليم المرأة ومعرفتها بوســـائل منع الحمل ·

والبيانات المتعلقة بالرعاية الصحية ، تبين أن بعض نواحى تلك الرعاية مطلوبة بصفة خاصة من أفراد ينتمون الى أعلى الفئات الاجتماعيه والمهنيه • وأكثر المستفيدين من الخدمات الطبية والصحية عموما هم فئة الاداريين (وظائف الادارة العليا والمتوسطة) واقلهم استفادة منها هم العمال الزرعيون والفلاحون (المزارعون) • ويتحدد العامل الاجتماعى المهنى أساسا بالمهنة التى يزاولها رب الأسرة • ويتألف من عدد من المقومات الوسط الاجتماعى ـ مستوى التعليم ـ المواقف الثقافية • ولما كان الاستهلاك الطبى يتوقف على الوضع الاجتماعى المهنى للمستهلك ، فانه يمكن أن يكون ضعف حجمه فيما لو كان غير مرتبط بذلك الوضع • وفى بلجيكا من جهة أخرى ـ توصلت دراسة (يورن (كلاين ـ بوبان ومعاونوه ١٩٧٤) الى نتيجة تقول ان من الصعب تحديد دور الدخل فى الاستهلاك الطبى لأن من النادر أن يكون تأثير الدخل بمعزل عن تأثير العوامل الأخرى • فمستويات الاستهلاك تختلف ليس فقط باختلاف العوامل الديموغرافية والاجتماعية والاقتصادية ، ولكن أيضا باختلاف العوامل الجغرافية • وتأثير لعامل الاجتماعى المهنى فى استهلاك الخدمات الطبية يتألف على أية حال من مجموعة عوامل فرعية ـ بصرف النظر عن الدخل ـ منها : نوعيةالمهنة ومستوى التعليم وبالتالى المواقف من الطب والعلاج •

وفى ايران توجد غالبا ـ علاقة وثيقة ـ بين مستوى التعليم ـ فى المناطق الحضرية على الأقل ـ وبين الوضع الاجتماعى والدخل • كان ذلك صحيحا بصفة خاصة فىالاقليم موضع دراستنا • وهناك عوامل أخرى بالطبع ـ غير العوامل الاجتماعية المهنية البحته ـ تساعد أيضا على توضيح الاختلافات فى مدى الاستهلاك مثال ذلك : كون الرعاية الصحية فى الريف أبعد منالا منها فى المدن ، والتصنيف الاجتماعى المهنى للناس قد يخفى الفروق فى الدخل الخ •• ومع ذلك فمن الصحيح أن هناك اختلافات حقيقية فى السلوك الاجتماعى المهنى • وزيادة على ذلك وبينما لا توجد علاقة محددة بين معدلات الوفيات ومستوى الاستهلاك الطبى ، فلا يوجد تناقض أساسى بينها مما يؤكد التأثير النوعى للعامل الاجتماعى المهنى فى الاستهلاك الطبى بصرف النظر عما اذا كان الأخير هو نتيجة لمرض حقيقى أو وهمى •

والتغيرات التى تحدث فى معدلات النمو السكانى من شأنها أن تؤدى الى تغيرات فى الهرم السنى والتى تؤثر بدورها فى الطلب على الخدمات الصحية • ان لسن الفرد تأثيرا كبيرا جدا على استهلاك الخدمات الطبية • فأول وآخر سنوات عمر الانسان هى أكثرها تعرضا للمرض ، وهى عادة ، أكثر السنوات استهلاكا للخدمات الطبية (بيلسيه ومعاونوه ١٩٧١) • ومن جهة أخرى يشير ارتفاع معدل السن وبوضوح الى موقف أقل تعاطفا مع الطب العصرى وهذه العلاقة تتأثر على الأرجح بالعامل الاجتماعى الاقتصادى • كما أن العامل الثقافى ، يسير جنبا الى جنب مع العامل الديموغرافى • وفى الوقت الحاضر ، مستهلك كبار السن (بالنسبة لاحتياجاتهم الحقيقية) نسبة أقل من الخدمات الطبية ، وسبب ذلك أنهم بلغوا مرحلة النضج قبل مجىء الطب الحديث ، ولأنهم لا يزالون يشكون فيه • كما أن زيادة الأمراض والعاهات فى المجتمعات التى اعتادت على الرعاية الطبية العصرية منذ أيام الطفولة ، تنعكس فى الزيادة الكبيرة فى انتفاعهم بالخدمات الطبية والصحية •

● الاستنتاج :

هناك دليل قوى يؤكد صحة الفرض القائل بوجود علاقة بين المواقف غيرالتقليدية

من الطب – من جهة – وبين الاتصال بالطريقة الحضرية فى الحياة • وللتعليم تأثير مباشر على مواقف الناس من الطب العصرى • فالمتعلمون من السهل اعلامهم بواسطة النشرات والمجلات والكتيبات ••• الخ • ولكن التعليم – فوق كل شىء آخر – يجعل الناس أكثر تقبلا للأفكار الجديدة والتجارب الجديدة • وفى الوقت نفسه ،الاختلافات فى الظروف الاجتماعية الاقتصادية ، لا تؤثر فقط على البيئة البشرية ولكن تأثيرها ينعكس أيضا على معدلات الوفيات والاصابة بالأمراض (أوكيديجى ١٩٧٣) •ومستوى صحة أهل الريف أدنى منه عند أهل المدينة • وهذا الفرق لا يمكن اسناده فقط الى الاختلافات فى الظروف الاجتماعية الاقتصادية ، فهو يرجع أيضا الى معلومات الناس ومواقفهم من الصحة العامة واستخدام الخدمات الصحية •

ولا يزال الاستهلاك الفعال للرعاية الطبية بعيدا جدا عن الاحتياجات الحقيقية للناس ، والموارد المالية المتيسرة غير كافية ، والتثقيف الصحى للمرض يختلف الى حد كبير • فليس كل الأفراد على درجة متساوية من الوعى باحتياجاتهم الصحية الحقيقية بينما الموارد الفنية الموجودة ، على شكل عاملين صحيين وتسهيلات علاجية فى المستشفيات ، لا يمكن أن تواجه تلك الاحتياجات •

وهناك مشكلة معينة خاصة باقليمنا موضع الدراسة : – مشكلة المعرفة أو المعلومات المتوفرة لدى الأفراد عن الصحة العامة • فالانسان ينبغى أن يأخذ المبادرة فى يده لتحسين صحته من خلال بحثه عن المعلومات اللازمة عن المراكز الصحية • ومن شأن هذه المعلومات أن تمكنه من تفهم العلاقة بين العادات الصحية السيئة والصحة السيئة • والتثقيف الصحى لا يلعب فقط دورا جوهريا فى منع الأمراض ، ولكنه أيضا يساعد على التغلب على مقاومة الافراد والجماعات للطب الحديث ، ويعزز الجهود للتعاون تعاونا ايجابيا فى تنفيذ البرامج الصحية العامة • وهناك فرص رائعة لتزويد النساء بالذات ، نساء أى مجتمع بالمعلومات والتعليمات الصحية – تتوفر بصفة خصة فى المراكز الصحية المحلية التى يأخذون اليها أولادهم وأطفالهم وحيث تقدم لهم الخدمات الوقائية والعلاجية فى نفس الوقت وفى نفس المكان (اليونيسيف ١٩٦٧) •

وعندما يكون التجديد ضخما ومفاجئا وذا أبعاد كبيرة ، فمن شأنه أن يحدث اضطرابا فى المفاهيم العلاجية القديمة والأساليب التقليدية مما يؤكد أحيانا صعوبة ادخاله على الأنظمة القائمة واستيعابه فيها • وهنا يلعب الاعلام الصحى والتثقيف الصحى دورا حيويا بتشجيع الأفراد والجماعات على مراعاة عدد من القواعد الصحية التى تحقق التوازن بين الجسم والنفس • والحق ان طرق وأساليب الاعلام الحديثة ينبغى أن تستخدم على نطاق واسع فى التعليم والتثقيف الصحى للجماهير •

ولا ينبغى أن تفرض التغيرات فى العادات الصحية فرضا من قبل السلطات حتى وان كانت فى صالح المجتمع • ان هذه التغيرات ينبغى أن تكون متمشية مع اهتمامات الأفراد الذين تعنيهم وتستهدفهم • أما عن العوامل المحددة للسلوك ، فهناك علاقة بين مطلب الفرد لمكان له تحت الشمس ، وبين مطالب واحتياجات المجتمع ان العيب فى التطورات الحضرية الكبرى ، ليس فى حجمها ، ولكن فى تركيبها المعيب • لابد أن تكون هذه التطورات متمشية مع المستويات المختلفة لعملية التكامل الاجتماعى • ومع الوظائف المختلفة المتفرعة منها • لابد من السعى لتحقيق توازن بين مختلف المقومات الديموغرافية والثقافية والاقتصادية، ومختلف الاحتياجات التى تنتج عنها •

الرعاية الصحية ، التقليدية والعصرية : تقويم للتكامل بينهما

● المرضى وتجؤهم للرعاية الصحية

الكاتب : بيتر كونج ـ منج فيو
أستاذ علم الاجتماع فى قسم علم السلوك بجامعة تورنتو كندا •

المترجم : الدكتور عمر مطاوى

● **مقـدمة :**

بحث خبراء الطب الاجتماعى وعلمـــاء الأنثروبولوجيا ـ الى وقت قريب ـ ظاهرة الطب التقليدى والعصرى من زوايا مستقلة • فالمهتمون بالرعاية الصحية ـ على حسب الاوضاع الغربية ، ركزوا اهتمامهم على طرق وأساليب الطب الحديث ، والدارسون لثقافات الأمم الأخرى ، ركزوا على الطب التقليدى والشعبى • وثمــة جماعة ثالثة ركزت على انظمة الرعاية الصحية القائمة • ولما كانت البيـــانات التى يحصل عليها من البلدان الغربية ـ على المستوى القومى ـ يمكن الوثوق بها الى درجة معقولة ، فقد استخدمت الجماعة الأخيرة ما توفر لديها من هذه البيانات ـ المبنية أساسا على مرضى زاروا أطباء عصريين تلقوا تعليمهم فى الغرب • وهنـاك باحثون خارج نطاق هؤلاء وأولئك ، يعترفون بأن الأشخاص الذين يذهبون فى طلب الرعاية الصحية ، لا يندرجون فى سعيهم وراء المعالجين الملائمين ـ تحت فئات محددة • ومع ذلك فمن المناسب جدا للباحثين ، أن يتعاملوا مع البيانات المتيســرة فعلا ، وهو ما يعنى فى العادة ـ تجاهل دور الطب التقليدى والشعبى فى المجتمعات الغربية •

وعلماء الاجتماع والأنثروبولوجيا ـ وحتى الأطباء ـ قد بدأوا وبصورة مطردة يضمون صفوفهم من أجل فحص ودراسة جميع أوجه الطب التقليدى والغربى • وتعنيهم بصفة خاصة عدة مسائل :

أولا : هل يتعايش الطب التقليدى والطب الحديث معا فى وسط ثقافى واحد ؟ كيف يعملان ؟ هل يسعى المرضى الى المعالجين التقليديين والشعبيين ويسعون فى نفس الوقت الى الأطباء العصريين الذين تعلموا فى الغرب ؟

ثانيا : هل يمكن الطب التقليدى والطب الغربى أن يؤديا وظائفهما فى بيئـة واحدة وفى وقت واحد ؟

وأخيرا : وعلى المستوى القومى ، ما هى أهداف السياسة الطبية ؟

لقد استندت تنمية مشاريع التأمين الصحى الخاصة والعامة فى معظم البلدان الى الفاعدة التى تقول ان العلاجات الغربية والانظمة الطبية الغربيه اقرب الى العلم وأقوى مفعولا بالنسبة للمرضى • وبناء على ذلك ، فالمرضى الذين يترددون على الأطباء ويستخدمون التسهيلات المتوفرة فى المستشفيات ويتناولون العقاقير الغربيه هم فقط الذين تشملهم تلك المشاريع • أما الذين يستخدمون العلاجات القديمة والشعبية فعليهم أن يدفعوا ثمنها بأنفسهم • فى كندا مثلا ـ لم يدخل المنتفعون بخدمات « مجبر العظام » فى مشاريع التأمين الصحى الاقليمى المختلفة ـ الا منذ وقت قريب جدا ؟ وحتى ذلك لم يتم الا فى نصف عدد الأقاليم فى البلاد • وحتى فى تلك الأقاليم لا تتضمن تلك المشاريع الا خدمات صحية محدودة • والطريقة التى تتقرر بها الأتعاب تعنى أن العلاجات الغربية تحظى بالقبول • والرأى السائد فى معظم المجتمعات الغربية الصناعية هو أن المرضى ـ عندما يمرضون ـ سيدخلون على أية حال ـ فى الفلك الذى يهيمن عليه الأطباء المؤهلون (المتعلمون فى القرب) وكما أشار ليتساى (١٩٧٦ ص ٣٥٧) ثبت خطأ هذا المفهوم : يقول ليسليس :

« •• فى الولايات المتحدة وغيرها من البلدان الصناعية يفترض الأشخاص العاديون ، المتخصصون وجود نظام طبى عالمى عصرى واحد له مشروعية شاملة فى كل ما يتعلق بالصحه والمرض : نظام هرمى من المساعدين الصحيين المتخصصين يهيمن عليهم الاطباء ، مع طرق وأساليب علاجية قياسية ومعتمدة ، لخلق مهارات جديدة واكتشاف معارف جديدة • والواقع ان النظام الشعبى شىء غير ذلك ، انه شبكة ذات نواح وجوانب متعددة من أنواع مختلفة من الاطباء وأطباء الأسنان والمعالجين النفسانيين ومجبرى العظام وخبراء التغذية الصحيين ، ومعلمى اليوجا ، والمعالجين الروحانيين ، وبائعى العقاقير والمعالجين بالأعشاب الصينية ومن اليهم • كما أن المفاهيم الصحية لدى العامل البورتبريكى فى نيويورك والمعالجين الذين يستشيرهم والعلاجات التى يأخذها منهم ، تختلف عن تلك التى لدى عامل المغسلة الصينى أو الموظف اليهودى • وهذه بدورها تختلف عما لدى أبناء الطبقة المتوسطة من المؤمنين بالطب العلمى المسيحى أو بفلسفة الوضعية المنطقية •• »

ومن الضرورى لمناقشة بعض هذه المسائل ، أن ننظر الى الرعاية الصحية من احدى زاويتين : من المنظور الصغير ، ومن المنظور الكبير • فعلى مستوى المنظور الصغير من الضرورى أن نأخذ فى حسابنا هذه المقومات الاجتماعية والنفسية للرعاية الصحية : لماذا يطلب الناس الرعوية الصحية ؟ ما هى أنواع المعالجين الذين يقدمون الرعاية فى أوقات ملائمة لاحتياجات وظروف المريض ؟ وعلى مستوى المنظور الكبير يلزمنا أن نفحص المسائل التالية المتعلقة بالسياسات الصحية : أى السياسات وفى أية أمة ، تشجع أو تحبط هذه الاحتياجات ؟ وفى ورقة نشرت حديثا قدم بندرادينو (١٩٧٧ ص ٤٩) هذا التقرير فيما يتعلق بالحاجة الى توسيع بؤرة الدراسات الخاصة بالعاهات من مستوى المنظور الصغير الى مستوى المنظور الكبير ، يقول التقرير :

••• ان مدلول دراسة السياسات الخاصة بالعاهات والتى قام بها علماء الاجتماع ، يمكن توضيحه بتحليل النتائج التى ترتبت على الاستقطاعات الفيدرالية

فى اعتمادات اعادة التأهيل • اذا ما تراخى وتقاعس التمويل الفيدرالى عندئذ لا يهم أكان المستر براون أو المستر جونز مريضا أو معوقا أو سليما ، فلن يتلقى أحد منهما أى علاج • ان المفاهيم الاجتماعية والنفسية الأضيق أفقا ، لا يمكنها أن تكون ندا للمفاهيم الأوسع أفقا على مستوى المنظور الكبير والمتعلقة بالسياسة العامة للبلاد ••• »

وبالرغم من أن هذا المقال لا يتعرض بالدراسة للبحوث الخاصة بالعاهات ، فاننى سأستعرض الدراسات التى تمس فقط العلاقة المتبادله بين المريض والمعالج فى مختلف الاوضاع الاجتماعية وعلى مستوى أصغر • وبعد ذلك سأتناول بالدراسة هل من الممكن أن تتعايش العلاجات التقليدية والغربية الحديثة معا فى أوضاع ثقافية وقوميه مختلفة ؟ وفى رأيى أننا فى غمار حماستنا لنشر الطب الغربى ••• كثيرا جدا ما نتجاهل الوظائف والمهام الايجابية التى يقوم بها المعالجون التقليديون فى جميع المجتمعات • وزيادة على ذلك ، كثيرا ما نتجاهل النتائج السياسة والاقتصادية لالغاء العلاجات التقليدية كلية ، اذا ما ألغيت كلية •

منذ وقت قريب دعت منظمة الصحة العالمية (نيول ١٩٧٥) مجموعة من الاطباء لكى يتدارسوا معا خبراتهم وتجاربهم الشخصية فى توفير الرعاية الصحية للناس فى أمم ودول مختلفة • وبالرغم من أن محررى النشرات والأوراق العلمية وصفوا النجاحات التى حققوها فى مختلف البرامج القومية والمحلية فقد علق نيول على ذلك بقوله الحق ان جميع هذه المجتمعات المختلفة ، لها أشكالها المحلية والوطنية من الطرق والأساليب والمعالجين المحليين الذين يقدمون لشعوبهم ارعاية اصحية • وعلى أية حال وبعد أن أصبح اطب الحديث ميسورا ، واتضح أن طرقه وأساليبه أنجع وأكثر فعالية فى توفير لرعاية الصحية ، وأزاحت جانبا العلاجات المحلية والشعبية ، الا أن الطب الشعبى ظل موجودا وباقيا فى جميع الثقافات مما جعل الباحثين يعكفون على دراسة دلالة وجود نظام ثنائى أو مزدوج للرعاية الصحية •

مثلا ، قامت ماكلين (١٩٧١) بدراسة استفادة النيجريين من المعالجين الشعبيين حيثما كان الطب الغربى الحديث متوفرا أيضا • وعقدت مقارنة بين أسلوب الاتصال بين المريض الغربى وطبيبه ، بأسلوب المريض النيجيرى الذى ربما ذهب الى نفس الطبيب الغربى • والمعانى المختلفة المرتبطة بمثل هذه التصرفات الصادرة عن مرض ينتمون الى خلفيات ثقافية واجتماعية واقتصادية متباينة ، ربما دفعت ببعض المرضى الى البحث عن معالجين أكثر توافقا معهم •

وحيثما وجد النظام الثنائى للرعاية الصحية ، قد يقال ان المعالجين من ذوى النفكير العلمى لابد وأن يحظوا بكل تأكيد بالتفضيل على أدعياء السحر والشعوذة من الممارسين الشعبيين • ولم يكن الأمر كذلك على أية حال كما أشارت ماكلين(١٩٦٦) وبريس (١٩٦٩) الذى درس الاستخدام الثنائى للرعاية الطبية فى بوجوتا ،وليبان (١٩٧٦) الذى درس نفس المشكلة فى مدينة سيبو فى الفليبين — لا يزال مستهلكو الرعاية الصحية فى مختلف الثقافات ، مصرين على الذهاب الى المعالجين الشعبيين • وسوف أبدأ هنا — فى تقييم الأسباب التى تدفع الناس الى طلب الرعاية الطبية • وبعد ذلك ، سأدرس المعانى الكامنة خلف هذه النتائج على ضوء بعض السياسات القومية التى تحاول تحقيق التكامل بين الطب التقليدى والطب الغربى

● السحر والعلم فى علاج الأمراض :

هناك حقيقة ضمنية فى قضية المواجهة بين منطق السحر ومنطق العلم ، وهى أن المستهلكين للخدمة الصحية ، الذين يتقبلون قوى « السحر » العلاجية ، سوف يلفظون بالتدريج ايمانهم بها ، وينتقلون الى القطاع العلمى عندما يدركون فعالية الطب الغربى الحديث . فالسحر والعلم يعتبران ندين متنافسين على هدف واحد بل وأحيانا يعتبران من قبيل المعتقدات المتكاملة (ستيكرت ١٩٧٠) .

وقد وصف هسو (١٩٥٥) فى دراسة مبكرة لطريقة عمل السحر والعلم فى علاج الأمراض فى مقاطعة يونان الغربية فى الصين ، وصف كيف اضطر المعالجون التقليديون والأطباء المتعلمون فى الغرب الى العمل جنبا الى جنب لاستئصال وباء الكولىرا الذى كان متفشيا فى ذلك الوقت . ولما كان الصينيون غير مدركين لفعالية الطب الغربى ، فقد كان المحتم استخدام المزيد من الأساليب والطرق التقليدية أيضا . ومضى هسو الى القول بأن الصينيين من أهالى الاقليم اذا ما أخرجوا من نطاق دائرتهم المحلية ، فالأرجح أنهم سيتبنون طرق وأساليب العلاج الغربية الحديثة . وتثبت الدراسات الأحدث من ذلك ، أن « نظام الطب الثنائى » يمكن أن يقوم وهو قائم بالفعل جنبا الى جنب النظم الأخرى . وقد بين لسلى (١٩٧٦) ويودوبا (١٩٧٥) أن العلاجات الايورفيدية والأونانية الموجودة فى الهند منذ قرون ، تنهض على نظريات فسيولوجية معقولة ، وما زالت تعلم وتدرس فى كليات الطب فى الهند فى الوقت الحاضر . ووجدت ماكلين أيضا (١٩٧١) أن علاجات اليوروبا الشعبية تقوم على فلسفات بالغة التعقيد . وبالرغم من أن الكثيرين من أفراد قبائل اليوروبا يجدون المستشفيات والعيادات الغربية الحديثة فى متناول أيديهم ، فهم لا يلجأون اليها الا فى حالات مرضية مختارة (ماكلين ١٩٦٩) . وعلى الرغم من أن المرضى المنتمين الى أسر تتمتع بحظ أكبر من التعليم — يستخدمون العلاجات المحلية بدرجة أقل ، الا أنهم يصرون على مواصلة استخدامها . ويرى بريس (١٩٦٩ ص ٢١٦) أن ظاهرة الاستخدام الثنائى للرعاية الصحية ظاهرة معقدة ولا يمكن فهمها بمصطلحات بسيطة مثل التجربة والخطأ — البراجمانية (فعل ما هو ملائم) أو التمسك بثقافة معينة ، بل يحتاج المرء الى فحص الطريقة التى يقيم بها المرضى مجموعة كاملة من العوامل ابتداء من اعتقادهم فى فعالية العلاج المقدم لهم من تشكيلة منوعة من المعالجين ، الى العلاقات التى تربطهم بهؤلاء المعالجين أنفسهم .

● طرق بديلة الى الرعاية الصحية :

عندما يتنافس الاعتقاد فى السحر مع الاعتقاد فى العلم فى نفس المجتمع ، فلا بد من أن تتواجد طرق بديلة لفحص القنوات المؤدية الى الرعاية الصحية . **أولا :** من المهم التسليم بأن مستهلكى الرعاية الصحية يستخدمون قنوات كثيرة مختلفة للوصول الى هدفهم — وهو التخلص من الألم و « المعاناة » بصرف النظر عما يقول به المستهلك نفسه . وهذا يضع المسألة فى منظور أعرض وأوسع أفقا من القول بأن هدف المريض هو زيارة الطبيب ، وهى الرؤية السائدة فعلا . وهذا الرأى الأخير ظل متأثرا الى حد كبير بمفهوم بارسونز (١٩٥١ — ١٩٧٥) الذى يعتقد أن الشخص المريض ملتزم بالبحث عن الرعاية الصحية عند أكثر الناس حرارة بمنحه هذه

الرعاية – وهو فى العالم الغربى وبكل تأكيد – الطبيب المؤهل · وقد انتقد جالاغار (١٩٧٦) عيوب هذا المفهوم فى نقاط ثلاث أساسيه : الاولى أن مفهوم المرض عند بارسونز يفشل فى تعليل سلوك المريض بأمراض جسمانية مزمنه وهى امراض طويله الأجل وليست نوبات مرضيه حادة والثانيه : أن مفهوم بارسونز يفشل فى أن يأخذ فى اعتباره الرعاية الصحية الوقائيه أو صيانة الصحه باعتبارها عنصرا من عناصر السلوك المعيارى للشخص العادى ، وأيضا المسؤولية المهنية الملقاة على الطبيب ، والثالثة : أن ذلك المفهوم يعرض صورة مبهمة وغير متمايزة نسبيا للبناء الاجتماعى الخاص بالرعاية الصحية – أى أن مسؤوليات الطبيب فى الاوضاع الاجتماعية المختلفة تختلف الى حد كبير ·

ينبغى أن ننظر الى القنوات الموصلة للرعاية الصحية ، باعتبارها قنوات مفتوحة تماما ، وفى نهاياتها يقع هدف المريض ، وهو الحصول على الشفاء · وبكل تأكيد تحدد المعتقدات الخاصة بالسحر أو بالعلم الطريق الذى يسلكه الشخص للوصول الى غرضه ، ولكن قد يتواجد الاعتقاد فى السحر مع الاعتقاد فى العلم فى وجدان الشخص الواحد بدون تناقض كبيرلج بينهما · (بريس ١٩٦٩) · وأى شخص يسعى وراء الرعاية الصحية قد يسلك أى عدد من الطرق وفيما يلى بعض أنواع هذه الطرق كأمثلة فقط :

(أ) قد يبدأ فى طلب المشورة من النظام الاستشارى المتاح للشخص العادى ، وينتهى بحصوله على الرعاية الصحية فى اطار النظام المهنى الاستشارى طبقا للخطوط التى رسمها فريدسون (١٩٦١) ·

(ب) قد يبدأ باستشارة أشخاص عاديين يقترحون عليه سلوك « طرق جانبية» توصله الى معالجين تقليديين آخرين للحصول على استشارتهم أو رعايتهم الصحية، مثل هذا الشخص قد لا يدخل أبدا فى مضمار الطبيب المؤهل (المتعلم فى الغرب).

(ج) قد يدخل النظام الطبى المهنى المعتمد (الطبيب المتعلم فى الغرب)ولكنه لا يجد عنده نتيجة أو لا يحصل منه الا على القليل من الفائدة ، ومن ثم يسعى فى طلب خدمات المعالجين التقليديين ·

(د) قد يمضى فى طلب خدمات المعالجين المهنيين المعتمدين والتقليديين فى نفس الوقت ، خصوصا اذا أدرك أن أحدهما قد عجز عن صنع أى شىء له · وقد يكون هناك بعد ذلك طريق خامس ، هو أن يتردد الشخص الى الأمام والى الخلف مابين الاطباء المؤهلين والمعالجين التقليديين ·

يوجد فى تلك التحركات المقترحة ، عدد من العوامل الهامة دخلت بلا شك فى حسابات المريض بالنسبة للمعالج الذى سيلجأ اليه · سهولة الوصول الىالطبيب هى أحد هذه العوامل · وقد لا تكون هذه السهولة جغرافية فقط ، بل قد تكون سهولة المعرفة وسهولة الوعى أيضا · فالمرضى الذين لا يدخلون فى نطاق شبكة المعالجين الروحانيين أو الشعبيين قد لا يكون لديهم أى علم أو وعى بوجود مثل هؤلاء المعالجين ·

والسؤال الذى يبعث على حيرة أكبر هو اذا لم يعرف المريض بوجودهم ، هل يستفيد منهم ولأى غرض ؟

وثمه عامل آخر على نفس الدرجه من الاهميه ، عامل المناسبة الملائمه أو اللائقه .. وهذه تتضمن ايضا التوقيت الصحيح . ومن المعروف عن بعض المعالجين التقليديين انهم يقدمون خدمات وقائيه مثل توفير الحمايه من عين الحسود ، او اعداد منقوع الأعشاب لمنع المرض ، والمؤكد ان المريض سواء بقى فى فلك طبى معين او خرج منه الى سواه ، فان ذلك يتحدد باعتقاده فى مفعول العلاج الذى يتلقاه ، او قد يتوقف على اعتقاده فى المنافسه بين السحر والعلم » على علاجه . ومع ذلك لابد له من ان يرى علاقه ما تصله بالغرض النهائى الذى يسعى اليه : الشفاء السريع .

ثانيا : لابد من ان توضع موضع الاعتبار ، عناصر الشرعيه والاحترام التى تكتنف سعى المريض وراء الرعايه الصحيه . يذكر كوس (١٩٥٤) ان المعاناة من ألم الظهر ليست شيئا غير عادى عند بعض الناس . مثل هذا الشخص من هؤلاء اذا ما طلب العلاج من الم الظهر ، سينظر اليه باستخفاف وازدراء ، لان « كل انسان يعانى بألم فى الظهر من آن لآخر » وعلى الرغم من أن المجتمع ـ بصفه عامة ـ قد يعلق أهمية كبيرة على عملية البحث عن الرعاية الطبية ـ الا أنه بالنسبة لهذا الشخص بالذات والدائرة المحيطة مباشرة ، فان بحثه عن علاج ألم الظهر قد يعد عملا غير مشروع . وليس له ما يبرره . الى من يلجأ مثل هذا الشخص للحصول على الرعاية الطبية ؟ تشير النتائج التى حصل عليها « كوس » الى أن أصدقاءه الحميمين قد يجدون له المعالج الذى يبدو لهم « محترما » . وبالنسبة لربة البيت من الطبقة المتوسطة ، والتى تسكن فى احدى الضواحى ، فذهابها الى الطبيب عملية محاطة « بالاحترام » الكامل ، ولكن ذهابها الى « حلاق صحة » أو صانع أحجبة ، لن يكون كذلك . واذا تناولت أدوية كتبها الطبيب فى روشته ، كان ذلك على ما يرام أما اذا عثرت احدى زائراتها على شىء من منقوع الاعشاب فى مطبخها ، فسيتعين عليها أن تشرح لها وتبرر .

● السلوك الخاص بالسعى وراء الصحة :

اذا كان فى مقدور مستهلكى الرعاية الصحية ، أن يحصلوا على خدمات المعالجين التقليديين فمعنى هذا أنها لابد أن تكون متيسرة لهم . وعلى أية حال ، ومن زاوية الدافع الشخصى ، لا يعنى كثيرا مدى قرب أو بعد مقدم الخدمة الصحية من يد المستهلك ، اذا كان المستهلك لا يعتزم أصلا اللجوء اليه . وحتى الآن لا تتوفر معلومات كافية عن « الوسطاء » الذين يتعهدون ارسال الزبائن من المستهلكين الى المعالجين التقليديين ، بدلا من ارسالهم الى الأطباء المؤهلين (المتعلمين فى الغرب) لأن المنحرفين عن النظام ، نادرا ما يتطوعون بالمعلومات عن سلوكهم (نيو ، بريست ١٩٦٨ ، زولا ١٩٧٢ ب) وباستثناء لمحاولات ماكلين (١٩٦٦) وبريس (١٩٦٩) وليبان (١٩٧٦) ، لم تبذل الا محاولات منتظمة قليلة جدا لاكتشاف الطريقة التى يسعى بها المستهلك للحصول على الاستشارة الطبية أو الخدمة الطبية من المعالجين التقليديين . وعلماء الانثروبولوجيا وغيرهم من الباحثين قد شرعوا الآن فقط ، فى الاجابة على بعض الأسئلة فى هذا الموضوع .

أولا : متى يبحث المستهلك من خدمات المعالجين التقليديين .

وكما أن هناك اخصائيين كثيرين فى عالم الطب الرسمى ، يوجه أيضا

معالجون تقليديون يؤدون مختلف الوظائف العلاجية والوقائية • (ليساس ١٩٧٦ ص ٣٥٨ ـ ٣٦٠ (بعضهم يستطيع مد يد المساعدة للمريض الذى يعانى من أعراض نفسية أو جسمانية (كابور ١٩٧٦ كييف ١٩٦٤ ، كلينماك ١٩٧٦) ، ما مدى تدقيق المستهلكين فى اختيار هؤلاء المعالجين التقليديين لعلاجهم ؟ مثل هذه الأسئلة يسألها أيضا المرضى المتوجهون لزيارة الأطباء الاخصائيين ، ولكنهـا تطرح بنفس الاهتمام فى تعامل المريض مع المعالجين التقليديين •

هناك أيضا حاجة لاختيار الوقت ـ فى أثناء فترة المرض ـ الذى يقرر فيه المستهلك البحث عن خدمات المعالجين التقليديين • وقد لاحظ مكدويل (١٩٥٠) مثلا أن كثيرا من المرضى يستشيرون مجبر العظام لأنهم لا يرضون عن الاطباء المؤهلين أو لأنهم لا يجدون عندهم اللمسه الشخصية الضروريه فى التعامل مع المرضى • وقدم هو (١٧٥) وهو أيضا مجبر عظام،تقريرا منذ وقت وجيز ، عن المرضى الدين حصلوا بالفعل على الشفاء من خلال العـلاج بالوخز بالابر على يديه ، بعد أن استشاروا الأطباء المؤهلين • وقدم لويس ـ وهو طبيب ـ تقريرا مماثلا عن حصول الشفـاء لمرضى ذهبوا الى أطباء لكى يعالجوهم بالوخز بالابر فى عيادة طبية (لويس ومعاونوه ١٩٧٦) •

وقلب المسألة كلها : مسألة متى يلجأ الشخص الى طلب الرعاية الصحيـة، هى طبيعة المعتقدات التى يؤمن بها عن الصحة والمرض (زولا ١٩٦٦ ـ ١٩٧٢ أ) • وقد كتب الكثير عن هذه المعتقدات من وجهة نظر جماعات ثقافيـة معينة (هيسلر ومعاونوه ١٩٧٥) بل من زاوية ثقافات فرعية لجماعات سائدة مثل « معتقـدات الطبقة العاملة » أو معتقدات الطبقة المتوسطة » ، ولكن لا يعرف الا القليل عن الدور الذى تلعبه الخرافة فى تعبئة عزيمة الشخص لكى ينطلق فى طلب الرعاية الصحية ، وبالمثل لم يبذل سوى محاولات قليلة لاكتشـاف كيف تتغير معتقدات الشخص فى فعالية الرعاية الصحية الممنوحة من المعالجين التقليديين عندما يتعرف على أنـواع أخرى من الرعاية أو كيف يرتد الى معتقدات قديمة له • لمعالجة مرض يرى هـو أن أعراضه ما زالت تنتابه بصفة مستمرة وبصورة غير مفهومة •

ثانيا : من أى شخص يطلب المستهلك الرعاية الصحية ؟

يتيسر لنا قدر كبير من المعلومات عن الرعاية الصحية التى يقدمها الأطبـاء المؤهلون ، ولكن حتى بالرغم من أن بعض البيانات قد جمعت من عدد صـغير من المعالجين غير المؤهلين مثل معالجى العمود الفقرى (لوى وروبيك ١٩٧٥ ـ واردويل ١٩٥٨) ومعالجى العمود الفقرى (نيو ١٩٥٨) ، والعلماء المسيحيين ومن اليهم • فلا تزال المعلومات المتوفرة لدينا قليلة جدا ، عما يقدمونه من رعاية • وهنـاك زملاء لى يقومون حاليا بدراسة مدتها ثلاث سنوات ـ على معالجى العمود الفقـرى الكنديين لكى يسدوا ولو بصفة جزئية ـ هذا النقص فى المعلومات • ومن بعـض المعلومات الأولية التى جمعوها حتى الآن ، متى وكيف يلجأ المرضى الى رعاية معالجى العمود الفقرى ، وقد وجدوا أن الاجابة تحددها مشروعات التأمين الصحى المحلية ـ وهى عامل اقتصادى • وهذا يثير مسألة هامة : اذا لم تكن هناك قيود مالية ، فهـل يواصل هؤلاء المرضى أنفسهم الاستفادة من خدمات هؤلاء المعالجين أو حتى أكثر من ذى قبل ؟

ثالثا : عندما يذهب المستهلك الى معالج تقليدى ، فهل هو حقا يطلب استشارة طبية أم علاجا ؟

وهذا - أيضا - سؤال صعب لأن الاستشارة والعلاج لا يمكن فصلهما غالبا . وعلى أبسط المستويات فأنا أعتبر الاستشارة أشبه بالنصيحة ، ولكن الأشخاص الذين يطلبون الاستشارة يريدون العلاج أيضا مثل حالات الامراض الوراثية . (فريزر ١٩٧٦) ومع ذلك يمكن تصنيف الكثير من الخدمات الصحية فى قائمة النصائح ، فالكثير من الاشخاص لديهم مشاكل صحية ، لا تحتاج الى رعاية داخلية فى مستشفى ، فاذا كان الأمر كذلك ، فهل يقدم المعالجون التقليديون استشارات طبية وسيطة وكافية عبر هذا الطريق المؤدى الى الرعاية الصحية ؟

رابعا : ترى أية دعاوى يدعيها المعالجون التقليديون أمام المستهلكين الذين يلجأون الى خدماتهم - هل يدعون أنهم يقدمون استشارات فقط - أم استشارات وخدمات علاجية أيضاً ؟

فكما أن للمستهلكين معتقداتهم فى فعالية بعض العلاجات فكذلك المعالجون التقليديون (يدخل معهم فى هذا الأطباء المؤهلون المتعلمون فى الغرب) لابد وأن تكون لهم معتقداتهم بالمثل . وفى بعض اللقاءات التى تمت مع المعالجين التقليديين ذكروا كثيرا - أنهم لا يستطيعون مساعدة مرضاهم الا فى حدود معينة - بعدها ، يتعين على الأطباء المؤهلين أن يتولوا العلاج . (نيو ، كوهن ١٩٦٩ - نيو ، ريكى ، هيسلر ١٩٧١ ، توادل وهيسلر ١٩٧٧ ص ١٤٣ - ١٥٠) . وهذا صحيح بصفة خاصة بالنسبة للمعالجين الروحانيين وحلاقى الصحة والمعالجين فى المنازل والعلماء المسيحيين الذين يؤمنون ايمانا قويا بالله وقدرته ويرون فيه الشافى لكل الأمراض . وقد كان ل أ.ت. ستيل مؤسس طريقة العلاج يجبر العظام - ايمانه القوى بالله بالرغم من أنه كان ينسب علاجه والشفاء الذى يحققه الى تجبير العظام (نيو ١٩٥٨) وفى الطرف الآخر المقابل نجد بعض الأطباء المؤهلين يؤمنون ايمانا عظيما بعقار الكر يبيوزان كعلاج أكيد للسرطان (لاسانا ١٩٦٣ ص ٢٥٦ » .

وبالرغم من أن المعالجين التقليديين يشعرون بأن لديهم ما يقدمونه للمستهلكين فلدينا معلومات قليلة عن كيفية اكتساب شرعية وجودهم ، بل واحترام الناس لهم واحتفاظهم بهذا الاحترام خصوصا فى الأماكن التى يسود فيها الطب المؤهل . ربما استطاع المعالجون التقليديون أن يمنحوا مرضاهم الاحساس بمقدرتهم المطلقة على علاج الداء وهذا ما تشير اليه استنتاجات شوفال ومن معه (١٩٧٠) فقد وجدوا أن المراكشيين والأكراد وان كانوا يستخدمون عيادة كوبات هوليم فى اسرائيل ، فان لديهم ميلا شديدا نحو الاستفادة بالرعاية الصحية التقليدية وكما يقول شوفال ومعاونوه (١٩٧٠ ص ١٧٧) .. مع ذلك يعبرون أيضا عن ثقتهم الكبيرة فى دقة العلوم الطبية وموضوعيتها المطلقة ، بل ويبدو عليهم أنهم أقل وعيا من الأوروبيين بنواقص أساليب التخمين التى تدخل الى مدى بعيد فى تشخيص الأمراض وفى العلاج .

وفى نفس المضمار ، تذكر ماكلين (١٩٦٦ ص ١٣٩) أن مرضى عبدان فى ايران يستشيرون المعالجين المحليين « .. فى جو مطمئن ، مألوف لديه ، يحد كل

شخص نفسه فيه والدور الذى عليه أن يؤديه والنتائج المحتملة لذلك • والمريض والمعالج على السواء ، يشتركان فى ايمانهم القوى بما تنطوى عليه الكلمة من قوة جبارة ـ الكلمة المناسبة المنطوقة بكل الثقة مصحوبة بالشعائر والطقوس الصحيحة •• واذا كانت علة المريض متأثرة حقا بحالته النفسية فمن غير شك أن الشعائر والطقوس المؤداة ، ستساهم فى شفائه •• »

واستنادا الى شوقال وماكلين ، يمكننا أن نصوغ النظرية التالية : المستهلكون الذين لا يستريحون الى الاجابات الغامضة عن سبب مرضهم ، ينحولون الى المعالجين التقليديين الذين هم أكثر حسما فى اجاباتهم • لو صح هذا ، فقد يكون المعالجون التقليديون أكثر اجتذابا للمستهلكين فى مواضع معينة أثناء فترة مرضهم •

واخيرا ، ما الذى يحدث عندما تفشل كل المحاولات •• أى عندما لا يجد المستهلك اى معالج مناسب ؟

فى العالم الغربى ، بدأت تظهر جماعات عن اللا أدرين فى ما ينعلق بالمرض والصحة • وهؤلاء لا يؤمنون بالضرورة بالطب التقليدى ، ولكنهم فى الوقت نفسه لا يشعرون بفائدة الطب الحديث • وبعضهم ارتبطوا معا فى جماعات يساعد بعضهم بعضا وجماعة مدمنى الخمر المجهولين كانت واحدة من أوائل الجماعات التى تساعد نفسها بنفسها وتشكلت فى الثلاثينيات منذ وقت أقرب من ذلك تشكلت على منوالها جماعات أخرى من « المجهولين » • ثم تكونت أيضا « جماعيات نسائية صحيه لتشجيع تبادل المعلومات الطبية والصحية التى يتجاهلها ويهملها الأطباء (جماعة بوسطن النسائية الصحية ١٩٧٦) كامتداد لحركات تحرير المرأة • ويبقى أن ننتظر الى متى ستواصل هذه الجماعات أداء رسالتها ؟ • ومع ذلك فهذه الجماعات التى تساعد نفسها بنفسها طبيا ، انما تعبر عن انقشاع غشاوة الثقة المطلقة فى الرعاية الصحية الحديثة وبالطريقة التى تقدم بها حاليا (بورمان ١٩٧٥ ـ بورما وليبرمان ١٩٧٦) •

فى هذا التحليل للقنوات المحتملة التى قد يسلكها الشخص بحثا عن بائع الشفاء الملائم ، أرى ضرورة عمل وصفة كيمائية معينة تقى بالفرض على مستهلك مستهلك الرعاية الصحيه أن يحدد لنفسه وبنفسه • هل هو مريض أم غير مريض ؟ وكيف يضمن لنفسه الشفاء من هذا المرض ؟ وكما أوضح ليسلى (١٩٧٦) يصوغ الأفراد العاديون والأطباء المحترفون ، نظرية ـ لا تستند الى أى أساس ، وهى التسليم بوجود نظام طبى عالمى واحد • وعلى المستوى الفردى ، يرى الانثروبولوجيون أن مستهلكى الرعاية الصحية يتفاعلون مع المرضى فى الاطار الثقافى الذى يعيشون فيه فمثلا يذكر جولد (١٩٧٧ ص ٤٩٧) « ان أى مرض يقع ضمن اطار ما يسمى فى بعض الثقافات ، مملكة القضاء والقدر ـ وبالتالى ، قد يعهد بالمريض بهذا المرض الى علاج روحانى خارق » وأوضح لوجان (١٩٧٧) وهيسلر ومعاونوه (١٩٧٥) أن الاعتقاد فى العلاجات المبنية على نظرية الامزجة القديمة ، ما زال منتشرا عند الجواتيماليين • والصينيين ـ الأمريكيين ، وأن هذا الاعتقاد يؤثر فى الأسلوب الذى يتبعونه فى البحث عن معالج ، وفى تناولهم أطعمة ساخنة أو باردة بحسب نوع المرض الذى يصيبهم • وكما يقول ليسلى (١٩٧٧ ص ٥١٧) •

••• عندما يمرض الناس فان أقل ما يهتمون به مسألة هل العلاج محلى

وطنى أو أجنبى ، تقليدى أو عصرى ، ان ما يهتمون به هو كم سيكلفهم ، هل هـو علاج ناجع أم لا ، وكم يستغرق من الوقت ، وهل سيعاملهم الطبيب معاملة رقيقـة أم فظة • كما أنهم غالبا يهتمون أيضا ، بمختلف أنواع التشخيص والعلاج وهل يعزى المرض الى عيب خلقى فى المريض أو فى شخص آخر أم يعزى الى قوى خارجية غير مسؤولين عنها • وعامة الناس فى كل مكان سواء فى هذه الامور ، ومتشابهون الى حد كبير • وهم لا يختلفون فقط الا فى المعرفة التى يستخلصونها من أجل حسم هذه الامور ، وفى أنواع أهل الخبرة والمتخصصين الذين فى متناول أيديهم •

● تكامل الطب التقليدى والطب الغربى :

بينما تركزت الدراسات الاولى لاســتخدام الطب التقليدى والشعبى ، على مستهلكى تلك الانواع من الطب ، مع اهتمام اقل من ذلك بكثير – بالمقومـات العضويه للنظام الطبى والصحى ، اصبح علماء الاجتماع الان اكثر اهتماما بالموضوع فى سمونه وكلياته • وتشير دراسات الانثروبولوجيين بصفه خاصـــه – الى ان العلاجات التقليديه ما زالت موجودة حتى وان تيسرت للمستهلك العلاجات العصريه – والمعروض انها أكثر علمية • وكلما ازداد عـدد البلدان التى تتبنى لنفسها أشكالا مختلفه لمشروعات التأمين الصحى سواء كانت خاصة أو عامة ، فقد يبدو من المنطقى ألا يبقى استخدام الطب القديم بالقدر الذى هو عليه • ولكن هناك خطأ فى منـطق هذا التفكير من أن « ••• أننا نتميز بالنظر الى نظامنا الطبى وغـيره من الأنظمة الطبية ، بنظرة جامدة ، ومتحيزة بسبب المصـــالح الفئوية والمهنية لنظام الطب العالمى • » (ليسلى ١٩٧٧ ص ٥١٦) وعلى هذا فنحن لا نبذل الا محـــاولات قليلة لاكتشاف مدى استخدام الطب التقليدى والعلاجات التقليدية • وبالتالى لا تبذل أية جهود – فى معظم البلدان والثقافات ، لتحقيق التكامل بين هذين النوعين من الطب بما فيه منفعة وفائدة المستهلك • بل لو حدث شىء من هذا – مثلما فعل الممارســون التقليديون فى هونج كونج (لى ١٩٧٥) عندما رغبوا فى الدخول ضمن النظام الصحى المعتمد – فان القانون يمنعهم من التفاعل مع الجماعة الطبية السائدة • وهذا صحيح تماما فى معظم البلدان الغربية ، التى قد تسمح لبعض الخبراء الصحيين مثل معالجى العمود الفقرى ومجبرى العظام بمزاولة عملهم – الا أنها لا تسمح لهم بالتمتـــع بحقوق الطبيب الكاملة •

وعندما يتعرض المرء لمسألة تكامل الطب التقليـــدى والطب الغربى فان لب الموضوع هو : من المستفيد ؟ والجواب الواضح هو : المريض • ولكن لكى يكون هذا صحيحا ، يتعين على المهن البيروقراطية المسيطرة حاليا – ومن بينها مهنة الطب – أن تتنازل عن قدر كبير من هيمنتها وسيطرتها • فكما هو الوضع القائم الآن بالنسبة للنظم الصحية السائدة ، لا يوجد أساسا الا طريق واحد لتوصيل الرعاية الصحية للمستهلك ، وفى وسع أنصار تلك النظم أن يقولوا ان فى وسعنا تحسين صحتنـا وجعل كل انسان يغير من سلوكه وعاداته الصحية • ولكن نافارو (١٩٧٥ ص ٣٦١) يشك كثيرا فى ذلك ويقول : •• أعتقد أن أكبر أمل فى تحسين صحة مواطنينـا ، لا يكمن أساسا فى تغيير سلوك وعادات الأفراد ، ولكنه أساسا فى احداث تغييرات فى أنماط النظام والرقابة وسلوك وعادات نظامنـــا الاقتصادى والسياسى • ان التغييرات الأخيرة تؤدى الى التغييرات الأولى ولكن العكس مستحيل •• »

وما اعتقده ناڤارو ـ جرت محاولة تنفيذه فى بعض البلدان عندما شرعت تفتش عن طرق تبادلية متكاملة من النظامين نظام الطب التقليدى والطب الغربى • وكما فى وسع المرء أن يتبين الأمر بسهولة ـ فان أصعب الامور أن تغير النظام السياسى أو النظام الصحى بأكمله لكى تفسح المجال للاستفادة الثنائية من النظامين الطبيين • وسأقوم باستعراض مختصر ، للمحاولات التى تبذل الآن فى افريقيا وآسيا فى هذا المضمار •

يذكر دانلوب (١٩٧٥) وهو يوضح ما حدث فى أفريقيا أن الدولة تستطيع باتباع سياسات قومية ، أن تصدر تشريعات وقوانين تحظر ممارسة الطب التقليدى (وقد حدث هذا فعلا فى الصين ـ فى الثلاثينيات ـ عندما حاول الاطباء المتعلمون فى الغرب حظر ممارسة العلاج التقليدى وانهاء وجود المعالجين التقليديين ـ بسلطة القانون (كروازيبه ١٩٦٨ ـ ١٩٧٣ ـ ١٩٧٦) • وكانت البدائل السياسية الأخرى: التصريح قانونا للمعالجين التقليديين بمزاولة مهنتهم ، أو الاعتراف الضمنى بهم (بصورة غير رسمية) من خلال التدريب والبحث ، والاعتراف بالخدمات التكميلية المقدمة وعلاقات الاتصال غير الرسمية وبالوسطاء بين المعالجين التقليديين والأطباء المتعلمين فى الغرب • وفى الدول الافريقية التسع فحصت (ليبريا ـ غانا ـ مالى ـ نيجيريا ـ اثيوبيا ـ أوغندا ـ زائير ـ بوتشوانا ـ جمهورية تنزانيا المتحدة) وجد دانلوب أنها جميعا تعترف اعترافا ضمنيا بالخدمات التكميلية التى يقدمها المعالجون التقليديون • وخمسة منها (غانا ـ مالى ـ ونيجيريا ـ زائير ـ بوتشوانا) تنظر الآن فى التصريح قانونا ـ للمعالجين التقليديين بمزاولة عملهم • وبالرغم من أن هذه الدول تتحرك فى اتجاه نظام متعدد لتوصيل الخدمة الصحية ، الا أننى أشعر أن العقبة الكبرى قد تتركز فى عدم رغبة العمال الصحيين الذين دربتهم السلطات الاستعمارية السابقة ، فى أن يتنازلوا عن امتيازاتهم • وقد وجد توماس (١٩٧٤ ـ ١٩٧٥) أثناء مناقشة موضوع استخدام المعاونين الصحيين فى كينيا مثيلا ـ وجد بقايا قوية للسوابق الاستعمارية ، كما لا يزال هناك افتقار فى التكامل بين الخدمات التقليدية والغربية •

وليسلى ـ الذى ظل زمنا طويلا يدرس الطب والعلاقات الأيورڤيدية والأونانية فى الهند ـ قدم أدلة كثيرة على تكامل هذه العلاجات مع الطب الغربى (ليسلى ١٩٧٦ ـ ١٩٧٧) • وفى الهند يوجد عدد كبير من كليات الطب التى تدرس الطب الأيورڤيدى وبعضها حقق درجات من الامتياز تماثل ما حققته كليات الطب السائرة على المنهج الغربى فى الهند وفى سنة ١٩٧٢ سجلت مجالس الدولة للطب المحلى والقومى ٢٥٧٫٠٠٠ ممارس من بينهم ٩٣٫٠٠٠ تلقوا تعليما طبيا رسميا مدته أربع سنوات على الأقل • وبعض هؤلاء يزاولون عملهم على مستوى علمى وطبى رفيع ، بينما بقى غيرهم منخرطين فى الممارسات الطبية الدينية والشعبية • ويعتقد ليسلى أن النظام الصحى فى الهند يمتد على محورين : أحدهما يمتد من الممارسة اليومية للطب الشعبى الى طب التراث الثقافى القديم ، والآخر من الطب العلمى الدنيوى الى الطب الدينى الموروث • ويمكن تحديد مواقع الممارسين ـ جغرافيا ـ على أحد هذين المحورين ، ولما كان النوعان التقليديان السائدان من الطب ، يتمتعان بالشرعية بحكم الواقع ففى وسع المستهلكين أن يصلوا اليهما •ومع أن الحكومة لا تعترف رسميا بهذه الممارسات ، فهناك تكامل بحكم الأمر الواقع ، لأن المستهلكين فى طول المجتمع

الهندي وعرضه ، « يستخدمون أى شكل من أشكال المعرفة الطبية أو العلاجـــات الطبية نتاح لهم • » (ليسلى ١٩٧٧ ص ٥١٧) •

وهذه الطريقة البراجماتية ــ التجربة الواقعية ــ التي تميز سلوك المستهلكين قد تكون السبب الذى دفع جمهورية الصين الشعبية لان تقرر تحقيق التكـــامل والاندماج بين الطب التقليدى والطب الغربى • واذا كان لابد من توصيل رعـــاية صحية كافية لجميع أفراد الشعب الصينى الهائل الحجم ، فلا بد من ســـلوك كافة السبل والوسائل لتوفير خدمة صحيه تغطى البلاد على أوسع نطاق • وهـــكذا بعثت الحياة من جديد فى الطب التقليدى الصينى وتم تدريب نحو مليون ممن يسمون « الأطباء الحفاة » وبذلك تحاول الصين حل هـــذه المشـــكلة • (أنظر وين وهيس ١٩٧٥ فى التعليم الطبى ، وين وهيس ١٩٧٦ فى تمويل الرعاية الصحية ، نيو ونيو د ١٩٧٥ ــ ١٩٧٧ فى تدريب الأطباء الحفاة •) وبتبنى هذه الاستراتيجيات ، ربمـا انجذب المعالجون التقليديون الى فلك الطب العلمي الذى تصفهالحكومة بأنه ذو شقين: شق تقليدى وشق غربى • وتقوم الدولة فى الوقت نفســـه بايجاد المزيـد من المتخصصين مثل « الطبيب الحافى » طبقا لنظام الطب العلمى الدنيوى وطب التراث الثقافى الشعبى » حسب نظرية محاور ليسلى • وتحاول الصين ــ خلافا للهند ــ التخلص من الطب الشعبى والطب الدينى الموروث عن طريق استيعاب العـــاملين فيهما والممارسين لهما ــ داخل نظام الدولة الطبى • وفى نفس الوقت حدثت تغييرات أخرى مثل ايقاف منح الدرجات العلمية الرسمية للأطباء • وتهدف الدولة من هـــذه الاستراتيجية ، ازالة الحواجز التى وجدت يوما ما ، والتى خلقت فوارق اجتماعيـة بين العاملين الصحيين فى المستويات المختلفة • وبتنفيذ هذه التغييرات ، ترســـم الصين صورة مثالية لما اقترحه ناڤارو •

● حاشية :

هناك حجة مطروحة وهى أنه بينما تتوفر أدلة متزايدة على أن مستهلكى الرعاية الصحية يستشيرون أنواعا كثيرة من المعالجين ، فان الطريقة السائدة لتوصيل الرعاية الصحية لهم ، ما زالت تستند الى النموذج الطبى العالمى الواحد • وعلى هذا ، يستطيع المعالجون بسهولة أن يتجاهلوا المستهلكين الذين لا يتقبلون مفاهيمهم • ولســـوف يلفظ هؤلاء جانبا باعتبارهم « السذج الذين يترددون على الدجالين » • وبعض البلدان أخذت تعترف الآن بالأخطار التى ينطوى عليها هـــذا الرأى لأن قطاعات كبيرة من مجتمعاتها قد تحرم بسببه من أى رعاية صحية جيدة • وفى الوقت الحاضر لا تتوفر أية بيانات ملموسة يتبين ما اذا كان للنظام المتعدد لتوصيل الخدمات الصحيـــة ــ أية مزايا كبرى ، ذلك لأن معظم الحكومات تشعر بعدم جدوى جمع مثل هـــذه البيانات • ولا يسع المرء الا أن يأمل فى أن الصـــين الشعبية ــ التى تبدو ملتزمة بتحقيق تكامل بين الطب التقليدى والطب الغربى ــ ستكون فى المستقبل القريب هى أيضا أول بلد يسمح للباحثين بتقييم مدى فاعليته • عندئذ ستعم الفـــائدة علينا جميعا •

● المرضى ونجوهم للرعاية الصحية

بعض مؤشرات إلى الإستقلال الطبي في وارسو

الكاتب : آنا تيتكوف

واحده من أوائل علماء الاجتماع الذين استخدمتهم المؤسسة الصحية فى بولندا • تعمل الآن بمعهد الفلسفة وعلم الاجتماع التابع للأكاديمية البولندية للعلوم •

المترجم : الدكتور عمر مكاوي

حظيت العلاقة القائمة بين عالم الانسان العادى وعالم الطب باهتمام كبير ، وان اختلفت النظرة اليها ، كما اختلفت طريقة وصفها : فقد اعتبرت أحيانا صراع مصالح ، وأحيانا أخرى علاقة تبادل منفعة ، وأحيانا ثالثة بمثابة اخضاع الشخص العادى لسلطان دولة الطب •

والغرض من هذا المقال ، هو وصف هذه العلاقة من موقع « الاستقلال الطبى » الذى يتمتع به الشخص العادى ، وأيضا العاملون فى المهن الطبية • وهناك جوانب معينة لهذا الاستقلال تتضح من الوهلة الأولى مثال ذلك : يستطيع الشخص أن يعدل أو يمتنع عن الاستفادة من الرعاية الطبية ، أو يمكنه تأجيل اتصاله بالأطباء • وكلا النوعين من السلوك المستقل يعتبران ـ على الأقل فى نظر الأطباء المحترفين ـ ظاهرتين سلبيتين ، كما دفعا عددا من الباحثين والاداريين فى مؤسسات الخدمة الصحية للتفتيش عن أسبابها •

وقد توصلت هذه الأبحاث ـ بصفة عامة ـ الى أسباب وعوامل موضوعية أى ذات طبيعة غير شخصية ، وأيضا الى عوامل ذاتية أو شخصية ، تعتبر مواقف شخصية متنوعة يقفها المريض من الاستفادة من المساعدة الطبية المقدمة له •

ولسوف نركز هنا على عامل اضافى آخر يساهم فى ظاهرة الاستقلال الطبى هذه : هو المسافة القائمة بين ميل الشخص للاستفادة من الخدمة الطبية ، وتحقيق هذه الاستفادة فعلا •

وقد برز هذا العامل وتشكل استنادا الى المعلومات الواقعية التى جمعت من بحثنا الاجتماعى والذى يبين ـ رغم كل السلبيات ـ أن ٩٦٪ من سكان وارسو يطلبون مساعدة الطبيب فعلا عندما يمرضون : ٦٤٪ منهم يتصلون بالطبيب خلال الأيام الأولى القليلة بعد ظهور الأعراض • ومن الناحية الأخرى ٧٩٫٧٪ من المستجيبين للبحث أعلنوا أنهم يصادفون عقبات من نوع أو آخر كلما قرروا الاتصال بطبيب •

وهذه النتائج تشهد بالنجاح الكبير الذى أحرزه الطب والمثل التى يسعى لتحقيقها ، ويكاد المجتمع موضوع الدراسة يبدى كله تقريبا سلوكا معقولا • ولكن

النجاح لم يكن كاملا لأن أغلبية المستجيبين اعترفوا بأنهم عندما قرروا الذهاب للطبيب بعد بداية ظهور الأعراض الأولى للمرض ، لم يفعلوا ذلك الا بعد قدر معين من الصراع الفكرى .

وكمؤشر مركب للاستقلال الطبى ، أخذنا عامل الاختلاف بين الاستفادة الفعلية من التسهيلات الطبية ، واستعداد المريض أو ميله للاستفادة منها . ويتألف هذا المؤشر من عدد من المكونات الأولية تمثل مختلف الميول والاتجاهات فى استقلال ارادة الأفراد . ولسوف نناقش هذا المؤشر هنا من ثلاثة زوايا : (أ) توزيع الخصائص المكتشفة وعلاقاتها بخصائص أخرى عند المستجيب (ب) مدى الاعتماد على العامل البيولوجى (ج) اكتشاف وتحديد مجموعة المواقف التى تمثل الطرق المختلفة التى يواجه بها المريض ضرورة استشارة الطبيب :

أعطى الأفراد الذين أجرى عليهم البحث ، قائمة تحتوى على عدد من الظروف التى تجعل من الصعب عليهم ضمنيا ـ أن يزوروا الطبيب ، وطلب منهم أن يختاروا من بينها الظروف التى تلعب دورا هاما فى حالتهم عم . وقد تبين أن أكثر الموانع تثبيطا لهمتهم ، وأيضا أوسعها انتشارا هى : قدرتهم العالية على تحمل الأعراض الخفيفة للمرض ، والثقة فى العلاج المنزلى ، والكراهية العامة لزيارة الطبيب ، خاصة اذا لم يظهر على المريض الا الأعراض الخفيفة ، أما التقييم السلبى لأداء الطبيب ، فكان من الموانع النادرة بدرجة ملحوظة ، أندر من عوامل عدم الثقة الشائعة بالأطباء ، والارهاق من أعباء المنزل أو الوظيفة .. الخ .

ونحن نتوقع ، بالطبع ظهور اختلافات ملحوظة بين الجماعات ذات المستويات المختلفة من التعليم ونعتقد أنها تخلق موانع مختلفة تثنيهم عن طلب مساعدة الطبيب . ولكن هذا لم يتأيد بصفة عامة من نتائج دراستنا . لقد أظهر أفراد المجتمع موضوع الدراسة درجة عالية من الانسجام فى مواقفهم متى نشأت ضرورة للبحث عن الطبيب وفى بعض النواحى على أية حال تأكدت توقعاتنا الأصلية ، وأمكننا على الأقل العثور على عاملين منتظمين سارا فى عكس الاتجاه السائد نحو انسجام المواقف . فمع ارتفاع مستوى التعليم ، التقينا بتقارير كثيرة من المستجيبين يقررون فيها ان المهام الوظيفية ، وعدم الميل لاستدعاء الطبيب اذا لم تظهر سوى أعراض خفيفة ، كانت هى الموانع الرئيسية . أما فى المستويات المنخفضة من التعليم ، فقد التقينا بنسبة أعلى من الاجابات تعرب عن حرجهم الصريح كلما أبدوا رغبتهم فى طلب مساعدة الطبيب واكتشفنا أيضا أن عوامل الارهاق من الأعباء المنزلية ، والخوف من أن يكتشف المريض اصابة بمرض خطير ، تعتبر من الموانع الرئيسية .

وقد وصفت دراسات عدة ، أنواعا مختلفة من الفوارق الثقافية بالنسبة

لمستوى تعليم آباء المستجيبين أو لنوع السكن الذى كانوا يسكنونه فى العهد المبكر للتطبيق الاشتراكى (القرية مقابل المدينة ، المناطق الأكثر تحضرا مقابل المناطق الأقل تحضرا) ودراستنا على أية حال لم تؤكد العلاقة بين عوامل من هذا النوع واستعداد المريض لاستشارة الطبيب ٠

ولم تؤثر الخلفية الثقافية للمستجيبين فى ميلهم لاستشارة الطبيب الا بدرجة منخفضة للغاية وبعد أن أضفنا عدد الظروف ـ أو العوامل ـ التى اختارها المستجيبون، غيرنا الصفة الوصفية للاستجواب الى صفة كمية حيث تمثل عدد الموانع المختارة درجة « الكبت أو الاحباط فى استشارة الطشيب » ٠ وبعبارة أخرى ـ افترضنا أن عدد الموانع المعلنة هو فى حد ذاته مؤشر على حدة النظرة التى ينظر بها المريض الى تلك الموانع ٠ وبالتالى ، لم نجد أية علاقة لها أهمية احصائية تذكر ، بين المدة التى ينظر بها المريض الى الموانع التى تمنعه من استشارة الطبيب ، وبين مختلف أشكال التطبيق الاشتراكى ، ومستويات التعليم المختلفة ، والاختلاف فى الجنس أو السن ٠

ويمكن القول بالنسبة لمجتمع وارسو الذى شمله بحثنا ، ان استقلال النظام الطبى هو بطبيعته نظام مساواة ، ما دام موزعا توزيعا متساويا على الفئات المختلفة المكونة للمجتمع ٠ والتحليل الذى أعقب ذلك ، دعا الى عقد مناظرة بين هذه النتائج ، وبين المقومات البيولوجية ٠ كانت هناك ثلاثة مجموعات من المستجيبين يتمايزون فى تاريخ حياتهم الطبى : مجموعة أولى تتألف من الذين لم يمرضوا قبل الاستجواب بسنتين ، مجموعة ثانية من أولئك الذين مرضوا ـ أحيانا ـ خلال هذه الفترة مجموعة ثالثة مس الذين أصيبوا بمرض مزمن ٠ وقد تبين مزيد من التحليل، أن التاريخ الطبى قد عدل من العلاقة بين مستوى التعليم وحدة الشعور التى اقترنت بالموانع القائمة أمام استشارة الطبيب ٠ ولم نلاحظ علاقة ذات شأن بين مستوى التعليم وعدد الموانع المختارة ، الا بين الذين لم يمرضوا طوال عامين ٠ كما التقت المستويات الأعلى فى التعليم مع الرفض القوى المعلن للاتصال بالطبيب ٠وفى هذا الجزء من تحليلنا وضعنا فى حسابنا مؤشرا آخر يدل على حدة المواقف الانتقادية من الخدمة الصحية المؤممة ٠ وتكهنا بأن مؤشرى حدة الشعور ، ربما توقف أحدهما على الآخر أى أن عدم الرغبة فى استشارة الطبيب قد تكون نتيجة لرؤية نواقص أو عيوب فى أداء المؤسسات الطبية ٠

والواقع أننا وجدنا فى جميع مستويات التعليم الكثير من الشكاوى حول طريقة أداء المؤسسات الطبية تنفق مع الاعتراضات القوية التى يبديها المرضى على استشارة الطبيب ٠ وعلى أية حال ، عندما أدرجنا التاريخ الطبى كمتغير متداخل ، وجدنا علاقة ايجابية بين حدة الشعور المقترنة بالاعراب عن الموانع التى تمنع المريض من زيارة

الطبيب ، وحدة الشعور المقترنة بالشكاوى من أداء الخدمة الصحية المؤممة ــ ووجدنا هذه العلاقة فقط فى الجماعة التى لم تمرض طوال عامين ــ أى الجماعة التى تفتقــر الى خبرات وتجارب حديثة لها فى التعامل المباشر مع الخدمات الصحية المؤممة •

وهذه النتائج التى توصلنا اليها ، تشـــهد بدون شك ــ على أن مواقف الناس تستند الى مقومـــات عضــوية تتمثل هنـــا فى نمط التـــاريخ الطبى للمريض ، والاستقلال الفردى للمستجوب متمثلا فى مواقفه الشخصية المرتبطة ، بعواطفــــه وتقويماته للأمور ، يكشف عن نمط يختلف ــ الى حد ما على الأقل ــ بما اذا كـان المستجوب قد جرب المرض فعلا وعمل على مواجهتـــه أما بشأن ارتباط حدة موقف المستجوب من الاتصال بالطبيب ، بتجارب تتصل بمعاناة حقيقية من المرض وارجـاع هذا الارتباط الى طبائع انسانية عامة فقد أظهر المجتمع موضع الدراسة ، بعـــض الملامح قمنا بتعميمها فى التحليل الى مجموعات خمس من المواقف التى تظهر عنـــد ضرورة الاتصال بالطبيب • وتشير هذه المجموعات الى عدد من التركيبات الذهنيـــة والعاطفية المختلفة ــ وان كانت نوعية الى حد كبير ــ تسيطر على سلوك الأفراد بصرف النظر عن تجربتهم وخبرتهم الخاصة عن المرض •

والمجموعات الخمس من المواقف يمكن تقسيمها الى مجموعتين تتمايزان بمســـتوى التحيز ضد المؤسسات المؤممة وضد الأطباء ، والمغروس فى متغيراتها الأصلية •

ــ المجموعة الأولى من المواقف يمكن تسميتها « مجموعة المواقف الثقافية للرجــل العادى المتحيز ضد المؤسسات الطبية بصفة غير مباشرة » وتتميز بتفضيل أشــــكال العلاجات غير الطبية ، والخوف من النتائج غير السارة التى قد تترتب على استشارة الطبيب ، والارهاق الشديد بالواجبات والأعباء المعيشية •

ــ المجموعة الثانية يمكن أن تسمى مجموعة المواقف الثقافية للرجل العـــادى المتحامل ضد المؤسسات الطبية بصفة مباشرة • « وتتميز بعدم الثقة بالطب والأطبــاء بصفة عامة ، وعدم الثقة بالأطباء الموظفين فى الخدمات الصحية المؤممة بصـــــفة خاصة ــ

أما المجموعة الأولى ــ تفضيل أشكال علاج غير طبية ، وتحمل لأعراض المرض بدرجة فوق المتوسط ، وترجع أصلا الى تردد المريض فى طلب المساعدة الطبيـــة لما يعتبره أعراضا أو أسبابا تافهة •

والمجموعة الثانية ــ القلق والتوجس من ظهور نتائج فنية غير سارة اذا ما ذهب لاستشارة الطبيب ، (التى يتلوها سلسلة من الزيارت الأخرى وفحوص معملية) •

وهذا الموقف يتطابق مع توجس المريض من أن استشارة لا لزوم لها قد تؤدى الى تشخيص مرض خطير حقا • وهذه المجموعة من المواقف هى خليط من المعلومات والعواطف • والأداء غير المرضى من المؤسسات الطبية ، يثير ردود أفعال متناقضة • فالأداء غير المرضى للمؤسسات الطبية + المعلومات المحدودة التى لدى المريض فيما يتعلق بصحته + التناقض الظاهرى فى القول بأن بعض العلاجات غالبا ما تكون أشد ايلاما من المرض ، كل هذا يثير ردود أفعال عاطفية سلبية لدى المرضى الاحتماليين أى لدى المجتمع بأسره

المجموعة الثالثة تتعلق بأعباء الحياة الثقيلة ، هى أكثر المجموعات انعزالا عن الأخريات ويتميز بها جماعة من الناس يعتقدون من وجهة نظرهم أن ترك واجباتهم وتقمص شخصية المريض ـ مشكلة عويصة حقا •

وهذه المجموعات الثلاث جميعا تفتقر الى وجود علاقات حقيقية ومباشرة بينها وبين المؤسسات الطبية أو من يمثلونها • ولكن المجموعة الرابعة على أية حال ، تنهض على أساس العلاقات المبدئية تبين للمتغير الذى يقول : « أنا لا أثق بالطب والأطباء بصفة عامة » والمتغيرات الأخرى • ان عدم الثقة بالطب والأطباء ينطبق مع متغير آخر ـ وهو اتجاه له الصفة العامة أيضا والذى يقول : « أنا لا أحب الذهاب الى الطبيب» •• الخ • ولما كانت الخدمات الطبية المؤممة هى أكثر أشكال الخدمات الطبية انتشارا فى وارسو فمن الطبيعى تماما أن يرتبط هذا المتغير ارتباطا كبيرا بالمتغير السابق الذى يقول : « أنا لا أثق بالطب والأطباء بصفة عامة » أو بالمتغير الذى يقول : « أنا لا أثق فى الأطباء المستخدمين فى المؤسسات الصحية المؤممة • »

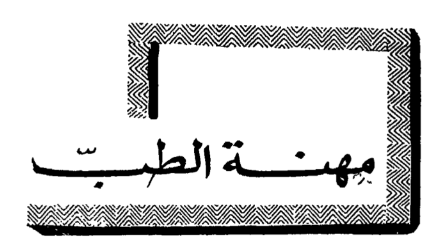
أما المجموعة الخامسة فتبرز الصورة العامة التالية فى العلاقات المشتركة • عدم الثقة بالطب والأطباء بصفة عامة هو موقف يستند الى حد ما الى عدم الثقة بالأطباء المستخدمين فى المؤسسات الطبية المؤممة ، ويرتبط بمتغير آخر هو الاعتراف بوجود هوة معينة وأ ثغرة معينة تفصل بين المرضى وممثلى المؤسسات الطبية ، وهذه الهوة لها أهمية موضوعية اذا كانت ناشئة عن الصعوبات التى يلقاها المرضى اذا أرادوا زيارة الطبيب المختص سواء فى محل اقامتهم أو فى مكان عملهم• وهناك هوة شخصية أو انسانية تفصل بين المرضى والأطباء متى قال المريض ان الطبيب يعامله بوقاحة أو بفظاظة أو عندما يقول المريض ان الأطباء الموظفين فى المؤسسات المؤممة لا يعاملون مرضاهم بالتساوى •

ويمكننا أن نختتم بالقول : ان المؤشرات التى تشير الى موقف الانسان العادى المستقل من الطب والأطباء ، يمكن ترتيبها بحيث تشكل مقياسا لدرجة تعقيد المتغيرات

التى تمت دراستها • وبصفة خاصة : حالات التعرض لأمراض تحتاج للاتصال بالطب أو من يمثلونه ، مجموعات المواقف المرتبطة بهذه الحالات ، وأخيرا الاختلافات فى ميول واستعدادات الناس لطلب المساعدة الطبية ، وتنفيذ ذلك بالفعل •

والمؤشر الثالث يبدو ذا دلالة خاصة : التقاء السلوك المعقول بازاء المرض مع نظرة المريض للسلوك المطلوب باعتباره : شر لابد منه مع وجود الدليل على ذلك - هذا الالتقاء فى نفس المريض ، يثير عددا من الأسئلة مثل : الى أى مدى يعتبر هذا ، سلوكا نموذجيا لبولندا كلها ؟ وهل يتفق مع النماذج العصرية المختلفة للعلاقات السائدة بين الانسان العادى وعالم الطب ؟

هذه الأسئلة - وغيرها ، تتجاوز على أية حال - نطاق هذا العرض •



أطباء الخط الأول في تشيكوسلوفاكيا

ان أشد المواقع حساسية فى الاتصال بالجمهور بالنسبة لأى نظام للخدمات الصحية هو المدخل الى هذا النظام ـ طبيب الخط الأول أو طبيب صحة الحى (الممارس العام) وفى تشيكوسلوفاكيا ، حيث يبذل اهتمام خاص بتوفير الخدمات الصحية وبمستواها ، فان هذا الاتصال بالجمهور لا يتحقق عن طريق فرد واحد وانما بفريق صغير من الأطباء والممرضات ، هو جزء من تنظيم شامل للخدمات الصحية يمكن ايجاز أسسه باختصار شديد كما يلى :

الرعاية الصحية ، شاملة الأدوية والعقاقير التى يقررها الأطباء ، مجانية ، مع توفر الخدمات على نطاق واسع • ويتم تخطيط الخدمات الصحية ورقابتها • بمعرفة الدولة عن طريق وزارة الصحة واللجان الأهلية بالأقاليم والمناطق ففى كل منطقة يوجد مجمع للصحة الأهلية يشمل كل التيسيرات للخدمة الاسعافية (مراكز طبية وعيادات عديدة التخصصات ولرعاية المرضى الداخليين(مستشفيات ومصحات) كما يشمل محطة للصحة العامة والأوبئة ، وصيدليات ومدرسة للفئات المساعدة فى العمل الطبى • وتقسم المنطقة الى أقسام بكل منها من ٣٥٠٠ الى ٤٠٠٠ من السكان • وفيما يختص بالرعاية العلاجية والوقائية للبالغين ، فيشرف عليها طبيب متفرغ كل الوقت ، أما الأطفال أقل من ١٥ سنة فيتولاها طبيب أطفال نصف الوقت (وهو يغطى مجموعتين من الأهالى أو قسمين صحيين أو حيين) وهناك طبيب أمراض نساء يخدم خمسة أحياء ، وجراح أسنان طول الوقت •

وكل من هؤلاء الأطباء تعاونه ممرضة أحسن تدريبها •

الكاتبان: فيليبالد بيليك
أستاذ الطب الاجتماعي في براغ ، ومدير معهد الطب الاجتماعي وتنظيم الخدمة الصحية ، تشكسلوفاكيا
و جندريش بالوج
أستاذ مساعد وكبير باحثين معهد أسلو

المترجم : سليمان فهمي السيد حشيش
مستشار الدم والبلازما ومشتقاتها ، ديوان عام وزارة الصحة ،جمهورية مصر العربية ٠

وتكفل الرعاية الطبية لعمال المصانع والمؤسسات الكبيرة بمعرفة أطباء المصانع الذين يرعون ، بالتعاون مع الممرضات ، ما بين ١٠٠٠ ، ٢٠٠٠ من العاملين حسب نوع المؤسسة ٠ وفي المؤسسات الكبرى ، يعمل أيضا أطباء أخصائيون فيعيادات المصانع ٠ وتتركز الخدمات الصحية الشعبية في المناطق الريفية في مراكز طبية ، وفي المدن في عيادات متعددة التخصصيات حيث تبذل خدمات صحية متخصصة ٠ وتقسم العيادات متعددة التخصصات حسب وظيفتها والمنطقة التي تخدمها الى ثلاثة أنواع على أساس حجمها وما بها من تيسيرات ٠

ويتم توزيع شبكة عيادات الأحياء وأطباء المصانع ، والاخصائيون ، وتسهيلات رعاية المرضى الداخليين ، توزيعا منتظما متعادلا ٠

ان الاتصال الأول والخدمات الطبية الأساسية ـ علاجية ، ووقائية ، وفيمجال الصحة العامة ، والوقاية من الأوبئة ، والثقافة الصحية في المجموعات الصحية بالأحياء ـ تكفل بذلك بفريق من الأطباء ـ الممارس العام ، طبيب الأطفال طبيب أمراض النساء وجراح الأسنان ، مما يعتبر ، الى حد كبير ، ظاهرة نوعية لتشيكوسلوفاكيا ٠ ويعتبر مقر سكن المريض هو العامل الفاصل الذي يحدد أي الأطباء يضمه في مجموعته ومن الممكن تماما أن يتم اختيار طبيب آخر ولكن قلة نادرة من الناس تمارس هذا الحق ٠

ويتصرف فريق الأطباء ، الى حد كبير ، وبخاصة في المناطق الريفية ، كما لو كانوا أطباء خصوصيين أو أطباء عائلة لأنهم يرعون مجموعة محددة من السكان ،

ويعرفون ظروف المعيشة والعمل بصورة دقيقة لهذه المجموعة الموضوعه تحت رعايتهم وقطب الرحى فى هذا الفريق هو طبيب الحى الذى يدرب بالدراسات العليـــا .
وقبل أن يعين فى وظيفته يجب أن يقضى ثلاث سنوات لاكتساب الخبرى فى احـدى المستشفيات ذات العيادة عديدة التخصصـــات ، وأن يجتاز امتحانـــا فى الأمراض الباطنية أو الجراحة ، وفي ظروف استثنائية فى تخصص آخر ، وامتحانا اضافيـا لوظيفة طبيب حى شعبى • أما أخصائى الأطفال ، وأخصائى أمراض النســـاء ، وجراح الأسنان فلا يمكنهم أن يعملوا في الحقل الطبي الا بعـــد اجتياز الامتحـــانات اللازمه •

وهكذا فان فريق أطباء الخط الأول ، يكون قد أحسن اعداده للعمل الحقـــلى ويمكنه أن يحقق مستوى عاليا للرعاية الطبية للسكان •

وفى رأينا ، أن أطباء الأحياء الشعبية وأخصائى الأطفال ، هم الشـــواهد الأصيلة على الفكر أو التصور الاشتراكى لأطباء الخط الأول بكل خصائصهـم • ففى مواقعهم ، وفى واجبات العمل ، لا تنعكس مبادىء الرعاية الصحيةالاشتراكية بوضوح فحسب ، ولكنها بنفس القدر تعكس تلك الظواهر التى تميز عـــادة دور طبيب الخط الأول ، فى دول ذات نظام اجتماعى مغاير ، بنشاطاته التشخيصية والعلاجية واسعة الآفاق وعلاقته الوثيقة بالجمهور بخاصة •

ان الظاهرة المميزة (النوعية) لعمل طبيب الحى الشعبى بالمقارنة بعمل الاخصائى هى على وجه الخصوص أنه أقل كثيرا من ناحية التمايز الطبى وأن أوجه النشـاط موقوفة على مجموعة من السكان ثابتة نسبيا تحت رعايته • ومن هنا تنشـــأ مسئوليات أوسع ، وكذلك أيضا معرفة أساسية يمكن تلخيصها فى سبعـــة أبواب :

- التشخيص ، الاسعافات الأولية ، وعند الضرورة التحويل عـــلى أخصائى أو مستشفى •
- علاج الأمراض العادية ، أو المعقدة ، فى العيادة أو فى منزل المريض (خدمة منزلية) •
- اعلام المرضى بنظام علاجى وحياتى سليم ، وتثقيف الجمهور صحيـــا بالمحاضرات •• الخ وتقديم المشـــورة للجان الأهلية ، والمصـــانع ، والجمعيات التعاونية الزراعية والمدارس والصليب الأحمر •• الخ •
- مواساة المرضى واكتساب ثقتهم،ومعرفة أحوالهم الشخصية والاجتماعية وظروف عملهم ، ومساعدتهم فى حل مشكلاتهم غير الطبية التى لهـا تأثير على صحتهم •
- الرعاية النشيطة لمن وكل بهم من السكان ، بالكشوف الطبيةالوقائية، وصرف الدواء ، واستشارة الاخصائيين ، واستيفاء وحفظ الســجلات الطبية المناسبة للموقف الصحى لمن كشف عليهم أو عالجهم •
- الاشراف على الصحة العامة للأشخاص والحى الشعبى ومواقع العمل ،

متخذا الاجراءات الضرورية للوقاية من الأوبئة وتحريك وتعبئة السكان للمساهمة في أنشطة تحسين الصحة ٠

ــ تقييم الموقف الصحي بالنسبة لمختلف المهن ، وبالنسبة للحاجة الى المصحات ، وبيوت الناقهين ، وحفظ ينابيع المياه ، وتقديم الشهادات لأغراض الخدمة الاجتماعية ، مع الاحتفاظ بسجلات ، واعداد تقارير ٠ ٠ الخ ٠

وهكذا يسهم طبيب الحي الشعبي أكثر من معظم الأطباء الآخرين في نشاطات في محيط الرقابة الاجتماعية وفي التنظيم ٠ وهو يسهم أيضا ، أكثر من معظم الأطباء الآخرين في المؤازرة العاطفية بسبب اتصاله الكثير بدائرة محدودة من الناس وبسبب قربه من حياتهم وبيئتهم ،وهو من أكثر الأفراد تواجدا بين الناس ،واتصال الناس به اتصال مباشر ، وانه لهو الذي يحيلهم ، في حالة متمايزة ، الى مسالك النظام الصحي المعقدة ٠ وهو يجابه بصورة أعم كثيرا ، بدايات الأمراض وصورها الأولى ، ويتعامل شخصيا مع معظم الأمراض العادية هذا وان قدرة المريض على مقابلة الطبيب مباشرة، تزيد من صعوبة ترتيب الطبيب لعمله ، ولذلك يقاس طبيب الحي الشعبي من قلة الوقت أكثر من الآخرين ، كما أنه أقل حظا في التجهيزات الفنية ٠ وهو على النقيض من معظم الأطباء الآخرين ، يحل على نطاق أوسع كثيرا ، مشكلات المرضى تلك المشكلات التي ليست بدنية فقط ، بل أيضا اجتماعية وعاطفية ٠

ان أساليبه في العمل ، بالنظر الى التشكيلة الواسعة من الأمراض التي يعالجها بنفسه ، وبسبب بساطة تجهيزاته الفنية ، من اليسير جدا تقييمها ورقابتها بمعرفة رجل الشارع (وأيضا بسبب أيضا بسبب أن الجمهور يمكنه أن يواجه آراء طبيب الحي الشعبي بآراء الاخصائيين) وان قرارات طبيب الحي الشعبي ، تختص بالوظائف الاجتماعية للمرضى وعائلاتهم أكثر كثيرا من قرارات غيره من الأطباء ٠

وهو يشهد الانحرافات المختلفة في حياة المريض ، وعلى العكس من غالبية الأطباء الآخرين ، لا يهتم فقط بنوبات الامراض ولكنه يتابع بنشاط حياة مجموعات السكان الموضوعين أمانة في عنقه ، في الصحة كما في المرض ، ويتدخل في أحوالهم المعيشية ٠

ولما كان طبيب الحي الشعبي ، هو الحلقة الأكثر ظهورا ، في نظام الرعاية الطبية فانه من المنطقي أن يتركز الاهتمام الأكبر عليه ، وأن يصبح هو مركز البحث المقدم عنه هذا التقدير ٠

● الطرق ، والتنظيم ، وأسلوب العمل

للأبحاث طابع نظري ، وأولي ، مع هدف عملي محدد بدقة ــ أن نجد جوابا للمشكلات الهامة العاجلة المتصلة بتحسين الخدمات الصحية ٠ ولقد استخدمت أساسا للبحث النتائج النظرية للأبحاث السابقة (جلادكي ١٩٦٧ ، كوتي ١٩٦٩ ،

مانك ١٩٧٠ ، ونتر وآخرين ١٩٧٠) والخبرة المستمدة من المزاولة العملية فى مستويات مختلفة لنظام الخدمات الصحية التشيكوسلوفاكى المنتظم •

وكانت عناصر البحث الرئيسية هى الآتية :

(أ) مظاهر السياسة الصحية مع التركيز على دور الخدمات الاسعافية فى توفير الرعاية الصحية للسكان •

(ب) النواحى النظرية للطب الاجتماعى ، آخذين فى الاعتبار أن نظام الخدمة الصحية الشعبية على مستوى الحى ، هو واحد من مكونات نظام الخدمات الصحية التشيكوسلوفاكية الأكثر ظهورا من الناحية الاجتماعية •

(ج) المشكلات طويلة الأجل ، والجارية للخدمات الصحية العملية ، التى تعكس عددا من التغيرات ، ولا سيما بروز تركيب واشتداد الاحتياجات الصحية بالارتباط مع التيارات الاجتماعية والثقافية والسكانية والعلمية والفنية للتقدم الاجتماعى •

(د) المنطق الداخلى لتنمية قاعدة البحث ، وبخاصة التدريب العلمى ، والشروط الخاصة بهيئة العاملين ، والتنظيم ، والموارد المادية ، التى أدت بنا ، من رسم الاتجاهات الفردية للنظام الصحى ، الى المطالبة وامكان عمل تحليل أكثر شمولا ، ومقبول نظاميا ، لتحت النظام الخاص بالخدمات الصحية للأحياء الشعبية •

ولذلك كان الأساس المنهجى للبحث هو مواجهة وظائف وتركيب الخدمات الصحية كتحت نظام الخدمات الصحية ككل ، بالاتجاه الحقبقى والنتائج فى التنفيذ ، وتصرف الجمهور ، وموقف العاملين فى الرعاية الصحية الشعبية •

ونقد صيغت الوظائف والتراكيب كما وضعت للأنماط السائدة واستنباطا من الممارسة العملية •

ولقد ركز البحث ، بوجه خاص ، على تلك النواحى فى الخدمات الصحية الشعبية حيث تكون هذه المواجهة أجلى ظهورا ، ولا سيما الانجازات العلمية والنشاطات للأطباء والممرضات فى الخط الأول ، والتعريف والرضاء عن المهنة ، ووضع الخبرات المهنية فى المواقع ، ومهابة المهنة ، بالمقارنة بالأنواع الأخرى للأطباء ، والميزات النفسية لشخصيات أطباء الأحياء الشعبية ، والعلاقات بين العاملين فى مجال الصحة ، والعلاقات بين المرضى وأطباء وممرضات الأحياء الشعبية ، وتصرفات وتوقعات الجمهور تأثير ظروف العمل والتدريب للاشتغال فى الخط الأول للخدمات الصحية ، الأنشطة التعاونية فى الحى الشعبى مع العيادات عديدة الاختصاصات والمستشفيات ، ومشكلات مختارة لادارة الخدمات الصحية بالأحياء الشعبية • ولقد اقتصر الاختيار ، للأغراض الحالية ، على بعض النواحى •

ولقد اعتبر البحث ، بالاضافة لما سبق ، كتحليل لعلاقة العلة والمعلول ، لأنه ، فى الخدمات الصحية للأحياء الشعبية ، أكثر من أى مكان آخر ، هناك مواقع كثيرة للاتصال بين الأشخاص والواقع الاجتماعى المحيط بهم • فالاشتراكية الماركسية للطب فى البلاد الاشتراكية (أجاجيف ١٩٧٠ ؛ بارين ١٩٧١) والعمل الرائد ، فى البلاد الأخرى ذات الخدمات الصحية المتقدمة ، فى الخط الأول ، استخدمت كأسس

ولقد أجرى البحث فى عام ١٩٧٠ ـ ١٩٧٢ كمكمل وكتجميع تواجهى ، لدراستين

حقليتين ــ استطلاع للآراء لمجموعة مختارة عددها ١٤٢٨ مواطنا واستطلاع للآراء لعدد ٢٧١٣ من العاملين فى الصحة فى ١٨ منطقة

ففى المرحلة الاعدادية للبحث ، حللت الأنماط القانونية السائدة ، وأجرى تحليل للبيانات الاحصائية للمناطق المفحوصة • وقد جمعت البيانات الحقلية بواسطة استطلاع آراء بمجموعات أسئلة نمطية وباختبارات نفسية •

وقد تم تحليل النتائج فى ثلاثة عشر تقريرا على مسائل مختلفة ــ بمجموع حوالى ٩٠٠ صفحة وكثير من الجداول والرسوم البيانية • ويوجد تجسيد للنتائج ضمن التقرير النهائى « نظام الرعاية الصحية فى الأحياء الشعبية للرعاية الصحية لسنة ١٩٧٣ » وفى هذه المقالة سنلخص النتائج التى قد تكون أيضا محل اهتمام الاخصائيين الأجانب •

● آراء الجمهور (واتجاهاته وتوقعاته)

ان دراسة الآراء التى أجريت كمرحلة أولى فى الدراسة الحقلية قصدت الى تقييم ما اذا كان الجمهور واعيا بحاجاته الحقيقية فيما يختص بالوقاية الصحية ، وتقييم اتجاهاته ، وماذا يرجوه من الخدمات الصحية وبخاصة من خدمات صحة الأحياء الشعبية (سكروكوفا وآخرين ١٩٧١) •

ولقد تأيد أن الأهالى قدروا أعظم التقدير صحتهم أنفسهم بين عشرة مظاهر هامة بوجه عام عرضت لاختيارهم (مؤشر الأهمية ٨٦٦ر٥) كما كانت المرتبة الثالثة ، بعد « العائلة المتناسقة » من نصيب « صحة أفراد العائلة » (٩١٣ر٣) وهاتان القيمتان المتعلقتان بالصحة كانتا أعلى من قيم جذابة مثل « المال الكافى » ، « والعمل المشوق » و « الأصدقاء الممتازون » و « المركز الاجتماعى الرفيع » وغيرها • وهذا التقييم مشجع لقبول الوقاية الصحية ومن غير شك له أثره على الاقبال والرغبة فى اجابة أسئلة أخرى ومهما يكن من أمر فان تحليل النتائج يشير الى أن القيمة العالية الممنوحة للصحة ليست مرتبطة تلقائيا بالجهود الكبيرة لحمايتها ، ذلك أن الذين قدروا الصحة أعظم التقدير ، لا يبدو عليهم بوضوح أن لديهم مبادرات أكبر للاستفادة من الخدمات الصحية •

ان العامل الفاصل بالنسبة للخدمات الصحية ، وبخاصة الخدمات الصحية فى الأحياء الشعبية ، هو الخبرة فى توفير الرعاية الصحية • ولقد اتضح أن الرضاء العام للمواطنين عن خدمات صحة الأحياء الشعبية يخلق صورة مشجعة لهذه الخدمات • فمن بين المواطنين ٢ر٦١٪ راضون عن طبيب صحة الحى بينما يبدى ١ر٢٦٪ بعض التحفظات المعينة ، ٦٪ فقط غير راضين والباقون لا رأى لهم • وبينما لم تختلف الاجابات اختلافا كبيرا بالنسبة للجنس ، أو التعليم ، أو التصنيف الاجتماعى الاجتماعى ، أو سعة المسكن ، فان المواطنين فوق سن الأربعين أكثر رضاء بدرجة واضحة عن خدمة صحة الحى ، والرضاء مرتبط بقوة أيضا بعدد مرات زيارة عيادة الطبيب • وانه لمما يبعث على التأمل أن نسجل الآمال المعقودة على أطباء صحية الأحياء

الشعبية : فعلى قمة جميع الأمور ، الاهتمام الواسع ليس فقط بالأمراض ذاتها ولكن أيضا بالصحة العامة ، والمشكلات الاجتماعية التى قد تكون مرتبطة بالمرض (٥٧ر٤٪ من المستفتين) وفى هذا الخصوص أكد المستفتون دور الطبيب كمؤيد عاطفى وكناصح فى أمور حياتهم الشخصية ، ويشعر أكثرهم أنه من المفيد اطلاع الطبيب أيضا على مشكلاتهم غير الطبية ٠

وللمقارنة ، فقد استخدمنا نفس المسألة كدراسة فرنسية لسنة ١٩٥٩ : على تعتقد أنه من المستحسن أن تناقش متاعبك الشخصية مع طبيب الحى ؟ والاجابات موضحة بالجدول رقم (١) ٠

	٪ تشيكوسلوفاكيا ١٩٧١	فرنسا ١٩٥٩
ـ من المستحسن	٦٥ر٩	٤٢ر٠
ـ ليس من المستحسن	١٠ر٤	٣١ر٠
ـ الأمر يتوقف على الظروف	٢٢ر٠	ـ
ـ لا جواب	١ر٧	٢٧ر٠

وبينما نجد أن الاختلاف فى حالة واحدة لا يجعل الاجابات متفقة تماما ، الا أننا يمكن أن نستخلص أنه ، فى كلا البلدين ، يوجد ميل قوى للنظر الى الطبيب كمساند عاطفى ٠

وفى الوقت نفسه ، فان الجمهور يعى تنوع واتساع أوجه نشاط طبيب الحى ، وعلى الجملة ، يتفق مع هذا التنوع والاتساع ٠ والجمهور يقدر بخاصة جهود الطبيب العلاجية ، وسرعة تشخيص الأمراض ، تقدير نسبة العجز عن العمل ، ودور الطبيب كأمين سر وكناصح ، وارشاده ومعلوماته فيما يتعلق بالطرق الصحية للمعيشة ٠ أما ازالة أوجه القصور فى الصحة العامة والفحوص الوقائية فانها تعتبر أقل أهمية نوعا ما ٠

وفى تصور الجمهور ، فان السمات الشخصية المرغوبة فى طبيب الحى هى ما يأتى، بترتيب الأفضلية : الشعور المرهف ، المستوى العلمى الرفيع ، التفانى فى العمل ، التضحية بالنفس ، الصبر والتفضل ٠ بينما العوامل الآتية تعتبر أقل أهمية : الصراحة، الموقف الثابت الحازم ، السن ٠ وأقل الاهتمام ، بدا ، الحياة الشخصية لطبيب صحة الحى ٠

انه بالرغم من أن التقدير والسلطة برقازنك ١٩٧٢) المخولة لطبيب الحى توحى بمركز مرموق نسبيا فى الخدمات الصحية الشعبية ، فان هناك اتجاها عاما لاضفاء مهابة أعظم للوظائف التخصصية (النوعية) والأعلى كعبا فى سلم ترتيب الوظائف ٠ ففى ميزان الهيبة لخمسة أنواع من الأطباء حظى طبيب الحى الشعبى المحلى بالمركز الرابع فقط (أخصائى المستشفى : المركز الأول ٣ر٩٣٢ طبيب الحى : المركز الرابع ٣ر٤٥٣) وهذه النتيجة متغيرة وتتوقف على حجم الحى : فتقل هيبة

طبيب الحي بزيادة حجم الحي ، وتبلغ أدنى مستواها في المدن التي يزيد سكانها عن ١٠٠٠٠٠ نسمة ٠

ومن العوامل المؤثرة في هيبة طبيب الحي المحلي هو المدى الذي يبلغه تقدير المرضى لتصرفه في حالتين : الاولى : اعلامه المرضى عن نوع العلاج ، وتناول الدواء والسلوك خلال المرض والثانية : الحنان والعطف والصبر مع المريض ، وكلما ازداد تقديرهم لهذه الأمور كلما ارتفعت هيبة طبيب الحي ٠ كما أن تعدد الزيارات مهم كذلك ٠ فالمرضى الذين تكثر زياراتهم لطبيبهم يرفعون مقامة يقدر كبير ٠

آراء واتجاهات أطباء الأحياء ٠

بالمقارنة مع آراء وآمال الجمهور ، أجريت الأبحاث في الأحياء ، وبين أطباء العيادات عديدة التخصصات ، وكبار العاملين الذين يراقبون الخدمات الصحية الشعبية على الشروط الموضوعية والشخصية لتأمين الرعاية الصحية ، مقدرة مع التأكيد على تحقيق هذه الوظيفة ، وعلى العلاقات بين الأشخاص ، وشخصية الأطباء وغير ذلك من الصفات ٠

● دور طبيب الخط الأول

استخدمنا كأساس ، النوعية المشار اليها لدور طبيب الحي ونشاطاته ، وقدرنا ٢١ نوعا من الأنشطة شاملة سبع مهام مهنية جزئية٠وقد قيم الأطباء أهمية النشاطات المختلفة والاقبال على القيام بها (جلادكي ١٩٧٢) ٠ وقد اعتبر أطباء الخط الأول ، ذا أهمية قصوى ، دورهم باعتبارهم أول من يقوم بالتشخيص (المؤشر ١٥١) ثم دورهم كمعالجين (١٠٦) ، ثم مساندين عاطفيين ومستشارين (٧٣) ثم كمنظمين للرعاية العلاجية والوقائية (٦٥) ثم كمثقفين صحيين ومستشارين (٥٠) ٠ وقد حصلت الأدوار الجزئية الآتية على تقدير أدنى بكثير : طبيب مفتش صحة (٢٥) مراقب ومنظم للرعاية الصحية بالحي (٢٠) ٠

ومن بين الأنواع المختلفة للأنشطة التي تتألف منها الأدوار الجزئية ، رتب أطباء صحة الأحياء المحليون الجدول الآتي هرميا بحسب الأهمية :

رقم مسلسل	وصف النشاط	درجة الأهمية
١	ـ الاتصال الأول بالمريض ، والقيام بأول تشخيص للمرض	٩٧
٢	ـ خدمة الاسعاف	٩٦
٣	ـ اعلام المريض بالطرق المثلى للمعيشة وتناول الدواء	٨٦
٤	ـ تقدير نسبة العجز عن العمل	٧٤
٥	ـ الخدمة المنزلية للعائلات	٧٣
٦	ـ حفظ سجلات للأشخاص المفحوصين والمعالجين	٧٣
٧	ـ استشارات الاخصائيين ، وتوفير الرعاية الموصى بها ، واستكمالها	٧١
٨	ـ دور أمين سر المريض ومواساته	٧٠

٩ ـ علاج الأمراض العادية (البسيطة)	٦٨
١٠ ـ اختيار المرضى المحالين للأقسام المتخصصة في المستشفيات والعيادات عديدة التخصصات	٦٧
١١ ـ نشاط مقاومة الأوبئة	٦١
١٢ ـ الرعاية النشيطة لمن تكفل بهم من السكان (الفحوص الوقائية ، والرعاية بالعيادة الخارجية)	٤٨
١٣ ـ أن تصبح بيئة المرضى الاجتماعية والشخصية والوظائيه مألوفة لديه	٤٤
١٤ ـ علاج الحالات المعقدة	٤٢

أما فيما يتعلق بالترتيب الهرمى للأدوار الجزئية ، فان التحليل التفصيلي لأوجه الأنشطة تكشف عن علاقات تبعث على الاهتمام · فأطباء المجموعات الشعبية الحضرية ، يفضلون ، أكثر مما يفعل زملاؤهم بالريف ، تقييم القدرة على العمل ، والتشاور والتعاون مع الاخصائيين العاملين بالمستشفيات والعيادات كثيرة التخصصات وقدامي الأطباء ذوى الخبرة الطويلة فهم يضفون أهمية أكبر على الانجازات فى محيط الوقاية أو حماية الصحة العامة · أما حديثو العهد من الأطباء فيفضلون المهام الجزئية للعلاج ودور المشخص الابتدائى للمرض والوضع فيما يختص بأوجه النشاط المختلفة ، مماثل : القدامى أكثر من الجدد يقدرون الصحة العامة والأنشطة التثقيفية الصحية ، ومكافحة الأوبئة ، واعلام المريض عن مرضه ، وتعبئة الجمهور للتنمية الصحية ، والتعاون مع السلطات الجماهيرية والتوثيق والسجلات ·

ان حجم مهام طبيب الحى ، فى خط المواجهة بين الخدمات الصحية والجمهور، ومن ثم التعرض الواسع للمجتمع ، يثير الى حد ما ، جدلا فيما يتعلق بما يتعلق بما هو مطلوب من هذه المهام أو الوظائف ، كما يتضح ، بوجه خاص ، فى وجهين هما المشاعر المتزايدة بثقل المهام ، والاعتقاد بأن مهاراتهم المهنية لا يستفاد منها استفادة كاملة ولقد كانت هذه المشاعر أقوى بين أطباء الأحياء الشعبية منها بين أطباء المستشفيات أو العيادات الكثيرة التخصصات · وطبقا لما يقوله أطباء الأحياء الشعبية فانهم أعدوا أحسن اعداد للأنشطة الطبية التقليدية ، بينما أعدوا بدرجة أقل لتلك الأنشطة المثلة للاتجاهات الوقائية أو تلك الأنشطة المرتبطة بوظيفتهم كمرشح يؤدى للخدمات الطبية الأخرى المتخصصة ، وتخليق (التجميع والهضم) النتائج ذات الطبيعة المتخصصة داخل النظام لتقسيم العمل · ولقد شعروا أنهم أعدوا أقل اعداد لوظائفهم الجماهيرية فى حماية الصحة وكذلك للمعالجة النفسية للمرضى · (بولاتشك ١٩٧٢) · ولقد أخذت أحدث مراجعة للتدريب بالدراسات العليا للعمل فى الأحياء الشعبية ، والمنشورة فى نهاية ١٩٧٢ ، أخذت فى الاعتبار الى حد بعيد تلك الآراء التى أبداها العاملون الحقليون ·

● تأثير « جو » العمل على طبيب صحة الحى

ان تعرض طبيب صحة الحى للعمل ، هو على وجه التقريب على الأقل ، واضح فى ضوء الحقيقة أنه فى ١٩٧٠ أسهموا فى ٢٩ر٤٠٪ من جميع الفحوص والعلاج الاسعافى مع أن وظائف (الدرجات الوظيفية) أطباء الأحياء الشعبية فى كل الخدمات الصحية الاقليمية تبلغ ٢٧ر٢٥٪ فقط ·

ويجب على الأطبـــاء فى بعـض الحـــالات أن يتخـــذوا القرارات وهـــم تحت ضغط ضيق الوقت الأمر الذى يجعل من الصعب أن يحصلوا على المعلومـــــات الوافية أو يتابعوا المريض بصفة مستمرة وتشير الاجابات الى أن الاطباء فى غـــاية القلق من أجل ذلك • ان القرارات التى تتخذ تحت ضغط ضيق الوقت رغم عدم كفاية المعلومات (عن المريض وحالته) تزعج من وقت لآخر ٦٤ر٥٪ من أطباء الخدمة الشعبية الصحية ، وتسبب توترا مستمرا عند ٢١ر٢٪ بينما ١٣ر٩٪ فقط هم الذين لا يضطربون لها •

وهذا يزودنا ببرهان غير مباشر على الشعور العظيم بالمسئولية عند الأطبـــاء ولكنه فى الوقت نفسه له تأثير وارتباط بالرضاء عن مهامهم الوظيفية • ولقد أقيـم الدليل على أن هذا النوع من التوتر يقلل بدرجة كبيرة الرضـاء عن المهنـة ، وغـــير الراضين يشملون ٣٠ر٨٪ من أولئك الذين يعانون من التوتر المستمر فى هذه الأحوال ٣ر٧٪ فقط من بين من لا يضطربون لها •

الجدول رقم (٢)

معدل التضارب لأطباء الخدمة الصحية الشعبية مع المجموعات المشاركة

(١٢ = ٥١٥)

المجموعة المشاركة	معدل التضارب والتصادم كنسبة مئوية				
	غالبا تقريبا	من وقت لآخر	نادرا	لا جواب	المجموع
ـ مع المرضى	١ر٧٥	١٧ر٦٧	٧٩ر٨١	٠ر٧٨	١٠٠
ـ المرضى مع الأطباء (العدد = ١٤٢٨)	٣ر٤٠	١٦ر٣٠	٧٣ر٥٠	٦ر٨٠	١٠٠
ـ مع ممرضات الخدمة الصحية الشعبية	٢ر٥٢	٨ر١٦	٧٧ر٦٧	١١ر٦٥	١٠٠
ـ مع أطباء الأطفال بالخدمة الصحية الشعبية	١ر٥٥	٣ر١١	٨٢ر٥٢	١٢ر٨٢	١٠٠
ـ أطباء الأطفال مع الأطباء (العدد = ٢٢٨	١ر٧٥	١٠ر٠٩	٧٦ر٣٢	١١ر٨٤	١٠٠
ـ مع الاخصائيين فى الخدمة الاسعافية	٢ر٥٢	٧ر٥٧	٨٢ر٧٣	٧ر١٨	١٠٠
ـ الاخصائيون مع الأطباء (العدد = ٣٠٩)	١ر٣٠	١٦ر٥٠	٧٩ر٩٤	٢ر٢٦	١٠٠

ان التفاعل الواسع والمكثف لأطباء الخط الأول مع الجمهور والفئات المختلفـــة من العاملين فى مجال الصحة يعتبر سمة أخرى لحالتهم الاجتماعية ، حيث يرتبـــط بالتوترات التى استخدمنا كمؤشر لها معدل ودرجة التصادم والتضـــارب ، ومع أن طبيب الخدمة الصحية الشعبية لا يستطيع أن يتفادى التصادم ، الا أن الجـــدول رقم (٢) يبين أن وقوع التصادمات ليس عاليا ، ويتوقف على نوع المشارك • ونـــود أن نضيف أنه فى كل الأمثلة فان التصادمات من النوع الذى يمكن التغلب عليـه ، والذى يعتبر عاديا فى احتكاكات العمل ، وأن مجموع وقـــوع التصادمات منخفض استولينوفا ١٩٧٢) •

ولقد بحثت مشكلات أخرى تواجه بصفة عامة طبيب الخدمة الصحية الشعبية، تشمل الانتقال ، المرتبات ، الارشاد المهنى والتنظيمى ، مواءمة الأعمال بالنســـــبة

للزملاء . التعاون مع السلطات الاجتماعية ، العلاقة بين الرعاية الشاملة والمتخصصة للمرضى ، التعاون بين الخدمة الصحية الشعبية والخدمات الصحية المتخصصة ، وتأثير الظروف الخارجية .

تعرف أطباء الخدمة الصحية الشعبية على مهنتهم واتجاهات شخصيتهم

ان ظروف العمل المجهدة والمعقدة فى الخدمة الصحية الشعبية ، توازنها عوامل تستحث طبيب الخدمة الصحية الشعبية على التغلب على التوترات ، والتركيز على النواحى الايجابية الاجتماعية والشخصية لعمله . ولقد أكد أطباء الخدمة الشعبية هذا الاتجاه بدرجة رضائهم عن مهنتهم (جلادكى ١٩٧٢) : ٥ر١٧ ٪ فى غاية الرضا ، ٢ر٦١٪ راضون ، ٣ر١٦ ٪ محايدون ، ٨ر٥٪ غير راضين ، ولم يظهر فرق ذو بال فيما بين أطباء المجموعات السكانية الحضرية أو الريفية ، ولا بين الرجال والنساء .

ولقد أمكن اظهار علاقات ذات مغزى هام بالربط بين سنوات الخدمة ودرجة الرضا والذى برز كدلك ، هو علاقة واضحة بين درجات الرضاء العالية من المهنة عند أطباء الخط الأول وميزان القيم والمظاهر النفسية للشخصية . فهؤلاء الذين هم أكثر ميلا نحو ايثار الغير والرحمة به منهم نحو التوجيه الاكلينيكى هم الأكثر رضاء (عن المهنة) . ومعنى ذلك أن هؤلاء الذين ليست لهم تطلعات علمية مهنية ، يميلون الى الأنشطة الاجتماعية كما أنهم أشد مقاومة للمخاطرة والقلق ،وجهازهم العصبى مستقر وهذا ينسق مع الاكتشاف أن هؤلاء الذين كان دافعهم الأساسى لدراسة الطب هو رغبتهم فى تخفيف المعاناة أكثر من الاهتمامات المهنية وغيرها — هؤلاء هم أكثر رضاء . ومن الأكثر رضاء بدرجة كبيرة ، أيضا ، هؤلاء الذين يستمتعون بالأنشطة الجماهيرية ، وبالسمة المثيرة لعملهم ، والذين لديهم الاعتقاد بأن تخصصهم يستفاد منه . وعلاوة على ذلك فان درجة الرضاء تتوقف بوضوح على الاهتمام بفرصة التخصص ، وعلى درجة زيادة الأعباء ، والشعور بعدالة تقدير الرؤساء للعمل ، وعلى مرات وقوع التصادم وعلى ظروف العمل الخارجية .

ونحصل على صورة متعلقة بالتعرف على المهنة من التوجيه القيمى الذى رتبه أطباء الخط الأولى على الوجه التالى (بيركرابيك ١٩٢٧) (٩٦٣ = ٧١)

القيمة	عدد النقط
١ — أن يكون طبيبا محبوبا من الناس لتضحيته وحسن تفاهمه	٢٦٦٣
٢ — أن يكون ذا ضمير مستريح	٢٢٥٦
٣ — أن يعتبر قديرا	١٥٤٦
٤ — أن تكون لديه الفرصة للاستشارة فى المسائل المهنية	١٢٣٢
٥ — أن يكون مقدرا من الرؤساء	١١٥٢
٦ — أن يكون لديه فرصة التعيين فى تخصيص طبى	٩٧٨
٧ — أن يكون لديه الفرصة لاتخاذ قرارات مستقلة	٨٦٦

ولقد أعطت الدراسة أيضا انتباها خاصا لمستوى المعرفة القانونية لدى أطباء الخدمة الشعبية الصحية لأن واجباتهم القانونية واسعة نسبيا (استيبان ١٩٧٢) .

ولقد وجد أن هذه المعرفة جيدة نسبيا ، وفى بعض الحالات جيدة بدرجة مدهشة ، وأحسن كثيرا من معرفة غيرهم من الاخصائيين ، وتتحسن مع طول مدة الخدمة . ومما يجدر ذكره أن الأطباء ذوى المعرفة القانونية العالية يكون معدل تصادمهم مع الفئات المعاونة لهم ، أو مع المرضى أو مع رؤسائهم ، منخفضا بدرجة محسوسة . وهم أكثر تعريفا لأهليتهم بالحلول الفلسفية الأساسية للخدمات الصحية ، ولديهم ميل أكثر واقعية فى اتقان واجباتهم ، وهم الى حد ما ليسوا غير راضين عن مهنتهم فى أحيان كثيرة ولقد ظهرت علاقة معينة بالسمات الشخصية . فالأطباء ذوى درجة عالية للتصرف السريع الجرىء ، ودرجة متوسطة للتصرف تحت التأثير الخارجى ، لديهم مستوى عال من المعرفة القانونية .

ولقد تضمنت الدراسة ، كعنصر تكميلى ، تقييما للمميزات النفسية لأطباء الخط الأول (بالكار ١٩٧٢) وكان الهدف من تطبيق الاختبارات النفسية (معامل بارميا من اختبار كاتيل ١٦ ب . ف ، التصرف تحت المؤثرات الخارجية ، الاعتلال العصبى الوظيفى ، ونتيجة ل بواسطة مجموعة أسئلة ايسينيك لاختبار الشخصية اى . ب . آى) هو الحصول على فكرة عن الاتجاهات النفسية الموجودة والمسيطرة لدى أطباء الخط الأول ، ولمراجعة سلامة المعلومات المتجمعة . ويمكننا أن نذكر ، من بين أهم الاكتشافات ، أنه فى معامل بارميا الذى يسير ميزانه فى الاتجاه « الحياء المخيف ــ السلوك الجرىء التلقائى » سجل أطباء الصحة الشعبية بالأقاليم درجات أعلى بالمقارنة بأطباء المصانع وأطباء الأطفال . وهذا يشير الى أنه بالنسبة لعمل أطباء الخدمة الصحية الشعبية المحلية ، فان الأفراد الأكثر نشاطا ، ذوى التصرف التلقائى ، والأقل حساسية للمخاطرات هم الأكثر ملاءمة له .

ومع تقدم سن الطبيب يزداد قيم معامل بارميا بينما تقل درجات التصرف تحت المؤثرات الخارجية . ومن الواضح أنه كنتيجة للتقدم فى العمل المهنى مرتبطا بالنضوج ، فان القدرة على ركوب المخاطرات المحكومة بالتفكير الحريص ، تزداد .

ولقد اكتشفت علاقة جديرة بالملاحظة ، بين فئات الاطباء ، طبقا لدرجاتهم التوجيهية وبين درجة اعتلال الجهاز العصبى الوظيفى فالأطباء الذين يغلب عليهم الميول الانسانية ، على النقيض من أولئك الذين تستهويهم المسائل الطبية والتنظيمية بصفة رئيسية ، أظهروا معدلا منخفضا بدرجة محسوسة للاعتلال العصبى الوظيفى . وهذا يوضح أن التوجيه الانسانى المتغلب يقود الى عدد أقل من المواقف المثيرة للأعصاب ، وأيضا يجعل من الممكن الحصول على توازن عقلى واعتماد على النفس ، بدرجة أحسن . وتوجد القيم العالية بوضوح للاعتلال العصبى الوظيفى بين أطباء الخط الأول الأصغر سنا ، الأمر الذى يوحى بأنهم يستجيبون الى متطلبات عملهم بصعوبة أكبر ،

ويشير أيضا الى حد ما الى حقيقة أن الأطباء غير الثابتين عصبيا بدرجة أكبر يتركون عملهم بعد فترة من الوقت

● العلاقة بين الطبيب والمريض

لقد ساعدت الدراسة أيضا على استقصاء العلاقة بين المواطنين وبين الخدمة الصحية الشعبية ٠

فالثقة فى طبيب صحة الحى تسود بين الجماهير ، بالاضافة الى تقييم ايجابى بصفة عامة لصفاته العلمية المهنية والانسانية ٠ ان رجاء المريض وأمله فى أن الطبيب سوف لا يهتم بمرضه فحسب بل بعلاقاته العائلية والاجتماعية كذلك يتواءم مع رأى الغالبية من الأطباء فيما يتعلق بدورهم ورسالتهم وآفاق عملهم ٠ والمشكلة الأساسية هى مشكلة الوقت : ان شكاوى المرضى والاطباء تدور عادة حول النقص النسبى فى الوقت لكل فرد من المرضى ٠

ولقد كشف البحث أيضا الدرجة العالية للشعور بالمسئولية لدى الأطباء نحو صحة السكان الموكلين اليهم ، وبهذه القيمة التوجيهية معنا ، فانه فى حالات الضغط أو التصادم والخلاف أو غير ذلك من النواحى التى تم فحصها مما يخص الاطباء ، يتحكم اهتمام المرضى فى كل العوامل الأخرى ٠ ويشير تحليل أكثر تفصيلا للنتائج أن هذا ليس راجعا الى مواءمة استجابات الاطباء الى أنماط اجتماعية عامة متعارف عليها ولكنه يعكس معتقداتهم الحقة ٠

ان نظام الخدمات الصحية التشيكوسلوفاكى الذى يؤدى الى الاتصال بين الأهالى والأطباء ، أيضا ، فى غيبة المرض (كما فى خلال الفحوص الوقائية الخ) يخلق جوا مواتيا للمريض : فالحضور الى العيادة يصبح بهذه الطريقة استمرارا طبيعيا
لاتصالات سابقة : فالحضور الى العيادة يصبح بهذه الطريقة استمرارا طبيعيا لاتصالات سابقة ٠ ولذلك فان الاتصال الصعب نفسيا ، بالطبيب ، عندما يشعر المرء بالتعاسة يستبعد ، بذلك ، الى حد معين ٠

ليس من اليسير ، حتى هذه الظروف ، أن يلعب المرء دور المريض ٠

واقد تبين أن خمس المرضى فقط يقصدون الطبيب عند الضرورة ، طواعية واختيارا وفى الحال ، بينما ٢٧ر٧٪ يترددون ، و ٤٣ر٣٪ يستشيرون الطبيب عندما يكون لديهم مقاساة خطيرة فقط ٠ ثم ان هناك صلة واضحة بالحالة الصحية الموضوعية الشخصية : فالاستعداد المعترف به لزيارة الطبيب أعلى من أولئك المتمتعين بحالة أجيد تحديد معالمها من أولئك الذين ركنوا الى الشك جريا على طبيعة فوضاهم ٠ ولقد تأيد ذلك ، مرة أخرى ، حيث قرر أكثر من ربع الذين سئلوا ، أنهم ، عندما استفتوا ،

كانوا يقاسون من بعض الآلام لكنهم لم يسعوا الى الطبيب • ان هذه النتائج تدحض فكرة أن الرعاية المجانية الميسرة بوجه عام تؤدى تلقائيا الى الاستفادة الكاملة أو حتى المفرطة بها •

ان التشبيط العاطفى يكون أقوى ما يمكن ، فى دور المريض ، خصوصا الشك فيما يخص النظرة المستقبلية ، والخوف من الألم ، أو أن يصبح منبوذا ، أو من البيئة الغريبة للمنشأة الصحية • ومن وجهة النظر هذه ، فان اختبارا هاما لعلاقة الطبيب بالمريض هو المدى الذى يبعد اليه طبيب الخدمة الصحية الشعبية مخاوف المريض ! فقد قرر نصف المرضى أن لزيارة العيادة أثرا ايجابيا على مخاوفهم ، ولكن الزيارة ، فيما يبدو ، لا أثر لها بالنسبة لخمس المرضى وهنا نواجه مشكلة الحديث بين الطبيب والمريض ، الذى لا يعين فحسب على تبادل المعلومات ولكنه ، بنفس الدرجة، وسيلة تشخيصية وعلاجية هامة • فاذا كان المريض واثقا فى طبيب الخدمة الصحية الشعبية وكان يتوقع الاهتمام بحالته فانه من السهل أن نفهم أن الأغلبية سوف تشعر أنه من المستحسن أيضا أن يناقشوا مشكلاتهم الشخصية مع الطبيب ، ان مثل هذا الاتجاه يلائم النظرة الايجابية للأطباء الى دورهم كمستشارين ومساندين عاطفيين

ثمة مشكلة خاصة فى الحديث بين الطبيب والمريض وهى مدى وحالة المعلومات فى المواقف الخطيرة ... ولقد قيمت الآراء عن هذه المشكلة مرارا فى مواقع مختلفة وفى مناسبات مختلفة فى العالم بوجه عام ، وهى (الآراء) تختلف بدرجة كبيرة وهكذا ، وعلى سبيل المثال ، ففى الدراسة الفرنسية لسنة ١٩٦٠ السابق ذكرها طلب ٧٣٪ من الذين تم استفتاؤهم أن يخطروا بالحقيقة فى مثل هذه الحالات ، مهما كان ذلك قاسيا ، بينما أراد ٢٢٪ أن تحجب عنهم الحقيقة ، ومن ناحية أخرى ، ففى الجمهورية الفدرالية الالمانية (سبان) اعترض ٥٦٪ على معرفة الحقيقة ، وطالب ٣٩٪ فقط بالمعلومات الحقيقية • وفى تشيكوسلوفاكيا ، فان الآراء التقليدية تجرى على هذا النحو : فى الحالات الخطيرة يرى ١٢٪ فقط من المستجوبين أنه من الصواب انباء المرضى بالحقيقة ، بينما ٥٠٪ يستحسنون ذكر جزء من الحقيقة ، و ٣٠٪ يقرون الخداع الرحيم • وهذا يتفق تقريبا مع آراء الاطباء ، فان أكثر من تسعة أطباء من كل عشرة يرفضون أن يزودوا المريض بالحقيقية الباعثة على الاحباط •

الممارسون العامون فى سويسرا

الكاتب : آندريا نوفيمبر

أستاذ مساعد فى معهد دراسات التنمية ، ٢٤ شارع روتشيلد رقم ١٢٠٢ ، جنيف • وهو يتخصص فى الدراسات الاجتماعية والاقتصادية للمجتمعات الدقيقة وهو مؤلف كتاب عن مذهب الاتحاد التجارى للدول النامية •

المترجم : سليمان فهمى السيد حشيش

مستشار الدم والبلازما ومشتقاتهما بوزارة الصحة •

ان الزيادة السريعة فى الانفاق على الخدمات الطبية ، التى بلغت فى المتوسط من ٣ الى ٧ فى المائة من الانتاج الوطنى الاجمالى فى معظم الدول الأوروبية خلال فترة خمسة عشر عاما ، قد دعت السلطات المسئولة عن الصحة العامة ، ورجال المهن الطبية الى اعادة فحص الموقف الحاضر للممارسين العامين داخل الخدمات الصحية ، ولقد أجريت دراسة علمية اجتماعية على يد فريق مشترك للبحث العلمى فى جنيف بهدف ادراك مشكلات الجماعة الطبية مع اشارة خاصة الى جوانبها المهنية •

ان المنهج العلمى الاجتماعى لدراسة الممارسين العامين ليجد المبرر على أساس أن وظيفتهم تتغير استجابة للتحول فى البيئة الاجتماعية وتتأثر أيضا بالاتجاهات الاقتصادية والدينية الجديدة •

والممارسون العامون مطلوب منهم باستمرار أن يتعاملوا مع مسائل لا تمت بصلة اطلاقا الى « حقل العلوم الطبية » ، بالمعنى الضيق للتعبير ، ويجدون أنفسهم غارقين فى المشكلات المهنية والعاطفية والعائلية لمرضاهم • ان أطباء الريف والحضر ، سواء ، مواجهون غالبا وبزيادة مطردة ، بحالات لأناس مرضى ، وبأمراض لم يتعلموا كيف يتصدون لها خلال سنواتهم التعليمية النظرية والعملية ، ذلك أن « الدنيا » التى يكتشفها الممارس العام خلال اكتسابه للخبرة تختلف بصفة أساسية عن تلك التى درسها فى الكلية الطبية (وهذه الحالات كثيرا ما تكون متعلقة باختلالات نفسية أكثر منها بعلل عضوية) وبالتالى فان الممارسة الطبية تميل الى أن تصبح هامشية بالنسبة للطب الذى يزاول ويتعلم فى المستشفيات التعليمية واننا قد أصبحنا مدركين لانشقاق كامن بين طب المستشفيات الذى فى متناوله موارد علمية وفيرة ، وطب عيادة الطبيب ، وهى أقل تماسكا ، وأكثر انعزالا ، وغالبا فقير فى التجهيزات •

ولقد فحص فريق البحث العلمى عينه من الأطباء السويسريين ليحصلوا على معلومات لعلها أن تسد فجوة فى المؤلفات المتيسرة عن الموضوع ولا سيما فيما يتعلق

بالمنهج العلمى الاجتماعى للمشكلات التى يصادفها الأطباء فى مزاولة مهنتهم . وكان القصد من الدراسه القاء مزيد من الضوء على المزاوله الطبية لعمليه (٤) .

ولقد أجريت الدراسه على مرحلتين ، الاولى مرحلة وصفيه وحاولها راجع الفريق الاتجاهات المختلفة الممكنه للممارس الطبى مع الاهتمام بمجالات نشاطه الرئيسية (التشخيص ، العلاج ، وصف الدواء) وفى المرحله الثانيه وضعت الاتجاهات التى تأكدت ، ورصدت ، تحت التحليل مع البيانات المصاحبة . وفيما يتعلق بالطرف المنهجية ، فقد اعتمدت الدراسة على تسجيلات استقصاء الاحاديث مع افراد يكونون عينة معبرة عن الأطباء المزاولين للمهنة فى سويسرا . ولقد أجرى تحليل لمحتوى الأحاديث ، ثم درست السلوكيات المعبرة المرصودة بالحاسب الالكترونية (تحليل الباعث) وهذه الطريقة تحول بين أية نتائج منتظرة فيما يخص ما يتضمنه عمل الطبيب حقيقة فى الواقع ، لأن المعايير المقررة قد استخلصت فقط من الأحاديث مع الأطباء ، وطبقا لذلك ، فان المنهج المتبع فى البحث قد بنى على أساس النظام الأولى الضعيف الذى يركز على اكتشاف المتغيرات المطابقة لحقيقة العمل الطبى ، أكثر من السعى لتأييد فروض علمية قائمة من قبل ، ولهذا اختار فريق البحث طريقة منهجية مناسبة للوصول الى وصف لخبرات الأطباء بعباراتهم الخاصة . وفى المراحل التالية من الدراسة ، عندما كانت المعلومات يجرى تبويبها وتحليلها ، استخدمت طرق وصفية وكمية تبادليا لمواصلة بحث مستفيض .

● الدراسة الوصفية لما تتضمنه المشورة الطبية

فى أحاديث عابرة ، طلب من الأطباء أن يتكلموا عن عملهم ، وأن يصفوا تصرفهم نحو مرضاهم وبخاصة فى المراحل الثلاثة الرئيسية للمشورة : الاستقبال (اجراء الاتصال) ، الفحص ، العلاج) .

● استقبال المريض :

ان السلوك العام للطبيب هو واحد من المعالم السائدة فى المشورة ، ان بدء الحديث مع المريض عملية معقدة ، متعددة الأبعاد،وصفها الأطباء بطرق مختلفة مستخدمين مجموعة واسعة جدا من التعبيرات ، وعلى كل حال ، فقد برزت أربعة عوامل ، وهى التى اذا أخذت معا ، فانها تعطى صورة عامة لتصرف الطبيب وسلوكه عندما يستقبل مريضا .

ــ كفاءته الطبية التى توصف باستخدام عبارات مثل « علمى » ، « جيد التدريب » ، « كفء » ، « متخصص » ، « فنى » ، « ذو خبرة » ، « حسن التقدير الطبى » .

ــ شخصيته : « أبوى » ، « متلطف » ، « مؤثر » ، « ملول » ، « خجول » « متشائم » ، « متردد » ، « حصر » ، « غامض » ، « واثق » ، « باعث للطمأنينة » « لماح » ، « مدقق » ، « مؤنس » ، « مثالى » .

ــ علاقته بمرضاه : « يحاول أن يخلق الاتصال » ، « يريد أن يساعد » ، « يريد أن يمنح الراحة » ، « يقضى وقتا مع مرضاه » ، « يستثمر قدرا عظيما فى علاقة الطبيب

بالمريض » ، « يبث الثقة » ، « يدخل فى علاقة وطيدة مع مرضاه » ، « يتحمل المسئولية عن مرضاه » .

ـ وأخيرا قدرته على مبادلة الحديث مع مرضاه : « يصغي اليهم » ، « يتكلم معهم» ، « طلق اللسان » ، « مشجع » ، « يتجشم مئونة الشرح » .

ان الاتصال الابتدائى بالمريض ، بكل تعقيداته ، يهيىء الوتيرة العامة للمشورة وهو أيضا عامل حاسم فى اتجاه الطبيب فى التشخيص والعلاج .

● التشخيص :

تميل الاتجاهات الخاصة بالتشخيص ، أكثر من تلك الخاصة بالاتصال الابتدائى بالمريض ، الى أن تستقطب فى مدرستين متضادتين فى الفكر ، تركزان اما (أ) على الحاجة لاكتشاف وتحديد المرض بالوسائل العلمية اللائقة واما (ب) على الحاجة لمعرفة مزيد عن شخصية المريض حتى اذا كان ذلك يعنى تشخيصا أقل دقة .

والعبارات الآتية توضح أولى هاتين المدرستين الفكريتين : « ان الأمر كله مسألة علم طبيعى » ، « نحن نصل الى تشخيصنا على أساس ما تعلمناه » ، « التشخيص عملية نمطية » ، « لقد وضعت المراجع الطبية أسسها » ، « التشخيص أمر موضوعى » « بمساعدة التجهيزات الجيدة ، يمكنك أن تقطع شوطا كبيرا فى اجراء التشخيص » .

أما المدرسة الفكرية المضادة فانها تظهر وتستبين فى الاقتباسات التالية :

« التشخيص لا يعطى صورة جلية عن ذاتية المريض » ، « التشخيص لابد أن يكون عريضا » ، « التشخيص ذو أهمية ثانوية ، أما الأمر الحيوى فهو معاونة المريض » ، « ليس لدينا ، دائما ، الوقت لنجرى تشخيصا تمييزيا » ، « التشخيص مسألة سرعة البديهة » .

ان المقتطفات التالية من الأحاديث ، توضح أن هناك ، يقينا ، رأى وسط عن أهمية التشخيص : « التذكير والكلام مع المريض يأتى فى المحل الأول ثم نمضى الى الاختبارات المعملية » ، « الذكرى تعطينا صورة عن الخلفية النفسية الاجتماعية للمريض، ثم تهدينا النتائج العلمية » .

● العلاج والدواء :

يبرز بجلاء من الاستجوابات أن العلاج والتشخيص متكاملان . فالأطباء الذين يعتبرون التشخيص هو « الكل فى الكل » يطبقون أنماطا علاجية صارمة ، بينما غيرهم من الأطباء يوائمون بين استراجيتهم فى العلاج وبين شخصية المريض .

ولكى نضرب مثلا على الاتجاه الذى يعطى الأولوية للعلاج : « العلاج فن » ، «اختيار العلاج يأتى طبيعيا اثر اتصال الطبيب بالمريض » ، « لابد أن يكون المرء مرنا عند وصف العلاج لأن ذلك يتوقف على المريض » ، « كل مريض يجب أن يعالج بطريقة مختلفة » .

يعطى الأطباء الذين هم أكثر ميلا لتطبيق نمط سريع ومتشدد ، أسبابهم فى

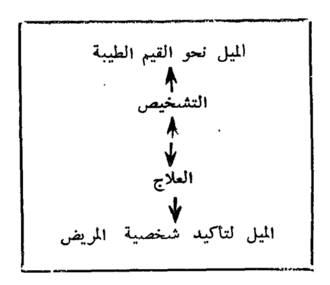
الكلمات الآتية : « يوصف العلاج فى ضوء مذخور المرء من العلم ، انه شىء تعلمه المرء » « التشخيص أهم من العلاج » ، « نطبق العلاج الذى يقتضيه تشخيصنا » ٠

ويمكن أن يقال ان المدخل الى العلاج يمت بصلة وثيقة الى مسألة الدواء ، فالأطباء الذين أخذت آراؤهم يعتبرون وصف الدواء مرحلة هامة من الاستشارات الطبية انها وظيفة بالغة الاعتبار فى عيون كل من الأطباء والمرضى ٠ ولقد عبر أطباء كثيرون عن الرأى « أن الطبيب ، فى الحقيقة ، هو الدواء » ٠ أو أن « الطبيب أهم من الدواء » ولكن الأطباء بصفة عامة يسلمون « بأننا ، فى أحيان كثيرة ، نستحث عن طريق مرضانا على وصف الدواء » أو أن « المرضى يرفضون أن ينصرفوا بأيديهم خاوية » ٠ ان مسألة كمية الدواء المستهلكة هى مبعث خاص للجزع بين الاطباء ٠ والبك فيض مشاعرهم عن الموضوع : « الطبيب البارع يستخدم أدوية قليلة فقط ، ولكنه مدرك لآثارها ويعرف كيف يتداولها » «لا يمكن أن نكون على ألفة بكل الأدوية التى فى السوق، ولا يجب أن يستخدم الا عدد قليل فقط » ، « اذا كنت واثقا من تشخيصك ، فيمكنك أن تصف علاجا نوعيا واحدا » وعلى كل حال فان هذه النيات الحسنة ليست دائما منفذة ، ولقد لاحظ الأطباء أن تذكرة الدواء تميل الى أن تكون أطول عندما لا يتيسر للأطباء وقت كاف لمناقشة مرضاهم ، ذلك أنه ، فى حالات كثيرة « كان يمكن تجنب تذكرة الدواء الطويلة ، عن طريق التحدث مع المريض » ويتحول الأطباء الى « كتاب تذاكر دواء » عندما يستسلمون لكل الضغوط التى تفرض عليهم : ــ آمال المريض ومطالبة واجب الأطباء لتخفيف وازالة الاعراض المؤلمة بسرعة ، صعوبة تبادل الحديث مع المرضى ، أو ببساطة الوقت الضيق المتاح لكل مريض فى فترة العيادة ٠ وثمة عامل آخر ، خارج العيادة ، يلعب دورا غير تافه فى حمل الأطباء على تحرير تذاكر دواء مطولة ، ألا وهو الدعاية المكثفة من المعامل الصيدلية ٠ ولا تقع هذه المشكلة فى نطاق هذه الدراسة ٠ والتعبيرات التى استخدمها الأطباء فى أحاديثهم معروضة فى الجدول رقم (١)

الاستقبال	التشخيص	العلاج
ــ علمى ــ كفء	ــ علمى مسألة تعليم وتدريب	ــ يقرره التشخيص نمط صارم
ــ ذو ضمير حى	ــ تعلم أن يجرى تشخيصا	ــ الدواء يوصف بقلة (دواء نوعى واحد)
ــ مؤثر	ــ حس طبى جيد	ــ معرفة بالأدوية وكيفية تداولها
ــ أبوى	ــ لماح ذو بديهة سريعة	ــ وصف الدواء مقصود به علاج الأعراض
ــ ذو خبرة	ــ تشخيص سريع	ــ .. ..
ــ ملول (قليل الصبر)	ــ اختبارات معملية	ــ وصف الدواء هدفه طمأنة المرضى
ــ خجول	ــ	ــ .. ..

الاستقبــال	التشخيص	العلاج
ـ متردد / متشائم	ـ بيانات شخصية وموضوعية	ـ يريد أن يخف الألم ويساعد
ـ صبور	ـ التذكرة / المناقشة	ـ الطب فن
ـ حس طبى جيد	ـ	ـ يأتى طبيعيا اثر الاتصـــال بالمريض
ـ يحاول بناء الاتصال	ـ تشخيص ذاتى لكل فرد	ـ شرح العلاج وتذكرة الدواء
ـ باعث على الطمأنينة	ـ يعالج أولاويشخص فيما بعد	ـ العلاج النفسى
ـ مشجع وحفاز	ـ	ـ العلاج يتوقف على المريض
ـ يتجشم الصعوبات ليشرح		
ـ يقضى وقتا مع المرضى		
ـ يبث الثقة فى النفوس		
ـ مؤنس		
ـ يتحمل مسئولية المرضى		
ـ يستثمر قدرا عظيما فى علاقة الطبيب بالمريض		
ـ ينشىء صلة مع المريض		

راذا نحن ببساطة صنفنا هذه التعليقات ، لخرجنا بالانطباع بأن سلوك الأطبــاء يمكن أن يوضح تخطيطيا بمحور عند أحد نهايتيه ميل لتثبيت القيم الطبية ، وعنـد النهاية الأخرى ميل لتأكيد أهمية شخصية المريض ٠



وهكذا ، فان سلوك كل طبيب يختلف طبقا لأسلوب تفاعله مع الخلاف الجدلى الأساسى بين متطلبات المرض ومطالب المريض ٠ هل تعالج العلة بالاستمداد من كل المصادر على حساب العلوم الطبية ، أو هل يكون التركيز على أسلوب التعرف على المريض وتطبيق العلوم الطبية فقط الى الحد الذى يبدو فيه ذلك مناسبا بالاعتبـــار

لشخصية المريض ؟ هذا الخلاف الجدلى يقع فى كل مشورة طبية ، وجوهـره ينعكس فى ثلاثة أزواج من العلاقات : علاقة الطبيب بالمريض التى تقـرر نوع الاتصـال الابتدائى ، وعلاقة المريض بالمرض التى تقرر التشخيص ، وأخيرا عـلاقة المريض بالمرض التى تقرر التشخيص ، وأخيرا علاقة المريض بالدواء التى تقـرر العلاج ٠ ويتمركز عمل الممارس الطبى العام على المريض بالطبع ، ولكن رغم أنه قد يبـدو متناقضا فى الظاهر ، فانه كلما أتاح الطبيب لنفسه استخدام الوسائل الناجعة التى تقدمها العلوم الطبية ، كلما قل أخذه فى الاعتبار لشخصية المريض برمتها ٠

ان هذا التحليل اللغوى للأحاديث لا يعطى فى الحقيقة الا صورة ناقصة عن الموقف الحقيقى للطبيب بالنسبة الى عمله بالعيادة ، ذلك أنه يصنع اختلافا صناعيا بين ثلاثة من نواحيه ، بينما هى فى الحقيقة شديدة الصلة بعضها ببعض ، ولايمكن الوصول الى الرأى السديد عما تتضمنه المشورة الطيبة فى الواقع العملى الا بفحص الرابطة بين الثلاثة ٠

● تحليل العوامل للبيانات المصاحبة

لما كان التحليل التقليدى للمتغيرات المختلفة ، كل على حدة ، لا يلقى الضوء كله على سلوك الممارس الطبى فى عمله بالعيادة ، فقد اتجه فريق البحث الى اجـراء تحليل للعوامل ، حيث أنه احدى الطرق لفحص حصيلة البيانات المترابطة المجموعة خلال الأحاديث (تحليل متغيرات عديدة) ٠ ففى المرحلة الوصفية من الدراسـة، كونت التعبيرات المستخلصة من الأحاديث ، المتغيرات التى أجرى لها تحليل العوامل وتحليل العوامل يجعل ممكنا اختزال البيانات لمجموعة من شعبنا من الأطباء الممارسين انه ينشىء مجموعة الصلات القائمة بين المتغيرات ، ويحدد الركائز متعددة الأبعـاد التى تقوم عليها المتغيرات ٠ ان العامل المتحصل عليه متغير تخليقى لا يمكن ملاحظته مباشرة خلال تحليل الأحاديث ، ولكن يستخلص من المتغيرات الملاحظة ، فاذا فسر تفسيرا صحيحا ، فان العامل يصبح مقياسا يمكن أن تقاس به مجموعة من البيانات وبحساب معاملات التناسب (أو الترابط) أمكن انقاص المتغيرات الى أربعة وعشرين (أنظر جدول رقم (٢)) ٠

ولقد اكتشف تناسب ايجابى بين المتغيرات الآتية : « كفء » « مدرب تدريبـا جيدا » و « يقضى وقتا كافيا مع المرضى » « تشخيص جامع مانع » « عالم بالطب » (تناسب ٠ر٣١١١) « يأخذ المبادرة » و « متحدث لبق » / « مشجع وحفـاز » ٪ « الاختبارات المعملية » (تناسب ٠ر٣١١٢) ويؤيد التناسب المحسوب بين المتغيرات، بلغة احصائية ، بعض المشاهدات التى لوحظت فى المرحلة الوصفية ٠ ويقربنـا تحليل البيانات عديدة المتغيرات من فهم أنماط « سلوك الأطبـاء » ونكتشف ، عن طريق سلسلة من الحسابات ، عددا من العوامل (أى ارتباط خطى للمتغيرات) التى لم تعد مترابطة (أو متناسبة) ، وان خمسة منها لمؤثرة احصائيا ٠

جدول رقم (٢) قائمة بالمتغيرات الأساسية ، وتردد ورودها فى الاستجوابات

المتغيرات	التردد %	المتغيرات	التردد %
ـ كفء / علمى / مدرب جيدا	٣٥	ـ يهدف الى علاج شامل / العلاج يأتى اولا	٤٣
ـ ملول (غير صبور)	١١	ـ يعالج الأسباب	١٥
ـ يأخذ المبادرة / يتصرف بسرعة	٣٢	ـ العلاج النفسى الجسدى	٢٥
ـ لبق الحديث / مشجع وحفاز	٢٥	ـ علاج تكميلى بالاضافه الى الدواء	٢٠
ـ يحاول بناء الاتصال / يلهم الثقة	٣٩	ـ يستخدم مجموعة واسعة من الدواء	٣٠
ـ يريد أن يخفف الألم	٩		
ـ سريع البديهة	٣٤	ـ متعود على استخدام عدد قليل فقط من الأدوية التى يحس استخدامها	٣٤
ـ طبيب الأسرة	١٦	ـ يستخدم أدوية فعالة جدا	٣٠
ـ تشخيص موضوعى / طبقا لنماذج موضوعة	٤٤	ـ يصف أدوية قليلة أولا يصف أية أدوية	٣٤
ـ تشخيص شامل / تشخيص عريض	٥٩	ـ الطبيب هو الدواء	١٨
ـ اختبارات معملية	٨	ـ يقضى وقتا كافيا مع المرضى	٥٧

والمكونات الرئيسية لهذه العوامل الخمسة هى :ـ

العامل الأول : « يأخذ المبادرة » / «مؤثر» / « لبق الحديث » / « حفاز ومشجع»

العامل الثانى : « يقضى وقتا كافيا مع المرضى » / « يصغى الى مرضاه »

العامل الثالث : علاج نفسى جسدى » / « يصف الدواء باعتدال »

العامل الرابع : « كفء » / « مدرب جيدا » / « ذو خبرة » / « تشخيص موضوعى »

العامل الخامس : « يحاول بناء الاتصال » / « يلهم الثقة » .

ويمكن تأويل المكوناف الرئيسية على أنها محاور فى نطاق المتغيرات ، وان هذا التأويل ، بالتحديد ، هو الذى يميز سلوك الطبيب عندما يلتقى بالمريض وكما يكتشف تحليل المتغيرات المتعددة ، فان المشورة الطبية لا تتكون من مجموعة متتابعة من المراحل أى الاستقبال ـ التشخيص ـ العلاج ، وأكثر من ذلك فان فكرة أن هناك فئتين متمايزتين من الأطباء ، واحدة تميل الى تأكيد أهمية القيم الطبية ، والأخرى تميل الى تأكيد أهمية شخصية المريض ـ هذه الفكرة يجب تطورها لتسمح باتجاهات أقل استقطابا .

وكنتيجة للتحليلات ، يمكن أن يستنتج أن المشورة الطبية تتكون من خمسة متغيرات تخليقية (صناعية) أ) الى أى مدى يأخذ الطبيب المبادرة (ب) ما طول

الوقت الذى يمكنه انفاقه (ج) العلاج الموصوف (د) التعليم والتدريب الذى ناله الطبيب (هـ) اتصاله بمرضاه .

ان كل مشورة طبية تجرى فى مسارها طبقا لنمط يجمع هذه المتغيرات ،وعلى أساس مدلولاتها يمكن تعريف سلوك الطبيب ، ونحن على يقين من أننا نتعامل هنــــا مع ركيزة المشورات الطبية ذلك أن الركيزة تختلف عن الجدول المرسومة على أساس المستعملة خلال الأحاديث والمشاهدات الملاحظة على سلوك الطبيب .

● المشورة الطبية عمل اجتماعى

ان استخدام الطرق التكميلية وصفية وكمية يمكننــــا من تحصيل مزيد من الادراك للطبيعة الحقيقية للمشورة الطبية . فالخمســـة المتغيرات التخليقية (أو للعوامل) التى تكون هيكل المشورة الطبية يمكن أن توصف بأنهـــا متغيرات تتعلق بالشخصية (قوة التأثير / والمبادرة والقدرة على تبادل الحديث) أو متغيرات مهنية (التدريب والعلاج) والمتغير الخامس ، ألا وهو عامل الوقت فانه متغير ذو أصــــل خارجى بالنسبة للمتغيرات الأخرى التى لها جذور فى ممارسة المهنة الطبية بما فى ذلك العمل بالعيادة .

ان الوقت هو العامل الحاسم فى المشورة الطبيـــة ، فالوقت يملى ما اذا كان الطبيب يستطيع أن يتكلم مع مريضه أم لا ، وأى استراتيجيـــة علاج سوف يتبنى (أى كمية دواء أو علاج نفسى سوف يصف) . ان هذا الاكتشاف يوضح أن اريك مارتن كان لديه سبب وجيه لمعارضة الرأى القائل بأن هناك مجموعتين من الدواء : الدواء العلمى من جهة ، والدواء البشرى من جهة أخرى .

ان المرضى يحتاجون الطبيب الذى يستمع اليهم والذى يعرف أحوال معيشتهم، ونادرا ما تدعو مشاكلهم الى الاختبارات المعملية المعقدة أو الفحوص باستخدام أجهزة متطورة ، ان المريض اليوم بحاجة الى طبيب يمكنه أن يسر اليه بأشجانه ، معتبرا اياه الحارس لصحته . ان كل الاتجاهات فى الطب الحديث يجب أن تيمم شـــطر بنــــاء نوع حسن تنسيق الرعاية الصحية ومعنى ذلك أن هذا النوع يجب أن يســـوى بين الاختبارات المعملية ، وضرورة اجراء التشخيص ورسم برنامج للعلاج .

وان رأيا مماثلا قد عبر عنه كما يلى فى مقال حرره ممارس طبى :

« هذا الفن الطبى ظل يتمثل فى طبع عمل العيادة بالطابع الشخصى ، فرجل الطب ينشغل مع المريض فى حديث غير مقيد ، ينفق فيه الوقت الكافى ، فى كل مناسبة ، ليرعى الروح كما يرعى الجسد لأن أحدهما يعتمد على الآخر ، غـــير أن « الأيديولوجية » الاجتماعية الجديدة السائدة اليوم قد قطعت شوطا لا بأس بـــه فى تقويض دعائم الرعاية الصحية . فالرجل الجـــالس على المكتب ، المثقل بالعمل والغارق تحت أكوام متزايدة من الأوراق والعمل المكتبى ، والمراقب ، والمهيمن عليه فى كل مرحلة ـ من التشخيص الى العلاج ـ بمعرفة ادارات حكومية ، وبهذا يفقـــد كل شعور ذاتى بالمبادرة أو المسئولية ؛ وشبح الطبيب هذا ، كما هو واضح ، لم يعد قادرا للتعامل مع الآلام ، والوحشة المتزايدة للمخلوقات البشريـــة من حوله »

وفى موضع لاحق من النص وصفت هوية الطبيب بالكلمات الآتية :

« انه يعتبر نفسه ، أولا وقبل كل شيء ، كعامل أمين ، عمله أن يرعى مخلوقات بشرية غير متزنة ، وغالبا ناكرة للجميل ، وأقرب الى الهوس منها الى العقل ، وهو يقوم بعمله بضمير حى ، على خير ما يستطيع وبعون الله ، أو ، كما قد نفضل أن نقول ، اذا أعطى الوقت ، والصبر ، وفرصة مواتيه للنجاح • »

ان ادخال عامل الوقت يضع المشورة الطبية فى اطارها الاجتماعى ويحولها الى عمل اجتماعى ، فالوقت هو العامل الرئيسى الذى يربط المشورة بالبيئة الاجتماعية • ان الظروف الأجتماعية السائدة اليوم ، تجعل الوقت سلعة نادرة : فالأطباء ليس لديهم الوقت لينفقوه على استشارات طويلة ليستطلعوا مشكلات مرضاهم الشخصية ، وان عليهم أن يلتقوا بأعداد متزايدة باطراد من المرضى ، وأكثر من ذلك فانهم لا يجدون الوقت الكافى لزيادة معلوماتهم ، وتحديثها ، ولن نطيل هنا الكلام على مشكلة تعويضهم ، الا أن نقول انه من الحقائق المعروفة جيدا أن الأطباء واقعون تحت ضغط مستمر ليكسبوا المزيد ، وليحافظوا على مركزهم الاجتماعى •

والمرضى اليوم هم أيضا فى ضائقة بالنسبة للوقت، ويطالبون بالخلاص الفورى من الآلام ، ولن يقبلوا برامج العلاج الطويلة الا اذا لم يكن هناك سبيل أخرى للشفاء ، ولكن الطريق الوحيد أمامهم حتى يتجنبوا أخذ الأدوية ، والتعرض للعلاج الباهظ التكاليف ، هو أن يصبروا ويستعدوا لتحمل الألم ، الأمر الذى ليس لديهم الرغبة فى فعله ، وبدلا من ذلك ، فانهم يتوقعون من الطبيب أن يسرع عملية العلاج وأن يوقف الألم سريعا •

وفى الختام ، لابد أن نؤكد على أن البحث الذى أجرى بمعرفة الفريق المشترك كان مقتصرا على فحص عمل الأطباء بالعيادة ، ذلك أن دراسات كثيرة قد تمت على الظروف الملازمة مثل تدريب الاطباء ، وأسلوب حياتهم ، وأصولهم الاجتماعية • ولم تجر دراسة مستفيضة على ما يجرى خلال المشورة الطبية ذاتها ، رغم ان هذا هو بمثابة البؤرة لنشاط الطبيب وثمة نقطة أخرى هامة تجدر ملاحظتها هى أن البحث قد تم على أيدى فريق من علماء الاجتماع غير الطبيين ، ليكتشفوا مزيدا عن مشكلات الأطباء من خلال استجوابات للأطباء ، وبهذا تحاشينا عيبا خطيرا فى استكشاف حقل كان حتى وقتنا هذا حرما مقدسا لأرباب المهنة : أطباء يتحدثون مع أطباء ، وفى هذه الحالة فان الأطباء لا يزالون على المنصة ، ويعبرون عن آرائهم الذاتية ، ولكن تسجيل وتحليل ما لديهم من القول ، تتناوله أيدى علماء اجتماع غير طبيين ، وأخيرا فان منهجية البحث المختارة قد مكنت الفريق الباحث من الاسهام فى العمل نحو فهم أحسن للمشكلات العملية للمهنة الطبية ، وقد عبدت الطريق لبحوث مستقبلة (شارحة للرموز الكتابية بصفة رئيسية) •

مطابع الهيئة المصريه العامة للكتاب

رقم الايداع بدار الكتب ١٩٧٨/٤٧٣


Bibliotheca Alexandrina
0536425